المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الأول

دار المنهاج

دار طوق النجاة

المطالب السنية والتتمة القيمة

المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف
العلامة المحدث المحقق
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الأول

دار المنهاج
دار طوق النجاة

دار طوق النجاة

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ١٣/٥٥٧٤ / بيروت

دار المنهاج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المعتمدون داخل المملكة العربية السعودية

جدة

مكتبة دار كنوز المعرفة

هاتف 6570628 ـ 6510421

مكة المكرمة

مكتبة الأسدي

هاتف 5570506 ـ 5273037

مكة المكرمة

مكتبة نزار الباز

هاتف 5473838 ـ فاكس 5473939

المدينة المنورة

دار البدوي

هاتف 0503000240

المدينة المنورة

مكتبة الزمان

هاتف 8366666 ـ فاكس 8383226

الطائف

مكتبة المزيني

هاتف 7365852

الدمام

مكتبة المتنبي

هاتف 8344946 ـ فاكس 8432794

الرياض

دار التدمرية

هاتف 4924706 ـ فاكس 4937130

الرياض

مكتبة الرشد

هاتف 2051500 ـ فاكس 2253864

الرياض

مكتبة جرير

وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها

هاتف 4626000 ـ فاكس 4656363

الرياض

مكتبة العبيكان

وجميع فروعها داخل المملكة

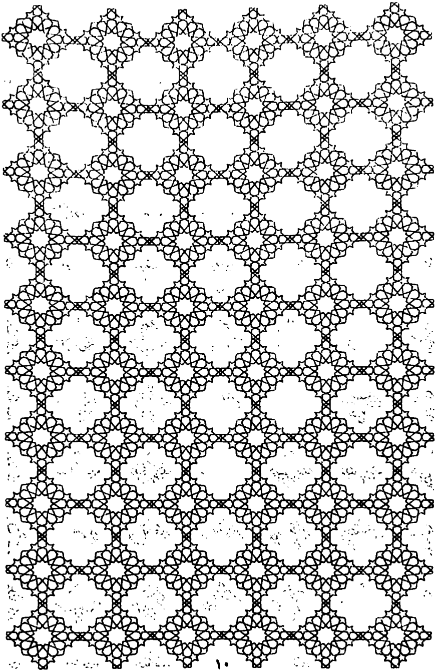
هاتف 4654424 ـ فاكس 2011913

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم ؛ يا حي يا قيوم ، يا ذا الجلال والإكرام ؛ صل وسلم أفضل الصلاة وأزكى السلام علىٰ سيدنا ومولانا محمد ؛ من أرسلته رحمةً للأنام ، وعلىٰ آله وصحبه السادة الكرام ، صلاة تَحُلُّ بها العُقَد ، وتَفُكُّ بها الكرب ، صلاة دائمة بدوامك باقية ببقائك ، عدد ما أحاط به علمك وجرىٰ به قلمك ، آمين آمين آمين يا رب العالمين .

قال أبو الأسود الدؤلي واضع النحو بأمر الإمام علي رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه :

حسدُوا الفتىٰ إذْ لم ينالوا سعيَه	فـالقـومُ أعـداءٌ لـه وخُصـومُ
وترى اللبيبَ مُحسَّداً لم يَجترِم	شَتْـمَ الـرجـالِ وعِـرْضُـه مَشْتُـومُ
وكذاك مَنْ عَظُمَتْ عليه نعمة	حُسَّـادُه سَيْـفٌ عليـه صَـرُومُ
فـاتـرُكْ مُجَـاراةَ السَّفيـهِ فـإنَّهـا	نَـدَمٌ وغِـبٌّ بعـد ذلـك وَخِيـمُ
فإذا جرَيْتَ مع السفيهِ كما جَرَىٰ	فكِـلاكُمـا فـي جَـرْيِـه مَـذْمُـومُ
وإذا عَتَبْتَ على السفيه ولُمْتَهُ	في مِثْل ما تَأْتِي فأَنْتَ ظَلُومُ
يـا أيُّهـا الـرجـلُ المعلِّـمُ غَيْـرَهُ	هـلاَّ لِنَفْسِـكَ كـان ذا التَّعْلِيـمُ



ترجمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فهـٰذه ترجمة للعلامة الشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

اسمه

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين الأُرمي جنساً ، العلوي قبيلة[1] ، الإثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرِّي ناحيةً ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي مذهباً ، السعودي إقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد .

مولده

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٨) من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

---

(١) الأرمي : نسبة إلىٰ شعب أرمُو ، وهي أكثر مَن في الحبشة بنسبة ٨٥٪ ، والعلويُّ : نسبة إلىٰ عليٍّ بن قَلْعو بن هُنْبَنّا بن أرمو ، أبو قبيلةٍ كبيرةٍ .

نشأته

تربَّىٰ بيدِ والده ، وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سِنين ، ثم حوَّله إلىٰ مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوق ، و« الصغرىٰ » و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الكبرىٰ » و« كبرى الكبرىٰ » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وَقْتَئذ من الأشاعرة .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً كـ« مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع كتاب « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد ابن رسلان » ألفية في فقه الشافعية ، وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرحه « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها علىٰ مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

رحلته

ثم رحل إلىٰ سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي[1] ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ« شرح جلال الدين المحلي » علىٰ « منهاج النووي » ، ثم بعدما وصل إلىٰ (كتاب السلم) . . حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلىٰ دراسة النحو ؛ لما رأىٰ فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو كـ« متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندىٰ » مع شرحه « مجيب الندا » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ « الألفية » لابن

(١) الأديلي ـ بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة ـ نسبة إلىٰ أَدَّيْلَ من أعمال دِرْدوا .

مالك مع شروحها العديدة كـ« شرح ابن عقيل » ، و« شرح المكودي » ، و« شرح السيوطي » .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و« ملحة الإعراب » و« لامية الأفعال » و« السلم » في المنطق ، و« الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتىٰ يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلىٰ كبره ، حتىٰ كان لا ينام غالباً بعدما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يدرس هـٰذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

ثم رحـل من عنده بعدما لازمه نحو سبع سنوات إلىٰ شيخه خليل زمانه وحبيب عصـره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضـاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو كـ« مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » للفاكهي ، و« مغني اللبيب » لابن هشام ، و« الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية » وغير ذلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلىٰ سورة (يٓس) .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه ثلاث سنوات إلىٰ شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين المَاجَتِيِّ[1] ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته كـ« حاشية الدمنهوري علىٰ متن الكافي » ، و« شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و« شرح الصبان علىٰ منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

(١) المَاجَتِيّ : نسبة إلىٰ ماجة من بلاد وَلُو .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي[١] ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه كـ« شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و« فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البُجَيْرِمي و« حاشيته » لسليمان الجمل ، و« حاشية التوشيح علىٰ متن أبي شجاع » ، و« مغني المحتاج » للشيخ الخطيب إلىٰ (كتاب الفرائض) ، وقرأ عليه غير ذلك من كتب الفرائض كـ« حواشي الرحبية » ، و« الفُرَاتِ الفائض في فَنِّ الفرائض » ـ هو كتاب جيد من مطولاتها ـ ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي[٢] ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي علىٰ « متن الإرشاد » لابن المقرىء الجزأين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلىٰ شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكَرِّي ، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه ، و« صحيح الإمام مسلم » وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلىٰ مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، و« الموطأ » ، وغير ذلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَوْ القَرْسِي[٣] ، فقرأ عليه مطولات كتب البلاغة كـ« شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه كـ« شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ علىٰ غير هـٰؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام

(١) الورقي : نسبة إلىٰ وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر .
(٢) المُجِّي : نسبة إلىٰ قبيلة من قبائل نُولَىٰ .
(٣) القرسي : نسبة إلىٰ قَرسا ناحية من أعمال دردوا .

بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية كـ« بانت سعاد » و« همزية البوصيري » و« بردته » و« القصيدة الوترية » و« الطرّاف والطرائف » و« إضاءة الدُّجُنَّة » ـ ألفية في كتب الأشاعرة ـ وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرِّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هٰؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ست مئة طالب أو سبع مئة طالب أو أزيد إلىٰ ألف طالب .

وكان يدرِّس من صلاة الفجر إلىٰ صلاةِ العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حِصَّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابةِ التآليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

مؤلفاته

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتىٰ أوشكت لا تحصىٰ :

○ **فمن التفسير :**

١ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن ، (ثلاث وثلاثون مجلداً ، جمع فيه سبعة فنون بل ثمانية بل تسعة ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير) ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

○ **ومن النحو :**

٢ـ الباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٣ـ رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدارت ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤ـ لبُّ اللباب في حل معاني ملحة الإعراب ، وقد طبع مع « رفع الحجاب » وهٰذا من أوائل مؤلفاته في سنة (١٣٦٥هـ) .

٥ـ هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب .

٦ـ الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٧ـ الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .

٨ ـ الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية وفك معانيها ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٩ـ التقريرات علىٰ حاشية الخضري على الألفية .

١٠ـ جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١١ـ المطالب السنية حاشية على الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية ، **وهو كتابنا هٰذا .**

١٢ـ التتمة القيمة على المتممة الآجرومية ، **وهو كتابنا هٰذا .**

١٣ـ هَديّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف ، **مشفوعاً مع** كتاب « الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية » ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٤ـ التقريرات علىٰ مجيب النِّدا علىٰ قطر الندىٰ كلاهما لعبد الله الفاكهي .

١٥ـ نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٦ـ التقريرات علىٰ حاشية أبي النجا على الآجرومية .

١٧ـ التقريرات علىٰ حاشية العطار على الأزهرية .

○ ومن الصرف :

١٨ـ مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان ومعاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٩ـ محنك الأطفال من معاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

○ ومن البلاغة :

٢٠ـ الدرُّ المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمـٰن الأخضري .

٢١ـ الفلك المشحون على الجوهر المكنون ، وقد فرغ منه في أوائل سنة (١٤٣٣هـ) ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٢٢ـ التقريرات علىٰ مختصر سعد الدين علىٰ تلخيص المفتاح .

٢٣ـ التقريرات على البيجوري علىٰ متن السمرقندي في الاستعارة .

٢٤ـ التقريرات علىٰ حاشية المخلوف على الجوهر المكنون في البلاغة .

○ ومن المنطق :

٢٥ـ الكوكب المشرق على السلم المنورق ،وقد فرغ من تأليفه في سنة (١٤٣٣هـ) ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٢٦ـ التذهيب علىٰ متن التهذيب في المنطق .

٢٧ـ التقريرات علىٰ حاشية الصبان في المنطق .

٢٨ـ التقريرات علىٰ حاشية البيجوري في المنطق .

○ ومن العروض :

٢٩ـ المقاصد الجلية على القصيدة الخزرجية ، وكتب في سنة (١٤٣٣هـ) .

٣٠ـ الفتوحات الربانية علىٰ منظومة الخزرجية في العروض .

٣١ـ التبيان علىٰ منظومة الصبان في العروض .

٣٢ـ التقريرات علىٰ شرح شيخ الإسلام وشرح الدماميني ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

○ ومن الحديث :

٣٣ـ النهر الجاري علىٰ تراجم البخاري ومشكلاته .

٣٤ـ رفعُ الصدود علىٰ سنن أبي داوود على الربع الأول منه لم يكمل .

٣٥ـ الكوكب الوهاج والروض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً .

٣٦ـ مرشد ذوي الحجا والحاجة علىٰ سنن ابن ماجه .

٣٧ـ التقريرات علىٰ بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم .

٣٨ـ التقريرات علىٰ بعض ابن ماجه .

٣٩ـ مجمع الرسائل وسلم الوسائل إلىٰ درج ما علا ونزل من أسانيد الإمام مسلم ، ويحوي :

ـ المقاصد الوفية والمطالب السنيَّة في معرفة ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الرباعية .

ـ الجُهَيرية في جمع ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الثمينية .

ـ البويطية في جمع ما نزل نزولاً مطلقاً من الأسانيد التسيعية لـ « صحيح مسلم » .

○ ومن الأصول :

٤٠ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع في الأصول .

○ ومن الفقه :

٤١ـ سلم المعراج علىٰ مقدمة المنهاج .

٤٢ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

٤٣ـ الإمداد من رب العباد حاشية علىٰ فتح الجواد علىٰ متن الإرشاد في فقه الشافعية .

٤٤ـ أضواء المسالك علىٰ عمدة السالك وعدة الناسك لأحمد بن النقيب .

٤٥ـ التقريرات على التوشيح علىٰ غاية الاختصار .

٤٦ـ التقريرات علىٰ فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

٤٧ـ التقريرات علىٰ قصيدة زبد أحمد ابن رسلان .

٤٨ـ التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ« بافضل » .

٤٩ـ شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة المسمىٰ بـ« التبصير على المختصر الصغير » .

٥٠ـ كتاب التقديرات علىٰ جميع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخم .

○ ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :

٥١ـ نيل المراد علىٰ متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه .

٥٢- البيان الصريح علىٰ بردة المديح للبوصيري .

٥٣- البيان الظريف على العنوان الشريف .

٥٤- المقاصد السنية على القصائد البرعية .

٥٥- التقريرات علىٰ همزية البوصيري .

○ ومن المصطلح :

٥٦- الثمرات الجنية من قطاف متن البيقونية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٧- هداية الطالب المعدم علىٰ ديباجة صحيح مسلم .

٥٨- خلاصة القول المفهم علىٰ تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان) ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٩- جوهرة الدرر علىٰ ألفية الأثر لعبد الرحمـٰن السيوطي .

٦٠- مجمع الأسانيد ومظفر المقاصِيد من أسانيدِ كل الفنون ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

○ ومن التوحيد :

٦١- هدية الأذكياء علىٰ طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات ، وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .

٦٢- فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام علىٰ ضوء الكتاب والسنة .

٦٣- التقريرات علىٰ نور الظلام شرح عقيدة العوام .

٦٤- التعليق المفيد علىٰ تحفة المريد علىٰ جوهرة التوحيد .

هجرته

هجرته من الحبشة إلىٰ هـٰذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاث مئة كما أرخه بقوله :

هـاجـرت فـي ثمـان وتسعيـن   مـن بعـد ألـف وثـلاثِ مِئِيـنَ

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين علىٰ قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة الإسلامية الأروميَّة ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالىٰ .

وكان ـ بعدما دخل هـٰذه المملكة وحصل على النظام ـ مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربع مئة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين .

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ولقد أجزتُ لِحامل هـٰذه الترجمة في الرواية عني جميعَ مروياتي من كل الفنون وجميع مؤلفاتي كذلك إجازة عامة ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن وصالحِ الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، للأخ الفاضل :

(   )

وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من المجيز والختم منه

المقدمات

الأولىٰ منها

في ترجمة الحطَّاب الرُّعَيْني صاحب « المتممة »

هو محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الرعيني : نسبة إلىٰ رعينة قبيلة مشهورة ، أبو عبد الله ، المعروف بالحطاب ، فقيه مالكي من العلماء المتصوفين .

ولد في مكة المكرمة عام (٩٠٢هـ) واشتهر فيها ، وأصله من المغرب العربي ، له كتب كثيرة منها :

- قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين .
- وكتاب تحرير الكلام في مسائل الالتزام .
- وهداية السالك المحتاج .
- وكتاب مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل .
- وكتاب شرح نظم نظائر رسالة القَيْرَوَاني .
- ومتممة الآجرومية .

وارتحل من مكة إلى المغرب إلىٰ وفاته .

وفاته : تُوفي رحمه الله تعالىٰ سنة (٩٥٤هـ) عن اثنين وخمسين عاماً (٥٢) مليئة بالعلم والدعوة إلى الله تعالىٰ ، وكانت وفاته في مدينة طرابلس المغربية ، رحمه الله تعالىٰ رحمة واسعة .

[وفي سندي إلىٰ كتاب « متممة الآجرومية »]

أرويها عن سيبويه زمانه ، وفريد أوانه ، علم المعلمين ، وراية المرشدين ،

مربينا ومربي أولاد المسلمين بفنون اللغة العربية :

- أبي محمد النَّوني ؛ الشيخ موسى بن محمد الأثيوبي الهرري الأذَيْلي ، قراءةً عليه من أولها إلىٰ آخرها ما فوق خمس مرات مقرونةً بإجازةٍ ما فوق ذلك .

- عن الشيخ محمد سعيد النُّولي الهَرَري الشافعي .

- عن الشيخ محمد جِجُو العَروسي الشافعي .

- عن الشيخ عبد الله بن آدم الهرري الشافعي المعمر (١٣٠) مئة وثلاثين سنة ، المتجول في بلدان العرب لطلب العلم ، المدرس في الحرم المكي نحو عشرين سنة (٢٠) .

(ح) :

- وعن الشيخ محمد يس الفاداني المكي إجازةً .

- عن الشيخ خليفة بن حمد النبهاني .

- عن الشيخ فالح بن محمد الظاهري .

- عن النور علي بن عبد الحق القُوصي جميعاً .

- عن العلامة محمد الأمير الكبير .

- عن علي بن محمد السقاط .

- عن الشمس محمد بن عبد السلام بناني .

- عن الشيخ أبي الأسرار حسن العجيمي .

- عن عبد الله بن محمد العياش .

- عن أبيه الشيخ محمد العياش .

- عن محمد بن أحمد الحسني ، عن مؤلفها العارف بالله محمد بركات بن محمد بن عبد الرحمـٰن الحطاب الرعيني المكي ، رحمه الله تعالىٰ .

فعلىٰ هـٰذا السند يكون بيني وبين مؤلفها إحدىٰ عشرة واسطة .

وقد أجزت في روايتها عني بهـٰذا السند لكل طالبٍ وقارىءٍ عليَّ ، ولكل آخذ لها وذاكرٍ بها وعارفِ معناها منطوقاً ومفهوماً ، وفي قراءتها لمن لم يقرأها ، وأوصيهم وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من المجيز . والختم

والله خير شاهد علىٰ ما قلنا .

الثانية من المقدمات

في ترجمة الفاكهي صاحب « الفواكه »

نسبه : هو عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نور الدين الفاكهي المكي الشافعي جمال الدين .

ولادته ووفاته : ولد عبد الله في مكة المكرمة سنة (٨٩٩هـ) تسع وتسعين وثمان مئة ، وأمه أم ولد حبشية ، قدم مصر ثم عاد إلىٰ مكة المكرمة ، وتوفي فيها سنة (٩٧٢هـ) .

مكانته : هو ـ أي : الشارح ـ كان من أسرة ذات علم وأدب ، فأبوه محدث ونحوي ، وجده علي بن محمد بن علي محدث وفقيه وأديب ونحوي ، وجده الأعلىٰ علي بن محمد بن عمر فقيه وأديب وشاعر ، وأخوه عبد القادر بن أحمد عالم وشاعر وذو مؤلفات كثيرة ، قال العيدروسي عن مؤلفاته : (ولعمري ؛ إنه يشبه الجلال السيوطي في كثرتها بحيث إنه يكتب علىٰ كل مسألة رسالة) ، وأخوه محمد بن أحمد الفاكهي فقيه حنبلي عارف بالأدب وذو مصنفات كثيرة .

وهٰكذا يتضح لنا أن الفاكهي في بيت علم وأدب ، وكان هو وأخوه راسخين في العلم ذوي فضل، وكان جمال الدين الفاكهي من كبار العلماء مشاركاً في جميع العلوم.

وبالجملة : فإنه لم يكن له نظير في علم النحو في زمانه ، فكان آية من آيات الله تعالىٰ ، حتىٰ قيل : إنه سيبويه زمانه ، رحمه الله تعالىٰ .

وحكي : أنه حضر في الجامع الأزهر وقارىء يقرأ « شرح القطر » علىٰ بعض المشايخ ، فأشكل عليهم بعض العبارات فيه ، فحلها الفاكهي المذكور ، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه حتىٰ أقام البينة علىٰ ذلك ، وشهد له من كان هناك من أهل مكة بذلك .

آثاره : قال عبد القادر بن عبد الله العيدروسي في كتابه « تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر » (ص٢٧٧) متحدثاً عن آثار الفاكهي : وله مصنفات مفيدة :

- **منها** : شرح الآجرومية .

- **ومنها** : شرح علىٰ متممتها للحطاب ، أجاد فيها كل الإجادة .

- **ومنها** : مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ لابن هشام الأنصاري ، في غاية الحسن ، صنفه سنة ست عشرة وتسع مئة (٩١٦هـ) وكان عمره حينئذ ثماني عشرة سنة .

- **ومنها** : كشف النقاب علىٰ قصيدة الملحة لأبي القاسم الحريري البصري .

- **ومنها** : كتاب الحدود في النحو ، جمعها في نحو كراسة .

- **ومنها** : شرح الحدود ، جمعه في كراريس ولم يسبق إلىٰ مثل ذلك .

وقول العيدروسي في تاريخ تأليف « مجيب الندا » : (أنه ألفه سنة ست عشرة وتسع مئة وعمره حينئذ ثماني عشرة سنة) . . غير صحيح ، والصحيح : أن المؤلف فرغ من تأليفه سنة (٩٢٤هـ) وفي « كشف الظنون » : أن عبد الله الفاكهي فرغ من تأليف كتابه « مجيب الندا » يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة (٩٢٤هـ) .

[تاريخ تأليف « الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية »]

فرغ الفاكهي من تأليف هـٰذا الكتاب يوم الأحد (١٠) من رجب سنة (٩٥٦هـ) كما هو في نسخة من الكتاب في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٨٩٢٧م) وقد طبع الكتاب عدة مرات في سنة (١٢٩٨هـ) في المطبعة الشرقية في بولاق ، وفي سنة (١٣٥١هـ) بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر .

*

الثالثة

في منهج الفاكهي في كتاب « الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية »

قال الفاكهي في مقدمة هٰذا الكتاب : وبعد : (فهٰذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي ، تغمده الله برحمته ، قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها ، مع فوائد جمة وزوائد مهمة) .

فالفاكهي ـ كما قال ـ قرر المعاني وحرر المباني ، وقام بشرح كلام الحطاب وتوضيحه بالحدود والأمثلة والشواهد ، وبإيراد آراء العلماء في بعض المسائل النحوية ، ولٰكن الفاكهي في هٰذا الشرح قصد الاختصار وعدم الإطناب ، فلم نجد فيه زوائد مهمة ذكرها كما قال في الخطبة ، أو كما أورد في « مجيب الندا » والسبب في ذلك : أن الحطاب قد أتىٰ علىٰ جميع أبواب النحو ومسائله باختصار ، فلم يدع مجالاً للزيادة ، وليس كذلك ابن هشام في « القطر » حيث إن ابن هشام قد أغفل عن بعض مسائل النحو ، ولذا وجد الفاكهي مجالاً يزيد فيه أما في « الفواكه الجنية ». . فقد اهتم الفاكهي بإيراد حدود للمصطلحات التي لم يأت الحطاب بحدود لها ، فأتىٰ بحدود لكل من :

ـ النحو .

ـ واللفظ .

ـ والاسم .

ـ والفعل .

ـ والحرف .

ـ والتنوين .

ـ والفعل الماضي .

ـ والفعل المضارع .

ـ وفعل الأمر .

ـ والإعراب باعتباره لفظياً .

ـ والمنصرف .

ـ وجمع التكسير .

ـ وجمع المؤنث السالم .

ـ وجمع المذكر السالم .

ـ والمثنىٰ .

ـ والتركيب المزجي .

كما اهتم الفاكهي بإيراد الخلافات بين العلماء في بعض المسائل النحوية ، ولٰكن سمة الاختصار تغلب علىٰ عرض آراء النحاة وحججهم ، ومن أمثلة ذلك قال :

(وأما لات) أصلها (لا) زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي ، وحركت لالتقاء الساكنين (. . فتعمل عمل ليس) بإجماع من العرب (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هٰذا ما نص عليه سيبويه ، فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف ، وقيل : لا تختص به ، بل باسم الزمان وإن لم يكن بلفظ الحين ؛ كالساعة والأوان ، وهو ظاهر عبارة « التسهيل » ، وجزم في « الشذور » و« شرحه » بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة (و) بشرط ألاَّ يجمع بين جزأيها في الكلام (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو)

يحذف (خبرها) ويذكر اسمها ، فلا يجتمعان لعدم السماع .

فقد أورد رأي سيبويه دون أن يذكر نص كلامه ، وكذا عبارة « التسهيل » و« الشذور » وهٰكذا تغلب سمة الاختصار على الكتاب . انتهىٰ من « شرح الحدود » للفاكهي .

مصادر الكتاب

مصادره : كتب ابن مالك وكتب ابن هشام هي أهم مصادر هـٰذا الكتاب ، بل إنها أهم مصادر كتب الفاكهي كلها ، وكتاب « الفواكه الجنية » لم يكن مؤلفه الفاكهي عند تأليفه محتاجاً إلىٰ مصادر كثيرة بسبب أن المؤلف قد قصد الاختصار فيه ، ومع ذلك كله نجده ينقل من كتاب « التوضيح » لابن هشام ، ومن كتابه « مغني اللبيب » ، وكتابه « شرح شذور الذهب » ، وكتابه « قطر الندىٰ » ، وكتابه « الجامع الصغير » ، وكتابه « شرح قطر الندىٰ » .

وقد نقل من كتب ابن مالك « شرح الكافية » ، و« شرح العمدة » ، و« التسهيل » ، و« الألفية » ، وأخذ عن « الكشاف » ، و« المفصل » للزمخشري ، و« الكافية » لابن الحاجب ، و« أماليه » ، و« الارتشاف » لأبي حيان ، و« المتوسط » لركن الدين الحسن الاستراباذي ، وقد نقل عن علماء دون مصادر لأقوالهم . انتهىٰ منه .

الرابعة

في شواهد الكتاب

أ ـ القرآن الكريم .

استشهد الفاكهي في كتابه « الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية » بإحدىٰ وسبعين وأربع مئة آية ، منها تسع عشرة آية تم الاستشهاد بها علىٰ قراءة من بعض القراء ؛ كاستشهاده بقراءة قنبل : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ بإثبات ياء (يتقي) مع وجود الجازم ، استشهد بها علىٰ معاملة المعتل كالصحيح في جزمه بحذف الحركة ، وهي لغة طائفة من العرب .

وإيراد هـٰذا العدد الكثير من الآيات ليس كله استشهاداً ، بل إن أكثرها تمثيل لقواعد ومسائل فيها خلاف يحتاج إلىٰ دليل وشاهد ، فمثلاً : الضمة تكون علامة للرفع في الاسم المنصرف ، مَثَّل له بقوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ ، وفي الاسم غير المنصرف مثل له بقوله : ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ ﴾ و﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ ﴾ .

ومن أسباب كثرة الشواهد القرآنية : أن الحطاب صاحب « متممة الآجرومية » قد أكثر من التمثيل والاستشهاد بالآيات ، ولهـٰذا فقد زاد عدد الآيات هنا على العدد الوارد في كتاب « مجيب الندا » .

ب ـ الحديث الشريف .

استشهد الفاكهي في كتابه « الفواكه الجنية » بثلاثة وعشرين حديثاً ، منها خمسة عشر حديثاً استشهد بها في كتابه « مجيب الندا » ، ومن الأحاديث التي استشهد بها في كتابه ولم يوردها في « مجيب الندا » :

ـ قوله صلى الله عليه وسلم : « من توضأ يوم الجمعة . . فبها ونعمت ، ومن

اغتسل . . فالغسل أفضل » ، وفيه أيضاً : « وأعوذ بك من الخيانة ؛ فإنها بئست البطانة » استشهد بهما علىٰ أن (نعم) و(بئس) فعلان من الأفعال الماضية ؛ لدخول تاء التأنيث عليهما .

ـ ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » استشهد به علىٰ دلالة (رُب) على التكثير .

ـ ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » احتج به الكسائي علىٰ جواز جزم الفعل المضارع بعد النهي بتقدير (إن) دون النفي ، فالتقدير في الحديث : إن ترجعوا بعدي كفاراً . . يضرب ، مع أن الجمهور يشترطون للجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه نحو : لا تكفر . . تدخل الجنة ، فالتقدير : إن لا تكفر . . تدخل الجنة ، وأجاب الفاكهي عن الحديث بقوله : وهـٰذا ونحوه محمول عند غيره علىٰ إبدال الفعل من الفعل فـ(يضرب بعضكم) بدل من (ترجعوا) .

ـ ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » استشهد به الفاكهي علىٰ تنازع ثلاثة عوامل في معمولات متعددة ، فالأفعال (تسبحون) و(تكبرون) و(تحمدون) تنازعت في الظرف دبر) و(ثلاثاً وثلاثين) .

ـ الشواهد الشعرية .

استشهد الفاكهي في كتابه « الفواكه الجنية » بثلاثة وعشرين ومئة شاهد من الشعر ، منها خمسة أبيات نسبت إلىٰ قائليها : بيت لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه ، وبيتان للفرزدق ، وبيت للبيد ، وبيت لأبي النجم النجل ، وأكثر الشواهد الشعرية في هـٰذا الكتاب اكتفى الفاكهي بإيراد شطر من البيت فيها ، وأكثر

شواهد هٰذا الكتاب هي من شواهد كتاب « مجيب الندا » ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . انتهىٰ من « شرح كتاب الحدود » تأليف جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي .

الخامسة

في أسانيدي إلى الشارح في كتابه : « الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية »

الحمد لله الذي جعل الأسانيد سلسلة متواصلة بين الأولين والآخرين ، وتذكرةً مذكرةً بين أولهم وآخرهم ، والصلاة والسلام علىٰ سيد الأولين والآخرين ، وقائد الغر المحجلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين ، آمين .

أما بعد :

فأقول : إني أروي هٰذا الشرح الوحيد ، والدر الفريد ، في تحريره وتقريره لمباني ومعاني المقدمة الموسومة بـ« متممة الآجرومية » :

ـ عن الشيخ العلامة النحوي ، فريد وقته ، وحيد عصره ، الشيخ محمد مديد الأثيوبي الهرري التولمي الأديلي الشافعي ، قراءةً عليه لهٰذا الكتاب من أوله إلىٰ اخره في تاريخ (١٣٦٣هـ) ألف وثلاث مئة وثلاث وستين هجرية مقرونة بالإجازة .

ـ عن الشيخ محمد ججو العروسي الشافعي .

ـ عن الشيخ عبد الله بن آدم الهرري الشافعي المعمر نحو (١٣٠) مئة وثلاثين سنة ، المتجول في بلدان العرب لطلب الفنون المتنوعة ، المدرس في الحرم المكي نحو عشرين (٢٠) سنة .

(ح) وإجازةً :

ـ عن الشيخ محمد يس بن عيسى الفاداني المكي .

ـ عن الشيخ محمد علي المالكي المكي .

ـ عن أخيه الشيخ محمد عابد بن حسين المالكي المكي .

ـ عن السيد أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي ، جميعاً .

ـ عن عثمان بن حسن الدمياطي .

ـ عن محمد بن محمد بن عبد القادر الأمير الكبير .

ـ عن محمد بن سالم الحفني .

ـ عن أبي حامد محمد بن محمد البديري .

ـ عن أبي الأسرار حسن العجيمي المكي .

ـ عن الشمس محمد البابلي .

ـ عن الشيخ أبي بكر بن إسماعيل الشنواني ، عن مؤلفه العلامة النحوي جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي رحمه الله تعالىٰ ، ورحم الجميع ونفعنا بعلومهم ، آمين .

فعلىٰ هٰذين السندين يكون بيني وبين الفاكهي إحدىٰ عشرة (١١) واسطة ، ولقد أجزت دراسته وتدريسه وروايته عني بهٰذين السندين للأخ الفاضل. . . . . . وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، وعلىٰ هٰذا جرى التوقيع من المجيز . والختم

يا قارىء الخط والعينان تنظره ... لا تنس كاتبه بالله واذكره
وهب له دعوة لله خالصة ... لعلها في صروف الدهر تنفعه
وأصلح له ما وقع من الخلل ... واسمح له ما وقع من الزلل

* * *

الجزء الأول من الكتابَين القَيِّمين

○ الأول منهما :

« التتمَّة القَيِّمةُ في حَلِّ وفكِّ معاني ومباني مُتمِّمة الآجرومية »

○ والثاني منهما :

« المطالب السنية على الفواكه الجنية »

ألفهما

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف الهرريّ منشأً

المكيُّ نزولاً ، الأثيوبيُّ جنسيةً، الأَرُمِيُّ قبيلةً، السَّلَفيُّ عقيدةً، الشافعيُّ مذهباً

غفر الله له ولوالديه ولمولودِيه ، ولمشايخه وأحبائه وتلامذته

وجميع المسلمين والمسلمات ، الأحياء منهم والأموات

وصلَّى الله وسلَّم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين ، آمين آمين

تقريظٌ لبعضِهم لهٰذه التتمَّة القيِّمة :

كأنَّكِ شمسٌ والشروحُ كواكبُ　　إذا طلعَتْ لم يَبْدُ منهن كَوْكَبُ
كأنَّكِ شُموسٌ لم تَكُنْ بواحدةْ　　إذا قد أشْرَقَتْ عَمَّتْ كُلَّ ناحية
هٰذا كتابٌ لو يُباع بوزنِهِ　　ذهباً لكان البائعُ المغبونا

قال شارح « لامية ابن الورد » في شرحه « فتح الرحمٰن الرحيم » رحمه الله تعالىٰ :

النَّحْوُ قَنْطَرَةُ الآدابِ هَل أَحَدٌ　　يَجُاوِز البَحْرَ إلاَّ بِالقَنَاطِيرِ
لَوْ تَعْلَمِ الطَّيْرُ مَا في النَّحْوِ مِنْ أَدَبٍ　　حَنَّتْ وأنَّتْ إليهِ بالمنَاقيرِ
إنَّ الكلامَ بِلاَ نَحْوٍ يُماثِلُهُ　　نَبْحُ الْكِلاَبِ وَأَصْوَاتُ السَّنَانيرِ

قال الكسائي رحمه الله تعالىٰ :

أيُها الطَّالِبُ عِلْماً نافعاً　　اطْلُبِ النَّحْوَ وَدَعْ عَنْكَ الطَّمَعْ
إنَّما النحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ　　وَبِهِ في كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

* * *

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين في أَنْحاءِ أمورنا مِن شؤون الدين والدنيا .

الحمد لله الرافع لكل مرفوع ، والناصب لكل منصوب ، والخافض لكل مخفوض ، والجازم لكل مجزوم ، بيده الرفعُ والخفضُ والبسطُ والقَبْضُ ، يَنصِبُ أولياءه بنواصب الأدلة ، ويَجْزِمُ أعداءه بجوازم المذَلَّة ، سبحانه ما رفع أولياءه بقواطع البرهان ، وجزم أعداءه بصوارمِ السنان .

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله الواحدُ الفردُ في الذات والصفات والأفعال ، شهادةَ عبدٍ تبتَّل إليه في جميع الأحوال ، لا مَلْجَأ له ولا مَنْجَا إلا إليه ، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبدُه ورسولُه المختارُ من خيارِ خيارِ سُلالة عدنان ، وعلىٰ آله وأصحابه ذوي النَّجْدَة والشَّجاعةِ والعِرفان ، الناصرين له بصوارم الأسلحة وطواعن السنان .

أما بعد :

فلمّا كان « شرح عبد الله الفاكهي علىٰ متممة الآجرومية » شرحاً وجيزَ اللفظ جزيلَ المعنىٰ ، قَاضِيَ الآرابِ للمنتهِي والمبتدي في العلوم العربية والأحكام النحوية ، ببيان أدلَّتها النَّقليَّة وعِلَلها العقلية ، مع إيجاز اللفظ وجزالة المعنىٰ . . طلَبَ مني بعض طلاب الأُرْمِيا ممَّن لازمني ودَرَس عليَّ هٰذا الشرحَ أن أضعَ عليه تعاليقَ مفيدة وحواشي ظريفة ، تَحُلُّ معانيَه وتفكُّ مبانيَه ، وتُوضِّح غوامضَه وتُظهِرُ معاقِدَه ، وتُذَيِّل مآرِزه وتُهذِّبُ أرْدِيَته ، فأجَبْتُهُم إلىٰ ذلك بعون الله تعالىٰ ، وذلك في مبدأ تدريسي خُصوصَ العلوم العربية في تاريخ (١٣٦٦هـ) واستفاد به كثيرٌ من طلابهم ، ولٰكن لم يُطبع .

[ش] : بسم الله الرحمـٰن الرحيم

ولمَّا هجَمَتْ عليَّ حوادِثُ الشُّيوعين . . أخذوهُ مع جملةِ كُتبي وحرَّقوه ، فانعدم ذلك الكتاب ، والآن لمَّا بدأ دِراستَه عليَّ بعضُ طلاَّبِ الحِجازِ ممَّن أخلصوا في طلبهم وصدَقوا في صدَاقتهم وأظهروا مودَّتَهم . . طلبُوا مني إعادةَ تلك الحاشية ، ليُساعِدوا به علىٰ دراسةِ هـٰذا الشرح الفريد ، أصلحَ الله لي ولهم جميعَ أمورنا في الدين والدنيا بالإخلاص التام والعملِ العام .

وسميتُها : « المطالبَ السنيةَ في حلِّ وفكِّ معانِي ومبانِي الفواكه الجنية » .

ووَضَعْتُ مع هـٰذه الحاشية في هامشها شرحاً لطيفاً وبياناً ظريفاً على المقدمة الموسومة بـ« متممة الآجرومية » يقرِّر معانيَها ويحرِّر مبانيها ، ويُعْرِبُ مُفْرداتِها وجُمَلاَتِها وأمْثِلَتِها ، ويُعلِّلُ أحكامَها ويستخرج نتائجها ، وسميته : « التتمة القيمة علىٰ متممة الآجرومية » .

والله أسأل أن ينفع بهما كُلَّ مَنْ تلقَّاهما بالقبول ، وبعين الرضا والإنصاف نَظَروا إليهما ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقي إلا به عليه توكلت وإليه أنيب .

والآن حان حين الشروع في المقصود ، فأقولُ مستعيناً بعون البر المعبود بسندي السابق إلى الشارح :

[الحاشية] : لمَّا أراد الشارحُ أن يَبتدِىء كتابه أولاً بالبسملةِ ابتداءً حقيقياً وهو الذي لم يُسبق بشيء ما ؛ اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر : « كُلُّ أمر ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم . . فهو أبتر » أو « أجذم » أو « أقطع » روايات . . قال : (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) وقولُنا : (أن يبتدىء كتابه بالبسملة) أي : ابتداءه بها نطقاً وكتابةً ، أما الثاني . . فدليله المشاهدة ، وأما الأول . . فلأن من كتب شيئاً . . تلفَّظ به غالباً .

وقولنا : (بالبسملة) والبسملة مصدر قياسي لبسمل الرباعي ؛ كدحرج دحرجة إذا قال : (بسم الله . . .) إلخ ، علىٰ ما في « الصحاح » أو إذا كتبها علىٰ ما في « تهذيب الأزهري » ، فهي بمعنى القول أو الكتابة ، لٰكن أطلقوها علىٰ نفس (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) مجازاً ؛ من إطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقة عرفية ، وهي من باب النحت ؛ وهو : أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة ، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولىٰ بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم ، ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده .

نعم ؛ يفهم من كلامهم اعتبار ترتيب الحروف ، ولذا عُدَّ ما وقع للشهاب الخفاجي في « شفاء الغليل » من (طبلق) بتقديم الباء على اللام إذا قال : (أطال الله بقاءك) سبق قلم ، والقياس (طلبق) .

والنحت مع كثرته في كلام العرب سماعي كما صرح به الشُّمُنِّيُّ ، ونُقل عن « فقهِ اللغة » لابن فارس قياسيَّته . انتهىٰ « بيجوري على السلَّم » .

وقولَنا : (اقتداء بالكتاب) أي : بمُنَزِّلِ القرآن ، وذلك لأنَّ المقتدَىٰ به فاعلُ المقتدَىٰ فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالىٰ ، والقرآن مبتدأ فيه بها ، وقد ورد ما يُفيد طلبَ الاقتداء به سبحانه والتخلُّق بأخلاقه ، وفي الحديث : « تَخَلَّقُوا بأخلاقِ الله » أي : اتَّصِفُوا بصفاتٍ تُماثِلُ صفاتِ الله ولله المَثَلُ الأعلىٰ ، إلا أنه مخصوص بما يُمكِنُ فينا ولم يمنع منه الشارع ؛ كالعلم والحلم ، لا كالخَلْقِ والكبرياء والعزةِ والعظمة .

وقولُه : (اقتداء بالكتاب العزيز) أي : في ابتدائِهِ بالبسملة بحسب ترتيبه في

المصحف لا في النزول ، وإلاَّ . . فأوَّلُه نزولاً قولَه تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ كما صرَّح به في « الكشاف » في أول (سورة المدثر) روايةً عن الزهري ، ولا ينافي هـٰذا ما ورد : أن أوَّل ما نزل به جبريلُ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ لاحتمالِ أن المرادَ النزولَ علىٰ آدم لا علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، والمرادُ : أنَّ أوَّلَ ما أُنزل من الآيات على الإطلاق هو آيةُ ﴿ ٱقْرَأْ ﴾ فلا ينافي أن أولَ ما أُنزل بعد فترة الوحي أولُ (المدثر) وأنَّ أولَ ما أنزل من السورة التامة (الفاتحة) وبهـٰذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهراً . انتهىٰ « حاشية البيجوري على السلم » .

وقولُه : (وعملاً بخبر « كل أمر . . . ») إلخ ، إنما عَبَّر بالعمل هنا وثَمَّ بالاقتداء لتضمُّنِ الخبرِ الأمر ، بخلاف القرآن ؛ فإنه لم يتضمَّنه كما تضمنَ الخبر .

وقد أهملَ كثيرٌ من الناس الكلامَ على البسملة لقِصَرِ هِممهم ، ولـٰكن نريدُ أن نَذْكُرَ عليها طرفاً مما يتعلَّق بها تبركاً بخِدمَتِها ، واسْتِجلاباً لمزيد بركتها ، فأقول وقولي هـٰذا :

واعلم : أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة مما يناسب ذلك الفن ؛ أداءً لحقين : حق البسملة ، وحق ذلك الفن ، والتكلمُ عليهما من غيره يفوت الحق الثاني ، وتركُ الكلام عليها رأسا قصور ؛ وهو : العجز عن أداء المراد ، أو تقصير ؛ وهو : الإعراض عنه مع القدرة عليه ، فالآن نشرع في فن النحو فنقولُ :

الباء في البسملة إما أصلية وهو المشهور ؛ وهي : ما لها معنىً من المعاني الموضوعةِ له ، وتحتاج إلىٰ متعلق تتعلق به ، ويخل عدمها المعنى الموضوعة له ؛

كالإلصاق في باء (مررت بزيد) ، وإما زائدة ؛ وهي التي ليس لها معنىً من المعاني الموضوعة لها ، ولـٰكن تفيد توكيد معنى الكلام ، ولا تحتاج إلىٰ متعلق تتعلق به ، ولا يخل عدمها المعنىٰ ؛ كالباءِ في قولك : (بحسبك درهم) .

وعلىٰ كونها أصلية . . فمتعلَّقُها بفتح اللام محذوف وجوباً ؛ لشبهه بالمثل باتفاق البصريين والكوفيين ، والمحذوفُ وجوباً هو : ما لا يجوز إظهاره ، قدَّره البصريون اسماً ؛ لأن المقام مقام الابتداء والاسمُ أليق به ، لدلالتهِ على الدوام ، وذلك الاسمُ إما اسم فاعل أو اسمُ مفعول أو مصدرٌ ، وعلىٰ كلٍّ : فهو إما عام أو خاص ، فهما اثنان في الثلاثةِ الأولىٰ بستة ، وعلىٰ كل : فهو إما مقدم أو مؤخر ، فهما اثنان في الستة باثني عشر ، والأولىٰ منها أن يكون مصدراً خاصاً مؤخراً كما بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » .

وقدره الكوفيون فعلاً ، وهو إما فعل ماض أو مضارع أو أمر ، وعلىٰ كل منها : فإما أن يكون مقدماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في الثلاثة بستة ، وعلىٰ كل منها : فإما أن يكون مقدماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في ستة باثني عشر ، والأولىٰ منها أن يكون فعلاً مضارعاً خاصاً مؤخراً كما بسطنا الكلام عليه ثَمَّ .

ويصح أن يكون الظرف متعلقاً بحال من فاعل الأفعال الثلاثة ، أو بحال من فاعل المصدر ، أو بخبر ، فهـٰذه خمسة تضرب في أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر بعشرين ، تضم إلىٰ أربعة وعشرين بأربع وأربعين صورة .

والباء إما للاستعانة أو للمصاحبة أو للتبرك أو للتعدية ، فهـٰذه أربعة تضرب في الحاصل بمئة وست وسبعين صورةً (١٧٦) ، وعلىٰ كونها زائدة . . فـ(اسم) مبتدأ والخبر محذوف ، وهو إما اسم أو فعل ، والتقدير : اسم الله مبدوء به ، أو

أبدأ به بداءةً قوية ؛ أي : بحسن نية وإخلاص ، وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضي ، وإلا . . كان عبثاً لا يقع من العرب ، وقولهم : (الزائد لا معنىٰ له) أي : غير التأكيد .

والخبر المحذوف اسماً كان أو فعلاً إما أن يكون من مادة الخصوص أو العموم ، فهٰذه أربعة في الخبر ، ومن الغريب كون الباء للقسم فيحتاج إلىٰ تقدير مُقْسَم عليه ؛ كأن يقال : أُقسِمُ بسم الله الرحمٰن الرحيم ؛ لأُأَلِّفَنَّ الكتاب ، أو لأَبْتَدِأَنَّ الكتابَ ، أو فتأليفي أو ابتدائي حاصل . . . إلخ ، والمقسمُ عليه إما اسم أو فعل أو خاص أو عام ، فهٰذه أربعة تُضمُّ إلىٰ أربع الزيادة فتكون ثمانية ؛ فتُضم هٰذه الثمانية إلى الصور الجارية في الباء الأصلية ؛ أعني : مئة وستاً وسبعين (١٧٦) فيكون المجموعُ من الصورِ الجارية في الباء مئةً وأربعاً وثمانين صورةً (١٨٤) صورةً .

ثُمَّ إنْ أُريد بالجلالةِ مدلولُها ؛ أعني : الذات . . فإضافةُ اسم إليها حقيقةٌ لاميةٌ ، فاللام إما للاستغراق ، أي : أتبركُ بكل اسمِ ذاتِ الله ، أو للجنس ؛ أي : أتبرك بجنس اسم ذات الله ، أو للعهد ؛ أي : بالاسم المعهود لذاتِ الله تعالىٰ ، فهٰذه ثلاثةٌ في اللام وإن أريد لَفْظُها . . فالإضافة للبيان ، فهٰذه مع ثلاثة اللام أربعة في الإضافة ، تُضرب في الحاصل السابق ؛ أعني : مئةً وأربعاً وثمانين صورةً . . يكون الحاصل سبع مئة وستاً وثلاثين صورة (٧٣٦) .

ثُمَّ إن (الرحمٰن الرحيم) إما صفتا مشبهةٍ أو صيغتا مبالغة ، فهاتان ثنتان تضربان في أوجه إعرابهما التسعة المجموعة في ثلاثة أبيات نظمَها عليٌّ الأجهوري رحمه الله تعالىٰ بقوله :

إنْ يُنْصَبَ الرحمٰنُ أو يرتفعا فالجرُّ في الرحيم قطعاً مُنِعا
فإن يُجَرَّ فأَجِزْ في الثاني ثلاثةَ أوْجُهٍ فخُذْ بَياني
فهٰذه تضمَّنَتْ تسعاً مُنِعْ وَجْهَانِ منها فادْرِ يا مُسْتَمِعْ

يخرج بثماني عشرة صورة ، اضربها في الحاصل السابق ؛ أعني : سبع مئة وستاً وثلاثين صورة (٧٣٦) . . يحصل (١٣٣٤٨) بثمان وأربعين صورة وثلاث مئة صورة وثلاثة عشر ألف صورة .

وأما من جهة المعنىٰ . . فـ(الاسم) **لغة** : ما دل علىٰ مسماه ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، ومعنى (الله) : مَن تقادم وجوده ، وتقدست ذاته ، وتعاظمت صفاته ، واستحق من عباده عبادته ، ومعنى (الرحمـٰن) هو : مَن عم إحسانه ودام امتنانه ، أو هو المنعم لعباده بجلائل النعم ؛ كنعمة الإيمان والإيجاد ، وكخلق السمع والبصر ، وجلائل النعم هي : ما لا يندرج تحت غيرها ، أو هو كثير الرحمة لمن جنا بالستر له في دار الدنيا ، ولم يسم به غيره تعالىٰ ، وأما تسمية أهل اليمامة مسيلمة الكذاب بالرحمـٰن . . فتعنت منهم في الكفر ؛ حيث قال شاعرهم :

سموت بالمجد يا بن الأكرمين أبا وأنت غيث الورىٰ لا زلت رحمانا

وقد رد هٰذا البيت بعض الأدباء بقوله :

خصصت بالمقت يا بن الأخبثين أبا وأنت شر الورىٰ لا زلت شيطانا

ومعنى (الرحيم) هو : المنعم بدقائق النعم ؛ كزيادة الإيمان ، وقوة السمع وحدة البصر ، ودقائق النعم هي : التي تندرج تحت الجلائل ، أو كثير الرحمة

[ش] : أحمد الله علىٰ نعمه ، وأشكره علىٰ مزيد فضله وكرمه ،

لأرباب العصيان في العقبىٰ ؛ بإظهار الغفران ، ولذا قالوا : يا رحمـٰن الدنيا ورحيم الآخرة .

وإنما فسرنا (الرحمـٰن) بالجلائل و(الرحيم) بالدقائق ؛ لأن زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ غالباً ، وخرج بقولنا : (غالباً) نحو : حذر وحاذر ؛ فإن الأول أبلغ من الثاني ؛ فإن الأول صفة مشبهة أو صيغة مبالغة وهي تدل على الدوام والاستمرار ، والثاني اسم فاعل وهو لا يدل إلا على الاتصاف بالشيء ولو مرة ، وجمع بينهما إشارة إلىٰ أنه ينبغي طلب النعم الجليلة والدقيقة منه تعالىٰ .

[الحاشية] : ولما أراد الشارح أن يبتدىء كتابه ثانياً بالحمدلة ابتداءً نسبياً ؛ وهو الابتداء الذي لم يُسبق بشيء من المقصود اقتداء بالكتاب وعملاً بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع ».. قال : (**أحمد الله علىٰ نعمه ، وأشكره علىٰ مزيد فضله وكرمه**) أي : أصِفُه سبحانه وتعالىٰ بكمالاتِه الغيرِ المتناهية لأجل نعمه الغيرِ المُتحاصية ، الحاصلة لنا فيما مضىٰ لنا من أعمارنا ، وأُعامِلَه معاملةَ الشاكر له علىٰ فضله وكرمه المزيدَين لنا فيما يستقبلُ من أعمارنا ، وما يُقال الابتداءُ بالبسملة نفوّت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس.. يجاب عنه بأمور ؛ **منها** : **أن يُحملَ** الابتداءُ بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدِّم علىٰ كل شيء ، والابتداءُ بالحمدلةِ على الابتداءِ الإضافي الذي قُدم عليه غَيْره ، وقُدم هو على المقصود بالذات ، وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل ، وحصول البركة لا يتوقَّف على الابتداء بهما معاً ، بل الواحدُ منهما يكفي ، لـٰكن الأكملُ هو ذِكْرُهما معاً .

والحمدُ واجبٌ مرةً في العمر ؛ كالحج ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلمتي الشهادة ، وقد أكثر الناسُ في النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً ،

والشكرِ كذلك ، فَلْنَذْكُرْ من ذلك جملةً مختصرة مفيدة :

فـ(الحمد) **لغة** : هو الوصفُ بالجميلِ على الجميل الاختياري علىٰ جهةِ التعظيم والتبجيل ، فخرجَ بـ(الجميل) الذمُّ ، وبـ(على الجميل) : مَنْ مدَح شخصاً حياءً منه أو اتِّقاءً لعِرْضه ، ويَخْرُجُ به أيضاً التهكم كما في قوله تعالىٰ خطاباً لفرعون : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ ، وقيَّد (الاختياري) راجع للجميل الثاني المجرور بـ(علىٰ) وهو مخرج لما إذا كان الباعث على الوصف جميلاً غيرَ اختياري ؛ كصفاءِ اللؤلؤة ، فهو مدح لا حَمْد .

ويخرج بقوله : (علىٰ جهة التبجيل والتعظيم. . .) إلخ : الوَصْفُ بالجميل على الجميل الاختياري لـٰكن لا علىٰ جهة التعظيم ؛ بأن لم يَخطرْ ببالِ الواصف تعظيمُه ؛ كما إذا قصد مجردَ الإخبار ، فلا يقال له : حمدٌ على الأصح ، وعطفُ التعظيمِ على التبجيلِ مِن عطف التفسير .

و(الحمد) **عرفاً** : فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد ، أو علىٰ غيره كولده ، سواء كان قولاً باللسان ، أو عملاً وخدمة بالأركان ، أو اعتقاداً بالقلب والجنان ، فمورِدُهُ عامٌّ وهو اللسان والأركان والجنان ، ومتعلَّقه خاص وهو النعمة ؛ لأنه لا يكون إلا في مقابلة نعمة ، و(الحمد) **لغة** : بعكسه ، فمورِدُه خاصٌّ وهو اللسان ؛ لأنهم قالوا : هو الوصف ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، ومتعلقه عام ؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة وفي غير مقابلتها ؛ إذا علمت هـٰذا. . فبَيْن الحمدِ لغةً والحمدِ عرفاً عموم وخصوص من وجه ، يجتمعان فيما إذا كان باللسان في مقابلةِ نعمة ، وينفردُ الحمد اللغويُّ فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة ، وينفردُ العرفي فيما إذا كان عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان في مقابلةِ

نعمة ، فالعمومُ والخصوصُ من وجه عند البديعيين : اجتماعُ شيئين في مادة وانفرادُ كل منهما في مادة أخرىٰ .

و(الشكر) لغة : هو الحمدَ عرفاً ؛ يعني : (الشكر) لغة : فعلٌ يُنبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الشاكر أو علىٰ غيره ، سواء كان قولاً باللسان أم لا ، و(الشكر) عرفاً : هو صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلىٰ ما خُلق لأجله ، وذلك العبادةُ المشارُ إليها بقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

ثم اعلم : أنهم جعلوا النِّسَب التي بين الحمد لغةً وعرفاً ، والشكر لغةً وعرفاً ستاً : نسبةٌ بين الحمد لغة وعرفاً ؛ وهي : العموم والخصوص من وجه ، ومثلُها بين الحمد لغة والشكر لغة ، ونسبةٌ بين الحمد عرفاً والشكر لغة ؛ وهي : الترادفُ ، ونسبةٌ بين الحمد لغة والشكر عرفاً ؛ وهي : العمومُ والخصوصُ المطلق ، وهي : انفراد شيئين في مادة وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ ، ومثلُها بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، ومثلُها أيضاً بين الشكر لغة وعرفاً .

والحق أن النسب إنما هي ثلاث فقط لا غير : نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكرِ عرفاً ، وأمّا النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة . . فهي عَيْنَ النسبة التي بين الحمدَين ، وأما الترادف . . فليس من النِسب ، وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً . . فهي التي بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، فاثنتان مكررتان ، والترادفُ ليس من النسب كما حقَّق ذلك بعضُ الأئمة الأعلام .

وإنما عدل في الحمد والشكر عن الجملة الاسمية التي بُدِىء بها الكتابُ مع أنها

اشتملَتْ علىٰ فوائد : **منها** : أنها جملةٌ اسمية وهي تفيدُ الدوامَ والثبوتَ ، **ومنها** : أنها تفيد الجنسَ أو الاستغراقَ أو العهدَ كما يؤخذ ذلك من (أل) ، **ومنها** : أنها تُفيد الاستحقاق والمِلك كما يؤخذ من لام الاستحقاق ، **ومنها** : أنها تفيد أنَّ نسبة الحمد إلى الله لا تختصُ بزمان ولا فاعلٍ إظهاراً لولاية ذلك بنفسه ، وتحقيقاً لمقام العبودية ، ولم يقل : (نحمد الله ونشكره) بالنون ؛ لأنها تفيد التعظيم ، وهو لا يُناسب المقام ، ولم يقل (حَمِدتُ) لئلا يفيد الانقطاع ، أفاده الفاسي في « حواشي الألفية » .

وقولُه : (أحمد الله . . .) إلخ ، أيضاً إنما عدل إلى الجملة الفعلية مع أن الجملة الاسمية أولىٰ لتلك الفوائد المذكورة آنفاً ؛ لأن الحمد هنا في مقابلة نعمة ، وهي متجددة شيئاً فشيئاً ، فناسب أن يأتي هنا بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد والحدوث . انتهىٰ « بيجوري » .

والمراد بالحمد والشكر في كلامه اللغويان ، والمعنىٰ : أصفه سبحانه وتعالىٰ بكمالاته التي لا نهاية لها ، وصفاً لسانياً لأجل نعمه الحاصلة لنا فيما مضى ، التي لا تحصىٰ ولا تعد ، و(النعم) بكسر النون وفتح العين : جمع نعمة بكسر النون وسكون العين ، فيصح كونها اسماً للعين التي أنعم بها ، وكونها اسم مصدر من أنعم الرباعي ، أي : أصفه بكمالاته لأجل إنعامه علينا ، فتكون الإضافة فيه من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، وأشكره بجناني ولساني وأركاني علىٰ فضله وإحسانه وكرمه وجوده المزيدَيْنِ لنا في المستقبل ، والمعنىٰ : أحمده علىٰ نعمه الحاصلة وأشكره علىٰ غير الحاصلة المزيدة لنا في المستقبل ، وإضافة المزيد إلىٰ ما بعده من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : أشكره علىٰ فضله وكرمِه المزيدَينِ لنا في المستقبل .

وأصلي وأسلم

والفرق بين الفضل والكرم : أن (الفضل) : الإحسان بلا مقابل ، سواء وقع بالسؤال أم لا ، و(الكرم) : الإحسان بلا مقابل وبلا سؤال ؛ لأنهم فسَّرُوا الكريمَ بمن يبادر بالنوال قبل السؤال .

وقد اشتمل كلامُه في الحمدِ والشكرِ علىٰ سجعتَين على الهاء ، والثانية أطولُ من الأُولىٰ ، وهو من أحسن السجع ؛ لأن أحسن السجع عند البديعيين : ما تساوَتْ فِقَرُهُ ثم ما طالَتْ فيه الثانية على الأولىٰ ، ومِن قوله : (وأُصلِّي وأسلِّم) إلىٰ قوله : (ومعادن حِكَمِه) اشتملَ علىٰ ثلاثِ سَجْعَاتٍ . انتهىٰ « بيجوري » .

وجملةُ الحمدِ والشكرِ خبرية لفظاً إنشائية معنىً ، فالمقصود منها : إنشاءُ الحمد والشكر ، فلا تُفيد الإنشاء إلا بالقصد ؛ لأنها موضوعة للإخبار ، فكيف تُفيد الإنشاء بغير قصدٍ ؟! إلا أن يُنظَر إلىٰ كونها نقلت إلى الإنشاء في عرف الشرع ، ويصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنىً ، لا يقال : إذا كانت خبرية لفظاً ومعنىً . . لم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف المؤلف بالحمد ؛ لأنا نقول : الإخبار بالحمد حمد ؛ لأنه من جملة الثناء .

وكذا جملة قوله : (**وأصلي وأسلم**) خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ ؛ أي : **أُنْشِئ**ُ الرحمةَ المقرونةَ بالتعظيم والتحيةَ الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم ، وهو تأمينُه ممَّا يخافه علىٰ أمته لا علىٰ نفسه ؛ لأنه معصوم ، وقال البيجوري : قوله : (أصلي وأسلم) جملةُ الصلاةِ والسلام خبرية لفظاً إنشائية معنىً ؛ لقصده بها الإنشاء ، فلا تفيد الإنشاء إلا بالقصد ؛ لأن الجملة المضارعية موضوعة للإخبار ، فتتوقف إفادتها الإنشاء على القصد ، وبهـٰذا تعلم ما في قول البرماوي تبعاً للقليوبي : اختار صيغة المضارع المفيدة للإنشاء من غير قصد ، يقال : إنه ناظر

على المعرب عن فصيح كلمه ؛

لمقام الابتداء ؛ فإنه يحمل فيه الكلام على الإنشاء ولو من غير قصد ؛ لأنا نقول : إذا نظرنا للمقام . . فلا فرق بين المضارعية والماضوية والاسمية . انتهىٰ منه .

والجار والمجرور في قوله : (**على المعرب**) تنازع فيه كل من الفعلين قبله ، ولا خلاف في جواز إعمالِ كلٍ منهما فيه ، وإنما الخلاف في الأَولىٰ منهما ، اختار البصريون إعمالَ الثاني فيه لقُرْبِه ، والكوفيون الأول لسَبقه ؛ كما سيأتي في آخر الكتاب إن شاء الله تعالىٰ .

و(**المعرب**) اسم فاعل من أعرب الرباعي ، يقال : أعرب عما في ضميره إذا أظهره وبيَّنَه بلسانه .

و(عَنْ) في قوله : (**عن فصيح كلمه**) بمعنى الباء ، والمعنىٰ : وأصلي وأسلم على النبي المعرب المبين عما في ضميره وقلبه من الوحي والقرآن بكلِمِه الفصيح ، وإضافةُ الفصيح إلى الكلم من إضافةِ الصفة إلىٰ موصوفها ، و(**الفصاحة**) **لغة** : ظهورُ الشيء ووضُوحه ، **واصطلاحاً** : تختلف باختلاف موصوفها ، وموصوفها الكلمةُ والكلامُ والمتكلمُ ، وأما فصاحة الكلمة . . فهي خلوها عن أربعة أشياء :

الأول : التنافرُ ؛ وهو : وَصْف يُوجب ثقلَها على اللسان وعُسْرَ النطقِ بها لتنافرِ حروفها وعُسْرِ اجتماعِها ؛ كقول الأعرابي لمَّا سُئِلَ عن ناقته : (تركتُها تَرْعَى الهُعْخُعَ) بضم الهاء والخاء المعجمة وسكون العينِ المهملة الأولىٰ ؛ لأن الهاءَ والعينَ المهملة لا يكادان يجتمعان من غير فصل ، وهو اسم لنبت أسود .

والثاني : الغَرابةُ ، وهي : كون الكلمة وَحْشِيَّةً غَيْر ظاهرةِ المعنى الموضوع لها ، ولا مألوفةَ الاستعمال ، فتحتاج معرفتها إلىٰ تفتيشٍ عنها في كتب اللغة ؛ كقول الأعرابي حين سقط عن حماره فاجتمعَ عليه الناس : (ما لكم تكَأكَأْتُمْ عَلَيَّ

كتكأْكُئِكُمْ علىٰ ذي جِنَّةٍ ؟! افرَنْقِعُوا) أي : اجتمَعْتُم عليَّ ، تَنحَّوا عني .

والثالث : المخالفةُ للقواعد العربية ؛ كالفَكِّ في موضع الإدغام ؛ كقول أبي النجم :

الحمـــدُ للهِ العَلِـــيِّ الأجْلَـــلِ الـواحـدِ الفـردِ القـديـمِ الأوَّلِ

والقياس (الأجلّ) بالإدغام ؛ لاجتماع مثلين مع تحريك الثاني .

والرابع : الخُلُوص من الكراهة في السمع ؛ بأن تكون الكلمةُ بحيث يَمُجُّهَا السمْعُ نحوُ : الجُرُشىٰ بمعنى النَّفْسِ في قول أبي الطيب :

كـريـمُ الجُـرُشَـىٰ شـريفُ النسب مبـارَكُ الاســم أغَــرُّ اللَّقَــبِ

يَمْدَحُ سَيْفَ الدَّوْلَةِ شريفُ النسب ؛ لكونه عباسياً ، ورُدَّ هـٰذا الرابعُ بأنَّ الكراهة في السمع من قبيل الغرابة فلا زيادةَ على الثلاثة ، وذكَرَهُ عبد الرحمـٰن الأخضري في « الجوهر المكنون » بقوله :

فصـاحـةُ المفـرد أنْ يَخْلُـصَ مِـنْ تنـافُـرِ غـرابـةٍ خُلْـفٍ زُكِـنْ

أي : علم .

والمعنىٰ : أُصلِّي وأسلِّم على المعرب المبيِّن عمَّا في قلبه من الوحي والحقِّ بكلامه الفصيح الخالي عن الغرابة والتنافر والمخالفة للقواعد العربية والكراهيةِ في السمع ، ولا يَخفىٰ ما في المُعْرِب والكَلِمِ من براعة الاستهلال ، وهي : أن يأتيَ المصنفُ في طالعة كتابه بما يُشْعِر بالفن الذي يُؤلِّف فيه ، وهو من المندوباتِ الصناعية كما ذكرنَاها في « مناهلِ الرجال » لأنَّ الفنَّ الذي يُبْحَثُ عن الإعرابِ والكلمِ ليس إلا النَّحْوَ .

نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه .

وبعد :

وقولُه : (نبيه) بدل من (المعرب) والإضافة فيه للتشريف ، وقوله : (**محمد**) عطف بيان من (نبيه) وقوله : (و) علىٰ (**آله وصحبه**) معطوفان على (المعرب) وقوله : (**كنوز علومه ومعادن حكمه**) صفتان للآلِ والصحبِ ، أو للصحب فقط ، أو معطوفان عَطْفَ بيان عليهما ، و(الكنوز) : جمع كنز ، و(الكنز) : المحلُّ الذي يُحفظ فيه المال النفيسُ ؛ أي : وعلىٰ صحبه الذين هم مكانِزُ ومُحَافِظُ ومُستودعُ علومه صلى الله عليه وسلم ، والمرادُ بالعلوم : العلومُ الظاهرية العملية الشرعية ؛ لأنهم حملُوا أحاديثَه وكتابَه تعالىٰ وحَفِظُوهُ ، ونقلُوها إلىٰ مَنْ بعدهم من الأمة ، فكأنه صلى الله عليه وسلم اسْتَوْدَعَ علومَه الشرعية عندهم ، وسلَّمُوها إلى الأتباع ، وكذا الأتباعُ إلىٰ مَنْ بعدهم ، وكُل حملةِ العلمِ مستودَعُ وديعتِهِ صلى الله عليه وسلم وأمانتِه التي اسْتَحْفَظَهم ، وكذا القول في (معادن حكمه) ، و(المعادن) : جمع معدن ، و(المعدن) : الموضع الذي خَلَق الله فيه الجواهر ، و(الحِكَم) : جمع حِكْمة نظير قِرَبٍ وقِرْبَةٍ ، وهي : العلمُ المطابقُ لما في الواقع ، والمرادُ بها : أخبارَ ما سيقَعُ بعده إلىٰ يوم القيامة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أخبرها إلىٰ بعض أصحابه ؛ كحُذيفةَ بن اليَمان صاحب سرِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كخَبرِ قَتْلِ عثمان في الدارِ ، وخروج الفِئَةِ الباغية علىٰ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه ، والمرادُ بالحِكَم : أخبارُ ما سيأتي بعده إلىٰ يوم القيامة مما علِمَه الله تعالىٰ ؛ أي : وعلىٰ صحبه الذين هم معادنُ ومحافظُ ومستودعُ أسراره الغيبية مِمَّا سيَقَعُ بعده ؛ فإنهم يُخْبِرونها لِمَن بعدهم فيما أَذِنَ لهم في إخباره ، ويكتمونها فيما لم يأْذَنْ لهم في إخباره .

والواوُ في قوله : (**وبعد**) نائبة عن (أما) النائبة عن (مهما) ، والأصل :

مهما يكن من شيء بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام علىٰ من ذكر ، فحذفت مهما ويكن ومن شيء ، فأقيمت (أما) مقام ذلك .

ثم إن بعضهم يقول : أما بعد ، وهو السنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال : « أما بعد » وبعضهم يحذف (أما) ويأتي بالواو بدلها ويقول : وبعد ؛ كما في كلام الشارح .

والظرف هنا مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لحذف المضاف إليه ونية معنى الإضافة ، والمراد : النسبة التقييدية التي هي معنىً جزئي حقه أن يؤدَّىٰ بالحرف ، فإن نُوي لفظ المضاف إليه . . نصبت على الظرفية ، أو جُرَّت بمن كما إذا أضيفت ، وإن حُذف المضاف إليه ولم يُنو لفظه ولا معناه . . نُصبت مع التنوين ، فلها أربعة أحوال ، تعرب في ثلاث وتبنىٰ في واحدة ، وعلة بنائها : شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنىٰ كما مر آنفاً .

وتستعمل للزمان كثيراً وللمكان قليلاً ، وهي صالحة هنهنا للزمان باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها ، وللمكان باعتبار أن مكان رقم ما بعدها بعد مكان رقم ما قبلها .

وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها ، فقيل : داوود عليه السلام ، وقيل : قس بن ساعدة ، وقيل : سُحْبَان بن وائل ، وقيل : كعبُ بن لؤي ، وقيل : يَعْرُب بن قحطان ، وقد نظم بعضُهم ذلك :

جَرَى الخُلْفُ أمَّا بعدُ مَن كان قائلاً ... لها خمسُ أقوالٍ وداوود أقربُ
وكانَتْ له فَصْلَ الخطاب وبَعْدَهُ ... فقِسٌّ فَسُحْبَانٌ فَكَعْبٌ فَيَعْرُبُ

فهـٰذا

والظرف إما معمولة للشرط ، والتقدير حينئذ : مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة . . فأقول هـٰذا . . . إلخ ، أو من معمولة الجواب ، والتقدير : مهما يكن من شيء . . فأقول بعد ما تقدم .

والفاء في قوله : (فهـٰذا) رابطة الجواب بالشرط وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، واسمُ الإشارة راجع إلى المؤلَّفِ المستحضر في ذهنه ، وهو الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتُها على المَعَاني المخصوصة ، سواء كانت الخُطبة سابقةً على التأليفِ أو متأخِّرةً عنه ، خلافاً لمن قال : إن كانت الخطبة متأخرةً عن التأليف . . فاسمُ الإشارة راجعٌ لما في الخارج ؛ لأن الألفاظ أعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق بها .

فإن قيل : كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع للمشار إليه المحسوس بحاسة البصر . . أجيب : بأنه نزل ما في الذهن لشدة استحضاره منزلةَ المحسوس ، واستعمل فيه اسم الإشارة علىٰ طريق الاستعارة التصريحية الأصلية . انتهىٰ من « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » نقلاً عن « البيجوري » .

واعلم : أنَّ في اسم الإشارة احتمالاتٌ ثمانيةٌ ؛ لأنها إما أن تكون للألفاظ فقط ، أو للمعاني فقط ، أو للنقوش فقط ؛ أو للألفاظ والمعاني معاً ، أو للألفاظ والنقوش كذلك ، أو للمعاني والنقوش كذلك أيضاً ، أو للثلاثة جميعاً ، أو للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني ، فالمختار من هـٰذه الاحتمالات الثمانية كونها للألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني ، وإنما كان هـٰذا مختاراً دون غيره من الاحتمالات السبعة الباقية ؛ لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص وفي كل وقت

تعليق ....

لا تصح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول ، فبطل احتمالات أربعة وهي : النقوش فقط ، والنقوش مع الألفاظ ، والنقوش مع المعاني ، والنقوش مع الألفاظ والمعاني المعبر عنه سابقاً بالثلاثة .

ولأن المعاني لكونها متوقفة على الألفاظ لا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ولا جزء مدلول له . . فبطل احتمالان وهما : المعاني فقط ، والمعاني مع الألفاظ ؛ فهما مع الأربعة السابقة بستة .

ولأن الألفاظ من حيث ذاتها ليست مقصودة . . فلا تصلح لأن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، فبطل احتمال واحد وهو : كونها للألفاظ فقط ، فهو مع الستة السابقة بسبعة ، فتعين كونها للألفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني . انتهىٰ من « جواهر التعليمات » نقلاً عن « الشرقاوي علىٰ تحفة الطلاب » .

والمعنىٰ : أما بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام علىٰ من ذكر . . فأقول : هٰذه الألفاظ المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة (تعليق) أي : شرح كالتعليق الذي يُعلَّق ويُكتب في هامش الكتاب ، وفي الكلام تشبيهٌ بليغ ؛ وهو : ما حُذِفَ منه الأداة ، والوجه وصَفَه بذلك مع كونه شرحاً هَضْماً لنفسه ولكتابه ولاسْتِقْلالِه عنده ؛ لأنه لم يأت فيه بدليلٍ ولا تعليلٍ تسهيلاً على المبتدي . انتهىٰ « بيجوري » من « رفع الحجاب » .

و(التعليق) لغة : ربط شيء غير حاصل علىٰ شيء حاصل ، واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة مكتوبة علىٰ هوامش ألفاظ مخصوصة ؛ لحل معانيها وفك مبانيها ، وأما (التقرير) : فألفاظ مخصوصة مكتوبة علىٰ هوامش ألفاظ مخصوصة ؛ لتقرير ألفاظها وتصحيح معانيها وتصفيتها من الغلط ، ويسمىٰ

لطيف

بالتحقيق أيضاً ؛ كما هو المعروف في أعصارنا هـٰذه طلباً لدرجة الامتياز ، و(الشرح) : ألفاظ مخصوصة موضوعة علىٰ ألفاظ مخصوصة مع احتوائه علىٰ جميع ألفاظ المتن مفسراً لها بأي التفسيرية ، أو بطريق العطف وهو أبلَغُه وأحسنه ؛ لدلالته علىٰ شدة امتزاج ألفاظه بألفاظ المتن حتىٰ كأنهما لمؤلف واحد ، و(الحاشية) : ألفاظ موضوعة علىٰ ألفاظ مخصوصة موضوعة علىٰ ألفاظ أخرىٰ ؛ وطريقته : الاقتصار علىٰ بعض كلمات الشرح ، وأن يأتي بلفظه : قولُه كذا معناه كذا ، و(المتن) : ألفاظ مخصوصة موضوعة ابتداءً دالةً علىٰ معانٍ مخصوصة .

ويسمىٰ واضعُ الأول : المعلِّق ، وواضعُ الثاني : المقرِّر أو المحقِّق ، وواضعُ الثالث : الشارح ، وواضع الرابع : المُحشي ، وواضعُ الخامس : الماتن ، ويطلق المؤلف والمصنف علىٰ كل منهم ، والله أعلم .

وقوله : (لطيف) صفة أولىٰ لـ(تعليق) أي : تعليق صغير الحجم كثير العلم ، مأخوذ من اللطافة ؛ وهي في الاصطلاح : رِقَّة القِوام ، أو كون الشيء شَفافاً لا يَحجُب البصرَ عن إدراك ما وراءه ؛ كالزجاج والماء الصافي ، والمراد هنا سرعةُ إدراك معانيه إن أُخذ من المعنى الثاني ، أو اختصاره إن أُخذ من الأول ، أو الصنفان إن لُوحظ المعنيان معاً ، وهـٰذا أولى . انتهىٰ من « العطار على الأزهرية » .

وفي « يس على المجيب » : والمراد أنه مختصرٌ صغيرُ الحجم ؛ إذ كونُ الشيء شفافاً بسبب قِلَّةِ أجزائه وصِغرِ حجمه فأطلق اسمُ المسبَّب على السبب ، ومَنْ قال : المرادُ رقيقٌ لا يهتدىٰ إليه إلا بنظر دقيق . . فهو مجاز مرسل ، وكأن العلاقةَ هنا اللزوم في الجملةِ ، لأنَّ مِن شأن رقيقِ القوام والشفاف ألاَّ يُدْرَك إلا بنظر دقيق بناءً علىٰ أنه يَكْفِي في العلاقة مطلقُ اللزوم ، وفيه أنَّ مطلقَ اللزوم قدر مشترك بين مطلق

وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية ،

العلاقات ، فلا بُدَّ مِن بيان جهة اللزوم ، ثم إنَّ النظرَ الذي لا يُهتدىٰ إلىٰ دقيق المسائل إلا به بمعنى الفِكْرِ ، والنظرَ الذي يُدْرِك رقيقَ الحجم بمعن البصر . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

وقوله : (وضعته) أي : وضعْتُ ذلك التعليق ، صفةً ثانية لـ(تعليق) وفي الكلام استعارة تصريحية تبعية ؛ بأنْ شُبِّه تأليفُ التعليقِ على المقدمة بوَضْعِ جسم علىٰ جسم بجامع شدةِ الاتصال ، واستُعير له الوَضْعُ ، واشتقَّ منه وضَعَ بمعنىٰ أَلَّف ، فمعنىٰ وضَعْتُه : أَلَّفْتُه . انتهىٰ « بيجوري على الغَزِّي » .

(على المقدمة) متعلق بـ(وضعْتُه) ويحتمل كونها بكسر الدال المشددة ؛ أي : المقدِّمةِ لقارئها علىٰ أقرانه في معرفة قواعد علم الإعراب ، وبفتحها علىٰ صيغة اسم المفعول ؛ أي : على الرسالة المقدَّمة في دراسة علم الإعراب والبناءِ علىٰ غيرها من المبسوطات والمطولات ؛ أي : هـٰذا تعليقٌ صغيرُ الحجمِ موضوع في حلِّ وفك معاني ومباني المقدمة .

وقوله : (الموضوعة) صفة أولىٰ لـ(المقدمة) أي : المؤلفة (في) بيان قواعد بعض (علم العربية) متعلق بـ(الموضوعة) أي : في بعض العلم الباحث عن قانون اللغة العربية ، وهو ـ أي : ذلك البعض ـ علم النحو ، وهو من إطلاق العام وإرادة الخاص ، وسمىٰ هـٰذه المتممة مقدمةً تشبيهاً لها بمقدمة الكتاب أو بمقدمة العلم ؛ لأنها يستعان بها علىٰ غيرها من كتب هـٰذا الفن المطولة ، وقوله : (في علم العربية) من ظرفية الألفاظ في المعاني ؛ لأن المقدمة اسم للألفاظ ، والعلم اسم للقواعد ، وهي معان ونسب ، ولا بد من تقدير مضاف ؛ أي : بعض علم العربية ؛ لأنه لم يذكر في هـٰذه المقدمة جميع علم العربية ، بل بعض مسائل

تأليف سيدنا وصاحبنا ....

قليلة جداً بالنسبة للباقي ، والمراد بعلم العربية هنا : النحو ، وقد يطلق علم العربية علىٰ مجموع علمٍ اثني عشرَ جمعتُها بقولي :

نَحْوٌ وصرفٌ عَرُوضٌ بعده لُغة ثُمَّ اشتقاقٌ وقرضُ الشعرِ إنشاءُ
كذا المعاني بيانٌ الخَطُّ قافِية تاريخٌ هٰذا لِعلْم العربِ إحصاءُ

انتهىٰ من « العطار » .

واعلم : أن علم العربية هو الذي يحترز به عن الخلل في كلام العرب ، وهو بهٰذا المعنىٰ يشمل اثني عشر علماً : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ـ وهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلىٰ بعض بالأصالة والفرعية ، وقال بعضهم : إن الاشتقاق من الصرف ، وهو الأقيس ـ والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والعروض ، والقوافي ، وقرض الشعر ـ وهو علم يبحث فيه عن المنظوم من حيث نكته ـ والخط ، وإنشاء الخطب والرسائل ، والمحاضرات ـ وهي نقلُ نادرةٍ أو شعرٍ يُوافق الحالةَ الراهنة ، ومنه التواريخ ، والتاريخ : معرفةُ أخبارِ الأمم السابقة وتقلُّباتِ الزمن بمَنْ مضىٰ ؛ لتحصيل مَلَكَةِ التحرز من مكائد الدهر ـ وجعلوا البديع ذَيْلاً للبيان لا قسماً برأسه ، وجمعَها بعضُهم في قوله :

صرفٌ بيانُ معاني النحوُ قافية شعرٌ عَروضٌ اشتقاقُ الخط إنشاءُ
محاضراتٌ وثاني عشرها لُغة تلك العلومُ لها الآداب أسماءُ

ثم صار عَلَماً بالغلبة علىٰ علم النحو، وإلا . . فالمعنى : الموضوعة في علم اللغة العربية أو علوم العربية . انتهىٰ من « الدمنهوري علىٰ متن الكافي في العروض » .

وقوله : (**تأليف سيدنا**) بالجر صفة ثانية للمقدمة ، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : المؤلفة لسيدنا (وصاحبنا) ، و(السيد) : من ساد في قومه أو

العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي

من كثر سواده ؛ أي : جيشه ، أو هو الحليم الذي لا يستفزه الغضب ، و(الصاحب) : من لازمك ولازمته في معاملة أو علم أو عبادة ولا يفارقك ، وهو أخص من الصحابي ، وهو معطوف علىٰ (سيدنا) ، (العالم) بالجر صفة لـ(صاحبنا) أي : المتصفِ بعِلْمِ العلوم العقليَّةِ والنقليةِ ، (الورع) بكسر الراء : اسم فاعل من وَرِعَ وَرَعاً من باب فرح ، إذا عفَّ عن الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات ، وهو صفة ثانية لـ(صاحبنا) ، وقوله : (الزاهد) صفة ثالثة له ، وهو : مَنْ أعرض عما فوق الحاجة من الدنيا .

وقوله : (شمس الدين) لقب له بالجر بدل من (سيدنا) أو عطف بيان له ؛ أي : الذي هو كالشمس في علوم الدين في إشراق وإبراز ما خفي منها ، وقوله : (محمد) اسم علم له بدل ثان من (سيدنا) أو عطف بيان منه .

وقوله : (ابن الشيخ محمد) بالجر صفة لـ(محمد) أي : الموصوف ببنوة الشيخ محمد بن عبد الرحمـٰن أبي عبد الله (الرعيني) بالجر صفة ثانية لـ(محمد) الأول ؛ أي : المنسوب إلىٰ رعينة قبيلة مشهورة بالمغرب ، وقوله : (الشهير) بالجر صفة ثالثة لـ(محمد) المذكور ؛ أي : المشهور (بالحطاب) لبيعه الحطب في مكة ، قال العقيق اليماني : (وبنو حطاب ـ بحاء مهملة ـ أهل بيت شهير بمكة المكرمة ، أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله تعالى) انتهىٰ من « الكواكب » .

وقوله : (المكي) بالجر صفة رابعة لـ(محمد) المذكور ؛ أي : المنسوب إلىٰ مكة منشأ وولادة ؛ فإنه ولد رحمه الله تعالىٰ بمكة ، وطلب العلم بها حتىٰ عرف

المالكي تغمده الله برحمته ، قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها ،

واشتهر بها ، وأصله من المغرب العربي ، ورحل من مكة إلى المغرب ، وظل به حتىٰ توفي رحمه الله تعالىٰ سنة أربع وخمسين وتسع مئة (٩٥٤) من الهجرة النبوية عن (٥٢) اثنين وخمسين عاماً مليئة بالعلم والدعوة إلى الله تعالىٰ ، وكانت وفاته في مدينة طرابلس المغربية رحمه الله تعالىٰ .

(**المالكي**) مذهباً ؛ أي : المنسوب إلىٰ مالك بن أنس إمام دار الهجرة ؛ أي : المتعبد لربه علىٰ مذهبه .

وقوله : (**تغمده الله برحمته**) جملة دعائية خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ ، قصد بها إنشاء الدعاء للمصنف ، فكأنه قال : اللهم ؛ اغمده في رحمتك ، والمعنىٰ : أي غمره الله تعالىٰ وغمسه وعمه برحمته حتىٰ جعل الرحمة كالغمد له ؛ لأن التغميد في الأصل : إدخال السيف في الغمد ؛ أي : في الغلاف ، والمراد منه لازمه ، وهو التعميم بالرحمة والإحسان ، ففيه استعارة تصريحية تبعية .

ثم استأنف الشارح الكلام في بيان مقصوده من هـٰذا الشرح فقال : (**قصدت فيه**) أي : بهـٰذا التعليق ، و(في) بمعنى الباء ، (**تقرير معانيها**) أي : توضيح معاني هـٰذه المقدمة وتفسيرها بعبارة واضحة ، و(المعاني) : جمع معنىٰ ، وهو : ما يعنىٰ من اللفظ ، (**وتحرير مبانيها**) أي : تحقيق ألفاظها ؛ بفك تراكيبها ، ببيان الفاعل والمفعول ، وبيان مراجع الضمير ، ومراجع اسم الإشارة ، وذكر ما حذف من المبتدأ أو الخبر ، و(المباني) جمع مبنىً ، وهي : الألفاظ ، والتقرير في المعاني والتحرير في المباني ، وبين التقرير والتحرير عموم وخصوص مطلق ؛ لأنَّه يُلزمُ من تحرير المباني وتوضيحها تفسير المعاني وبيانها . انتهىٰ من « يس » .

مع فوائد جمة وزوائد مهمة ، وسميته : « **الفواكه الجنية** ....

حالة كون تقرير معانيها (**مع فوائد جمة**) أي : كثيرة ، والمراد بالفوائد : المعاني التي استخرجها وزادها بفهمه واجتهاده ، (و) حالة كون تحرير مبانيها مع (**زوائد مهمة**) أي : مطلوبة ، والمراد بالزوائد : العبارة المنقولة التي نقلها من فم المشايخ أو كتبهم ، فالفوائد راجعة إلىٰ تقرير معانيها ، والزوائد راجعة إلىٰ تحرير مبانيها علىٰ سبيل اللف والنشر المرتب ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . انتهىٰ من « الفهم السقيم » .

و(الفوائد) : جمع فائدة ، مشتقة من الفيد الذي هو مصدر فاد علىٰ زنة باع : إذا أعطىٰ عطية ، وقول بعضهم : (إنها مشتقة من الفؤاد بمعنى القلب ؛ لارتباطها له) مرادُه : مطلقُ الأخذ لا الاشتقاق المصطلح عليه عندهم الذي هو إخراج كلمة من كلمة للدلالة علىٰ متصف بها ؛ كاشتقاق ضارب من ضرب ، وهي لغة : ما استفيد من مال أو علم أو جاه ، وهـٰذا المعنى اللغوي هو المراد هنا ، واصطلاحاً علىٰ أنها من أسماء التراجم : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معان مخصوصة مشتملة علىٰ مسألة أو مسائل . انتهىٰ من « الجواهر » .

وقيل مراده بـ(فوائد جمة) : ما حصل في تقرير معانيها ، وبـ(زوائد مهمة) : ما حصل في تحرير مبانيها ، وقيل عطف الزوائد على الفوائد من عطف الرديف ، والله أعلم بمراده به .

(**وسميته**) أي : سميت هـٰذا التعليق : (**الفواكه الجنية**) أي : جعلت لفظة (الفواكه الجنية) اسماً لهـٰذا التعليق تشبيهاً له بالفواكه المحسوسة ، فهو من باب استعارة المحسوس للمعقول ، و(الفواكه) في الأصل جمع فاكهة ، وهو : كل ما يؤكل من الثمار تفكهاً وتلذذاً ؛ كالتفاح والبرتقال والمشمس والكمثرىٰ

علىٰ متممة الآجرومية » .

والله أسأل أن ينفع به ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت

والجوافىٰ ، بخلاف ما يؤكل قوتاً ؛ كالرطب والعنب . . فلا يسمىٰ فاكهة ، و(الجنية) : فعيلة بمعنىٰ مفعولة ؛ أي : المجنية من أشجارها ؛ أي : المقطوفة حالاً من أشجارها ، يعني : الفواكه الجديدة الرطبة التي لم يمر عليها زمان كثير ، الموضوعة (علىٰ) الكتاب المسمىٰ بـ(**متممة الآجرومية**) أي : باسم متممة الآجرومية ؛ أي : الموضوعة تلك الفواكه علىٰ شرح كتاب يسمىٰ باسم متممة الآجرومية ؛ أي : بمقدمة متممةٍ لمسائل مقدمة منسوبة إلى ابن آجروم ؛ أي : متممة مكملة لمقدمة الآجرومية بذكر ما تركه ابن آجروم في مقدمته من مسائل علم النحو بحسب ما أمكن له ، لا بكل مسائل النحو وأبوابها .

(**والله**) الكريم الجواد لا غيره (**أسأل أن ينفع**) ني (**به**) أي : بهٰذا التعليق وجميع الراغبين فيه دراسةً وتدريساً وتحقيقاً وتعليقاً في الدنيا والآخرة ، وحذَفَ مفعول النفع إيذاناً بالعموم ، وجملة قوله : (**إنه قريب مجيب**) تعليل لجملة السؤال ؛ أي : وإنما خصصته تعالىٰ بالسؤال لأنه تعالىٰ قريب إلىٰ كل من سأله قرباً يليق بجلاله لا نكيفه ولا نمثله ، لا قرب جسم بجسم تعالىٰ عن ذلك علواً كبيراً ، مجيب دعاء عباده كما قال تعالىٰ في الكتاب العزيز : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ .

(**وما توفيقي**) وإقداري وتيسيري علىٰ تأليفِ هٰذا التعليق حاصلٌ (**إلا بالله**) تعالىٰ ومعونتِه ، و(التوفيق) : خَلْقُ قدرةِ الطاعة في العبد ، وتسهيل سبيل الخير له ، وضده الخذلان ؛ وهو : خلق قدرة المعصية في العبد ، وتسهيل سبيل الشر له ، (**عليه**) تعالىٰ لا علىٰ غيره (**توكلت**) واعتمدت في بداية هٰذا التعليق

والله أنيب

(والله) تعالى لا إلى غيره (أنيب) أي أرجع في جميع أموري وفي توفيقي لما هو الصواب عنده في جميعه ؛ فإنه لا يخيب من توكل عليه ، ولا يحرم من أناب إليه

[ص] : بسم الله الرحمـٰن الرحيم . . . .

[مبدأ التتمة القيمة علىٰ متممة الآجرومية]

الحمد لله علىٰ جميع الأحوال ، والشكر له علىٰ جميع الأفعال ، وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له شهادة صادقة المقال ، صادرة من صميم البال ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله المميز بين الحق والضلال ، بجوامع الكلم وفصيح المقال ، صلى الله عليه وسلم وعلىٰ أصحابه وجميع الآل ، صلاة وسلاماً متلازمين دائمين إلىٰ يوم العرض على الرب المتعال .

أما بعد :

فيقول العبد الفقير إلىٰ رحمة ربه العليم القدير : قد سألني بعض من لا تسعني مخالفته لصدق مودته وصداقته أن أضع لهم علىٰ « متممة الآجرومية » شرحاً لطيفاً يبين مرادها ويسهل مفادها ، ويعرب مبانيها ويحرر معانيها ، فأجبته طالباً للثواب وترغيباً للطلاب في علم الإعراب ، جعله الله سبحانه خالصاً لوجهه الكريم ، وموجباً للفوز عنده بجنات النعيم ؛ إنه علىٰ ذلك قدير وبالإجابة جدير .

فقلت بسندي السابق : وقولي هـٰذا : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**بسم الله الرحمـٰن الرحيم**) المعنى : الكلام على البسملة لا حد له ولا غاية ، ومن رام حصره.. عجز بداية ونهاية ، إلا أن الفرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه الراغب فبحسب ما قصدناه هنا نقول : في البسملة خمسةُ مباحث : **الأول** : في فضلها ، **والثاني** : في سبب الابتداء بها ، **والثالث** : في اشتقاقها ، **والرابع** : في معانيها ، **والخامس** : في إعرابها .

أما فضلُها . . فمِن فضائلها : ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من

كتاب يُلقىٰ على الأرض وفيه بسم الله الرحمـٰن الرحيم . . إلا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتىٰ يبعث الله ولياً من الأولياء يرفعه ، فمن رفع كتاباً من الأرض فيه البسملة . . رفع الله اسمه في عليين ، وغفر له ولوالديه ببركتها » .

ومنها : ما حكي : أن قيصر ملك الروم كتب إلىٰ عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه : (أن برأسي صداعاً فأرسل لي شيئاً من الدواء) ، فبعث له قلنسوة ، فكان إذا وضعها علىٰ رأسه . . سكن وجعه ، وإذا رفعها . . عاد إليه الوجع ، فعجب من ذلك ، ففتح القلنسوة فوجد مكتوباً فيها (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) لا غير ، فقال : (ما أكرم هـٰذا الدين وأعزه ! شفاني الله بآية منه) ، فأسلم وحسن إسلامه .

ومنها : ما حكي عن خالد بن الوليد رضي الله تعالىٰ عنه أنه حاصر قوماً من الكفار في حصن لهم ، فقالوا له : إنك تزعم أن دين الإسلام هو الحق فأرنا آية ، فقال : (احملوا إلي السم القاتل) ، فأتوه بكأس منه ، فأخذه وقال : (باسم الله) وشربه ، فلم يضره فأسلموا .

ومنها : ما حكي : أن عيسىٰ عليه السلام مر بقبر ورأى الملائكة يعذبون صاحبه ، فلما قضىٰ حاجته ورجع مر بذلك القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور ، فتعجب من ذلك ، فأوحى الله إليه أن صاحب القبر كان عاصياً ، وقد ترك ولداً صغيراً ، فدفعته أمه للمكتب ، فلقنه معلمه (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) فاسْتَحْيَيْتُ أن أُعذِّبه وولدُه يذكر اسمي . . . إلىٰ غير ذلك .

وأما سبب الابتداء بها : فالعبد إذا أراد أن يعمل عملاً صالحاً كالتأليف . . بالغ الشيطان في إفساد نيته ، فشرع الابتداء بالذكر طرداً له ؛ لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان ، علىٰ أنها وردت أحاديث ترغب في الابتداء بها ، فمنها : قوله

صلى الله عليه وسلم : « أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ : بسم الله الرحمـٰن الرحيم ، فإذا كتبتم كتاباً . . فاكتبوها في أوله » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « من أراد أن يحيا سعيداً أو يموت شهيداً . . فليقل عند ابتداء كل شيء : بسم الله » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال : بسم الله الرحمـٰن الرحيم في مبدأ أقواله . . دخل الجنة » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « البسملة فاتحة كل كتاب أنزل من السماء » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم . . فهو أبتر » وفي رواية : « فهو أقطع » وفي رواية : « فهو أجذم » و(الأبتر الحسي) : هو الحيوان المقطوع ذنبه ، و(الأقطع الحسي) : هو الحيوان المقطوع بعض الأعضاء ، و(الأجذم الحسي) : هو الحيوان المقطوع أنفه من الجذام ، ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ ؛ أي : فهو كالأبتر أو كالأقطع أو كالأجذم ، فحذفت الأداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة ، والمراد بالبال : الحال والشرف ، فيخرج به المحرمات والمكروهات ، فتحرم معهما ، أو تكره مع المكروه ؛ لأنه لا شرف فيهما شرعاً .

فإن قلت : كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل ، وكثير منها تتم من غير بدء بها . . **قلت** : معنى الأبترية والأقطعية والأجذمية : نقصان البركة شرعاً ، وعدم الثواب عليه وإن كمل حساً ، والمبدوء بالبسملة تام شرعاً مثاب عليه وإن لم يكمل حساً ، ولم تشرع في الأذان والإقامة والصلاة والحج ؛ لأن جميع ذلك مشتمل علىٰ معنى البسملة .

فإن قلت : البسملة مشتملة علىٰ صفتي الرحمة وقد شرعت في الذكاة مع أنها عذاب ظاهر ، والبسملة أيضاً من الأمور التي لها بال فتحتاج إلىٰ بسملة أخرىٰ تتقدم عليها فيلزم التسلسل . . قلت : أجيب عن الأول بأن الذكاة رحمة للإنسان لاستحلاله إياه ، ورحمة للحيوان أيضاً لأن موته لا بد منه وهٰكذا أسهل لسرعته ، وعن الثاني بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا تحتاج لبسملة أخرىٰ ؛ لأنها كالشاة من أربعين تزكي عن نفسها وغيرها ، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ ؛ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الإحاطة والشمول .

وأما اشتقاق ألفاظها : فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع ، وأصله حينئذ (سمو) بكسر السين وضمها مع سكون الميم ، ثم لما كثر استعماله في كلام العرب . . حذفوا واوه تخفيفاً كيد ودم ، فنقل سكون الميم إلى السين قبلها لأجل أن نتوصل إلى الإتيان بهمزة الوصل لتكون عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة وإن كانت في غير محله ، ورد هٰذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة إلىٰ محل السكون لا العكس ، وقالوا : الصواب : أن حركة السين نقلت إلى الميم وبقيت السين ساكنة ، فأتي بهمزة الوصل ، وقال الكوفيون : إنه مشتق من السمة وهي العلامة ، وأصله حينئذ (وسم) فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها في عدة ؛ إذ أصله (وعد) فبقيت السين ساكنة ، فأتي بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف .

وما قاله البصريون أرجح لفظاً ومتعين معنىً ، أما اللفظ . . فإنهم صغروا اسماً علىٰ سمي لا علىٰ وسيم ، وجمعوه علىٰ أسماء لا علىٰ أوسام ، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلىٰ أصولها ، وأصل (سمي) : (سميو) بضم السين وفتح الميم

وسكون ياء التصغير ، قال ابن مالك في « الخلاصة » :

فعيــــلاً اجعـــل الثـــلاثـــي إذا صغرتـه

ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء ؛ لقوله أيضاً :

إن يسكـن السـابـق مـن واو ويـا واتصـلا ومـن عـروض عـريـا
فيـاء الـواو اقلبـن مـدغمـا

ثم قلبت فتحة الميم كسرة ، وأما أسماء . . فأصله أسماو بالواو فقلبت همزة لقوله أيضاً :

فـأبـدل الهمـزة مـن واو يـا آخـراً إثـر ألـف زيـدا

وللحافظ الداني :

واشتق الاسم من سما البصري واشتقـه من وسـم الكـوفـي
والمـذهـب المقـدم الجلـي دليلـه الأسمـاء والسمـي

وأما كونه متعيناً من جهة المعنىٰ . . فلأن مذهب البصريين يُوَافِق ما لأهل السنة من كون الله تعالىٰ مسمىٰ بأسمائه الحسنىٰ قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم ، لا وضع لهم في أسمائه ، وما للكوفيين يوافق ما للمعتزلة من أن الله لم يكن له اسم ، فلما خلق الخلق . . جعلوا له أسماء ، فإذا فني الخلق . . فلا يبقىٰ له اسم تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ، وفي (اسم) ثمان عشرة لغة جمعها من قال :

اسـم سـم سُمـا سمـاة وسمـة سمـاء ثلثهـن نلـت المكـرمـة

فـ(سم) الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر ، وقوله : (ثلثهن) أي : ثلّث هـٰذه الأسماء بالحركات الثلاث .

و(الله) من لاه يلوه [illegible] إذا احتجب [illegible] من لاه [illegible] ووزنه على الأول [illegible] وعلى الثاني [illegible] بفتح [illegible] قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قال ابن مالك [illegible] وأتى بأل وأدغم اللام في اللام فصار (الله) وقيل في اشتقاقه غير ذلك كما ذكرته في « مناهل الرجال على لامية الأفعال » .

(الرحمٰن الرحيم) هما صفتان مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور ؛ لأن المكسور متعد وهي لا تصاغ إلا من اللازم كما قال ابن مالك : (وصوغها من لازم لحاضر) ، أو بعد تنزيل (رحم) منزلة اللازم ؛ كقولك : فلان يعطي ؛ أي : يوجد الإعطاء .

ويحتمل في (الرحيم) أن يكون للمبالغة في (راحم) . وما يقال من أن المبالغة إنما تصح في صفة تقبل الزيادة ، وصفة مولانا لا تقبل الزيادة.. يقال عليه : إن معنى المبالغة حينئذ : أن الله يقبل توبة من رحمه حتىٰ يصيره كأنه لم يذنب قط ؛ لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالىٰ .

وأما معانيها : فـ(الاسم) لغة : هو اللفظ الدال علىٰ معنىً ؛ ويعم أنواع الكلمة . فيطلق علىٰ (زيد) مثلاً أنه اسم لذلك اللفظ ، و(قام) اسم لذلك اللفظ ، و(هل) اسم لذلك اللفظ... وهٰكذا ، وفي الاصطلاح : ما قابل الفعل والحرف . وقد يطلق الاسم على الذات بعينها ، والمسمىٰ هو الذات التي وضع اللفظ لها . وإذا علمت الاسم والمسمىٰ.. تبين لك : أنه إن أريد بالاسم معناه اللغوي والاصطلاحي.. فهو غير المسمىٰ قطعاً ، وإن أريد به الذات.. فهو عين المسمىٰ ، وحينئذ فلا معنىٰ لإطالة الخلاف في كون الاسم عين المسمىٰ أو غيره ، ولذا قال

الإمام الرازي : (لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمىٰ أو غيره ؛ لأنه لا فائدة تنبني علىٰ ذلك) ، و(الله) علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد ، وله خصائص :

منها : أنه لم يسم به غيره تعالىٰ ، قال تعالىٰ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ، وحكي : أن بعضهم ولد له ولد ، فأراد أن يسميه بلفظ (الله) فنزلت نار من السماء فأحرقته قبل سابعه ، وقيل : ابتلعته الأرض ، وقيل : مسخ .

ومنها : أنه إذا حذف منه حرف . . بقي ما يدل على الذات العلية ، فإذا حذفت الألف . . صار (لله) ، وإذا حذفت اللام الأولىٰ . . بقي (له) ، وإذا حذفت اللام الثانية بقي (هُـ) فتشبع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال : (هو) .

ومنها : أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به ، وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمس مئة وستين مرة .

و(الرحمـٰن الرحيم) مشتقان من الرحمة التي هي في الأصل : رقة في القلب وانعطاف ، وهي بهـٰذا المعنىٰ محال في حقه تعالىٰ ؛ لأنها تقتضي الجارحة ، والقول الصحيح الذي هو مذهب السلف : أن الرحمة : صفة ثابتة لله تعالىٰ نثبتها ونعتقدها ، لا نكيفها ولا نمثلها ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

وقدم (الرحمـٰن) لأمور : منها : أنه علىٰ صيغة المثنىٰ ، فكأن الصيغة كررت فيه مرتين .

ومنها : أنه صار كالعلم ؛ إذ لا يوصف به غيره تعالىٰ ، وأما قول أهل اليمامة لمسيلمة الكذاب : رحمـٰن اليمامة مع قول بعضهم :

سموت بالمجد يا بن الأكرمين أبا ... وأنت غيث الورىٰ لا زلت رحمانا

. . فمن تعنتهم في الكفر .

ومنها : أن (الرحمٰن) يعم الدنيا والآخرة ، و(الرحيم) خاص بالآخرة ، ولذلك قيل : يا رحمٰن الدنيا والآخرة ، ورحيم الآخرة ، وقيل : (الرحيم) أبلغ من (الرحمٰن) لأنه من أمثلة المبالغة ، والعادة تقديم الوصف الغير الأبلغ ثم يؤتىٰ بالأبلغ ؛ كقولهم : عالم نحرير ، وقيل : هما سواء ، وكرر الوصفين مع أن كلاً منهما يفيد الرحمة إشارة إلىٰ أن الحاجة إلى الرحمة آكد في الدنيا والآخرة ، ولذا قال عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

وأما إعرابها . . فيقال فيه : الباء : حرف جر مبني علىٰ أصله .

فإن قلت : لم بنيت . . **قلت** : لأنها حرف ، والأصل في الحرف البناء ، وما جاء علىٰ أصله . . لا يسأل عن سببه .

فإن قلت : لِمَ كان الأصل في الحروف وكذا الأفعال البناء ؟ **قلت** : لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي لا تبين إلا بالإعراب .

فإن قلت : لِمَ بنيت علىٰ حركة ولم تبن على السكون مع أن الأصل في المبني أن يسكن ؟ ولِمَ كانت الحركة خصوص كسرة ولم تكن ضمة ولا فتحاً . . **قلت** : إن بناءها على السكون يؤدي إلى الابتداء بالساكن ، والعرب لا تبتدىء بساكن ؛ لتعذر الابتداء به ، وكانت الحركة خصوص كسرة لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر ، فمجموع الحرفية مع الجر علة واحدة ، فيندفع بالحرفية كاف التشبيه ؛ فإنها وإن كانت ملازمة لعمل الجر فلا تلزم الحرفية ، ويندفع بقولنا : (مع الجر) نحو : واو العطف ؛ فإنها وإن لزمت الحرفية فلا تلزم الجر ؛ لأنها يعطف بها المنصوب والمرفوع .

نعم ؛ يرد واو القسم وتاؤه ؛ فإنهما ملازمان للحرفية والجر ومع ذلك بنيا على الفتح .

فأجيب بأنهما نائبتان عن الباء نفسها ، والفرع لا يقوىٰ قوة الأصل من كل وجه .

وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء ؛ للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر ، وفتحت مع الضمير ؛ لثقل الضمير .

و(اسم) مجرور بالباء بكسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : تحت الميم ، و(الله) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وهو اسم علىٰ مذهب الجمهور من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الحرف المقدر ، ولا الإضافة ، ولا هما معاً ، و(الرحمـٰن الرحيم) : كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب ، أو الأول مخفوض والثاني منصوب أو مرفوع ، أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو العكس ، فهـٰذه سبعة أوجه ، فالخفض على التبعية والنعت لله ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية لفعل محذوف ، وكل من المبتدأ والفعل لا يظهر ؛ لقول ابن مالك :

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ... مبتـدأ أو نـاصبـاً لـن يظهـرا

وتقدير المدرسين المبتدأ بهو والفعل بأمدح ونحوهما لأجل أن يفهم الطالب لا غير ، وأما خفض (الرحيم) على التبعية لله بعد رفع (الرحمـٰن) أو نصبه . . فممنوع ، ولذا قيل :

إن ينصب (الرحمـٰن) أو يرتفعا ... فالخفض في (الرحيم) قطعاً منعا

وعلل المنع بأمور : منها : الفصل بين النعت بأجنبي ، ومنها : أن العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شيء . . فلا ترجع إليه بوجه ، وأنشد الشلوبين :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن إليـه بـوجـه آخِـرَ الـدهـر تقبـلُ

والحاصل : أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع : خفض الأول مع خفض الثاني أو نصبه أو رفعه ، ورفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه ، ونصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه ، ثلاثة في ثلاثة بتسع احتمالات ، الجائز منها سبع ، والممنوع منها اثنتان كما علمت .

ثم إن الباء في (بسم) من حروف المعاني والربط فلا بد لها مما تتعلق به ، وفي « الجمل » :

وكل حروف الجر بالفعل علقت أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلا

وظاهره أن الذي يتعلق إنما هو حرف الجر وحده ، ومذهب الجمهور أن الذي يتعلق هو الجار والمجرور معاً ؛ لأن حرف الجر معناه في غيره .

والعامل الذي يتعلق (بسم) به محذوف اتفاقاً من البصريين والكوفيين ، ثم اختلفوا في تقديره اسماً أو فعلاً ، خاصاً أو عاماً ، مؤخراً أو مقدماً ؛ فقال الكوفيون : يقدر نحو : (أبتدىء) فيكون العامل المحذوف فعلاً مضارعاً ، و(بسم) في محل نصب متعلق به ، وقال البصريون : يقدر نحو : (ابتدائي) اسماً مصدراً مبتدأ ، ورجح الأول بأن الأصل في العمل للأفعال ، وبأن تقديره فعلاً مضارعاً يفيد التجدد ، والاسم يفيد الثبوت ، والتجددُ أنسب بالمقام ، ورجح الثاني بشرف الاسم ، والمختار أن العامل يقدر خاصاً مناسباً للعمل الذي شرع فيه ، فإذا أردت الاستعانة على القراءة مثلاً . . قدرت (أقرأ) وإذا أردت الاستعانة على الأكل . . قدرت (آكل) وعلى الشرب (أشرب) . . . وهكذا .

وإنما اختير تقديره خاصاً لأمور :

منها : أنه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع إلا مناسباً لما سيقت البسملة له ؛ كـ(اقرأ) في قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ وكـ(وضعت) في قوله صلى الله عليه وسلم : « باسمك ربي وضعت جنبي » .

ومنها : أنه لو قدرنا عاملاً عاماً في كل موضع كابتدىء كما يقتضيه حديث : « كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه . . . » إلخ . . لأوهم أن التبرك مطلوب في الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداءً ووسطاً وانتهاءً ، والراجح أن يقدر مؤخراً عن (الرحيم) لأن تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص علىٰ حد ما قيل في قوله تعالىٰ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ إذ المعنىٰ : لا نعبد إلا إياك ، فيكون في البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم .

وقدم العامل في : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ لأنها أول آية نزلت ، فكان تقديم الأمر بالقراءة أهم ، وقيل : هو متعلق بـ(اقرأ) الثاني ، ومعنى (اقرأ) الأول : أوجد القراءة ، ولا يقدر العامل بين (اسم) و(الله) ، ولا بين (الله) و(الرحمـٰن) ، ولا بين (الرحمـٰن) و(الرحيم) لما في الأول من الفصل بين المتضايفين ، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع ، ولما في الثالث من الفصل بين التابعين ، ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور .

والباء في (بسم) قيل : للاستعانة ، وحقيقتها : هي الداخلة علىٰ آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو : كتبت بالقلم ، ووجه بأن الأمر لما كان لا يعد كاملاً شرعاً إذا لم يبتدأ باسمه . . صح ذلك ، وقيل : للمصاحبة ؛ وهي التي يصلح في موضعها (مع) أو يغني عنها وعن مصحوبها حال نحو : ﴿ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ أي : مع سلام ، أو في حال كونك مسلماً ، ورجح كونها للمصاحبة بأمور :

منها : أن باء الاستعانة هي التي يصلح إسقاطها ، ويرتفع مجرورها على

[ص] : الحمد لله . . . .

الفاعلية مجازاً نحو : كتبت بالقلم ، وفي (بسم) لا يصح ذلك .

ومنها : أن الاستعانة تفيد أن (اسم الله) آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها ، وفيه من سوء الأدب ما لا يخفىٰ .

ومنها : أن باء المصاحبة أكثر استعمالاً عند العرب ، وهٰذه الوجوه كلها مردودة بما يطول .

وطولت الباء للتفخيم والتعظيم ؛ لأنها مبدأ كتاب الله العظيم ، وقيل : لكونها عوضاً من ألف (اسم) المحذوف كما مر ، ذكره الفاسي .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(الحمد لله) المعنىٰ : ولم يعطف المصنف ولا غيره جملة الحمدلة علىٰ جملة البسملة إشارة إلى استقلال كل منهما في حصول التبرك به .

فإن قيل : إن الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة ، والعكس بالعكس . .
قلت : أجيب عنه بأمور ، منها : أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدم علىٰ كل شيء ، والابتداء بالحمدلة على الإضافي الذي قدم عليه غيره مما ليس بمقصود بالذات ، وقدم هو على المقصود بالذات ، وخص الحقيقي بالبسملة والإضافي بالحمدلة ؛ لموافقة الكتاب والعمل ، وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معاً ، بل الواحد منهما يكفي ، لٰكن الأكمل هو ذكرهما معاً .

والحمد واجب مرة في العمر ؛ كالحج والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكلمتي الشهادة ؛ وإنما أتىٰ بالحمدلة بعد البسملة اقتداءً بالكتاب العزيز ، وامتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد . . فهو أبتر » والأولىٰ من الاحتمالات التسعة الجارية في جملة الحمدلة : أن تكون (أل)

جنسية ، واللام للاستحقاق ؛ لأنه يلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ، والمعنىٰ : أي جنس الحمد مستحق لله سبحانه ؛ لأنه يلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ؛ وذلك لأن (أل) في الحمد إما جنسية ؛ أي : جنس الحمد ، أو استغراقية ؛ أي : كل الحمد بأنواعه ، أو للحمد المعهود ، وهو حمد الله لنفسه ، أو حمد عباده له ، واللام في (لله) إما للاستحقاق أو للملك أو للاختصاص ، فهـٰذه ثلاثة في الثلاثة الأولىٰ بتسعة .

ومعنى (الحمد لله) : جنس الحمد والثناء الحسي مستحق لله سبحانه وتعالىٰ ، يمتنع منها واحد وهو جعل اللام للملك وأل للعهد ؛ إذ جعل المعهود الحمد القديم فقط ؛ لأن القديم لا يملك ، والأولىٰ منها : أن تكون (أل) للجنس ، واللام للاستحقاق ، فالمعنىٰ حينئذ : جنس الحمد مستحق لله .

ويلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ؛ إذ لو خرج فرد منها لغيره . . لخرج الجنس في ضمنه ، فهو في قوة أن يَدَّعِيَ أن الأفراد مستحقة لله ، بدليل استحقاق الجنس له ، فهو كدعوى الشيء ببينة ، فالدعوىٰ هو استحقاق الأفراد ، والبينة هي استحقاق الجنس .

وأقسام الحمد أربعة : حمد قديم لقديم ؛ وهو حمد الله لنفسه بنفسه ؛ كقوله : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ ، وحمد قديم لحادث ؛ وهو حمد الله تعالىٰ لأنبيائه وأوليائه ، وحمد حادث لحادث ؛ كحمد العباد بعضهم لبعض ، وحمد حادث لقديم ؛ وهو حمدنا لله سبحانه ، فهـٰذه أربعة أقسام تضرب في الاحتمالات الجارية في (أل) واللام في (الحمد لله) بست وثلاثين .

وأركان الحمد خمسة : حامد ؛ هو هنا المصنف ، ومحمود ؛ وهو الله

سبحانه ، ومحمود به ؛ وهو ثبوت الحمد لله ، ومحمود عليه ؛ وهو نعم الله تعالىٰ ، وصيغة ؛ وهي لفظ (الحمد لله) ، فهـٰذه خمسة في الستة والثلاثين بمئة وثمانين .

فإذا قلت : زيد عالم مثلاً لكونه أكرمك . . فأنت حامد ، وزيد محمود ، والعلم محمود به ، والكرم محمود عليه ، والصيغة هي قولك : (زيد عالم) والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان ذاتاً واعتباراً كما في هـٰذا المثال ، وقد يتحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كما إذا قلت : زيد كريم لكونه أكرمك ، فالمحمود به الكرم من حيث إنه مدلول الصيغة ، والمحمود عليه الكرم من حيث إنه باعث على الحمد .

والأحكام الجارية في الحمد خمسة : الوجوب كما في خطبة الجمعة ، والندب كما في الأدعية ابتداءً واختتاماً وكل أمر ذي بال كالأكل والشرب ، ومباح كالحمد على المصيبة ؛ كالسقوط مثلاً ، وحرام كالحمد عند الاستمتاع بالفرج الحرام ، ومكروه كالحمد في الأماكن القذرة أو بفم نجس ، فهـٰذه خمسة مضروبة في الحاصل السابق . . يخرج بتسع مئة صورة ، وعلىٰ كل منها فجملة الحمد إما خبرية لفظاً ومعنىً ؛ لأن الإخبار بالحمد حمد ، أو خبرية لفظاً إنشائية معنىً وهو المشهور ، فهاتان صورتان مضروبتان في الحاصل بألف وثمان مئة .

واختار الابتداء بالجملة الاسمية على الفعلية ؛ لأنها تدل على الدوام والاستمرار ؛ لأنها حمد في مقابلة الذات ، وهي دائمة مستمرة ، وهي أنسب بالمقام ، واقتداء بالكتاب العزيز ، بخلاف الحمد بالفعلية ؛ لأنه حمد في مقابلة نعمة ، وهي متجددة شيئاً فشيئاً ، فتدل على التجدد والحدوث .

واعلم : أن أفضل المحامد : (الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافىء مزيده) فلو

رب العالمين ....

حلف أو نذر ليحمدن الله أفضل المحامد . . برَّ بذلك ، وإنما لم يأت المصنف به اقتصاراً علىٰ ما بدأ الله به كتابه العزيز . انتهىٰ « بيجوري على الغزي » .

(رب العالمين) أي : مالك جميع المخلوقات ، ومعبودهم ، ومدبرهم ، ومصلحهم ، وموجدهم ، ومحيطهم ، ومربيهم ، وقريبهم ، ومواليهم للنعم ، وباعثهم ، وخالقهم ، وجابر كسرهم ، وصاحبهم في كل مكان ، وقديمهم ، وجامعهم ، وسيدهم ، ومفيض الخير عليهم ، وناصرهم ، فهـٰذه ثمانية عشر معنىٰ للرب جمعها بعضهم في ثلاثة أبيات :

قـريـبٌ محيـط مـالـك ومـدبـر ... مربٌ كثير الخير والمولىٰ للنعمْ
وخـالقنـا المعبـود جـابـرُ كسـرنـا ... ومصلحنا والصاحب الثابت القدمْ
وجـامعنـا والسيـد احفـظ فهـٰـذه ... معانٍ أتت للرب فادع لمن نظمْ

وأصله : رابب بناءً علىٰ أنه اسم فاعل من رب يرب رباً فهو رابب ، فحذفت الألف تخفيفاً للفظ ، فكرهوا توالي المثلين فأدغمت الباء في الباء ، ويصح أن يكون صفة مشبهةً فلا حذف ، فهو بمعنىٰ يربي تربيةً ؛ وهو تبليغ الشيء حالاً فحالاً إلى الحد الذي أراده المربي .

قال البيضاوي : (« الرب » في الأصل : مصدر بمعنى التربية والإصلاح ، وهو تبليغ الشيء إلىٰ كماله شيئاً فشيئاً ، ثم وصف به للمبالغة ؛ كالصوم والعدل ، وقيل : هو وصف من ربه يربه فهو رب ؛ كقولهم : نم ينم نماً ونميمة فهو نم ، سمي به المالك لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه ويصلحه) ، وقيل : هو اسم فاعل حذفت ألفه فأصله راب ؛ كما قالوا : رَجُلٌ برٌّ وبارٌّ .

ويختص المحلىٰ بـ(أل) وهو الرب بالله تعالىٰ ، بخلاف المضاف لغير

العاقل ؛ كما في قولهم : رب الدار ، وأما المضاف للعاقل . . فهو مختص به تعالىٰ أيضاً ؛ كما يدل عليه ما ورد في صحيح مسلم : « لا يقل أحدكم : ربي ، بل سيدي ومولاي » أي : لا يقل أحدكم ولا يطلق علىٰ غير الله تعالىٰ لفظَ (ربي) بل يقول : سيدي ومولاي ، ولا يَرِدُ قولُ سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ﴾ لأن ذلك مختص بزمانه ؛ كالسجود لغير الله تعالىٰ ، فكان ذلك جائزاً في شريعته .

وقوله : (العالمين) بفتح اللام : اسم جمع لعالم بفتحها من العلامة كما قاله أبو عبيدة ؛ لأنه ما من نوع من العالم . . إلا وفيه علامة علىٰ وجود خالقه ، أو من العِلم كما قاله غيره ، فيختص بأولي العلم ؛ وهم الإنس والجن والملائكة ؛ لاختصاص العلم بهم .

وقولنا : (بفتح اللام) احتراز من العالمين بكسرها ؛ فإنه جمع عالم بالكسر أيضاً ، وهو ضد الجاهل ، فليس مراداً هنا ، وهو اسم جمع خاص بمن يعقل لا مفرد له من لفظه ، لا جمع ومفرده عالم بفتح اللام ؛ لأنه اسم عام لما سوى الله تعالىٰ ، والجمع خاص بمن يعقل ، فيكون أعم من جمعه ، وهو باطل ، وقد يقال هـٰذا كما يبطل كونه جمعاً يبطل كونه اسم جمع ؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أخص من مفرده ، والتحقيق : أن (العالمين) جمع لعالم ؛ لأنه كما يطلق علىٰ ما سوى الله . . يطلق علىٰ كل جنس وعلىٰ كل نوع وصنف فيقال : عالم الإنس ، وعالم الجن ، وعالم الملك ، وبهـٰذا الإطلاق يصح جمعه علىٰ عالمين ، لـٰكنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأنه يشترط في المفرد أن يكون علماً أو صفة ، و(عالم) ليس بعلم ولا صفة كما قال ابن مالك :

أولُو وعَالَمُون علِيُّونا ... وأرضُون شَذَّ والسِّنُونا

فيلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم ، بل قيل : إنه جمع استوفى الشروط ؛ لأن العالم في معنى الصفة ؛ لأنه علامة علىٰ وجود خالقه ، وقد نص علىٰ ذلك جماعة من المحققين ؛ منهم شيخ الإسلام في « شرح الشافية » .

فَائِدَةٌ

والفرق بين الجمع واسم الجمع ، واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي : أن الجمع : ما دل على الآحاد المجتمعة كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف ؛ كالزيدين في قولك : جاء الزيدون ؛ فإنه في قوة : جاء زيد وزيد وزيد ، واسم الجمع : ما دل على الجماعة كدلالة المركب علىٰ أجزائه ؛ كقوم ورهط ، واسم الجنس الإفرادي : ما دل على الماهية بلا قيد ؛ أي : من غير دلالة علىٰ قلة أو كثرة ؛ كماء وتراب ، واسم الجنس الجمعي : ما دل على الماهية بقيد الجمعية ؛ كتمر . انتهىٰ « بيجوري على الغزي » .

قال القرطبي : (اختلف العلماء هل قولُ : (الحمد لله رب العالمين) أفضل أم قول : (لا إلـٰه إلا الله) أفضل ؟ فقال طائفة : قول : (الحمد لله رب العالمين) أفضل ؛ لأن في ضمنه التوحيد الذي هو لا إلـٰه إلا هو ، ففي قوله : (الحمد لله) توحيد وحمد ، وفي قوله : (لا إلـٰه إلا الله) توحيد فقط ، وقالت طائفة : (لا إلـٰه إلا الله) أفضل ؛ لأنها تدفع الكفر والإشراك ، وعليها يقاتل الخلق ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إلـٰه إلا الله » ، واختار هـٰذا القول ابن عطية ، قال : ويدل علىٰ ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له ») متفق عليه .

* * *

إعراب المتن

(**الحمد لله**) أجمع القراء السبعة علىٰ رفع الدال وكسر اللام ، فنقول في إعرابه

(الحمد) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم صحيح الآخر (لله) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، وإنما حركت لكونه علىٰ حرف واحد وكانت الحركة كسرة ؛ لأن الجزاء من جنس العمل ، ولفظ الجلالة مجرور بـ(اللام) على التعظيم وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم صحيح الآخر ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً تقديره : الحمد مستحق لله سبحانه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها ؛ لأنه كلام مقطوع عما قبله ؛ لاستقلالها في التبرك بها ، هٰذا على القراءة المتواترة التي أجمعت عليها القراء السبعة .

وقرىء بنصب الدال وكسر اللام : (الحمدَ لله) لأنه من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة وجوباً أقيمت مُقامها لا تَكادُ تَسْتَعملُ معها كسقياً لك ، ورعياً لك ، وإنما عدل عنه إلى الرفع ليدل علىٰ عموم الحمد وثباته دون تجدده وحدوثه ، ولهٰذا أجمع عليه القراء السبعة ، وقراءة النصب تحتاج إلىٰ عامل مقدر من مادة الحمد واللام عليها للتبيين تقديره : أحمد لله أو حمدت لله ، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله ، وأشعر بالتجدد والحدوث ، واللام متعلقة بالعامل المحذوف كلام (سقياً لك) وإعرابه علىٰ هٰذا الوجه : (الحمد) : منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً تقديره : أحمد الحَمْدَ لله ، (أَحْمَدُ) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنا ، (لله) : جار ومجرور متعلق بـ(أحمد) ، والجملة الفعلية مستأنفة .

وقرىء أيضاً : (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعاً للام ، وبالعكس ؛ أي : بإتباع اللام للدال في ضمها ضمةَ إتباع تنزيلاً لهما من حيثُ أنهما يستعملان معاً منزلة كلمة واحدة ، فتقول في إعرابه علىٰ كسر الدال واللام معاً : (الحمد) : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع للام (لله) : جار ومجرور خبره ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

ومثال العكس : (الحمدُ لُله) وإعرابه : (الحمد) : مرفوع بضمة ظاهرة ، (لله) : اللام : حرف جر مبني بكسر مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع للدال ، و(لفظ الجلالة) : مجرور باللام ، والجار والمجرور خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة .

وحاصل ما في قوله : (الحمد لله) من أوجه الإعراب أربعة .

(رب العالمين) : (رب) : صفة للجلالة ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من رب أصله رابب ، أو صفة مشبهة ، (رب) : مضاف (العالمين) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأن مفرده ـ وهو عالم ـ ليس علماً ولا صفة ؛ لأنه اسم جنس ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد .

ويجوز قطعه إلى الرفع علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو رب العالمين ، وإلى النصب علىٰ كونه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره : أمدح رب العالمين ، والجملة الاسمية على الرفع والفعلية على النصب في محل الجر

صفة لـ(الجلالة) ، ففي لفظ (رب) ثلاثة أوجه من الإعراب ، فإذا ضربناها في الأربعة الأوجه الجارية في جملة (الحمد لله) باثنتي عشرة صورة جارية في جملة (الحمد لله رب العالمين) فافهم فلله الحمد .

[ش] : قال مؤلفها : (**الحمد لله**) ....

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**قال مؤلفها :**) أي : قال مصنف المقدمة الموضوعة في علم العربية وهو الحطَّاب الرعيني ، والمراد بالمؤلف هنا : المصنف ؛ لأن صاحب المتن يسمىٰ عندهم بالمصنف ، وصاحب الشرح بالمؤلف ، وصاحب الحاشية يسمىٰ بالمحشي كما مرت الإشارة إلىٰ ذلك في كلامنا عند قول الشارح (وبعد : فهـٰذا تعليق لطيف) .

(**الحمد لله**) قال الأهدل : (وقد أغفل الفاكهي في شرحه عن ذكر بسملةِ المتن وابتدأ المتن بالحمدلة ، فإن كان المصنف أغفلها من المتن . . فلعله اكتفىٰ عنها بالحمدلة ؛ لأن الابتداء يحصل بكل منهما ، بل وبكل ذكرٍ سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه قال بعضهم : ينبغي لكل شارع في التصنيف مطلقاً أن يذكر في طالعة كتابه ثمانية أشياء : أربعة علىٰ سبيل الوجوب الصناعي ؛ وهي : البسملة ، والحمدلة ، والشهادتان ، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأربعة علىٰ سبيل الندب الصناعي ؛ وهي : لفظ (أما بعد) ، وتسمية نفسه ، وتسمية كتابه ، والإتيان بما يدل علىٰ ما هو المقصود له في ذلك الكتاب ، وهو المسمىٰ عند البديعيين ببراعة الاستهلال ؛ أي : بالاستهلال والابتداء البارع ؛ أي : الفائق ، وهو : أن يأتي المصنف في طالعة كتابه بما يشعر بالفن الذي سيشرع فيه) .

والظن بالمصنف رحمه الله تعالىٰ أنه لم يُغْفِل البسملة ؛ لأن نُسخ أصلِه الذي هو « الآجرومية » ثَبَتَت البسملة في جميعها ، فلا يَليقُ بالمصنف حينئذ حَذْفَها من كتابه ؛ أعني : « المتممة » بل حذفها الشارح منه اكتفاء ببسملته .

افتتحها بالحمد اقتداءً بالكتاب العزيز ، . . . .

واعلم : أن صاحب الأصل ـ أعني ابنَ آجروم ـ لم يبدأ بالحمدلة بعد البسملة ، وكذا العلامة ابن هشام في « القطر » و« الشذور » و« الجامع » ، قال العلامة العلوي في « شرح الجامع » : (إنما لم يذكر المصنف بعد البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لفظاً حالة الابتداء كما هو الظن به ، واكتفاءً في مقام الاختصار بحصولها معنىً في البسملة ؛ إذ الحمد هو الوصف بالجميل علىٰ جهة التبجيل ، وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك ، لا خصوص (حاء ميم دال) كما صرح بذلك غير واحد من العلماء ، وكما تدل عليه رواية ذكر الله في حديث : « كل أمر ذي بال » أو هضماً لنفسه بتخيل أن كتابه هـٰذا من حيث إنه كتاب ليس ككتب السلف حتىٰ يبتدأ بها علىٰ سننها ، وليس ذا بال حتىٰ يكون بترك الحمد أجذم ، وهـٰذا الوجه أشار إليه الهندي في « حواشيه » وليس بذاك) . انتهىٰ .

وبمثله يعتذر عن صاحب « الآجرومية » انتهىٰ من « الكواكب » بزيادة وتصرف .

وقول المصنف هنا : (الحمد لله رب العالمين) وما بعده إلىٰ قوله : (وبعد فهـٰذه مقدمة . . .) إلخ أول ما تمم به المصنف « متن الآجرومية » فإن ابن آجروم لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام علىٰ من ذكر .

قوله : (**افتتحها**) أي : افتتح هـٰذه المقدمة مؤلفها وابتدأها ، ولو عبر بابتدائها . . لكان أولىٰ ؛ لأن الابتداء هو الشروع فيها من أولها وهـٰذا هو المراد هنا ، وأما الافتتاح . . فيكون من أولها ومن وسطها .

(**بالحمد**) أي : بصيغة الحمد ، ولفظه لا بالمدح ولا بالثناء ولا بالشكر .

(**اقتداءً**) أي : ائتماماً وتأسياً (**بالكتاب العزيز**) أي : الغالب لكل كتاب من

وعملاً بموجب حديث الابتداء .

و(الحمد) لغة : هو الثناء

الكتب السماوية بنسخه ورفعه إياها ، أو الغالب بحججه كل من يعارضه ، والمعنىٰ : أي : اقتداءً بمنزل القرآن الكريم ؛ وذلك لأن المقتدىٰ به فاعل المقتدىٰ فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالىٰ ، والقرآن مبتدأ فيه بالحمدلة ؛ أعني : ابتداءً نسبياً ، وقد تقدَّم الكلام علىٰ هـٰذا مبسوطاً في أول الحاشية فراجعه .

(**وعملاً بموجب**) أي : بمقتضىٰ (**حديث الابتداء**) بالحمدلة ، وهو الابتداء بها ، وإنما عبر هنا بالعمل وثَمَّ بالاقتداء لتضمُّنِ الخبرِ الأمرَ بخلاف القرآن ؛ لأنه لم يتضمَّنه كتضمن الخبر ؛ لأن معنى الخبر : ابدؤوا كُلَّ أمر ذي بال بحَمْدِ الله . انتهىٰ من هامش « البيجوري » في المنطق .

(**والحمد لغة :**) وقولهم : (لغة) و(اصطلاحاً) منصوبان بنزع الخافض ؛ أي : في اللغة وفي الاصطلاح ، و(اللغة) في **اللغة** : اللهج ؛ أي : الإسراعُ في فِيه ، وفي **الاصطلاح** : الألفاظُ التي وضعَتْها العربُ لمعانٍ ، وهي الكلمات اللغوية ، و(الاصطلاح) في **اللغة** : مطلق الاتفاق ؛ كقولهم : اصطلح الخصمان ؛ أي : توافقا بعد تخاصمهما ، وفي **الاصطلاح** : اتفاق طائفة مخصوصة علىٰ وضع أمر لأمر مطلق متىٰ أُطلق.. انصرف إليه ، تارةً يُعبِّرون عنه بقولهم : اصطلاحاً ، وتارةً بقولهم : شرعاً ، والفرقُ بينهما : أنَّ الأول يكون في الأمر المتفق عليه بين طائفة مخصوصة ، وأن الثاني يكون في الأمر المُتلقَّىٰ من الشارع ؛ كمعنى الصلاة ، وهو أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة ، وقد يعبرون بقولهم : (شرعاً) فيما اصطلح عليه الفقهاء من حيث إنهم حَمَلَةُ الشرع كما قاله الشَّبْرَاملسي . انتهىٰ « بيجوري على الغزي » في خطبته .

(**هو الثناء**) بتقديم المثلثة على النون ممدوداً ، وهو الذِّكْرُ بخير ، وقيل :

باللسان على الجميل الاختياري ، ....

الإتيانُ بما يدلُّ على اتصاف المحمود بالصفات الجميلة ، فعلى الأول : لا حاجةَ إلىٰ زيادة بعضهم (باللسان) لأن الذكر لا يكون إلا باللسان ، فهو بيان للواقع ، وعلى الثاني : لا بُدَّ مِن زيادة ذلك ، لأن الإتيان أعم مِن أن يكون باللسان أو بغيره ؛ كالأركان والجَنان ، فهو علىٰ هـٰذا قيد معتبر ، وأما (النثاء) بتقديم النون على المثلثة . . فهو الذِّكْرُ بالشر والسوء .

(علىٰ) الوصف (الجميل) خرج به غَيْرُ الجميل نحو : الحمد لله الذي خلق القردةَ والخنازيرَ ، أي : بالحَسَنِ (الاختياري) أي : الحاصل باختيار المحمود ؛ كالعلم والكرم في قولك : زيد عالم كريم ، وكالخلق في قولك : الله خالق كل شيء ، خرج به الاضطراريُّ كما سيأتي .

وزيادةُ بعضِهم هنا الثناءَ [على الله] اعترض عليه بأنه لا حاجة إلىٰ هـٰذا التقييد ، بل هو مضر لإخراجه حمد بعض المخلوقين لبعض ، وأجيب بأنه إنما قيد بذلك لكونه أراد تعريف حمد الله لا مطلقاً ؛ لأن المقام مقام حمد الله تعالىٰ ، وبأن الحمد في الحقيقة راجع إليه تعالىٰ وإن كان لغيره صورة ؛ لأنه هو المولي للنعم كلها ، فجميع المحامد له تعالىٰ ، لـٰكن ينبغي شكر من جرت علىٰ يده النعم ولذلك ورد : « لم يشكر الله من لم يشكر الناس » أو كما قال ، وقوله : (على الجميل) وهو المحمود عليه ، والمراد بالجميل ما هو الجميل عند الحامد أو المحمود وإن لم يكن جميلاً عند الشارع ، فيشمل ما لو أثنىٰ عليه بالقتل كما في قوله :

نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

ولا فرق بين أن يكون ذلك الجميل من الفضائل وهو النعم القاصرة كالصلاة ، أو من الفواضل وهي النعم المتعدية كالكرم ، ولذلك يقولون : سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل .

سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ،

وخرج بقوله : (**الاختياري**) : الجميل الاضطراري ، وهو ما حصل بغير اختيار المحمود ؛ كحسن اللؤلؤة ، وطول القد ، وصفاء اللون .

ثم عَمَّ في المحمود عليه بقوله : (**سواء كان**) ذلك الثناء واقعاً (**في مقابلة نعمة**) أنعمها المحمود على الحامد ، أو علىٰ ولده مثلاً ؛ كقوله : (الحمد لله) علىٰ إنعامه لإنعامه عليه أو علىٰ ولده أو زوجته (**أم لا**) يكون ذلك الثناء واقعاً في مقابلة نعمة ، كقوله : (الحمد لله الحميد) لأنه حمده لذاته .

وأما (**الحمد**) **اصطلاحاً** : فهو فعل يدل علىٰ تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً ، سواء كان قولاً باللسان ؛ بأن يثنىٰ عليه به ، أو اعتقاداً بالجنان ؛ بأن يعتقد اتصافه بصفات الكمال ، أو عملاً وخدمة بالأركان والأعضاء ؛ بأن يجهد نفسه في طاعته ، فمورد الاصطلاحي ـ أي : محله ـ عام ؛ لأنه يكون باللسان والجنان والأركان ، ومتعلقه ـ أي : سببه الباعث عليه وهو النعمة ـ خاص كما قال بعضهم :

وما كان شكري وافياً بنوالكم ... ولكنني حاولت في الجهد مذهبا
أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

وأما (**الشكر**) **لغة** : فهو فعل يدل علىٰ تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً ، سواء كان قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو خدمة بالأركان ، فهو مراد في الحمد الاصطلاحي ، وأما (**الشكر**) **اصطلاحاً** : فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلىٰ ما خلق لأجله ، وذلك العبادة المشارُ إليها بقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

وأما (**المدح**) **لغة** : فهو الثناء باللسان على الغير الاختياري ؛ كحسن اللؤلؤة وطُول القَدِّ وصَفاءِ اللَّوْنِ ، واصطلاحاً : فهو ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع

من الفضائل ؛ كمدحت زيداً علىٰ رَشَاقَةِ قَدِّهِ وحُسْنِ مَبْسَمِهِ

وقد أكثر الناسُ الكلامَ في النِّسَبِ التي بين الحمد لغة واصطلاحاً ، والشكر كذلك ؛ أي : لغة واصطلاحاً ، فلْنَذْكُرْ من ذلك جملة مختصرة مفيدة

فـ(الحمد) لغة : هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل ، فخرج بالجميل : الذَّمُّ ، وبعلى الجميل : مَنْ مدحَ شخصاً حياءً منه أو اتِّقاءً لعِرْضِه ، ويَخرُج به أيضاً : التهكُّم كما في قوله تعالىٰ خطاباً لفرعون : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ ، وقَيْدُ الاختياري راجع لـ(الجميل) الثاني المجرور بعلىٰ ، وهو مخرج ما إذا كان الباعثُ على الوصف بالجميل جميلاً غير اختياري كصفاء اللؤلؤة . . فهو مَدْحٌ لا حَمْدٌ كما مر آنفاً ، ويخرج بقوله : (علىٰ جهة التبجيل والتعظيم . . .) إلخ : الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكن لا علىٰ جهة التعظيم ، فإن لم يخْطُر ببال الواصف تعظيمُه كما إذا قصد مجرد الإخبار . . فلا يقال له : (حمد) على الأصح ، وعطْفُ التعظيم على التبجيل من عطف التفسير .

و(الحمد) اصطلاحاً : فعلٌ يُنْبِئُ عن تعظيم المنعم بسبب كونه مُنْعِماً على الحامد أو علىٰ غيره ، سواء كان قولاً باللسان ، أو عملاً وخدمةً بالأركان ، أو اعتقاداً بالجنان ، فموردُهُ عامٌّ وهو اللسانُ والأركانُ والجنان ، ومتعلَّقه خاصٌّ وهو النعمة ؛ لأنه لا يكون إلا مقابلاً لها ، و(الحمد) لغة بعكسه ، فمورده خاص وهو اللسان ؛ لأنهم قالوا : هو الوصف ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، ومتعلقه عام ؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة وغيرها ، إذا علمت هذا . . فبين الحمد لغة والحمد عرفاً عموم وخصوص من وجه ، يجتمعان فيما إذا كان باللسان في

وجملة (الحمدُ لله) خبريةٌ لفظاً إنشائية معنىً ؛

مقابلة نعمة ، وينفرد الحمد اللغوي فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة ، وينفرد الاصطلاحي فيما إذا كان عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان في مقابلة النعمة .

و(الشكر) لغة : هو الحمد اصطلاحاً ، و(الشكر) عرفاً : هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلىٰ ما خلق لأجله ، وذلك العبادة التي أشير إليها بقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

ثم إنهم جعلوا النِّسب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر لغة وعرفاً ستاً : نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ؛ وهي العموم والخصوص من وجه ، ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة ، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر لغة ؛ وهي الترادف ، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ؛ وهي العموم والخصوص بإطلاق ، ومثلها بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، ومثلها أيضاً بين الشكر لغة وعرفاً .

والحق أن النسب إنما هي ثلاث لا غير : نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، وأما النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة . . فهي عين النسبة التي بين الحمدين ، وأما الترادف . . فليس من النسب ، وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً . . فهي التي بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، فاثنتان مكررتان ، والترادف ليس من النسب كما حقق ذلك بعض الأئمة الأعلام . انتهىٰ « حمدون » .

(وجملة « الحمد لله » خبريةٌ لفظاً) أي : لفظها مفيدة للإخبار عن الحمد الثابت فيما مضىٰ ، فكأنه قال : أُخْبِر بأنَّ الحمد ثابت لله تعالىٰ فيما مضىٰ .

(إنشائية) أي : مفيدة لإنشاء الحمد الذي لم يحصل فيما مضىٰ **(معنىً)** أي : من جهة المعنىٰ ، فكأنه قال : أنشىء الآن الحمد الذي لم يحصل فيما مضىٰ لله تعالىٰ .

إذ المرادُ بها إيجاد الحمد لله ، لا الإعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق ، وكذا قوله فيما بعد : (والصلاة والسلام) .

وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها . . . .

و(إذ) في قوله : (**إذ المراد بها**) تعليل لكونها إنشائية معنىً ؛ أي : وإنما قلنا : إنشائية معنىً لأن المعنى الذي يراد بها ؛ أي : يراد منها ؛ أي من جملة (الحمد لله) (**إيجاد الحمد**) الذي لم يحصل (لله) فيما مضىٰ وإنشاؤه له الآن .

وقوله : (**لا الإعلام**) معطوف علىٰ قوله : (إيجاد) أي : لا الإخبار (**بمضمونها**) أي : بمعناها الحاصل فيما مضىٰ .

وقوله : (**من أنه**) تعالىٰ (**مالك أو مستحق لجميع**) أنواع (**الحمد من الخلق**) أي : من مخلوقاته.. بيان لمضمونها المتضمن ذلك للثناء عليه ؛ بأنه المتصف بكل كمال والمنزه عن كل نقص ، ويصح كونها خبرية لفظاً ومعنىٰ ؛ لأن الإخبار بالحمد حمد .

(**وكذا**) أي : ومثل قوله : (الحمد لله) جملة (**قوله**) الآتي (**فيما بعد : والصلاة والسلام**) علىٰ سيدنا محمد... إلخ ، في كونها خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ ، فكأنه قال : أنشىء الصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ، بل وكذا جملة البسملة خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ ؛ لأن القصد منها : الثناء على الله تعالىٰ بِمَضْمُونِها مِن أنه لا يُبتدأ إلا باسمه الرحمـٰن الرحيم .

(**وآثر**) المصنف أي : اختار المصنف في حمده لربه (**الجملة الاسمية**) وهي ما تركَّب من المبتدأ والخبر ، وهي قوله : (الحمد لله) أي : اختارَ الحمدَ بها (**علىٰ**) حمده بالجملة (**الفعلية**) وهي ما تركَّب من الفعل والفاعل ؛ كقوله : (أَحْمَدُ الله ربَّ العالمين) وقولُه : (**لدلالتها**) علةٌ لـ(آثر) أي : اختار الاسميةَ

على الدوام والثبات .

(**رب العالمين**) أي : مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم ؛ إذ كل منها يطلق عليه عالم ،

على الفعلية لدلالةِ الاسمية (**على الدوام**) أي : علىٰ دوام الحمد لله تعالىٰ .

وقولُه : (**والثباتِ**) عطف مرادف على (الدوام) أي : لدلالة الاسمية على الدوام والثبوت المناسِبَين للمقام ؛ أي : اللأَئقَيْن لذات الله تعالى الدائمةِ دون الفعلية الدالةِ على التجدُّدِ والحدوثِ المُسْتَلْزِم للانقطاع .

(**ربِّ العالمين ؛ أي : مالكِ جميع الخلق**) فـ(أي) في كلام الشارح حرف عطف وتفسير ، (مالِكِ) مفسِّرٌ لـ(ربِّ) والمفسِّرُ يَتْبَعُ المفسَّر في إعرابه تَبِعَه بالجر .

وقوله : (**من الإنس. . .**) إلخ بيانٌ لجميع الخلق ، سُمُّوا إنساً لأن بعضهم يأْنَسُ ببعض ، أو مأخوذٌ من النِّسيان لكثرةِ نسيانهم ، (**والجنُّ**) معطوف على (الإنس) سُمُّوا بذلك لاجْتِنَانهم واستتارِهم عن الإنس (**والملائكة ، والدواب**) جمع دابة وهي ذوات الحوافر من الحيوان ؛ كالفرس والبغل والحمار (**وغيرهم**) من الأنعام والسباع والطيور والهوام والحشرات ، فـ(العالمين) حينئذ جمع لعالم ، لأنه دل علىٰ أكثر من اثنين بزيادةِ ياء ونون في آخره ، وإنما قُلْنا جمع عالَم بفتح اللام (**إذ كل منها**) أي : من هـٰذه المذكورات من الإنس والجن وما بعدهما (**يطلق عليه**) أي : علىٰ كل منها لفظ (عالم) فيقال : عالم الإنس وعالم الجن. . . إلخ .

وإن قلت : إن أكثر مفرداته من غير العقلاء كالدواب والأنعام والأحجار والأشجار مثلاً ، وشرط ما يجمع جمع المذكر السالم أن يكون مفرده علماً لعاقل أو صفة له ، وليس لفظ (عالمين) كذلك ، فحقه أن يجمع جمع التكسير فيقال : رب

وغلب في جمعه بالياء والنون أولو العلم علىٰ غيرهم ، وقيل : إنه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم ؛ لأنه لو كان جمعاً له . . لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع ؛ لأن (العالم) اسم لما سوى الله تعالىٰ ، و(العالمين) خاص بالعقلاء .

العوالم نظراً لأغلبها . . قلت : (وغُلِّبَ في جمعه) جَمْعَ المذكر السالم (بالياء والنون أولو العلم) أي : أصحابُ العقول من الإنس والجن والملائكة (علىٰ غيرهم) من غير العقلاء كالدواب والأشجار نظراً لفضيلة عقلهم ، فجُمِعَ هٰذا الجمع ؛ أعني : الجمعُ بالياء والنون ، ولٰكنه جمع لم يستوف الشروط ، فحُمل علىٰ هٰذا الجمع في إعرابه بالواو والياء ؛ لأن مفردَه ـ وهو عالم ـ ليس بصفة ولا عَلَم نظِيرَ (أهْلِين) .

(وقيل : إنه) أي : إنَّ لفظ (العالمين) (اسم جمع) وهو ما دل على الجماعةِ كدلالةِ المركب علىٰ أجزائه ؛ كقوم ورهط (محمولٌ) أي : مَقِيسٌ في إعرابه (على الجمع) أي : علىٰ جمع المذكر السالم (لا جمعُ) تصحيح (لعالم) بفتح اللام (لأنه) أي : لأن لفظ العالمين (لو كان جمعاً له) أي : لعالَم . . (لزم) أي : للزم وثَبت (أن يكون المفرد) وهو عالَم (أوسع) أي : أكثر (دلالة) أي : مدلولاً وأفراداً (من) دِلالة (الجمع) أي : من مدلول الجمع .

وإنما قلنا : لَزِمَ ذلك (لأنَّ العالم اسمٌ) عامٌّ (لِما سوى الله تعالىٰ) من العوالم العُلْوِيَّةِ والسفلية من العقلاء وغيرِهم (و) إنَّ (العالمين) الذي هو جمعٌ لعالم لو صح ذلك (خاص) أي : مخصوص (بالعقلاء) من الإنس والجن والملائكة ، فيكون المفرد أعم من جمعه ، وهو باطل ؛ والراجح : أن (العالمين) شامل للعاقل ولغيره تغليباً للعاقل علىٰ غيره ، أو تنزيلاً لغير العاقل منزلة العاقل . انتهىٰ من « بيجوري » .

وقد يقال : كما يبطل كونه جمعاً لـ(عالم) يبطل كونه اسم جمع ؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أخص من مفرده ، والتحقيق : أن (العالمين) جمع لعالم ؛ لأنه كما يطلق علىٰ ما سوى الله تعالىٰ . يطلق علىٰ كل جنس وعلىٰ كل نوع وصنف فيقال : عالم الإنس وعالم الجن وعالم الملك ، وبهـٰذا الإطلاق يصح جمعه علىٰ عالمين ، لـٰكنه جمع لم يستوف الشروط كما مر ؛ لأنه يشترط في مفرده أن يكون علماً أو صفة ، و(عالم) ليس بعلم ولا صفة كما قال ابن مالك :

أولـــو وعـــالمـــون عليـــونـــا وأرضـــون شـــذَّ والسنـــونـــا

فيلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم ، بل قيل : إنه جمع استوفى الشروط ؛ لأن العالم في معنى الصفة ؛ لأنه علامة علىٰ وجود خالقه ، وقد نص علىٰ ذلك جماعة منهم شيخ الإسلام في « شرح الشافية » انتهىٰ من « رفع الحجاب » والله أعلم .

[ص] : والصلاة والسلام

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**والصلاة**) أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم ، خرج بقيد التعظيم : الرحمة المقرونة بالاستدراج ؛ كرحمته تعالىٰ للكافرين في الدنيا ، (**والسلام**) أي : التحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم وهو تأمينه مما يخافه علىٰ أمته لا علىٰ نفسه ؛ لأنه معصوم في الدنيا والآخرة ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ كائنان علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأخّر الصلاة والسلام عن البسملة والحمدلة إشارة إلىٰ أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مؤخرة عن رتبة ما يتعلق بالخالق ، وأتىٰ بالعاطف في قوله : (والصلاة والسلام) إشارة إلىٰ عدم استقلالهما في التبرك بهما ، لـٰكن إنما يظهر العطف إذا جعلنا كلاً من الجملتين خبرية لفظاً إنشائية معنىً ، بخلاف ما لو جعلت جملة الحمدلة خبرية لفظاً ومعنىً وجملة الصلاة خبرية لفظاً إنشائية معنىً ؛ فإن الصحيح عدم جواز عطف الإنشاء على الإخبار كعكسه ، فتجعل الواو حينئذ للاستئناف .

والصلاة من الله : الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ومن الملائكة : الاستغفار ، ومن غيرهم : التضرع والدعاء ، ودخل في الغير جميع الحيوانات والجمادات ؛ فإنه ورد أنها صلت وسلمت علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما صرح به العلاَّمة الحلبي في « سيرته » كالعلامة الشَّنَواني في « شرح البسملة » خلافاً لِمَن منَعَ ثبوتَ الصلاة من الحيوانات والجمادات ، وعلىٰ هـٰذا : فهي من قبيل المشترك اشتراكاً لفظياً ؛ وهو : ما اتحد لفظه وتعدَّد معناه ؛ كلفظ (عَيْنٍ) فإنه وُضع للباصرة بوَضْعٍ وللجارية بوَضْعٍ وللذهب والفضة بوَضعٍ . . . وهـٰكذا .

واختار ابنُ هشام في « مُغْنِيهِ » أنَّ معانيها واحدٌ ، وهو العطف بفتح العين ،

لـكنه يختلفُ باختلافِ العاطف ، فهو بالنسبة إلى الله الرحمة ، وبالنسبة إلى الملائكة الاستغفار . . . إلخ ، وعلىٰ هـٰذا : فهي من المشترك اشتراكاً معنوياً ؛ وهو : ما اتَّحد لفظُه ومعناه واشتركَتْ فيه أفراده ؛ كأسد ، فإن لَفْظَه واحد ومعناه واحد وهو الحيوانُ المفترس ، واشتركَتْ فيه أفراده .

وأتى المصنفُ بالسلام مع الصلاة لكونه من المتأخرين الذين يَرَوْنَ كراهةَ الإفراد ؛ لأنه من القرن العاشر ؛ لأنه تُوفي سنةَ تسع مئة وأربع وخمسين (٩٥٤هـ) عن اثنين وخمسين عاماً (٥٢) ورجَّح النووي ومَنْ تبعه من المتأخرين كراهةَ الإفراد بشروط ثلاثة :

الأول : أن يكون الإفرادُ مِنّا بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه حقُّه .

الثاني : أن يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الإفراد .

الثالث : أن يكون من غير داخل الحُجْرة الشريفة ، أما هو . . فيقتصر على السلام بأن يقول بأدب وخشوعٍ : السلامُ عليك يا رسولَ الله ، فلا يُكْرَه في حقه الإفراد .

و(السلام) بمعنى التسليم ، وهو : التحية ، أو بمعنى السلامة من النقائص .

قال بعضهم : وإثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حَدَثَ في زمنِ ولاية بني هاشم ، ثم مضى العمل على استحبابه ، ومن العلماء مَن يَخْتِمُ بهما كتابَه أيضاً ، فيجمع بين الصلاتين رجاءً لقبول ما بينهما ، فإن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردودة ، والله أكرم من أن يقبل الصلاتين فيَرُدُّ ما بينهما ، والله أعلم .

وقال الشيخ العلاَّمة الدمنهوري في حاشيته « إرشاد الشافي علىٰ متن الكافي في العروض والقوافي » : (فإن قلت : إن معنى الصلاة هنا وهو طلبُ الرحمة غَيْرُ متصوّر في حقه صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه مرحوم فلا تُطلَب له الرحمة . . أجيب كما قاله غيرُ واحد من المحققين كابنِ قاسم في « آياته » : بأن أنواع الرحمة ومراتبها لا تنحصر ، وليس جميعها حاصلاً له صلى الله عليه وسلم ، فيطلب له من ذلك ما ليس حاصلاً له) انتهىٰ .

وإنما عدل من المصدر إلى اسمه لاستعمال الأول في غير المعنى المراد الذي هو التصلية ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ وللمشاكلة في الثاني وهو قوله : (والسلام) .

ثم إن السلام اسم مصدر بمعنى الأمان ضدِّ الخوف ، من سَلّم عليه بتشديد اللام ، والمصدرُ التسليم ؛ أي : التأمينُ ضدَّ التخويف كما في كتب اللغة .

فإن قلت : هل تحتاج الجملة الخبرية لفظاً المنقولة إلى الدعاء والطلب كجملة الصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى استحضارِ نيةِ الطلب أم لا . . قلتُ : هٰذا السؤالُ والجوابُ عنه ذكرهما الشيخ السجاعي في « حاشيته » على « الحِصْنِ الحصين » عن بعض العلماء ، وعبارتُه في هٰذه الحاشية نصها : قوله : (والصلاة والسلام . . .) إلخ : قال الفاسي في « شرحِ المختصر » عند قوله : « وصلاتُه وسلامُه . . . » إلخ : هٰذه الجملة خبرية لفظاً ، ومعناها الطلبُ والدعاءُ ، قال بعض العلماء : وهل يحتاج إلى استحضار نية الطلب وإخراج الكلام عن حقيقةِ الخبر ؟ أجاب : بأنه إن كَثُر استعمالُ اللفظ في ذلك حتىٰ صار كالمنقول في العرف . . لم يحتج إلىٰ ذلك ، وإلا . . فالأقربُ الاحتياجُ إليه ، كذا ذكره

الحطَّاب ؛ يعني : المصنفَ في « شرح مختصر خليل » ونقل الشيخ اللُّقَّاني عن شيخه الشيخ سالم أنه ينبغي أن يقال مِثلُ هـٰذا في الحمد والشكر ، وفي كلِّ خبر معناه الطلب ، قال اللقاني : « وهو حَسَنٌ طالما ظَهَر لي في مجلسه » انتهىٰ من بحروفه ، انتهت فتأمل . انتهى « الدمنهوري على الكافي في العَرُوض » .

قوله : (والسلام) أيضاً ؛ أي : الأمانَ ، وهو مصدرٌ كالأَمْنِ ضد الخوف ، و(السلامُ) اصطلاحاً : من الله علىٰ سيدنا محمد معناه : الأمانُ الكامل ، وأما السلام من غير الله علىٰ سيدنا محمد من الإنس والجن والملائكة . . فمعناه الدعاء به له صلى الله عليه وسلم ؛ أي : طَلَبُه له صلى الله عليه وسلم ، وحينئذ تكون جملة السلام هنا إنشائية معنىً كجملة الصلاة عليه ، والمعنىٰ حينئذ : اللهم ؛ أَعْطِ سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم أماناً لائقاً به ، وهو الذي لا خوف معه لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وأما في قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأَخْوَفكُم مِن الله » . . فهو مقامُ عبوديتِه في ذاته ، وإجلاله لمولاه ، فهو خوف إجلال ومهابة لا خوفٌ مِن الذنب أن يَحلّ به .

نَعَم ؛ يحصل له كبقيَّةِ الأنبياءِ خوفٌ في بعضِ مواطن الموقفِ علىٰ أممهم أو علىٰ أنفسهم ، ويُنْسِيهم الله تعالى المغفرة لهم هـٰذا . انتهىٰ منه .

وللسلام هنا إطلاقاتٌ أُخَر ، فإنه يأتي بمعنى التحية ، والمعنىٰ : أيِّ تحيةُ اللهِ تعالىٰ علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بأن يُحَيّيه بإسماعه تعالىٰ له في الجنة كلامَه القديم ، أو بأن يُنْعِمَ عليه إنعاماً يليقُ به صلى الله عليه وسلم ، والمعنىٰ حينئذ : اللهم ؛ حيِّ سيدنا محمداً ؛ أي : أنْعِمْ عليه إنعاماً كاملاً ، ويأتي بمعنى الانقيادِ ، والمعنىٰ حينئذ : اللهم ؛ صَيِّر العبادَ منقادِينَ له ولشريعتِه ، ويأتي بمعنى

علىٰ سيدنا ....

السلام الذي هو اسمٌ من أسماء الله تعالىٰ ، والمعنىٰ حينئذ : حِفْظُ السلام - أي : اللهِ تعالىٰ - عليه صلى الله عليه وسلم ، فهو حينئذ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : اللهم ؛ احْفَظْهُ ، ولم يذكره هنا كالذي قَبْلَه - وهو إتيانُه بمعنى الانقياد - كثيرٌ من العلماء ؛ لما فيهما من التكلف كما قد عَلِمْتَ .

وأما جَعْلُه هنا بمعنى السلامةِ من النقائص والآفات . . فغَيْرُ ظاهر ، وهو ضعيفٌ ؛ لوجوب العصمةِ الدائمةِ والحفظِ من الناس له صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ من « الدمنهوري » .

أي : والصلاة والسلام كائنان (علىٰ سيدنا) معاشرَ المخلوقاتِ ، و(السيدُ) : مَن سادَ في قومه ، أو مَنْ كَثُرَ سوادُه ؛ أي : جيشُه ، أو من تَفْزعُ الناسُ إليه عند الشدائد ، أو الحليمُ الذي لا يَسْتَفِزُّهُ غضبٌ ، ولا خفاءَ أنَّ هـٰذه الأوصافَ اجتمعتْ فيه صلى الله عليه وسلم ، وعُلِم من ذلك جوازُ إطلاق لفظِ السيد علىٰ غيرِه تعالىٰ فقال صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » وأما حديثُ « السيد اللهُ » . . فمعناه : السيدُ بالسيادةِ المطلقةِ هو الله تعالىٰ .

وأصلُ (سيِّدٍ) سَيودٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسُبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فصار سيداً . انتهىٰ « بيجوري على الغَزِّي » . وفي « التصريح » : وأصلُ (سيد) سَيْوِد ؛ لأنه من ساد يسود ، ووزنه عند المحققين من أهل البصرة (فَيْعِل) بكسر العين ، وذهب البغداديون إلىٰ أنه (فَيْعَلُ) بفتح العين ؛ كضَيْغَمَ وصَيْرَف ، نقل إلىٰ (فيعِل) قالوا : لأنا لم نر في الصحيح ما هو علىٰ وزن (فَيعِل) بكسر العين ، وهـٰذا ضعيف ؛ لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ؛ فإنه نوعٌ على انفراده ، فيجوز أن يكون بناءً مختصاً

بالمعتل كاختصاص جمعِ فاعلٍ منه بفُعَلَةٍ بضم الفاء ، كقُضَاةٍ ورُماةٍ . انتهىٰ منه .

وأيضاً قولُه : (علىٰ سيدنا) هو متعلِّقٌ بمحذوف خبرٍ عنهما ؛ أي : كَائِنَانِ علىٰ سيدنا ، أو خبرٍ عن الثاني وحُذِفَ نظيرُه من الأوَّل لدلالةِ الثاني عليه ، وحينئذ تكون الواوُ في قوله : (والسلام) عاطفة لجملةِ السلام علىٰ جملةِ الصلاة ، أو الجار خبرٌ عن الأول ، وخبرُ الثاني محذوف لدلالةِ خبرِ الأول عليه ، فتكون جملةُ الثاني وخبره المحذوف معترضة بين الأول وخبره .

وأَوْلىٰ هـٰذين الاحتمالين الأخيرين ثانيهما ؛ لأن الحذف أَلْيَقُ بالأواخر ، ولا يصح التنازعُ إنْ جُعِل خبرُ الصلاة والسلام محذوفاً تقديره : حاصلان مثلاً ؛ لأن التنازُعَ لا يكون في المصادر ولا في أسمائها عند المحققين ؛ كابنِ هشام في « توضيحه » وأقرَّهُ عليه المصرِّح فإنه قال بعد قولِ « التوضيح » : (وعُلِمَ مِن تقييدِ العامل بالتصرف أنه لا يقع التنازعُ بين عاملين جامدين) ما نَصُّه : فعلين أو اسمين أو مختلفين ؛ لأن التنازع يقع فيه الفَصْلُ بين العامل ومعموله ، والجامدُ لا يُفْصَلُ بينه وبين معموله ، قال أحمد بن الخبَّاز في « النهاية » : (فإذا قُلْتَ : سَرَّني إكرامُك وزيارتُك عمراً . . وجَب نصبُ عَمْرٍو بالثاني لابالأول ؛ للفصل بين المصدر ومعموله ، وقيل : علة المنع في الجوامد : أنه لا يُضْمَر فيها لعدم اشتقاقها) انتهىٰ .

وجرىٰ علىٰ جواز التنازع في الجوامد على القول الآخرِ فيها المصرِّح في الخطبة ؛ فإنه قال بعد قولِ المصنف فيها : (أما بَعْدَ حمدِ الله والصلاة والسلام علىٰ أشرفِ الخلق) ما نصُّه : هو متعلِّقٌ بالسلام لقُرْبِه ، وهو مطلوبٌ أيضاً للصلاةِ مِن جهة المعنىٰ علىٰ سبيل التنازع . انتهىٰ .

والحاصل : أنه وقعَ خلافٌ في تنازعِ الجوامد ؛ كالمصدر واسمه ، فقيل

محمد

بالجوازِ وقيل بالمنع ، ولذا قال شيخنا الأميرُ في « حاشيته » على « المغني » ما نصُّه : قولُه : (علىٰ سيدنا) في الشرح تنازَعَه الصلاةُ والسلام . انتهىٰ من « الدمنهوري » .

(محمد) هو علم منقول من اسم مفعول حُمّد بالتشديد ، أما المخفَّف . . فاسم مفعوله محمود ، وقد أُطْلِقَ هـٰذا على الله تعالىٰ ، وهو منقول من المصدر الميمي لِحمّد المشددِ أيضاً علىٰ حد : ﴿ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ أي : تمزيقاً ، وإنما أطلق عليه تعالىٰ محمودٌ دون محمد لأن أسماءه تعالىٰ وصفاتِه توقيفيَّاتٌ عند الجمهور كما قال بعضهم :

واخْتِيـــرَ أنَّ أسمــاءَه تــوقيفيَــةْ　　　كـذا الصفـات فـاحْفَـظِ السمعيـةْ

وهـٰذا بخلاف الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه ورد من أسمائه محمد ومحمود أيضاً .

هـٰذا وإنما آثر المصنف ذكر محمد لأنه أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ، ولتكرره في القرآن العظيم بهـٰذا ، ثم إنه لا يصح أن يكون نعتاً لـ(سيدنا) لأن العلم ينعت ولا ينعت به ، بل هو عطف بيان له ؛ لأنه أوضح منه ، أو بدل منه ، وكون المبدَل منه في نية الطرح أغلبيٌّ كما قاله جماعة ، أو بحَسَب العمل لا بحسب المعنىٰ كما قاله آخرون ، أو معناه كما قاله الدماميني : أنَّ بدلَه مستقِلٌّ بنفسه لا مُتمِّمٌ له كالنعت والبيان ، كذا يستفاد من « حاشية الصبان » علىٰ « شرح الأشموني » علىٰ قول « الألفية » :

أَحْمَــدُ ربــي اللهَ خَيْــر مــالــكِ

وقوله : (أغلبيٌّ) ومن غيرِ الغالب أنه يُقصد كبدله ، وقولُه : (أو بحسب

وعلىٰ آله وصحبه ....

العمل لا المعنىٰ) يعني : أنَّ العامل فيه ليس هو العاملَ في البدل ، بل العاملُ فيه نظيرُه على التحقيق ، فمُطْرُوحِيَّتُه بالنظرِ لعاملِه لا بالنظرِ لمعناه ؛ أي : ذاته ، وهٰذا لا يُنافي أن معناه ـ أي : ذاته ـ قد تُقْصد كالبدل . انتهىٰ « دمنهوري » في العروض .

وجوَّز بعضُهم كونَه نعتاً نظراً لأصله ، وقولهم : (العَلَمُ لا يُنعت به) محلّه ما لم يكن مشتقاً بحسب الأصل ، وإلاَّ . . جاز النعتُ به نظراً لأصله .

ويسن التسميةُ بمحمد صلى الله عليه وسلم محبَّةً فيه ؛ لأنه أشهرُ أسمائه بين المسلمين ، وألذُّها سماعاً عند العالمين . انتهىٰ « بيجوري » .

(وعلىٰ آله) أي : علىٰ أهل بيته ، أو أتقياء الأمة ، أو جميع أمة الإجابة وهو أولىٰ وأنسب في مقام الدعاء كما هنا ، وهو اسمُ جمع لا واحد له من لفظه ، ولا يضاف إلا إلىٰ ذي شرفٍ ولو باعتبارِ الدنيا ؛ كآل فرعون ، معرَّفٍ مذكرٍ ناطقٍ ، فلا يقال : آل الإسْكَافي ، ولا آلُ رجلٍ ، ولا آلُ امرأة ، ولا آلُ الدار ، وما ورد مما يخالف ذلك . . فهو شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه ، ومما سمع : آلُ المدينة ، وآلُ البيت ، وآلُ الصَّليب ، وآلُ فلانة ، وهٰذا بخلاف (أَهْلٍ) فإنه لا يُشترط في إضافته ذلك ، وفي إضافةِ المصنف له إلى الضمير إشارة إلىٰ جوازِها له ، ويؤيده قولُ بعض العرب من (مجزوء الكامل) :

وَانْصُـــــرْ علـــــىٰ آلِ الصَّلِيـ ـــبِ وعَـــابِـــدِيـــهِ اليـــومَ آلَـــكَ

خلافاً لمن منعها ، كما يجوز إضافة أهل إليه باتفاقٍ . انتهىٰ « دمنهوري » .

وأصلُه : أول كجَملٍ ، بدليل تصغيره علىٰ أُويلُ .

(وصحبه) بفتح الصاد وسكون الحاء المهملتين : اسمُ جمعٍ لصاحبه صلى الله

عليه وسلم ، ويقال لهٰذا الصاحب صحابيٌّ أيضاً بياءِ النسبة ، وليس الصَّحْبُ جمعاً لصاحب ولا لغيره ؛ لأن فَعْلاً بفتح الفاء وسكون العين ليس من الجموع أصلاً على الصحيح .

واعلم : أنَّ قولَ المصنف (وصحبه) عطف على الآل من عطفِ الخاص على العام على التفسير الثاني والثالث للآلِ ، والعامُّ على الخاص على الأول ، وهو - أي : هٰذا الصاحب أو الصاحبي - : من اجتمع بنبينا صلى الله عليه وسلم بعد البعثة مؤمناً به اجتماعاً متعارفاً ولو قَصُر ، بخلاف التابعي مع الصحابي فلا بد فيه من طول الاجتماع ؛ لأنه معه صلى الله عليه وسلم يُؤثر من النور القَلْبي أضعافَ ما يُؤثره اجتماعُ التابعي مع الصحابي .

هٰذا واعلم : أنَّ الصحابي هو صاحب النبيّ صلى الله عليه وسلم ذكراً كان أو أنثىٰ ، فهو ليس بوصف بل اسم جنس مختص بمن صحبه صلى الله عليه وسلم ، وأن الياء فيه للنسب لهٰذا الصاحب علىٰ غير قياس ، بخلاف الصاحب فإنه وَصْفُ الذكَرِ الذي له صحبة بغيره والأنثىٰ صاحبة ، كذا يؤخذ من « شرح المحلىٰ » علىٰ قول « جمع الجوامع » : مسألةٌ : الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم. . . إلخ .

وقال في « مختار الصحاح » : صَحِبَه من باب سَلِمَ صحَابةً وصُحْبةً أيضاً ، وجمعُ الصاحب صَحْبٌ كراكب ورَكْب ، وصُحْبَة بضم الصاد ، وصِحَابٍ كجائعٍ وجياعٍ ، وصُحْبَان كشابّ وشبان ، والأصحابُ جمعُ صَحْبٍ كفَرْخ وأفراخ ، والصَّحابةُ بفتح الصاد الأصحابُ ، وهي في الأصل مصدر .

قلت : لم يجمع فاعل علىٰ فعالة إلا هٰذا الحرف فقط ، وجمعُ الأصحاب أصَاحِيب . انتهىٰ .

أجمعين .

وقولُه : و(الصحابة) بالفتح ومفردُها صَاحِب بدليل ما بعده ، فتدبَّر . انتهىٰ من « الدمنهوري » .

وقوله : (أجمعين) تأكيدٌ لـ(آله وصحبه) واختُلف فيه ، فقيل : إنَّ التأكيدَ به يفيد الاجتماعَ في زمن واحد ، وقيل : يُفيد الشمولَ ، وحُمِلَ الأول علىٰ ما إذا سبقه لفظٌ يدل على الشمول ؛ كما إذا قُلْتَ : جاء القوم أجمعون ، والثاني علىٰ ما إذا لم يسبقه ذلك ؛ كما إذا قلت : جاء القوم أجمعون ، وهٰذا الجَمْعُ يُحِيلُ الخلافَ ويَرْفَعَهُ كما نبَّه عليه السعد . انتهىٰ « بيجوري » .

إعراب المتن

(**والصلاة**) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح ، وإنما حركت لتعذر الابتداء بالساكن ، أو لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الحروف ، (الصلاة) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**والسلام**) : الواو : عاطفة لـ(السلام) على (الصلاة) مبنية على الفتح (السلام) : معطوف على (الصلاة) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**علىٰ سيدنا**) : (علىٰ) حرف جر مبني على السكون (سيد) مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (سيد) : مضاف (نا) : ضمير لجماعة الذكور المتكلمين في محل الجر بالمضاف مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً عن المبتدأ وعن المعطوف عليه تقديره : والصلاة والسلام كائنان علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة (الحمدلة) أو علىٰ جملة (البسملة) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها ، وفي هـٰذه الجملة أوجه أخر من الإعراب أشرنا إليها في مبحث (المعنىٰ) فارجع إليها إن شئت .

(**محمد**) : بدل من (سيدنا) بدل كل من كل ، أو عطف بيان له ، أو نعت له نظراً إلىٰ أصله ؛ لأنه اسم مفعول من (حُمِّد) المُضعَّف منقول عنه إلى العَلَمِيَّة كما ذكرناه في مبحث (المعنىٰ) ، وعلىٰ كل من الاحتمالات الثلاثة : مجرورٌ بالكسرة الظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم صحيح الآخر ، (**وعلىٰ آله**) : الواو : عاطفة (علىٰ آله) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (علىٰ سيدنا) علىٰ كونه خبر المبتدأ .

(وصحبه) : مضاف ومضاف إليه معطوف علىٰ (آله) من عطف الخاص على العام ؛ اهتماماً بشأنه علىٰ المعنى الأخير من معاني الآل ، وأخره عن الآل ؛ لأن الصلاة عليهم بالقياس لا بالنص ، (أجمعين) : تأكيد لكل من الآل والصحب مجرور بالياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين .

[ش] : وعطف على الجملة قوله : (**والصلاة**) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة ؛ أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ويختص لفظها بالأنبياء والملائكة ، فلا يقال لغيرهم إلا تبعاً ، . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وعطف**) المصنف رحمه الله تعالىٰ (**على الجملة**) أي : علىٰ جملةِ الحمدلة (**قولَه**) أي : قولَ المصنف ؛ أي : جملَة قولِه : (**والصلاةُ . . .**) إلخ ، (**وهي**) أي : والصلاةُ المقصودةُ هنا للمصنف كائنة (**من الصلاةِ المأمورِ بها**) في قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ وخرج بقيد (المأمور بها) : الصلاةُ الشرعيةُ ذاتُ الركوع والسجود ؛ فإنها لا تُفْعَلُ إلا لله سبحانه .

(**وهي**) أي : الصلاةُ التي أمر بها في هـٰذه الآية التي هي مرادةٌ للمصنف هنا : (**الدعاءُ**) والطلبُ مِن الله سبحانه للنبي صلى الله عليه وسلم (**بالصلاة ؛ أي : الرحمةِ المقرونةِ بالتعظيم**) أي : بالتبجيلِ والتكريمِ ، فخرج بهـٰذا القيد ـ أعني : المقرونةَ بالتعظيم ـ : رحمتُه تعالىٰ للكفار والمنافقين في الدنيا ؛ لأنها استدراج لهم ومكر بهم لا تعظيم لهم ، (**ويختصُّ لفظُها**) أي : لفظُ الصلاة ؛ أي : لفظُ طلبِ الرحمة للغير بصيغة الصلاة (**بالأنبياء والملائكة ، فلا يقال**) لفظُها ؛ أي : لفظُ الصلاة في طلب الرحمة (**لغيرهم**) أي : لغير الأنبياء والملائكة ؛ كالآلِ والصحبِ والأكابرِ من التابعين والعلماءِ العاملين (**إلا**) قولاً (**تَبعاً**) أي : إلا قولاً تابعاً للقولِ فيهم لا استقلالاً كما في كلام المصنف هنا ؛ لأنَّ طلبَ الصلاة للآل والصحب علىٰ سبيل التبع لطلبها للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقوله : (تبعاً) مفعول مطلق لـ(يقال) منصوبٌ به ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف كما قرَّرناه ، والاستثناءُ مفرغ .

(والسلام) أي : التحية ، وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالىٰ : ﴿صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا﴾ وحذراً من كراهية إفراد أحدهما عن الآخر . . . .

فائدة

يقال في الترحم للأنبياء والمرسلين الصلاةُ ، وفي الملائكة السلامُ ، وفي الصحابة الترضِّي ، وفي غيرهم قاطبة الترحُّم ، وقد مرَّ بَسْطُ الكلام في الصلاة في « التتمة » فراجِعها .

(والسلام ؛ أي : التحية) والأمانُ الدائم اللائق به صلى الله عليه وسلم ، وهو تأمينُه مما يخافه علىٰ أمته في الدنيا والآخرة ، لا تأمينُه علىٰ نفسه ؛ لأنه معصوم بعصمةِ الله تعالىٰ كما وعده له في الكتاب العزيز ، (و) إنما (جَمَعَ) المصنفُ (بينهما) أي : بين الصلاة والسلام ولم يقتصر علىٰ أحدهما (امتثالاً) وعملاً (لـ) الأمر الوارد في (قوله تعالىٰ) : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ (صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا﴾) وامتثال هـٰذا الأمر يحصل بمرة واحدة في العمر كما في الشهادتين .

وقوله : (وحذراً) علة ثانية للجمع بينهما معطوف على (امتثالاً) أي : وجمع المصنف بينهما أيضاً حذراً وابتعاداً واحتراساً وفراراً (من) ارتكاب (كراهية إفراد أحدهما) أي : أحد الصلاة والسلام (عن الآخر) منهما لو أفرد ، والكراهة فيه للتنزيه لا للتحريم ، وقال عبد الحميد الشرواني في « حاشيته » علىٰ « تحفة المحتاج شرح المنهاج » : فلا يخرج من كراهة الإفراد إلا إذا أتىٰ بهما لفظاً وخطاً لمن أراد الجمع بين اللفظ والخط ، فصور الإفراد المكروه خمس : أن يتلفظ بإحداهما فقط ، أو يكتب إحداهما فقط ، أو يتلفظ بإحداهما ويكتب الأخرىٰ ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتب إحداهما فقط ، أو يكتبهما معاً ويتلفظ بإحداهما فقط ، وصور القرآن الخالي عن الكراهة ثلاث : أن يتلفظ بهما معاً من غير كتابة ، أو

(علىٰ سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد ، وأصله (سيود) قلبت الواو ياء وأدغمت

يكتبهما معاً من غير لفظ ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتبهما معاً كذلك . انتهىٰ منه .

وعلىٰ ما رجحه النواوي ومن تبعه من المتأخرين يشترط في كراهة الإفراد ثلاثة شروط كما مر :

الأول : أن يكون الإفراد منا ، بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه حقه .

الثاني : أن يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الإفراد ؛ كالتشهد .

والثالث : أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة ، أما فيه . . فيقتصر على السلام .

فهٰذه ثلاثة في خمس الكراهة بخمس عشرة صورة ، ويضم إليها الصور الثلاث الغير المكروهة بثماني عشرة صورة . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

كائنان (**علىٰ سيدنا**) وأشرفنا وأفضلنا معاشر المخلوقات محمد صلى الله عليه وسلم ، والإضافة فيه لتشريف المضاف إليه ، و(السيد) اسم فاعل مشتق (**من**) مصدر (**ساد قومه**) إذا فاقهم في علم أو جاه أو كرم أو شجاعة مثلاً (**يسودهم**) أي : يفوقهم سؤدداً وسيادةً (**فهو سيِّدُ**)هُمْ ؛ أي : مُتَّصِفٌ بالسيادةِ عليهم ، أو من (ساد) إذا كَثُرَ سواده أو مِن (ساد الناسُ إليه) إذا فزعوا إليه عند الشدائد .

(**وأصله**) أي: أصل سيد قبل الإدغام (« **سيود** ») بكسر الواو عند البصريين ، وبفتحها عند البغداديين كما مر في « التتمة »، فيقال فيه : اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فـ(**قلبت الواو ياءً وأدغمت**) الياء الأولى السابقة بالسكون

في الياء ، وإطلاقه علىٰ غير الله تعالىٰ جائز من غير كراهة سواء كان مقروناً بـ(أل) أم لا ، و(علىٰ سيدنا) متعلق بـ(السلام)، وهو مطلوب للأول معنىً

(**في الياء**) الثانية المقلوبة عن الواو ، (**وإطلاقه**) أي : إطلاق السيد (**علىٰ غير الله تعالىٰ**) كما هُنا أُطْلِقَ علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم (**جائز من غير كراهة**) فيه ؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » أخرجه مسلم نحوه من حديث أبي هريرة ، وبهـٰذا اللفظ أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالىٰ عنه ، وابن حبان في « صحيحه » من حديث عبد الله بن سلام ، ولقوله تعالىٰ في حق يحيىٰ عليه السلام : ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ ، ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح للحسن بن علي : « إن ابني هـٰذا سيد » أخرجه البخاري من حديث الحسن عن أبي بكرة في (الصلح) و(الأنبياء) و(المناقب) وفي (علامات النبوة) وفي (الفتن) .

والإتيان به في مقام الصلاة على النبيّ صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه ؛ لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم علىٰ سائر العوالم ، إلا في الأذان والشهادتين فلا يؤتىٰ به ؛ لعدم وروده فيهما ، (**سواء**) في جواز إطلاقه علىٰ غيره تعالىٰ (**كان مقروناً بـ« أل »**) خلافاً لمن قال : المقرون بـ(أل) لا يطلق علىٰ غيره تعالىٰ ؛ لحديث : « السيد الله » وأجيب عنه بأن معناه : السيد بالسيادة المطلقة هو الله تعالىٰ ، ونقل عن الإمام مالك كراهة إطلاق المقرون بـ(أل) علىٰ غيره تعالىٰ ؛ للحديث المذكور ، والأظهر جوازه معها أيضاً ، (**أم لا**) أي : أم لم يكن مقروناً بـ(أل) كما في الأحاديث المذكورة آنفاً ، (**و**) الجار والمجرور في قوله : (**« علىٰ سيدنا » متعلق بـ« السلام »**) أي : معمول له علىٰ كونه خبراً له علىٰ سبيل التنازع ؛ لقربه ، (**وهو**) أي : لفظ (علىٰ سيدنا) (**مطلوب**) أي : معمول (**للأول**) أي : للصلاة (**معنىً**) فيقدر نظيره للأول ، والتقدير والصلاة كائنة عليه

ولا يجوز تعلقه به ،

صلى الله عليه وسلم ، والسلام كائن علىٰ (سيدنا) هـٰذا علىٰ مذهب البصريين ، وأما علىٰ مذهب الكوفيين . . معمول للأول ؛ لسبقه ، ومطلوب للثاني معنىً ، والتقدير : والصلاة علىٰ سيدنا محمد والسلام عليه صلى الله عليه وسلم .

(**ولا يجوز تعلقه**) أي : تعلق (علىٰ سيدنا) (**به**) أي : بالأول ؛ أي : كونه معمولاً للأول عند البصريين ؛ لوجود الفصل بين المصدر ومعموله بجملة قوله : والسلام عليه .

واعلم : أنه وقع خلاف في تنازع الجوامد ؛ كالمصدر واسمه ، فقيل بالجواز وقيل بالمنع ؛ لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله ، والجامد لا يفصل بينه وبين معموله .

قال أحمد بن الخباز في « النهاية » : (فإذا قلت : سرني إكرامك وزيارتك عمراً . . وجب نصب (عمرو) بالثاني لا بالأول ؛ للفصل بين المصدر ومعموله ، وقيل : علة المنع في الجوامد أنه لا يضمر فيها ؛ لعدم اشتقاقها) ، وجرىٰ علىٰ جواز التنازع في الجوامد على القول الآخر فيها المصرحُ في الخطبة فإنه قال بعد قولِ المصنفِ فيها : (أمَّا بعدَ حمدِ الله والصلاة والسلام علىٰ أشرف الخلق) ما نَصُّه : هو متعلِّقٌ بالسلام ؛ لقربه ، وهو مطلوب أيضاً للصلاة من جهة المعنىٰ علىٰ سبيلِ التنازع ، **والحاصل** : أنه وَقَع خلافٌ في تنازع الجوامد كالمصدرِ واسمِه ، فقيل بالجواز وقيل بالمنع ، ولهـٰذا قال الشيخُ الأمير في « حاشيته » على « المغني » ما نصُّه : قولُه : (علىٰ سيدنا) في الشرح تنازَعَه الصلاة والسلام . انتهىٰ ، وهو مبنيٌّ علىٰ تنازعِ الجوامدِ ، وفيه خلاف .

وأما مَنْ منَعَه بأنه لا يُضمر فيها . . ففيه أنَّ الإضمارَ التقديرُ لا خُصوصُ تحمُّل

(محمد) عطف بيان أو بدل لا نعت ؛ لأن العلم لا ينعت به ، وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة ،

الضمير . انتهىٰ من « الدمنهوري الكبير علىٰ متن الكافي في العروض » كما كتَبْنَاه نقلاً عنه في « التتمة » فيما سبق .

والعجَبُ مِن إيهام الأهدل هنا للفاكهي في هٰذه المسألةِ مع كونِه قَصِيرِ الباعِ في العربية ، وقد أقرُّوا للفاكهي بأنه طويلُ الباع في العربية وسيبويه زمانِه ، والله أعلم بالصواب .

(محمدٍ عطفُ بيان) للسيد ؛ لأنه أوضَحُ منه (أو بدل) منه ، وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبيٌّ كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا المعنىٰ كما قاله آخرون ، أو معناه ـ كما قال الدماميني ـ : أن بدلَه مستقلٌّ بنفسه لا مُتمِّم له ؛ كالنعت والبيان . انتهىٰ من « حاشية الصبان على الأشموني » وقد بسطتُ الكلام في هٰذا المقام في « التتمة » فراجعه .

(لا نعتٌ) للسيد ، فلا يصح كونُه نعتاً له (لأن العلم لا ينعت به) لجموده ، والنعت لا يكون إلا مشتقاً ، وجوز بعضهم كونه نعتاً نظراً لأصله ، وقوله : (العلم لا ينعت به) محله ما لم يكن مشتقاً بحسب الأصل ، وإلا . . جاز النعت به نظراً لأصله كما ذكرته في « التتمة » نقلاً عن البيجوري .

(وهو) أي : لفظ محمد (علم) أي : اسم علمٍ على الذاتِ الشريفةِ الذاتِ المحمدية (منقول) لا مرتجل ، و(المنقول) : هو الذي سَبَقَ له استعمال في غير العلمية ؛ لأنه منقول (من اسم مفعول) الفِعْل (المُضعَّفِ) أي : المكرَّرِ العينِ ومشدَّدِها (لـ) إفادةِ (المبالغة) والكثرةِ في معناه الأصليِّ ؛ لأنَّ (محمداً) في أصلِه : كثيرُ الخصالِ الحميدة ، ومقابله المرتجلُ وهو الذي لم يَسْبقْ له استعمالٌ

سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة .

(وعلىٰ آله)

في غير العلمية ؛ كإبراهيم وإسماعيل وعُمَر وزُفَر .

(سمي به) أي : بلفظ محمد (نبيُّنا) معاشرَ الأمة (صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله) وأخلاقِه وشمائلِه (الحميدة) أي : المحمودة عندَ الله وعندَ الناس ؛ كالكرم والحياء والحلم والشجاعةِ وغيرها ، وعبارة البيجوري قوله : (علم) أي : لا وَصْفٌ (منقولٌ) أي : لا مرتجل ، وضابطُ المنقول : هو الذي سَبَقَ له استعمال في غير العلمية ، ثم نُقِل إليها كمحمد ، وضابطُ المرتجل : هو الذي لم يَسْبِقْ له استعمالٌ في غير العلمية ؛ كسُعاد ، وقولُه : (من اسمِ مفعول) الفعل المضعف العين ؛ أي : الفعل المكرر العين وهو (حُمِّد) بالتشديد ؛ فإنه علىٰ وزن فُعِّل بالتشديد أيضاً ، فالميم عين الكلمة وهي مكررة ، واسم المفعول منه محمد ، ومعناه : مَنْ كثر حمد الناس له بكثرة خصاله الحميدة ، فلذلك سمي به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها : لم سميت ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك ولا قومك ؟ فقال : رجوت أن يحمد في السماء والأرض ، وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه . انتهىٰ منه .

(وعلىٰ آله) صلى الله عليه وسلم وأشار المصنف بزيادة (علىٰ) إلىٰ أنه معطوف علىٰ (سيدنا) وليس معطوفاً علىٰ (محمد) وإلا . . كان بدلاً من (سيدنا) وهو لا يصح ، وأشار أيضاً إلى الرد على الشيعة الزاعمين ورود حديث مكذوب عنه وهو : لا تفصلوا بيني وبين آلي بعلىٰ ، ووجه الرد ما ورد في الصحيحين : أن الصحابة قالوا له : كيف نصلي عليك يا رسول الله إذا صلينا في صلاتنا ؟ فقال

هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ، وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن ؛ لخبر ضعيف فيه ، و(الآل) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وأصله عند سيبويه أهل ؛ لتصغيره علىٰ أهيل ، . . . .

لهم : « قولوا : اللهم ؛ صل علىٰ محمد وعلىٰ آله » كما قاله الجلال المحلي في « شرح المنهاج » انتهىٰ « بيجوري » .

(**هم**) أي : آله صلى الله عليه وسلم ؛ يعني في باب الزكاة : (**أقاربه المؤمنون**) والمؤمنات لا الكافرون (**من بني هاشم و**) بني (**المطلب**) وبناتهما ، قيد بهما إخراجاً لبني عبد شمس وبني نوفل ؛ فليسوا من الآل ؛ لأنهم كانوا يؤذونه صلى الله عليه وسلم ، وأما بنو هاشم وبنو المطلب.. فكانوا ينصرونه ويذبون عنه ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « نحن وبنو المطلب هـٰكذا » وشبك بين أصابعه صلى الله عليه وسلم .

والحاصل : أن عبد مناف خلف أربعة : هاشماً جده صلى الله عليه وسلم ، والمطلب جد الإمام الشافعي ، ولذلك يقال للنبي صلى الله عليه وسلم الهاشمي ، وللإمام الشافعي المطلبي ، فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم ، وعبد شمس ونوفلاً ، فآله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب دون بني عبد شمس ونوفل ، (**وقد يراد**) ويقصد (**بهم**) أي : بآله صلى الله عليه وسلم (**في مقام الصلاة**) أي : الدعاء ؛ كهـٰذا المقام الذي نحن فيه : (**كل مؤمن**) ومؤمنة ولو عاصياً ؛ لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره ، وإنما قيد بقوله : (**وقد يراد**) لاحتمال أن المصنف لم يرد ذلك (**لخبر ضعيف فيه**) لم أر أنا هـٰذا الحديث .

(**والآل اسم جمع**) وهو ما دل علىٰ أفراده دلالة المركب علىٰ أجزائه ؛ كقوم ورهط ، (**لا واحد**) أي : لا مفرد (**له من لفظه ، وأصله عند سيبويه أهل ؛ لتصغيره علىٰ أهيل**) فأبدل من الهاء همزة ساكنة ، ثم الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح

قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفاً ، والقلب الأول شاذ سهله الثاني ، وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل إليه يؤول ؛ لتصغيره علىٰ أويل ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قيل : وهو الظاهر ،

ما قبلها ؛ كراهية اجتماع همزتين ، وهـٰذا مذهب سيبويه كما قاله الشارح ، وفيه إبدال الخفيف بالثقيل ، والشأن العكس ؛ إذ الهاء أخف من الهمزة ، وأجيب بأن الهمزة وإن كانت ثقيلة فهي توصل إلى الخفيف ؛ لأنها لا تقر ساكنة بعد همزة أخرىٰ ، بل تبدل من جنس حركة ما قبلها ؛ لقول « الألفية » :

ومـداً أبـدل ثـانـي الهمـزيـن مـن ... كلمـةٍ أن يسكـن كـآثـر وأتمـن

انتهىٰ « حمدون علىٰ بحرق » ، كما قال الشارح : (**قلبت الهاء**) من (**أهل**) (**همزة ثم الهمزة ألفاً**) لسكونها وانفتاح ما قبلها (**والقلب الأول**) وهو قلب الهاء همزة (**شاذ**) أي : خارج عن قياس استعمال أهل الصرف ؛ لأن فيه قلب الخفيف الذي هو الهاء إلى الثقيل الذي هو الهمزة ، والقياس قلب الثقيل إلى الخفيف ، (**سهله**) أي : سهل وجوز القلب الأول مع كونه شاذاً القلبُ (**الثاني**) وهو قلب الهمزة ألفاً ؛ لكونه مقيساً .

(**و**) أصله (**عند الكسائي أول بواو مفتوحة**) بوزن جبل (**من آل إليه**) أي : رجع إليه (**يؤول ؛ لتصغيره علىٰ أويل ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها**) فصار آل (**قيل : وهو**) أي : كون أصله أول هو (**الظاهر**) أي : الراجح عند المحققين ؛ لكونه قياسياً لا شذوذ فيه ، وتخصيص آله صلى الله عليه وسلم ببني هاشم وبني المطلب دون من سواهم من العشيرة تخصيص شرعي لا لغوي ، وتفسير الآل في هـٰذا المقام بهـٰذا المعنىٰ لا يحسن ؛ فإن الآل له معان باعتبار مقامات ولا يحسن أن تعد أقوالاً ، ففي مقام المدح ـ كهـٰذا المقام ـ : كل مؤمن تقي ؛

ولا يستعمل إلا في الأشراف بخلاف أهل ، وإنما قيل : (آل فرعون) لتصوره بصورة الأشراف ، وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح كما استعمله المصنف .

(وصحبه) ....

لحديث : « آل محمد كل تقي ، أنا جد كل تقي » وفي مقام الدعاء : كل مؤمن ولو عاصياً ، وفي مقام حرمة الزكاة : الأصح عند المالكية أقاربه المؤمنون من بني هاشم ، زاد الشافعية والمطلب ، وهو قول قوي في المذهب ، درج عليه خليل في مصرف الزكاة فقال : وعدم بنوة لهاشم ومطلب . انتهىٰ « حمدون على اللامية » .

(**ولا يستعمل**) لفظ الآل (**إلا في الأشراف**) أي : لا يقال إلا لمن له شرف ولو ادعاءً ، فلا يقال : آل الفرس ، ولا آل الحجام ، ولا آل الإسكاف ؛ أي : الصانع أو الكناس (**بخلاف أهل**) فإنه يقال فيه : أهل الزناة ، وأهل اللص ، وأهل الحجام ، وأما آل الصليب.. فلتنزيله منزلة العاقل حيث عبدوه ، (**وإنما قيل** : « **آل فرعون** » **لتصوره بصورة الأشراف**) وأما قوله تعالىٰ : ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾.. فتهكم أو أشرافه فيهم .

(**و**) أما (**إضافته إلى الضمير**).. فـ(**جائزة على الأصح**) عند المحققين (**كما استعمله المصنف**) هنا مضافاً إلى الضمير ، خلافاً لمن منعها متمسكاً بأنه مختص بالأشراف والظاهر لوضوحه أشرف من الضمير ، وفيه لفظ الضمير فيه شرف الأعرفية ، ومعناه يشرف بمرجعه . انتهىٰ « حمدون » .

(**و**) علىٰ (**صحبه**) معطوف علىٰ (آله) من عطف الأعم عموماً وجهياً على القول الأول في معنى الآل : وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم ؛ لاجتماع الآل والصحابة فيمن كان من أقاربه واجتمع به ؛ كعلي رضي الله تعالىٰ عنه ، وانفرد الآل فيمن كان من أقاربه ولم يجتمع به ؛ كأشراف زماننا هـٰذا ، وانفراد الصحابة فيمن

اسم جمع لصاحب عند سيبويه ، وجمع له عند الأخفش ، و(الصحابي) : من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظةً ومات مؤمناً . . . .

اجتمع به ولم يكن من أقاربه ؛ كأبي بكر الصديق رضي الله تعالىٰ عنه ، ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في معنى الآل : وهم كل مؤمن ولو عاصياً ، فاعتنىٰ بهم لشرفهم . انتهىٰ « بيجوري » .

وهو ؛ أي : الصحب (**اسم جمع لصاحب**) بمعنى الصحابي (**عند سيبويه**) والجمهور ، وهو الحق ؛ لتصغيره علىٰ لفظه ، ولو كان جمعاً . . لوجب أن يرد إلىٰ مفرده في حالة التصغير فيقال : صاحبي بالألف ولا يصغر علىٰ لفظه ، (**وجمع له**) أي : لصاحب (**عند الأخفش**) والفراء ، ولا يقال : المقرر أن اسم الجمع هو ما لا واحد له من لفظه ، وإنما له من معناه ، وهـٰذا له واحد من لفظه وهو صاحب ؛ لأنا نقول ذلك نظراً للغالب أو خلاف التحقيق ، وإنما الفرق بينهما لفظي بكونه مغايراً للموازين المعلومة للجموع ، ومعنوي بأن الجمع كلية في قوة التكرار بحرف العطف واسم الجمع ، كل أفاده الأشموني في « شرح الألفية » انتهىٰ « حمدون » .

(**و« الصحابي »**) : هو (**من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم**) بعد نبوته في حال حياته اجتماعاً متعارفاً ؛ بأن يكون في الأرض على العادة ، بخلاف ما يكون في السماء أو بين السماء والأرض (**ولو لحظة**) أي : زمناً يسيراً (**ومات مؤمناً**) به ، والموت على الإسلام شرط لدوام الصحبة لا لأصلها ، فإن ارتد والعياذ بالله تعالىٰ . . انقطعت صحبته ، فإن عاد إلى الإسلام . . عادت له الصحبة ، لـٰكن مجردة عن الثواب ؛ كعبد الله بن أبي سرح ، أسلم علىٰ يد النبي صلى الله عليه وسلم .

وفائدة عود الصحبة له مجردةً عن الثواب : كون من اجتمع عليه يقال له :

وإن لم يره ولم يرو عنه ، وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم .

(أجمعين) توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول . . . .

تابعي ، وكون ابنه كفؤاً لبنت الصحابي ، وكونه يحشر تحت راية الصحابة ، بخلاف ما إذا مات مرتداً ؛ كعبد الله بن خطل ؛ فإنه ارتد ولحق المشركين ، واشترىٰ إماءً تغنين بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلذلك قال في فتح مكة : « اقتلوه ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة » فقتله الزبير بن العوام ، فمات مرتداً .

واعلم : أن عيسىٰ عليه السلام اجتمع به صلى الله عليه وسلم في بيت المقدس بجسده وروحه ، فهو صحابي ، وكذا الخضر ، وهو من الأنبياء ، وقيل : من الأولياء . انتهىٰ « بيجوري على الغزي » .

(وإن لم يره) ويبصره بعينه لكونه أعمىٰ ؛ كعبد الله بن أم مكتوم (ولم يرو عنه) صلى الله عليه وسلم لصغره ؛ كمحمد بن أبي بكر الصديق ولدِ أسماء بنت عُميس ، وقولُه : (وإن لم يره) غاية للتعميم لا للرد ، بخلاف قوله : (وإن لم يرو عنه) فإنه للرد لا للتعميم . انتهىٰ « فوائد » .

(وعَطَف) المصنف (الصحب على الآل لتشمل الصلاة) والسلام (باقيهم) أي : باقي الصحابة ممن لم يدخلوا في الآل ؛ كأبي بكر الصديق وعمر ، وقوله : (أجمعين توكيد معنوي) لكل من الآل والصحب (مفيد للإحاطة) بكل منهما (والشمول) لجميع أفرادهما من غير استثناء وهو من عطف المرادف .

*

[ص] : (وبعد) :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وبعد) الواو فيها نائبة عن (أما) ، و(أما) نائبة عن (مهما يكن) وأصل الكلام : مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام علىٰ من ذكر ، فـ(مهما) مبتدأ والاسمية لازمة لها ، و(يكن) شرط ، والفاء لازمة له ، فحين تضمنت (أما) معنى الابتداء والشرط . . لزمها ما لزمهما وهي الفاء والاسمية ؛ إقامةً للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن ، وإبقاءً لأثره في الجملة ، لـٰكن لما تعذر قيام الاسمية بـ(أما) لكونها حرفاً . . ألصقوها للاسم ؛ أي : أوقعوها قبله بلا فاصل .

وقولنا : (في الجملة) يصح أن يرجع لقولنا : (مقام الملزوم) وذلك لأن الفاء وإن قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقةً ؛ لأن موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذي هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء ، والاسمية بمعنىٰ لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ ، إذ موضعه حقيقة موضع (أما) لأنها نائبة عنه ، ويصح أن يرجع لقولنا : (وإبقاءً لأثره) وذلك ؛ لأن آثار المبتدأ ـ أي : علاماته ـ كثيرة ؛ من الاسمية والخبر والحمل بينهما ، فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة ، وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط ؛ أي : التعليق والفاء والجزاء ، فلزوم الفاء إبقاء لها في الجملة . انتهىٰ من « الشرقاوي على التحرير » .

و(أما) هنا لمجرد التوكيد ؛ أي : توكيد مضمون الكلام أوله ، ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه بناءً علىٰ أن التفصيل لا يفارقها ، وفيه تكلف ، والحق : أن التفصيل يفارقها ، و(بعد) هـٰذه لا تقع بين كلامين متحدين ؛ لكونها للانتقال من غرض إلىٰ آخر ، فلا يقال : السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم ، وإنما تقع بين

كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا ، فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناه نقيض (قبل) وتكون ظرف زمان كثيراً ، ومكان قليلاً ، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ، وللمكان باعتبار الرقم ، ولها أربعة أحوال من جهة الإعراب مشهورة .

الأول : بناؤها على الضم ، وهو ما إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه ؛ كما في هٰذا المقام ، وكقوله : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ وإنما بنيت حينئذ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنىٰ ، وإنما حركت ليعلم أن لها أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة إيثاراً لها بأقوى الحركات ؛ جبراً لما فاتها من الإعراب .

وتعرب في ثلاثة أحوال وهي : ما إذا صرح بالمضاف إليه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، أو حذف ونوي ثبوت لفظه ؛ كقراءة : ﴿للهِ الأَمْرُ مِن قَبْلِ ومن بعدِ﴾ بالخفض من غير تنوين ، أو حذف ولم ينو ثبوت لفظه ولا معناه نحو قولك : آتيك بعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان المستقبلة ، وإنما أعربت في هٰذه الأحوال لعدم مقتضىٰ بنائها من الشبه الحرفي ، **والعامل فيها** : **إن قلنا** : **إنها من متعلقات الشرط : فعل الشرط ، والتقدير : مهما يكن من شيء بعدما تقدم.. فأقول : (هٰذه مقدمة . . .) إلخ ، وإن قلنا : إنها من متعلقات الجزاء.. كانت معمولة للجزاء ، والتقدير : مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة : هٰذه مقدمة . . . إلخ ، وهٰذا الثاني أولىٰ ؛ لأنه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والحمدلة ، وذلك أمر محقق ؛ لأن الكون لا يخلو عنه ، فيكون ما علق عليه أيضاً محققاً ، بخلافه على الأول ؛ فإن المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة .**

فهٰذه مقدمة في علم العربية ، متممة لمسائل « الآجرومية » تكون واسطة بينها وبين غيرها من المطولات ، نفع الله بها كما نفع بأصلها . . . .

(فهٰذه) الألفاظ المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني ، سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه ؛ لأن المشار إليه على الراجح هو الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني . انتهىٰ من « أبي النجا » ، وقد تقدم لك في الحاشية بيان الاحتمالات الجارية في مرجع اسم الإشارة عند قول الشارح : (فهٰذا تعليق) فراجعها إن شئت ، رسالة (مقدمة) بكسر الدال علىٰ صيغة اسم الفاعل من قدم المتعدي ؛ أي : رسالة مقدمة لقارئها علىٰ أقرانه في معرفة قواعد علم النحو ، موضوعة تلك المقدمة (في علم العربية) أي : في بيان قواعد العلم الباحثة عن الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء ، وما يتبعهما من شروط النواسخ وحذف العائد ، والمراد بعلم العربية هنا : علم النحو فقط ؛ إذ هٰذا الكتاب لا يشتمل إلا عليه فقط ، وهو أنفع العلوم العربية ؛ إذ به تدرك جميعها ، ومن ثَمَّ قال السيوطي : (إن العلوم كلها تفتقر إليه) ، (متممة) هٰذه المقدمة (لـ) أغلب ما لم يذكره ابن آجروم من (مسائل) النحو وأحكامه في متن (« الآجرومية ») أي : المنسوبة لابن آجروم ، (تكون) تلك المقدمة (واسطة) أي : وسطاً (بينها) أي : بين دراسة « الآجرومية » (وبين) دراسة (غيرها) أي غير « الآجرومية » (من) الكتب (المطولات) والمبسوطات في النحو (نفعـ) ني (الله بها) وكل من قرأها ، حذف مفول النفع إيذاناً بالعموم (كما نفع) الله سبحانه (بأصلها) يعني : متن « الآجرومية » ، وإنما دعا الله سبحانه نفعاً كنفعه بأصلها ؛ لأن النفع بأصلها مشاهدٌ معلوم ؛ إذ قلَّ ما شرع طالب في النحو . . إلا ويبتدئُ بها ، وتعودُ بركتُها عليه ، فيَسْهُل عليه بعد ذلك الأخْذُ في غيرها من المتوسطات والمبسوطات .

في الحياة وبعد الممات ؛ إنه قريب مجيب الدعوات . . . .

وقوله : (**في الحياة وبعد الممات**) متعلق بقوله : (**نفع الله بها**) أي : نفعني الله بها في حياتي بالمراجعة إليها والبحث فيها عند ما أشكل عليَّ حكم من أحكام النحو المذكورة فيها ، وفي مماتي بالفوز بها بجنات النعيم ، ونفع الله بها قارئها في حياته بأن يلهمه بالإقبال عليها والاعتناء بها ، ويمن عليه بإدراك علم النحو بسببها ، وبعد مماته بإثابته على الاشتغال بها والإقبال عليها بجنات النعيم ، وإنما دعوته تعالى النفع لـ(**أنه**) سبحانه وتعالىٰ (**قريب**) إلىٰ من دعاه قرباً يليق به لا نُكيِّفُهُ ولا نمثِّلُه (**مجيبُ الدعوات**) أي : مجيب دعاء من دعاه إما بعين ما دعاه ، أو بدفع البلاء عنه ، أو بإثابته عليه في الآخرة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما من رجل يدعو الله بدعاء . . إلا استجيب له ، فإما أن يعجل له في الدنيا ، وإما أن يدخر له في الآخرة ، وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار ما دعا ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم أو يستعجل » قالوا : يا رسول الله ؛ وكيف يستعجل ؟ قال يقول : « دعوت ربي فما استجاب لي » أخرجه الترمذي وقال : حديث غريب .

فَائِدَة

واعلم : أن علم اللغة العربية يصدق بالمعنى العام على اثني عشر علماً ، ويقال له أيضاً علم الأدب ، وهو : علم اللغة ، وعلم الصرف ، وعلم الاشتقاق ، وعلم النحو ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم العروض ، وعلم القافية ، وعلم قرض الشعر ، وعلم الخط ، وعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب ، وعلم المحاضرات ومنه التواريخ ، وأما علم البديع . . فقد جعلوه ذيلاً لعلمي البلاغة لا قسماً برأسه ، كذا يستفاد من « شرح السيد الشريف على المفتاح » .

فإن قلت : ما شرح هـٰذه العلوم وما فائدتها . . **قلت** : علىٰ سبيل الإجمال :

إن **علم اللغة** : علم بالألفاظ المنقولة عن العرب ، وبمعانيها الدالة هي عليها بالمطابقة ، **وفائدته** : التمكن من مخاطبة أهل اللسان ، ومن إنشاء الشعر والخطب والرسائل .

وإن **علم الصرف** : علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء ، **وفائدته** : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والتمكن من الفصاحة والبلاغة .

وإن **علم الاشتقاق** : علم يعرف به أصل اللفظ وفرعه ، **وفائدته** : التمييز بين المشتق والمشتق منه .

وإن **علم النحو** : علم يعرف به أحوال أواخر اللفظ إعراباً وبناءً ، **وفائدته** : الاحتراز عن الخطأ في اللسان .

وإن **علم المعاني** : علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها المطابقة لمقتضى الحال ، **وفائدته** : فهم الخطاب ، وإنشاء الجواب بحسب المقاصد والأغراض جارياً علىٰ قانون اللغة في التركيب .

وإن **علم البيان** : علم يعرف به إيرادُ المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ، **وفائدته** : التمكن من مخاطبة أهل اللسان بذلك .

وإن **علم العروض** : علم بأصول يعرف بها صحيح أوزان الشعر ـ أي : النظم ـ وفاسدها ، وما يعتريها من الزحافات والعلل ، **وفائدته** : تمييز الشعر عن غيره ، فيعرف به أن القرآن ليس بشعر .

وإن **علم القوافي هو** : علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الأبيات الشعرية ؛ من حركة وسكون ، ولزوم وجواز ، وفصيح وقبيح ونحوها ، **وفائدته** : الاحتراز عن

الخطأ في القوافي ، وهي جمع قافية ، وهي من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت ، وقيل هي الكلمة الأخيرة من البيت .

وإن **علم قرض الشعر** : علم يعرف به كيفية إنشاء الموزون المقفى السالم من العيوب ، **وقيل** : إن علم قرض الشعر هو : التكلم بالكلام الموزون بوزن عربي . انتهىٰ ، قال في « المختار » : (قرض الرجل الشعر : قاله ، والشعر قريض ، وبابه ضرب) انتهىٰ ، **وفائدته** : الإعانة علىٰ سهولة حفظ الكلام ، وثباته في الذهن ، بخلاف الكلام المنثور .

وإن **علم الخط ـ أي : الكتابة ـ** : علم يعرف به أحوال الحروف في وضعها وكيفية تركيبها في الكتابة ، **وفائدته** : الاحتراز عن الخطأ في الكتابة .

وإن **علم إنشاء النثر من الرسائل والخطب هو** : معرفة الإتيان بالكلام المنثور علىٰ سبيل الإنشاء ، ليلقىٰ في الخطب وليرسل لنحو الأقارب ؛ كالأصحاب والأصدقاء ، وسبب هـٰذه المعرفة : تتبع شعر البلغاء ونثرهم في خطبهم ورسائلهم ، **وفائدته** : الاحتراز عن الخطأ في الإنشاء .

وإن **علم المحاضرات هو** : معرفة الأشياء التي توافق الحالة الراهنة ؛ كمعرفة قصة أو شعر أو سجع لِتُلْقىٰ في مجلس التخاطب لمناسبة يقتضيها الحال ، **وفائدة هـٰذه المعرفة** : إلقاء هـٰذه الأشياء في مجالس التخاطب الدال علىٰ نباهة من أتىٰ بها ، ومن هـٰذه المعرفة : معرفة أحوال الناس الماضية **التي هي علم التاريخ** بناء علىٰ أنه من علم المحاضرات كما علمت .

وأما **علم البديع** . . فقد جعلوه ذيلاً وتابعاً لعلمي البلاغة ؛ وهما المعاني والبيان ، **فهو** : علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح

الدلالة ، **وفائدته** : معرفة ما يدخل في الكلام من المحسنات وغيرها فتدبر .

فإن قلت : من الواضع للعلوم المتقدمة وغيرها كعلم المنطق والحساب وتدبير المنزل هل هو الله تعالىٰ أو غيره. . **قلت** : أما الواضع لعلم اللغة الذي هو أحد العلوم العربية الاثني عشر المتقدمة ومنه علم الوضع : فإنه ألفاظ منقولة عن العرب دالة علىٰ معانيها بالمطابقة ؛ كلفظ أسامة ورجل. . فاختلف فيه : فقيل : هو الله تعالىٰ ، وقيل : غيره من البشر ؛ كسيدنا آدم عليه السلام ، وأما الواضع لغير علم اللغة ؛ كالنحو والصرف. . فهو غيره تعالى اتفاقاً ، وذلك أن الواضع لعلم النحو : أبو الأسود الدؤلي بأمر سيدنا علي رضي الله تعالىٰ عنه له بوضعه ، وأن الواضع لعلم الصرف ولعلم الاشتقاق : معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء ؛ نسبة إلىٰ بيع الثياب الهروية ؛ نسبة إلى الهراة مدينة مشهورة بخراسان ، وكان تخَرَّج من أبي الأسود ، وقيل : إن واضعَه : الإمامُ علي رضي الله تعالىٰ عنه ، وأن الواضع لعلم المعاني ولعلم البيان : عبد القاهر الجرجاني علىٰ ما قيل ، وأن الواضع لعلم العروض : الخليل بن أحمد شيخ سيبويه ، وأن الواضع لعلم القوافي : مهلهل بن ربيعة خالُ امرىءِ القيس ، وأن الواضع لعلم الخط : سيدنا إدريس عليه السلام ؛ لأنه أول من كتب بالقلم ، وقيل : الواضع له : سيدنا آدم عليه السلام ، وأن الواضع لعلم البديع : عبد الله بن المعتز ، وهو أول من سماه بهٰذا الاسم ، وأن الواضع لعلم إنشاء النثر من الخطب والرسائل : سيدُنا إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام . انتهىٰ من « الدمنهوري الكبير علىٰ متن الكافي في العروض » بتصرف وشيء من زيادة ، والله أعلم .

* * *

إعراب المتن

(**وبعد**) : الواو : عاطفة أو استئنافية أو نائبة عن أما النائبة عن مهما الشرطية وفعل شرطها ، مبنية على الفتح بعد في محل النصب على الظرفية الزمانية باعتبار التكلم ، والمكانية باعتبار الرقم ، مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب ، والظرف متعلق بـ(أقول) مقدراً علىٰ كون الواو عاطفة أو استئنافية ، وجملة القول المقدر معطوفة علىٰ جملة البسملة أو مستأنفة ، ومتعلق بالشرط أو بالجواب علىٰ كونها نائبة عن (أما) وجملة (أما) مستأنفة .

(**فهٰذه**) : الفاء : زائدة علىٰ كون الواو عاطفة أو استئنافية ، ورابطة علىٰ كونها نائبة عن أما ، (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه ، مبني على السكون ، (ذه) : اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع مبتدأ مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الإشارة المقدر ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة اتباعاً لكسرة الذال ، وكسرت الذال لمناسبة الياء المنقلبة هاءً ؛ لأن أصل (ذه) : ذي .

(**مقدمة**) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول للقول المقدر إن كانت الواو عاطفة أو استئنافية ، أو جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) مستأنفة .

(**في علم العربية**) : (في) : حرف جر (علم) : مجرور بـ(في) ،

(علم) : مضاف (العربية) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة أولىٰ لـ(مقدمة) أي : فهـٰذه مقدمة موضوعة في علم العربية (**متممة**) : صفة ثانية لـ(مقدمة) ، (**لمسائل الآجرومية**) : (لمسائل) : جار ومجرور متعلق بـ(متممة) لأنه اسم فاعل من (تمم) الرباعي (الآجرومية) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**تكون**) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير يعود إلىٰ (مقدمة) تقديره (هي) ، (**واسطة**) : خبرها منصوب (**بينها**) : (بين) من الظروف الاعتبارية منصوب بفتحة ظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفردة الغائبة في محل الجر مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ(واسطة) لأنه اسم فاعل من (وسط) الثلاثي ، (**وبين غيرها**) : ظرف ومضاف إليه معطوف على الظرف الأول ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع صفة ثالثة لـ(مقدمة) ، والتقدير : وبعد : فهـٰذه مقدمة موضوعة في بعض علم العربية متممة لمسائل متن « الآجرومية » واسطة بينها وبين غيرها ، (**من المطولات**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله : (غيرها) لأنه تخصص بالإضافة إلى الضمير ؛ أي : حالة كون غيرها من المطولات .

(**نفع الله**) : فعل وفاعل ، (**بها**) : متعلق بـ(نفع) ، والجملة الفعلية جملة دعائية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه قصد بها إنشاء الدعاء ، فكأنه قال : اللهم ؛ انفع بها ؛ أي : بهـٰذه المقدمة (**كما نفع بأصلها**) : الكاف : حرف جر وتشبيه (نفع) : فعل ماض وفاعله ضمير يعود على (الله) ، (بأصلها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(نفع) الثاني، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) المصدرية، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف

تقديره : نفع الله بها نفعاً كائناً كنفعه بأصلها .

(في الحياة) : جار ومجرور متعلق بـ(نفع) الأول ، **(وبعد الممات)** : الواو : عاطفة (بعد) منصوب على الظرفية الزمانية ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور قبله متعلق بـ(نفع) الأول .

(إنه قريب مجيب الدعوات) : (إن) حرف نصب واسمه (قريب) : خبر أول لـ(إن) (مجيب) : خبر ثان لها (الدعوات) : مضاف إليه ، وجملة (إن) مستأنفة سيقت علة لمحذوف تقديره : وإنما دعوت الله سبحانه لكونه قريباً مجيب الدعوات ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

[ش] : (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم ؛ لقطعه عن الإضافة ؛ أي : وبعدما ذكر من الحمد والصلاة والسلام . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وبعد : هو**) أي : لفظه (**من الظروف المبنية على الضم**) لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنىٰ ، وحرك مع أن الأصل في المبني السكون لأنه أخف من الحركة مع ثقل المبني ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، والبناء فيه عارض ، والحركة أقرب إلى الإعراب ، وكانت الحركة ضمة إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب ، وقولنا : (لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف) أي : وإنما أعرب عند ذكره لقوة جانب الاسمية ؛ لاختصاص الأسماء بالإضافة ، أو لشبهه بحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده ، أو لأنه حيث كان يفتقر إلى المضاف إليه . . صار منه كالجزء ، فلما حذف . . كان الباقي بعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يستحق إعراباً . انتهىٰ من « حمدون على اللامية » .

وقوله : (على الضم) : **فإن قلت** : حق المبني أن يبنىٰ على السكون ، فلم حرك . . **قلت** : بني علىٰ حركة تخلصاً من التقاء سكونين ، وكانت ضمة إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب .

واللام في قوله : (**لقطعه**) أي : لقطع بعد (**عن الإضافة**) توقيتية بمعنىٰ (عند) ، وليست للتعليل ؛ لأن القطع ليس علة للبناء . انتهىٰ « حمدون » أي : وهو من الظروف المبنية عند قطعه من الإضافة ونية معنى الإضافة ، والمراد بمعنى الإضافة : النسبة التقيدية التي هي معنىً جزئي حقه أن يؤدىٰ بالحرف والأصل (**أي : وبعدما ذكر من الحمد والصلاة والسلام**) علىٰ من ذكر

(فهٰذه) إشارة إلىٰ محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة ، أو إلىٰ معقول إن تقدمت عليه ، والإتيان بالفاء علىٰ تقدير (أما) إذ الأصل : أما بعد ،

(فـ) أقول : (هٰذه) النقوش التي كتبتها فيكون (**إشارة إلىٰ محسوس**) بحاسة البصر (**إن تأخرت الخطبة**) أي : كتابتها (**عن فراغ**) وتمام كتابة هٰذه (**المقدمة**) بأن وضع الخطبة بعد فراغه من التأليف (**أو**) هٰذه الألفاظ المستحضرة في ذهني فيكون إشارةً (**إلىٰ معقول**) أي : إلىٰ معلوم في العقل مستحضر في الذهن لا بحاسة البصر (**إن تقدمت**) الخطبة ؛ أي : كتابتها (**عليه**) أي : علىٰ وضع التأليف وكتابته ، **والراجح** : أن يكون المشار إليه هو : الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني، سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وإنما كان هٰذا مختاراً دون غيره من الاحتمالات السبعة الباقية لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص وفي كل وقت لا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ولا جزء مدلول ، فبطل احتمالات أربع ، وهي : النقوش فقط ، والنقوش مع الألفاظ ، والنقوش مع المعاني ، والنقوش مع الألفاظ والمعاني ، ولأن المعاني لكونها متوقفة على الألفاظ لا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول له ، فبطل احتمالان وهما : المعاني فقط ، والمعاني مع الألفاظ ، وهما مع الأربعة السابقة ستة ، ولأن الألفاظ من حيث ذاتها ليست مقصودة فلا تصلح لأن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، فبطل احتمال واحد وهو : كونها للألفاظ فقد ، فهو مع الستة السابقة بسبعة ، فتعين كونها للألفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني . انتهىٰ من « الجواهر » .

(**والإتيان**) هنا (**بالفاء**) الرابطة إشارة إلىٰ أن الكلام هنا (**علىٰ تقدير « أما »**) الشرطية النائبة عن مهما الشرطية وفعلها ، وإنما قلنا : (إشارة إلىٰ أن الكلام علىٰ تقدير أما) ؛ (**إذ الأصل**) أي : لأن أصل قوله : (وبعد) : (**أما بعد**) فنابت

ولكون أصلها ذلك لزمتها الفاء في حيزها غالباً ؛ لتضمنها معنى الشرط .

(مقدمة) بكسر الدال : اسم فاعل من قدم اللازم بمعنىٰ تقدم ، وبفتحها علىٰ قلة في لغة من قدم المتعدي ، ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي ؛ لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو علىٰ بصيرة ، فهي تقدمه علىٰ أقرانه ، . . .

الواو عن أما النائبة عن مهما يكن ، والجار والمجرور في قوله : (**ولكون أصلها**) أي : أصل لفظة (وبعد) (**ذلك**) أي : أما بعد متعلق بقوله : (**لزمتها**) أي : لزمت لفظة (وبعد) (**الفاء**) الرابطة أي : لزم ذكر الفاء الرابطة (**في حيزها**) أي : في حيز لفظة (وبعد) وقربها (**غالباً**) أي : في أغلب أحوالها وأكثرها ، فخرج بقوله : (غالباً) : قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « أما بعد : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله . . . ؟! » الحديث .

(**لتضمنها**) أي : لتضمن لفظة (وبعد) (**معنى الشرط**) والتعليق ؛ لأن الواو فيها نائبة عن أما ، وأما نائبة عن مهما يكن ، والمعنىٰ : أما بعد ما ذكر من البسملة والحمدلة . . فأقول هـٰذه الألفاظ المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني (**مقدمة**) لقارئها علىٰ أقرانه في معرفة قواعد النحو ، فالمقدمة (**بكسر الدال : اسم فاعل**) مشتق (**من**) مصدر (**قدم اللازم**) الذي هو (**بمعنىٰ تقدم**) بمعنى الرسالة المتقدمة ؛ أي : المستحقة للتقدم لذاتها ، (**وبفتحها علىٰ قلة**) أي : مع قلة في كلامهم (**في لغة**) قوم من العرب اسم مفعول (**من قدم المتعدي**) بمعنى الرسالة المجعولة قدام المطولات وأمامها ، (**ويحتمل أن يكون هنا**) أي : **في هـٰذا المقام** (**بكسر الدال**) اسم فاعل (**من قدم المتعدي**) بمعنىٰ مقدمة لقارئها علىٰ أقرانه في علم النحو ؛ كما قال : (**لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو علىٰ بصيرة**) ومعرفة (**فهي**) أي : هـٰذه الرسالة (**تقدمه**) أي : تقدم الشارع في النحو (**علىٰ أقرانه**) أي : علىٰ زملائه .

(في علم العربية) أي : علم النحو ، وهو لغة : القصد ،

وعبارة الأهدل هنا : (فهـٰذه مقدمة) بكسر الدال علىٰ صيغة اسم الفاعل ؛ لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو علىٰ بصيرة ، فهي تقدمه علىٰ أقرانه ، وبفتح الدال في لغة قليلة ؛ لأنها قدمت أمام المقصود ؛ لتسهل للقاصد إليه المطالب ، ولتهيء له ما يحتاج إليه من المآرب في الفن ، شبهت بمقدمة الجيش التي تتقدم أمامه لتهيء له في المحل الذي ينزل فيه ما يحتاج إليه ، وهـٰذه المقدمة كذلك ، المشتغل بها قد يتوصل بها إلىٰ مطولات كتب الأعاريب ، ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلىٰ إعراب مشكل وإيضاح معنىٰ غريب . انتهىٰ منه .

وهـٰذا أوضح من كلام الشارح ، والأولىٰ إسقاط قوله : (وبفتحها علىٰ قلة في لغة من قدم المتعدي) لأن فيه ركاكة .

وقوله **(في علم العربية)** صفة أولىٰ لـ(مقدمة) أي : موضوعة في علم العربية ؛ أي : في العلم الباحث عن قانون اللغة العربية ، وقول الشارح : **(أي : علم النحو)** إشارة إلىٰ أن في كلام المصنف إطلاق العام وإرادة الخاص ؛ أي : المؤلفة في بيان قواعد بعض علم العربية ، وهو ـ أي : ذلك البعض ـ علم النحو ؛ لأن علم العربية يطلق علىٰ خمسة عشر فناً فصاعداً ، **(وهو)** أي : النحو **(لغة)** أي : في لغة العرب : **(القصد)** بل له في اللغة أربعة عشر معنىً مجموعة في قول بعضهم :

قصد ومثل جهة مقدار ... قَسْم وبعض قاله الأخيار
والنوع والقرب وجانب كذا ... وعند ودون والبيان فخذا
فتوجيه واسم قبيلة أتىٰ ... جملتها عن العرب قد ثبتا

وقد جمع بعضهم بعض أمثلتها في بيتين فقال :

واصطلاحاً : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، وموضوعه : الكلمات العربية ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها

نحـونـا نحـو دارك يـا حبيبـي لقينـا نحـو ألـفٍ مـن رقيـبِ
وجـدنـاهـم جيـاعـاً نحـو كلـب تمنـوا منـك نحـواً مـن شـريـبِ

وقد أكملنا الأمثلة الباقية في هامش « الفتوحات » فراجعها .

(**واصطلاحاً**) أي : في عادة النحاة ، وقد تقدم بيان معنى اللغة والاصطلاح في أوائل الكتاب لغة واصطلاحاً : (**علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً**) ، و(الأصول) : جمع أصل ، وهو (الضابطُ والقانون والأساس والقاعدة : ألفاظ مترادفة معناها ، اصطلاحاً : وهو كلي يتعرف منه أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعه ، والمراد بالأصول المذكورة : الاسم والفعل والحرف ، وأنواع الإعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك ، وقوله : (علم بأصول) والمراد بالعلم هنا : الإدراك كما هو المعنى الأصلي له وإن أطلق على الملكة والمسائل ، لقوله : (بأصول) والمراد بأحوال الأواخر : الأمور العارضة له ، وخرج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة ، لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها .

(**وموضوعه**) أي : موضوع هٰذا الفن ، و(الموضوع) لغة : ما وضع ليحكم عليه ، كالمبتدأ والفاعل ، واصطلاحاً : ما يبحث عن عوارضه الذاتية ، كالأسماء والأفعال والحروف في هٰذا الفن ، والعوارض الذاتية : ما يسند إلىٰ ذات المعروض له إسناداً قوياً ؛ كالإعراب والبناء ؛ لأنهما يلحقان المعرب والمبني لذاتهما ؛ لكونهما يقبلانهما ، (**الكلمات العربية**) لا العجمية (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**يبحث فيه**) أي : في هٰذا الفن (**عن عوارضها**) أي : عن عوارض الكلمات العربية ؛ أي : عوارض الكلمات العربية ؛ أي : عما يعرض لها ،

اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء ، وغايته : الاستعانة علىٰ فهم كلام الله تعالىٰ وكلام رسوله ، وفائدته : معرفة صواب الكلام من خطئه ،

(**اللاحقة**) صفة لـ(لعوارض) ، (**لها**) أي : للكلمات العربية (**من حيث الإعراب والبناء**) أي : من حيث البحث عنهما ؛ أي : من كونها معربة أو مبنية ومن حيث كون إعرابها لفظياً أو تقديرياً ، لا من حيث الصحة والاعتلال ؛ لأنهما من مباحث الصرف .

(**وغايته**) أي : غاية هٰذا الفن وثمرته المقصودة منه : (**الاستعانة علىٰ فهم**) معاني (**كلام الله تعالىٰ وكلام رسوله**) صلى الله عليه وسلم الموصلُ إلىٰ خيري الدنيا والآخرة ، فلهٰذا وجبت معرفته ليتوصل به إلىٰ معرفتهما ، والأولىٰ تقديمه في الطلب علىٰ سائر العلوم ؛ لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم ، وقد لا يفهم أصلاً إلا به . انتهىٰ « كواكب » ، قال بعضهم :

قدم النحو على الفقه فقد ... يبلغ النحوي بالنحو الشرفِ
أما ترى النحوي في مجلسه ... كهلال بان من تحت الشغفِ
يخرج الألفاظ من فيه كما ... يخرج الجوهر من بطن الصدفِ

(**وفائدته**) أي : نتيجته : (**معرفة صواب الكلام من خطئه**) وقوله : (وفائدته) و(غايته) هما المراد من الثمرة المذكورة في النظم ، وهما مختلفان بالاعتبار متحدان بالذات ؛ كالغرض والعلة ، فالمصلحة من الشيء ؛ أي : بسببه ؛ كحفر البئر في المثال الآتي من حيث إنها في طرف الفعل تسمىٰ غاية ، ومن حيث إنها ثمرته ونتيجته تسمىٰ فائدة ، ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل من الفعل تسمىٰ غرضاً ، ومن حيث إنها باعثة للفاعل على الإقدام والإقبال على الفعل وصدور الفعل لأجلها تسمىٰ علة غائية ، فالأولان ـ أعني : الفائدة والغاية ـ أعم مطلقاً من

وسبب تسمية هٰذا العلم بذلك : ما روي : أن علياً رضي الله عنه لما أشار علىٰ أبي الأسود الدؤلي ....

الآخرين ؛ أعني : الغرض والعلة الغائية ؛ لأنهما قد يوجدان مع عدم الأخيرين ؛ لانفرادهما بما هو طرف الفعل وليس مطلوباً ولا باعثاً ؛ كوجود كَنْزٍ في حَفْرِ بئر ؛ لأن المطلوب منه والباعث عليه الماء لا الكنز الحاصل .

و(الفائدة) مشتقةٌ من الفَأْدِ بالهمزة ؛ وهو : إصابةُ الفؤاد لانفعاله بها فرحاً ، أو من الفَيْدِ بالياء ؛ وهو : الثبوتُ والذهابُ ؛ لأنها تَثْبُتُ وتَذْهَبُ . انتهىٰ من « الجواهر » نقلاً عن « حاشية الصبان على المَلَوي في المنطق » .

قال عليُّ بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه :

النحوُ يصلح من لسان الألْكَن ... والمرءُ يُكْرَمُ إذا ما لم يَلْحَنِ
وإذا طلَبْتَ من العلوم أجلَّها ... فأجلُّها حقاً مُقيم الألْسُنِ

وقال الكسائي رحمه الله :

أيُّها الطالبُ علماً نافعاً ... اطْلُبِ النَّحْوَ ودَعْ عنك الطَّمَعْ
إنما النَّحْوُ قياسٌ يُتبعْ ... وبه في كل علمٍ يُنْتَفَعْ

وقال بعضهم :

النحوُ زَيْنُ الفَتَىٰ ... يُكْرِمُهُ حَيْثُ أَتَىٰ
مَنْ لم يَعْرِفِ النحوَ ... فحقُّه أنْ يَسْكُتَا

واسم هٰذا العلم : النحو ، (**وسبب تسمية هٰذا العلم بذلك**) أي : بلفظ (النحو) : (**ما روي أن علياً رضي الله**) تعالىٰ (**عنه لما أشار**) وأمر (**علىٰ أبي الأسود**) أي : بأبي الأسود ، فعلىٰ بمعنى الباء ، (**الدؤلي**) أي : المنسوب إلىٰ بني دؤل بضم الدال وفتح الهمزة ، اسمه : ظَالِم بن عمرو بن سفيان بن

أَن يضعه . . علمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب ثم قال له : (انح هٰذا النحو يا أبا الأسود) فسمي بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له .

(متممة) أي : هٰذه المقدمة (لمسائل « الآجرومية ») نسبة لابن آجروم

جَنْدلِ بن يَعْمُر بن حَنَش بن ثعلبة بن عديّ بن الدؤل ، ويقال : اسمه : عَمْرُو بن عثمان ، ويقال : عثمانُ بن عمرو ، مات سنةَ تسع وستين (٦٩هـ) وله يوم مات خمس وثمانون سنة (٨٥) ، (أن يضعه) أي : أن يضع هٰذا العلم (. . علمه) أي : علم عَلِيٌّ أبا الأسود (الاسمَ والفعلَ والحرفَ) فقال له : (الاسمُ : ما أَنْبَأَ عن المسمىٰ ، والفعل : ما أَنْبَأَ عن حركةِ المسمىٰ ، والحرفُ : ما أنبأ عن معنىً في غيره) ، (و) عَلمه (شيئاً) أي : بعضاً (من) أنواعِ (الإعراب) فقال له : (والرفعُ للفاعل وما اشْتَبَه به ، والنصبُ للمفعول وما حُمِلَ عليه ، والجرُّ للمضاف إليه وما يُناسبه) ؛ (ثم قال) عليٌّ (له) أي : لأبي الأسود (انْحُ) أي : اقْصِدْ (هٰذا النحو) أي : نَحو هٰذا الذي ذكَرْتُهُ لك (يا أبا الأسود) ومِثْلَه فاجمعه ليكون فناً خاصاً ، (فسُمّي) هٰذا الفن (بذلك) اللفظِ الذي ذكَره عليٌّ (تبركاً وتيمناً) عطفُ مرادف علىٰ ما قبله (بلفظ الواضع له) أي : لهٰذا الفن ؛ أي : الآمِرِ بِوَضْعِهِ وهو سيدُنا علي رضي الله تعالىٰ عنه .

(متممة) أي : فهٰذه مقدمة متممة هي (أي هٰذه المقدمة لمسائل « الآجرومية ») أي : لما بقي من مسائل النحو عن ابن آجروم في « آجروميته » والمراد بالتتميم : ذكر علل الأحكام ودلائله ، وبيان ما أهمله من الشروط في بعض المسائل . انتهىٰ « سح » .

و« الآجرومية » : كتاب صغيرُ الحجم منسوبٌ إلىٰ مؤلِّفها الشيخ العلاّمة : محمد بن محمد بن داوود الصنهاجيّ ، ويقال له ابنُ آجروم كما قال الشارح : (نسبة لابن آجروم) بفتح الهمزة ممدودةً والجيم المخففة وضمّ الراء المشددة ،

(تكون واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لاشتمالها علىٰ ما لم يشتمل عليه أصْلُها من الفوائد ، ....

معناه بلغة البَرْبَر : الفقيرُ المتصوِّف ، كذا نقل بعضُهم ضبْطَه عن خطِّ الجمال المُطيِّب ، وقال ابن عنقاء : إنه بفتح همزةٍ ممدودة فضم جيم وراء مشددة فسُكون واو فميم ، وقد كثر حذف همزته فلا أدري أهي لغةٌ أم هو من تَلَعبِ الناس ، وهي كلمةٌ أعجمية بلغة البَرْبر معناها : الفقيرُ المتصوف علىٰ ما قيل ، لكن لم أجد البَرَابِرَة يعرفون ذلك ، ولا حَذْفَ همزتِها ، وإنما في قبيلةِ البَرْبَر قبيلةٌ تسمىٰ بَني آجَرُوم . انتهىٰ .

والجاري على الألسنة فتح الهمزة وإسكان الجيم وضم الراء مخففاً ، والكل واسع ؛ لأن الاسم الأعجمي قد يتعسَّرُ النطقُ به فيتوسَّعُ فيه ما لا يتوسع في الاسمِ العربي .

وُلِد صاحب : « الآجرومية » : سنةَ اثنتين وسبعين وست مئة (٦٧٢هـ) وتُوفي في صفر سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة (٧٢٣هـ) بمدينة فاس من بلاد المغرب .

(تكون) تلك المتممة كما في « الكواكب » علىٰ أن الجملة صفة لـ(متممة) (واسطة) أي : متوسطة في الدراسة (بينها) أي : بين « الآجرومية » (وبين غيرها) أي : بين غير « الآجرومية » حالة كون غيرها (من الكتب المطولات) في النحو والمبسوطات بمسائله ، وإنما كانت « المتممة » واسطة بينهما (لاشتمالها) أي : لاشتمال « المتممة » (علىٰ ما لم يشتمل عليه أصلها) أي : أصل « المتممة » وهي « الآجرومية » حالة كون ما اشتملت عليه « المتممة » (من الفوائد) النحوية ؛ كفصل موانع الصرف ، ومسألة الاشتغال ، وما ألحق بليس ، وباب الأسماء العاملة عمل الفعل ، وباب العدد ، وباب الوقف ، فـ« المتممة » وإن قَصُرت عن

(نفع الله بها) أي : بهـٰذه المقدمة الطالبَ لها ؛ **فإنه لا يَخِيبُ مَن اعتمدَ عليه ولجأ في مهماته إليه (كما نفع بأصلها في الحياة)** بأن يلهمه الاعتناء بها تفهماً وحفظاً ، **(وبعد الممات)**

المطولات بصغر حَجْمِها ولـٰكنها تُبَارِيها بغزَارةِ عِلْمِها ، ومطولاتُ علم النحو غير محصورة ، ومَن تتبع طبقاتِ النحاة . . وجد شيئاً كثيراً منها في الطُّروس مسطورةً ، ومِن أنفعِها : شروح « الألفية » و« التسهيل » وشروح « كافية ابن مالك » و« كافية ابن حاجب » ومِن أحسنِها وضعاً وأغزرها علماً : « مغني اللبيب » لابن هشام .

(نفع الله) سبحانه وتعالىٰ **(بها ؛ أي : بهـٰذه المقدمة الطالب)** أي : القاصدَ **(لها)** أي : لهـٰذه المقدمة تعلماً وتعليماً وتشريحاً وتدريساً ، وجملةُ قوله : **(نفع الله بها)** جملةٌ دعائية قُصد بها إنشاءُ الدعاء للطالب ، فكأنه قال : اللهم ؛ انْفَعْهُ بها ، والفاءُ في قوله : **(فإنه)** تعليلية ؛ أي : وإنما دعوتُ اللهَ تعالى النَّفْع بها لأنه سبحانه **(لا يَخيبُ مَن اعتمد)** وتوكَّل **(عليه)** يقال : أي : لا يحصلُ له خيبة ، وهي : عدم الفوز بالمطلوب ، يقال خاب يخيب خيبة : إذا لم ينل ما طلب وفي المثل : الهيبة خيبة ؛ أي : الهيبة من الناس سبب في الخيبة والحرمان من المطلوب ، **(ولجأ)** ولاذ والتجأ **(في)** نيل **(مهماته)** وقضاء حوائجه تحصيلاً لما ينفع أو دفعاً لما يضر **(إليه)** تعالىٰ **(كما نفع)** سبحانه المسلمين **(بأصلها)** أي : بأصل هـٰذه « المتممة » يعني : متن « الآجرومية » .

وقوله : **(في الحياة)** متعلق بقوله : **(نفع الله بها)** أي : نفع الله تعالىٰ بهـٰذه المقدمة مؤلفها وجميع المسلمين ؛ لأن حذف معمول النفع يؤذن بعمومه في حياتهم **(بأن يلهمه)** أي : بأن يلهم الله الطالب ويُلْقِيَ في قلبه **(الاعتناء)** أي : الاهتمام **(بها)** أي : بهـٰذه المقدمة **(تفهماً)** أي : من جهة التفهم والتفقه لمعانيها **(وحفظاً)** أي : ومن جهة الحفظ لألفاظها **(و)** نفَعهم بها **(بعد الممات)** أي :

بالفوز إلىٰ دار السلام ، (إنه قريب) ممن سأله ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات) أي : دعوات الداعي بإنالته ما سأله .

واعلم : أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الإعراب الذي يعرف به صواب الكلام من خطئه ، والإعراب لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي الذي لا يوجد إلا في الكلام.. بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وإن كان الأولى البداءة

وبعد مماتهم (بالفوز) عند الله تعالىٰ والرجوع (إلىٰ دار السلام) .

و(النفع) هو : إيصال الخير إلى الغير ، والنفع أعم من أن يكون بالتعلم أو بالتعليم ، أو بالوقف أو بالهبة أو بغير ذلك من كل ما يكون فيه ثواب أخروي . انتهىٰ « بيجوري » .

وإنما دعوت الله تعالى النفع بها لـ(أنه) تعالىٰ (قريب ممن) أي : إلىٰ من (سأله) دَفْعَ المضرة (ودعاه) جَلْبَ المنفعة (بعلمه) متعلق بـ(قريب) قرباً يليق به ، لا نكفيه ولا نمثله لا قرباً جُسمانياً (مجيب الدعوات ؛ أي : دعواتِ الداعي بإنالته) أي : بإعطائه وإصابته (ما سأله) سواءٌ كان دَفْعَ مضرة أو جَلْبَ مصلحة .

(واعلم) أيها المخاطب ، وهي كلمة يؤتىٰ بها إذا كان ما بعدها أمراً مهماً (أنه) أي : أن الشأن والحال (لما كان الغرض) والمقصود (من علم النحو معرفة الإعراب الذي يعرف به صوابَ الكلام) وصحيحهُ (من خطئه ، والإعراب لا يوجد إلا فيما) أي : في لفظ (يقع في التركيب الإسنادي) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ ؛ كقام زيد ، وزيد قائم ، (الذي) صفة للتركيب (لايوجد إلا في الكلام) لأن الكلام هو الذي يقع به التفاهم (. . بدأ المؤلف رحمه الله تعالىٰ بتعريف الكلام) وحده تبعاً لأصله (وإن كان الأولىٰ) والأظهر (البُداءة) بضم

بالكلمة ؛ لأنها جزؤه ، والشيء إنما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال : ....

الباء ؛ أي : الابتداءُ (**بالكلمة**) وإنما كان الأولى البداءة بالكلمة (**لأنها**) أي : لأن الكلمة (**جزؤُه**) أي : جزءُ الكلام ؛ لأنها قول مفرد وضع لمعنىً (**والشيءُ**) المركبُ مِن أجزاءٍ (**إنما يُعْرَفُ**) حقيقتُه (**بَعْدَ معرفةِ**) حقيقةِ (**أجزائه**) التي تركّب منها (**فقال**) المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ : (الكلامُ. . .) إلخ .

[ص] : الكلام

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(الكلام) وهو بفتح الكاف مشتق من الكِلام بكسرها وهي : الجراحاتُ ، ومن إطلاق الكلام على الجراحات قولُ الشاعر :

أَجِـــدُكَ مـــا لعَيْنِـــك لا تَنَـــامُ   كـــأنَّ جُفُـــونَهـــا فيهـــا كـــلامُ

ووجه اشتقاقه منه ظاهر ؛ لأن الجراحات تؤثِّر في الجسد ، والكلام يؤثِّر في النَّفْس ، فإن كان حسناً . . أثَّر سروراً ، وإن كان قبيحاً . . أثَّر حُزناً ، بل تأثيرُ الكلام أقوىٰ ؛ لأن أثرَ الجُرْح يمكن بُرؤُه وأثرُ الكلام القبيح لا يُمكن بُرؤه ، ولذا قيل :

جِـراحــاتُ السِّنــانِ لهــا التِئــامُ   ولا يَلْتَــامُ مــا جَــرحَ اللِّســانُ

والكلام بالضم : الأرض الصَّلباء .

فإن قلت : لِم قدَّم الكلامَ على الإعراب والبناء مع أن موضوعَ هـٰذا الفن الإعرابُ والبناءُ ، فهما مقصودان فيه بالذات . . قلت : قدمَّه عليهما لأن الكلام هو المحكوم عليه ، والإعرابُ والبناءُ حُكْمٌ من أحكامه ، فحقُّ المحكوم عليه أن يُقدَّم علىٰ حكمه ؛ لأنه محلُّه ، والمحلُّ مقدَّم على الحال فيه طبعاً فكذا وضعاً .

فإن قلت : لِمَ قدَّم الكلام على الكلمةِ وأخَّرها عنه في قوله : (وأقسامه . . . إلخ) علىٰ ما يأتي من أنه تقسمٌ للكلمة ، والكلمةُ جزء من الكلام ، والشيء لا يعرف إلا بمعرفة أجزائه كما مر آنفاً فحقُّه تقديمُ الكلمة على الكلام . . قلت : لمَّا كان الكلام مقصوداً بالذاتِ بالنظر إلى الكلمة ، لأن التفاهم والتخاطبَ يقع به بخلاف الكلمة . . قدَّمه المصنف عليها وأخَّرها في قوله : (وأقسامه) بخلافِ الإعراب وما بَعْدَه من الأبواب ؛ فإنه مقصودٌ بالذات من الفن ، فحينئذ الكلامُ مقصودٌ بالذاتِ وغيرُ مقصود باعتبارَين مختلفين ، فبالنظر إلى الكلمةِ مقصودٌ

بالذات ، وهي تَبَعٌ فقُدِّم عليها ، وبالنظر إلى الإعراب وما بعده من الأبواب مقصودٌ بالتبعية ، وبعضُهم قدَّم الكلمة عليه نظراً لكونها جُزْءه ، والجزء مقدَّم علىٰ كله طبعاً ، فناسَب تقديمُها عليه وضعاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

و(أل) في (الكلام) للمح الأصل ؛ كما في الحارث والنعمان ؛ لأن لفظ (الكلام) صار علماً بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعاً عربياً ، والعلم لا يقبل أل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وإن كثر قائله ، بل هي زائدة للمح المعنى الأصلي ؛ كأل الحارث والعباس . انتهىٰ « حمدون » .

وعند الجمهور : إن (أل) في (الكلام) يحتمل أن تكون عوضاً عن المضاف إليه إما الضمير ؛ أي : كلامنا ، أو الظاهر ؛ أي : كلام النحاة ، ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذهني ؛ أي : الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم .

وقد أشاروا إلىٰ هـٰذين الاحتمالين بقولهم : الكلام في اصطلاح النحويين ، وعلىٰ كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين ؛ فإنه كل ما يتلفظ به مهملاً كان أو مستعملاً ، مفرداً أو مركباً ، مفيداً أو غير مفيد ، وكل ما تحصل به الفائدة وإن لم يكن لفظاً ؛ كخط وإشارة ، فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ ، فكلام النحاة أخص ، فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس ، فيجتمعان في الكلام النحوي لصدقه عليهما ، وينفرد اللغوي في لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد ؛ كإن قام زيد ، أو في مفيد غير لفظ ؛ كخط وإشارة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

والحاصل : أن (الكلام) في اللغة : كل ما يتلفظ به مطلقاً ؛ وكل ما تحصل به الإفادة وإن لم يكن لفظاً ؛ كالدوال الست من العقد جمع عقدة ؛ وهي : عقد

هو اللفظ المركب المفيد بالوضع . . . .

الأصابع تفيد في الحساب ، والنصب جمع نصبة ؛ وهي : ما ينصب ليدل على شيء ؛ كالألواح التي تنصب على مقاطع الطرق ، وكالمحراب ليدل على القبلة ، والخط ؛ أي : الكتابة ؛ كما في الرسائل والمعاملات والطلاق ، وكقول الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالىٰ عنهما : (ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالىٰ) ، والإشارة مطلقاً ، سواء كانت بالعين أو بالحاجب أو غيرهما ، مثال الأول قول الشاعر :

أشارت بطرف العين خيفةَ أهلها ... إشــارة محــزونٍ ولــم تتكلــمِ
فأيقنت أن الطرفَ قد قال مرحباً ... وأهـلاً وسهـلاً بـالحبيـب المتيـمِ

ومن الثاني قول الآخر :

حـواجبنـا تقضـي الحـوائـجَ بيننـا ... ونحـن صُمـوتٌ والهـوىٰ يتكلـمُ

ولسانِ الحال كقول الآخر :

امتــلأ الحــوضُ وقــال قَطْنِــي ... مهــلاً رُويــداً قــد مــلأْتُ بطنــي

وحديثِ النفس كقول الآخر :

إن الكــلام لفــي الفــؤاد وإنمــا ... جُعـل اللســان علـى الفـؤاد دليـلا

واصطلاحاً : ما اجتمعت فيه القيود الأربعة المذكورة في قوله : (**هو اللفظ المركب المفيد بالوضع**) أي : مُسمَّاه هو اللفظُ ؛ أي : الكلامُ ، مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيده تعريف الجزئين ؛ أعني : المبتدأ ، وهو الكلام والخبر وهو اللفظ ، والإتيان بضمير الفصل توكيد لذلك ، فهو من قَصْرِ المبتدأ على الخبر .

وليس المراد أن اللفظ هو المقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدأ ؛ إذ يجري في الكلمة والكلم ، وهـٰذا إذا قُطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي المركب ، وعن صفة المركب وهي المفيد ، فإن لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الإخبار به عن الكلام . . كان فيه قصر المبتدأ على الخبر والعكس ، إلا أنهم صرحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين إنما تفيد حصر المبتدأ في الخبر . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ثم إن (اللفظ) لغة : الطرح والرمي ؛ كقولهم : أكلت التمرة ولفظت نواها ، **واصطلاحاً** : هو الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء ، حقيقةً كان الاشتمال كزيد ، أو حكماً كالضمير المستتر في فعل أمر الواحد نحو : قم ، فإنه في حكم الملفوظ .

فإن قلت : لم اختاروا اللفظ على القول في حد الكلام ولم يقولوا الكلام هو القول مع كونه خاصاً بالمستعمل . . **قلت** : عدلوا عنه إلى اللفظ واختاروه لما شاع في القول من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو : قال الشافعي كذا بمعنىٰ رآه واعتقده .

فإن قلت : ما حد الصوت لغةً . . **قلت** : حد (الصوت) لغةً : ما يسمع ، **واصطلاحاً** : قسمان : ساذج ويقال له : غفل ، وهو الصوت الذي لم يعتمد علىٰ بعض حروف الهجائية كغالب أصوات الحيوانات ، وليس مراداً هنا . **والثاني** : غير ساذج ؛ وهو الذي اعتمد علىٰ بعض الحروف الهجائية ، وهو المعبر عنه باللفظ .

فإن قلت : ما حد الحرف الذي اشتمل عليه الصوت . . **قلت** : (الحرف) : هو الصوت المعتمد علىٰ مخرج من مخارج الحروف ، محققاً كان ذلك المخرج ؛ وهو

اللسان والحلق والشفتان ، أو مقدراً ؛ وهو الجوف ، فالحرف صوت خاص ، واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص ، فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو علىٰ حرف واحد فإنه صوت ، وكيف يشمل علىٰ بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشيء لا يشمل علىٰ نفسه ؟! وأجيب بأن الصوت المطلق يشتمل علىٰ واو العطف مثلاً ، والواو صوت مقيد بالاعتماد علىٰ مخرج . انتهىٰ من « أبي النجا » .

قوله : (الهجائية) أي : المنسوبة إلى الهجاء .

فإن قلت : ما معنى الهجاء . . قلت : هو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف ، فإذا عددت الحروف ملفوظة بأنفسها . . لم يكن ذلك تهجياً ؛ كقولك في زيد : (ز ي د) فهٰذا يسمى التهجي ، فيكون حروف المباني وخرج بالهجائية حروف المعاني ، كمن وعلىٰ وإلىٰ .

فإن قلت : في التقطيع : الزاي والياء والدال . . قلت : فليس ذلك من الحروف ، بل هي أسماء .

فإن قلت : ما معنىٰ قولهم : التي أولها الألف وآخرها الياء ؛ فإن الألف والياء وغيرهما من الأسماء لا من الحروف . . قلت : قولهم ذلك علىٰ حذف مضاف ، إما من الأول تقديره : أي : التي أول أسمائها الألف ، أو من الثاني تقديره : التي أولها مسمى الألف ، وهٰكذا قوله : وآخرها الياء ، والمراد أولها وآخرها ما ذكر في العادة ، وقال بعضهم : أولها وآخرها شرعاً .

قوله : (المركب) أي : حقيقة كقام زيد ، أو حكماً كزيد في جواب من قال لك : من الجائي ؟

فإن قلت : ما حد المركب لغة واصطلاحاً . . **قلت** : حده **لغة** : ما تركب من شيئين فأكثر لفظاً كان أم لا ؛ كالبناء المركب من لبنتين فأكثر ، **واصطلاحاً** : ما تركب من كلمتين فأكثر أفاد أم لا ؛ كقام زيد وإن قام زيد .

(المفيد) بالإسناد نعت لـ(المركب) ولم يجعل صفةً ثانيةً للفظ ؛ لأنه إذا اجتمع فصول في حد . . كان كلي فصل منها قيداً فيما قبله ؛ لكونه أعم منه .

فإن قلت : ما حد المفيد لغةً . . قلت : حده لغة : هو كل ما أفاد مطلقاً سواء كانت تامة أو ناقصة ؛ كزيد قائم وكان زيد ، **واصطلاحاً** : كل ما أفاد بالإسناد فائدةً تامةً يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا ينظر السامع كلاماً آخر تتم به الفائدة غير ما سمعه ، فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس ، ومعنىٰ (حسن السكوت) : هو أن يأتي المتكلم بالمسند والمسند إليه مع الإسناد ، وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً ، فلا يضر الانتظار الناقص ؛ كانتظار المفعول به وبقية الفضلات كالمال ونحوه . انتهىٰ « عطار » ، فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنىٰ ، كانتظار المسند بعد المسند إليه .

وترك المصنف قيد بالإسناد كأصله لعله اتكالاً على الموقف ، ولجواز التعريف بالأعم . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(بالوضع) متعلق بـ(المفيد) أي : اللفظ المركب المفيد بالوضع العربي ، وهو وضع شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول . . فهم الشيء الثاني ؛ بأن يكون من الأوضاع العربية ، وهو الأصح كما قاله الجمهور ، فخرج به الوضع العجمي بخلافه علىٰ تفسير الوضع بالقصد ؛ فإنه لا يخرج ، وقال جمهور شراح الأصل : المراد بالوضع هنا ـ أي : في مقام حد الكلام ـ القصد ؛ وهو أن يقصد

المتكلم إفادة السامع ؛ أي : المخاطب ؛ أي : إفهامه معنىٰ من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه ، والأصح الأول كما مر آنفاً ، فخرج به علىٰ هـٰذا المعنىٰ كلام النائم مثلاً .

وذهب ابن الضائع ـ بالضاد المعجمة والعين المهملة وهو الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي السكتامي ؛ من شيوخ أبي حيان ، وأما ابن الصائغ بمهملة ثم معجمة . . فمن تلامذة أبي حيان ـ إلىٰ أن القصد الذي هو بمعنى الوضع علىٰ هـٰذا التفسير لا يشترط في حد الكلام ؛ فإن القصد مستفاد من حصول الفائدة ، فإن قول النائم : قام زيدٌ مثلاً لا يستفاد منه شيء . انتهىٰ من « العطار » بتصرف .

فتحصل لنا مما ذكر : أن حد الكلام النحوي : ما اجتمعت فيه هـٰذه القيود الأربعة ، وزاد ابن مالك في « التسهيل » خامساً وهو : (لذاته) حيث قال فيه : الكلام : هو المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لإخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط ، وجملة الخبر وحده ، ورد بأن هـٰذا القيد يغني عنه قيد الإفادة ؛ لأن ما ذكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضموناً إلىٰ غيره . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وتلك القيود الأول منها : اللفظ ؛ وهو في الأصل : مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقاً ، وقيده بعضهم بكونه من الفم ، ولا يرد قولهم : (لفظت الرحا الدقيق) لأنه مجاز كما صرح به في « الأساس » ثم جعل بمعنى اسم المفعول ، وخص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان ، ولا يرد علىٰ ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز عن الملفوظ ، والحدود تصان عنه ؛ لأنه صار حقيقةً عرفيةً في ذلك ، علىٰ أن حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة .

وقد اشتمل تعريف الكلام علىٰ جنس وفصلين ، فالجنس هو اللفظ ، فخرج به

ما ليس لفظاً كالدوال ـ أي : العلامات ـ الست من الكتابة والإشارة والرمز والعقد والنصب ولسان الحال .

فإن قلت : شأن الجنس الإدخال لا الإخراج ، وقد تقرر أن اللفظ جنس فما بالكم أخرجتم به . . **قلت** : إن الجنس قسمان : **أحدهما** : جنس أعم من الفصل عموماً مطلقاً ، وهٰذا هو الذي يخرج به ، **وثانيهما** : جنس أعم من الفصل عموماً من وجه ، وهٰذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل الفصل من جهة عمومه ، واللفظ في هٰذا المقام مع المفيد بهٰذه المثابة . انتهىٰ من « فتح رب البرية على الدرة البهية » .

بيان ذلك : أن اللفظ والمفيد يشتركان في نحو : قم ، وينفرد اللفظ في نحو : قام ، والمفيد في نحو الخط ، فاللفظ أعم من جهة كونه يشمل جميع ما يتلفظ به ولو لم يفد ، والمفيد أعم من جهة كونه يشمل كل ما أفاد ولو لم يتلفظ به ، فأخرجنا بخصوص اللفظ ؛ وهو اقتصاره على المتلفظ به ما دخل في عموم المفيد ولم يكن لفظاً وهي الدوال الستة . انتهىٰ .

والفصل الأول : هو المركب ، خرج به المفردات ؛ كزيد وعمرو والأعداد المسرودة ؛ أي : الخالية عن الإسناد نحو : واحد اثنان . . . إلخ ، بخلاف الأعداد المركبة مثل : هٰذا واحد ، هٰذان اثنان ؛ فإنه كلام ، وقيل : لا حاجة إلىٰ ذكر المركب ؛ للاستغناء عنه بالمفيد ؛ إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً .

والفصل الثاني : المفيد ، فخرج به غير المفيد ، كالمركب الإضافي كعبد الله ، والمزجي كبعلبك ، والتوصيفي كالحيوان الناطق ، والإسنادي المتوقف علىٰ غيره نحو : إن قام زيد ، أو المعلوم المخاطب على المرجوح نحو : السماء فوقنا والنار

محرقة ، أو المجعول علماً نحو : برق نحره ؛ أي : الإسنادي المجعول علماً ، وإنما قيدناه بالمجعول علماً لأنه إذا لم يكن علماً . كان كلاماً ، وقولنا على المرجوح هو مذهب ابن مالك الذي يشترط تجديد الفائدة حيث قال في « الخلاصة » : (كلامنا لفظ مفيد كاستقم) أي : مفيد فائدة جديدة ، **والراجح** : أنه لا يشترط تجدد الفائدة كما هو مذهب أبي حيان ؛ لأن الشرط عنده تحصيل الفائدة إن لم تكن حاصلة ، والتفات النفس إليها إن كانت حاصلة ، وهو الصواب فيدخل في الكلام النحوي قولهم : السماء فوقنا والأرض تحتنا والنار محرقة والسكين قاطعة ، وما ألطف قول أبي سودون يمازح :

إذا ما الفتىٰ في الناس بالعقل قد سما ... تيقن أن الأرض من فوقها السما
وأن السماء من تحتها الأرض لم تزل ... وبينهما أشياء متىٰ ظهرت ترىٰ
وإني سأبدي بعض ما قد علمته ... ليعلم أني من ذوي العقل والحجا
فمن ذاك أن الناس من نسل آدم ... ومنهم أبو سودون أيضاً ولو قضىٰ
وأن أبـي زوج لأمـي وأنني ... أنا ابنهما والناس قد يعرفون ذا

انتهىٰ من « الفاسي » .

وخرج بالوضع على التفسير الأول : ما ليس بعربي ؛ كالأعجمي ؛ وخرج به على التفسير الثاني : كلام النائم ، ومن زال عقله ، ومن جرىٰ علىٰ لسانه ما لا يقصده ، ومحاكاة بعض الطيور كلام الناس كالعندليب .

ومثال اجتماع هـٰذه القيود الأربعة : زيدٌ قائم ، فيصدق علىٰ زيد قائم أنه لفظ ؛ لأنه صوت مشتمل علىٰ مسمى الزاي والياء والدال والقاف والألف والهمزة والميم ، وهي بعض حروف : ألف ، با ، تا ، ثا . . . إلىٰ آخرها ، ويصدق عليه

أيضاً أنه مركب ؛ لأنه تركب من كلمتين الأولىٰ زيد والثانية قائم ، ويصدق عليه أيضاً أنه مفيد ؛ لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ، ويصدق عليه أيضاً أنه مقصود ، كما يصدق عليه أنه وضع عربي ؛ لأن المتكلم قصد بهٰذا اللفظ إفادة المخاطب . انتهىٰ من « خالد » .

إعراب المتن

(الكلام) : مبتدأ أول مرفوع وعلامة رفعة ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر ، (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثان مبني على الفتح ، لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ وهو : أن يشبه الاسم الحرف في كونه علىٰ حرف أو حرفين .

فإن قلت : لم حرك مع كون الأصل في المبني أن يسكن كما قال في « الخلاصة » :

وكـــل حـــرف مستحـــق للبنـــاء والأصـــل فـــي المبنـــي أن يسكنـــا

. . ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ؛ لأن الحركة أقرب إلى الإعراب ، وكانت الحركة فتحة لخفتها مع ثقل الضمير ، فأعطوه إياها لتعادل ثقل الضمير .

فإن قلت : لم كان الضمير ثقيلاً . . **قلت** : لكونه كنايةً عن الظاهر الذي هو أصل الكلام ، وإنما كان الأصل في الحرف البناء لأنه لا يتصرف من صيغة إلىٰ صيغة ولا معنىٰ له أيضاً في نفسه ، وإنما كان الأصل في البناء السكون لأن البناء ثقيل والإعراب خفيف ، والحركة ثقيلة والسكون خفيف ، فأعطي الخفيف الذي هو السكون للثقيل الذي هو البناء ، والثقيل الذي هو الحركة للخفيف الذي هو الإعراب ؛ ليقع التعادل والتوازن ، ومعنىٰ كون البناء على السكون أصلياً : أنه أكثر وأغلب لخفته . انتهىٰ من « الفاسي » .

(اللفظ) : خبر للمبتدأ الثاني ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، لأنه مفرد صحيح الآخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملة صغرىٰ في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول تقديره : الكلام مخبر عنه بكونه هو

اللفظ ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

فائدة

والجملة الصغرىٰ : هي الجملة التي وقعت خبراً لغيرها كجملة : هو اللفظ ، **والجملة الكبرىٰ** : هي الجملة التي وقع خبرها جملة اسميةً أو فعليةً كجملة : الكلام ، **والاستئناف النحوي** : هو الكلام الذي لم يسبقه شيء ، كجملة البسملة ، أو الكلام المقطوع عما قبله ؛ كجملة الحمدلة ، وكما نحن بصدده كما مر في مبحث البسملة .

وإن شئت.. قلت : (**الكلام**) : مبتدأ مرفوع ، (**هو**) : ضمير فصل على الأصح حرف لا محل له من الإعراب مبني على الفتح ، وتسميته حينئذ ضميراً مجاز علاقته المشابهة الصورية لفظاً وكتابةً ، وحرك لشبهه بهو الاسمية في الصورة ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل المبنىٰ ، (**اللفظ**) : خبر للمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ والجملة مستأنفة أيضاً .

وفي « حاشية الحامدي » : (قوله : ضمير فصل...) إلخ ، هو حينئذ حرف ، وتسميته ضميراً مجازٌ نظراً للصورة ، وقيل هو اسم ، وسمي به لأنه يفصل بين الخبر والتابع ، أي : يميز بينهما ؛ إذ لو قيل : الكلام اللفظ.. لتوهم أن اللفظ تابع لا خبر .

واعلم : أنه يشترط لكونه ضمير فصل شرطان فيما قبله : أن يكون مبتدأ ولو في الأصل نحو : كان زيد هو القائم ، وأن يكون معرفة كما في هٰذا المثال ، وأجاز بعضهم كونه نكرة نحو : كان رجل هو القائم ، وشرطان فيما بعده : كونه خبر

المبتدأ ولو في الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل نحو قوله تعالىٰ : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ ، وشرطان فيه نفسه : أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع : زيد إياه الفاضل ، وأن يطابق ما قبله فلا يجوز : كُنْتَ هو الفاضلَ ، انظر « المغني » انتهىٰ منه .

وقوله : (على الأصح) مقابله أنه مبتدأ ثان ، أو تأكيد على القول الضعيف من جواز تأكيد الظاهر بالمضمر ، وإنما كان كونه فصلاً أصح لإفادته تقوية النسبة .

قوله : (لا محل له من الإعراب) أي : باتفاق على القول بحرفيته وأما على القول باسميته . . فقيل : لا محل له ؛ كأسماء الأفعال ، وقيل : له محل بحسب ما قبله ، وقيل : بحسب ما بعده ، ففي نحو : زيد هو القائم محله رفع باتفاقهما ، وفي نحو : كان زيد هو القائم محله رفع علىٰ أولهما ونصب علىٰ ثانيهما ، وفي نحو : إن زيداً هو القائم بالعكس ، فتأمل . انتهىٰ من « الحامدي على الكفراوي » .

(المركب) : صفة لـ(لفظ) والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم مفرد صحيح ، وهو مشتق ، لأنه اسم مفعول من ركب المضعف العين المغير الصيغة ، وهو وما بعده قيود لا من باب تعدد الخبر ؛ لأنه يلزم عليه أن الكلام في الاصطلاح يوجد بوجود واحد منها ، واللازم باطل . انتهىٰ « حامدي » .

(المفيد) : صفة للمركب والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من أفاد الرباعي ، وفي إسناد الإفادة للفظ تجوز ؛ أي : اللفظ الذي ترتبت عليه فائدة ، وهي لغةً : ما استفيد من علم أو جاه ، وعرفاً : المصلحة المترتبة على الفعل . انتهىٰ « قليوبي » .

(بالوضع) : الباء : حرف جر مبني وإنما حرك مع كون الأصل في المبني السكون لكونه علىٰ حرف واحد ، أو لتعذر الابتداء بالساكن وكانت الحركة كسرة لأن الجزاء من جنس العمل ، الجار والمجرور متعلق بـ(المفيد) لأنه اسم فاعل من أفاد الرباعي ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

[ش] : فقال : (**الكلام** : **هو**) **لغة** : عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه ،

[الحاشية] : قوله : (**فقال**) أي : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ :

(**الكلام** : **هو لغةً**) أي : في لغة العرب (**عبارة**) أي : معبر به والعبارة ما يعبر به عن المعنىٰ (**عن القول**) أي : فالكلام عند اللغويين معبر به عن كل قول مفرد كزيد ، أو مركب كقام زيد ، أ(و) عن (**ما كان مكتفياً**) أي : مستغنياً (**بنفسه**) عن التلفظ في إفهام المراد ؛ أي : أو هو عبارة عن شيء حصل به الإفهام للمراد بلا حاجة إلى التلفظ بالمراد من إشارة ؛ وهي : الإفهام باليد ونحوها كالعين والحاجب ، وكتابة ؛ وهي : الإفهام بالنقوش ، وعقد : بضم العين وفتح القاف جمع عقدة بضم العين وسكون القاف نظير غرف وغرفة ؛ وهي : الإفهام بعقد الأصابع لأعداد مخصوصة ، ونصب : جمع نصبة علىٰ وزان عقد مفرداً وجمعاً ؛ وهي : العلامة المنصوبة لفهم معناها ؛ كجعل المحراب دليلاً على القبلة ، والأحجار في الأرض دليلاً علىٰ حدود المزارع ونحوها ولسان الحال ، ورمز ؛ كأرقام الأعداد .

وفي « الخضري » : قوله : (لغةً) : وهو في الأصل مصدر لغىٰ يلغي من باب رمىٰ لغةً : إذا لهج بالكلام وأسرع به ؛ وهي : ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، والصحيح أن واضعها : هو الله تعالىٰ لا البشر ، وعرفها الخلق إما بوحي ؛ كما روي : أن الله علم آدم الأسماء كلها الموضوعة بكل لغة ، وعلمها آدم لأولاده ، فلما افترقوا في البلاد تفرقت اللغات ، أو بخلق علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ ، وقيل : بالوقف ؛ لعدم القاطع ، ومحل الخلاف : أسماء الأجناس ، أما أسماء الله تعالىٰ والملائكة . . فواضعها الله تعالى اتفاقاً ، وأعلام الأشخاص واضعها البشر اتفاقاً كما قاله ابن الهمام في « تحريره » انتهىٰ منه .

واصطلاحاً : ما جمع قيوداً أربعةً ، . . . .

وفي « الكردي » : قوله : (لغة) أي : مُفسِّرُ الكلامِ حالة كونه ملحوظاً من جهة اللغة ، فـ(لغة) منصوب على الحالية وعامله مُفسِّرُه المُقدَّر ، وكذا يقال في قوله : (واصطلاحاً) انتهىٰ منه .

وفي « العطار على الأزهرية » : قوله : (لغة) حال من المبتدأ الذي هو (الكلام) علىٰ رأي سيبويه من مجيء الحال من المبتدأ ، وأما علىٰ مذهب الجمهور . . فهو حال من (الكلام) باعتبار كونه في الأصل مضافاً إليه ؛ إذ الأصلُ : تفسيرُ الكلام ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه ، وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود ؛ لأن المضاف مصدر يعمل عمل الفعل ، وهي لغة : اللهج بالكلام ؛ أي : الإسراع به ، وفي الاصطلاح : الألفاظ الموضوعة للمعاني ، قوله : (وما كان مكتفياً بنفسه) الواو بمعنىٰ (أو) التي للتنويع ؛ يعني : أن الكلام في اللغة يطلق على القول ؛ أي : علىٰ كل ما نطق به ولو مفرداً مهملاً كديز ، وعلىٰ ما كان مكتفياً بنفسه ؛ أي : يفيد الدلالة على المعنى المقصود للإنسان ، وذلك كالخطوط والإشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنىً وليس بلفظ ، وإطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين ، وعلى الثاني مجاز ، فعلىٰ هـٰذا : إذا نطقت بزيد . . كان كلاماً في اللغة حقيقةً ، وإن كتبته . . فهو كلام مجازاً . انتهىٰ « عطار » .

(و) الكلام هو (اصطلاحاً) أي : وتفسير الكلام حالة كونه ملحوظاً بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة ؛ لأنه معطوف علىٰ قوله : (لغةً) ، و(الاصطلاح) لغةً : الاتفاق ، واصطلاحاً : اتفاق طائفة مخصوصة علىٰ أمر معهود بينهم إذا أطلق . . انصرف إليه ، (ما) أي : قول (جَمَعَ) وحَوَىٰ (قيوداً أربعةً) لا زائدَ عليها ، واشتمل عليها اشتمال الكل علىٰ أجزائه ، و(القيود) جمع قيد ؛ وهو :

وهي المشار إليها بقوله : (اللفظ) أي : الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً ،

ما جيء به لإدخال أو إخراج ، يعني متىٰ وجدت تلك القيود كلها . . وجد الكلام النحوي ، وحيث انتفت كلها أو انتفىٰ واحد منها . . انتفى الكلام النحوي ، (و) تلك القيود (**هي المشار إليها بقوله**) أي : بقول المصنف : الكلام هو (**اللفظ** ؛ **أي : الصوت المتضمن**) أي : المشتمل علىٰ (**بعض الحروف الهجائية**) أي : المنسوبة إلى الهجاء ؛ وهو : تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر مسميات تلك الحروف ؛ كقولك في تهجية (زيد) : ز ، ي ، د ، فإذا عددت تلك الحروف ملفوظةً بأنفسها كقولك : زايٌ ، ياءٌ ، دالٌ . . لم يكن ذلك تهجياً ، بخلاف غير المشتمل علىٰ ذلك ؛ كغالب أصوات الحيوانات ، فلا يقال له : لفظ ، بل يقال له : غُفْل ، ويقال له أيضاً : ساذَج ، التي أول أسمائها الألف وآخرها الياء ، وخرج بالهجائية التي هي حروف المباني : حروفُ المعاني ؛ كمن وإلىٰ وعلىٰ .

(**تحقيقاً**) أي : المشتمل علىٰ بعض تلك الحروف حقيقةً ؛ كما في الألفاظ الظاهرة والضمائر البارزة ؛ كزيد ونحن (**أو**) المشتمل عليه (**تقديراً**) كما في الضمائر المستترة ؛ كالمستتر في (قم) فإنها ألفاظ بالقوة لا بالفعل ؛ إذ لا يمكن الإنسان التلفظ بها ؛ لأنها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها ، فهي صوت مشتمل علىٰ ذي مقاطع ومخارج حكماً ، فالضمائر المستترة ألفاظ حكمية ؛ لأنهم أجروا عليها ما أجروه على الألفاظ بالفعل من الأحكام ؛ كالإسناد إليها وتوكيدها والعطف عليها وغير ذلك من الأحكام ، ألا ترىٰ أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضاراً لا خفاء معه ؟! انتهىٰ من « العطار على الأزهرية » .

دل علىٰ معنىً أم لا ، وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ، ثم خص بالرمي من الفم ، ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول . . . .

وقوله : (تحقيقاً أو تقديراً) منصوب علىٰ أنه مفعول مطلق لمحذوف ؛ أي : المحقق تحقيقاً أو المقدر تقديراً ، أو بمعنىٰ محققاً أو مقدراً ، فيكون حالاً ، ويعلم من هٰذا التعميم : أن لماهية اللفظ أفراداً محققة وأفراداً مقدرة . انتهىٰ « صبان » .

سواء في كونه لفظاً (دل) ذلك الصوت المتضمن (علىٰ معنىً) من المعاني ؛ بأن كان مستعملاً ؛ كزيد وقام (أم لا) يدل عليه ؛ بأن كان مهملاً ؛ كديز مقلوب زيد .

(**وهو**) أي : اللفظ (**في الأصل**) أي : في أصل وضعه : (**مصدر**) للَفظ من باب ضرب يلفظ لفظاً (**بمعنى الرمي**) والطرح ، سواء كان ذلك الرمي من الفم نحو : أكلت التمرة ولفظت نواها ؛ أي : رميتها ، أو من غير الفم نحو : لفظت الرحا الدقيق ؛ أي : رمته وطرحته .

(**ثم**) بعد إطلاق اللفظ على الرمي المطلق (**خص**) اللفظ (**بالرمي من الفم ، ثم**) بعد تخصصه لغةً بالرمي من الفم نقل في عرف النحاة إلى الملفوظ بالفم و(**أطلق عليه**) أي : على الملفوظ بالفم حالة كونه (**من باب**) ونوع (**إطلاق المصدر على اسم المفعول**) كالخلق بمعنى المخلوق ، إلا أن الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي ، واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ، و(المجاز اللغوي) : هو كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة ، و(العلاقة) : التعلق ، فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذي هو اسم مفعول .

والفرق بين الحقيقة العرفية وبين المجاز اللغوي : أن المعنى الأصليَّ لو ترك

(المركب) من كلمتين فأكثر تركيباً إسنادياً ، أفاد أم لا ، (المفيد) بأن أفهم معنىً

واشتهر اللفظ في المعنى الذي نقل إليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الأصلي . . احتيج لقرينة ، فهٰذا حقيقة عرفية ، وتسمىٰ أيضاً حقيقة اصطلاحية مثاله : لفظ (صلاة) فإنها في اللغة : اسم للدعاء ، واستعملها الفقهاء في الأقوال والأفعال المخصوصة بحيث لا يفهم من اصطلاحهم إذا أطلق لفظ الصلاة إلا هٰذا المعنىٰ ؛ حتىٰ إذا أرادوا استعمالها بمعنى الدعاء . . احتاجوا إلىٰ قرينة ، وإن كان المعنى الأصلي لم يُهْجَر ، بل متىٰ أطلق اللفظ . . انصرف إليه ، ولا ينصرف عنه إلا بقرينة ، فهو المجاز اللغوي ، وذلك نحو : أسد ؛ فإنه اسم للحيوان المفترس في اللغة ، ويستعمل في الرجل الشجاع مجازاً لغوياً ، لٰكنه متىٰ أطلق بدون قرينة كأن قيل : رأيت أسداً . . فلا يفهم إلا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي ، فإذا أريد صرفه عن المعنى الأصلي . . أتي بقرينة ؛ كقولك : رأيت أسداً في الحمام ، فـ(في الحمام) قرينة صرفته عن إرادة المعنى الحقيقي ، وعينت المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع . انتهىٰ من « العطار على الأزهرية » .

(المركب) ذلك اللفظ (من كلمتين) ملفوظتين حقيقةً ، كقام زيد ، أو حكماً كقولك : زيد في جواب من قال لك : من الجائي ؟ لأنه في حكم : جاء زيد أو زيد جاء ، (فأكثر) كقد قام زيد ، وقوله : (تركيباً إسنادياً) مفعول مطلق للمركب ؛ أي : المركب تركيباً إسنادياً ، وهو : كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ (أفاد) ذلك المركب ، كقام زيد وزيد قائم (أم لا) يفيد ؛ أي : أم لم يفد ؛ كإن قام زيد ، فخرج به المفردات ؛ كزيد وعمرو ، والأعداد المسرودة ؛ أي : الخالية عن الإسناد ؛ كواحد اثنان ثلاثة ؛ كما مر البسط فيه في « التتمة » .

(المفيد) ذلك المركب فائدة تامة (بأن أفهم) ذلك المركب (معنىً) تاماً

يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقىٰ للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ، وهو بهٰذا المعنىٰ يستلزم المركب ، لٰكن لما كانت دلالة الالتزام

(يحسن السكوت) من المتكلم أو من السامع أو منهما على الخلاف في ذلك ، وأصحها أولها ؛ لأن السكوت ضد التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم . . يكون السكوت صفته أيضاً ، وإشارةً إلىٰ هٰذا التعميم أطلق الشارح السكوت ؛ أي : لم يقيد بأحد هٰذه الثلاثة .

وقوله : (عليه) أي : علىٰ ذلك المركب متعلق بالسكوت ، وقوله : (بحيث لا يبقىٰ للمخاطب انتظار) تام (يعتد به) أي : يهتم به ؛ كانتظار قيدٍ متعلِّقٌ بقوله : أفهم ، والمراد بالانتظار المعتد به : الانتظار التام الذي لا بد فيه من الإتيان بالمنتظر به في إفادة الكلام ، وذلك (كما) أي : كالانتظار الذي (يكون) ويبقىٰ (مع) ذكر (المسند بدون) ذكر (المسند إليه و) كالانتظار الحاصل (بالعكس) أي : بعكس ما ذكر وخلافه ؛ أي : بذكر المسند إليه دون المسند ، فالأول كقولك : قام بلا ذكر الفاعل ، والثاني كقولك : زيد بلا ذكر خبر ، فلا يضر الانتظار الناقص ؛ كانتظار المفعول به وبقية الفضلات ؛ كالحال ونحوه .

ومعنىٰ (حسن السكوت) : هو أن يأتي المتكلم بالمسند والمسند إليه مع الإسناد، وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً (وهو) أي: المفيد (بهٰذا المعنىٰ) يعني قوله بأن أفهم معنىً يحسن السكوت عليه (يستلزم المركب) أي : يتضمن المركب ويشمله ، فلا حاجة إلىٰ ذكره في حد الكلام ؛ لأن الذي أفهم معنىً يحسن السكوت عليه لا يكون إلا من المركبات لا من المفردات .

وقوله : (لٰكن) استدراك علىٰ قوله : (يستلزم المركب) رفع به توهُّمَ جوازِ تركه في تعريفِ الكلام ؛ أي : لٰكن (لما كانت دلالةُ الالتزام) وهي دلالة اللفظ

مهجورةً في التعريف. . صرح المؤلف بما علم التزاماً ؛ إذ المقصود من الحد بيان الماهية ، وهي لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها تصريحاً .

(بالوضع) أي : بالقصد ؛ وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به إفادة السامع ،

علىٰ ما لزمه ؛ كما في « السلم المنورق » ، (مهجورة) أي : متروكة ممنوعة (في التعريف) لعدم صراحة دلالتها على المُعرَّف (. . صرح المؤلف) رحمه الله تعالىٰ كأصله في تعريف الكلام (بما) أي : بِفَصْلٍ (عُلِمَ) مما بعده وهو المركبُ ؛ أي : عُلِمَ مما ذكر بعده وهو المفيد (التزاماً) أي : بطريق الالتزام ؛ لأن المفيد بالمعنى المذكور له ؛ وهو الذي أفهم معنىً يحسن السكوت عليه. . يستلزم المركب ؛ لأن الذي أفاد ذلك المعنىٰ لا يكون إلا من المركب الإسنادي .

وإنما صرح ذلك الفصل الذي علم مما بعده بطريق الالتزام ؛ (إذ المقصود من) جنس (الحد) وهو ما كان جامعاً لأفراد المحدود ومانعاً من دخول غيره فيه (بيان الماهية) أي : ماهية المحدود وحقيقته ؛ بذكر جنسه وفصله وخاصته ، (وهي) أي : الماهية ؛ أي : ماهية المحدود وهو هنا الكلام (لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها) أي : أجزاء الماهية (تصريحاً) أي : ذكراً صريحاً ولفظياً لا بالتعريض والالتزام .

والمراد بأجزاء الماهية : جنسها وفصلها وخاصتها ، والأول من القيود الأربعة المذكورة في حد الكلام وهو اللفظ يسمىٰ جنس ماهيته ، والبواقي فصوله .

وقوله : (بالوضع ؛ أي : بالقصد) متعلق بـ(المفيد) لأنه اسم فاعل من (أفاد) الرباعي ؛ كما مر في « التتمة » ، (وهو) أي : الوضع لغة : الولادة والإسقاط ، تقول : وضعت الدين عن زيد ؛ أي : أسقطته ، واصطلاحاً : على القول المرجوح : (أن يقصد المتكلم بما تلفظ) وتكلم (به إفادة السامع) أي : المخاطب ؛ أي : إفهامه معنىً من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه ، فمفعول

فهـٰذه قيود أربعة متىٰ وجدت . . وجد الكلام النحوي ، وحيث انتفت أو انتفىٰ واحد منها . . انتفى الكلام النحوي . . . .

(إفادة) محذوف وهو معنىٰ . . . إلخ . انتهىٰ من « أبي النجا » ، بناءً علىٰ أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية ، فيكون المراد بالوضع : القصد ؛ فإن من عرف مسمىٰ زيد مثلاً ، وعرف مسمىٰ قائم ، وسمع : (زيد قائم) بإعرابه المخصوص . . فهم بالضرورة ؛ أي : عَقَل بمجرد نظر العقل من غير احتياج إلىٰ نظر وفكر ومعرفةِ وضع ، بل بمجرد السماع معنىٰ هـٰذا الكلام .

فخرج به ؛ أي : بالوضع علىٰ هـٰذا التفسير : كلام النائم ومن زال عقله ، ومن جرىٰ علىٰ لسانه ما لا يقصده ونحو ذلك ، وهـٰذا قول مرجوح كما مر آنفاً ، **والراجح** : تفسير الوضع بالوضع العربي ؛ بناء علىٰ أن دلالة الكلام وضعية ، وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنىٰ بأن يكون من الأوضاع العربية ، فخرج به جميع ما ليس بعربي وهو العجمي ؛ كالترك والتكرور مثلاً .

(**فهـٰذه**) الأمور المذكورة في حد الكلام ؛ وهي : اللفظ والتركيب والإفادة والوضع (**قيود أربعة**) أي : جنس وفصول ثلاثة ، و(القيود) : جمع قيد ، و(القيد) **لغة** : الحَبْسُ ، ومنه قيد الحديد ، **واصطلاحاً** : ما جيء به للإدخال أو للإخراج ، أو لبيان واقع . انتهىٰ من « سلم المعراج علىٰ خطبة المنهاج » ، (**متىٰ وجدت**) تلك القيود الأربعة واجتمعت في أي تركيب (. . **وجد الكلام النحوي**) أي : المنسوب إلى النحوي ؛ كقام زيد وزيد قائم ، (**وحيث انتفت**) وانعدمت تلك القيود الأربعة ؛ كصوت الطبل والجرس وأصوات سائر الحيوانات (**أو انتفىٰ**) وانعدم (**واحد منها**) أي : من تلك القيود ؛ كإن قام زيد (. . **انتفى الكلام النحوي**) .

إذا علمت ذلك . . فالقيد الأول وهو اللفظ بمنزلة الجنس ، واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد ، وباقي القيود بمنزلة الفصل ، فالمركب يخرج المفرد ، والمفيد يخرج ما لا فائدة فيه ؛ كإن قام زيد ،

(**إذا علمت ذلك**) الذي ذكرته لك ؛ يعني قوله : (إذا وجدت وجد الكلام النحوي وإذا انعدمت انعدم) ، وأردت تفصيل تلك القيود من حيث كونها جنساً أو فصلاً أو خاصة (**فـ**) أقول لك : (**القيد الأول**) منها (**وهو اللفظ بمنزلة الجنس**) لا جنساً حقيقياً ؛ لأن الجنس الحقيقي : ما يكون للإدخال فقط ، أو ما يكون بالذاتيات ، وهنا لما كان اللفظ بينه وبين فصله العموم الوجهي . . أخرجوا به ، والجنس الحقيقي كـ(الحيوان) في تعريف الإنسان بقولهم : هو حيوان ناطق ، فـ(الحيوان) جنس لإدخال جميع الحيوان ، أو لأنه من الذوات ، و(الناطق) فصل لإخراج غير الإنسان ، (**واحترز**) المصنف (**به**) أي : باللفظ (**عن**) الدوال الستة كـ(**الخط**) أي : النقوش (**ونحوه**) كالإشارة (**مما**) أي : من الدال الذي (**هو ليس بلفظ**) أي : بصوت مشتمل على الحروف الهجائية (**وهو**) أي : والحال أن ذلك الدال (**مفيد**) فائدةً تامةً ؛ كالعقد والنصب **والرمز** ؛ وهو : الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة ؛ كما في « المصباح » ، وذكر الإشارة معه من ذكر العام مع الخاص ؛ لأن الإشارة تكون باليد وبالرأس ، فهو أعم من الرمز ، يقال : رمز إليه من بابي قتل وضرب . انتهىٰ « صبان » .

(**وباقي القيود**) من الأمور المذكورة في حد الكلام ؛ من المركب والمفيد والوضع (**بمنزلة الفصل**) عند المناطقة ؛ لأنها للإخراج ، والفصل عندهم كلي مقول علىٰ كثيرين متفقي الحقائق ؛ كالناطق في حد الإنسان ، (**فـ**) لذلك قالوا : (**المركب يخرج المفرد**) كزيد وعمرو ، (**والمفيد يخرج ما لا فائدة**) أي : ما لا إفادة (**فيه ؛ كإن قام زيد**) فإنه وإن كان مفيداً قبل دخول (إن) عليه . . زالت إفادته

والوضع ـ أي : القصد ـ يخرج غير المقصود ؛ كالصادر من النائم ، والجملة المقصودة لغيرها ؛ كصلة الموصول .

واعلم : أن صور تأليف الكلام ستة : اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ، أو الشرط وجوابه .

بدخولها عليه ؛ لتوقف إفادته علىٰ ذكر الجواب ؛ (**والوضع** ؛ **أي** : **القصد**) وهـٰذا التفسير على القول المرجوح في تفسير الوضع كما تقدم (**يخرج غير**) اللفظ (**المقصود**) أصلاً ؛ (كـ) اللفظ (**الصادر من النائم**) أو ممن لا عقل له ، أو من الساهي (**و**) يخرج المقصود لغيره ؛ كـ(**الجملة المقصودة لغيرها** ؛ **كـ**) جملة (**صلة الموصول**) لأنها مقصودة لتمام معنى الموصول لا لذاتها .

ولفظة (اعلم) في قوله : (**واعلم**) كلمة يؤتىٰ بها إذا كان ما بعدها أمراً مهماً ؛ ليلقي السامع سمعه بالكلية إلى استماعه ؛ أي : واعلم أيها النحوي : (**أن صور تأليف الكلام**) النحوي (**ستة** : **اسمان**) بدل من (ستة) بدل تفصيل من مجمل ، والرابط محذوف تقديره : اسمان منها ، أو لا حاجة إليه ؛ لأنه ذكر العدد ، نحو : زيد قائم ؛ أي : **أحدها** : اسمان ، **وثانيها** : (**فعل واسم**) نحو : قام زيد ، **وثالثها** : (**فعل واسمان**) نحو : كان زيد قائماً ، **ورابعها** : (**فعل وثلاثة أسماء**) نحو : ظننت زيداً قائماً ، **وخامسها** : (**فعل وأربعة أسماء**) نحو : أعلمت زيداً بكراً فاضلاً ، **وسادسها** : (**جملة**) فعل (**القسم وجوابه**) نحو : أقسم بالله إن زيداً لقائم (**أو**) سادسها : جملة (**الشرط وجوابه**) نحو : إن قام زيد . . قام عمرو .

وقوله : (واعلم : أن صور تأليف الكلام ستة) دخول علىٰ قول المصنف : (وأقل ما يتألف من اسمين . . .) إلخ ؛ لأن قوله : (وأقل ما يتألف) مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر مما ذكر .

وبقي عليه ـ أي : من الشارح ـ سابعة ؛ وهي : تألفه من اسم وجملة ؛ كزيد يقوم أبوه ، وثامنة ؛ وهي من صور الأقل ، وهي : تألفه من حرف واسم نحو : ألا ماءَ ؛ لأن (ألا) التي للتمني لا خبر لها لا لفظاً ولا تقديراً ، وإنما تم الكلام بذلك حملاً علىٰ معناه ؛ وهو : أتمنىٰ ماءً .

والإتيان بالتاء في العدد ؛ يعني في قوله : (ستة) نظراً إلىٰ إضافة المعدود إلى المميز الذي هو الكلام ، والقاعدة : أن المميز الذي أضيف إليه المعدود يجوز معه الإتيان بالتاء وتركه ؛ كما صرح به المرادي . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

وقوله : (جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه) ما ذكره تبعاً للمصنف في « شرح القطر » من أن الكلام في الجملة القسمية والجملة الشرطية هو مجموع القسم والجواب ؛ أو مجموع الشرط والجزاء . . خلاف ما صرح به الشيخ الرضي ؛ فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته ، وأخرج بذلك الإسناد الذي في الجملة القسمية ؛ لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية ؛ لأنها قيد في الجزاء .

قال : (فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان ، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية) ، لكن قال السيد : (جواب القسم كلام بلا نزاع ، وأما جواب الشرط . . ففيه بحث) ، والحق أن (الكلام) : هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده ؛ لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء ، يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك : (إن ضربتني . . ضربتك) فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلاً ، ويكون هـٰذا الكلام صادقاً ، ولو كان الحكم المقصود الجزاء . . لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية . انتهىٰ منه .

* * *

[ص] : وأقل ما يتألف من اسمين نحو : زيد قائم ، أو من فعل واسم نحو : قام زيد ،

[التتمة] : ثم تمم المؤلف كلام ابن آجروم بفوائد مهمة فقال :

(**وأقل ما يتألف**) الكلام خبراً كان أو إنشاءً ، (وما) فيه مصدرية ، و(من) ابتدائية ؛ أي : وأقل تألف الكلام ناشىء (**من اسمين**) أو كائن منهما ، وبقي للأقل صورة قدمناها .

قال في « شرح القطر » : (وما صرحت به من أن ذلك أقل ما يتألف منه الكلام . . هو مراد النحويين ، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو فعل واسم) انتهىٰ ، يعني بذلك البعض ابنَ الحاجب ؛ أي : ناشىء من اسمين حقيقةً ؛ كهيهات العقيق ، أو حكماً (نحو : زيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المقدر بدليل : أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل : (إن زيداً قائم) ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . انتهىٰ من « التوضيح » .

وإنما قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئيه التقديم ، وإنما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لأن المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل ؛ لأن الفعل عامل فيه ، وحق العامل أن يقدم علىٰ معموله . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

(**أو من فعل واسم نحو : قام زيد**) ونعم العبد ، ويا زيد ، وإنما زدت في التمثيل (نعم العبد) للرد علىٰ من يقول بأن (نعم) اسم أو حرف كما سيأتي ، وإنما زدت (يا زيد) أيضاً لأنه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور ؛ لأن حرف النداء نائب عن الفعل ، بدليل أن الكلام لا بد فيه من مسند ومسند إليه ، والحرف لا يصلح لذلك ، والأصل : أدعو زيداً . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

و(الكلمة) : ....

وفهم من كلامه أن الكلام لا يتركب من حرفين نحو : ليتما ، ولا من حرف واسم نحو : لرجل ، ولا من اسمين لا إسناد بينهما ؛ كغلام زيد ، ولا من فعل وحرف نحو : قلما ، أصله : (قل) وهو فعل ماض ، فاتصلت به (ما) الحرفية الكافة ، فصار يستعمل بمعنى النفي ، وكفته (ما) عن العمل في الفاعل ، فهو فعل لا فاعل له ، ومثله : طالما وكثرما وقصرما . انتهىٰ من « العطار » .

ولا من اسم وحرف نحو : ذاك .

(والكلمة) التي هي مفرد الكلم فيها ثلاث لغات :

إحداها : كسر الكاف وسكون اللام ، كسدرة وسدر .

وثانيها : كلمة بفتح الكاف وكسر اللام علىٰ وزن نبقة ونبق .

وثالثها : كلمة بفتح الكاف وسكون اللام علىٰ وزن تمرة وتمر .

وهٰذه اللغات تجري في كل ما كان علىٰ وزن فَعِل نحو : كبد وكتف ، فإن كان وسطه حرفاً حلقياً . . جاز فيه لغة رابعة ؛ وهي : اتباع فائه لعينه في الكسر اسماً كان نحو : فخذ ، أو فعلاً نحو : شهد . انتهىٰ من « فتح رب البرية » ، وهٰذه اللغة لا غرابة فيها ، ألا ترىٰ قراءة ﴿الحمدِ لله﴾ بكسر الدال إتباعاً للام (لله) ؟! انتهىٰ من « حاشية الشذور » .

وهي ـ أي : الكلمة ـ تطلق لغةً على الجمل المفيدة نحو : قوله تعالىٰ : ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلىٰ قول القائل : ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد » بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله تعالىٰ عنه ، توفي في خلافة عثمان عن مئة وأربعين سنة :

قول مفرد ، وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنىً ....

ألا كـل شـيء مـا خـلا الله بـاطـلُ وكـلُّ نعيـمٍ لا محـالـة زائـلُ

وقيل : بل هي هٰذا البيت :

الحمـد لله إذ لـم يـأتنـي أجلـي حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

واصطلاحاً : ما ذكره المصنف بقوله : (قول مفرد) وضع لمعنىً ، والمراد بالقول : اللفظ الدال علىٰ معنىٰ ؛ كرجل وفرس ، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ كلفظ بمعنىٰ ملفوظ ؛ أي : صوت اشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية ، فخرج به الدوال ؛ كالخط والإشارة مثلاً ؛ فإنه وإن دل علىٰ معنىً لٰكنه ليس بقول .

والمراد بالمفرد : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كما مثلنا من قولنا : رجل وفرس ، ألا ترىٰ أن أجزاء كل منهما وهي حروفه الثلاثة إذا انفرد شيء منها . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه جملته ؟! بخلاف قولنا : غلام زيد ؛ فإنه مركب ؛ لأن كلاً من جُزْأَيهِ وهما (غلام) و(زيد) دال علىٰ جزء المعنى الذي دلت عليه جملة (غلام زيد) .

وخرج بقولنا : (وضع لمعنىً) : المهمل نحو : ديز مقلوب (زيد) فإنه وإن كان لفظاً مفرداً لٰكنه لا يدل علىٰ معنىً ، فلا يسمىٰ قولاً ، فلا تطلق الكلمة على الجمل المركبة إلا مجازاً مرسلاً ؛ من إطلاق اسم الجزء على الكل ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ الآية ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة . . . » كما مر آنفاً في المعنى اللغوي للكلمة .

وكما ذكر المصنف تعريف الكلمة : ذكر أنها تنقسم إلى الاسم والفعل والحرف فقال : (وهي) أي : الكلمة المصطلح عليها عند النحاة التي ذكرنا تعريفها (اسم وفعل وحرف جاء لمعنىً) ، فإن قلت : ما الدليل على انحصارها في هٰذه

الثلاثة . . قلت : له دليلان : نقلي وعقلي ، فالنقلي : قول علي رضي الله تعالىٰ عنه لأبي الأسود الدؤلي : (الكلام اسم وفعل وحرف) ، والعقلي : أن تقول : الكلمة إن دلت علىٰ معنىً يظهر في غيرها . . فهي حرف ، وإن دلت علىٰ معنىً في نفسها : فإن تعرضت بنيتها للزمان . . ففعل ، وإلا . . فاسم . انتهىٰ من « الفاسي » .

قال ابن الخباز : (ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات) انتهىٰ من « شرح الشذور » ، أي : والكلمة منقسمة إلىٰ هـٰذه الثلاثة بالإجماع والاستقراء ، وإذا وردت القسمة في كلامهم . . يسئل عن ثلاثة أشياء : عن المَقْسَم : وهو المحل الذي وردت عليه القسمة ، وهو هنا الكلمة ، والقِسْم : وهو هنا واحد من الاسم والفعل والحرف ؛ لأنه قسم منها ، والقسيم : وهو واحد من الثلاثة ، لأنه قسيم لأخويه ، فَفُرِّقَ بين المَقْسَم والقِسْم والقسيم ؛ إذ المقسم : هو المحل الذي وردت عليه القسمةُ ، والقسم : هو ما كان مندرجاً تحت الشيء وأخصَّ منه ، والقسيم : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي .

فإذا قسمت الحيوان إلىٰ إنسان وحمار وفرس مثلاً . . كان الحيوان مَقْسَماً ، وكل من هـٰذه الثلاثة قسماً منه ، وكل واحد منها قسيماً للآخَرَين .

وإذا سئلت : كَم أقسامُ التقسيم . . قلت : هو قسمان :

أحدهما : تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ كتقسيم الكلمة إلىٰ هـٰذه الأقسام الثلاثة ، فيصح أن يقال : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، وكتقسيم الإعراب إلى الرفع والنصب والجر والسكون ، فيصح أن يقال : الرفع إعراب ، والنصب إعراب مثلاً .

وثانيهما : تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ كتقسيم الكلام إلىٰ هـٰذه الثلاثة ، فلا يصح أن يقال : الحرف كلام ، والفعل كلام وإن صح أن يقال : الاسم كلام ، وكتقسيم الحِبْرِ المركَّبِ من الزَّاجِ والعَفْصِ والعِلْكِ إلىٰ هـٰذه الثلاثة ، فلا يصح إطلاق اسم الحبر علىٰ كل واحد من الثلاثة إلا إذا اجتمعت ، فلا يصح أن يقال : الزاج حبر ، والعفص حبر ، والعلك حبر .

وقيد الحرف بقوله : (جاء لمعنى) احترازاً عن حروف المباني ؛ لأنها لا دخل لها في أقسام الكلمة ؛ لأن الحروف عندهم قسمان :

حروف المعاني ؛ وهي التي لها معنىً من المعاني ، ولها دخل في أقسام الكلمة أو الكلام ؛ كحروف الجر والجوازم والنواصب مثلاً .

وحروف المباني ؛ وهي التي ليس لها معنىً من المعاني ، ولا دخل لها في أقسام الكلام أو الكلمة ، وتبنىٰ ـ أي : تركب ـ منها الكلمة ؛ كزاي زيد ويائه وداله ، وتسمىٰ أيضاً حروف التهجي وهي : أ ، ب ، ت ، ث ، ج . . . إلىٰ آخرها ، وإنما قلنا : أ ، ب ، ت ، ث ، ولم نقل : ألف ، باء ، تاء ، ثاء . . . إلىٰ آخرها لأن تلك حروف التهجي الحقيقية ، بخلاف هـٰذه ؛ فإنها أسماء لتلك ، ولهـٰذا : لما سأل الخليل أصحابه فقال : (كيف تنطقون الجيم من جعفر ؟) فقالوا : جيم ، قال : (إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه) ، والجواب (ج) لأنه المسمىٰ لـٰكن يجب زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال : (جه) انتهىٰ من « فتح الرب » .

إعراب المتن

(وأقل ما يتألف) الواو : استئنافية (أقل) : مبتدأ مرفوع (ما) : مصدرية مبنية (يتألف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هو) يعود على الكلام ، والجملة الفعلية من الفعل ونائب فاعله صلة لما المصدرية (ما) مع صلتها : في تأويل مصدر مجرور بإضافة المبتدأ إليه تقديره : وأقل تألفه ؛ أي : أقل تأليف الكلام (من اسمين) : جار ومجرور وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً تقديره : وأقل تأليفه حاصل من اسمين ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(نحو زيد قائم) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (زيد قائم) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ ميم قائم .

(أو من فعل واسم) : (أو) : حرف عطف ، وتنويع (من فعل) : جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (واسم) : معطوف علىٰ فعل مجرور بـ(من) ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (من اسمين) علىٰ كونه خبراً لمبتدأ تقديره : كائن أو حاصل من فعل واسم .

(نحو قام زيد) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ؛ أي : مثال تركبه من فعل واسم نحو قام زيد ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً

بيانياً (نحو) : مضاف (قام زيد) : مضاف إليه محكي .

(والكلمة) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، (قول) : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

فإن قلت : لم تحصل المطابقة في هٰذه الجملة بين الخبر والمبتدأ في التأنيث مع وجوبها . . قلت : القول مصدر يصح الإخبار به عن المؤنث كما تقول : هٰذه المرأة ثقة عدل (مفرد) : صفة لـ(قول) مرفوع بالضمة ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من أفرد الرباعي ، (وهي) : الواو استئنافية (هي) : مبتدأ في محل الرفع مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، (اسم) : خبر المبتدأ مرفوع ، (وفعل وحرف) : معطوفان عليه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على الحرف ؛ أي : وضع (لمعنىً) : (اللام) : حرف جر مبني على الكسر ، (معنىً) : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور متعلق بـ(جاء) لأنه فعل ماض ، وجملة (جاء) من الفعل والفاعل في محل الرفع صفة لحرف ؛ لوقوعها بعد نكرة تقديره : وحرف جاء لمعنىً أصلُه جَائِيٌ لمعنىً ؛ استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء ؛ لبقاء دالها فصار : حرف جاء لمعنىً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقةً ؛ كهـٰذا زيد ، أو حكماً (نحو : زيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ، ولهـٰذا لا يبرز في التثنية والجمع ، (ومن فعل واسم نحو : قام زيد) وإنما لم يتألف من فعلين أو حرفين ، أو حرف واسم ....

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وأقل ما يتألف) ويتركب منه (الكلام من اسمين) فـ(من) زائدة في الخبر ، و(ما) موصولة علىٰ هـٰذا المعنىٰ والتقدير : وأقل اللفظِ المؤلَّف الذي يتركب منه الكلام النحوي اسمان (حقيقةً) كان ذلك ؛ أي : كونه اسمين (كـ) قولك (هـٰذا زيد ، أو حكماً نحو : زيد قائم ، فإن الوصف مع مرفوعه المستتر) فيه (في حكم الاسم المفرد ، ولهـٰذا) أي : ولأجل كونه في حكم المفرد إن الضمير المستتر فيه (لا يبرز) أي : لا يجعل ضميراً بارزاً (في التثنية) فلا يقال : أقائمان الزيدان ، (و) لا في (الجمع) فلا يقال : أقائمون الزيدون ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل : (إن زيداً قائم) ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . انتهىٰ « تصريح » .

وقوله : (ولهـٰذا . . .) إلخ ، تعليل لقوله : (أو حكماً) انتهىٰ من « يس على التصريح » .

ومعنىٰ كلام المصنف : أي : وأقل ما يتحقق من الكلام ويوجد من اسمين ، أو من فعل واسم ، وإلا . . فقد يوجد ويتألف من فعل واسمين نحو : كان زيد قائماً ، ونحوه من سائر الستة التي ذكرها الشارح .

(و) يتألف أيضاً (من فعل واسم نحو : قام زيد ، وإنما لم يتألف) الكلام (من فعلين) نحو : قام قام (أو حرفين) نحو : ليتما (أو حرف واسم) نحو : لرجل

أو حرف وفعل ؛ لأن الكلام لا بد فيه من التركيب ، والتركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد علىٰ ستة أنواع ، لـٰكن لم يجيء منها إلا ما ذكره المؤلف ؛ لأن الكلام لا يتحقق بدون إسناد ، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه ؛ لكونه نسبة بينهما ، وهما لا يكونان

(**أو حرف وفعل**) نحو : قد قام (**لأن الكلام**) المصطلح عليه عند النحاة ؛ وهـٰذا تعليل لنفي تألفه من ذلك المذكور (**لا بد فيه**) أي : في إفادته (**من التركيب**) المفيد بالوضع (**والتركيبُ العقليُّ**) أي : الذي يُصوِّره العقلُ ويحكُم بصحته .

وقوله : (والتركيب . . .) إلخ مبتدأ .

وقوله : (**من الاسم والفعل والحرف**) حال من المبتدأ ؛ أي : حالة كونه مركباً منها ، أو صفة ثانية للمبتدأ ؛ أي : والتركيب العقلي المؤلَّف من الاسم والفعل والحرف ، وقوله : (**لا يزيد**) خبر المبتدأ ؛ أي : التركيب العقلي المؤلَّف من الأنواع الثلاثة لا يزيد (**علىٰ ستة أنواع**) أي : لا يزيد علىٰ سِتّ صور التي ذكرناها آنفاً .

وقوله : (لـٰكن) استدراك علىٰ قوله : (لا يزيد علىٰ ستة أنواع) لرفع توهم أنهم ذكروا هـٰذه الستة في هـٰذا المقام ؛ أي : لـٰكن (**لم يجيء منها**) أي : من تلك الأنواع الستة ؛ أي : لم يذكروا منها في هـٰذا المقام (**إلا ما ذكره المؤلف**) أي : صاحب « المتممة » من المثالين ، وإنما قلنا : لم يجيء منها إلا ما ذكره المؤلف (**لأن الكلام**) النحوي (**لا يتحقق**) أي : لا تحصل حقيقته (**بدون إسناد**) والإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبَر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، (**والإسناد**) المذكور (**يقتضي**) أي : يستلزم (**مسنداً**) أي : منسوباً (**ومسنداً إليه**) أي : منسوباً إليه (**لكونه**) أي : لكون الإسناد (**نسبة**) أي : ارتباطاً واقعاً (**بينهما**) أي : بين المسند والمسند إليه ، (**وهما**) أي : المسند والمسند إليه (**لا يكونان**) أي :

إلا اسمين أو اسماً وفعلاً ، وأما المنادىٰ مع حرف النداء ؛ كيا زيد . . فلقيامه مقام الفعل لغرض الإنشاء ؛ إذ تقديره : أنادي زيداً .

(والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما ، (قول) أي : لفظ موضوع لمعنىً ، والمراد به هنا :

لا يوجدان (إلا) في لفظ مركب من (اسمين) كزيد قائم (أو) إلا في مركب كان (اسماً وفعلاً) كقام زيد .

(وأما) الاعتراض الوارد علىٰ قولنا : (ولا يتركب الكلام من اسم وحرف) بأنه يتركب الكلام من اسم وحرف كما في (المنادىٰ مع حرف النداء ؛ كيا زيد . . فـ) يجاب عنه : بأنه تركب منهما (لقيامه) أي : لقيام حرف النداء (مقام الفعل لغرض) إفادة (الإنشاء) وما بعده فضلة ، وإنما قلنا : (لقيامه مقام الفعل) (إذ تقديره) أي : لأن أصله ؛ أي : أصل (يا زيد) : (أنادي زيداً) أو أدعو زيداً ، فهو ؛ أي : فقولهم : يا زيد في أصله مؤلف ؛ أي : مركب من فعل وهو (أدعو) واسم وهو الضمير المستتر في (أدعو) لأن ياءه نائبة عن (أدعو) لغرض ، وما بعدها فضلة ؛ لأنه مفعولٌ به . انتهىٰ « خضري » ، وقيل : مؤلف من فعل واسمين ؛ لأن تقديره : أنادي زيداً كما في « الأهدل » .

قوله : (والكلمة بفتح الكاف وكسر اللام) بوزن نبقة (أفصح) أي : أكثر فصاحة (من فتحها) أي : من فتح الكاف مع إسكان اللام بوزن تمرة ، أ(و كسرها) أي : كسر اللام (مع إسكان اللام) بوزن سدرة ، وقوله : (فيهما) أي : في فتح الكاف وكسرها (قول) أي : مقول من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول (أي : لفظ) خرج به الدوال الخمسة ، (موضوع) بوضع عربي (لـ) إفادة (معنىً) وضعت له ، خرج به المهمل كديز ، (والمراد به) أي : بالقول (هنا)

اسم المفعول ؛ أي : مقول حقيقةً ؛ كزيد ، أو حكماً ؛ كالضمير المستتر ، فإنه من حيث وقوعه محكوماً عليه ومؤكداً ومعطوفاً عليه . . في حكم الملفوظات الحقيقية ؛ كـ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ .

(مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كرجل ، فإن كلاً من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه الجملة ، بخلاف (غلام زيد) فإنه

أي : في كلام المصنف مصدر بمعنى (اسم المفعول ؛ أي : مقول حقيقةً ؛ كزيد ، أو حكماً ؛ كالضمير المستتر) في فعل أمر المخاطب مثلاً (فإنه) أي : فإن الضمير المستتر (من حيث وقوعه محكوماً عليه) بالفعل (و) من حيث كونه (مؤكداً) بالضمير المنفصل ليصح العطف عليه ، وهو بفتح الكاف المشددة (و) من حيث كونه (معطوفاً عليه) الاسم ظاهر (. . في حكم الملفوظات الحقيقية) لا المقدرة ، وذلك (كـ) الضمير المستتر في (اسكن) من قوله تعالىٰ : (﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾) ألا ترىٰ أن في (اسكن) ضمير مستتر وجوباً لا يظهر ، فهو محكوم عليه بـ(اسكن) ومؤكد بالضمير المنفصل وهو (أنت) وعطف عليه لفظ (وزوجك) على الفاعلية لـ(اسكن) .

(مفرد) فصل أخرج به المركبات بأنواعها (وهو) أي : المفرد ؛ يعني : ضابطه هنا : (ما) أي : لفظ (لا يدل جزؤه) أي : بعض حروفه (علىٰ جزء معناه) أي : علىٰ بعض معناه الموضوع له ، وذلك (كرجل) وفرس (فإن كلاً من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة) أي : مسمىٰ حروفه الثلاثة وهي : ر ، ج ، ل ، احترز بالذوات عن أسماء حروفه وهي : الراء ، والجيم ، واللام (إذا أفرد) كل منهما عن الآخر (. . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه الجملة) أي : المجموع الذي جمعت فيه تلك الحروف وهو لفظ (رجل) ، (بخلاف « غلام زيد » فإنه

مركب ؛ لأن كلاً من جزأيه دال علىٰ جزء المعنى الذي دلت عليه جملة (غلام زيد) .

ولما كانت الكلمة جنساً تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها . . أشار إلىٰ بيان ذلك بقوله : (وهي اسم وفعل وحرف) أي : الكلمة منقسمة إلىٰ هـٰذه الثلاثة انقسام الكلي إلىٰ جزئياته ،

مركب) من كلمتين ، و(المركب) : ما يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ضد المفرد ؛ (**لأن كلاً من جزأيه**) الذين هما غلام وزيد (**دال علىٰ جزء المعنى الذي دلت عليه جملة « غلام زيد »**) فإن غلاماً دل علىٰ ذات المنسوب ، وزيد دل علىٰ ذات المنسوب إليه .

واعترض علىٰ هـٰذا التعريف ؛ فإن فيه خلط اصطلاح باصطلاح آخر ، فإن ما ذكروه هنا اصطلاح المناطقة ، وأما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه . . فهو : أن (المفرد) عندهم في باب الكلام وباب العلم : ما تلفظ به مرة واحدة ؛ كزيد ، والمركب ما تلفظ به مرتين فأكثر ؛ كغلام زيد ، وعلى الأول : فعبد الله علماً من قبيل المفرد ، بخلافه على الثاني ، ذكره البيجوري في « فتح رب البرية » .

(**ولما كانت الكلمة جنساً تحتها**) أي : تحت معناها (**حقائق مختلفة**) أي : أمور مختلفة الحقائق والماهية (**هي**) أي : تلك الحقائق (**أنواعها**) أي : أنواع الكلمة ، و(الجنس) عند المناطقة : كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفي الحقائق ، و(النوع) : كلي مقول علىٰ كثيرين متفقي الحقائق ، الجنس كالحيوان ، والنوع كالإنسان والفرس (. . **أشار**) المصنف (**إلىٰ بيان ذلك**) أي : إلىٰ بيان تلك الأنواع التي تحتها (**بقوله: وهي**) أي: الكلمة (**اسم وفعل وحرف**) وقوله: (**أي: الكلمة**) تفسير لضمير هي في المتن ؛ أي : إن الكلمة (**منقسمة إلىٰ هـٰذه الثلاثة**) الأنواع المذكورة في المتن ، وقوله : (**انقسام الكلي إلىٰ جزئياته**) مفعول مطلق

فيصح إطلاق المقسوم علىٰ كل من أقسامه ، وبهٰذا اندفع ما قيل من أن العطف بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ، ووجه انحصارها في الثلاثة عقلاً علىٰ ما قيل : إن الكلمة موضوعة لمعنىً ؛ كما مر ، فتكون دالة لا محالة ؛ لكون الوضع من أسباب الدلالة ، وحينئذ :

منصوب بـ(منقسمة) وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ كما قال الشارح : (**فيصح إطلاق المقسوم**) الذي هو الكلمة (**علىٰ كل**) واحد (**من أقسامه**) فالكلمة هي المقسم ، وكل من الاسم والفعل والحرف قسم منها ، وكل من الثلاثة قسيم لأخويه ، مثلاً : إذا قسمت الحيوان إلىٰ إنسان وحمار وفرس مثلاً . . كان الحيوان مقسماً ، وكل من هٰذه الثلاثة قسماً منه ، وكل منها قسيماً للآخرين كما مر في « التتمة » .

(**وبهٰذا**) أي : وبقولنا : (إن الكلمة منقسمة إلىٰ هٰذه الثلاثة انقسام الكلي إلىٰ جزئياته) (**اندفع ما قيل من أن العطف**) أي : عطفَ بعضِ هٰذه الثلاثة بعضِها علىٰ بعض (**بواو الجمع**) أي : بواو تدل على الجمع بين المتعاطفين (**يقتضي**) أي : يستلزم (**أن تكون الكلمة مجموع**) هٰذه (**الثلاثة**) الاسم والفعل والحرف ، (**ووجه انحصارها**) أي : ودليل انحصار الكلمة (**في**) هٰذه (**الثلاثة عقلاً**) أي : من جهة العقل (**علىٰ ما قيل**) في بيان علة انحصارها فيها ، قولُه : (ووجهُ انحصارها) مبتدأ خبره جملةُ أنَّ في قوله : (**إن الكلمة موضوعة لمعنىً كما مر**) في قولنا عند قول المصنف : قول ؛ أي : لفظ موضوع لمعنىً (**فتكون**) الكلمة (**دالة**) علىٰ معنىً (**لا محالة**) أي : لا شك موجود في دلالتها علىٰ معنىً ، وإنما قلنا : لا محالة في ذلك (**لكون الوضع**) أي : وضع العرب الكلمة (**من أسباب الدلالة**) أي : من أسباب دلالتها على المعنىٰ ، ودليلها : أن العرب لا تكاد تضع شيئاً بلا فائدة ، (**وحينئذ**) أي : حين إذ قلنا : لا شك في دلالتها علىٰ معنىً

فإما أن تدل علىٰ معنىً غير مستقل بالمفهومية أو لا ، **الأول** : الحرف ، **والثاني** : إما أن يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، **الأول** : الفعل، **والثاني** :

(**فإما أن تدل**) الكلمة (**علىٰ معنىً غير مستقل**) أي : غير مختص بها (**بالمفهومية**) منها (**أو لا**) تدل علىٰ معنىً غير مستقل بالمفهومية منها .

(**الأول** :) وهو الذي دل علىٰ معنىً غير مستقل بالمفهومية منها (**الحرف**) لأنه يدل علىٰ معنىً في غيرها ، واعترض هـٰذا بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط ؛ لأن كلاً منها دال علىٰ معنىً في غيره ، وأجاب الرضي : بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم ، وهو مستقل في نفسه ، وإنما يحتاج للصلة والمرجع لكشف إبهامهما ، لا لدلالتهما عليه ، والكاف الاسمية معناها : المثل ، وهو معنىً مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير ، وكذا كم الخبرية معناها : شيء كثير ، لا الكثرة التي هي معنىٰ رب ، وأما اسم الاستفهام والشرط . . فكل منهما يدل علىٰ معنىً في نفسه وعلىٰ معنىً في غيره نحو : أيُّهم ضَرَب ، وأيُّهم تَضرِب أضرب ، فإن معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء ، و(أي) في الموضعين دالة علىٰ ذات ، وهي معنىً مستقل ، فسلم الحد . انتهىٰ « نكت » انتهىٰ من « الخضري » .

(**والثاني**) وهو الذي يدل علىٰ معنىً مستقل بالمفهومية منه (**إما أن يدل على اقتران معناه**) وفي بعض النسخ : (على اقتران معناها) والتأنيث حينئذ بالنظر إلىٰ كونه بمعنى الكلمة (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) وضعاً (**أو لا**) يدل على الاقتران المذكور .

(**الأول** :) أي : الذي يدل على الاقتران المذكور وضعاً (**الفعل** ، **والثاني** :)

الاسم .

أي : الذي لا يدل على الاقتران المذكور وضعاً (الاسم) فخرج بعدم اقترانه بالزمن : الفعل ، لا نحو : أمس والآن ؛ فإن مدلوله نفس الزمان ، لا أنه مقترن به ، والمراد : غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً لا بمطلق زمن ؛ لئلا يخرج نحو : الصبوح ؛ وهو : الشرب أول النهار ، والغبوق ؛ وهو : الشرب آخره ، والقيل ؛ وهو : الشرب وسطه ؛ فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ، ولا يعلم أهو ماض أم غيره ، أما الفعل . . فيقترن وضعاً بأحد الأزمنة الثلاثة على التعيين ، وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر ؛ لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ، ووضع للآخر بوضع ثان ، فلذا يحصل فيه اللبس .

ودخل بقولنا : (وضعاً) الوصف كاسمي الفاعل والمفعول ؛ فإن كونه حقيقةً في الحال ليس من وضعه ، بل بطريق اللزوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ، ولا يكون حاصلاً حقيقة إلا في حال إطلاقه ، وأما اسم الفعل . . فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ، ولا زمن فيه أصلاً ، وخرج به نحو : عسىٰ وليس ونعم وفعل التعجب ؛ لاقترانها به وضعاً ، ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل ، لـٰكن لما خرجت إلىٰ معنى الإنشاء أو النفي . . تجردت عنه ، ولا يَخْرُج العلمُ المنقول من فعل كأحمد ؛ لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية ، وأما وضعه الأصلي . . فقد انسلخ عنه ، فتدبر . انتهىٰ « خضري » .

وأجمع النحويون على انحصار الكلمة في هـٰذه الثلاثة الأنواع المذكورةِ لا رابع لها ، ولا التفات إلىٰ من زاد رابعاً وهو أبو جعفر بن صابر ، وسماه خالفة ، وعنىٰ بذلك اسم الفعل ؛ لأن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم ؛ كما ينادي عليه بذلك تسميته باسم الفعل كما قال بعضهم :

وقيد الحرف بقوله : (جاء لمعنىً) لإخراج حرف التهجي فلا يكون كلمة ؛ لعدم دلالته على معنىً ، وهٰذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج إليه .

وقد عدل المؤلف عن عبارة الأصل فجعل هٰذه الثلاثة أقساماً للكلمة لا للكلام ؛ إذ لا يصح جعلها أقساماً له لا من تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته

وليس كلُّ خلاف جاء معتبراً إلا خلافاً له حظٌّ من النظرِ

وإلىٰ قول الفراء في (كلا) إنها ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً ، إنما هو تردُّدٌ من أيها هي ؛ لتعارض الأدلة عنده لا أنها خارجة عنها ، والأصح : أنها حرفٌ ، وتَرِدُ للزجْرِ إذا تقدمها ما يُزْجَر عنه نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ وللجواب كإي إذا تلاها قسم نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ وللاستفتاح كألا إذا خَلَتْ عن ذلك نحو : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ انظر « المغني » وحواشيه . انتهىٰ « خضري » .

(وقيد) المصنف رحمه الله تعالى (الحرف بقوله : جاء لمعنىً) كما قيده الأصل بذلك (لإخراج حرف التهجي) وهو : أ ، ب ، ت ، ث ، ج . . . إلخ (فلا يكون) حرف التهجي (كلمة ؛ لعدم دلالته علىٰ معنىً) من معاني الحروف المعنوية كالابتداء في (من) والانتهاء في (إلىٰ) ، (وهٰذا القيد) يعني قوله : (جاء لمعنىً) وقد سبق لك أن (القيد) : ما جيء به للإدخال أو للإخراج ، وهو هنا للإخراج ، (معلوم مما قبله) يعني قوله في حد الكلمة : (والكلمة قول مفرد وضع لمعنىً) ، (فلا يحتاج إليه) أي : إلىٰ هٰذا القيد لإخراج حرف التهجي .

(وقد عدل) أي : مال (المؤلف عن عبارة الأصل) أي : عن عبارة ابن آجروم القائل : وأقسام الكلام ثلاثة (فجعل هٰذه الثلاثة) الاسم والفعل والحرف (أقساماً للكلمة لا للكلام ؛ إذ لا يصح جعلها) أي : جعل هٰذه الثلاثة (أقساماً له) أي : للكلام (لا) بجعل التقسيم (من تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته) وعلامته : صحة صدق

وهو ظاهر ، ولا من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ؛ لتوقف صدق اسم المقسوم فيه علىٰ جميع أجزائه ؛ والكلام بخلاف ذلك ؛ لأن ماهيته توجد من الأسماء فقط ، ومنها ومن الأفعال . . . .

اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه (**وهو**) أي : عدم صحة جعلها أقساماً بتقسيم الكلي إلىٰ جزئياته (**ظاهر**) لعدم صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ إذ لا يصح أن يقال : الفعلُ كلامٌ والحرفُ كلام ، (**ولا**) بجعل التقسيم (**من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه**) وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، بل لا بد من اجتماعها كلها كما قال الشارح : (**لتوقف صدق اسم المقسوم فيه**) أي : في تقسيم الكل إلىٰ أجزائه (**علىٰ**) اجتماع (**جميع أجزائه**) كما في (السكنجبين) وهو : ما ركب من ماء وعسل وخل ؛ فإن (السكنجبين) ينعدم بانعدام الماء مثلاً .

(**والكلام**) النحوي ملتبس (**بخلاف ذلك**) المذكور من توقف صدق اسم المقسوم على اجتماع جميع أجزائه كما في (السكنجبين) وإنما قلنا : بخلاف ذلك (**لأن ماهيته**) أي : ماهية الكلام وحقيقته (**توجد من الأسماء فقط**) كما في قولك : زيد قائم (**ومنها**) أي : ومن الأسماء (**ومن الأفعال**) معاً ؛ كما في (قام زيد) .

وحاصل الاعتراض : أن يقال : إن أجزاء الشيء لا يوجد هو بدونها ، والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما قال الشارح ، فلا يصح تسمية هـٰذه الأنواع الثلاثة أجزاءً للكلام ؛ لأن الكلام يحصل ببعضها بدون اجتماع كلها ، **وحاصل الجواب عنه** : أن هـٰذا الاعتراض لا يرد إلا إذا أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية ، وهي : ما ينعدم الكل بانعدام بعضه ؛ كالرأس بالنسبة إلى البدن ، والماء والعسل والخل بالنسبة إلى (السكنجبين) ولا نسلم ذلك ، بل المراد بالأجزاء هنا : الأجزاء

وقدم الاسم في الذكر لسموه علىٰ قسيميه ؛ لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه ،

العرفية ، وهي : ما لا ينعدم الكل بانعدام بعضه ؛ كالظفر والشعر بالنسبة إلى البدن .

والحاصل : أن المراد هنا : الأجزاء العرفية ؛ أي : التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة ، وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ، ألا ترىٰ أنه يعد في العرف الظفر والشعر واليد والرجل أجزاءً لزيد مثلاً ، ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هـٰذه الأجزاء ؟! فمعنىٰ كون هـٰذه الثلاثة أجزاءً للكلام : أنه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركبه من كلها نحو : هل قام زيد ، ومن اثنتين منها نحو : ضرب زيد ، ومن واحد نحو : زيد قائم .

وتلخص من ذلك : أن هـٰذا التقسيم ـ أي : تقسيم الكلام إلىٰ هـٰذه الثلاثة ـ من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ؛ أي : أجزائه العرفية ؛ لوجود ضابطه ؛ وهو عدمُ صحة الأخبار بالمُقْسَم عن كل واحد من أقسامه الثلاثة ، فلا يصح أن يقال : الاسم كلام . . . إلخ ؛ لما بينهما من المغايرة ؛ فإن الاسم يشترط فيه الإفراد ، والكلام يشترط فيه التركيب ، وتنافي اللوازم يقتضي تنافيَ الملزومات . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وقدم الاسم) علىٰ غيره **(في الذكر لسموه)** أي : لعلوه وشرفه **(علىٰ قسيميه)** أي : علىٰ مخالفيه الفعل والحرف ، و(القسيم) كما مر آنفاً : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي هو أعم منهما ؛ كالاسم مع الفعل والحرف .

وقوله : **(لاستغنائه)** علة للعلة ؛ أي : لاستغناء الاسم **(عنهما)** أي : عن الفعل والحرف بكونه مسنداً ومسنداً إليه في نحو : زيد قائم : **(واحتياجهما إليه)**

ولأصالته في الإعراب ، وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ، ولحلوله محل الاسم ، ودخول الإعراب في بعض أنواعه .

وإذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة . . (**فالاسم**) . . . .

أي : إلى الاسم بكونه مسنداً إليه للفعل في نحو : قد قام زيد ؛ (**ولأصالته**) أي : ولأصالة الاسم (**في الإعراب**) لتوارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، (**وأتبعه**) أي : جعل الاسم في الذكر متبوعاً (**بالفعل**) لشرفه ؛ أي : لشرف الفعل على الحرف (**لكونه**) أي : لكون الفعل (**يقع جزء الكلام**) بكونه مسنداً في نحو : قام زيد ، (**ولحلوله**) أي : ولحلول الفعل (**محل الاسم**) في وقوعه صفة وحالاً وخبراً (**و**) لـ(**دخول الإعراب في بعض أنواعه**) وهو المضارع الخالي عن النونين لشبهه بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه ؛ كما في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

وأتى الشارح بالشرط المقدر وما عطف عليه في قوله : (**وإذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف ، وأردت تمييز بعضها عن بعض**) بالعلامات (**لتظهر فائدة القسمة . . فـ**) أقول لك : (**الاسم . .**) إلخ ، إشارة إلىٰ أن هـٰذه الفاء فصيحة .

[ص] : فالاسم

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

(**فالاسم**) والفاء فيه فاء الفصيحة ؛ لأنها تفصح عن شرط مقدر ، **فهي** رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر .

فائدة

والفاء في كلامهم إحدىٰ عشر نوعاً :

الأولى : **الفصيحة** ؛ وهي التي أفصحت عن شرط مقدر ودخلت علىٰ جوابه المذكور .

الثانية : **التفريعية** ؛ وهي التي كان ما قبلها علة لما بعدها .

والثالثة : **تعليلية** ؛ وهي التي كان ما بعدها علة لما قبلها .

والرابعة : **التفصيلية** ؛ وهي التي كان ما بعدها تفصيلاً لما قبلها .

والخامسة : **الرابطة** ؛ هي التي تربط ما بعدها لما قبلها .

والسادسة : **السببية** ؛ وهي التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها .

والسابعة : **فاء المعية** ؛ وهي التي كان ما بعدها مقروناً بما قبلها .

والثامنة : **الاستئنافية** ؛ وهي التي دخلت على الجملة المستأنفة .

والتاسعة : **العاطفة** ؛ وهي التي تعطف ما بعدها علىٰ ما قبلها .

والعاشرة : **الفجائية** ؛ وهي التي تدخل علىٰ (إذا) الفجائية .

الحادية عشرة : **الزائدة** ؛ وهي التي دخولها كخروجها .

و(أل) في (الاسم) للعهد الذكري ، وهي التي عهد مصحوبها ذكراً في قوله :

يعرف بالإسناد إليه ،

اسم ؛ والمراد بالاسم : أفراده ، والمراد : بعضها لا كلها ؛ إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها ؛ كنزال ودراك ، وليس المراد حقيقته وماهيته ؛ لصدقها بفرد واحد . انتهىٰ من « أبي النجا » .

واعلم : أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة ، فحده لغة : ما دل علىٰ مسماه ، واصطلاحاً : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ولم تقترن بزمان وضعاً ؛ وحكمه : الإعراب ، وما جاء منه مبنياً . . فعلىٰ خلاف الأصل ، واشتقاقه : من السمو ؛ وهو العلو ، أو من السمة ؛ وهي العلامة ، وعلاماته : كثيرة ، أوصلها بعضهم إلىٰ خمسين ، لـٰكن المصنف اقتصر منها علىٰ خمسة . انتهىٰ من « فتح رب البرية » .

والمعنىٰ : إذا عرفت أن أقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ، وأردت بيان علامات كل من الأقسام الثلاثة . . فأقول : الاسم الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة (يعرف) أي : يميز عن قسيميه الفعل والحرف بأحد خمس علامات مذكورة ههنا ، وإنما فسرنا كذلك جرياً على القاعدة المشهورة عند البلغاء ؛ وهي : أن الكلمة معرفة كانت أو نكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأولىٰ ، وإن أعيدت نكرة . . فهي غير الأولىٰ كما ذكره السيوطي في « عقود الجمان » حيث قال :

ثم من القواعد المشتهرهْ ... إذا أتت نكرةً مكررهْ
تغايرت وإن يعرف ثاني ... توافقا كذا المعرفانِ

(بالإسناد إليه) أي : بإسناد غيره إليه ، اسماً كان ذلك الغير أو فعلاً أو جملة نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وأنا أقوم ؛ أي : يعرف الاسم بكونه مسنداً إليه ؛ لأنه هو الذي يكون علامة له لا بكونه مسنداً ؛ لأن الفعل يشتركه فيه ، قال ابن هشام :

(وهو أنفع علامات الاسم ؛ لأنه دل على اسمية ، نحو : الضمائر ؛ كتاء ضربت ، وما الاستفهامية في نحو : ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ ، والموصولة في نحو : ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ إن قدر العائد ؛ أي : صنعوه ، وإلا . . فهي حرف مصدري ؛ أي : إن صنعهم ، وفيه علامة أخرىٰ وهي عود الضمير إليها ، وليست (إنما) أداة حصر ؛ لأنه كان يجب نصب (كيد) بـ(صنعوا) مع أنه خبر إن) .

فإن قلت : قد ورد الإسناد إلى الفعل في نحو : تسمع بالمُعَيْدي خَيْرٌ مِن أن تراه ، وقوله : ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ وقولهم : زعموا مطيةُ الكذب ، وإلى الحرف في نحو : مِن : حرف جر . . أجيب : بأن الإسناد في الأخيرين لقصد اللفظ ، وهو اسم قطعاً ؛ فإن الكلمة إذا أريد لفظها . . كانت اسماً له ، ومدلولها اللفظ الواقع في التراكيب ، فإذا قيل : ضرب فعل ماض ، فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذي في هٰذا التركيب ، وإلا . . ما لنا في كونه اسماً مسنداً إليه ، بل علىٰ مدلوله الواقع في نحو : ضرب زيد ، وكذا : من حرف جر ، وأما نحو : ضرب ثلاثي . . فيصح كونُ الحكم علىٰ هٰذا اللفظ بخصوصه ، أو علىٰ مدلوله الذي في (ضرب عمرو) مثلاً .

والمشهور تسمية هٰذا الإسناد لفظياً ؛ لأن الحكم فيه على اللفظ ، لٰكن يصح تسميته معنوياً أيضاً ، لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ ، وأما (تسمع) و(يريكم) . . فمَسْبُوكان بمصدر ، مع أنَّ محذوفة ، وقد روي : أن (تسمع) على الأصل ، وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي ، وقيل : سماعي ، وأما مع نَصْبِه بإضمارها كما روي به (تسمع) . . فشاذٌّ لعدم مقتضى الإضمار . انتهىٰ من « الخضري » .

فإن قلت : لم أطبقوا علىٰ تأويل تسمع ونحوه بمصدر بتقدير أن مع صدوره عمن

وبالخفض ،

يوثق بعربيته ، وهلاَّ قالوا : إنه فعل وقع مبتدأ . . قلت : لإجماعهم علىٰ أن الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون إلا مسنداً أبداً ، فجعله مسنداً إليه خرق لإجماعهم . انتهىٰ منه .

وأما (يوم ينفع) . . فمن موضع سبك الجملة بلا سابك ؛ لإضافة اسم الزمان إليها ، ومنها : باب التسوية ؛ تدبر . انتهىٰ منه .

وإنما اختص الإسناد بالاسم ولم يكن علامة للفعل لأن مدلول الفعل الحدث ، والحدث لا يكون محكوماً عليه ، بل يكون محكوماً به على الغير ، فلذلك لا يقع الفعل مسنداً إليه ، وإنما قُدِّم الإسنادُ إليه علىٰ غيره من سائر علامات الاسم لأنه أقوىٰ علامات الاسم ، وبه تعرف اسمية تاء الفاعل ، واسمية (ما) الموصولة في قوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ كما مر آنفاً .

(و) يعرف الاسم أيضاً (بالخفض) ، (الخفض) عبارة كوفية و(الجر) عبارة بصرية ، واعترض : بأن عبارة النحويين جميعهم الجر ، ولم يعبر بالخفض إلا الزجاج والجزولي وتبعهما ابن آجروم . انتهىٰ « فاسي » ، والخفض خاص بالأسماء ، وهو مقابل الجزم في الأفعال ، وإنما اختص الخفض بالاسم حتىٰ صح جعله علامة في الاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنىٰ ، ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا هو .

فإن قيل : كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الإخبار عنه لا بخصوص الخفض . . **فالجواب** : أن الإخبار عنه علامة خفية ؛ إذ الإخبار عنه لا يدركه المبتدي ، بخلاف الخفض . انتهىٰ من « أبي النجا » ، سواء كان الجر بالحرف ؛ كمررت بزيد ، أو بالإضافة ؛ كغلام زيد ، أو بالتبعية ؛ كمررت بزيد العاقل ، وقد اجتمعت هٰذه

وبالتنوين ،

الثلاثة في البسملة ، أو بالمجاورة ؛ كقول امرىء القيس :

كـان أبـانـاً فـي أفـانيـنِ ودقِـهِ   كبيـرُ أنـاس فـي بجـاد مـزَّمـلِ

بخفض (مزمل) وهو نعت (كبير) المرفوع علىٰ أنه خبر (كأن) التي للتشبيه العاملة عمل إن ، واسمها أباناً بالتنوين علىٰ رأي ، وهو اسم جبل ، لـٰكن لما جاور مزمل المخفوضَ الذي هو بجادٌ اسمُ كساء . . انخفض ، أو بالتوهم ؛ كقول زهير :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضىٰ   ولا سـابـق شيئـاً إذا كـان آتيـا

فعطف (سابق) بالجر علىٰ (مدرك) المنصوب علىٰ أنه خبر ليس ؛ لتوهم دخول حرف الجر علىٰ (مدرك) لكونه خبر ليس .

و(الخفض) لغة : التذلل والانخفاض ، واصطلاحاً : على القول بأن الإعراب لفظي : نفس الكسرة وما ناب عنها من الفتحة والياء ، وعلى القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها .

(وبالتنوين) الواو فيه بمعنىٰ (أو) التي لمنع الخلو ؛ يعني : أن الاسم لا يخلو عن أحدهما ، وقد يجتمعان لا بمعنىٰ مع ؛ لأنها تُشْعِرُ باشتراطِ اجتماعهما . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهو لغة : التصويت ، وهو إخراج الصوت ، ومنه قولهم : نوَّن الطائرُ إذا صوَّت ، واصطلاحاً : نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً ؛ استغناء عنها بالشكلة المكررة عند الضبط بالقلم ؛ كما في : رجلٍ وصهٍ ومسلماتٍ وحينئذٍ وكلٌّ وجوارٍ ، وإنما اختص التنوين بالاسم حملاً له على الإضافة ؛ لأنه ضدُّها ؛ كما قال شاعرهم :

كـأنـي تنـويـن وأنـتِ إضـافـةٌ   فحيـثُ تـرانـي لا تَحُـلُّ مكـانيـا

فكما أن الإضافة مختصة بالأسماء ، فهو مختص بالأسماء ، وأقسامه عشرة جمعها بعضهم في بيتين فقال :

أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حرزا

مكنٌ وعوض وقابل والمنكرَ زد ... رنم أو احكِ اضطرر غال وما همزا

الأول : **تنوين التمكين** ؛ وهو الذي يلحق الاسم المتمكن في بابه ولم يشبه الفعل فيمنع الصرف ، نكرة كان أو معرفة ؛ كزيد ورجل .

والثاني : **تنوين العوض** ؛ وهو في نفسه ثلاثة أقسام : **عوض عن الجملة المحذوفة** ؛ وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً عن الجملة المحذوفة ؛ كيومئذٍ وحينئذٍ ، **وعوض عن الكلمة المحذوفة** ؛ كتنوين كل وبعض ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ أي : كل إنسان ، وكل قائم بين يديه ؛ أي : كل إنسان ، وجاء بعض ؛ أي : بعض القوم ، **وعوض عن الحركة والحرف المحذوفين** ؛ كما في جوارٍ وغواش ، والأصل جواري جمع جارية وهي السفينة على البحر ، استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة للاستثقال ، ثم حذفت الياء للتخفيف ، فعوضوا عن الحركة والياء التنوين .

والثالث : **تنوين المقابلة** ؛ وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم ؛ كمسلماتٍ وهنداتٍ .

والرابع : **تنوين التنكير** ؛ وهو الذي يلحق بعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ؛ كما في : (مررت بسيبويه) بالكسرة بلا تنوين إذا أردت الشيخ المشهور في النحو ، وسيبويه بالتنوين إذا أردت أيَّ عالم كان ، وكما في (صه) إذا أردت السكوت المعهود ، و(صه) إذا أردت أيَّ سكوتٍ كان .

وهـٰذه الأربعة هي المقصودة هنا ؛ لأنها المختصة بالأسماء .

والخامس : **تنوين الزيادة** ؛ وهو الذي يلحق الأسماء الغير المنصرفة ، لمناسبة غيرها ؛ كقراءة نافع في قوله تعالىٰ : ﴿ سَلَٰسِلًا وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ ، بتنوين (سلاسل) لمناسبة (أغلال) مع كونه علىٰ صيغة منتهى الجموع .

والسادس : **تنوين الترنم** ؛ وهو الذي يلحق القوافي المطلقة ، أي : التي آخرها ألف الإطلاق في (لغة تميم) وقيس بدلاً عن حرف المد ؛ كقول جرير :

أقلـي اللـومَ عـاذل والعتـابـا　　　وقـولـي إن أصبـت لقـد أصـابـا

والسابع : **تنوين الحكاية** ؛ وهو الذي يلحق لبعض الأمثلة الموزون بها ؛ كمضراب بوزن مفعال ، وضاربة بوزن فاعلة ، فمفعال وفاعلة ممنوعان من الصرف لعلمية الجنس والتأنيث ، فحقهما ألاَّ ينونا ، وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما .

والثامن : **تنوين الاضطرار** ؛ وهو الذي يلحق المنادىٰ لضرورة الشعر كقوله :

سـلام الله يـا مطـرٌ عليهـا　　　وليـس عليـك يـا مطـر السـلامُ

والتاسع : **تنوين الغلو** ؛ وهو الذي يلحق القوافي المقيدة ؛ أي : التي آخرها حرف صحيح كقوله :

وقـاتـم الأعمـاق خـاوي المخترقْ　　　مشتبـه الأعـلام لمـاع الخفـقْ

(وقائم الأعماق) أي : رب مكان مظلم النواحي (خاوي المخترق) أي : خال الطريق (مشتبه الأعلام) أي : مختلط العلامات (لماع الخفق) أي : شديد لمعان البرق .

والعاشر : **تنوين المهموز** ؛ وهو الذي يلحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على الكثرة ؛ كهـٰؤلاءٍ قومك . انتهىٰ من « الفتوحات » .

وبدخول الألف واللام ....

(و) يعرف الاسم أيضاً (بدخول الألف واللام) عليه في أوله ، ومثلها (أم) الحميرية في (لغة حمير) كقوله : ليس من ام بر ام صوم في ام سفر ، يعني : أن الاسم يعرف بدخول (أل) عليه سواء أكانت زائدة كالعباس والحارث ، أم معرفة كالرجل ، أم موصولة كالضارب ، بخلاف الاستفهامية ، فإنها تدخل على الفعل ؛ كقولك : أل فعلت كذا بمعنىٰ : هل فعلت كذا ، ولا يرد دخول الموصولة على الفعل في قوله :

ما أنت بالحكم التُّرضىٰ حكومَتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

لأنه شاذ على الراجح ، وكان الأولىٰ للمؤلف أن يعبر بـ(أل) جرياً على القاعدة بأن الكلمة إذا كانت علىٰ حرفين فأكثر أن يعبر عنها بلفظها ، أو علىٰ حرف واحد أن يعبر عنها باسمها ؛ كلام الجر وبائه ، أجيب عنه بأنه عبر بالألف واللام توضيحاً للمبتدي ، وإنما اختصت (أل) بالاسم ؛ لأنها لتعيين المحكوم عليه إذا كانت معرفة ، والمحكوم عليه لا يكون إلا من الاسم ، وأما الموصولة والزائدة . . فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيتا حكمها .

ثم اعلم : أن التعبير بـ(أل) وأم هو الذي ينبغي ؛ لأن اللفظ الثنائي فما فوق يجب فيه ذلك ، فلا يقال في (هل) : الهاء واللام ، ولـٰكن لما كثر الخلاف في أداة التعريف ما هي . . فقيل : (أل) وهمزتها همزة قطع وصلت للتخفيف ، وعليه الخليل ، وقيل : (أل) وهمزتها همزة وصل وعليه سيبويه ، وقيل : هي اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور ، وقيل : الهمزة وحدها وعليه المبرد . . ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ، ولا يجوز ذلك في غيرها ؛ كراهية الإطالة .

قال ابن هشام في « المغني » : (قولهم : (أل) أقيس من قولهم : (الألف واللام) وقد استعمل التعبيرُ بهما الخليلُ وسيبويه) انتهىٰ ، وكذا قال المرادي في

وحروف الخفض ....

« الجَنَى الداني » انتهىٰ من « الكواكب » .

(و) يعرف أيضاً بدخول واحد من (حروف الخفض) عليه من أوله ، **وسميت حروف الخفض** باعتبار عملها كما يقال : حروف النصب وحروف الجزم ، وكما سميت حروف الخفض **يقال لها** : **حروف الإضافة** ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء ، **ويقال لها** : **حروف الصفات** ؛ لإحداثها في الاسم صفاتٍ من تبعيضٍ أو ظرفيةٍ أو غيرهما ، وهي عشرون حرفاً ، وقد زاد بعضهم الجر باثني عشر حرفاً وقال : إن مجموع حروف الجر اثنان وثلاثون حرفاً ، وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام ، **والحق** : أن حروف الجر إنما هي عشرون حرفاً كما ذكره ابن مالك . انتهىٰ « فاسي » .

سواء كان الاسم صريحاً نحو : ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ، أو مؤولاً نحو : عجبت من أن تقوم ، وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكوراً كما مثل ، أو مقدراً نحو قوله :

والله مـا ليلـي بنـام صـاحبُـه ... ولا مخـالـط الليّـان جـانبُـهُ

وقول بعضهم : ما هي بنعم الولد ، وقول آخر : نعم السير علىٰ بئس العير ، ونحو ذلك ؛ لأن مدخول حرف الجر اسم تقديراً ، والأصل في الأول : ما ليلي بليل مقول فيه : نام صاحبه ، وفي الثاني : ما هي بولد مقول فيه : نعم الولد ، ومثله : علىٰ بئس العير . انتهىٰ من « أبي النجا » .

والإضافة في قوله : (وحروف الخفض) من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الحروف التي هي سبب الخفض ؛ أي : سبب الكسرة التي تحدث عند دخول هـٰذه الحروف على الاسم .

وإنما اختصت هـٰذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه ؛ لأنها توجد الخفض المختص به .

فإن قلت : لم ذكرها مع الخفض لأن الخفض يغني عنها . . **قلت** : إنما نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو : هـٰذا ، فإن الخفض لا يظهر فيها ، بل هي في محل خفض ، لأن إعراب المبني محلي ، فإذا قلت مثلاً : مررت بهـٰذا . . يكون مبنياً على السكون في محل جر ، ولا أثر للخفض هنا ظاهر ، فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض ؛ إذ الذي في محل خفض ليس مخفوضاً ، فلا يتناوله التعبير بالخفض ، فيحتاج إلىٰ ذكر حروف الخفض لأجله . انتهىٰ من « العطار » .

خاتمة

وإنما اقتصر المصنف علىٰ هـٰذه العلامات لشهرتها وسهولتها ، وإلا . . فعلامات الاسم كثيرة ، قال السيوطي في كتابه « الأشباه والنظائر » : (تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين ، ثم عدها ، فمن أراد الوقوف عليها . . فليراجعه) انتهىٰ منه .

قال الأزهري في « شرحه » : (**وحاصل ما ذكره المصنف من علامات الاسم خمس : واحدة معنوية** ؛ وهو الإسناد إليه ، **وأربع لفظية** : اثنتان منها تلحقان الاسم في آخره وهما : الخفض والتنوين ، واثنتان تدخلان عليه في أوله وهما : الألف واللام وحروف الخفض ، وعكس الترتيب الطبيعي لطول الكلام علىٰ حروف الخفض ، وعطف العلامات بعضها علىٰ بعض بالواو لمطلق الجمع ؛ إشعاراً بأن بعضها يجامع بعضاً في الجملة ؛ كالخفض مع التنوين ، أو مع الألف واللام ، وقد لا يجامع ، كالألف واللام مع التنوين) انتهىٰ .

* * *

إعراب المتن

(فالاسم يعرف بالإسناد إليه) : الفاء فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ، وأردت بيان علامات كل واحد من الأقسام الثلاثة . . فأقول لك : الاسم يعرف (الاسم) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة ؛ لضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً ، مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على (الاسم) (بالإسناد) : (الباء) : حرف جر مبني على الكسر (الإسناد) : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر (إليه) (إلىٰ) : حرف جر مبني بسكون على الألف المنقلبة ياء ؛ لاتصاله بالضمير ؛ لأن الضمير والتصغير والتكسير يردون الأشياء إلىٰ أصولها ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ(إلىٰ) مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ؛ لوقوعه بعد الياء والجار والمجرور ، متعلق بالإسناد ؛ لأنه مصدر لـ(أسند) الرباعي ، والجار والمجرور في قوله : (بالإسناد) متعلق بـ(يعرف) لأنه فعل مضارع ، وجملة (يعرف) من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فالاسم معروف عن قسيميه بالإسناد إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وبالخفض) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح وإنما حركت لكونها علىٰ حرف

واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الحروف ، (الباء) : حرف جر مبني على الكسر (الخفض) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور قبله علىٰ كونه متعلقاً بـ(يعرف) وأعاد الجار مع كل واحد من المعطوفات إشارة إلى استقلال كل واحد منها في كونها علامة للاسم .

(**وبالتنوين**) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (بالإسناد إليه) علىٰ كونه متعلقاً بـ(يعرف) .

(**وبدخول الألف واللام**) : الواو : عاطفة (بدخول) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (بالإسناد) **جرياً على القاعدة** : أن العطف إذا كان بحرف غير مرتب . . يكون على الأول وإن كثرت المعطوفات (دخول) : مضاف (الألف) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، و(اللام) معطوف على (الألف) .

(**وحروف الخفض**) : الواو : عاطفة (حروف) : معطوف على (الإسناد) ، (حروف) : مضاف (الخفض) : مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش]: وهو كلمة دلت بنفسها علىٰ معنىً غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً .

(يعرف) أي : يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا : . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فالاسم . . .) إلخ ، (وهو) أي : الاسم لغة : كل ما أبان عن مسماه ، فيصدق به وبالفعل وبالحرف ؛ إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الاصطلاحي ، وفي الاصطلاح : (كلمة دلت بنفسها) أي : بغير انضمام إلىٰ غيرها (علىٰ معنىً غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً) فقوله : (كلمة) يشمل كل كلمة ؛ لأنه بمنزلة الجنس ، وقوله : (دلت بنفسها علىٰ معنىً) أي : بلا واسطة ، يخرج الحرف ؛ لأن دلالته علىٰ معنىً في غيره ، وقوله : (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً) يخرج الفعل ؛ إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة ، وقوله : (وضعاً) قيد في القيد ، مدخل : لما عرضت دلالته على الزمان من الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ، ومخرج : لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال ؛ كعسىٰ وليس . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(يعرف أي : يميز عن قسيميه) الفعل والحرف (بـ) أحد (خمس علامات مذكورة هنا) أي : في المتن في مبحث علامات الاسم ، قوله : (عن قسيميه) بكسر السين المهملة وسكون الياءين بينهما ميم مفتوحة : تثنية قسيم ، و(قسيم الشيء) : ما كان مخالفاً له مندرجاً معه تحت أصل كلي هو أعم منهما ، والفرق بينه وبين القسم بدون ياء اعتباري ، فهما شيء واحد متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً ، وأما الفرق بينه وبين المِقْسَم بكسر الميم في أوله . . فحقيقي ، وتوضيحه : أن المقسم : هو الأمر الكلي الصادق على الأقسام الشامل لها ، والقسم هو الأخص المندرج تحته ، ويقال لذلك الأخص أيضاً : قسيم بالنظر لقسمٍ آخرَ مندرج معه تحت

(**بالإسناد إليه**) أي : كون الاسم مسنداً إليه ، سواء كان المسند فعلاً ؛ كقام زيد ، أم اسماً ؛ كأنا مؤمن ، أم جملة نحو : أنا قمت ، وهاذه العلامة أنفع علامات الاسم ، وبها استدل على اسمية التاء من قولك : (ضربت) بتثليثها ، وعلى اسمية ما في قوله تعالىٰ : . . . .

المقسم ، فهو شيء واحد ، ويقال : قسيم وقسم باعتبارين مختلفين ، ومثالُ ذلك : الكلمةُ بالنظر للاسم والفعل والحرف يقال لها : مقسم ، وكل من الاسم وأخويه يقال له : قسم بالنظر لاندراجه تحت الكلمة ، وقسيم بالنظر لكون كل واحد مبايناً للآخر ومندرجاً معه تحت أمر كلي . انتهىٰ من « العطار » .

(**بالإسناد إليه**) أي : إلىٰ ذلك الاسم (**أي** :) بـ(**كون الاسم مسنداً إليه**) غيره (**سواء كان**) ذلك (**المسند فعلاً ؛ كقام زيد**) قال ابن هشام في « شرح الشذور » : (وهو أن ينسب إليه ما تتم به الفائدة ، سواء كان المنسوب فعلاً ؛ كقام زيد ، فـ(قام) فعل مسند و(زيد) مسند إليه) ، (**أم اسماً ؛ كأنا مؤمن**) فـ(المؤمن) اسم مسند و(أنا) مسند إليه ، (**أم جملة نحو : أنا قمت**) فـ(قام) فعل مسند إلى التاء وجملة قام والتاء جملة مسندة إلىٰ (أنا) و(أنا) مبتدأ مسند إليه ، وقال ابن عنقاء : (الإسناد : أن ينسب إليه بعض الأحكام ؛ كنسبة البيع والتزويج إلىٰ تاء بعتك وزوجتك والإيمان إلىٰ (أنا) في قولك : أنا مؤمن) ، وقال بعضهم : (الإسناد : عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، وطلب بمطلوب منه) .

(**وهاذه العلامة**) التي هي الإسناد إليه (**أنفع علامات الاسم**) لوجوده في المواضع التي لا يوجد فيها غيره من العلامات ، (**وبها**) أي : وبهاذه العلامة التي هي الإسناد (**استدل على اسمية التاء من قولك : ضربت بتثليث**) حركتـ(**ها**) بضمها علىٰ أنها للمتكلم ، وفتحها علىٰ أنها للمخاطب ، وكسرها علىٰ أنها للمخاطبة ؛ لأنها مسند إليه و(ضرب) مسند ، (**وعلى اسمية ما في قوله تعالىٰ**) :

﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ .

وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم ؛ لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً فقط ، فلو جعل مسنداً إليه . . لزم خلاف وضعه ، وأما (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) . .

(﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾) لأنها مبتدأ مسند إليه في الموضعين .

(**وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم**) دون الفعل (**لأن الفعل وضع**) أي : وضعته العرب (**لأن يكون مسنداً فقط**) لا مسنداً إليه ؛ لأنه حدث محكوم به على الغير فلا يصلح أن يكون محكوماً عليه ، (**فلو جعل**) الفعل (**مسنداً إليه . . لزم**) وثبت (**خلاف وضعه**) أي : خلاف ما وضعته العرب وهو كونه مسنداً .

ولا فرق في الإسناد المذكور بين أن يكون معنوياً ؛ وهو : أن ينسب للكلمة ما لمعناها ؛ كقامَ زيدٌ ، وزيد قائم ، أو لفظياً ؛ وهو أن ينسب لها ما للفظها ؛ كضرب فعل ماض ، ومن حرف جر ، وزيد ثلاثي ، وهـٰذا مذهب الجمهور ، وجرىٰ عليه ابن مالك في « الكافية » لـٰكنه في « التسهيل » خص الإسناد بالمعنوي . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

قلت : والصحيح : ما قاله الجمهور كما حققه بعضهم وأثبت بالأدلة أنه لا فرق بين المعنوي واللفظي في كونه علامةً للاسم ، وهـٰذا هو المشهور ، وخالفه جماعة منهم ابن مالك ، وتبعه الخبيصي ، فاعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ما لمعناه ؛ ليخرج ما أسند إليه ما للفظه ؛ كما في قولهم : من حرف جر ، قال فعل ماض . انتهىٰ من « مجيب الندا » .

(**وأما**) **الاعتراض** الوارد علىٰ كون الإسناد إليه علامةً مختصة بالاسم بأن الإسناد إلى الفعل قد وقع في قولهم : (« **تسمع بالمعيدي خير من أن تراه** ») بأن (تسمع) : مبتدأ أخبر عنه بخير مع أنه فعل مضارع باتفاق ، فلا يكون الإسناد

فعلىٰ حذف أن ، أو علىٰ تنزيل الفعل منزلة المصدر . . . .

حينئذ علامة مختصة بالاسم (فـ) الجواب عنه : بأن (تسمع) فعل مضارع ؛ لأنه (علىٰ حذف أن) المصدرية منه ، والفعل مع أن المحذوفة في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء والتقدير : سماعك بالمعيدي خير من أن تراه ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن المصدر المؤول ، والذي حسن حذف (أن) الأولىٰ ثبوت (أن) الثانية ؛ يعني : قوله أن تراه ، وقد روي : أن تسمع بالمعيدي ، بإثبات (أن) على الأصل ، ولـٰكن حذف أن مع رفع الفعل ليس قياسياً على المختار ، قاله الشمني ، وجزم الروداني بأنه قياسي ، وأما رواية نصبه . . فعلىٰ إضمارها ؛ لأن المضمرة في قوة المظهرة ، لـٰكن نصبه علىٰ إضمارها في مثل ذلك شاذ . انتهىٰ من « رفع الحجاب » نقلاً عن « شرح الشذور » و« الصبان » ، فهـٰذا المذكور يسمىٰ عندهم جواباً بالمنع .

(أو) الجواب عنه : بأن الإسناد إليه (علىٰ تنزيل الفعل) الذي هو تسمع (منزلة المصدر) الذي هو سماعك ، وهـٰذا جواب بالتسليم ، ويقال حينئذ في إعرابه : (تسمع) : فعل مضارع واقع موقع المصدر مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة القائمة بصورة الفعل الأصلية لأجل التجرد ، (بالمعيدي) : متعلق به ، (خير) : خبره . . . إلخ .

وقوله : (بالمُعيديِّ) تصغير مَعدِيّ منسوبٌ إلىٰ مُعَدٍّ بن عدنان بن إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام ، وإنما خُففت الدال استثقالاً للجمع بين التشديدين تشديد الدال وتشديد ياء النسبة مع ياء التصغير ، قال ابن السكن : (وروي بلفظ : وتسمع بالمُعَدِّيّ ؛ بلا ياء تصغير ، وإنما قال فيه هـٰذا القائل هـٰذا القولَ لأنه سمع من أخباره العجيبةِ وحكمِه الغريبة ما يُهيِّجه إلىٰ لقائه ، فلما لقيه . . رآه قصيراً دَميماً

(و) يعرف أيضاً (بالخفض) المعبر عنه أيضاً بالجر ، وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء ؛ سواء كان العامل حرفاً أم اسماً ، واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لأصالته في الإعراب حركاته الثلاثة ، وينقصوا من المضارع الذي هو

اجتمعت فيه نقائص تخالِفُ أخباره ، فقال فيه ذلك ، فصار مثلاً فيمن أخباره عجيبة وذاته دميمة) ، وفي « الصبان » : (وهو مثل للرجل له صِيْتٌ في الناس لكنه محتقَرُ المنظر) انتهىٰ .

(ويعرف) الاسم أي : يميز عن قسيميه الفعل والحرف (أيضاً) أي : كما ميز بالإسناد إليه (بالخفض) الذي هو عبارة الزجاج والجزولي وتبعهما ابن آجروم ، (المعبر عنه) أي : عن ذلك الخفض (أيضاً) أي : كما عبر عنه بالخفض (بالجر) عند جميع النحاة الكوفيين والبصريين سوى الزجاج والجزولي وابن آجروم . انتهىٰ « حمدون » .

(وهو) أي : الخفض : (ما يحدثه العامل) أي : يوجده علىٰ آخر المعمول (من كسرة) كما في (مررت بزيد) ، (أو فتحة) كما في (مررت بأحمد) ، (أو ياء) كما في (مررت بأخيك والزيدَيْن والمسلِمين) ، (سواء كان العامل) فيه (حرفاً) كما مثلنا (أم اسماً) كغلام زيد ، أو التبعية كمررت بزيد العاقل .

(واختص) الخفض (بالاسم) دون الفعل (لأنهم) أي : لأن العرب أو النحاة (قصدوا) أي : أرادوا (أن يوفوه) أي : أن يوفوا الاسم ويكملوه (لأصالته) أي : لأصالة الاسم (في) باب (الإعراب) لما له من توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تُبَيَّن إلا بالإعراب ، (حركاته الثلاثة) مفعول ثان لـ(يوفوه) أي : أرادوا أن يكملوا للاسم جميع حركات الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والخفض ؛ إظهاراً لأصالته في الإعراب ، (و) أرادوا أن (ينقصوا من المضارع الذي هو

فرعه واحداً منها ، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب .

(و) يعرف أيضاً (بالتنوين) وهو : نون ساكنة ....

فرعه) أي : فرع الاسم في الإعراب (**واحداً منها**) مفعول به لـ(ينقصوا) أي : أرادوا أن ينقصوا من المضارع واحداً من حركات الإعراب الثلاث ؛ إظهاراً لفرعيته في الإعراب ، (**فنقصوه**) أي : فنقصوا من المضارع (**ما لا يكون معمول الفعل**) أي : إعراباً لا يكون عامله الفعل (**وهو**) أي : ذلك الإعراب الذي لا يكون معمولاً للفعل (**الجر**) لأن عامله إما الحرف أو الاسم أو التبعية كما مر آنفاً .

وقوله : (**وأعطوه**) معطوف علىٰ (نقصوه) أي : وأعطوا الفعل المضارع (**ما يكون معموله**) أي : معمول الفعل ؛ أي : إعراباً يكون عامله الفعل (**وهو**) أي : ذلك الإعراب الذي يكون عامله الفعل (**الرفع**) كما في الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها ، (**والنصب**) كما في المفعول به وسائر الفضلات وخبر كان وأخواتها ، إظهاراً لفرعيته ، ولئلا يتساوى الفرع والأصل ، وقيل : إنما اختص الخفض بالاسم لكونه علامة للمضاف إليه ، والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً ؛ لأنه في المعنىٰ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً .

(**و يعرف**) الاسم أي : يميز عن قسيميه (**أيضاً**) أي : كما ميز بالإسناد والخفض (**بالتنوين ، وهو**) أي : التنوين لغة : مصدر نونت ؛ أي : أدخلت نوناً على الكلمة ، فإطلاقه عليها مجاز من إدخال اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح . انتهىٰ من « أبي النجا » ، واصطلاحاً : (**نون ساكنة**) أصالة ، فلا يضر تحريكها لالتقاء الساكنين كما في (جاء زيد العاقل) ونحو : محظوراً نظر ، فخرج بالساكنة : المتحركة ؛ كنون ضيفن للطفيلي ، ورعشن للمريض ؛ فإن النون فيهما وإن كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تنوين ، وإنما زيدت النون فيهما

تثبت لفظاً لا خطاً ، وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم ،

للإلحاق بجعفر تشبيهاً بفعلهما ، فإن الأول يأتي من غير دعاء فهو زائد ، والآخر حركته لا يقصدها ، بل تكون جبراً عليه ، وما ألطف قول بعضهم :

أتـــانـــا طفيلـــيٌّ كـــأن يمينــه على الأكل برقٌ للموائد تخطفُ
تحاكي عصا موسىٰ إذا هي أقبلت فمـــا هـــي إلا حيـــةٌ تتلقـــفُ
فلو كان في شرقٍ وفي الغرب زردة وقد قطعت أقدامه جاء يزحفُ

(**تثبت**) في آخر الكلمة ، خرج بالآخر : نون انطلق ومنطلق ، (**لفظاً**) أي : في اللفظ والنطق (**لا خطاً**) أي : لا في الخط والكتابة ؛ أي : تفارقه في الخط في أغلب الأحوال وهو الرفع والجر ، فلا يرد أنها ترسم ألفاً في حالة النصب استغناءً عنها بالشكلة المكررة عند الضبط بالقلم ، والمكرر هو الشكلة الثانية ، أما الأولىٰ . . فهي لبيان الإعراب ، واعترض هـٰذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل ، فالأولىٰ قول الرضي ، وإنما لم يرسم للتنوين بدلٌ لأن الكتابة مبنية على الوقف ، والتنوين يسقط فيه جراً ورفعاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وهو**) أي : التنوين (**بجميع أقسامه**) الآتية في الشرح وهي أربعة إجمالاً (**مختص بالاسم**) وما عدا هـٰذه الأربعة الآتية يكون في الأسماء وغيرها ، فلا يكون علامة للاسم ؛ لعدم اختصاصه به ؛ كتنوين الغلو ، وتنوين الترنم ، وقد نظم المكودي التنوين الأربعة فقال :

تنـوينـنـا الـذي بـالأسمـاء حَـرِي مكِّـن وقـابـل عَـوِّض ونَكِّـرْ

وإنما اختص التنوين بالاسم حتىٰ صح أن يجعل علامة عليه ؛ لأن المعاني التي أتىٰ بتلك الأقسام لأجلها لا تتصور في غير الاسم ، واستشكل الاستدلال به على الاسمية بلزوم الدور ؛ لأن معرفة تلك الأقسام فرع الاسمية كما يُعْرَفُ من تقريرها ؛

فتنوين التمكين وضع للدلالة علىٰ مكانة الاسم في الاسمية والإعراب ؛ كزيد ؛ أي : علىٰ رسوخ قدمه فيهما ؛ أي : لم

إذ لا يعرف أن التنوين للتمكين إلا إذا عرف أن ما دخل عليه اسم معرب منصرف. . . وهٰكذا ، وأجيب بأن المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً ، لا بخصوص الأقسام ، وأنه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الأسماء ولو بالتَّوْقيف ثم يقال له : التنوين في هٰذا للتمكين. . . وهٰكذا . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(فـ) منها (تنوين التمكين) الأولىٰ أن يعبر بالتمكن بدل التمكين ؛ لأن الأول وصف للفظ والثاني فعل الفاعل ، وأجيب عنه بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره فيما بعد بالتنكير ، وتنوين التمكين هو المسمىٰ بتنوين الشرف ، وهو أكثر التنوينات استعمالاً ، وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق ، فإذا أريد غيره. . قيد بأن يقال : تنوين التنكير مثلاً ؛ وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة ، وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً . انتهىٰ « حمدون » كما قال الشارح ، وهو ما (وضع للدلالة علىٰ مكانة الاسم في) باب (الاسمية والإعراب) أي : علىٰ تمكنه في باب الاسمية من الصرف ؛ بأن لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ، وتمكنه في باب الإعراب ؛ بأن لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، وعطف الإعراب على الاسمية في كلامه من عطف الخاص على العام ؛ لأن المراد بباب الاسمية : ما يشمل الصرف والإعراب ، سواء كان في معرفة (كزيد) أو نكرة كرجل ؛ لأنه يكون في النكرات كما يكون في المعارف ، وهٰذا هو الحق ، وقيل : تنوين (رجل) للتنكير كما يوهمه تمثيل الشارح ، وهو باطل ؛ لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات و(رجل) معرب .

وقوله : (أي : علىٰ رسوخ) وثبوت (قدمه) أي : قدم الاسم وشأنه (فيهما) أي : في الاسمية والإعراب تفسير لقوله : (مكانة الاسم. . .) إلخ ، (أي : لم

يشبه الحرف فيبنىٰ ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وتنوين التنكير ؛ لأنه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها ؛ كصهٍ ومهٍ ، والفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج إلى الفارق ،

يشبه الحرف) في أحد أنواع الشبه (**فيبنىٰ**) للشبه الحرفي (**ولا الفعل**) أي : ولم يشبه الفعل في علتين فرعيتين من علل تسع أو في واحد منها (**فيمنع من الصرف**) للشبه الفعلي .

(**و**) منها (**تنوين التنكير**) وهو من إضافة الدال إلى المدلول ؛ وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فإذا قلت : صه بالتنوين.. فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم ، فهو نكرة ، وإذا قلت (صه) بكسرة واحدة.. كان معرفة ومعناه : اسكت عن الكلام الذي نتكلم به ، وإن شئت.. تكلم بغيره ، قال ابن مالك :

واحكم بتنكير الذي ينونُ ... منها وتعريفُ سواه بيِّنُ

انتهىٰ « فاسي » .

وإنما سمي بتنوين التنكير (**لأنه يلحق بعض**) الأسماء (**المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها ؛ كصه ومه و**) إنما كان علامة مختصة بالاسم لأن (**الفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج**) أي : الفعل (**إلى الفارق**) أي : إلىٰ ما يفرق بين نكرتها ومعرفتها ، وقوله : (**بعض المبنيات**) وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت ، وهو في الأولىٰ قياسي ، وفي الأخيرين سماعي ، فما سمع منوناً وغير منون ؛ كصه ومه وحيهل.. جاز فيه الأمران ، وما سمع منوناً فقط ؛ كواهاً بمعنىٰ أتعجب ، وويهاً بمعنىٰ أغرّ.. فلا يجوز تركه ، وما سمع غير منون ؛ كنزال ودراك.. فلا يجوز تنوينه . انتهىٰ « خضري » .

وتنوين المقابلة ؛ لأنه الداخل علىٰ جمع المؤنث السالم ؛ كمسلماتٍ في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، وذا لا يتحقق في غير الاسم ،

وقوله : (ويهاً) وهي كلمة إغراء وتحريض واستحثاث ، تكون بلفظ واحد مع المفرد والجمع والمذكر والمؤنث . انتهىٰ « م ج » . وفي حاشيتنا « رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب » مسائل نفيسة جداً فراجعها إن شئت الاستفادة .

(و) منها (**تنوين المقابلة**) وهو اللاحق بما جمع بألف وتاء مزيدتين ؛ كمسلمات وهندات كما قال الشارح ، وإنما سمي تنوين المقابلة (**لأنه الداخل علىٰ جمع المؤنث السالم ؛ كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم و**) إنما كان علامة مختصة بالاسم ؛ لأن هـ (**ذا**) التنوين (**لا يتحقق**) أي : لا يوجد (**في غير الاسم**) فصار علامة مختصة بالاسم ، وعبارة الرفع : وإنما سمي تنوين المقابلة لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ؛ فإن الألف والتاء في جمع المؤنث السالم علامة الجمع ؛ كالواو والياء في جمع المذكر السالم ، ولم يوجد فيه ما يقابل النون الزائدة في جمع المذكر لدفع توهم إضافة أو إفراد ، فزيد التنوين فيه لذلك ؛ حتىٰ لا يلزم مزية الفرع على الأصل ؛ إذ لو لم يزد التنوين فيه . . للزم أن في الفرع زيادة ليست في الأصل ، والفرع هو جمع المذكر السالم ؛ لكونه معرباً بالحروف ، والأصل هو جمع المؤنث السالم ؛ لكونه معرباً بالحركات ؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، والحروف نوائب عنها كما سيأتي في (باب الإعراب) انتهىٰ .

وإنما قيل في هـٰذا التنوين : إنه قسم مستقل ثالث غير داخل فيما قبله ؛ لأنه لو كان للتمكين . . لما ثبت في المفرد الذي علىٰ صيغة جمع المؤنث ؛ كعرفات ؛ لوجود علة المنع من الصرف فيه وهي العلمية والتأنيث ، ولو كان للتنكير . . لم يثبت في المعربات ، وليس عوضاً عن شيء . انتهىٰ من « حمدون » .

وتنوين العوض ؛

(و) منها : (تنوين العوض) والإضافة فيه بيانية ، ويقال تنوين التعويض بإضافة المسبب إلىٰ سببه . انتهىٰ « خضري » أي : تنوين يكون عوضاً عن المحذوف ؛ لأنه إما أن يكون عوضاً عن جملة ، أو عن كلمة ، أو عن حرف .

فمثال الأول : قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ؛ أي : بنصر الله ، وأصله والله أعلم : ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون ، فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً ، وعوض عنها التنوين ، وكسر ذال (إذ) علىٰ أصل التقاء الساكنين ، والكسرة للبناء ؛ لأن (إذ) باقية علىٰ بنائها .

ومثال كونه عوضاً عن الكلمة : قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ أي : كل إنسان ، ثم حذف (إنسان) المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

ومثال كونه عوضاً عن حرف نحو : جوارٍ وغواشٍ ، أصلهما : جواري وغواشي بحركة واحدة ، ثم نقول : استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة للاستثقال ، ثم الياء اعتباطاً لغير موجب ، فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يُبْقَ بعد ألف مفاعل إلا حرفٌ واحد ، فلو ردت الياء . . لرجع الثقل ، فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين ، وهـٰذا الذي قلنا مبني على أن المنع من الصرف سابق على الإعلال ، وهو الحق . انتهىٰ « حمدون » .

قولنا (نحو : جوارٍ) جمع جارية ، تطلق على السفينة والشمس لجريهما في البحر وفي الفلك ، وعلىٰ نعمة الله تعالىٰ لجريها علىٰ عباده ، وعلىٰ فتية النساء كما في « القاموس » أي : لجريها في حاجتها مثلاً ، فهي في الأصل صفة ثم جرت مجرى الأسماء وغلبت في الأخيرة ، وظاهر « القاموس » إطلاقها على المرأة وإن كانت حرة ، وهو كثير في استعمال العرب ، فتخصيصها بالأمة عرف طارىء منشؤه

لأنه في الغالب يكون عوضاً عن المضاف إليه ؛ كيومئذ ؛ أي : يوم إذ كان كذا ، والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً .

(و) يعرف أيضاً (بدخول الألف واللام) عليه في أوله ، ويعبر عنهما بـ(أل) ، وهو أولىٰ ، سواء كانت معرفة ؛ كالداخلة علىٰ نكرة كالرجل ،

حديث : « لا يقل أحدكم : عبدي ولا أمتي ؛ فإن العبد والأمة لله ، وليقل : غلامي وجاريتي » أو كما قال صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ « خضري » .

وإنما كان تنوين العوض علامة مختصة بالاسم (لأنه) أي : لأن تنوين العوض (في الغالب) أي : في أغلب أحواله وأكثرها (يكون عوضاً عن المضاف إليه) وذلك في النوعين الأولين من أنواعه الثلاثة ، وذلك ؛ أي : كونه عوضاً عن المضاف إليه (كـ) ما في تنوين (يومئذ) لأنه عوض عن الجملة المحذوفة تقديرها : (أي : يوم إذ كان) الأمر (كذا) وكذا (والمضاف إليه) الذي كان التنوين عوضاً عنه (لا يكون إلا اسماً) فهو علامة مختصة بالاسم لا يدخل على الفعل .

(ويعرف) الاسم (أيضاً بدخول) مسمى (الألف واللام عليه) أي : على الاسم (في أوله ، ويعبر عنهما) أي : عن الألف واللام (بـ« أل » وهو) أي : التعبير بـ(أل) عنهما (أولىٰ) وأفصح وأقيس ، وأوفق للقاعدة المشهورة عندهم ؛ من أن الكلمة إذا كانت علىٰ حرفين فأكثر . . أن يعبر عنها بمسماها كما هنا ، وكمن وعلىٰ وإلىٰ ، وإن كانت علىٰ حرف واحد ؛ كباء الجر ولامه وكافه . . أن يعبر عنها باسمها . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(سواء) في كونها علامة للاسم (كانت) أل (معرفة) بكسر الراء المشددة اسم فاعل المؤنث من التعريف (كـ) أل (الداخلة علىٰ نكرة) وذلك (كالرجل) في تعريف رجل ، واختلف النحويون في حرف التعريف في الرجل ونحوه ، فقال

الخليل : (المعرف هو أل) ، وقال سيبويه : (هو اللام وحدها) ، فالهمزة عند الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن ، و(أل) في كلام العرب قسمان : مختصة بالفعل ؛ وهي : الاستفهامية التي بمعنىٰ هل نحو : أل قام زيد ؛ أي : هل قام ، ومختصة بالاسم ؛ وهي المعرفة والموصولة والزائدة ، فالمعرفة قسمان : عهدية وجنسية ، فالعهدية ثلاثة أقسام :

إحداها : للعهد الذكري ؛ وهي التي عهد مصحوبها ذكراً نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ وقوله أيضاً : ﴿ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ .

وثانيها : للعهد الذهني ؛ وهي التي عهد مصحوبها ذهناً نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ .

وثالثها : للعهد الحضوري ؛ وهي التي عهد مصحوبها حضوراً نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .

والجنسية أيضاً ثلاثة أقسام :

إحداها : لبيان الماهية ؛ وهي التي لا يخلفها كل حقيقة ولا مجازاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ أي : من حقيقة الماء .

وثانيها : لاستغراق الأفراد ؛ وهي التي يخلفها كل حقيقة ويصح الاستثناء من مدخولها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ أي : إن كل إنسان .

وثالثها : لاستغراق خصائص الأفراد ؛ وهي التي يخلفها كل مجازاً لا حقيقةً نحو : أنت الرجل عِلماً ؛ أي : أنت الذي اجتمع فيك خصال الرجال المحمودة ،

أم زائدة ؛ كما في قوله :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً

أم موصولة ؛ كالضارب والمضروب ، ولا تدخل على الفعل إلا في ضرورة ،

وذكرها الشارح بقوله : (سواء كانت معرفة) فتحتها ستة أنواع : (أم) كانت (**زائدة**) وهي التي دخولها كخروجها فلا تفيد تعريفاً ، وهي قسمان : لازمة وغير لازمة .

فاللازمة : هي التي قارنت وضع الكلمة ؛ كاللات ، فإن أصله بتشديد التاء وصف من لت يلت ، وكان رجلاً يلت السويق بالطائف ، فلما مات . . اتخذوه صنماً وسموه به ، فخففت تاؤه ، وكالعزىٰ تأنيث الأعز ، نقلت لصنم أو شجر تعبدها غطفان ، وكاليسع بناءً علىٰ أنه عربي منقول من مضارع وسع ، وقولهم : لا عربي من الأنبياء إلا شعيباً وهوداً وصالحاً ومحمداً معناه : لا عربي مصروفاً ، أو لا عربي اتفاقاً إلا هـٰؤلاء ، وقيل : هو أعجمي قارنت (أل) ارتجاله .

وغير اللازمة : هي التي عرضت بعد وضع الأعلام للمح المعنى الأصلي ؛ كالعباس والحارث والحسن والفضل ، وعلى التمييز والحال شذوذاً ؛ كطبت النفس ، وكادخلوا الأول فالأول ؛ أي : مرتبين ، أصله : ادخلوا أول فأول .

ومثل الشارح للزائدة في الأعلام بقوله : (**كما في قوله**) أي : وتلك الزائدة كما ؛ أي : كـ(أل) التي زيدت في (يزيد) من قول ابن ميادة ؛ واسمه الرماحُ بن أبْردَ بن ثوبان ، وميادة اسم أمه ، وهو أحد الشعراء المقدَّمين الفصحاءِ المحتج بشعرهم :

(**رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مباركاً**) شديداً بأعباء الخلافة كاهله

والشاهد : في قوله : (اليزيد) ، (أم) كانت (**موصولة**) وهي التي يوصل بها الوصف الصريح (**كالضارب والمضروب ، ولا تدخل على الفعل إلا في**) حال (**ضرورة**) استقامة وزن الشعر ؛ كقوله :

خلافاً لابن مالك ، واختصت به ؛ لأن المعرفة وضعت لتعيين الذات ، والموضوع للذات هو الاسم ، وأما الموصولة والزائدة . . فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيتا حكمها .

(و) يعرف أيضاً بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله ، سواء كان اسماً صريحاً ؛ كمررت بزيد ، أم مؤولاً به ؛ كعجبت من أن قمت ، فـ(أن قمت) وإن كان في الظاهر ليس باسم . . فهو في التقدير اسم ؛ لأنه في معنىٰ (قيامك) ، وأما قولهم :

ما أنت بالحكم التُّرضىٰ حكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

وهـٰذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر (**خلافاً لابن مالك**) فإنه قال : (لا يختص بالشعر ، بل يجوز في حالة الاختيار) ، (**و**) إنما (**اختصت**) أل (**به**) أي : بالاسم (**لأن المعرفة**) منها (**وضعت لتعيين الذات**) وتعريفها (**والموضوع للذات هو الاسم ، وأما الموصولة والزائدة . . فلموافقتهما**) أي : فلمشابهتهما (**للمعرفة صورة**) أي : لفظاً (**أعطيتا حكمها**) أي : حكم المعرفة من الاختصاص بالاسم .

(**ويعرف**) الاسم (**أيضاً بدخول حرف من حروف الخفض عليه**) أي : على الاسم (**من**) جهة (**أوله**) أي : أول الاسم لا في آخره ؛ لأنها علامة أولية له (**سواء كان**) الاسم الذي دخلت عليه (**اسماً صريحاً**) وهو ما لا يحتاج في خفضها إياه إلىٰ تأويل (**كمررت بزيد ، أم**) كان (**مؤولاً به**) أي : بالصريح (**كعجبت من أن قمت**) بفتح التاء للمخاطب ، (**فـ«أن قمت» وإن كان في الظاهر ليس باسم . . فهو في التقدير اسم ؛ لأنه في معنىٰ**) عجبت من (**« قيامك »** ، **وأما**) **الاعتراض** على اختصاص حروف الخفض بالاسم وكونها علامة له بنحو (**قولهم**) أي : بقول

ما هي بنعم الولد ، وعلىٰ بئس العير . . فمؤول علىٰ حذف الموصوف وصفته ، وإقامة معمول الصفة مقامه .

وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم ؛ لأنها وضعت لتجر معاني الأفعال التي لا تتعدىٰ بنفسها إلى الأسماء ، فلا جرم امتنع دخولها . . . .

بعض العرب حين أُخبِرَ بأنه قد وُلِدَتْ لكَ بنتٌ : (ما هي) أي : ما الأنثىٰ (بـ) ولد مقول فيه : (نعم الولد ، و) بقوله حين سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمار بطيء السير : نعم السير (علىٰ) عير مقول فيه (بئس العير . . فـ) يجاب عنه : بأنه (مؤول علىٰ حذف الموصوف) وهو لفظة (ولد) في المثال الأول ، ولفظة (عير) في المثال الثاني ، (و) علىٰ حذف (صفته) أي : صفة ذلك الموصوف وهي لفظة (مقول فيه) في المثالين ، (و) علىٰ (إقامة معمول الصفة) وهو لفظة (نعم الولد) و(بس العير) (مقامه) بضم الميم ؛ أي : مقام الموصوف في إدخال الجار عليه في المثالين .

والتقدير في المثال الأول : ما هي بولد مقول فيه : نعم الولد ؛ لأن نصرها بكاء وبرها سرقة ، وفي المثال الثاني : نعم السير علىٰ عير مقول فيه : بئس العير ، و(العير) بفتح العين المهملة وسكون الياء يطلق على الحمار الأهلي ، وهو المراد هنا ، وعلى الحمار الوحشي ، يجمع علىٰ أعيار ؛ كثوب وأثواب وبيت وأبيات ، وعيورة أيضاً ، والأنثىٰ عيرة . انتهىٰ من « المصباح » .

(وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم) دون الفعل فكانت علامةً له (لأنها) أي : لأن حروف الخفض (وضعت) أي : وضعتها العرب (لتجر) وتوصل (معاني الأفعال) اللازمة (التي لا تتعدىٰ) ولا تجاوز (بنفسها إلى الأسماء) أي : إلى المفاعيل متعلق بـ(تجر) ، (فلا جرم) ولا شك موجود في أنه (امتنع دخولها) أي : دخول حروف الخفض ؛ أي : فلا شك موجود في امتناع دخولها

إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظاً أو تقديراً ، وسيأتي الكلام علىٰ حروف الخفض .

(**إلا على الاسم**) دون الفعل (**بعد مجيء فعل لفظاً**) أي : في اللفظ نحو : مررت بزيد (**أو**) بعد مجيئه (**تقديراً**) أي : في التقدير نحو : بسم الله الرحمـٰن الرحيم أبتدىء ، (**وسيأتي الكلام**) إن شاء الله تعالىٰ مبسوطاً (**علىٰ**) أحكام (**حروف الخفض**) ومعانيها وتقسيماتها في (باب مخفوضات الأسماء) لأنه محلها .

قوله : (فلا جرم امتنع دخولها) كلمة مركبة من كلمتين ؛ حرف وفعل ، فقد ركبت (لا) مع (جرم) وجعل كلمة ، وتلك الكلمة مصدر بمعنىٰ حقاً ، أو فعل بمعنىٰ حق وثبت ، وقوله : (امتنع) : فاعل بفعل ذلك المصدر المأخوذ من (لا جرم) وذلك المصدر منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير : فحق حقاً وثبت ثبوتاً امتناع دخولها إلا على الاسم . انتهىٰ من « حدائق الروح والريحان » (سورة النحل) الآية (٢٢) ، (١٥/ ١٧) .

[ص] : والفعل

[التتمة] : ولما فرغ المصنف من علامات الاسم. . شرع يتكلم في علامات الفعل فقال :

(والفعل) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة ، جرياً على القاعدة المشهورة عندهم ؛ من أن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأولىٰ ، فأل فيه للعهد الذكري ؛ وهي ما عهد مصحوبها ذكراً كما تقدم في الاسم .

واعلم : أن الفعل أيضاً له حد ، وحكم ، واشتقاق ، وعلامة .

فحده لغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل ؛ أي : يوجده بعد العدم من قيام وقعود وغير ذلك ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ، واصطلاحاً : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً فـ(كلمة) بمنزلة الجنس ليس للإخراج ، وخرج بقولنا : (دلت علىٰ معنىً في نفسها) : الحرف ، وخرج بقولنا : (واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة) : الاسم ، وخرج بقولنا : (وضعاً) : اسم الفاعل ؛ كضارب واسم المفعول ؛ كمضروب ، وخرجت أيضاً أسماء الأفعال ؛ كهيهات ؛ فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع ؛ لأنها إما موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وإنما المقترن معناه كما ذهب إليه بعضهم ، وإما لأنها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالباً في معنى الفعل كما ذهب إليه آخرون ، ودخل نحو : عسىٰ وليس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان في الأصل وعدم دلالته عليه عارض ؛ لكونه أشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك .

والمراد بالوضع : ما يشمل التقديري ؛ لأنه لم يثبت في (عسىٰ) وضعه للزمان ، لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل . . قدر

يعرف بقد ،

ذلك إدراجاً له في نظم أخواته . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وحكمه : البناء ، وما جاء منه معرباً وهو الفعل المضارع الخالي من النونين . . فعلىٰ خلاف الأصل .

واشتقاقه : من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم ، خلافاً لمن قال : من المصدر ، فضَرَب من الضَرْب ، وقعد من القعود مثلاً ؛ لأن ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم والحرف .

(يعرف) أي : يميز عن قسيميه الاسم والحرف (بقد) أي : بقبوله دخولَ (قد) الحرفية عليه من أوله ، وهي المفهومة عند الإطلاق ، فتقييد الشارح لها بالحرفية لبيان الواقع ، وإلا . . فهي المراد للمصنف ، فلا اعتراض عليه ؛ لأن المراد يدفع الإيراد إذا دل عليه ، والدليل هنا : انصراف الاسم إليها عند الإطلاق ، وهي علامة مشتركة بين الماضي والمضارع ، فتدخل على الماضي لإفادة التحقيقي في غالب الأحوال نحو : قد قام زيد ، و ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ، ولإفادة تقريبه إلى الحال نحو : قد قامت الصلاة ، وعلى المضارع لإفادة التحقيق نحو : ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ أو لإفادة التقليل نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل .

وإنما كانت علامة مختصة بالفعل ؛ لأن هـٰذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال ، ولا تدخل علىٰ فعل الأمر اتفاقاً ؛ لأن مدلول الأمر مستقبل ، والمستقبل لا يوصف بالتحقيق ولا بالكثرة والقلة ، فخرج بـ(الحرفية) : قد الاسمية نحو : قد زيدٍ درهم ؛ أي : كافي زيدٍ درهم ، وعلامة اسميتها : الإسناد إليها ، والإضافة أيضاً ، وهي حينئذ مبنية لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ، وتقول في إعراب هـٰذا المثال : (قد) : اسم بمعنىٰ حَسْبُ في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً (زيد) : مضاف إليه

والسين ....

مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (درهم) : خبره مرفوع بالضمة الظاهرة .

وتستعمل معربة لإضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول : قَدُ زيدٍ درهمٌ ، وإعرابها : (قَدُ) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (قد) : مضاف (زيدٍ) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (درهمٌ) : خبره ، والجملة مستأنفة ، ويكون نظيرَ (حَسْبُ زيدٍ درهم) .

وقد تكون اسم فعل بمعنىٰ يكفي ، فترفع الفاعل وتنصب المفعول وتقول : قد زيداً درهم ، وتقول في إعرابه : (قد) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفي مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً (زيداً) : مفعول به مقدم على الفاعل جوازاً منصوب بالفتحة الظاهرة (درهم) : فاعل مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ أي : يكفيه درهم ، وبوصف الإضافة المانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنىٰ مع أنها مضافة ، والإضافة من خواص الأسماء فيضعف شبهها بالحرف ، **وحاصل الجواب** : أن الإضافة لا تمنع جواز البناء ، بل وجوبه ، فيجوز معها البناء والإعراب . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(و) يعرف الفعل أيضاً بصحة دخول (السين) عليه من أوله ، وهي علامة مختصة بالمضارع نحو : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ ولا يرد على المصنف شمول السين لسين الصيرورة نحو : استحجر الطين ؛ أي : صار حجراً ، ولسين الهجائية ؛ وهي المذكورة في الحروف المقطعة نحو : (س) ، وسين الطلب نحو : استخرج المعدن ، وغيرها ؛ لأن (أل) فيها للعهد الذهني ، والمراد : **السين المعهودة عند النحاة ، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس ؛ وهي كلمة موضوعة للدلالة على استقبال الحدث القريب .**

وسوف ، وتاء التأنيث ،

(و) بصحة دخول (سوف) عليه من أوله . وهي حرف تنفيس أيضاً كالسين ، إلا أنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين ؛ فإنها تدل على الاستقبال القريب ، فسوف أكثر تنفيساً منها ؛ لأن زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ غالباً .

فخرج بقولنا : (غالباً) نحو : حذر وحاذر ، وهـٰذا كله علىٰ أن السين وسوف كلمتان مستقلتان ، وهو مذهب الجمهور ، وقيل : إن السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف علىٰ تقريب الفعل ، ومعنى التنفيس : تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفسته ؛ أي : وسعته ، ونفست له ؛ أي : وسعت له ، مثالها نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴾ .

وإنما لم يعرف المصنف سوف بـ(أل) كما عرف السين بها ؛ لأن سوف أريد بها لفظها ، والكلمة إذا أريد بها لفظها . . صارت علم جنس ، والأعلام لا تدخل عليها (أل) إلا سماعاً ؛ إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف علىٰ معرف واحد ، وهي مبنية على الفتح ؛ لعدم تغير الصورة الحرفية ، بخلاف السين ؛ فإن صورة حرفيته (س) فغيرت إلىٰ سين وجعلت اسماً ، وصار معرفاً بدخول (أل) عليه ، فقيل : والسين ، فأعرب . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهما علامتان مختصان بالمضارع .

(و) **يعرف الفعل أيضاً بلحوق (تاء التأنيث) به في آخره ؛ أي : التاء الدالة علىٰ تأنيث المسند إليه ؛ أي : علىٰ كونه مؤنثاً ، فاعلاً كان أو نائباً عنه ، أو اسم كان وأخواتها ، فخرجت تاءُ رُبَّتْ وثمَّتْ إذا سَكّنا ؛ لأنها فيهما لتأنيث اللفظ ، (الساكنة) أصالةً فلا يضر تحريكها لعارض نحو : ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾ ، ﴿ قَالَتْ أُمَّةٌ ﴾ ، ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ .**

وهو ثلاثة أنواع : ماض ؛ ويعرف بتاء التأنيث الساكنة

فخرجت المتحركة أصالة ؛ فإن حركتها إن كانت إعراباً . . اختصت بالاسم ؛ كفاطمة وعائشة ، وإن كانت غير إعراب . . دخلت على الثلاثة : الاسم والفعل والحرف نحو : لا قوة ، وربت ، وتقوم هند . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وهو) أي : والفعل من حيث هو هو لا بقيد كونه ماضياً فقط أو مضارعاً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (ثلاثة أنواع) لا رابع لها عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر بناءً علىٰ أنه مقتطع من المضارع المجزوم ؛ فإنهم يقولون : أصل (اضرب) : (لتضرب) حذفت اللام وحرف المضارعة ، ثم أتي بهمزة الوصل فصار : اضرب ، **ودليل الحصر في ثلاثة** : **الاستقراء** وانحصار الأزمنة في ثلاثة كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ ، وقولِ زهير :

وأعلـم عِلْـمَ اليـومِ والأمـس قَبْلَـه ... ولـٰكنَّي عن علمِ ما في غد عَمِي

وإنما كان انحصار الأزمنة في ثلاثة دليلاً على انحصارها فيها ؛ لأن الزمان جزء من مدلولها ، (ماض) بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، وإنما قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداءً بالكتاب العزيز حيث قال : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ فإنه ذكر أولاً الماضي بقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا ﴾ ثم المضارع بقوله : ﴿ أَن يَقُولَ ﴾ ثم الأمر بقوله : ﴿ كُن ﴾ وهو لغة : مطلق ما مضىٰ ، **واصطلاحاً** : ما دل علىٰ حدث وزمن مضىٰ وانقضىٰ قبل زمان تكلمك ، وقبل تاء التأنيث الساكنة كما قاله المصنف : (ويعرف) أي : يميز الماضي عن المضارع والأمر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعاً ، فخرجت المتحركة ؛ فإنها مختصة بالأسماء ؛ كقائمة ، وإنما اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم

نحو : قامت وقعدت ، ومنه : نعم وبئس . . . .

لأن الساكنة خفيفة لسكونها ، والفعل ثقيل لكونه مركباً ، والمتحركة ثقيلة لحركتها والاسم خفيف لكونه بسيطاً ، فأعطوا الخفيف الذي هو الساكنة للثقيل الذي هو الفعل ، والثقيل الذي هو المتحركة للخفيف الذي هو الاسم ؛ ليحصل التعادل بينهما .

متصرفاً كان ذلك الماضي (نحو :) قام من قولك : (قامت) هند (و) قعد من قولك : (قعدت) دعد ، أو جامداً ؛ كنعم وبئس ، ولو قال : نحو : قام وقعد . . لكان أولىٰ ؛ لأنه هو الذي يقبل التاء ويميز بها .

فإن قلت : هـٰذه العلامة غير مطردة ؛ لأنها لا تدخل علىٰ أفعال الاستثناء كخلا وعدا وحاشا مثلاً . . **قلت** : لا يقدح ذلك في كونها علامة للماضي ؛ لأنهم التزموا تذكير فاعلها .

وهي أنفع علامات الماضي ؛ لأنها تلحق **المتصرف** ؛ وهو : ما يتحول من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ كما مثله المصنف ، **والجامد** ؛ وهو : ما يلزم صيغة واحدة وذكره بقوله : (ومنه) أي : ومن الفعل الماضي (نعم وبئس) على الأصح ؛ لقبولهما التاء المذكورة نحو : نعمت المرأة هند ، وبئست المرأة دعد ، وإنما فصلهما عما قبلهما بمن التبعيضية إشارةً إلى الخلاف في اسميتها لدخول حرف الجر عليهما في قولهم : ما هي بنعم الولد ، ونعم السير علىٰ بئس العير ، وقد علمت الجواب عنهما فيما مر .

ومما يدل علىٰ فعليتهما أيضاً : اتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي عن بعض العرب ؛ كنعما رجلين ونعموا رجالاً ونعمن نساءً .

وأما معناهما : فنعم موضوع لإنشاء المدح ، وبئس لإنشاء الذم ، وقد يقال في

وليس وعسىٰ على الأصح .

نعم : نعما بكسر النون والعين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ ، وفي بئس : بيس بسكون الياء وفتح السين ، وهما فعلان على الأصح ، ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال ، فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر ؛ لأنهما أزيلا عن موضوعهما ، وذلك لأن نعم منقول من قولك : نَعِمَ الرجلُ من باب فَرِحَ : إذا أصاب نِعْمةً ، وبئس منقول من قولك : بَئِس الرجلُ من باب فرح أيضاً : إذا أصاب بؤساً ، فنُقلا إلى المدح والذم ، فشابها الحروفَ فلم يتصرفا ، ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرف بالألف واللام ، أو إلىٰ ما أضيف إلى المعرف بهما ، وتنصب النكرة معهما على التمييز نحو : نعم زيد رجلاً ، وبئس عبد الدار بدلاً

(و) كذا من الفعل الماضي (ليس وعسىٰ على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة نحو : عست هند أن تفلح ، وليست مفلحة ، ولاتصالهما بضمير الرفع أيضاً نحو : ﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ﴾ ونحو : ﴿ لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ ونحو : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ وهما فعلان غير متصرفين ؛ كنعم وبئس ، ولهٰذا توقفت إفادة معناهما علىٰ خبرهما ، وقيل : إنهما حرفان ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ، ولتوقف إفادتهما علىٰ غيرهما كسائر الحروف ، وأجيب بأن عدم الدلالة عارض ، وبأن توقف الإفادة علىٰ ذكر الغير إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فأعطيا حكمه في التوقف المذكور ، ولا يضرُّ في فعليةِ الثَّلاثةِ الأُوَل خروجُها في الظاهر عن أوزان الفعل ؛ لأن أصلَها (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين ، لا فَعَل بفتحها أيضاً ، ولا فَعُلَ بضمها كما سيأتي في كلام الشارح .

*

إعراب المتن

(والفعل) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح ، وإنما حركت لكونها علىٰ حرف واحد ، ولتعذر الابتداء بالساكن (الفعل) : مبتدأ مرفوع ، (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة لضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على (الفعل) ، (بقد) : الباء حرف جر مبني على الكسر (قد) : مع ما عطف عليه مجرور محكي بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بـ(يعرف) لأنه فعل مضارع ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والفعل معروف بـ(قد) مع ما عطف عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالاسم يعرف) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(والسين) : الواو : عاطفة (السين) : معطوف علىٰ (قد) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (وسوف) : الواو : عاطفة (سوف) : معطوف محكي علىٰ (قد) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وتاء التأنيث) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (تاء) : معطوف علىٰ (قد) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه غير محكي (تاء) : مضاف (التأنيث) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، (الساكنة) : صفة للتاء والصفة تتبع

الموصوف تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره . وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من سكن الثلاثي .

(**وهو**) : الواو : استئنافية مبنية على الفتح (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً . وإنما حرك مع أن الأصل في المبني السكون ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الضمير ، (**ثلاثة أنواع**) : (ثلاثة) : خبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (ثلاثة) مضاف (أنواع) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

فإن قلت : المطابقة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنيةً وجمعاً شرط في صحة الإخبار به عنه ، فلم تحصل المطابقة هنا ؛ لأن المبتدأ مفرد والخبر جمع في المعنىٰ . **قلنا** : المطابقة في اللفظ كافية وإن لم يطابق في المعنىٰ ؛ لأن اسم العدد وإن كان جمعاً في المعنىٰ فهو مفرد لفظاً ؛ لأنه اسم جمع فحصلت المطابقة في اللفظ .

وإن قلت : لِمَ أنَّثَ اسم العدد مع أن المعدود مذكر . . **قلت** : لأن اسم العدد إذا كان من الآحاد يجري علىٰ خلاف القياس . . يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث .

والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ؛ لصلاحيته لوقوعه في جواب سؤال مقدر ؛ كأن سائلاً سأل المصنف لما ذكر علامات الفعل فقال : كم أنواعها ؟ فأجابه بقوله : (وهو ثلاثة أنواع) .

والاستئناف البياني : هو الكلام الواقع في جواب سؤال مقدر .

(**ماض**) : بدل من (ثلاثة) بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه

تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص أصله ماضي ، استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء داله وهو كسرة الضاد فصار (ماض) بوزن قاض .

(**ويعرف**) : الواو : استئنافية مبنية على الفتح (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الماضي ، والجملة من الفعل ونائب فاعله مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ؛ كأن سائلاً سأل المصنف فقال : ما علامته الخاصة به ؟ فأجابه بقوله : (ويعرف) .

(**بتاء**) : الباء : حرف جر (تاء) : مجرور بالباء بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، (**التأنيث**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**الساكنة**) : صفة للتاء مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مشتق ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : (وذلك) مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) مضاف ، (**قامت هند وقعدت**) : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ تاء (قعدت) ، وإن شئت . . قلت : (قامت) : قام : فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء : علامة تأنيث الفاعل مبنية على السكون فرقاً بينها وبين التاء اللاحقة للأسماء ، (هند) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(نحو) ، (وقعدت) : الواو : عاطفة (قعد) : فعل ماض مبني على الفتح وعلامة فعليته لحوق تاء التأنيث به ، والتاء علامة تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (هند) والجملة الفعلية في محل

الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : (قامت هند) علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(نحو) .

(ومنه) : الواو : استئنافية (منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (نعم) : مبتدأ مؤخر محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وبئس وليس وعسىٰ) : معطوفات محكيات علىٰ (نعم) وعلامة رفعها ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**على الأصح**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور تقديره : ونعم وبئس وليس وعسىٰ كائنات هي من الفعل الماضي حالة كونها على الأصح ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

[ش] : ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره . . أخذ يتكلم علىٰ ما يميز الفعل إجمالاً فقال : (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها علىٰ معنىً مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ،

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**ولما فرغ**) المصنف (**مما يميز الاسم**) أي : من ذكر العلامات التي تميز الاسم (**عن غيره**) أي : عن قسيميه الفعل والحرف (. . **أخذ يتكلم**) أي : شرع أن يتكلم (**علىٰ ما يميز الفعل**) عن قسيميه (**إجمالاً**) أي : من غير تفصيل بين علامة الماضي وعلامة المضارع وعلامة الأمر ، و(إجمالاً) إما منصوب علىٰ أنه تمييز محول عن المفعول تقديره : (ما يميز مجمل الفعل) أو على الحال من الفعل ، أو بنزع الخافض ؛ أي : أراد أن يتكلم علىٰ علامات مجمل الفعل (**فقال** : **والفعل**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة (**وهو**) الفعل المصطلح عليه عند النحاة (**كلمة دلت بنفسها**) أي : من غير انضمام إلىٰ غيرها ، خرج به الحرف (**علىٰ معنىً**) أي : علىٰ حدث (**مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**) : **الماضي** ؛ وهو : ما انقضىٰ ومضىٰ قبل زمان تكلمك ، **والحال** ؛ وهو : ما بين المستقبل والماضي ، **والمستقبل** ؛ وهو : الزمن الآتي بعد الحال قريباً كان أو بعيداً ، فخرج بقيد (مقترن) الاسم .

وقوله (**وضعاً**) أي : لا استعمالاً ؛ أي : مقترن بأحدها في أصل وضع العرب لتلك الكلمة ، فدخل بهـٰذا القيد : نعم وبئس وليس وعسىٰ مما هو فعل ويدل على الزمان في الأصل ، وعدم دلالته عليه عارض لكونه أشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك ، وخرج بقيد الوضع : اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لأن دلالتهما على الزمان ليس بحسب الوضع ، بل بحسب الاستعمال ، وخرجت أيضاً أسماء الأفعال ؛ كهيهات ؛ فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع ؛ لأنها إما

(يعرف) : أي يميز عن قسيميه بثلاث علامات : (بقد) الحرفية ، وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لإفادة تقريبه من الحال نحو : قد قامت الصلاة ، أو تحقيقه نحو : ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ ، وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو : ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ ، أو التقليل نحو : إن الكذوب قد يصدق . . . .

موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن ، وإنما المقترن معناه كما ذهب إليه بعضهم ، وإما لأنها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالباً في معنى الفعل كما ذهب إليه آخرون . انتهىٰ من « أبي النجا » كما مر في « التتمة » .

(**يعرف** ؛ **أي** : **يميز عن قسيميه**) أي : مخالفيه الاسم والحرف (بـ) علامات كثيرة ، ذكر المصنف منها هنا (**ثلاث علامات**) تبعاً لأصله ، وليس في الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جرياً علىٰ طريقة الكوفيين ؛ من أن الفعل قسمان ماض ومضارع ، وأن الأمر داخل في المضارع ؛ لأنه مقتطع منه ؛ لأنه يبنىٰ علىٰ ما يعرب به مضارعه (**بقد الحرفية**) خرجت به الاسمية نحو : قد زيد درهم ، والاستفهامية نحو : قد زيد قائم ؛ أي : هل زيد قائم ؟ (**وهي علامة مشتركة**) بين الماضي والمضارع (**تارة**) أي : في حالة (**تدخل على الماضي لإفادة تقريبه**) أي : تقريب زمنه الماضي (**من الحال**) أي : إلى الزمن الحاضر الذي حل وحضر (**نحو**) قول المقيم للصلاة : (**قد قامت الصلاة**) أي : قد قرب قيامها (**أو**) بـ(**تحقيقه**) أي : لتحقيق الحدث المفهوم من الماضي وإثباته وتحققه ؛ أي : لإفادة ذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾**) أي : ونعلم أنه حقاً صدقتنا ، (**و**) تدخل (**تارة على المضارع لإفادة التحقيق**) والثبوت (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ**) **ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾** أي : حقاً يعلم الله المعوقين ، (**أو**) **لإفادة** (**التقليل**) في حدث الفعل المضارع (**نحو**) قولهم : (**إن الكذوب قد يصدق**) أي : قليلاً يصدق .

ولا يخفىٰ أن هـٰذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال ، ولا تدخل (قد) علىٰ فعل الأمر أصلاً .

(والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو : سيقوم أو سوف يقوم ، وإنما اختصا به لأنهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال ، وفي (سوف) زيادة تأخير وتنفيس ؛ لأن كثرة الحروف تدل علىٰ . . .

(و) إنما اختصت (قد) بالفعل لأنه (**لا يخفىٰ أن هـٰذه المعاني**) المذكورة لـ(قد) (**لا يتصور وجودها في غير الأفعال**) من الأسماء ، (**ولا تدخل « قد » علىٰ فعل الأمر أصلاً**) أي : قطعاً بلا خلاف ، لعدم تحقق مدلوله .

واعلم : أنه يشترط في دخولها على الماضي والمضارع أربعة شروط :

الأول : أن يكون كل منهما مثبتاً ، لا منفياً ؛ كقد ما قام زيد .

والثاني : ألاَّ يكون مفصولاً نحو : قد هو قام .

والثالث : أن يكون متصرفاً ، لا جامداً نحو : قد عسىٰ وقد نعم .

والرابع : أن يكون خبرياً ، لا إنشائياً نحو : قد زوجتك بنتي وبعتك عبدي .

(**و**) يعرف الفعل أيضاً بمسمى (**السين و**)بلفظ (**سوف** ، **ويختصان بالمضارع ويخلصانه**) أي : يخلصان المضارع من احتماله (لـ) لحال إلى (**الاستقبال**) أي : يخصانه للاستقبال بعد احتماله للحال والاستقبال ، مثالهما (**نحو**) **قولك** : (**سيقوم**) زيد (**أو سوف يقوم**) عمرو ، (**وإنما اختصا**) أي : اختص السين وسوف (**به**) أي : بالمضارع دون الماضي (**لأنهما وضعا لتأخير**) أي : للدلالة علىٰ تأخر (**معنى الفعل من الحال**) وهو ما كان بين الاستقبال والماضي (**إلى الاستقبال ، و**) لـٰكن (**في « سوف » زيادة**) الدلالة علىٰ (**تأخير**) معنى الفعل (**وتنفيســ**)ــه عطف مرادف علىٰ ما قبله (**لأن كثرة الحروف**) في الكلمة (**تدل علىٰ**

زيادة المعنىٰ ، وهٰذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع ، إلا أن (سوف) تحكىٰ على الفتح اسماً ، وأما السين . . فمعرب غير محكي ، ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه . . أدخل اللام على السين دون سوف ، بل حكي علىٰ صورته تحقيقاً للشبه . . . .

زيادة المعنىٰ) غالباً ، خرج به نحو : حذر وحاذر ، (**وهٰذان اللفظان**) أي : لفظ السين وسوف المذكورين هنا (**اسمان**) علمان (**للحرفين الداخلين على المضارع**) وهما : س ، وسوف ، من سيقوم وسوف يقوم ، (**إلا أن**) أي : لٰكن (« **سوف** » **تحكىٰ**) وتذكر هنا معربة بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي (**على الفتح**) حالة كونها (**اسماً**) وعلماً لما في المثال و(الحكاية) **لغة** : المماثلة ، **واصطلاحاً** : إيراد اللفظ المسموع بهيئته الأصلية وصفته الوضعية من غير تغيير ، (**وأما السين**) هنا (. . **فمعرب**) بكسرة ظاهرة في آخره حالة كونه (**غير محكي**) أي : غير مراد لفظة .

(**ولما انعقد**) وحصل (**الشبه الصوري**) أي : اللفظي (**بين سوف**) الاسمية المذكورة هنا (**وسوف**) الحرفية المذكورة في المثال (**دون السين**) الاسمية المذكورة هنا (**وسه**) الحرفية المذكورة في المثال (. . **أدخل**) الألف و(**اللام على السين**) المذكورة هنا معرباً بالحركة الظاهرة على النون ؛ إشارة إلى الفرق بينهما ؛ بأن المذكورة هنا اسم علم للتي في المثال ، وتلك حرف تختص بالمضارع (**دون سوف**) لأنها لفظ ما في المثال (**بل حكي**) وذكر هنا (**علىٰ صورته**) في المثال (**تحقيقاً**) أي : إظهاراً (**للشبه**) بين ما هنا وبين ما في المثال في الصورة ؛ جرياً على القاعدة المشهورة : أن الكلمة إذا كانت علىٰ حرف واحد . . يعبر عنها باسمها كما في باء الجر ولامه وواو العطف وفائه ، فالمذكور هنا اسم لما في المثال ، وإذا كانت علىٰ حرفين فأكثر ؛ كمن الجارة وقد الحرفية وسوف التنفيسية . . فالمذكور

(وتاء التأنيث الساكنة) كقامت وشربت ، وهـٰذه خاصة بالماضي إشعاراً بتأنيث الفاعل .

(وهو) أي : الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع)

هنا حكاية لما في المثال ، فبين ما هنا وما في المثال شبه صوري .

وفي حاشية « شرح الشيخ خالد على الآجرومية » : (وإنما لم يُعرِّف المصنف سوف بـ(أل) كما عرف السين لأن سوف أريد بها لفظها ، والكلمة إذا أريد بها لفظها . . صارت علم جنس ، والأعلام لا تدخل عليها (أل) سماعاً ؛ إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف علىٰ مُعرَّف واحد ، وهو مبني على الفتح ؛ أي : معرب بحركة مقدرة ، لعدم تغير الصورة الحرفية ، بخلاف السين ؛ فإن صورة حرفيته (س) فغيرت إلىٰ سين وجعلت اسماً ، وصار معرفاً بدخول (أل) عليه ، فأعرب إعراباً لفظياً ، بخلاف سوف ؛ فإنه معرب إعراب حكاية ؛ لما بين ما هنا وبين ما في المثال شبهاً صورياً) انتهىٰ من « أبي النجا » بزيادة ، والله أعلم .

(و) يعرف الفعل أيضاً بـ(تاء التأنيث الساكنة) مثالها (كـ)التاء في (قامت هند (وشربت) دعد (وهـٰذه) التاء الساكنة (خاصة) أي : علامة مختصة (بالماضي إشعاراً) أي : إعلاماً (بتأنيث الفاعل) أي : بتأنيث المسند إليه وإن لم يكن فاعلاً ؛ كالنائب عن الفاعل واسم كان نحو قوله : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ ولا تدخل على المضارع ؛ لاستغنائه عنها بتاء المضارعة نحو : هند تقوم ، والأمر ؛ لاستغنائه بياء المؤنثة المخاطبة نحو : اضربي يا هند ، والاسم ؛ لاستغنائه بالمتحركة ؛ كهـٰذه قائمة وفاطمة .

(وهو ؛ أي : الفعل من حيث هو) لا بقيد كونه مضارعاً فقط أو ماضياً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (ثلاثة أنواع) بدليل انحصار الزمن الذي هو بعض مدلوله في ثلاثة كما سيأتي في كلام الشارح ، لا رابع لها إجماعاً

عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر بناءً علىٰ أنه مقتطع من المضارع .

وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة : (ماض) أصله ماضي ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ،

(**عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر**) من الثلاثة (**بناءً**) أي : جرياً في إسقاطه (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن الأمر جزء (**مقتطع من المضارع**) لأن أصل (اضرب) عندهم : لتضرب ، حذفت اللام تخفيفاً للفظ ، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع الصحيح الآخر عند الوقف ، فتعذر الابتداء بالساكن فأتي بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن ، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل ؛ محافظة علىٰ صيغة المضارع ، هـٰذا عند الاحتياج إلىٰ همزة الوصل بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، أما إذا لم يحتج إلىٰ تلك الهمزة . . فلا يؤتىٰ بها ؛ بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ؛ كيدحرج ويقاتل ويتعلم وغير ذلك ، والعبرة في كونه متحركاً باللفظ لا بالتقدير ، فلو كان متحركاً لفظاً ساكناً تقديراً نحو : تقوم وتبيع ؛ فإن أصلهما : تقوم وتبيع . . لم يؤت بالهمزة ، فتقول : قم وبع . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وإنما كانت الأفعال ثلاثة**) لا رابع لها (**لأن الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها**) أي : من معنىٰ كل من الأفعال ؛ لأن مدلولها الحدث والزمن ، (**ثلاثة**) خبر لقوله : (لأن الأزمنة) أي : لأن الأزمنة التي هي بعض مدلولها ثلاثة الماضي والحال والمستقبل ، (**ماض**) بالرفع بدل من (ثلاثة) لأن (**أصله ماضي**) بضم الياء مع التخفيف والتنوين ، (**استثقلت الضمة على الياء فحذفت**) الضمة فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين (**ثم**) حذفت (**الياء لالتقاء الساكنين**) فصار ماض بوزن

وهو : ما دل علىٰ معنىً وجد في الزمان الماضي دلالةً وضعيةً

فاع ، (وهو) الفعل الماضي (ما) أي : لفظ (دل علىٰ معنىً) أي : علىٰ حدث (وجد في الزمان الماضي) هـٰذا حد لخصوص الماضي ، وسيأتي حد خصوص المضارع والأمر ، وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة . . فقد تقدم في مبحث (أقسام الكلمة) مستوفىً فارجع إليه إن شئت ، أي : دل علىٰ زمان وحدث اصطحبا (دلالة) مطابقية (وضعية) أي : من حيث الوضع لهما ، قيد الدلالة بالوضعية إخراجاً لدلالة الاستعمال ؛ لمجيء المضارع بمعنى الماضي في نحو : لم يضرب ، ومجيء الماضي بمعنى المضارع في نحو : إن ضربت زيداً ؛ لأن ذلك عارض بواسطة حرف النفي أو الشرط ، فلا اعتداد بما عرض . انتهىٰ من « حاشية أبي النجا » .

وإنما قيدنا الدلالة بالمطابقية لأن دلالته على الحدث والزمان معاً مطابقية لا تضمنية كما قاله بعضهم ؛ لأن المطابقية دلالة اللفظ علىٰ تمام معناه ؛ كدلالة الفعل على الحدث والزمان معاً ، و(التضمنية) : هي دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه ؛ كدلالته على الحدث فقط أو على الزمان فقط ، و(الالتزامية) : دلالة اللفظ علىٰ لازمه ؛ كدلالة الفعل على الفاعل أو المكان ، فالدلالة الوضعية ثلاثة أقسام كما بيناها ؛ كما قال عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه في المنطق » :

دلالـة اللفـظ علـىٰ مـا وافقـه   يـدعـونهـا دلالـة المطـابقـةْ
وجـزئـه تضمنـاً ومـا لـزم   فهـو التـزامٌ إن بعقـل التـزمْ

فائدة

والدلالة عندهم ستة أقسام : لأنها إما وضعية أو عقلية أو عادية ، وعلىٰ كل منها الدال إما اللفظ أو غيره كالعقل والعادة ، اثنتان في ثلاثة بستة ، فدلالة اللفظ

وقدمه لمجيئه على الأصل ؛ إذ هو متفق علىٰ بنائه ، وحيث قدمه . . كان الأولىٰ له أن يتبعه بالأمر لما قلنا .

(ويعرف) أي : يميز عن المضارع والأمر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعاً الدالة علىٰ تأنيث ما أسند إليه الفعل ، وتلحقه متصرفاً كان

الوضعية ؛ كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، والعقلية ؛ كدلالة اللفظ علىٰ وجود لافظه أو حياته ، والعادية ؛ كدلالة أخ بفتح الهمزة وبالخاء المعجمة على الوجع مطلقاً ، وأح بضم الهمزة وفتحها وبالحاء المهملة علىٰ وجع الصدر .

ودلالة غير اللفظ الوضعية ؛ كدلالة الإشارة بالرأس إلىٰ أسفل علىٰ معنىٰ نعم ، وإلىٰ أعلىٰ علىٰ معنىٰ لا ، والعقلية ؛ كدلالة تغير العالم علىٰ حدوثه ، والعادية ؛ كدلالة الحمرة على الخجل ؛ أي : الحياء ، والصفرة على الوجل ؛ أي : الخوف ، والمناطقة إنما يبحثون عن الأول من هٰذه الأقسام ، وبعضها من مباحث البيانيين ، وأغلبها من مباحث الوضعيين . انتهىٰ من « البيجوري على السلم » .

(**وقدمه**) أي : قدم الماضي على المضارع (**لمجيئه**) أي : لمجيء الماضي (**علىٰ**) ما هو (**الأصل**) في الأفعال وهو البناء (**إذ هو**) أي : الماضي (**متفق علىٰ بنائه ، وحيث قدمه**) أي : قدم المصنف الماضي علىٰ غيره لعلة البناء (. . **كان الأولىٰ له**) أي : للمصنف (**أن يتبعه**) أي : يتبع الماضي (**بالأمر**) أي : يلحقه به ويردفه (**لما قلنا**)ه ؛ أي : للعلة التي قلناها في تقديم الماضي علىٰ غيره ؛ يعني قوله : (لمجيئه على الأصل) الذي هو البناء عند البصريين (**ويعرف** ؛ **أي** : **يميز**) الماضي (**عن المضارع والأمر بتاء التأنيث الساكنة وضعاً**) أي : أصالة ، فلا يضر تحريكها لعارض الالتقاء أو الإتباع أو النقل ، (**الدالة**) تلك التاء (**علىٰ تأنيث ما أسند إليه الفعل**) الماضي من الفعل وغيره ، (**وتلحقه**) أي : وتلحق تاء التأنيث الماضي (**متصرفاً كان**) ذلك الماضي والمتصرف من الفعل : ما يتحول ويتغير من

(نحو : قامت) هند (وقعدت) أو جامداً ؛ كما سيأتي ، ولا يقدح في ذلك عدم لحاقها بعض الأفعال الماضية ؛ كأفعال الاستثناء ؛ لأنهم التزموا تذكير فاعلها .

وخرج بـ(الساكنة) : المتحركة ؛ فإنها خاصة بالأسماء ، وربما دخلت علىٰ بعض الحروف ، واختصت الساكنة بالفعل لثقله ،

صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ (نحو : قامت هند وقعدت) دعد (أو) كان ذلك الماضي (جامداً) وهو ما يلزم صيغة الماضي فلا يتصرف إلىٰ مضارع وإلىٰ أمر مثلاً ، وذلك الجامد كائن (كما سيأتي) أي : كالمثل التي تأتي للماضي قريباً ؛ كنعم وبئس وغيرهما .

(ولا يقدح) أي : لا يضر (في ذلك) أي : في كونها علامة للماضي (عدم لحاقها) أي : عدم لحوق هٰذه التاء (بعض الأفعال الماضية) لعدم اشتراط الاطراد في العلامة ، وتلك الأفعال التي لا تلحقها التاء كائنة (كأفعال الاستثناء) من خلا وعدا وحاشا وليس ، ولا يكون ، وإنما لا تلحق التاء لهٰذه الأفعال (لأنهم) أي : لأن النحاة أو العرب (التزموا تذكير فاعلها) أي : أوجبوا تذكير فاعلها ؛ لأنه ضمير مستتر فيها يلزم التذكير والإفراد ؛ لأنه عائد على البعض المفهوم من الكل ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق .

(وخرج بالساكنة : المتحركة) أصالة (فإنها) أي : فإن المتحركة (خاصة بالأسماء) كقائمة وفاطمة ؛ يعني : إن كانت حركتها إعراباً وإلا . . فقد وجدت في الكلم الثلاث ؛ كقولك : لا قوة وربت وثمت ولات ، (وربما دخلت) المتحركة (علىٰ بعض الحروف) كربت وثمت ولات ، وهي فيها لمجرد تأنيث اللفظ ، ثم التي تدخل علىٰ (لات) تكون مفتوحة ، والتي تدخل علىٰ (رب) و(ثم) يجوز فتحها وإسكانها .

(واختصت الساكنة بالفعل لثقله) أي : لثقل الفعل بكون مدلوله مركباً من

والمتحركة بغيره طلباً للتعادل ، ولو قال : نحو : قام وقعد . . لكان أولىٰ ؛ لأنه الذي يقبلُ التاءَ فيميَّز بها .

(و) الفعل الماضي (منه : نعم وبئس) على الأصح ؛ لقبولهما التاء المذكورة ،

حدث وزمان (و) خصت (**المتحركة بغيره**) أي : بغير الفعل من الاسم والحرف لكونه خفيفاً بكونه بسيطاً ، فأعطي السكون الخفيف لتاء الفعل الثقيل ، والحركة الثقيلة لتاء الاسم الخفيف (**طلباً للتعادل**) والتوازن بينهما؛ أي : بين الفعل والاسم.

(**ولو قال**) المصنف في التمثيل (**نحو: قام وقعد**) بلا لحوق تاء به (. . **لكان**) التمثيل (**أولىٰ**) وأحرىٰ (**لأنه**) أي : لأن قام وقعد المجرد من التاء هو (**الذي يقبل التاء فيميز بها**) دون قامت وقعدت ؛ لأنه لا يمكن إدخال التاء على التاء (**والفعل الماضي منه**) أي : من الفعل الماضي لفظة (**نعم**) الموضوعة لإنشاء المدح (**و**) لفظة (**بئس**) الموضوعة لإنشاء الذم (**على الأصح**) فيهما عند جميع البصريين والكسائي ، وإنما كانا من الفعل الماضي (**لقبولهما التاء المذكورة**) أي : الساكنة التي تدل علىٰ تأنيث المسند إليه عند جميع العرب ، وفيه نظر ؛ لأن التاء المذكورة هي الدالة علىٰ تأنيث الفاعل ، والتاء اللاحقة لنعم وبئس ليست كذلك ؛ لأن مرفوعهما ليس فاعلاً لمعناهما ؛ لأن معناهما : إن كان أمدح أو أذم . . فواضح ، وإن كان حسن وقبح . . فلأن الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة أو هو مذكر ، إلا أن يقال : المراد تأنيث نفسه أو فرده المقصود بالحكم ، وقال الرضي : (ودليل فعليتهما : لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف : لات وثمت وربت ولعلت) . انتهىٰ من « رفع الحجاب » نقلاً عن « يس على المجيب » .

ففي الحديث : « من توضأ يوم الجمعة . . فبها ونعمت ، ومن اغتسل . . فالغسل أفضل »

والفاء في قوله : (**ففي الحديث**) تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا لقبولهما إياها لما ورد في الحديث الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : (**من توضأ يوم الجمعة**) واقتصر على الوضوء (. . **فبها**) أي : فقد أخذ بالرخصة التي هي الوضوء ، فلا بأس عليه في ترك الغسل ، و(من) شرطية و(توضأ) : فعل شرط لها ، والفاء في (فبها) رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار متعلق بمحذوف ؛ أي : فبالرخصة أخذ ، و(نعم) : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر مُفسَّر بتمييز محذوف ، وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير : نعمَتْ رخصة الوضوء ، لـٰكن قال بعضهم : إن تمييز هـٰذا الباب لا يُحذف ؛ لبقاء الإبهام وعدم مُفسِّر الضمير حينئذ ؛ لأنه كالعوض من الفاعل ، ولذا شرط فيه أن يكون مما يقبل (أل) ، فلا يكون مثلاً ولا غيراً ولا أَفْعَلَ مِن ولا كلمة ما خلافاً للفراء والزمخشري ، ولا يكاد يجمع بينهما ، قال ذلك البعض ، وإنما حذف التمييز في الحديث لأنه عُوِّض منه التاءُ .

وفي « الرضي » : واعلم : (أن الضمير المبهم في نعم وبئس على الأظهرِ الأغلبِ لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل البصرة ، وكذا في كلام غيره ، وعلله بعلتين ، لـٰكن في بعض شروح « الألفية » ما يخالفه في التأنيث ، وجعل منه الحديث) . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**ونعمت**) الرخصة الوضوء قاله ابن عصفور ففيه حذف التمييز والمخصوص أيضاً وهو علىٰ رأي من يجيز حذف التمييز كالناظم وتمام الحديث (**ومن اغتسل . . فالغسل أفضل**) رواه الترمذي في « سننه » ، وابن ماجه ، فسكن النبي صلى الله عليه وسلم التاء في (نعمت) ليدل علىٰ أنه أراد بها التأنيث ؛ لأن تقدير الكلام :

وفيه أيضاً : « وأعوذ بك من الخيانة ؛ فإنها بئست البطانة » ، وقيل : إنهما اسمان ؛ لدخول حرف الجر عليهما في قولهم : ما هي بنعم الولد ، ونعم السير علىٰ بئس العير ، والجواب يعلم مما مر . . . .

من توضأ يوم الجمعة . . فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة ، ومن وقف علىٰ (نعمت) في هـٰذا الخبر بالهاء . . فقد لحن وغلط ، علىٰ أن بعضهم رواه « فبها ونعمتَ » فجعل التاء ضمير المخاطب بتسكين الميم وفتح التاء ، والمقصود في هـٰذه الرواية : الدعاء له بالتنعيم .

(**وفيه**) أي : وفي الحديث (**أيضاً**) أي : كما أن فيه ذكر نعمت ذكر بئست وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (**وأعوذ بك**) أي : ألتجىء بك يا رب (**من**) خصلة (**الخيانة**) والخديعة للغير ، وهي : أن يضمر الشر لغيره (**فإنها**) والفاء فيه تعليلية ؛ أي : وإنما تعوذت بك يا رب منها لأنها ؛ أي : لأن الخيانة (**بئست البطانة**) أي : مقول فيها : بئست البطانة ؛ أي : الخصلة المبطنة المضمرة في القلب للغير والمخصوص بالذم الخيانة .

(**وقيل : إنهما**) أي : إن نعم وبئس (**اسمان ؛ لدخول حرف الجر عليهما في قولهم**) أي : في قول بعض العرب : (**ما هي**) أي : ما البنت (**بـ**) ولد مقول فيه : (**نعم الولد**) حين بشر وقيل له : نعم الولد لك ، (**ونعم السير علىٰ**) عير مقول فيه : (**بئس العير ، والجواب**) عن هـٰذا القول (**يعلم مما مر**) عند قول المصنف : (وحروف الخفض) من قول الشارح : (وأما قولهم : ما هي بنعم الولد ، وعلىٰ بئس العير) . . فمؤول علىٰ حذف الموصوف وصفته . . . إلخ .

والقائلون باسميتهما جماعة من الكوفيين منهم الفراء ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم : نعم السير علىٰ بئس العير ، والله ؛ ما هي بنعم الولد ، فهما اسمان بمعنى الممدوح والمذموم ، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى

(و) كذا منه (ليس وعسىٰ على الأصح) . . . .

الإنشاء ، وهو من معاني الحروف ، ولا يرد أن المفيد له الجملة بتمامها ؛ لأنهما العمدة في إفادته ، فهما مبتدآن ، وما كان فاعلاً على القول الأول بدل علىٰ هـٰذا أو عطف بيان ، والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم ، ويحتمل العكس ، والمعنى : الممدوح الرجل زيد ، أفاده في « البسيط » .

قال « سم » : (ويبقى النظر في نحو : نعم رجلاً زيد ، فيحتمل أن (رجلاً) تمييز للنسبة التي في ضمن نعم ؛ لكونها بمعنى الممدوح ؛ أي : الممدوح من جهة الرجولية ، أو هو حال .

ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به ؛ لأنه تابع للمجرور ؛ أي : ما هي بالممدوح الولد ، فإن كان مروياً بالرفع . . فلعله مقطوع عما قبله) انتهىٰ « خضري » .

علىٰ هـٰذا القول إعراب نعم الرجل زيد : (نعم) : مبتدأ بمعنى الممدوح في محل الرفع مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى الإنشاء (الرجل) : بدل منه ، أو عطف بيان له مرفوع بالضمة الظاهرة (زيد) : خبره مرفوع ، وقس عليه نحو قولهم : بئس الرجل عمرو ، ومعناه : المذموم الرجل عمرو ، والمعنىٰ في قولهم : (ما هي بنعم الولد) : ما هي بالممدوح الولد .

وقوله : (وكذا منه ليس وعسىٰ على الأصح) والجار والمجرور في (كذا) حال من الضمير المستكن في الخبر ، و(منه) خبر مقدم ، و(ليس) و(عسىٰ) مبتدأ مؤخر ، و(على الأصح) متعلق بالخبر المحذوف والتقدير : وليس وعسىٰ كائنان من الفعل الماضي على الأصح حالة كونهما كذا ؛ أي : كهـٰذا المذكور السابق من نعم وبئس في كونهما من الماضي ؛ والله أعلم .

لقبولهما التاء أيضاً نحو : عست هند أن تفلح ، وليست مفلحة ، ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو : ﴿ لَيْسُوا سَوَآءً ﴾ ، ﴿ لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ ، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ، وقيل : إنهما حرفان ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ، . . . .

وإنما كانا فعلاً ماضياً (**لقبولهما التاء**) التي هي علامة الفعل الماضي (**أيضاً**) أي : كما قبلت نعم وبئس مثالهما بعد دخول التاء عليهما (**نحو : عست هند أن تفلح ، وليست**) دعد (**مفلحة**) وإعراب المثال الأول : (عسىٰ) : فعلٌ ماضي من أفعال الرجاء ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء علامة تأنيث اسمها (هند) : اسمها مرفوع (أن) : حرف مصدر ونصب (تفلح) : فعل مضارع منصوب بأن وفاعله ضمير مستتر يعود علىٰ هند ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ أنه خبر عسىٰ ، والتقدير : ترجَّت هندٌ الإفْلاَحَ والظفرَ ، وقس عليه إعراب المثال الثاني .

(**ولاتصالهما**) أيضاً (**بضمائر الرفع**) وهي لا تتصل إلا بعاملها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَيْسُوا سَوَآءً ﴾) ، فالواو ضمير رفع ساكن في محل الرفع اسمها ، (سواء) : خبرها منصوب ، ونحو : (﴿ لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾) ، بضم التاء للمذكر المخاطب ونحو : (﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾) ، بضم التاء في الفعلين لجماعة الذكور المخاطبين ، وهي علامة مختصة بالماضي ، فلا تتصل بالمضارع ؛ لاستغنائه عنها بالضمير المستتر فيه وجوباً في نحو : أضرب وتضرب ونضرب .

(**وقيل : إنهما**) أي : إن ليس وعسىٰ (**حرفان**) لا فعلان ماضيان ، فليس حرف نفي بمعنىٰ ما النافية ، وعسىٰ حرف ترج كلعل (**لعدم دلالتهما على الحدث والزمان**) كما قاله الفارسي في ليس ، وكما قاله ثعلب وابن السراج في عسى . انتهىٰ من « شرح الشذور » .

ولتوقف إفادة معناهما علىٰ غيرهما كسائر الحروف ، وأجيب بأن عدم الدلالة عارض ، وبأن توقف الإفادة علىٰ ذكر الغير إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فأعطيا حكمه في التوقف المذكور ، ولا يقدح في فعلية الثلاثة الأول خروجها في الظاهر عن أوزان الفعل ؛ لأن أصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين ، لا فعل بفتحها أيضاً ، ولا فعل بضمها . . . .

(**ولتوقف إفادة معناهما**) وهو النفي في ليس ، والترجي في عسىٰ ؛ أي : إفادتهما معناهما (**علىٰ**) ذكر (**غيرهما**) وهو خبرهما (**كسائر الحروف**) غيرهما ؛ أي : كما أن إفادة الحروف معناها يتوقف علىٰ ذكر غيرها من مُتعلَّقِها (**وأجيب**) عن استدلال صاحب هـٰذا القيل (**بأن عدم الدلالة**) على الحدث والزمان (**عارض**) بشبههما بالحروف في الجمود وعدم التصرف ، وليس ذلك في أصل وضعهما (**وبأن توقف الإفادة**) أي : إفادتهما معناهما (**علىٰ ذكر الغير**) وهو خبرهما (**إنما هو**) أي : ذلك التوقف (**لشبههما بالحرف في**) الجمود و(**عدم التصرف ، فأعطيا حكمه**) أي : حكم الحرف (**في التوقف المذكور**) أي : في توقف إفادتهما علىٰ ذكر الغير (**ولا يقدح**) أي : لا يضر (**في فعلية الثلاثة الأُوَل**) جَمْعُ أُولَىٰ يعني : نعم وبئس وليس (**خروجها في الظاهر**) الملفوظ (**عن أوزان الفعل**) بسكون عين الكلمة (**لأن أصلها**) أي : أصل الثلاثة الأول (**فعل بفتح الفاء وكسر العين**) بوزن فرح (**لا فعل بفتحها**) أي : بفتح العين (**أيضاً**) أي : كما فتحت الفاء (**ولا فعل بضمها**) أي : بضم العين ككرم .

قال أبو البقاء في « اللباب » : (أما ليس . . فمن البصريين من قال : هي حرف ، وأن الضمير المتصل بها لشبهها بالأفعال كما اتصل الضمير بهاء علىٰ لغة مَن قال في التثنية : هاءا ، وفي الجمع : هاءَوُا ، وأبو عليٍّ الفارسي يشير إليه في كُتبه كثيراً ، ويقوي ذلك أنها لا تدل علىٰ زمان ، وأنها تنفي كما تنفي ما ، وأنهم شَبَّهُوها

بها في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ؛ بالرفع فيهما ، ومن قال : هي فعل . . احتج باتصال الضمائر وتاءِ التأنيث الساكنة بها ، وسُلِبَت التصرف لشبهها بما .

ويدل علىٰ أنها فعل : جوازُ تقديمِ خبرها على اسمِها عند الجميع ، وتقديمه عليها عند كثير منهم ، بخلاف ما) ، ورُدَّ أيضاً علىٰ مَن زعم حرفيةَ عسىٰ من الكوفيين قياساً علىٰ لعلَّ بجامع الترجي باتصال التاءَينِ بها ، **والصحيح** : أن ليس وعسىٰ فعلان ؛ لقبولهما التاءين المذكورتين ، ؛ تقول : لست وليست وعسيت وعست . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

وفي « التبيين » لأبي البقاء : (قال الكوفيون : إن نعم وبئس هما اسمان ، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد . . كان تقديره : الرجل نعم الرجل ، ولما حذف الموصوف وهو الرجل الأول . . قام نعم مقامه ، فكما أن الرجل اسم . . كذلك ما قام مقامه اسم ، والرجل الثاني مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل ، فكأنك قلت : جاء زيد حسن الرجل ؛ أي : جميل جنس الرجل ، **والصحيح** : أنهما فعلان ، واستدل القائلون به بأوجه :

أحدها : اتصال ضمير الرفع بهما كما حكى الكسائي : نعموا رجالاً الزيدون ، وإذا لم يظهر . . كان مستتراً ، وأضمر علىٰ شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم : ربه رجلاً ، وهـٰذا لا يكون في الأسماء .

والوجه الثاني : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو : نعمت المرأة هند ، وهـٰذا لايكون في الأسماء .

فإن قلت : تاء التأنيث قد تتصل بالحرف نحو : ربت وثمت ولات ، فلا يدل

اتصالها بنعم علىٰ أنها فعل.. قلت : اتصالُها ساكنةً بنعم دليلٌ علىٰ أنها فعل ، وليس كذلك ثم ورب ؛ لأنها محركة فيهما ، ويدل على الفرق بينهما أن التاء في (نعمت) تدل علىٰ تأنيث الفاعل ؛ كدلالة التاء في (قامت) والتاء في (ربت) ، و(ثمت) تدل علىٰ تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها ، وحكم لات حكم ربت ، ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا : لاه ، ولم يقف أحد علىٰ نعمت بالهاء .

فإن قلت : لحوق التاء بنعم غير لازم ، بل يجوز أن يقال : نعم المرأة هند.. قلت : دخولها أحسن ، وأما حذفها.. فلأن المرأة في حكم الجنس فكان التذكير لذلك ، علىٰ أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه) . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

[ص] : ومضارع ، ويعرف بدخول (لم) عليه نحو : لم يقم ،

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**ومضارع**) معطوف علىٰ قوله : (ماض) علىٰ كونه بدلاً من ثلاثة أنواع ؛ أي : والثاني من الأنواع الثلاثة : فعل مضارع ، وهو **لغة** : المشابه بالشيء مطلقاً ؛ لأنه اسم فاعل من ضارع الرباعي ، يقال : ضارع يضارع مضارعةً وضراعاً إذا شابه غيره ، سمي مضارعاً ؛ لمضارعته الاسم ؛ أي : لمشابهته الاسم في أربعة أشياء : **في الإبهام والتخصيص** ؛ فإن (يضرب) يحتمل الحال والاستقبال ، فإن قلت : يضرب الآن . . تخصص بالحال ، أو قلت : غداً . . تخصص بالاستقبال ، كقولك : رجل والرجل ، **وفي قبول لام الابتداء** نحو : إن زيداً ليضرب ؛ كما تقول : إن زيداً لضارب ، **وفي جريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته** ؛ كيضرب ، فإنه بوزن ضارب ، والمراد مطلق الحركة لا شخصها ، فيدخل فيه نحو : يقتل بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل ، ولذلك أعرب دون أخويه ، ورد ذلك ابن مالك بما يطول ذكره فراجعه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

واصطلاحاً : هو ما دل علىٰ حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال وقَبِل لم نحو : لم يضرب ، ولن نحو : لن يضرب . انتهىٰ من « خالد على الآجرومية » .

و(الحال) : ما كان نهاية الزمن الماضي وبداية الزمن المستقبل ، والاستقبال نقيض الاستبدار ، والمراد : الزمان المستقبل ؛ أي : الآتي . انتهىٰ من « تشويق الخلان » .

(**ويعرف**) أي : المضارع ؛ أي : يميز عن قسميه الماضي والأمر (**بدخول « لم » عليه**) وذلك بأن يقع بعدها من غير فاصل (**نحو : لم يقم**) وآثرها علىٰ غيرها من العلامات ؛ لأنه أشهر عوامله ، ولأن لها امتزاجاً بتغيير معناه إلى الماضي حتىٰ صار كجزئه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ولا بد في أوله من إحدى الزوائد الأربع

(**ولا بد**) أي : ولا غنىٰ ولا محيص (**في**) قرب (**أوله**) أي : أول المضارع وهو فاء الكلمة (**من**) وجود (**إحدى الزوائد الأربع**) المسماة بأحرف المضارعة بفتح الراء ؛ أي : المشابهة ، من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الأحرف التي هي سبب المشابهة ، ويجوز كسر الراء علىٰ معنىٰ أحرف الكلمة المضارعة ؛ أي : التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم .

قوله : (الزوائد الأربع) جمع زائدة لا جمع زائد ، بدليل (إحدىٰ) و(الأربع) بلا تاء . أفاده المحشي ، لـٰكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووي عن النحاة من أن زيادة التاء في المذكر وتركها في المؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد ، أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة . . فيجوز في اسم العدد إجراء هـٰذه القاعدة فيه كما صنع المتن حيث قال : (الأربع) بلا تاء ، ويجوز تركها ، فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلاً معيناً لكون المعدود مؤنثاً ؛ لاحتمال أنه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال ، فتأمل بإنصاف .

وإنما سميت زوائد لأن حروف المضارع تزيد بها علىٰ حروف الماضي ، وعلة الزيادة : حصول الفرق بينهما ، وكانت في المضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي ، فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق ، وزادوا هـٰذه الحروف دون غيرها : لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل وهـٰذه الأحرف أخف من غيرها ؛ لكثرة دورانها علىٰ ألسنة العرب ، فاختيرت من بين أحرف الزيادة العشرة المجموعة في قولهم : (أمان وتسهيل) .

وهي : **الهمزة والنون والياء والتاء** ،

(**وهي**) أي : تلك الزوائد الأربع : (**الهمزة**) بشرط أن تكون للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ كاضرب ، بخلاف همزة أكرم ، (**والنون**) بشرط أن تكون للمتكلم وغيره ، والمراد بالغير : من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون ؛ كنضرب ، أو للمتكلم المعظم نفسه ؛ أي : العظيم بحسب الواقع ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ، أو بحسب الادعاء ؛ كقول المعظم نفسه مخبراً عنها فقط : نقوم ، وكقول فرعون لموسىٰ : ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ ، واستعماله لها في هـٰذه الحالة مجاز أطلق ما للجمع على الواحد . انتهىٰ من « أبي النجا » .

بخلاف نون (نرجس الدواء) إذا جعل فيه النرجس ، وهو زهر البصل . انتهىٰ من « ق ل » .

(**والياء**) المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب مطلقاً ، سواء كان مفرد المذكر نحو : زيد يقوم ، أو مثناة نحو : الزيدان يقومان ، أو جمعه نحو : الزيدون يقومون ، أو جمع المؤنث نحو : الهندات يقمن ، سواء كانت غيبة الغائب حقيقةً كما مثلنا ، أو مجازاً نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ﴾ ، بخلاف ياء (يرنأ الشيب) إذا خضبه باليرنأ وهو الحناء .

(**والتاء**) المثناة فوق بشرط أن تكون للمخاطب ، سواء كان مفرد المذكر نحو : أنت تقوم يا زيد ، أو مثناة نحو : أنتما تقومان يا زيدان ، أو جمعه نحو : أنتم تقومون ، أو مفرد المؤنث نحو : أنت تقوم يا هند ، أو مثناة نحو : أنتما تقومان يا هندان ، أو جمعه نحو : أنتن تقمن يا هندات ، أو مفرد المؤنث الغائبة نحو : هند تقوم ، أو مثناة الغائبتين نحو : الهندان تقومان ، بخلاف تاء (تعلم)

يجمعها قولك : أنيت ،

و(تكلم) فهـٰذه أفعال مضارعة لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة ، بخلاف أكرم ونرجس ويرنأ وتعلم ؛ فإنها أفعال ماضية ؛ لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة .

فتحصل مما ذكرنا : أن الهمزة لواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية .

فإن قلت : لم ترك المصنف تقييد هـٰذه الزوائد بالشروط التي ذكرناها مع أنه لا بد منه في تعريف المضارع لإخراج الماضي الذي في أوله هـٰذه الزوائد كما مثلنا . . **قلت** : ترك تقييدها بما ذكر اتكالاً علىٰ بيان الموقف ؛ لأن المقصود بالذات من وضع هـٰذه المقدمة المبتدي وهو لايستقل بالاستفادة . انتهىٰ من « أبي النجا » بتصرف .

(**يجمعها**) أي : يجمع تلك الزوائد الأربع حروف (**قولك** : **أنيت**) أي : حروف مقولك : أنيت ، بمعنىٰ : أدركت المقصود ، أو حروف (نأيت) بمعنىٰ : بعدت عن المقصود ، أو حروف (أتين) أي : جئن النسوة ، أو حروف (نأتي) أي : نجيء نحو : نجيء نحن إليك لطلب الحاجة ، وإنما زدت لفظة (حروف) لأن الجامع لهـٰذه الزوائد حروف (أنيت) لا معناه ، والقول فيه بمعنى المقول ، وأنيت بدل منه أو عطف بيان له ، والمعنىٰ : يجمعها حروف مقولك : أنيت .

وآثر المصنف في التعبير عن الزوائد الأربع لفظة (أنيت) بتقديم الهمزة على النون ثم النون على الياء علىٰ غيرها مما ذكرناه ؛ كنأنيت ونأتي . . . إلخ لما في الذي ذكره من التفاؤل الحسن ؛ فإنه بمعنىٰ : أدركت المقصود ، ولما في (نأيت) من التشاؤم ؛ فإنه بمعنىٰ بعدت عن المقصود ولم أدركه ، ولما فيه من الموافقة

ويضم أوله إن كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف ؛ كدحرج يدحرج وأكرم يكرم وفرح يفرح وقاتل يقاتل ،

لترتيب هٰذه الحروف في المعنى التدريجي ؛ لأن الهمزة لواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية .

ثم استطرد المصنف بذكر بعض مباحث الصرفيين هنا فقال : (**ويضم أوله**) أي : أول المضارع ؛ أي : الحرف الذي بدىء به ، وهو حرف واحد من هٰذه الزوائد الأربع (**إن كان ماضيه**) أي : ماضي ذلك المضارع (**علىٰ أربعة أحرف**) سواء كان ذلك الماضي رباعياً مجرداً (**كـ**) قولك : (**دحرج**) زيد الحجر برجله إذا رماه على الأرض كالكرة (**يدحرجـ**)ـه دحرجةً ودحراجاً بضم أوله ؛ فإن ماضيه رباعي مجرد الأصول (**و**) كان رباعياً مزيداً فيه كقولك : (**أكرم**) زيد عمراً ؛ فإنه من زيد الثلاثي بزيادة الهمزة علىٰ كرم ، فتقول في مضارعه : (**يكرم**) بضم أوله (**و**)كقولك : (**فرح**) بتشديد الراء ، ؛ فإنه من مزيد الثلاثي بتكرار العين ، فتقول في مضارعه : (**يفرح**) بضم أوله لزيادة تكرير العين في ماضيه ، (**و**)تقول في مضارع (**قاتل يقاتل**) بضم أوله لزيادة الألف في ماضيه ، **والمعنىٰ** : يضم أول المضارع الذي ماضيه رباعي مطلقاً ؛ أي : سواء كان مجرداً أو مزيد الثلاثي وجوباً عند جميع العرب الحجازيين والتميميين ، وإنما ضموا أوله لأنه لو فتح أوله في (يكرم) مثلاً . . لم يعلم مضارع المزيد فيه من مضارع المجرد ، ثم حمل الباقي عليه .

وقيل : إنما ضم أوله لقلة دورانه علىٰ ألسنة العرب بالنسبة إلى الثلاثي ، وقيل : إنما ضم لأن الرباعي فرع الثلاثي ، والضم فرع الفتح بالنظر إلى الخفة ، فأعطي الفرع للفرع والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب .

وإنما فتح الخماسي والسداسي مع أنهما فرعا الثلاثي أيضاً تخفيفاً لهما على

ويفتح فيما سوىٰ ذلك نحو : نصر ينصر وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج .
وأمر ،

الألسنة ؛ لكثرة حروفهما ، ولو ضم أولهما . . لأدىٰ إلى الجمع بين الثقيلين ، وأما الضم في (يهريق) . . فلأنه من الرباعي لا من الخماسي ؛ لأن أصله : (يريق) فزيدت فيه الهاء علىٰ خلاف القياس . انتهىٰ من « مناهل الرجال » .

(ويفتح) أول المضارع وجوباً على الأصل في الخفة والضم في الرباعي للالتباس بغيره ، وتخصيص كل منهما بما ذكر لتعادل قلة الرباعي ثقل الضمة ، وكثرة غيره خفة الفتحة . انتهىٰ « كواكب » .

(فيما سوىٰ ذلك) أي : فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ثلاثياً (نحو : نصر) فتقول في مضارعه : (ينصر) بفتح أوله ، أو خماسياً (و) ذلك نحو : (انطلق) فتقول في مضارعه : (ينطلق) بفتح أوله أيضاً ، أو سداسياً (و)ذلك نحو : (استخرج) فتقول في مضارعه : (يستخرج) بفتح أوله .

ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتتمة لتعريف المضارع ؛ لأنه يتضح به كمال الاتضاح ، والاعتذار بمثل هٰذا عن النحويين أولىٰ من قول بعضهم : هٰذه المسألة من التصريف لا من النحو ذكرت فيه استطراداً .

(وأمر) معطوف أيضاً علىٰ (ماض) أي : والثالث من أنواع الفعل الثلاثة عند البصريين : فعل الأمر ، وهو لغة : طلب الفعل من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، فهو نقيض النهي ، واصطلاحاً : ما دل علىٰ طلب حدث مستقبل وقبل ياء المؤنثة المخاطبة ؛ لأن المطلوب به حصول ما لم يحصل نحو : ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ ، أو طلب دوام ما حصل نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ ، سمي به لاستعماله غالباً في الأمر الذي هو طلب المتكلم الفعل من المخاطب .

ويعرف بدلالته على الطلب ، وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة نحو : قومي واضربي . ومنه : هات وتعال على الأصح ،

(ويعرف) أي : يميز فعل الأمر عن قسيميه الماضي والمضارع (بدلالته على الطلب) أي : طلب المتكلم الفعل من المخاطب وضعاً ؛ أي : من جهة وضع العرب له للطلب ، فخرج بقيد الوضع نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ فإن دلالته على الطلب بواسطة لام الأمر ، (و)بـ (قبوله ياء المؤنثة المخاطبة) وهي ضمير على الأصح ، محلها رفع على الفاعلية ، وتختص بالفعل غير الماضي ، مثال الأمر (نحو : قومي واضربي) فإن كلاً منهما دل علىٰ طلب القيام في الأول والضرب في الثاني من المخاطبة ، وقبل كل منهما ياء المؤنثة المخاطبة ، وتقول في إعراب المثال الأول : (قومي) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة في محل الرفع ضمير متصل في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، وتقول في إعراب المثال الثاني مثل ما قلت في إعراب المثال الأول ، فلا بد فيه من اجتماع كل من الأمرين ، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء. . فهي اسم فعل ؛ كنزال بمعنى انزل ، وصه بمعنى اسكت ، أو مصدر ؛ كضرباً زيداً بمعنى اضرب زيداً ، أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب. . فهي فعل مضارع نحو : أنت يا هند تقومين .

ولو قال المصنف في تمثيله : (نحو : قم واضرب) لكان أولىٰ وأحرىٰ ؛ لأنه هو الذي يقبل ياء المؤنثة المخاطبة .

(ومنه) أي : ومن فعل الأمر (هات) بكسر التاء إلا إذا اتصل به واو الجماعة ؛ فإنه يضم حينئذ لمناسبة الواو نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ ﴾ ، (وتعال) بفتح اللام مطلقاً لا غير (على الأصح) فيهما ؛ لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة ، وفصلهما عما قبلهما بمن التبعيضية للخلاف في فعليتهما .

والحرف :

ثم إن أمرت بهما مذكراً . . قلت : هات يا زيد ، وتعال يا عمرو ، فتقول في إعرابهما : (هات) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الياء كما في (ارم) ، و(تعال) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الألف كما في (اخش) .

وإن أمرت بهما مؤنثاً . . قلت : هاتي يا هند ، وتعالي يا دعد ، ثم تقول في إعرابهما : (هاتي) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل الرفع فاعل ، وكذا تقول في (تعالي) لأن الأمر مبني علىٰ ما يجزم به مضارعه .

ومقابل الأصح ما قاله بعضهم : إن هات وتعال اسما فعلين للأمر ، فـ(هات) : اسم فعل أمر بمعنىٰ ناول بكسر الواو مبني على الكسر ، و(تعال) : اسم فعل أمر بمعنىٰ أقبل مبني على الفتح .

(والحرف) لغة : طَرَفُ الشيء وجانبه ، بفتح الطاء والراء بخلاف طرف العين وهو بفتح الطاء وسكون الراء ، كما في قوله :

أشارت بطرف العين خيفةَ أهلها ... إشارة محزون ولم تتكلمِ
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً ... وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيمِ

وفي التنزيل : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ ﴾ الآية ؛ أي : طرف وجانب من الدين ؛ أي : لا يدخل فيه علىٰ ثبات وتمكن ، فهو إن أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما . . اطمأن به ، وإن أصابته فتنة . . أي : شر من مرض أو فقر أو نحوهما . . انقلب علىٰ وجهه عنه .

واصطلاحاً : كلمة دلت علىٰ معنىً في غيرها ، وعلامته التي يميز بها عن أخويه

ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل ؛

الاسم والفعل عدمية كما ذكره المصنف ، وهي أنه (**ما لا يصلح معه دليل الاسم**) أي : واحد من علاماته (**ولا دليل الفعل**) أي : واحد من علاماته أيضاً ، فترك العلامة له علامة ولذا قيل :

والحـرف مـا ليسـت لـه عـلامـة ... تـرك العـلامـة لـه عـلامـة

فتكون علامة الحرف عدمية ، ونظير ذلك كما قال ابن مالك : (ج ، ح ، خ) فالجيم والخاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل ، والحاء علامتها عدمية كالحرف .

قال بعضهم : وإنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه في نفسه علامة ولو جعلت له علامة . . لزم الدور أو التسلسل وهما محالان ، و(الدور) : توقف أمر علىٰ أمر يتوقف عليه ، و(التسلسل) : توقف أمر علىٰ أمر يتوقف علىٰ آخر إلىٰ ما لا نهاية له .

قوله : (دليل الاسم) وكان الأولىٰ للمصنف أن يعبر بالعلامة بدل الدليل ، لأن الدليل دلالته قطعية ، والعلامة دلالتها ظنية ، والمراد هنا : الدلالة الظنية ، ولعله إنما عبر بالدليل لأن الدليل والعلامة عند أهل هـٰذا الفن بمعنىً واحد ، والمراد بالصلاحية المنفية : الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية ؛ لأن الكلام في مبحث الألفاظ ، وهـٰذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه ، والمعنىٰ : أن يشهد أهل اللغة أن دخول هـٰذا اللفظ علىٰ هـٰذا اللفظ معيب ؛ كدخول (من) أو (أل) أو (سوف) مثلاً على الباء أو رب مثلاً .

قوله : (ولا دليل الفعل) عطف بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعية في النفي ، وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية ؛ لأن الواو وإن كانت ظاهرة فيها لا تفيدها

كهل وفي ولم ....

نصاً ، ألا ترىٰ أنك لو قلت : ما جاءني زيد وعمرو . . كان ظاهراً في انتفاء مجيئهما معاً محتملاً لانتفاء مجيء أحدهما ، فإذا قلت : ما جاءني زيد ولا عمرو . . كان نصاً في انتفاء مجيئهما .

وقولهم : (عدم العلامة له علامة) استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودي ، وأجيب بأن العدمي قسمان : عدم مطلق ؛ وهو الذي لا يكون علامة للوجودي ، وعدم مقيد ؛ وهو ما يكون علامة له ، وما هنا من الثاني ؛ لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقاً ؛ وإنما جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس ؛ لأنهما أشرف منه ، والوجودي أشرف من العدمي ، فأعطي الأشرف للأشرف ، والأخس للأخس سلوكاً مسلك التناسب . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهو ـ أي : الحرف ـ ثلاثة أقسام : **قسم مشترك بين الأسماءِ والأفعالِ** ؛ والأصل فيه ألاَّ يعمل ؛ لعدم اختصاصه بأحد قسيميه ، وذلك (**كهل**) الاستفهامية وبل ، **وقسم مختص بالأسماء** ، والأصل فيه أن يعمل فيها ، وذلك كمن (**وفي**) ، **وقسم مختص بالأسماء** ، والأصل فيه أن يعمل فيها كلَّما النافيةِ (**ولم**) أو النصب كأن المصدرية .

فإن قلت : عندنا حروف مشتركة كما ولا النافيتين ، ومع ذلك تعمل عمل ليس ، وعندنا أيضاً حروف مختصة ؛ كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل . . **قلت** : إن الحروف أقسام ثمانية :

الأول : قسم مشترك ولا يعمل ؛ كهل وهو الأصل .

ثانيها : ما هو مشترك ويعمل علىٰ خلاف الأصل ؛ كما ولا ، وإنما خرجتا عن

أصلهما تشبيهاً لهما بليس .

ثالثها : ما يختص بالاسم ؛ كفي ، فيعمل الجر على الأصل .

رابعها : ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم ؛ وهو أن وأخواتها ، وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل في المعنىٰ ، والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه .

خامسها : ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئاً علىٰ خلاف الأصل ؛ كأل التعريفية ، وإنما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهو كالجزء منه .

سادسها : ما يختص بالفعل ؛ كلم ، فيعمل الجزم على الأصل .

سابعها : ما يختص بالفعل أيضاً ويعمل النصب علىٰ خلاف الأصل ؛ كلن ، وإنما خرجت عن الأصل تشبيهاً لها بليس في نفي الحال .

ثامنها : ما يكون مختصاً بالفعل ولا يعمل شيئاً ؛ كقد والسين وسوف ، وإنما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهي بمنزلة أل التعريفية في الأسماء .

وقال بعضهم في معنى الحرف شعراً :

إذا كان منكَ اختصاصٌ بي قَويت علىٰ	مـا شِئْـتَ مِنِّـي بتفصيـلٍ وإجمـالِ
وإذا غَدَوْتَ مشاركاً ضَعُفَتْ فلَمْ	تَعْمَل وأَهْمَلَتْ عندي كُلَّ إهْمَالِ
كالحرفِ عند اختصاص فهو ذُو عَمَل	وفـي التشـارُكِ لـم يَظْفَـرْ بـأعمـالِ

انتهىٰ من « الفاسي » .

إعراب المتن

(ومضارع) : الواو عاطفة (مضارع) : معطوف على قوله : (ماض) على كونه بدلاً من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، (ويعرف) : الواو : استئنافية (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير يعود على (مضارع) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ؛ لصلاحيتها لوقوعها في جواب سؤال مقدر كأن سائلاً سأل المؤلف : لما قال (ومضارع) فقال له : ما علامته التي يعرف بها عن قسيميه ؟ فأجابه بقوله : (ويعرف) (بدخول لم) : الباء : حرف جر (دخول) : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (دخول) : مضاف (لم) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية الجار والمجرور متعلق بـ(يعرف) لأنه فعل مضارع .

(عليه) : (على) : حرف جر مبني بسكون ظاهر على الألف المنقلبة ياءً لاتصالها بالضمير ؛ لأن الضمير والتصغير والتكسير يردون الأشياء إلى أصولها ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة لوقوعه بعد الياء ؛ لأنها المناسبة لها ، الجار والمجرور متعلق بـ(دخول) لأنه مصدر لـ(دخل) الثلاثي .

(نحو لم يقم) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (نحو) : مضاف (لم يقم) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ميم (يقم) منع من ظهورها اشتغال

المحل بسكون الحكاية ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ؛ لصلاحيتها لوقوعها في جواب سؤال مقدر تقديره : ما مثاله .

(**ولا بد في أوله**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم تعمل عمل إن ؛ تنصب الاسم وترفع الخبر (بد) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ من الاستغراقية ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لِثِقَلِ التركيب ، (في أوله) : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً للا تقديره : موجود .

(**من إحدى الزوائد الأربع**) : (من) : حرف جر (إحدىٰ) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (إحدىٰ) : مضاف (الزوائد) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (الأربع) : صفة لـ(الزوائد) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المعدودة بالأربع ، الجار والمجرور متعلقٌ بـ(بُدَّ) لأنه مصدر من (بد) الثلاثي ، أو متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وهي**) : الواو : استئنافية (هي) : مبتدأ ، (الهمزة) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**والنون والياء والتاء**) معطوفات على الهمزة علىٰ كونها خبر المبتدأ ، (**يجمعها**) : فعل مضارع ومفعول به ، (**قولك**) : فاعل ومضاف إليه ، (**أنيت**) : بدل محكي من (**قولك**) أو

عطف بيان له ، أو مقول له ، والجملة الفعلية في محل النصب حال من الهمزة وما بعده تقديره : وهي الهمزة والنون والياء والتاء حالة كونها جامعاً إياها حروف قولك : أنيت .

(**ويضم أوله**) : فعل ونائب فاعل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**إن كان ماضيه**) : (إن) : حرف شرط جازم لفعلين (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، مبني على الفتح (ماضيه) اسم كان ومضاف إليه ، (**علىٰ أربعة أحرف**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف معلوم مما قبله تقديره : إن كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف . . يضم أوله ، وجملة (كان) قيد فيما قبلها لا محل لها من الإعراب .

(**كدحرج يدحرج**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (دحرج يدحرج) : مجرور محكي بالكاف ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كدحرج يدحرج ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وأكرم يكرم**) : الواو : عاطفة (أكرم يكرم) : معطوف محكي علىٰ (دحرج يدحرج) وكذا أيضاً معطوف محكي علىٰ (دحرج يدحرج) قوله : (**وفرح يفرح وقاتل يقاتل** ، **ويفتح**) : الواو : عاطفة (يفتح) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ أوله ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (يضم أوله) علىٰ كونها مستأنفة ، (**فيما سوىٰ ذلك**) : (في) : حرف جر (ما) : زائدة (سوىٰ) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة للتعذر (سوىٰ) : مضاف (ذلك) : مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(يفتح) ، **والمعنىٰ** : ويفتح أوله في غير

ذلك ؛ أي : في غير مضارع ما ماضيه علىٰ أربعة أحرف ، وهو ما ماضيه علىٰ ثلاثة أحرف أو خمسة أحرف أو ستة أحرف ، ويحتمل أن تكون (ما) موصولة فتقول في إعرابه : (في) : حرف جر (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(في) ، (سوىٰ) : منصوب على الظرفية المكانية بفتحة مقدرة للتعذر (سوىٰ) : مضاف (ذلك) : مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) الموصولة والتقدير : ويفتح أوله في التركيب الذي استقر في سوىٰ ذلك ؛ أي : في سوى المضارع الذي ماضيه علىٰ أربعة أحرف ، والجار والمجرور متعلق بـ(يفتح) أيضاً .

(**نحو نصر ينصر**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (نصر ينصر) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ راء ينصر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وانطلق ينطلق**) : معطوفٌ محكي علىٰ (نَصَر ينصر) وكذا قولُه : (**واستخرج يستخرج**) : معطوف محكي علىٰ (نصر ينصر) .

(**وأمر**) : معطوف علىٰ قوله : (ماض) أيضاً علىٰ كونه بدلاً من (ثلاثة أنواع) بدل تفصيل من مجمل ، (**ويعرف**) : الواو : استئنافية (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة ظاهرة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (أمر) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**بدلالته**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يعرف) لأنه فعل مضارع ، (**على الطلب**) : جار ومجرور متعلق بالدلالة ؛ لأنه مصدر دل الثلاثي ، (**وقبوله**) : (قبول) معطوف على الدلالة مجرور بالباء ، وهو مضاف ،

والضمير مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، (ياء) : مفعول به لـ(قبول) منصوب به (ياء) : مضاف (**المخاطبة**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، (**المؤنثة**) : صفة للمخاطبة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مشتق ، لأنه اسم مفعول من أنث الرباعي ولو قال : (ياء المؤنثة المخاطبة) . . كان أولىٰ ؛ لأنه جعل ما كان موصوفاً في أصله صفة لصفته .

(**نحو قومي**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثاله نحو قومي (نحو) : مضاف (قومي) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**واضربي**) : معطوف محكي علىٰ (قومي) مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، **وإن شئت** . . **قلت** : (**قومي**) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، وعليه قولُ أبي رفعة المشهور :

والأمـر مبنـيٌّ علـىٰ مـا يجـزم ... بـه مضـارعـه أيـا مـن يفهـمِ

والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ(نحو) وكذا تقول في (اضربي) .

(**ومنه**) : الواو : استئنافية (منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**هات**) : مبتدأ مؤخر محكي ، (**وتعال**) : معطوف عليه ، (**على الأصح**) : جار ومجرور متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر والتقدير : وهات وتعال كائنان من فعل الأمر على الأصح ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**والحرف**) : الواو : عاطفة (الحرف) : مبتدأ مرفوع ، (**ما لا يصلح**) : (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة

قوله : (فالاسم يعرف بالإسناد إليه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (لا) : نافية مبنية على السكون (يصلح) : فعل مضارع مرفوع ، (معه) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يصلح) لأنه فعل مضارع ، (دليل) : فاعل لـ(يصلح) مرفوع وهو مضاف ، (الاسم) : مضاف إليه مجرور .

(ولا دليل الفعل) : الواو عاطفة (لا) : زائدة مؤكدة لـ(لا) الأولىٰ (دليل) : معطوف علىٰ (دليل) الأول ، وهو مضاف (الفعل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (يصلح) صلة لـ(ما) الموصولة إن قلنا : ما موصولة تقديره : والحرف اللفظ الذي لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : ما نكرة موصوفة تقديره : والحرف لفظ موصوف بعدم صلاحية دليل الاسم ولا دليل الفعل معه .

(كهل وفي ولم) : الكاف : حرف جر (هل) : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (وفي ولم) : معطوفان محكيان علىٰ (هل) والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الحرف كائن كهل وفي ولم ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

[ش] : (ومضارع) وهو : ما دل علىٰ معنىً مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال ، ويتخلص لأحدهما بقرينة ، وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم في اعتوار المعاني عليه ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ومضارع وهو) لغة : المشابهة ، واصطلاحاً : (ما دل) أي : لفظ دل دلالةً وضعية وهي دلالة اللفظ علىٰ تمام معناه كما مر في « التتمة » ، (علىٰ معنىً) أي : علىٰ حدث (مقترن) أي : مصاحب (بأحد زمني الحال والاستقبال) أي : بأحد الزمانين اللذين هما إما الحال أو الاستقبال ، و(الحال) : ما بين الزمن الماضي والمستقبل ، و(المستقبل) : هو الزمن الآتي ولم يأت الآن ، والاستقبال نقيض الاستدبار ، وهو مصدر أريد به المستقبل .

(ويتخلص) أي : المضارع (لأحدهما) أي : لأحد الزمنين ؛ أي : يختص بأحدهما (بقرينة) لفظية بعد أن كان محتملاً لهما ؛ وذلك كلفظ (الآن) في الحال ؛ كما في قولك : أَضْرِبُ زيداً الآن ، وكلفظ (غداً) في المستقبل ؛ كما في قولك : أَضْرِبُ غلامي غداً .

(وسمي) المضارع المصطلح عليه عند النحاة (مضارعاً) من المضارعة التي هي بمعنى المشابهة (لمشابهته) أي : لمشابهة المضارع (الاسم) المتمكن الأمكن (في اعتوار) أي : في توارد وتعاقب (المعاني) المختلفة (عليه) أي : على المضارع التي لا تَتَبَيَّنُ ولا تتميَّزُ إلا بالإعراب في نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) من النهي عنهما ، أو النهي عن الأول وإباحة الثاني ، أو النهي عن المصاحبة ؛ يعني : أن كلاً منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية لولا الإعراب لالتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو : ما أحسن زيداً ،

وقيل : لمشابهته له في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته .

(ويعرف) أي : يميز عن الماضي والأمر (بدخول « لم » عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو : لم يقم) وقد مر أنه يميز أيضاً بدخول حرف التنفيس عليه ، وإنما اقتصر المؤلف علىٰ (لم) لأن لها امتزاجاً بالفعل . . . .

وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما ، (**وقيل : لمشابهته**) أي : لمشابهة المضارع (**له**) أي : للاسم (**في الإبهام والتخصيص**) فإن (يضرب) مبهم يحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : الآن . . تخصص بالحال ، أو غداً . . تخصص بالاستقبال ، كما أن قولك : (رجل) مبهم حتىٰ تخصصه فتقول الرجل .

(و) في (**قبول لام الابتداء**) كقولك : إن زيداً ليضرب ؛ كما تقول : إن زيداً لضارب ، (و) في (**الجريان علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته**) كيضرب ؛ فإنه بوزن ضارب ، والمراد مطلق الحركة لا شخصها ، فيدخل فيه نحو : يقتل ؛ فإنه جار علىٰ حركة اسم فاعله وهو قاتل .

(**ويعرف** ؛ **أي : يميز**) المضارع (**عن**) قسيميه (**الماضي والأمر بدخول لم**) الجازمة (**عليه**) أي : على المضارع ؛ وذلك (**بأن يقع**) المضارع (**بعدها**) أي : بعد لم (**من غير**) وجود (**فصل**) أي : فاصل بينهما ، مثال دخولها عليه (**نحو : لم يقم ، وقد مر**) آنفاً (**أنه**) أي : أن المضارع (**يميز**) عن قسميه ، (**أيضاً**) أي : كما ميز بلم (**بدخول حرف التنفيس عليه**) أي : على المضارع ، وهو السين وسوف .

(**وإنما اقتصر المؤلف**) هنا (**علىٰ**) ذكر (**لم**) فقط لأنها أنفع العلامات في المضارع (**لأن لها**) أي : للم (**امتزاجاً**) واختلاطاً في المعنىٰ (**بالفعل**) المضارع

بتغيير معناه إلى المضي حتىٰ صارت كجزئه ، قاله الرضي ، ولو قال : نحو : يقوم . . لكان أولىٰ ؛ لأنه يقبل (لم) .

(ولا بد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) المسماة بأحرف المضارعة ، (وهي الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والتاء) المثناة من فوق (يجمعها) أي : يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك :

(بتغيير معناه) أي : معنى المضارع من احتماله للحال والاستقبال (إلىٰ) خصوص (المضي) وقوله : (حتىٰ صارت كجزئه) غاية لقوله : (امتزاجاً) أي : لأن لها امتزاجاً بليغاً حتىٰ صارت منه ؛ لشدة امتزاجها به كجزئه ؛ أي : كجزء المضارع ، (قاله) أي : قال هٰذا التعليل ؛ يعني قوله : (لأن لها امتزاجاً) الشيخ (الرضي) أي : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، نجم الدين ، عالم بالعربية ، اشتهر بكتابيه : « شرح الكافية لابن الحاجب » و« شرح الشافية » في الصرف ، توفي سنة (٦٨٦هـ) انتهىٰ من « الحدود » .

(ولو قال) المصنف في التمثيل (نحو : يقوم) بدل قوله : (لم يقم) (. . لكان) تمثيله (أولىٰ) وأحرىٰ بالقبول (لأنه) أي : لأن (يقوم) هو الذي (يقبل « لم ») لا لم يقم ؛ لأنه لا يمكن إدخال لم علىٰ لم .

(ولا بد) أي : لا غنىٰ ولا محيص (في أوله) أي : في قرب أوله وهو ما قبل فاء الكلمة ؛ لأن الحرف لا يكون في الحرف (من) وجود (إحدى الزوائد الأربع المسماة بأحرف المضارعة) بفتح الراء ؛ أي : المشابهة ؛ من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الأحرف التي هي سبب المشابهة كما مر (وهي) أي : تلك الأربع (الهمزة والنون والياء المثناة من تحت) أي : المنقوطة نقطتين من تحتها (والتاء المثناة من فوق) أي : المنقوطة فوقها ثنتين ؛ أي : مسميات هٰذه الأسماء وهي (أ ، ن ، ي ، ت) ، (يجمعها ؛ أي : يجمع تلك الزوائد الأربع قولك) أي :

أنيت) أو نأيت أو أتين أو نأتي ، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي ، وخصوا الزيادة به ؛ لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فاستحقت التقدم ، وإنما لم يجعل المؤلف هـٰذه الأحرف علامة للمضارع أيضاً لوجودها في أول الماضي ؛ كأكرم ونرجس ويرنأ وتعلم ، وإنما ذكرها توطئة وتمهيداً

حروف مقولك : (**أنيت**) أي : أدركت المطلوب (**أو نأيت**) أي : بعدت عن المراد (**أو أتين**) النسوة (**أو نأتي**) نحن لزيارتك .

(**وإنما زادوها**) أي : زادت العرب إياها في أول المضارع أو النحاة ؛ أي : حكموا زيادتها في أول المضارع (**فرقاً بينه**) أي : بين المضارع (**وبين الماضي ، وخصوا**) أي : العرب أو النحاة (**الزيادة به**) أي : بالمضارع دون الماضي (**لأنه**) أي : لأن المضارع (**مؤخر بالزمان**) أي : بالنظر إلى الزمان الذي هو مدلوله ؛ وهو الحال والمستقبل (**عن**) زمان (**الماضي ، والأصل**) في كل شيء (**عدم الزيادة**) والمزيد عليه فرع للمجرد عنها (**فاستحقت**) هـٰذه الزيادة (**التقدم**) في أول المضارع ؛ لتدل علىٰ أنها مزيدة من أول وهلة ، وعبارة « أبي النجا » هنا : وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما ، وكانت في المضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة ، والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي ، فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق ، وزادوا هـٰذه الحروف دون غيرها ؛ لأن الزيادة يستلزم الثقل ، وهـٰذه الأحرف أخف من غيرها . انتهىٰ منه .

(**وإنما لم يجعل المؤلف هـٰذه الأحرف علامة للمضارع أيضاً**) أي : كما جعل سوف والسين علامة للمضارع (**لوجودها**) أي : لوجود هـٰذه الأحرف الأربع (**في أول الماضي ؛ كأكرم ونرجس ويرنأ وتعلم**) والعلامة لا تكون إلا مختصة (**وإنما ذكرها**) أي : ذكر هـٰذه الأحرف الأربعة هنا لتكون (**توطئة**) أي : وِطَأً (**وتمهيداً**) أي : فراشاً واستعداداً ، و(التمهيد) : التوطئة ، والعطف فيه من عطف المرادف

لقوله : (**ويضم أوله**) أي : الحرف المفتتح به المضارع (**إن كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف**) سواء كان كل حروفه أصولاً (**كدحرج**) فإنه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه : (**يدحرج**) بضم أوله أو بعضها زائداً ، (**و**) ذلك نحو : (**أكرم**) فإن الهمزة فيه زائدةً فتقول في مضارعه : (**يكرم**) بضم أوله

كما في « يس على المجيب » أي : ذكرها استقبالاً (لـ)ذكر (**قوله : ويضم أوله**) أي : أول المضارع (**أي**) : يضم (**الحرف المفتتح به المضارع**) أي : الذي افتتح به المضارع وهو إحدىٰ هـٰذه الزوائد الأربع (**إن كان ماضيه**) أي : ماض المضارع (**علىٰ أربعة أحرف ، سواء كان كل حروفه**) أي : كل حروف الماضي (**أصولاً كدحرج ؛ فإنه ماض أصلي الحروف**) لأنه علىٰ وزن (فعلل) ، (**فتقول في مضارعه : يدحرج ؛ بضم أوله ، أو**) كان (**بعضها**) أي : بعض حروفه (**زائداً**) علىٰ أصول الكلمة (**وذلك**) الرباعي الذي كان بعض حروفه زائداً (**نحو**) قولك : (**أُكْرِمُ**) من أكْرَمْتُ زيداً (**فإن الهمزة فيه**) أي : في أُكْرِمُ (**زائدة**) علىٰ أصول الكلمة ؛ فإنه من مزيد الثلاثي وهو كرم بضم الراء ، فوزنه أُفْعِل ، (**فتقول في مضارعه : يكرم بضم أوله**) أصله يُؤَكْرِمُ ، فحذفوا همزة الماضي في نحو : يُكْرِمُ ؛ كراهيةَ توالي مثلين همزة الماضي وهمزة المضارعة فيما إذا بدىء مضارعه بالهمزة ، وطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة في غيره .

واعلم : أن أصول الكلمة لا يعرف من زوائدِها إلا بمعرفة الميزان ، وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها وكذا عن رابعها باللام ، فيقال في وزن ضرب : فعل ، وفي وزن دحرج : فعلل ، وأما الزائد : فإن كان تكرير الأصل . . عبر عنه بلفظ ذلك الأصل ، فيقال في وزن وَلَّىٰ : فَعَّل ، وإن كان غير تكرار . . عبر عنه بلفظه ، فيقال في وزن أكرم : أَفْعَل .

والحاصل : أن الزائد مطلقاً يعبر عنه بلفظه إلا شيئين : مكرر الأصول ؛ فيعبر

(و) كذا تقول في مضارع : (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله ؛ لزيادة تكرير العين ـ أي : الراء ـ في ماضيه ، (و) في مضارع (قاتل يقاتل) بضم أوله ؛ لزيادة الألف في ماضيه ، (ويفتح) أوله (فيما سوىٰ ذلك) أي : فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ؛ بأن كان ماضيه ثلاثياً (نحو : نصر) فتقول في مضارعه : (ينصر) بفتح أوله أو خماسياً ، (و) ذلك نحو : (انطلق) فتقول في مضارعه : (ينطلق) بفتح أوله أيضاً أو سداسياً ، (و) ذلك نحو : (استخرج) فتقول في مضارعه : (يستخرج) بفتح . . . .

عنه بأصله ، والمبدل من تاء الافتعال ؛ فيعبر عنه بأصله أيضاً وهو التاء ، فوزن اصطبر : افتعل ، ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها . انتهىٰ من « مناهل الرجال » .

(وكذا) أي : ومثل ما تقول في مضارع أكرم (تقول في مضارع : فَرَّح بتشديد الراء) وبالحاء المهملة من التفريح ، وفي بعض النسخ بالجيم بعد الراء من التفريج (يفرح بضم أوله ؛ لزيادة تكرير العين ؛ أي) : عينِ الكلمة ، وهو (الراء) وقولُه : (في ماضيه) أي : في ماضي يُفرِّح متعلق بالتكرير (و)تقول (في مضارع قاتل) بوزن فاعل : (يقاتل بضم أوله ؛ لزيادة الألف في ماضيه) لأنه من المقاتلة .

(ويفتح أوله) أي : أول المضارع (فيما سوىٰ ذلك) أي : في المضارع الذي استقر في سوىٰ ذلك ؛ أي : في غير الماضي الذي هو رباعي (أي : فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ؛ بأن كان ماضيه ثلاثياً نحو : نصر) من باب فعل المفتوح ، (فتقول في مضارعه : ينصر ، بفتح أوله) وضم ثالثه (أو) بأن كان ماضيه (خماسياً وذلك) الخماسي (نحو : انطلق) وهو من مزيد الثلاثي ؛ لأن ثلاثيه طلق (فتقول في مضارعه : ينطلق ، بفتح أوله أيضاً) أي : كما قلنا في (ينصر) بفتح أوله ، (أو) كان ماضيه (سداسياً ، وذلك) السداسي (نحو : استخرج) وهو من مزيد الثلاثي ثلاثيه خرج (فتقول في مضارعه : يستخرج ؛ بفتح

أوله أيضاً .

والأولىٰ أن تجعل هٰذه الأحرف علامة ثانية للمضارع ، ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضي ؛ لأن المَعْنِيَّ بها الهمزةُ التي للمتكلم وحده ، والنون التي له مع غيره ، والياء التي للغائب المذكر مطلقاً أو الجمعِ المؤنث الغائبِ ، والتاء للتي للمخاطب مطلقاً ، أو للغائبة أو للغائبين .

(و) فعل (أمر) وهو :

أوله أيضاً ، والأولىٰ أن تجعل هٰذه الأحرف) الأربعة (علامةً ثانيةً للمضارع) والأَوْلَىٰ ما ذكرها بقوله نحو : لم يقم .

(ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضي ؛ لأن المعني) أصله معنوي ؛ اسم مفعول من عنىٰ يعني عناية إذا قصده واهتم به ، فيقال اجتمعت حرفا علة فسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، فأدغمت الياء في الياء فصار معنياً ؛ أي : لأن المعنىٰ والمقصود (بها) أي : بهٰذه الزوائد الأربع (الهمزة التي) وضعت (للمتكلم وحده) أي: حالة كون المتكلم منفرداً عن غيره نحو : اضرب ، (والنون التي له) أي : للمتكلم حالة كونه (مع غيره) نحو : نضرب ، (والياء التي للغائب المذكر مطلقاً) أي : سواء كان مفرداً أو مثنىً أو جمعاً نحو : زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون ، (أو) لـ(الجمع المؤنث الغائب) نحو : الهندات يضربن ، (والتاء التي للمخاطب مطلقاً) سواء كان مفرداً نحو : أنت تضرب ، أو مثنىٰ نحو : أنتما تضربان ، أو جمعاً نحو : أنتم تضربون ، وفي المؤنث المخاطب : أنت تضربين يا هند ، وفي المثنى المؤنث : أنتما تضربان يا هندان ، وفي الجمع المؤنث المخاطب نحو : أنتن تضربن يا هندات ، (أو لـ) المؤنثة (الغائبة) نحو : هند تضرب (أو) لـ(الغائبين) نحو : الهندان تضربان .

(و) الثالث من أنواع الفعل الثلاثة (فعل أمر ، وهو) لغة : طلب الفعل من

ما دل علىٰ طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال ، (**ويعرف**) أي : **يميز عن المضارع والماضي** (**بدلالته**) وضعاً (**على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة**) وذلك (**نحو : قومي واضربي**) فإن كلاً منهما دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة ، فلا بد فيه من مجموع الأمرين ، حتىٰ لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء . . فهي اسم فعل ؛ كنزال ، أو مصدر ؛ كضرباً زيداً ، أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب . . **فهي** . . . .

الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، وهو نقيض النهي ، **واصطلاحاً** : (**ما**) أي : لفظ (**دل**) دلالة وضعية (**علىٰ طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال**) أي : بالزمن الآتي (**ويعرف** ؛ أي : **يميز عن**) قسيميه (**المضارع والماضي بدلالته وضعاً**) أي : دلالة وضعية ؛ وهي : دلالة الكلمة علىٰ جميع معناه ؛ أي : من جهةِ وضعِ العرب تِلْكَ الكلمةَ لِذَلك المعنىٰ (**على الطلب**) أي : طلب الفعل من المتكلم إلى المخاطب ، سواء كان من الأعلىٰ أو من الأدنىٰ أو من المساوي ، (**وقبوله**) أي : قبول ذلك اللفظ الدال على الطلب (**ياء**) المؤنثة (**المخاطبة وذلك**) أي : مثال ذلك الأمر الدال على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة (**نحو**) قولك : (**قومي**) يا هند (**واضربي**) يا دعد (**فإن كلاً منهما**) أي : من المثالين (**دل على الطلب**) أي : علىٰ طلب القيام في الأول وطلب الضرب في الثاني ، (**وقبل**) كل منهما (**ياء**) المؤنثة (**المخاطبة ، فلا بد**) ولا غنىٰ (**فيه**) أي : في فعل الأمر (**من مجموع الأمرين**) أي : من اجتماع الأمرين : دلالتهِ على الطلب ، وقبولهِ ياء المؤنثة المخاطبة .

وحتىٰ في قوله : (**حتىٰ لو دلت**) بمعنىٰ فاء التفريعية ، أي : فلو دلت (**كلمة**) من كلمات العرب (**على الطلب**) أي : طلب المتكلم من المخاطب فعل شيء (**ولم تقبل الياء**) أي : ياء المؤنثة المخاطبة (. . **فهي**) أي : فتلك الكلمة (**اسم فعل**) لا أمر (**كنزال**) أي : انزل لي ، يقال في المبارزة ، (**أو**) هي (**مصدر ؛ كضرباً زيداً**) أي : اضرب زيداً ، (**أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب . . فهي**)

فعل مضارع ؛ كتقومين ، ولو قال : نحو : قم واضرب . . لكان أولىٰ ؛ لأنه هو الذي يقبل ياء المخاطبة .

(ومنه) أي : من فعل الأمر : (هات) بكسر التاء إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين . . فإنه حينئذ يضم نحو : هاتوا ،

أي : فتلك الكلمة (فعل مضارع ؛ كتقومين ، ولو قال) المؤلف بدل قوله : (نحو قومي واضربي) : (نحو : قم واضرب) مجرداً عن ياء المؤنثة (. . لكان) تمثيله (أولى) وأحرىٰ (لأنه) أي : لأن ما ذكر من (قم) و(اضرب) : (هو الذي يقبل ياء) المؤنثة (المخاطبة ، ومنه ؛ أي :) و(من فعل الأمر) فَصَلَه عما قبله بمن التبعيضية إشارة إلىٰ ما فيه من الخلاف (هات بكسر التاء) لأنه فعل أمر معتل بالياء كارم (إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فإنه) أي : فإن هات (حينئذ) أي : حين إذا اتصل به ضمير جمع الذكور (يضم) آخره لمناسبة واو الجماعة ، فإن اتصل به ضمير الاثنين نحو : هاتيا يا زيدان ، أو يا هندان . . استمر علىٰ كسر تائه ، ويكون مبنياً علىٰ حذف النون . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

وذلك (نحو) قولك : (هاتوا) أي : ناولوني أيها الجماعة ، فتقول في إعرابه (هاتوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، وتقول في (هات) للمفرد المذكر (هات) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها

وتقول في المفردة المؤنثة (هاتي يا هند) وأصل هاتي : هاتيي ، استثقلت الكسرة على الياء الأولىٰ ، ثم حذفت الكسرة ، فالتقىٰ ساكنان وهما الياءان ، ثم حذفت الياء الأولىٰ لالتقاء الساكنين فصار هاتي ، فتقول في إعرابه : (هاتي) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل

(و) كذا منه : (تعال) بفتح اللام لا غير . . . .

مبني على السكون .

وتقول في المثنىٰ مطلقاً : هاتيا يا زيدان أو يا هندان ، **فتقول في إعرابه :** (هاتيا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والألف ضمير للمثنى المخاطب أو المخاطبة في محل الرفع فاعل .

وتقول في الجمع المذكر : هاتوا يا زيدون ، وقد مر إعرابه آنفاً ، وفي الجمع المؤنث : هاتين يا هندات ، **فتقول في إعرابه :** (هاتي) : فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل مبني على الفتح .

قال الرضي : (هات : بمعنىٰ أعط ، وتتصرف بحسب المأمور إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، تقول : هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين) ، وقال الجوهري : (ولا يبنىٰ منه مضارع ، فهو علىٰ ما قال ليس بتام التصرف ، ومن قال هو اسم فعل . . قال لحوق الضمائر به لقوة مشابهته للأفعال) ، وقال صاحب « المفتاح » : (والأصح عندي : أنه ليس باسم فعل ، وإنما هو فعل أمر من أتى الشيء إذا أعطاه ، أبدلت همزته هاءً ، وهو مذهب الخليل) .

(**وكذا منه**) أي : من فعل الأمر (**تعال بفتح اللام**) مطلقاً (**لا غير**) الفتح جائزاً فيه ، فيقال في المفرد المذكر : تعال يا عمرو ، **فتقول في إعرابه :** (تعال) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الألف والفتحة قبلها دليل عليها كما في (اخش) ، وفي المفردة المؤنثة : تعالي يا هند ، **فتقول في إعرابه :** (تعالي) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، وأصل تعالي : تعالوي ، قلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها ، فبقي تعاليي بياءين ، حذفت كسرة الياء الأولىٰ للاستثقال ، والياء لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ، فصار تعالي .

(**على الأصح**) فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة ، وهما مبنيان علىٰ حذف حرف العلة من آخرهما ، فالمحذوف من (هات) الياء كما في (ارمِ) ومن (تعال) الألف كما في (اخش) فإن أمرت بهما مؤنثاً . . كانا مبنيين علىٰ حذف النون نحو : هاتي وتعالي بالياء فيهما ؛ إذ بناء الأمر علىٰ ما يجزم به مضارعه ، وذهب بعضهم إلىٰ أن (هات) و(تعال) اسما فعلين للأمر ، فهات بمعنىٰ ناول ، وتعال بمعنىٰ أقبل .

وإذا أمرت به مثنىٰ مطلقاً . . تقول : تعاليا يا زيدان أو هندان ، فهو مبني علىٰ حذف النون ، والألف فاعل ، وكذا إذا أمرت جمع مذكر فقلت : تعالوا يا زيدون ، مبني علىٰ حذف النون والواو فاعل ، وإذا أمرت به جمع المؤنث . . تقول : تعالين يا هندات ، فهو مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل .

وقال الراغب : (قيل : أصل تَعالَ : أن يُدْعَىٰ به الإنسانُ إلىٰ مكان مرتفع ، ثم جعل للدعاء إلىٰ كل مكان) انتهىٰ من « يس على المجيب » .

أي : ومن فعل الأمر : هات وتعال (**على الأصح فيهما ؛ لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء**) المؤنثة (**المخاطبة ، وهما مبنيان علىٰ حذف حرف العلة من آخرهما ، فالمحذوف من هات : الياء كما في « ارم » ومن تعال : الألف كما في « اخش » فإن أمرت بهما مؤنثاً . . كانا مبنيين علىٰ حذف النون نحو : هاتي وتعالي بالياء فيهما ؛ إذ بناء الأمر علىٰ ما يجزم به مضارعه ، وذهب بعضهم**) أي : بعض النحاة كالزمخشري وصاحب « البسيط » (**إلىٰ أن هات وتعال اسما فعلين للأمر ، فهات بمعنىٰ ناول ، وتعال بمعنىٰ أقبل**) وهـٰذا قول مردود ، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة . انتهىٰ « تصريح » .

(و) أما (الحرف) . . فهو كلمة دلت علىٰ معنىً في غيرها فقط ،

(**وأما الحرف . . فهو**) **لغة** : طرف الشيء وجانبه ، **واصطلاحاً** : (**كلمة دلت علىٰ معنىً في غيرها**) من الاسم والفعل ؛ أي : علىٰ معنىً غير مستقل بالمفهومية ، وذلك المعنىٰ كالابتداء الذي تدل عليه (من) الجارة والانتهاء الذي تدل عليه (إلى) الجارة في قولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ؛ لأن المعنى : ابتدأت سيري من البصرة وانتهيت إلى الكوفة ، وذلك الابتداء الذي تدل عليه (من) يعتبر في البصرة ، والانتهاء الذي تدل عليه (إلىٰ) يعتبر في الكوفة .

وزاد الشارح قوله : (**فقط**) أي : لا في نفسها تبعاً للجزولي وغيره من المحققين لإخراج الفعل ؛ لأنه يدل علىٰ معنىً في غيره أيضاً وهو النسبة علىٰ ما عرف في تعريفه ، ولإخراج ما دل من الأسماء علىٰ معنىً في نفسه ومعنىً في غيره ؛ كأسماء الشرط والاستفهام ، فمن الشرطية مثلاً دالة علىٰ شيئين :

أحدهما : الشخص العاقل ، وهٰذا هو المعنى الذي صارت من به اسماً ؛ لأنه معنىٰ في نفس الكلمة ؛ كما في قولك : إنسان ، وهو معناها الوضعي .

والثاني : معنى الشرطية ؛ أعني : عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، وهٰذا معنىٰ عرض لها لتضمنها معنىٰ إن الشرطية ، ولهٰذا يقولون : أسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

ولفظة (**فقط**) **يقال في إعرابها** : الفاء زائدة ، زيدت لتزيين اللفظ (قط) : اسم بمعنىٰ حسب في محل النصب حال من (معنىٰ في غيرها) مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ أي : حالة كون المعنى الذي في غيرها كافياً لها عن طلب غيره ، وقد بسطنا الكلام عليها في حاشيتنا علىٰ « كشف النقاب » عند قول الحريري : (وقال قوم : إنها اللام فقط) فراجعه إن شئت .

فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمية ، وهي أنه (**ما لا يصلح معه دليل الاسم**) أي : واحد من علاماته ، (**ولا دليل الفعل**) أي : واحد من علاماته **أيضاً** ، **فترك** العلامة له علامة ، ونظير ذلك كما قال ابن مالك : ج ، ح ، خ ، فعلامة الجيم نقطة من أسفل ، وعلامة الخاء نقطة من فوق ، وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة .

قال بعضهم : وإنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه في نفسه علامة ،

(**فعلامته**) أي : فعلامة الحرف (**التي امتاز**) أي : تميز الحرف (**بها**) أي : بتلك العلامة (**عن أخويه**) أي : عن قسيميه الاسم والفعل (**عدمية ، وهي**) أي : تلك العلامة العدمية (**أنه**) أي : أن الحرف (**ما**) أي : لفظ (**لا يصلح معه دليل الاسم** ؛ **أي** : **واحد من علاماته**) أي : من علامات الاسم (**ولا دليل الفعل** ؛ **أي** : **واحد من علاماته**) أي : علامات الفعل (**أيضاً**) أي : كما لا يصلح معه واحد من علامات الاسم (**فترك العلامة**) أي : عدمها (**له علامة**) أي : علامة للحرف (**ونظير ذلك**) أي : نظير ذلك المذكور من أقسام الكلام وشبيهه حيث كان الاسم والفعل لهما علامة وجودية والحرف له علامة عدمية (**كما قال**) وذكر ذلك النظير (**ابن مالك**) رحمه الله تعالىٰ في بعض كتبه وقوله : (ج ، ح ، خ) خبر محكي للمبتدأ ؛ أعني : قوله : (نظير ذلك) والفاء في قوله : (**فعلامة الجيم**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ذلك النظير وأردت تفصيله لك . . **فأقول لك** : **علامة** الجيم (**نقطة من أسفل**) أي : نقطة منقوطة في أسفلها (**وعلامة الخاء نقطة**) منقوطة (**من فوقـ**)ها (**وعلامة الحاء المهملة**) أي : المهجورة عن النقطة (**عدم النقطة**) من أسفلها ومن فوقها .

(**قال بعضهم** :) أي : بعض النحاة (**وإنما لم يجعل له**) أي : للحرف (**علامة وجودية كـ**) ما جعلوها لـ(**قسيميه لأنه**) أي : لأن الحرف (**في نفسه علامة**) إما

فلو جعلت له علامة . . لزم الدور أو التسلسل ، فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها : أهي اسم أو فعل أو حرف . . فاعرض عليها علامات الأسماء أولاً ، فإن قبلت شيئاً منها . . فاسم ، وإلا . . فاعرض عليها علامات الأفعال ، فإن قبلت شيئاً منها . . ففعل ، وإلا . . فاحكم بحرفيتها ؛

للاسم أو للفعل ، (**فلو جعلت له علامة**) فلا تكون تلك العلامة التي جعلت له إلا من الاسم أو من الفعل ؛ لانحصار الكلمة العربية في الثلاثة (. . **لزم الدور**) وهو توقف أمر علىٰ أمر متوقف عليه (**أو**) لزم (**التسلسل**) وهو توقف أمر علىٰ أمر متوقف علىٰ أمر آخر إلىٰ ما لا نهاية له ، وهما محالان عقلاً وشرعاً .

(**فإذا عرضت**) بضم العين بالبناء للمجهول (**عليك**) لفظاً (**مثلاً**) منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف ؛ لنيابته عنه ، وهو إما راجع إلىٰ (عرضت) أي : عرضت عليك لفظاً ، أو كتبت لك ، أو إلىٰ (عليك) أي : عرضت عليك أو علىٰ غيرك (**كلمة**) عربية (**وسئلت عنها**) أي : عن نوع تلك الكلمة : (**أهي**) أي : هل هي ؛ أي : هل تلك الكلمة (**اسم أو فعل أو حرف . . فاعرض عليها**) أي : علىٰ تلك الكلمة التي سئلت عنها (**علامات الأسماء**) واحداً بعد واحد ، وقوله : (**أولاً**) أي : قبل عرض علامات الأفعال عليها ، وهـٰذا ليس بقيد ، (**فإن قبلت**) تلك الكلمة المعروضة عليك (**شيئاً**) أي : واحداً (**منها**) أي : من علامات الأسماء (. . **فـ**)هي (**اسم**) لقبولها علامة الاسم (**وإلا**) أي : وإن لم تقبل واحداً من علامات الاسم (. . **فاعرض عليها علامات الأفعال**) واحداً واحداً (**فإن قبلت شيئاً**) أي : واحداً (**منها**) أي : من علامات الأفعال (. . **فـ**) هي (**فعل**) لقبولها علامة الفعل (**وإلا**) أي : وإن لم تقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامة الفعل (. . **فاحكم**) أيها النحوي (**بحرفيتها**) أي : بحرفية تلك الكلمة ؛ لعدم قبولها شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال ،

إذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ....

فعلامة حرفيتها عدم قبولها واحداً من علامتهما .

وإنما قلت لك : فاحكم بحرفيتها (**إذ لا مخرج**) أي : لا محلَّ خروج لها (**عن ذلك**) المذكور من الأنواع الثلاثة ؛ لانحصار الكلمة العربية في هٰذه الأنواع الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب كما قال الشارح : (**كما دل عليه**) أي : علىٰ عدم الخروج من هٰذه الثلاثة (**الاستقراء**) أي : تتبع علماء العربية لكلام فصحاء العرب .

و(الاستقراء) لغة : التتبع ، والصحيح كما قاله السعد : أن الاستقراء اصطلاحاً : تصفح أمور جزئية ؛ ليحكم بحكمها علىٰ أمر شمل تلك الجزئيات ، ثم إن كانت تلك الأمور جميعَ الجزئيات . . كان ذلك التَّصَفُّحُ استقراءً تاماً ، وإن كان أكثرها . . كان استقراءً ناقصاً ، كذا قال أهل التحقيق ، ومثله في « جمع الجوامع » ومقتضاه : أنه يشترط في الاستقراء الناقص أن تكون الأمور المتصفَّحة أكثرَ الجزئيات ؛ وهو ما جرىٰ عليه كثير من المناطقة ، ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء ، واستشكله ابن قاسم في « الآيات » بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أن الأمور المتصفَّحة فيها ليست أكثر الجزئيات ؛ كما في حكمهم بأن أقلَّ الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً ، وغالبَه ست أو سبع ، فإنهم قد صرَّحوا بأن مستندَ الإمام الشافعي في ذلك الاستقراءُ ، ومعلوم أنه لم يتصفَّح جميع نساءِ العالم ، ولا أكثرَ من كان في زمانه ، فالوَجْهُ تركُ التقييد بالأكثر وإن قيَّد به كثيرٌ من المناطقة .

نعم ؛ ينبغي التقييدُ بالبعضِ الذي يحصل بتصفُّحه ظنُّ عمومِ الحكم . انتهىٰ بتصرف . انتهىٰ من « حاشية البيجوري علىٰ متنِ السلم » .

ثم الحرف ثلاثة أقسام ؛ لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال.. لم يعمل (كهل) ، ....

(ثم) بعدما ذكر من علامات الحرف نقول : (الحرف) بالنظر إلى الاشتراك والاختصاص (ثلاثة أقسام ؛ لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال) بل كان يدخل على الأسماء وعلى الأفعال.. (لم يعمل) أيَّ عملٍ كان ؛ لعدم اختصاصه بنوعٍ منهما ، وذلك الحرف المشترك (كهل) الاستفهامية فتقول فيها : هل قام زيد ، وهل زيد قائم ، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل ، وأما إذا كان.. فتختص بالفعل ، فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم في (باب الاشتغال) من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل كهل ، والعلة في ذلك : ما قاله الرضي وغيره من أن أصلها : أن تكون بمعنىٰ قد ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ و(قد) مختصة بالفعل ، فكذا هل ، لـٰكنها لما تَطَفَّلَت علىٰ همزة الاستفهام في عدم الاختصاص.. انحطَّتْ رتبتُها عن (قد) في اختصاصها بالفعل ، فاختصَّت به فيما إذا كان الفعل في حيزها ؛ لأنها إذا رأته في حيزها تذكرت عهوداً بالحِمَىٰ ، وحنَّتْ إلى الإلف المألوف وعانقَتْهُ ، ولم تَرْضَ بافتراقِ الاسم بينهما ، وإذا لم ترهُ في حيزها.. تسلَّت عنه ذاهلة . انتهىٰ من « مجيب الندا » .

قال الفاسي : محل كون هل تدخل على الجمل الاسمية : ما لم يكن بحيزِّها فعلٌ ، وإلا.. فلا تفارق الفعل ؛ كقولك : هل زيد قام ، فيتعين أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف ، فتكون الجملة فعليةً وما ألطف قول من قال :

مليحةٌ عشقَتْ ظَبْياً حَوىٰ حورا ... فمُذْ رَأَتْهُ سعَتْ فوراً لخِدْمَتِهِ
كهل إذا ما رأَتْ فعلاً بحيِّزها ... حنَّت إليه ولا تَرْضَىٰ بفُرْقَتِهِ

انتهىٰ « حمدون » .

وإنما عملت (ما) النافية مع أنها لا تختص حملاً لها علىٰ (ليس) ، وإن اختص بالأسماء . . عمل فيها الجر ؛ كمن (وفي) ، أو الرفع والنصب ؛ كإن وأخواتها ، وإنما لم تعمل (أل) مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ، ومن ثم تخطاها العامل ، وإن اختص بالأفعال . . عمل فيها الجزم ؛ كلمّا النافية (ولم) ، أو النصب ؛ كأنْ .

(**وإنما عملت « ما » النافية**) وكذا (لا) النافية (**مع أنها لا تختص**) بأحد النوعين (**حملاً لها**) وقياساً (**علىٰ « ليس »**) بجامع الجمود والنفي في كل .

(**وإن اختص**) الحرف (**بالأسماء . . عمل فيها الجر**) المختص بها وذلك (**كمن**) الجارة (**وفي**) الظرفية (**أو**) عملت فيها (**الرفع والنصب**) معاً (**كإن**) الناصبةِ (**وأخواتها**) من أنَّ وكأنَّ وغيرِها (**وإنما لم تعمل « أل »**) في الأسماء (**مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها**) أي : لتنزل (أل) (**من مدخولها**) الذي هو الاسم (**منزلة الجزء**) وجزء الشيء لا يعمل فيه كزاي زيد (**ومن ثم**) أي : ومن أجل كونها كالجزء من مدخولها (**تخطاها**) ومرَّ عليها (**العامل**) فتعمل في مدخولها دونها ؛ كمررت بالرجل .

(**وإن اختصَّ**) الحَرْفُ (**بالأفعال . . عَمِلَ فيها الجَزْم ؛ كلمَّا النافية ولم**) الجازمة (**أو**) عمل فيها (**النَّصب ؛ كأن**) المصدرية .

واللّه سبحانه وتعالىٰ أعلم

باب الإعراب والبناء

[ص] : ....

(باب الإعراب والبناء)

[التتمة] :

وقدم عليهما بحث الكلام لأنهما كالصفة له ، وحق الصفة أن تؤخر عن الموصوف . انتهىٰ « فتوحات » .

قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : أي : هـٰذا الآتي باب معقود في بيان أنواع الإعراب والبناء اللذين هما المقصودان بالذات في هـٰذا الفن ، واللذين لا يخلو آخر كل كلمة عربية عن أحدهما ، وقد جرت عادة المصنفين رحمهم الله تعالىٰ أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لأمور :

منها : أن تكون كُلَّ مسألةٍ مجموعةً تتبعُ نظائرها في بابٍ مستقلٍّ بحيثُ إذا أراد الطالبُ مراجعة مسألةٍ . . طالعَ بابها فقط ، فيَسْهُلُ عليه الأمر .

ومنها : إذا ختم باباً . . حصل له النشاطُ للآخر ؛ كالمسافر يَفْرَحُ بقطع كل مسافة ، ولهـٰذا ـ والله أعلم ـ جعل سبحانه القرآن الكريم سوراً ، وجزأهُ العلماءُ أحزاباً وأجزاءً . انتهىٰ « فاسي » .

وقدم المصنف بحث الكلام علىٰ باب الإعراب والبناء ؛ لأن الكلام محلهما ، والقاعدة : أن معرفة المحل مقدمة علىٰ معرفة الحال طبعاً ، فقدمه وضعاً .

فإن قلت : لم ترك المصنف الترجمة للكلام كأصله . . **قلت** : ترك الترجمة له نظراً إلىٰ أن الكلام من المقدمات فلا يحتاج إلىٰ ترجمة ، بخلاف الإعراب وما بعده ، علىٰ أنه يحتمل أنه حذف الترجمة من الكلام اختصاراً ، وهـٰذه الترجمة مركبة من كلمتين ثانيتهما ـ وهي : الإعراب ـ مجرورة لا غير ، وأما الأولىٰ . . فهي

لفظة (باب) فيجوز فيها الرفع والنصب ، فالرفع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا باب الإعراب ، أو علىٰ أنه مبتدأ حذف خبره تقديره : باب الإعراب هـٰذا محله .

وإذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ وبين كونه الخبرَ . . ففي الأوْلىٰ منهما خلاف ، فقيل : الأوْلَىٰ كونُ المحذوف المبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة فالأولىٰ بالحذف المبتدأ ، وقيل : الأولىٰ بالحذفِ الخبر ؛ لأن المبتدأ مقصود لذاته ، والخبر مقصود لغيره ، فالخبر هو الأولىٰ بالحذف ، وأيضاً الحذف بالأعجاز أليق منه بالصدور ، وهـٰذا كله على الرفع ، وهو الأولىٰ ، ويليه النصب ، وهو علىٰ أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : اقرأ أو تعلم باب الإعراب ، ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره : هاك باب الإعراب ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح ، وأما الجر بحرف جر محذوف تقديره : انظر في باب الإعراب . . فمنعه الجمهور ؛ لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً ، وأولى الأوجه : الرفع ؛ لأن فيه إبقاء أحد ركني الإسناد ، ويليه النصب كما مر آنفاً ، وأضعفها الجر ؛ لما تقدم آنفاً .

وأما الباب . . فمعناه لغة : ما يتوصل به من خارج إلىٰ داخل ، ومن داخل إلىٰ خارج ، فهو حقيقة في المحسوسات كباب الدار ، مجاز في المعنويات كما هنا ، واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معان مخصوصة علىٰ ما اختاره السيد الجرجاني ؛ من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم : عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتُها علىٰ معان مخصوصة ، وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدال للمدلول ؛ أي : هـٰذا باب دال على الإعراب ؛ أي : علىٰ حقيقته وأقسامه ؛ لأنه تكلم عليهما فيه ، فتكلم على الأولىٰ بقوله : هو تغيير . . . إلخ ، وعلى الثاني بقوله : وأقسامه أربعة . . . إلخ .

وأما الإعراب . . فهو في اللغة : له خمسة معان جمعها بعضهم في بَيْتٍ :

بيـــانٌ وحُسْـــنٌ وانتقـــالٌ تغيُّـــر ومعرفةُ الإعراب في اللُّغةِ اعْقِلاَ

فمن إطلاقه على البيان قوله صلى الله عليه وسلم : « البكر تستأمر ، وإذنها صُمَاتُها ، والثيب تُعْرِب عن نفسها » أي : تبين ، ومن إطلاقه على الحسن قولهم : جارية عروب ؛ أي : حسناء ، ومن إطلاقه على الانتقال قولهم : أعربت الإبل عن مرعاها ؛ أي : انتقلت ، ومن إطلاقه على التغير : أعربت معدة الرجل ؛ أي : تغيرت ، ومن إطلاقه على المعرفة : أعرب الرجلُ ؛ إذا كان عارفاً بالخَيْل ، وزاد بعضهم سادساً ؛ وهو : عدم اللحن في الكلام : يقال : أعربتُ الكلام ؛ أي : لم ألحن فيه . انتهىٰ « فاسي » .

والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي : الإبانة والتغيير ؛ لظهور نقله في الاصطلاح عنهما ؛ لأن الكلمة إذا أعربت . . ظهر معناها وبان ، وتغيرت عن حالة الوقف .

وأما الإعراب في الاصطلاح . . ففيه مذهبان :

أحدهما : **أنه لفظي** ؛ أي : نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما ، وعليه فحده : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي : شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهو مذهب المحققين من البصريين ، ويقابله البناء ؛ أي : فحد البناء على القول بأنه لفظي : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ولا تخلصاً من التقاء سكونين .

والمذهب الثاني : **أنه معنوي** ، والحركات علامات عليه ، وهو ظاهر كلام

(الإعراب) : هو تغيير

(س) وذهب إليه الأعلم وأبو حيان ، وتبعه تلميذه ابن آجروم ، وعرفوه بقولهم : (الإعراب) : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، ويقابله البناء ، وحده على القول بأن الإعراب معنوي : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ، فخرج نحو : سبحان الله ، ولا اعتلال ، فخرج : الفتىٰ ونحوه .

وأما البناء لغة : فهو وضع شيء علىٰ شيء علىٰ صفة يراد بها الثبوت ؛ كوضع لبنة علىٰ لبنة لبناء الدار ، ويعرف من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما ، وهو المعرب والمبني .

فإن قلت : هل هٰهنا ما ينبني علىٰ كون الإعراب لفظياً أو معنوياً . . **قلت** : لا ينبني عليه شيء من جهة المعنىٰ ، وإنما ينبني عليه من جهة اللفظ ، فإذا قلت : جاء زيد مثلاً . . فعلىٰ أنه لفظي تقول في إعرابه : (زيد) : فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وعلىٰ أنه معنوي تقول : مرفوع وعلامة رفعه ضمة . . إلخ ، فعلىٰ كونه لفظياً تكون الضمة مثلاً نفس الإعراب ، وعلىٰ أنه معنوي تكون علامة على الإعراب فقط . انتهىٰ « فاسي » .

والحق : أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما ؛ كالحركة والسكون .

(« **الإعراب** ») بكسر الهمزة احترازاً من الأعراب بفتحها وهو اسم لسكان البوادي ، وقدَّمه على البناء ؛ لأصالته ولشرفه باندفاع الخطأ به في اللفظ ، ولشرف محله الذي هو الاسم أصالة ؛ يعني : أن الإعراب المصطلح عليه عند النحاة : (**هو تغيير**) أواخر الكلم .

فإن قلت : التغيير فعل الشخص ، والقصد تفسير الإعراب الذي يتصف به

أواخر ....

اللفظ ، فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدأ . **قلت** : أجيب عنه بأن المراد بالتغيير أثره وهو التغير ؛ لأنهم كثيراً ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر ؛ من إطلاق اسم السبب على المسبب ، وهو بهـٰذا المعنىٰ يصح وصف اللفظ به . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ومعنى (التغير) : صيرورة أواخر الكلم علىٰ وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، والتغير قسمان : ذاتي ووصفي ، فالذاتي ينقسم إلىٰ حقيقي وحكمي .

فالذاتي الحقيقي كما في المثنىٰ والجمع في حالتي النصب والجر ، والذاتي الحكمي كما فيهما في حالة الرفع ؛ لأن الألف والواو صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ؛ لأنهما صارا علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للإعراب بعدما كانا للأول فقط .

والوصفي ينقسم أيضاً إلىٰ حقيقي كما في جمع المؤنث السالم في حالة الرفع والجر ، وكما في زيد في حال نصبه وجره ؛ فإن فيهما إبدال حركة بحركة أخرىٰ حقيقة ، وإلىٰ حكمي كما في جمع المؤنث السالم في حالة النصب ؛ فإنه ينصب بالكسرة ، وكما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه ؛ فإنه يجر بالفتحة .

(أواخر) ، واعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة ، فيلزم ألاَّ يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر ، وليس الأمر كذلك ، وأجيب عنه بأن الإضافة فيه للجنس ، وهي تبطل معنى الجمعية ، فالمراد جنس الأواخر الصادق بالواحد وبالأكثر .

واعلم : أن آخر الكلمة قسمان : حقيقي ؛ وهو : ما لا حذف بعده ؛ كآخر (زيد) ، وحكمي ؛ وهو : ما حُذف فيه ما بعده وصار نسياً منسياً ؛ كآخر (يد)

الكلم لاختلاف العوامل ....

و(دم) فإن أصلهما : يدي ودمي ؛ حذفت الياء منهما اعتباطاً ؛ أي : لغير علة تصريفية ، وجعلت الدال والميم في حكم الآخر بأن صارتا محلاً للإعراب .

وخرج بقيد (آخر الكلم) : تغير أول الكلم أو وسطه ؛ كما في قولك في تصغير زيد وجمعه زبيد أو زيود ، فلا يسمىٰ إعراباً .

فإن قلت : لم خص الإعراب بالآخر . . **قلت** : لأنه طارىء على الكلمة ، وحق الطارىء أن يكون في الآخر . انتهىٰ من « فتح رب البرية » .

(**الكلم**) **فإن قلت** : الكلم اسم جنس جمعي ، فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات ، وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين . . **قلت** : إن الألف واللام جنسية تبطل معنى الجمعية ، فيصدق بكلمة أو كلمتين ، أو يقال : إنه علىٰ حذف مضاف ؛ أي : آخر واحد الكلم .

والمراد بالكلم هنا : خصوص الاسم المتمكن ؛ أي : المعرب ، والفعل المضارع الخالي من النونين ؛ لأن الإعراب لا يكون إلا فيهما ، بخلاف الاسم الغير المعرب ، والفعل الماضي ، والحرف ، والأمر ، والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين .

(**لاختلاف العوامل**) متعلق بـ(تغيير) أي : تغير آخر الكلم لأجل اختلاف العوامل .

فإن قلت : إن العوامل جمع وأقله ثلاثة ، فيلزم ألاَّ يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل ، وليس كذلك . . **قلت** : إن اللام فيه للجنس ، فتبطل معنى الجمعية بحيث يصدق على الواحد وما فوق .

والمراد باختلاف العوامل : تعاقبها علىٰ معمول واحد واحداً بعد واحد ،

الداخلة عليها

لا الاختلاف بمعنى التنازع ؛ كما في جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد ، و(العوامل) جمع عامل : وهو ما أوجب كون آخر الكلمة علىٰ وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، و(المعمول) : ما يظهر فيه الإعراب لفظاً أو تقديراً ، و(العمل) : ما يحدثه العامل يختلف بسببه أحوال آخر المعرب .

(**الداخلة عليها**) أي : على الكلم ، والمراد بدخولها : مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وقولنا : (من الفاعلية) بيان لما ، والياء فيه وفي ما بعده ياء المصدر ، فهما مصدران ، فـ(الفاعلية) : كون الاسم فاعلاً حقيقة ، أو في حكم الفاعل في كونه عمدة ، و(المفعولية) : كون الاسم مفعولاً حقيقةً ، أو في حكم المفعول في كونه فضلةً أو مشبهاً به ؛ كما في اسم إن .

ولما كانت الإضافة مصدراً بنفسها . . لم يحتج إلىٰ إلحاق ياء المصدر بها ، وهي كون الاسم مضافاً إليه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

فإن قلت : بأن الداخلة مفرد والعوامل جمع ، فكيف يصح وصفها بالمفرد ؛ لأن شرط الوصف مطابقته لموصوفه في الجمعية والإفراد مثلاً . . **قلت** : إن العوامل جمع لما لا يعقل ، فيعامل معاملة المفرد ممن يعقل في وصفه كما قال الأجهوري :

وجمع كثرة لما لا يعقل ... الأفصح الإفراد فيه يا فُلْ
وغيره فالأفصح المطابقهْ ... نحو هبات وافرات لائقهْ

والضمير في (عليها) راجع إلى الكلم ، و(الكلم) : اسم جنس جمعي ، يجوز في ضميره التذكير نظراً إلى اللفظ ، والتأنيث نظراً إلى المعنىٰ ، ولكن التذكير أحسن ، سواء كان ذلك العامل لفظياً وهو ظاهر ، أو معنوياً ؛ كالابتداء والتجرد ، مقدماً كان ذلك العامل وهو ظاهر أيضاً ، أو مؤخراً ؛ كما في قولك :

لفظاً أو تقديراً . . . .

زيداً رأيت ، مذكوراً كان ذلك العامل أو محذوفاً لدليل ؛ كما في قولك : زيد ؛ في جواب من قال لك : من جاء ؟ تقديره : جاء زيد .

وخرج بقوله : (لاختلاف العوامل. . .) إلخ : تغير آخر الكلم لا لأجل عامل ؛ بأن لم يكن لسبب أصلاً ، كما في حيث إذا فتحت أو كسرت بعد ضمها ، أو كان لسبب آخر ، كالإتباع في نحو : ﴿الحمد لله﴾ بكسر الدال اتباعاً للام ، والنون في نحو : ﴿مَنَ امَنَ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى النون ، وفي نحو : ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى الدال في قراءة ورش ، والحكاية نحو : من زيداً بالنصب بعد قول القائل : رأيت زيداً ، والتقاء الساكنين في نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فإن ذلك لا يسمىٰ إعراباً .

سواء كان ذلك التغير (لفظاً) من حيث علامته ؛ كما في قولك : جاء زيد (أو تقديراً) من حيث علامته ؛ كما في قولك : جاء الفتىٰ ، وبقولنا (من حيث علامته) اندفع ما قد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون تارة لفظاً وتارة تقديراً و(أو) في كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال : وذلك التغيير نوعان لفظي وتقديري .

فإن قلت : ترك نوعاً ثالثاً ؛ وهو المحكي كما في قولك : جاء سيبويه. . **قلت** : أراد بالتقديري : ما عدا اللفظي فيشمل المحكي . انتهىٰ من « فتح رب البرية » .

وقولنا سابقاً (والمراد بالكلم : الاسم المتمكن ؛ أي : المعرب ، والفعل المضارع الخالي من النونين) فأما الاسم المتمكن : فأقسامه ثمانية : الاسم المفرد المنصرف ، والاسم المفرد الغير المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف ، وجمع

التكسير الغير المنصرف ، والمثنىٰ ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، والأسماء الخمسة .

وأما الفعل المضارع الخالي من النونين.. فثلاثة أقسام : صحيح الآخر كيضرب ، ومعتل الآخر كيخشىٰ ويدعو ويرمي ، والأفعال الخمسة .

والجملة أحد عشر قسماً .

وقوله هنا : (لفظاً) يكون في عشرة أقسام : من الأقسام المذكورة غير المضارع المعتل الآخر ، وقوله : (أو تقديراً) يكون في أربعة مواضع : الاسم المقصور ، والاسم المنقوص ، والمضاف إلىٰ ياء المتكلم ، والفعل المضارع المعتل الآخر .

والاسم المقصود ضابطه : كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة مفرداً كان أو جمع تكسير ، مثاله : جاء الفتىٰ والأسارىٰ جمع أسرى الذي هو جمع أسير ، وهو : من أخذه الكفار في الحرب ، وتقول في إعرابهما : (الفتىٰ والأسارىٰ) : مرفوعان على الفاعلية ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الألف فيهما منع من ظهورها التعذر الأصلي ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة كما أن الجبال لا يقبل الحركة .

وضابط التعذر : ألاَّ يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ؛ كالاسم الذي في آخره ألف ، سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا والفتىٰ ، أو محذوفة في اللفظ لالتقاء الساكنين مع التنوين ؛ كقولك : جاء فتىً ورأيت فتىً ومررت بفتىً .

وضابط المنقوص : هو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، مفرداً كان أو جمع تكسير ، مثاله : جاء القاضي والجواري ، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال .

وأقسامه

وضابط الاستثقال : هو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلةً للحركة الإعرابية لكنها ثقيلة عليه ؛ كالاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها ، سواء كانت الياء موجودة نحو : جاء القاضي والداعي والجواري ، أو محذوفة لالتقاء الساكنين نحو : مررت بقاض وداع .

والمضاف إلى الياء : كل اسم معرب أضيف إلىٰ ياء التكلم ، مفرداً كان أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً نحو قولك : جاء غلامي وغلماني ومسلماتي ، والمانع له من ظهور الحركات الإعرابية التعذر العرضي ، وهو : الإضافة إلىٰ ياء المتكلم ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً .

والفعل المضارع المعتل الآخر : هو كل فعل مضارع آخره واوٌ كيدعو أو ياءٌ كيرمي أو ألفٌ كيخشىٰ .

والفرق بين التعذر والثقل : **أن التعذر** : ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره كما في الفتىٰ وموسىٰ ، **والثقل** : ما لو تكلف المتكلم به . . لأظهره كما في القاضي والداعي .

والتعذر قسمان : تعذر ذاتي كما في الفتىٰ ، وتعذر عرضي كما في غلامي .

والفرق بين المقصور والمنقوص : **أن المقصور** : ما منع فيه جميع حركاته الإعرابية ، سمي مقصوراً لأنه قصر ومنع من جميع حركاته الإعرابية ، **والمنقوص** : ما نقص منه بعض حركاته الإعرابية الضمة والكسرة ، وتظهر فيه الفتحة .

ولما ذكر المصنف حقيقة الإعراب . . كأن سائلاً سأله فقال له : هل هـٰذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام ؟ فأجاب بقوله : (**وأقسامه**) أي : أقسام الإعراب وأنواعه من حيث هو لا من حيث كونه في الاسم فقط ، وإلا . . فهو ثلاثة : رفع

أربعة : ....

ونصب وخفض ، ولا من حيث كونه في الفعل فقط ، وإلا . . فثلاثة أيضاً : رفع ونصب وجزم ، ولا من حيث كونه فيهما جميعاً ، وإلا . . فستة ، ولا من حيث كونه بالرفع فقط أو بالنصب فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره وهو باطل .

(أربعة) لا زائد عليها بدليل الاستقراء ، سواء قلنا بأن الإعراب لفظي كما هو التحقيق ، أو بأنه معنوي كما جرىٰ عليه المصنف تبعاً لأصله ، وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال : جعله أقسام الإعراب أربعة غير صحيح ؛ لأنه إن أراد أقسام إعراب الاسم . . فلا يصح ؛ لأنها ثلاثة : رفع ونصب وخفض ، وإن أراد أقسام إعراب الفعل . . فكذلك ؛ لأنها ثلاثة : رفع ونصب وجزم ، ووجه اندفاع ذلك . . أنه لم يرد ما ذكر ، بل أراد أقسام الإعراب من حيث هو ، أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل ، والمعنىٰ : أي جزئيات ما يطلق عليه الإعراب لا أجزائه ، لأن التقسيم هنا من تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، فيصح أن يقال : الرفع إعراب ، والنصب إعراب مثلاً ، بخلاف ما تقدم في الكلام ؛ لأنه من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، فلا يصح أن يقال هناك : الفعل كلام ، والحرف كلام ، وإن صح أن يقال : الاسم كلام ؛ لأن الكلام مركب ، فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له ، وأما الإعراب فليس مركباً ؛ لأنه التغيير المخصوص ، فكل من هـٰذه الأربعة يصح أن يقال له إعراب ؛ لوجود التغيير فيه ، فهي جزئيات له ، وتقسيمه إليها من تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ؛ لوجود ضابطه .

وتعبيره كأصله بالأقسام أولىٰ من تعبير بعضهم بالألقاب ؛ لأن من حق اللقب أن

رفع ، ونصب ، وخفض ، ....

يصدق علىٰ ما لقب به ، وهو غير صحيح ؛ لأن فيه حمل الأخص على الأعم ، فلا يقال : الإعراب رفع مثلاً

ثم أبدل المصنف من الأربعة قوله : (رفع) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، فلا يشترط فيه الرابط ؛ لأنه كمل العدد سواء كان في اسم أو فعل أو بالضمة أو بما ناب عنها ، وسواء كان لفظاً أو تقديراً ، وهو لغة : العلو والارتفاع ، واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها ، وعلى القول بأن الإعراب لفظي : نفس الضمة وما ناب عنها ، وإنما سمي بالرفع لارتفاع الشفتين عند النطق به ، وقدمه علىٰ غيره من أقسام الإعراب لشرفه عليها ، لأنه إعراب العمد ، ولأن الكلام لا يستغني عن مرفوع ؛ إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه ولهـٰذا يسمىٰ عمدة وغيره فضلة ، مثاله : يضرب زيد والرجال والمسلمات والقاضي والفتىٰ وأبوك والزيدان والزيدون ، وعليك بإعراب الأمثلة .

(ونصب) وثنىٰ به لأن عامله أقوىٰ ، وهو الفعل علىٰ عامل الخفض وهو الحرف ، ولأنه إعراب مشترك بين الاسم والفعل ، فله مزية على الخفض سواء كان في اسم أو فعل ، وسواء كان بالفتحة أو بما ناب عنها ، وهو لغة : الاستقامة والانتصاب والاعتدال ، واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها من حرف أو حركة ، وعلى القول بأن الإعراب لفظي : نفس الفتحة وما ناب ، وإنما سمي بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به ، مثاله : لن أضرب زيداً والفتىٰ والقاضي وغلامي والرجال والأسارىٰ والمسلمات وأباك والزيدين والزيدين ، وعليك بإعراب الأمثلة .

(وخفض) في اسم فقط ، سواء كان بالكسرة أو بما ناب عنها ، وثلث به لشرفه

وجزم ، فللأسماء من ذلك الرفع

على الجزم ؛ لأنه مختص بالاسم ، والاسم أشرف من الفعل ؛ لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، **وهو لغة** : التذلل والانخفاض ، **وأما الجر** . . **فهو لغة** : السحب ، **واصطلاحاً** على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها ، وعلىٰ أنه لفظي : نفس الكسرة وما ناب عنها من حركة أو حرف ، مثاله : مررت بزيد والفتىٰ والقاضي وغلامي وأحمد والرجال والأسارىٰ وأبيك والزيدين والزيدين ، وعليك بالإعراب فرداً فرداً ، وسمي بذلك لانخفاض الشفة السفلىٰ عند النطق به .

(**وجزم**) في فعل فقط ، وأخره : لأنه لم يبق له رتبة إلا التأخير ، **وهو لغة** : القطع ، **واصطلاحاً** على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه ، وعلى القول بأن الإعراب لفظي : نفس السكون وما ناب عنه ، وإنما سمي بذلك لانقطاع الحركة عند النطق به ، وقيل سمي بذلك لأن الجازم يقطع من المجزوم شيئاً من حركة أو حرف . انتهىٰ من « فتح رب البرية » ، مثاله : لم يضرب زيد ولم يدع ولم يرم ولم يخش والزيدان لم يضربا والزيدون لم يضربوا وهند لم تضربي .

ولما فرغ المصنف من تقسيم الإعراب إلىٰ أربعة أقسام باعتبار ذاته . . قسمه ثانياً باعتبار محله من الاسم والفعل ، وهو ثلاثة أقسام : قسم مشترك بين الاسم والفعل ؛ وهو الرفع والنصب ، وقسم مختص بالاسم ؛ وهو الخفض ، وقسم مختص بالفعل ؛ وهو الجزم ، فقال : (**فللأسماء**) السالمة من شبه الحرف ، جمع اسم ، وتقدم لك معناه لغةً واصطلاحاً (**من ذلك**) المذكور من الأقسام الأربعة (**الرفع**) ملفوظاً كان أو مقدراً نحو : جاء زيد والفتىٰ والقاضي وغلامي .

فإن قلت : كم عامل الرفع . . **قلت** : عامله ستة : **ثلاثة معنوية** ؛ وهي :

والنصب والخفض ولا جزم فيها ،

الابتداء والتجرد والتبع ، **وثلاثة لفظية** ؛ وهي : الاسم والفعل والحرف ، **وأربعة منها مختصة بالاسم** : الابتداء والاسم والفعل والحرف ، **وواحد مختص بالفعل** ؛ وهو : التجرد ، **وواحد مشترك بينهما** ؛ وهو التبع ، **فمثال الابتداء** : **الله** ربنا ، ومحمد نبينا ، ومثال التجرد : يضرب زيد ، ومثال الفعل والتبع : جاء زيد وعمرو ، ومثال الاسم : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ .

(**والنصب**) ملفوظاً كان أو مقدراً نحو : رأيت زيداً والفتىٰ والقاضي وغلامي ، وعامل النصب أربعة : **ثلاثة لفظية** ؛ وهي : الاسم والفعل والحرف ، **وواحدة معنوية** ؛ وهو التَّبَعُ ، فمنها اثنان مختصان بالاسم ؛ وهما : الاسم والفعل ، واثنان مشتركان بينهما ؛ وهما : التبع والحرف ، مثال الاسم والحرف : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ ، ولن يضرب زيد ، ومثال الفعل والتبع نحو : رأيت زيداً وعمراً .

(**والخفض**) لفظاً كان أو تقديراً نحو : مررت بزيد والقاضي والفتىٰ وغلامي ، فعامل الخفض خمسة : **فمنها** : **اثنان بالاتفاق** ؛ وهما : الاسم والحرف ، **وثلاث بالاختلاف** ؛ وهي : التبع والمجاورة والتوهم ، فمثال الاسم : جاء غلام زيد ، ومثال الحرف : مررت بزيد ، ومثال التبع : مررت بزيد وعمرو ، ومثال المجاورة : هـٰذا جحر ضب خرب ، ومثال التوهم : ليس زيد قائماً ولا قاعد ، **وإعرابه** : (ليس) : فعل ماض ناقص (زيد) : اسمها مرفوع (قائماً) : خبرها منصوب (ولا) : الواو عاطفة (لا) : نافية مؤكدة للنفي المفهوم من ليس (قاعد) : معطوف علىٰ خبر ليس تبعه بالنصب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المجلوبة لتوهم الباء في خبر ليس .

(**ولا جزم فيها**) أي : ولا جزم موجود في الأسماء ؛ لئلا يجتمع خفيفان : الاسم لأنه بسيط ، والجزم لأنه عدم الحركة ، فاجتماعهما يورث الكلام البشاعة ،

وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها . . . .

فيكون غير فصيح ، فالعرب أشد بوناً عن ذلك .

(**وللأفعال**) المعربة الخالية عن النونين (**من ذلك**) أي : مما ذكر من الأقسام الأربعة : (**الرفع**) لفظاً كان أو تقديراً نحو : يقوم زيد ويدعو ويرمي ويسعىٰ ، (**والنصب**) ظاهراً كان أو مقدراً نحو : لن يقوم زيد ويدعو ويرمي ويخشىٰ ، (**والجزم**) ظاهراً كان أو مقدراً أو حذفاً نحو : لم يقم زيد و﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ولم يغز زيد ولم يرم ولم يخش الله ، وعامل الجزم أربعة : **اثنان منها لفظيان** ؛ وهما : الاسم والحرف ، نحو : ما تفعل أفعل وإن تقم أقم ، **واثنان معنويان** ؛ وهما : الطلب والتبع : نحو : ﴿ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ ﴾ ولم يقم زيد ويقعد .

(**ولا خفض**) موجود (**فيها**) أي : في الأفعال ؛ لئلا يجتمع ثقيلان ؛ وهما : الفعل والخفض ؛ لأن الفعل ثقيل لكون مدلوله مركباً من الحدث والزمان ، والخفض أيضاً ثقيل لكونه حركة بالنسبة إلى السكون ، فاجتماعهما يخرج الكلام عن الفصاحة ، هٰذا كله في الكلام على المتن من حيث المعنىٰ ، وأما من جهة الكلام عليه من جهة الإعراب . . فنقول في إعرابه : باب الإعراب والبناء .

* *

إعراب المتن

(باب الإعراب والبناء) (باب) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هـٰذا باب الإعراب (باب) مضاف (الإعراب) مضاف إليه مجرور (والبناء) : معطوف على (الإعراب) مجرور ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(الإعراب هو) : مبتدأ مرفوع ، **(تغيير)** : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (تغيير) : مضاف ، **(أواخر)** : مضاف إليه مجرور (أواخر) مضاف ، **(الكلم)** : مضاف إليه مجرور ، **(لاختلاف العوامل)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تغيير) لأنه مصدر لغير الرباعي ، **(الداخلة)** : صفة لـ(العوامل) مجرور بالكسرة ، وأفرده لأنه صفة لما لا يعقل كما مر ، **(عليها)** : متعلق بـ(الداخلة) لأنه اسم فاعل من دخل الثلاثي ، **(لفظاً)** : منصوب علىٰ أنه صفة لمصدر محذوف تقديره : تغيير أواخر الكلم تغيراً لفظياً ، **(أو تقديراً)** : معطوف عليه منصوب أيضاً تقديره : أو تغيراً تقديرياً ، أو منصوبان على الحال ، أو على التمييز ، أو علىٰ أنهما خبران لـ(كان) المحذوفة ، راجع شروح « الآجرومية » .

(وأقسامه) : الواو : استئنافية ، و(أقسامه) : مبتدأ ومضاف إليه ، **(أربعة)** : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، **(رفع)** : بدل من (أربعة) بدل بعض من كل تبعه بالرفع ، **(ونصب وخفض وجزم)** : معطوفات علىٰ (رفع) .

(فللأسماء من ذلك الرفع) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام الإعراب أربعة وأردت بيان ما هو مختص

منها بالأسماء وما هو مختص بالأفعال وما هو مشترك بينهما.. فأقول لك : (للأسماء) : اللام : حرف جر (الأسماء) : مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً تقديره : فالرفع والنصب والخفض كائنات للأسماء (من ذلك) : (من) : حرف جر مبني على السكون (ذلك) : (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الجر بـ(من) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، اللام لبعد المشار إليه أو لمبالغة البعد مبني على الكسر ، الكاف : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في الخبر والتقدير : فالرفع والنصب والخفض كائنات هي للأسماء حالة كونها كائنات من الأقسام الأربعة المذكورة ، وذلك الضمير هو صاحب الحال ، وعامله هو الخبر المحذوف ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(والنصب والخفض) : معطوفان على الرفع ، **(ولا جزم فيها)** : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم تعمل عمل إن (جزم) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (من) الاستغراقية ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب (فيها) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب معطوفة على الجملة التي قبلها علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(وللأفعال من ذلك الرفع) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (للأفعال) :

جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (من) : حرف جر (ذلك) : في محل الجر بـ(من) ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في الخبر (الرفع) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، (**والنصب والجزم**) : معطوفان عليه والتقدير : والرفع والنصب والجزم كائنات هي للأفعال حالة كونها كائنات من ذلك المذكور من الأقسام الأربعة ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (**فللأسماء من ذلك الرفع**) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**ولا خفض فيها**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم تعمل عمل إن (خفض) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (من) الاستغراقية (فيها) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) النافية تقديره : ولا خفض موجود فيها ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب معطوفة على الجملة التي قبلها علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب) بيان (الإعراب والبناء)

[ش] : اللذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما ، وبدأ ببيان الإعراب لشرفه وشرف محله فقال : (الإعراب) هو : مصدر أعرب ، يجيء لغةً لمعان

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

((باب بيان) حد (الإعراب) وأقسامه (و)بيان حد (البناء) وألقابه) . وقوله : (اللذين) اسم موصول للمثنى المذكر في محل الجر صفة للإعراب والبناء مبني على الياء ؛ لكونه علىٰ صورة المثنىٰ ، والنون حرف زائد لشبه التثنية مبني على الكسر فراراً من التقاء الساكنين (لا يخلو) ولا يتجرد (آخر كل كلمة) من كلام العرب (من أحدهما) لأن الكلمة من كلامهم إما معربة أو مبنية ، وليس بينهما واسطة ، فسقط ما قيل : إنه يخرج منهما صنفان : أسماء الأصوات ؛ لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة ؛ لأنهما غير كلمات في الأصل والثاني : أسماء حروف التهجي ؛ لأنها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ، ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية إلا لفظة (لا) لعدم إمكان النطق بالألف الساكنة . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(وبدأ) المصنف (ببيان الإعراب لشرفه) أي : لشرف الإعراب على البناء باندفاع الخطأ في اللفظ به ، ولأنه يتبين به المعاني المختلفة التي تتوارد على الكلم (و) لـ(شرف محله) الذي هو الاسم في الأصل .

وقوله : (فقال : الإعراب) معطوف علىٰ (بدأ) أي : أراد البداية بالإعراب فقال : (الإعراب تغيير . . .) إلخ ، و(هو) أي : الإعراب بكسر الهمزة (مصدر) قياسي لـ(أعرب) الرباعي (يجيء) أي : يأتي (لغةً) أي : في لغة العرب (لمعان) كثيرة ، وقد أنهىٰ بعضهم معاني الإعراب اللغوية إلىٰ عشرة منها :

منها : الإبانة ، والتحسين ، والتغيير وهـٰذا أنسب بالمعنى **الاصطلاحي** المشار إليه بقوله : (**تغيير أواخر الكلم**) حقيقةً أو حكماً ، و(الكلم) هنا : الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه ؛ إذ لا يعرب من الكلمات . . . .

التحبب ، ومناسبته : أن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى السامع وإلى المتكلم بالعربية ؛ لأن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية . انتهىٰ من « يس » .

و(**منها** : **الإبانة**) يقال أعرب فلان عما في نفسه إذا أبان عنه (و)**منها** (**التحسين**) يقال : أعربتُ الشيءَ : حَسَّنْتَهُ (و)**منها** (**التغيير**) يقال : أعرب الله المعدة ؛ أي : غيَّرها ، قال في « الهمع » : والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي هو الإبانة ؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة . انتهىٰ .

وقال الشارح : (**وهـٰذا**) المعنى الأخير وهو التغيير هو (**أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار إليه بقوله**) أي : بقول المصنف : الإعراب هو (**تغيير أواخر الكلم**) أي : الكلم المعربة التي هي الأنواع الثمانية من الاسم المتمكن ؛ أي : المعرب التي بيناها في « التتمة » ، والتي هي الفعل المضارع الخالي من نوني النسوة والتوكيد ، و(تغيير الأواخر) : هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة ، سواء أكان الآخر (**حقيقة**) كالدال من (زيد) ، (**أو حكماً**) كالميم من (دم) و(فم) فإن أصلهما دمي وفمو أو فمي .

(**والكلم هنا**) أي : في باب الإعراب احترز به عن الكلم في باب الكلام ، وهو ما تركب من ثلاث كلمات مفيداً كان أم لا ، هو (**الاسم المتمكن**) في باب الاسمية ؛ بأن لم يشبه الحرف وهو المعرب ، (**والفعل المضارع المجرد**) أي : الخالي (**مما يوجب بناءه**) وهو نون الإناث ونون التوكيد ، وإنما قلنا : المراد بالكلم الاسم المتمكن والمضارع الخالي مما ذكر (**إذ لا يعرب من الكلمات**)

سواهما ، وتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد إليه قوله : (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي : على الكلم لفظاً أو تقديراً ، بخلاف التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل ؛ كتغيير دال ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ بحركة النقل في قراءة ورش ، وكالتغيير الحاصل بحركة الإتباع . . .

العربية (**سواهما**) أي : غير الاسم المتمكن والمضارع الخالي من ذلك (**و**) معنى (**تغيير أواخره**) أي : أواخر الكلم (**هو صيرورتها**) أنَّث الضمير نظراً إلىٰ كونها بمعنى الكلمات ؛ أي : صيرورة الكلمات (**مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك**) ككونها مجرورة أو مجزومة حالة كون ذلك ؛ أي : كونها مرفوعة أو منصوبة كائناً (**بحسب**) أي : باعتبار (**ما يقتضيه**) ويطلبه (**العامل**) الذي دخل عليها ، إن كان العامل يطلب المرفوع . . تكون مرفوعة ، أو المنصوب . تكون منصوبة (**كما يرشد إليه**) أي : يدل علىٰ ذلك المعنىٰ (**قوله**) أي : قول المصنف : (**لاختلاف العوامل الداخلة عليها** ؛ أي : **على الكلم**) ، وقوله : (**لفظاً**) منصوب بـ(الداخلة) علىٰ أنه مفعول مطلق ؛ أي : الداخلة عليها دخولاً لفظياً ، أو علىٰ أنه تمييز للضمير المستتر في (الداخلة) أي : الداخلة عليها من جهة اللفظ كما في قولك : جاء زيد ، ورأيت زيداً مثلاً ، (**أو**) الداخلة عليها (**تقديراً**) بأن حذف العامل اختصاراً كما في قولك : زيد في جواب من قال لك : من جاء ؟ تقديره : جاء زيد .

وذلك التغيير الحاصل في الأواخر لاختلاف العوامل ملتبس (**بخلاف**) حكم (**التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل**) يقتضيه (**كتغيير دال** ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ **بحركة النقل**) أي : بالفتحة المنقولة إليه من همزة (أفلح) ، (**في قراءة ورش ، وكالتغيير الحاصل بحركة الإتباع**) كإتباع دال ﴿الحمد﴾ للام ﴿لله﴾ في الكسر كما قرأ به بعضهم .

والتخلص من التقاء الساكنين ، فإنه لا يسمىٰ إعراباً ؛ لأنه ناشىء عن غير عامل ، والمراد باختلاف العوامل : تعاقبها على الأواخر واحداً بعد واحد ، والعوامل جمع عامل ، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة علىٰ وجه مخصوص من رفع أو نصب ، أو جر أو جزم ، ثم التغيير المذكور يكون آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع . . .

(و) كالتغيير الحاصل بحركة (**التخلص من التقاء الساكنين**) كما في نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ، (**فإنه**) أي : فإن التغيير الحاصل لغير عامل (**لا يسمىٰ إعراباً**) عندهم (**لأنه**) أي : لأن التغيير الحاصل بغير عامل (**ناشىء**) أي : حاصل (**عن غير عامل**) وهو الأسباب المذكورة من النقل والإتباع والتخلص .

(**والمراد باختلاف العوامل : تعاقبها**) أي : تناوبها (**على الأواخر**) أي : علىٰ أواخر الكلم حالة كون مجيء تلك العوامل وتداولها على الكلم (**واحداً بعد واحد**) أي : مرتبات لا مجتمعات .

(**والعوامل جمع عامل**) كفواضل جمع فاضل (**وهو**) أي : العامل (**ما أوجب كون آخر الكلمة علىٰ وجه مخصوص**) من الإعراب (**من رفع**) كما في جاء زيد ، فإن (جاء) هو الذي أوجب اتصاف زيد بالرفع ؛ لأنه فاعله .

(**أو نصب**) كما في رأيت زيداً ، فإن الموجب لاتصاف زيد بالنصب هو (رأيت) لأنه مفعوله .

(**أو جر**) كما في مررت بزيد ، فإن الموجب لاتصاف زيد بالجر هو (الباء) .

(**أو جزم**) كما في لم أضرب زيداً ، فإن الموجب لاتصاف أضرب بالجزم هو (لم) لأنه عامله .

(**ثم التغيير المذكور**) الحاصل في أواخر الكلم (**يكون في آخر الاسم المتمكن**) في (باب الاسمية) وهو المعرب (**و**) في آخر (**الفعل المضارع**)

لفظاً أو تقديراً ، فالأقسام أربعة : لفظي وتقديري في الاسم المفرد ، ومثل ذلك في الفعل ؛ فاللفظي : ما يظهر في آخر الكلمة كما في آخر زيد نحو : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، وآخر يضرب في نحو : زيد يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب ، والتقديري : ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوىٰ ؛ كالمنوي في آخر الفتىٰ من نحو : جاء الفتىٰ ، ورأيت الفتىٰ ،

الخالي من النونين ؛ إما (**لفظاً**) أي : ظاهراً أثره في آخر الكلمة ؛ كما في جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد (**أو تقديراً**) كما في جاء الفتىٰ ، ورأيت الفتىٰ ، ومررت بالفتىٰ (**فالأقسام**) أي : أقسام الإعراب (**أربعة**) : إما (**لفظي وتقديري في الاسم المفرد**) الصحيح الآخر كما في جاء زيد ، والمعتل منه كما في جاء الفتىٰ والقاضي (**ومثل ذلك**) المذكور في الاسم من اللفظي ، والتقديري يكون (**في الفعل**) المضارع الصحيح ؛ كيضرب أو المعتل ؛ كيخشىٰ ويدعو ويرمي (**فـ**) الإعراب (**اللفظي**) هو (**ما يظهر**) أثره وعلامته (**في آخر الكلمة كما في آخر زيد**) ومثال ذلك الإعراب الذي يظهر أثره (**نحو : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، و**) كما في (**آخر يضرب في نحو : زيد يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب**) فإن الموجب لاتصاف (يضرب) بالرفع في الأول التجرد ، والموجب لاتصاف (يضرب) بالنصب في الثاني لن ، والموجب لاتصاف (يضرب) بالجزم في الثالث لم .

(**و**) التغير (**التقديري**) هو (**ما لا يظهر**) أثره وعلامته (**في الآخر بل يفرض**) ويقدر (**وينوىٰ**) أثره في الآخر وذلك (**كـ**) الإعراب (**المنوي**) أي : المقدر أثره وعلامته (**في آخر الفتىٰ**) حالة كونه كائناً (**من نحو**) قولك : (**جاء الفتىٰ**) فالفتىٰ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (**و**) قولك : (**رأيت الفتىٰ**) فالفتىٰ : مفعول به منصوب

ومررت بالفتىٰ ، وآخر يخشىٰ من نحو : زيد يخشىٰ ، ولن يخشىٰ ، وآخر يكن من نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ،

وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر (و) قولك : (مررت بالفتىٰ) فالفتىٰ : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر .

(و) كالمنوي في (آخر يخشىٰ من نحو) قولك : (زيد يخشىٰ) فزيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (يخشىٰ) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (زيد) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، وقولنا : (مستتر فيه جوازاً) أي : استتاراً جائزاً ، أو ذا جواز ، والمستتر جوازاً : هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير البارز ، وذلك في فعل الغائب كما هنا أو الغائبة ؛ كهند تقوم ، واسم الفاعل نحو : زيد قائم أبوه .

وأما المستتر وجوباً : فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ، وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون ، أو بتاء المخاطب الواحد ، وفي فعل الأمر المسند إلىٰ واحد ، وأفعال الاستثناء ؛ كخلا وعدا ، وفعل التعجب ، وأفعل التفضيل، واسم فعل الأمر ، واسم فعل المضارع ، والمصدر الواقع بدلاً عن اللفظ بفعله . انتهىٰ من « أبي النجا » ، وقد بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » فراجعها.

(و) من نحو قولك : زيد (لن يخشىٰ) فإنه منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر .

(و) كالمنوي في (آخر يكن من نحو) قوله تعالىٰ : (﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟) مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ . . .﴾ الآية، فإن علامة الجزم في (يكن) سكون مقدر على النون المكسورة

وأو : للتقسيم ، وليس دخولها في الحد مما يفسده ، وإنما يفسده إذا كان المراد بها الشك ، ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الإعراب معنوي وعليه كثيرون ، ويتضح عليه أن يقال للرفع مثلاً : علامات ، وقيل : إنه لفظي ، واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين ، وعليه فيقال في حده : فالإعراب ما اختلف به آخر المعرب ، قال المرادي رحمه الله تعالىٰ : (وهو أقرب إلى الصواب ؛ لقول المحققين : أنواعه

لالتقاء الساكنين (و) كلمة (أو) في قوله : (أو تقديراً) (للتقسيم) أي : لتقسيم الإعراب إلىٰ لفظي وتقديري (وليس دخولها) أي : دخول (أو) التي للتقسيم (في الحد) والتعريف (مما يفسده) أي : مما يفسد الحد ويمنعه من القبول (وإنما يفسده) أي : يفسد الحد ويمنعه من القبول (إذا كان المراد بها) أي : بـ(أو) (الشك) والتردد .

(ثم الحد الذي ذكره) المصنف (ظاهر) أي : واضح (في أن) مراده بـ(الإعراب) الذي حده وعرفه إعراب (معنوي) لا لفظي (وعليه) أي : وعلىٰ كون الإعراب معنوياً (كثيرون) من النحاة (ويتضح) أي : يظهر ويصح (عليه) أي : علىٰ كون الإعراب معنوياً (أن يقال للرفع مثلاً) أي : مثل مثلاً ؛ كأن يقال للنصب أو للخفض : (علامات) أربع أو خمس أو ثلاث (وقيل : إنه) أي : إن الإعراب عند النحاة (لفظي ، واختاره ابن مالك) أي : اختار كونه لفظياً في كتبه (ونسبه) أي : نسب كونه لفظياً (إلى المحققين ، وعليه) أي : علىٰ كون الإعراب لفظياً (فيقال في حده) أي : في حد الإعراب وتعريفه : (فالإعراب ما) أي : أثر ظاهر أو مقدر (اختلف به) أي : بذلك الأثر من الحركات والسكون وما ناب عنها (آخر المعرب ، قال المرادي) اسمه : عبد الله بن أحمد ، نسبة إلىٰ مراد اسم قبيلة (رحمه الله تعالىٰ ، وهو) أي : كون الإعراب لفظياً (أقرب إلى الصواب) وإنما قلنا هو أقرب إلى الصواب (لقول المحققين) من النحاة في بيان أقسامه : (أنواعه)

رفع. . .) إلخ ، كما سيأتي ، ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني ، والتمييز إنما يكون بالأثر الظاهر لا بالتغيير .

وأما الإضافة في قولهم : حركات الإعراب وعلاماته . . فمن إضافة العام إلى الخاص ؛ كخاتم حديد .

(**وأقسامه**) أي : أنواع الإعراب

أي : أقسام الإعراب (رفع . . . **إلخ**) أي : ونصب وخفض وجزم (**كما سيأتي**) في كلام المصنف قريباً ، وعليه فيقال في حده : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، فالرفع نفسه إعراب على القولين ، وكذا البقية ، وأما الضمة مثلاً . . فهي نفس الإعراب علىٰ أنه لفظي ، وعلامة له علىٰ أنه معنوي . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو**) أي : ذلك الاحتياج (**لتمييز المعاني**) المختلفة التي تتوارد على الكلمة من الفاعلية والمفعولية مثلاً (**والتمييز**) بين تلك المعاني (**إنما يكون**) ويحصل (**بالأثر الظاهر**) أو المقدر (**لا بالتغيير**) أي : لا بصيرورتها مرفوعة أو منصوبة مثلاً .

(**وأما الإضافة في قولهم : حركات الإعراب وعلاماته . . فـ**) هي (**من إضافة العام**) الذي هو الحركات والعلامات (**إلى الخاص**) الذي هو الإعراب ؛ لأن الحركة أعم من أن تكون إعراباً ؛ لأنها تكون للبناء وللاتباع وللنقل ، وتلك الإضافة (**كـ**) الإضافة في (**خاتم حديد**) لأن الخاتم أخص من الحديد ؛ لأن الحديد يكون خاتماً وغير خاتم .

(**وأقسامه ؛ أي : أنواع الإعراب**) من حيث هو ، أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل لا من حيث كونه في الاسم فقط ، وإلا . . فثلاثة : رفع ونصب وخفض ، ولا من حيث كونه في الفعل فقط ، وإلا . . فثلاثة أيضاً : رفع ونصب وجزم ،

(أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف ، وجعل هٰذه الأربعة أنواعاً للإعراب أنسب بمن جعله لفظياً ، وإنما كانت أربعة ؛ لأنه إما سكون وهو واحد ، أو حركة وهي ثلاثة ، وقدم الرفع ؛ لأن الكلام لا يستغني عنه ، ولأن المعرب به مقدم على المعرب . . . .

ولا من حيث كونه فيهما ، وإلا . . فستة (أربعة لا زائد عليها) بدليل الاستقراء وبالإجماع (رفع) في اسم وفعل (بحركة) كيضرب زيد (أو حرف) نحو : الزيدان يضربان .

(ونصب) في اسم أو فعل (بحركة) نحو : لن أضرب زيداً (أو حرف) نحو : إن الزيدين لن يضربا (أو حذف) نحو : زيد لم يدع ، ولم يصل ، ولم يسع .

(وخفض بحركة) نحو : مررت بزيد (أو حرف) كمررت بأبيك .

(وجزم بسكون) نحو : زيد لم يضرب (أو حذف) نحو : زيد لم يغز .

(وجعل هٰذه الأربعة أنواعاً للإعراب أنسب) أي : أكثر مناسبة (بـ) تعريف (من جعله) أي : جعل الإعراب (لفظياً) لأن هٰذه الأنواع الأربعة نفس ذلك الأثر الظاهر ، أو المقدر في آخر الكلمة بخلافها بمن جعل الإعراب معنوياً ؛ لأنها ليست نفس التغيير بل هي علامة عليه .

(وإنما كانت) أنواع الإعراب (أربعة ؛ لأنه) أي : لأن الإعراب (إما سكون وهو واحد ، أو حركة وهي ثلاثة) وجملتها أربع (وقدم) المصنف في تعدادها (الرفع) علىٰ غيره (لأن الكلام) النحوي (لا يستغني عنه) أي : عن الرفع ؛ لأنه إعراب العمد (ولأن المعرب به) أي : بالرفع كالفاعل (مقدم على المعرب

بالنصب ، ثم النصب ؛ لأن عامله قد يكون فعلاً ، والعمل له بالأصالة ، فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور ، ثم الخفض ؛ لاختصاصه بالأشرف وهو الاسم ، وأَخَّر الجزم ؛ لأنه مختص بغير الأشرف وهو الفعل (فللأسماء) المتمكنة وهي السالمة من شبه الحرف المقتضي للبناء (من ذلك) أي : من تلك الأربعة (الرفع) لفظاً أو تقديراً ....

بالنصب) كالمفعول به وضعاً وطبعاً (ثم) قدم (النصب ؛ لأن عامله قد يكون فعلاً) كضربت زيداً (والعمل له) أي : للفعل (بالأصالة) أي : بطريق الأصالة ، والحروف وإن عملت . . فإنما عملت لتضمنها معنى الفعل ؛ كإن وأخواتها (فيكون معموله) أي : معمول الفعل (أصلاً بالنسبة للمجرور) بالحرف ؛ لأن كل مجرور في محل النصب بعامل . . كان بمعنى الفعل اللازم ؛ لأن معنىٰ مررت بزيد : جاوزت زيداً ؛ فقس علىٰ ذلك .

(ثم) قدم (الخفض ؛ لاختصاصه) أي : لاختصاص الخفض (بالأشرف وهو) أي : وذلك الأشرف (الاسم) لأن كل كلام مفيد لا يستغني عنه ؛ لأن الفعل لا يكون مسنداً إليه (وأخر الجزم) أي : ذكره أخيراً (لأنه) أي : لأن الجزم (مختص بغير الأشرف وهو) أي : ذلك الأخس (الفعل) لعدم كونه مسنداً إليه .

ولما ذكر المصنف هاذه الأقسام مجملة باعتبار محلها . . شرع في تفصيلها بذلك الاعتبار فقال : (فللأسماء المتمكنة) في (باب الاسمية) (وهي السالمة من شبه الحرف المُقْتَضِي للبناء) وهو الشبه القوي بحيث يدنيه إلى الحرف (من ذلك) المذكور (أي : من تلك) الأقسام (الأربعة : الرفع لفظاً) كان ذلك الرفع ؛ كما في ضرب زيد .

(أو تقديراً) كما في جاء الفتىٰ .

(**والنصب**) كذلك (**والخفض**) كذلك (**ولا جزم فيها**) أي : **في الأسماء** .

(**وللأفعال**) المضارعة العارية مما يوجب بناءها (**من ذلك الرفع**) لفظاً أو تقديراً (**والنصب**) كذلك (**والجزم**) كذلك ، (**ولا خفض فيها**) أي : في الأفعال ، وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل ؛ لأن الاسم خفيف ؛ إذ مدلوله بسيط ، والفعل

(**والنصب**) حالة كونه كائناً (**كذلك**) أي : مثل الرفع ؛ يعني : سواء كان لفظاً ؛ كما في رأيت زيداً ، أو تقديراً ؛ كما في رأيت الفتىٰ .

(**والخفض كذلك**) أي : لفظاً كان ؛ كما في مررت بزيد ، أو تقديراً ؛ كما في مررت بالفتىٰ .

(**ولا جزم**) موجود (**فيها** ؛ **أي** : **في الأسماء**) لئلا يجتمع خفيفان فيورث الكلام بشاعة .

(**وللأفعال المضارعة**) أي : المشابهة بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب ، (**العارية**) أي : الخالية (**مما يوجب**) ويثبت (**بناءها**) وهو اتصالها بإحدى النونين : نون الإناث أو نون التوكيد ، وإنما عبر عنها بصيغة الجمع تبعاً لأصله مع أن المعرب من الأفعال واحد وهو المضارع نظراً لتعدد الأفراد المعربة منه . انتهىٰ من « فتح رب البرية » .

(**من ذلك**) المذكور من الأقسام الأربعة : (**الرفع لفظاً**) كان كيضرب (**أو تقديراً**) كيخشىٰ (**والنصب كذلك**) أي : لفظاً كلن يضرب ، أو تقديراً كلن يخش (**والجزم كذلك**) أي : لفظاً كلن يضرب ، أو تقديراً كـ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، (**ولا خفض فيها** ؛ **أي** : **في الأفعال**) لئلا يجتمع ثقيلان .

(**وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل**) والتوازن بينهما (**لأن الاسم خفيف** ؛ **إذ مدلوله بسيط**) أي : واحد إما الذات وإما المعنىٰ (**والفعل**

ثقيل ؛ إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان ، والسكون أخف من الحركة ، فأعطي الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف ؛ لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة ، ويعادل ثقل الفعل خفة السكون .

وقد أفهم كلامه أن هٰذه الأربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام : ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ؛ وهو الرفع والنصب ، وما هو خاص بالأسماء ؛ وهو الخفض ، وما هو خاص بالأفعال ؛ وهو الجزم ، فتحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب . . . .

ثقيل ؛ إذ مدلوله) أي : مدلول الفعل ومضمونه (**مركب من**) شيئين : (**الحدث والزمان ، والسكون أخف من الحركة**) لكونه عدم الحركة (**فأعطي الخفيف**) الذي هو الاسم (**الثقيل**) الذي هو الخفض (**و**) أعطي (**الثقيل**) الذي هو الفعل (**الخفيف**) الذي هو الجزم (**لتعادل**) أي : لتوازن وتماثل (**خفة الاسم ثقل الحركة**) التي هي الخفض (**ويعادل**) أي : يوازن (**ثقلَ الفعل**) بالنصب علىٰ أنه مفعول مقدم (**خفةُ السكون**) بالرفع علىٰ أنه فاعل مؤخر .

(**وقد أفهم كلامه**) أي : كلام المصنف السابق (**أن هٰذه**) الأقسام (**الأربعة بالنسبة لمحالها**) أي : لمواضعها التي تقع فيها من الاسم والفعل (**ثلاثة أقسام : ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ؛ وهو الرفع والنصب ، وما هو خاص بالأسماء**) فقط (**وهو : الخفض ، وما هو خاص بالأفعال**) فقط (**وهو الجزم ، فتحصل**) أي : حصل (**لكل من صنفي**) أي : نوعي (**المعرب**) وهما الاسم المتمكن والمضارع الخالي من النونين (**ثلاثة أوجه**) أي : ثلاثة أقسام (**من**) أقسام (**الإعراب**) الأربعة .

ولما فرغ المصنف من الكلام على الإعراب وأقسامه . . شرع يتكلم على البناء

(والبناء) وهو لغة : وضع شيء علىٰ شيء علىٰ صفة يراد بها الثبوت ، واصطلاحاً : ضد الإعراب ، وهو : (لزوم أواخر الكلم) حالاً واحداً ، لفظاً أو تقديراً ، (حركة) أو حرفاً (أو سكوناً) أو حذفاً لغير عامل ،

وأنواعه ، والمبني وما يتبعه ؛ تتميماً لأصله بهـٰذه الزوائد المهمة كما أشار إليه في خطبته فقال :

(والبناء وهو) أي : البناء (لغة : وضع شيء علىٰ شيء) كحجر علىٰ حجر مثلاً (علىٰ صفة) وهيئة (يراد بها) أي : بتلك الصفة (الثبوت) والدوام ؛ بأن أراد جعله داراً أو مسجداً (واصطلاحاً) أي : في عادة النحاة (ضد الإعراب) ونقيضه (وهو) أي : ذلك الضد على القول بأن الإعراب معنوي هو مذهب ابن آجروم كشيخه أبي حيان : (لزوم أواخر الكلم حالاً واحداً ، لفظاً) كما في حيث وأين وأمس (أو تقديراً) كما في المنادى المفرد العلم المبني قبل النداء نحو : يا سيبويه ، ويا حذام ؛ فإنك تقدر فيه الضمة ، ويظهر أثر ذلك في التابع ، تقول : يا سيبويه العالم بالرفع ، إتباعاً للضم المقدر في آخره ، والعالم بالنصب إتباعاً لمحله ، ويُمْنَعُ العالم بالجر إتباعاً للفظه ؛ لأن حركة البناء الأصلية لا يجوز إتباعها ، لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة ، وعدم مفارقتها إياها ، بخلاف العارضة بسبب النداء ، وهي الضمة المقدرة بسبب النداء ؛ أي : فإنه يجوز إتباعها ، وعلة الجواز : أنها أشبهت حركة الإعراب من حيث إنها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله ، كما أن حركة الإعراب تحذف مع دخول العامل وتزول بزواله . انتهىٰ من « الأزهرية » مع « حاشية العطار » .

(حركة) كما في (حيث) (أو حرفاً) كيا زيدان ويا زيدون (أو سكوناً) نحو : من وكم (أو حذفاً) كما في (اغز) و(ارم) و(اخش) .

وقوله : (لغير عامل) متعلق بـ(لزوم) أي : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير

وهٰذا التعريف بناءً على القول بأن البناء معنوي ، ومناسب لمن جعل الإعراب معنوياً كالمؤلف .

(وأنواعه) المعبر عنها أيضاً بالألقاب ....

عامل يقتضي ذلك ، ولغير اعتلال ، وخرج بقوله : (لغير عامل) : ما لزم حالة واحدة للزومه عاملاً واحداً ؛ كالظروف الغير المتصرفة ، كقبل وبعد ، وما لزم النصب على المصدرية ؛ كسبحان ومعاذ ، وقوله : (وبغير اعتلال) خرج به نحو : الفتىٰ ، ولٰكن لا حاجة إليه ، لأن المعرب المعتل مختلف الآخر تقديراً ، إلا أن يقال : آخره لم يختلف من حيث لفظه ، فالاحتراز عنه من هٰذه الحيثية ، وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات ؛ كحيث ، وقد يقال : المراد باللزوم المذكور : عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل ، أو أن تلك الحركات لغات ، وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة ، فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**وهٰذا التعريف**) أعني : قوله : (لزوم أواخر الكلم حالة واحدة) (**بناء**) أي : جري (**على القول بأن البناء معنوي ، ومناسب لـ**) مذهب (**من جعل الإعراب معنوياً كالمؤلف**) تبعاً لأصله ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، فإذا كان حد الإعراب تغيير أواخر الكلم. . كان حد البناء علىٰ هٰذا المذهب : لزوم آخر الكلمة حالةً واحدة ، وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظي . . فهو أن يقال : في تعريفه البناء : أثر ظاهر أو مقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال . انتهىٰ « كواكب » .

(**وأنواعه**) أي : أنواع البناء (**المعبر عنها**) وعن أنواع الإعراب (**أيضاً بالألقاب**) قال بعض المحققين : والتعبير بالأنواع أولىٰ من التعبير بالألقاب ، والمراد بها : الأسماء ؛ لأن حق الألقاب أن يطلق كل منها علىٰ ما يطلق عليه

(أربعة : ضم) كحيث (وفتح) كأين (وكسر) كأمس (وسكون) ككم ، ويسمىٰ وقفاً ، وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة . . تكون مبنية على الحرف كما سيأتي في النداء ، والفرق بين هـٰذه وبين أقسام الإعراب : أن تلك تختلف باختلاف العامل ، بخلاف هـٰذه ، ولهـٰذا عبر عن هـٰذه بما يدل على اللزوم ، وعن تلك بما يدل على الانتقال . . . .

الآخر ؛ كأن يقال : الرفع نصب والضم فتح ؛ لأن هـٰذا فيه إطلاق الشيء علىٰ مباينه وهو باطل ، (أربعة) لا خامس لها بدليل الاستقراء (ضم كحيث) وقبل وبعد (وفتح كأين) وقام (وكسر كأمس وسكون ككم) ومَنْ (ويسمىٰ) هـٰذا السكون (وقفاً) ، (وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة) والسكون كما مثل (. . تكون مبنية على الحرف) نحو : يا زيدان ويا زيدون (كما سيأتي) ذلك (في) باب (النداء) إن شاء الله تعالىٰ .

(والفرق بين هـٰذه) الأربعة المذكورة في أنواع البناء (وبين أقسام الإعراب) السابقة : (أن تلك) الأقسام المذكورة في الإعراب (تختلف باختلاف العامل) الداخل على الكلمة ؛ كما في : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، (بخلاف هـٰذه) الأنواع المذكورة للبناء ؛ فإنها لا تختلف باختلاف العامل ، (ولـ) أجل (هـٰذا) أي : ولأجل كونها بخلاف تلك المذكورة للإعراب (عبر) المصنف (عن هـٰذه) الأنواع المذكورة للبناء (بما يدل) أي : بلفظ يدل (على اللزوم) أي : علىٰ لزومها حالة واحدة حيث قال في هـٰذه : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، (و) عبر (عن تلك) الأقسام المذكورة للإعراب (بما) أي : بلفظ (يدل على الانتقال) والتغير حيث قال في تعريف الإعراب : تغيير أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً .

* * *

[ص] : والبناء لزوم أواخر الكلم حركة أو سكوناً ،

[التتمة] : ولما فرغ المصنف من تعريف الإعراب وبيان أقسامه . . أخذ يتكلم علىٰ تعريف البناء وأقسامه وما يتبع ذلك علىٰ جهة التتمة لكلام أصله فقال :

(**والبناء**) على القول بأنه معنوي (**لزوم أواخر الكلم**) .

فإن قلت : إن قوله : (أواخر الكلم) بصيغة الجمع يَقْتَضِي أنَّ البناء لا يحصل إلا بلزوم ثلاث أواخر حالة واحدة . . **قلت** : بأن الإضافة فيه جنسية تبطل معنى الجمعية ، فيحصل البناء بلزوم آخر كلمة من الكلم حالة واحدة ؛ **لأن المعنىٰ** : لزوم جنس أواخر الكلم الصادق بالواحد وما فوق ، وقولنا على القول بأنه معنوي : (البناء) مبتدأ وقوله : (لزوم) خبر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ، وجاء الحال هنا من المبتدأ لأنه في الأصل مضاف إليه ؛ أي : وتفسير البناء حالة كونه جارياً على القول بأنه معنوي ، و(معنوي) نسبة إلى المعنىٰ من قبيل نسبة الجزئي إلى الكلي ؛ لأن المعنىٰ أمر كلي يشمل البناء وغيره .

وقوله : (لزوم آخر الكلمة) بمعنىٰ : أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل ، فشمل ما لم يختلف أصلاً ؛ كلزوم كم للسكون وهٰؤلاء للكسر ، أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو : اختلاف حيث بحسب اللغات التسْع ، وخرج نحو : الفتىٰ ؛ فإن اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدر ، فهو متغير تقديراً .

وقوله : (**حركةً أو سكوناً**) مفعول للمصدر الذي هو (لزوم) المضاف لفاعله وهو (أواخر الكلم) مثال لزومها حركة نحو : هٰؤلاء ؛ فإن آخره مكسور في جميع أحواله ، ومثال لزومها سكوناً نحو : من وكم ؛ فإن النون في الأول والميم في الثاني ساكنة في الأحوال كلها .

وعلى القول بأن البناء لفظي حده : ما جيء به لا لبيان مُقْتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا إتباعاً ولا تخلصاً من ساكنين ، فالحكاية

نحو : من زيداً بالنصب جواباً لمن قال : رأيت زيداً ؟ والنقل نحو : فمن أوتي بضم النون نقلاً من الهمزة ، والإتباع نحو : (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعاً لكسر اللام ، قرأ به زيد بن علي . انتهىٰ من « يس » .

والتخلص من التقاء الساكنين نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ، وأما ما جيء به لبيان مُقْتَضى العامل . . فهو إعراب .

وقولنا : (من شبه الإعراب) بفتح الشين والباء ، أو بكسر فسكون ، بمعنى المشابهة ، وبيانه : أن الحركة في أمسِ مثلاً وهي الكسرة تشابه الحركة بزيد ، وإنما الفارق بينهما أن حركة بزيد جيء بها لمُقْتَضَى العامل ، فهي حركة إعراب وحركة أمس ليست كذلك ، لكن بينهما مشابهة في الصورة ؛ فإن حركة البناء صورتها ولفظها كحركة الإعراب . انتهىٰ « عطار » .

وقولنا : (ما جيء به . . .) إلخ ، فـ(ما جيء) خبر عن البناء ، والجار والمجرور في قوله (على القول) حال منه علىٰ نحو ما تقدم لك و(جيء) فعل ماض مبني للمجهول و(به) نائبُ فاعل ؛ أي : ما جاء به الواضع أو ما وجد في آخر الكلمة المبنية .

والأحسن من هـٰذه العبارة أن يقال : ما لزمته الكلمة من شبه الإعراب ؛ لأن التعبير بما جيء به يوهم أن البناء أمر طارىء على الكلمة ، وليس كذلك ، بل هو ملازم لها دائماً . انتهىٰ منه .

وقولنا : (لا لبيان مقتضى العامل) ، و(المقتضىٰ) بفتح الضاد : المطلوب ؛ أي : أمراً قضاه العامل وطلبه من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، وكأنه قال : البناء ما يشبه الإعراب في كونه حركة أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً، وفي كونه في آخر الكلمة .

وأنواعه أربعة : ضم ،

وقولنا : (وليس حكاية) اسم ليس ضمير مستتر يعود علىٰ ما جيء به ؛ أي : وليس ذلك الأثر الذي جيء به حكاية ولا نقلاً . . . إلخ ، فإن هـٰذه الحركات الأربع لا تسمىٰ إعراباً ولا بناءً .

وزاد بعضهم علىٰ ما ذكرناه : ألاّ تكون تلك الحركات للمناسبة ، أو ألاّ يكون السكون للوقف أو للتخفيف ، فخرج الضم في (ضربوا) فإنه للمناسبة ، والفعل مبني علىٰ فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وخرج أيضاً نحو : جاء زيد بالسكون ؛ فإنه مرفوع بضمة مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف ، ونحو : ضربت بسكون الباء للتخفيف ؛ فإن حركة البناء مقدرة ، فجميع ما ذكر لا يسمىٰ إعراباً ولا بناءً .

(**وأنواعه**) أي : أنواع البناء وأقسامه وألقابه ، والمراد بالأنواع هنا : الأقسام لا الأنواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المناطقة ، وهـٰذه أنواع للبناء مطلقاً ، سواء كان لفظياً أو معنوياً ، فعلىٰ أنه لفظي : يكون البناء نفس الضم وما ناب عنه ؛ كالألف في (يا زيدان) والواو في (يا زيدون) ، وعلىٰ أنه معنوي : هو لزوم مخصوص علامته الضم وما ناب عنه ، وقس الباقي .

(**أربعة**) لا زائد عليها (**ضم**) كحيث ؛ أي : نوع من اللزوم الذي وصفت الكلمة المبنية به يُدلُّ عليه بالضم ، فتكون هـٰذه الأقسام ليست نفس البناء ، بل دالة عليه بناء علىٰ أنه معنوي ، أو يبقى الكلام علىٰ ظاهره بناءً علىٰ أن البناء لفظي ، وكذا يقال في البقية .

قال الرضي : (إذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارة البصريين . . فهي لا تقع إلا علىٰ حركات غير إعرابية ، بنائيةً كانت كضمة حيث ، أو لا كضمة قاف

وفتح ، وكسر ، وسكون .

والاسم ضربان : معرب ، وهو الأصل ؛

قل ، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضاً ، كقول ابن الحاجب : « بالضم رفعاً » ، والكوفيون يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقاً) .

(**وفتح**) كأين (**وكسر**) كأمس (**وسكون**) ككم ، والضم والكسر ثقيلان ؛ ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه ، ودخلا الاسم والحرف ، ويؤخذ منه أن الضمة في (ضربوا) ليست ضمة بناء ، بل للمناسبة ، وأن الفعل مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة كما مر ، والفتح والسكون خفيفان : ولخفتهما دخلا الكلم الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، مثالُهما في الاسم نحو : كم وأين ، وفي الفعل كقم وبان ، وفي الحرف كلم وإن .

و(**الاسم**) بعد التركيب مع العامل أما قبله . . فهو مهمل ليس موصوفاً بمعرب ولا مبني ، (**ضربان**) أي : نوعان ، وهـٰذا شروع منه في مقاصد علم النحو ، وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ، ولا ثالث لهما ؛ أي : للمعرب والمبني ، فكل فرد وجد من الكلمات . . ثبت له إما الإعراب أو البناء ، خلافاً لقوم من النحاة ذهبوا إلى أن المضاف لياء المتكلم ؛ كغلامي ليس معرباً لعدم ظهور الإعراب ، ولا مبنياً لعدم موجب البناء ، فلذلك سموه : خصياً ، وذهب قوم إلى أنه مبني لإضافته إلى مبني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم ، **والصحيح الذي عليه الجمهور** : أنه معرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء ، فهو من قسم المعرب تقديراً .

الأول منهما : (**معرب ، وهو الأصل**) أي : الغالب في الأسماء ، ولهـٰذا قدمه ، ويسمى متمكناً ، وكذا أمكن إن انصرف ، وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب المعاني المختلفة عليه التي لا يميزها إلا الإعراب ، بخلاف

وهو : ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، إما لفظاً ؛ كزيد وعمرو ، وإما

الفعل ؛ إذ يمكن تمييزها بغيره كما سيأتي ذلك في بيان بحث إعراب المضارع .

(وهو) أي : المعرب على القول بأن الإعراب معنوي كما هو مذهب أصله : (ما تغير آخره) أي : اللفظ الذي تغير آخره ، أو لفظ تغير آخره ، فلفظة (ما) إما أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي ، فجملة (تغير) صلة لها ، وإما أن تكون نكرة موصوفة بمعنىٰ شيء فجملة (تغير) في محل رفع صفة لـ(ما) الواقعة خبراً عن قوله : (وهو) أي : فالمعرب : ما تغير آخره حقيقة ؛ كدال زيد ، أو آخره حكماً كدال يد وميم فم ، (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) أي : بسبب اختلافها في العمل ، سواء كان ذلك العامل لفظياً ؛ كما في جاء زيد ، أو معنوياً كالابتداء في المبتدأ والتجرد في المضارع وبين أن يكون ظاهراً ؛ كما في جاء ، أو مقدراً كما في هل زيد قام ؛ فإن زيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير : هل قام زيد قام ، فالعامل هنا مقدر ؛ لأن (هل) لا يليها إلا الفعل إذا كان في حيزها فعل كما مر ، وخرج بهٰذا القيد : ما تغير آخره لا بسبب عامل ؛ كحيث بالفتح بعد الضم مثلاً ، والعامل ما به يتقوم ؛ أي : يتحقق ويتحصل المعنى المقتضي ؛ أي : الطالب للإعراب ، وذلك المعنىٰ كالمفعولية مثلاً ؛ فإنها تقتضي النصب ، وهٰذا النصب إنما يتحصل ويتحقق من نفس العامل نحو : رأيت زيداً ، وضربت عمراً ، فضرب عامل تحقق به المعنى الذي يقتضي الإعراب ، وهو المفعولية ، ومقتضى المفعولية النصب ، وقس عليه حال المرفوع والمجرور . انتهىٰ « عطار » .

أي : فالمعرب ما تغير آخره بسبب العامل (إما لفظاً) أي : إما تغيراً ملفوظاً ، وذلك التغير اللفظي (كـ) ما في قولك : جاء (زيد وعمرو) ورأيت زيداً وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو ، أو في قولك : طالت يد وقَبَّلْتُ يداً ونظرْتُ إلىٰ يد ، (وإما)

تقديراً نحو : موسىٰ والفتىٰ .

ومبني ، وهو الفرع ؛

تغير آخره (تقديراً) أي : تغيراً مقدراً غير ملفوظ (نحو) قولك : جاء (موسىٰ والفتىٰ) ورأيت موسىٰ والفتىٰ ، ومررت بموسىٰ والفتىٰ ؛ من كل اسم معرب يتعذر ظهور الإعراب في آخره لكون آخره ألفاً لينة لا تقبل التحريك .

(و) الضرب الثاني : (مبني) ولا واسطة بينه وبين المعرب على القول الصحيح الذي هو مذهب الجمهور ، (وهو) أي : المبني (الفرع) أي : غير الغالب في الأسماء ، ومن ثم لا يبنى الاسم إلا إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً ؛ إما في الوضع كتاء قمت ؛ فإنها تشبه باء الجر ، ونا من قمنا ؛ فإنها تشبه نحو : قد وهل ، أو في المعنىٰ كهنا ؛ فإنه اسم إشارة للمكان وهو ـ أي : الإشارة ـ من المعاني التي حقها أن تؤدىٰ بالحرف ، ولـٰكن لم تضع له العرب حرفاً خاصاً به كما وضعوا للخطاب الكاف ، وللتنبيه ها التنبيه ، أو في الافتقار إلىٰ غيره في إفادة المعنىٰ ؛ كافتقار الحرف إلىٰ غيره في الإفادة ؛ كالموصولات ؛ فإنها تفتقر إلى الصلة في الإفادة أو في الاستعمال ، وذلك كأسماء الأفعال نحو : هيهات ؛ فإنه اسم فعل نائب عن بعد ولا يدخل عليه عامل ، فأشبه ليت النائبة عن التمني ، ولا يدخل عليها عامل .

والحاصل : أن أقسام الشبه الذي يوجب بناء الاسم أربعة لا خامس لها :

الأول : **الشبه الوضعي** ؛ وهو أن يشبه الاسم الحرف في الوضع .

والثاني : **الشبه المعنوي** ؛ وهو : أن يشبه الاسم الحرف في المعنىٰ .

والثالث : **الشبه الافتقاري** ؛ وهو أن يشبه الاسم الحرف في الافتقار إلىٰ غيره في الإفادة .

وهو : ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ؛ . . . .

والرابع : الشبه الاستعمالي ؛ وهو : أن يشبه الاسم الحرف في كونه عاملاً لا معمولاً كما بيناه في « الفتوحات » .

(وهو) أي : المبني : (ما لا يتغير آخره بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) وهـٰذا التعريف مبني على القول بأن البناء معنوي ، وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، وعلى القول بأنه لفظي . . فهو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل . . . إلىٰ آخر التعريف .

والحاصل : أن ما خرج من أقسام المعرب يدخل في المبني ؛ إذ لا واسطة ، فهما ضدان لا يجتمعان .

قال بعضهم : التعبير بالضد يشعر بثبوت واسطة بينهما ؛ لأن الضدين يجوز ارتفاعهما معاً ، ويخلفهما شيء آخر كالقيام والقعود ؛ فإنهما قد يرتفعان ويخلفهما الاستلقاء ، وأجيب بأنه لا محذور في هـٰذا الإشعار ؛ لأنه قد حكي خلاف في الأسماء قبل التركيب فقيل : إنها مبنية ، وعليه ابن الحاجب ، وقيل : معربة ، وعليه الزمخشري ، وقيل : إنها واسطة لفقد موجب الإعراب والبناء ، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو : قاف ، سين ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك ، وعليه أبو حيان . انتهىٰ « كواكب » ، قال بعض المحققين : وهو المختار .

واعلم : أن الإعراب يعتري الاسم بعد التركيب مع العامل ، وأما البناء . . فإنه يوجد قبل التركيب مع العامل ؛ فإن سبب البناء ـ وهو مشابهة الاسم للحرف ـ وصف للمبني لا يفارقه ، ركب مع العامل أو لا ، فحينئذ فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقية ، وأما وصفها بالإعراب . . ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة ، وقبله يكون مجازاً مرسلاً علاقته الأول ؛ أي : يصلح لأن يصير

كالمضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الموصولات ،

معرباً عند التركيب مع العامل . انتهىٰ من « العطار » .

ثم ذكر المصنف أنواع المبنيات من الأسماء بقوله : وذلك المبني من الاسم (**كالمضمرات**) كلها متصلها ومنفصلها ؛ فإنها مبنية ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ؛ **لأن منها** : ما هو علىٰ حرف واحد ؛ كهاء الضمير وتاء الفاعل ، والحرف الواحد لا يصلح للإعراب ؛ لأن الإعراب تغير أواخر الكلم ، ولا آخر للحرف الواحد .

ومنها : ما هو علىٰ حرفين ؛ كنا ضمير المتكلمين ، وما زاد منها علىٰ حرفين كنحن . . فطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة .

(و) كـ(**أسماء الشرط**) فإنها مبنية لشبهها بالحرف الذي هو إن الشرطية في المعنىٰ ، وهو تعليق مضمون الجواب علىٰ وقوع مضمون الشرط ؛ كمن وما وأين ، (و) كـ(**أسماء الاستفهام**) كمن وأين وكيف ؛ فإنها كلها إلا (أيا) في بعض أحوالها مبنية لشبهها بالحرف الذي هو همزة الاستفهام في المعنىٰ ، (و) كـ(**أسماء الإشارة**) كذا وذي وهـٰؤلاء ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحرف الغير الموجود في الخارج في المعنىٰ ؛ لأنها ضمنت معنىٰ حقه أن يؤدىٰ بالحرف ؛ لأن الإشارة معنىً من المعاني كالخطاب والغيبة ، فحقه أن يوضع له حرف خاص به ، ولـٰكن لم تضع له العرب حرفاً خاصاً به ، فاكتفوا فيه بأسماء الإشارة .

(و) كـ (**أسماء الأفعال**) ماضيها كهيهات ، ومضارعها كأوه ، وأمرها كصه ومه ؛ فإنها كلها مبنية لشبهها بالحرف في الاستعمال ؛ لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث إنها نائبة عن فعل ، ولايدخل عليها عامل كليت ولعل ، (و)كـ(**أسماء الموصولات**) كلها مختصها كالذي والتي وأخواتها ، ومشتركها

فمنه ما يبنىٰ على السكون نحو : كم ، ....

كمن وما ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحرف من حيث إنها مفتقرة إلىٰ ما يُتَمِّمُ معناها وهو الصلة ، فأشبهت بالحروف في افتقارها في إفادة معناها إلىٰ ذكر متعلقها .

ويستثنىٰ من الموصلات (أي) الموصولة ؛ فإنها معربة إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سيأتي في (الموصولات) إن شاء الله تعالىٰ .

والمراد بالشبه الذي يوجب بناء الاسم : الشبه القوي ، بخلاف ما عارضه شيء من خواص الاسم فلا يقتضي البناء ؛ لضعفه كما أعربت (أي) مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها ؛ لمعارضته بلزومها الإضافة لفظاً أو تقديراً إلا بعض الموصولة كما سيأتي .

وإنما بنيت (لدن) مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوىٰ ؛ لأن إضافتها إما لمفرد أو جملة ، فخرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام ، وقال ابن الأنباري : (إنما أعربت (أي) تنبيهاً علىٰ أن أصل المبني الإعراب كما صح بعض ما يجب إعلاله ؛ تنبيهاً علىٰ أن أصله التصحيح ، وعلىٰ هٰذا لا ترد « لدن » انتهىٰ من « الخضري » .

ثم إن المبني ينقسم إلىٰ أربعة أقسام كما يستفاد من قوله : (فمنه) أي : فمن المبني من الأسماء (ما يبنىٰ على السكون) قدمه علىٰ ما بعده لأصالته في المبنيات كما قال ابن مالك :

والأصــل فــي المبنــي أن يسكنــا

وذلك (نحو : كم) استفهامية كانت نحو : كم مالك ، أو خبرية نحو : كم عبداً ملكت ، وبنيت الاستفهامية لتضمنها مَعْنَىٰ همزة الاستفهام ، والخبرية لمشابهتها لأختها كم الاستفهامية في الوضع ، والصواب : أن يقال : لتضمنها معنىٰ

رب التكثيرية ، وإنما سكن لأن الأصل في البناء مطلقاً أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ومن المبني على السكون نحو : اضرب وأجل بمعنىٰ نعم ، والبناء على السكون يكون في الأسماء والأفعال والحروف .

واعلم : أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسئل عنه ؛ لمجيئه علىٰ أصل البناء وهو السكون ، ومن الأسماء فيه سؤال واحد : لم بني ؟ كما في كم ، وما بني علىٰ حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت كذا ولم تكن كذا ؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وقد علمت أسباب أصل البناء وهي واحد من الشبه الأربع في الأسماء ، واتصاله بإحدى النونين في المضارع ، وأما باقي الأفعال والحروف لا سؤال عن بنائه ؛ لأن البناء أصل فيها .

وأما التحرك . . فأسبابه خمسة : التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة علىٰ حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضةً للبدء بها كباء الجر ، أو لها أصل في الإعراب كقبل وبعد ، أو شابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع .

هـٰذه الخمسة ما ذكروها في أسباب التحرك ، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك هو وهي ، لـٰكن رأيت نقلاً عن « الرضي » ما نصه : (الصحيح : أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون ، وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتىٰ يصح كونها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لولا الحركة لتوهم كونهما للإشباع كما ظن الكوفيون) انتهىٰ . فهـٰذا سبب سادس في التحرك ؛ وهو : الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرك .

فإن قيل : كيف تُعَدُّ حركةُ الساكنين والإتباع الآتي من البناء مع قوله في تعريفه : (وليس إتباعاً ولا تخلصاً من سكونين) . . أجيب : بأن محل ما هنا إذا كانا في

ومنه ما يبنىٰ على الفتح ؛ كأين ، ومنه ما يبنىٰ على الكسر ؛ كأمس ، . . . .

كلمة واحدة ؛ كأين ومنذ ، ولِلُزومِ الحركةِ وما في التعريف إذا كانا في كلمتين ، كاضربِ الرجلَ ، و(الحمدِ لله) بكسر الدال ؛ لأن المقتضيَ للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلاً ، وهو منتف عند فصلهما ، أو أن ما هنهنا إذا صَلُحَ غَيْرُ تلك الحركة . . فتخصيصُها من تأثيرِ البناء ، وما في التعريف إذا لم يصلُح غَيْرُها نحو : قل ادعوا ، فتأمل . انتهىٰ من « الخضري » .

(ومنه ما يبنىٰ على الفتح ؛ كأين) وقام وأنَّ ، وهي اسم استفهام يسأل به عن المكان ، وإنما بني لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام إن كانت استفهامية نحو : أين زيداً ، ولتضمنه معنىٰ إن الشرطية إن كانت شرطية نحو : أينما تجلس أجلس ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة .

ومن أسباب البناء على الفتحة : **الخفةُ كما في أين ، ومجاورةُ الألف كما في أيان ، والفرقُ بين أداتين** : نحو : يا لزيد لعمرو ، وكسرت الثانية علىٰ أصل لام الجر ، وفتحت الأولىٰ للفرق بين المستغاث به والمستغاث له ، **وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالباً** في نحو : لموسىٰ عبد ، وقد يلتبسان نحو : إن لزيدين لهم عبيد ، **والإتباع ككيف** ؛ إذ الساكن حاجز غير حصين ، ويمكن مثله في أين لكن الخفة أولىٰ ؛ لثقلها بالهمزة . انتهىٰ « خضري » .

(ومنه ما يبنىٰ على الكسر ؛ كأمس) وجير ونزال ، وهو اسم لليوم الذي قبل يومك ، وإنما بني أمس لتضمنه معنىٰ لام التعريف ، ولذا صح وصفه بالمعرفة نحو : صمت أمس الدابر ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، ويشترط في بنائه خمسة شروط : خلوه من أل ، ومن الإضافة ، ومن التصغير ، ومن التكسير ، وأن يراد به معين ، وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ، أو اليوم المعهود وإن بعد علىٰ ما استظهره

ومنه ما يبنىٰ على الضم ؛ كحيث . . . .

الشنواني ، فيكون كالمحلىٰ بـ(أل) ، أما المنون . . فيعم كل أمس ، فإذا اجتمعت هٰذه الشروط . . بني على الكسر مطلقاً عند الحجازيين ؛ لتضمنه معنىٰ أل ؛ إذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم : أمس الدابر لا يعود ، وأما التميميون . . فبعضهم يعربه كما لا ينصرف مطلقاً ؛ لشبه العلمية والعدل عن الأمس بأل ، وعليها قوله : لقد رأيت عجباً أمساً ، وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط ، ويبنيه على الكسر في غيره عملاً بالموجبين . انتهىٰ « خضري » .

ومن أسباب البناء على الكسر : مجانسة العمل ؛ كباء الجر ، ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه ، لأنها لا تلزم عمل الجر إذ الكاف اسماً كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة .

نعم ؛ ترد اللام مع الضمير للزومها الجر ، ولعلها لم تجانسه ؛ لعدم ظهوره فيه ، ومنها : الحمل على المقابل ؛ ككسر لام الأمر حملاً علىٰ لام الجر مع الظاهر كاختصاص كل بقبيل ، ومنها : الإشعار بالتأنيث ؛ كأنت ؛ إذ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث ، ومنها : الإتباع ؛ كذه وته ، ومنها : كونها أصل حركة التخلص من الساكنين ؛ كأمس ، وإنما كانت أصلاً لأنها ضد السكون ؛ لاختصاص كل بقبيل ، وإنما يتخلص من الشيء بضده ، ولعدم التباسها بحركة الإعراب ؛ إذ لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو (أل) أو الإضافة . انتهىٰ « خضري » .

(ومنه ما يبنىٰ على الضم ؛ كحيث) وهو اسم ، ومنذ ؛ وهو حرف ـ إذا جررت به ـ وهو ظرف للمكان ، وإنما بنيت حيث لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها في الإفادة ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة حملاً لها علىٰ أسماء الغايات إذا قطعت عن الإضافة كقبل وبعد .

وقد يبنىٰ حيث على الفتح للخفة ، وقد يبنىٰ على الكسر ، وقد يقال فيه : حوث بالواو بدل الياء ، وحاث بالألف بتثليث الثاء فيهما ، ففيه تسع لغات كما مر ، وهـٰذا هو الأكثر في لغاتها وأحوالها ، وشذ إضافتها إلى المفرد ؛ كقول الشاعر :

أمـا تـرىٰ حيـث سهيـل طـالعـا نجمـاً يضـيء كـالهـلال سـاطعـا

فأضاف حيث إلىٰ سهيل ، ومِنْهُمْ مَنْ يَروِي سهيلٌ بالرفع علىٰ أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره : حاصل .

ومن أسباب البناء على الضمة : **الإتباع كمنذ ، وألاَّ تكون للكلمة حالَ إعرابها كالغايات ، وكونها في الكلمة تقابل الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواو هُمْ ؛** لتقابلهما تكلماً وغيبةً ، والشيءُ يُحمل علىٰ مقابِله ، أو ليتناسبا **لفظاً كتناسبهما جمعاً وإضماراً ، وكونُها تجبرُ فواتَ الإعراب ؛ لكونها أقوى الحركات كيا زيد في** قولٍ ، **وكأي الموصولة إذا بنيت** ، ويمكن جريان هـٰذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الإعراب في بعض الأحوال ؛ كأي ويا زيد ، **أو في عدم الضمة حالة الإعراب ؛** كيا زيد ، ولك أن تجعل وجه شبهه بها صيرورته آخراً في النطق مثلها بعد حذف المضاف إليه ؛ لأنها إنما سميت غايات لذلك ، **أو في القطع عن الإضافة ؛** كحيث ؛ فإن إضافتها إلى الجمل كلا إضافة ؛ إذ هي في الحقيقة لمصادرها ، فكأن المضاف إليه محذوف ؛ كالغايات حال بنائها ، فحملت عليها في الحركة لا في أصل البناء ؛ لأنه أصلي في حيث عارض في الغايات ، فتدبر . انتهىٰ « خضري » .

ومنذ هو ومذ : حرفا جر إذا جر ما بعدهما ، واسمان إذا رفع نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومان ، فهما إما مبتدأ ، والمعنىٰ : أمد انقطاع الرؤية يومان ، أو خبر مقدم ، والمعنىٰ : بيني وبين رؤيته يومان ، ولعل علة بنائهما حينئذ : شبه الحرف في

والأصل في المبني أن يبنىٰ على السكون .

الجمود ، إذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا بغيرها ، ويلزم الرفع . انتهىٰ .

فَائِدَةٌ

وفي تعبيره بـ(من) التبعيضية في جميع أنواع المبني حيث قال : (فمنه ما يبنىٰ على السكون. . .) إلخ . . إشارة إلىٰ أن منه ما بني علىٰ غير المذكورات مما ينوب عنها ، فينوب عن السكون : الحذف في الأمر المعتل ، وأمر غير الواحد ، وعن الضم : الألف والواو في نحو : يا زيدان ويا زيدون ، وعن الفتح : الكسر والياء في نحو : لا مسلمات ولا مسلمين ، لا الألف خلافاً لما في « النكت » ، وأما نحو : لا وتران في ليلة . . ففتحه مقدر ؛ لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور ، فكذا بناؤه .

وأما نحو : لا أبا لك . . فهو علىٰ قول سيبويه ـ أنه مضاف للكاف واللام زائدة ـ معرب لا مبني كما سيأتي في (باب لا) ، وعلىٰ كونه غير مضاف إنما يبنىٰ علىٰ ما ينصب به ، وشرط نصبه بالألف كونه مضافاً ، وهـٰذا مفرد ، فالظاهر أن فتحه مقدر على الألف أيضاً بناءً علىٰ لغة من قصره وعلىٰ هـٰذا يخرج قوله :

أخـاك أخـاك إن مَـنْ لا أخـا لـه ... كسـاعٍ إلـى الهيجـاء بغيـر سـلاحِ

فتدبر . انتهىٰ « خضري » .

(**والأصل**) أي : الغالب الكثير (**في المبني**) اسماً كان أو غيره : (**أن يبنىٰ على السكون**) لخفته ، ولأن الأصل عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب يقتضي العدول عنه ؛ كالتخلص من الساكنين كما مر بسط الكلام عليه .

* * *

إعراب المتن

(والبناء لزوم أواخر الكلم حركةً أو سكوناً) : الواو : استئنافية أو عاطفة ، (البناء) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (لزوم) : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (الإعراب هو تغيير أواخر . . .) إلخ ، (لزوم) : مضاف ، (أواخر) : مضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله (أواخر) مضاف ، (الكلم) : مضاف إليه مجرور ، (حركة) : منصوب علىٰ أنه مفعول به لـ(لزوم) ، (أو سكوناً) : معطوف علىٰ (حركة) ، (وأنواعه) : مبتدأ ومضاف إليه ، (أربعة) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (ضم) : بدل من (أربعة) بدل بعض من كل ، (وفتح وكسر وسكون) معطوفات علىٰ (ضم) مرفوعات (والاسم) : الواو : استئنافية أو عاطفة (الاسم) : مبتدأ مرفوع ، (ضربان) : خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنىٰ .

فإن قلت : شرط صحة الإخبار عن المبتدأ موافقة الخبر المبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وهنا لم يتوافقا ، فكيف يصح الإخبار . . قلت : في الكلام إما حذف من الأول تقديره : نوعا الاسم ضربان ، فحصلت الموافقة في التثنية ، أو من الثاني تقديره : الاسم ذو ضربين ، فحصلت الموافقة في الإفراد ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معطوفة .

(معرب) : بدل من (ضربين) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل تبعه بالرفع ، (وهو) : مبتدأ ، (الأصل) : خبره ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب ، لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، (وهو) : الواو : عاطفة أو استئنافية أو اعتراضية (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ، (ما تغير آخره) : (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع

مبتدأ ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الرفع خبر مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (تغير) : فعل ماض (آخره) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) إن قلنا : ما موصولة ، تقديره : وهو اللفظ الذي تغير آخره ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : ما نكرة موصوفة ، تقديره : وهو لفظ متغير آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة أو معطوفة .

(**بسبب العوامل**) : جار ومجرور مضاف إليه متعلق بـ(تغير) ، (**الداخلة**) : صفة لـ(لعوامل) تبعه بالجر وأفرده ، لأنه صفة لما لا يعقل كما مر ، (**عليه**) : جار ومجرور متعلق بـ(الداخلة) ؛ لأنه اسم فاعل من (دخل) الثلاثي ، (**إما**) : حرف تفصيل ، (**لفظاً**) : صفة لمصدر محذوف تقديره : ما تغير آخره تغيراً لفظياً ، (**كزيد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كزيد ، والجملة معترضة أو مستأنفة ، (**وعمرو**) معطوف علىٰ (زيد) .

(**وإما**) : الواو : عاطفة إما الثانية علىٰ إما الأولىٰ (إما) : حرف تفصيل معطوفة علىٰ (إما) الأولىٰ ، (**تقديراً**) : صفة لمصدر محذوف تقديره : وإما تغيراً تقديرياً ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**موسىٰ**) : مضاف إليه ، (**والفتىٰ**) : معطوف علىٰ (موسىٰ) ، (**ومبني**) : معطوف علىٰ (معرب) علىٰ كونه بدلاً من (ضربين) ، (**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (**الفرع**) : خبر ، والجملة مستأنفة ، (**وهو**) : الواو : مستأنفة أو عاطفة (هو) : مبتدأ ، (**ما لا يتغير آخره**) : (ما) موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ (لا) : نافية (يتغير) : فعل مضارع مرفوع (آخره) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة صلة

لـ(ما) إن قلنا : ما موصولة ، تقديره : وهو اللفظ الذي لم يتغير آخره ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : ما نكرة ، تقديره : وهو لفظ عادم تغير آخره .

(**بسبب العوامل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يتغير) ، (**الداخلة**) : صفة للعوامل ، (**عليه**) : متعلق بـ(الداخلة) ، (**كالمضمرات**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كالمضمرات ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال وأسماء الموصولات**) كلها مضاف ومضاف إليه معطوفات على (المضمرات) ، (**فمنه**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت ضابط المبني وأمثلته ، وأردت بيان أنواعه . . فأقول لك (منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**ما**) : اسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع مبتدأ مؤخر مبني على السكون ، (**يبنىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة المقدرة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (ما) تقديره : (هو) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) أو صفة لـ(ما) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**على السكون**) : جار ومجرور متعلق بـ(يبنىٰ) لأنه فعل مضارع .

(**نحو كم**) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو وهو مضاف (كم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**ومنه ما يبنىٰ على الفتح**) : الواو : عاطفة (منه) : خبر مقدم (ما يبنىٰ) : مبتدأ مؤخر ، وصلة الموصول على الفتح متعلق بـ(يبنىٰ) ، والجملة الاسمية

معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنه ما يبنىٰ على السكون) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كأين) : جار ومجرور محكي خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كأين ، والجملة مستأنفة أو معترضة .

(ومنه ما يبنىٰ على الكسر) : (ومنه) : خبر مقدم (ما يبنىٰ) : مبتدأ مؤخر ، وصلة الموصول على الكسر متعلق بـ(يبنىٰ) ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنه ما يبنىٰ على السكون) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كأمس) : جار ومجرور محكي خبر لمحذوف تقديره : وذلك كأمس ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة .

(ومنه ما يبنىٰ على الضم) : الواو : عاطفة (منه) : جار ومجرور خبر مُقدَّم (ما يبنىٰ) : مبتدأ مؤخر وصلة لـ(ما) ، (على الضم) : جار ومجرور متعلق بـ(يبنىٰ) ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنه ما يبنىٰ على السكون) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كحيث) : جار ومجرور محكي خبر لمحذوف تقديره : وذلك كحيث ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة .

(والأصل) : الواو : استئنافية (الأصل) : مبتدأ مرفوع ، (في المبني) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ، أو من الضمير المستكن في صفته والتقدير : والحكم الأصليُّ في المبني علىٰ مذهب الجمهور (أن يبنىٰ) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يبنىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير يعود على (المبني) ، (على السكون) : جار ومجرور متعلق بـ(يبنىٰ) ، وجملة (يبنىٰ) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية والتقدير : والأصل في المبني مطلقاً بناؤه على

السكون ما لم يمنع مانع من السكون من الأسباب التي بيناها سابقاً ؛ أي : والراجح فيه أو المستصحب لا الغالب ؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكناً . انتهى « خضري » .

والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

[ش] : (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لأنه إما أن يختلف آخره بسبب العوامل أو لا ، ....

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والاسم) الذي تقدم لنا ذكره ، وهو الاسم المصطلح عليه عند النحاة (بعد التركيب) مع عامله ، قيد به احترازاً عما إذا كان قبل التركيب مع العامل ؛ فإنه مهمل ليس موصوفاً بمعرب ولا مبني ، وفي « حاشية المجيب » : قوله : (بعد التركيب) أما قبله . . فقسم ثالث لا معرب ولا مبني ، وهـٰذا مذهب ابن عصفور ، ومذهب ابن مالك : أن الأسماء قبل التركيب مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة ، لا يقال : إن الشارح يوافق ابن مالك ، بل إنما قيد بذلك ؛ لأن الأسماء المذكورة لا تنقسم إلىٰ معرب ولا مبني ؛ لأن انقسام الشيء إلىٰ أقسام لا يقتضي انقسام كل منها إلىٰ تلك الأقسام .

قال شيخنا : وهـٰذا القيد ظاهر في المعرب على القول بأن الأسماء قبل التركيب ليست معربة ، وأما بالنسبة إلى المبني . . ففيه نظر ، إذ قضيته أنه لا يتصف بالبناء إلا بعد التركيب ، وأما قبله . . فلا ، وليس كذلك ؛ فإن الاختلاف إنما وقع في الأسماء القابلة للإعراب . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(ضربان) ، الضرب والنوع والقسم بمعنى . انتهىٰ منه .

(لأنه) أي : لأن الاسم بعد التركيب مع العوامل (إما أن يختلف) أحوال (آخره) بكونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (بسبب) اختلاف (العوامل) الداخلة عليه ؛ كما في : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، فهـٰذا معرب ، (أو لا) يختلف آخره بسبب اختلاف العوامل ؛ كما في : ضرب هـٰذا ، ورأيت هـٰذا ، ومررت بهـٰذا ، فيكون مبنياً .

فالأول : (معرب ، وهو الأصل) لأن الإعراب أصل في الأسماء ؛ لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب ، ولهٰذا قدمه ، (وهو : ما تغير آخره) أي : بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرىٰ حقيقة أو حكماً إن كان إعرابه بالحركة ، أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً إن كان إعرابه بالحروف ، ولا بد في هٰذا

(**فالأول**) أي : الذي اختلف آخره بسبب اختلاف العوامل (**معرب**) لاختلاف آخره بسبب العوامل (**وهو**) أي : المعرب (**الأصل**) في الأسماء ؛ أي : الغالب فيها ؛ أي : الراجح في نظر الواضع ، فاندفع ما قيل : أنه لا معنىٰ للأصالة والفرعية في الأنواع ، علىٰ أن ذلك في الأنواع المنطقية لا مطلقاً ، وصح عموم قولهم : الأصل في الأسماء الإعراب (**لأن الإعراب أصل في الأسماء**) فرع في الأفعال (**لاعتوار**) أي : لتعاقب وتوارد (**معان مختلفة عليها**) أي : على الأسماء حالة كونها (**بصيغة واحدة**) أي : بلفظ واحد (**لا يميزها**) أي : لا يميز تلك المعاني بعضها عن بعض ولا يبينها (**إلا الإعراب**) ، وتلك المعاني المختلفة المتواردة علىٰ لفظ واحد من الأسماء كالفاعلية والمفعولية والإضافة علىٰ لفظ زيد في قولك : جاء زيد وضربت زيداً ومررت بزيد ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون المعرب هو الأصل في الأسماء (**قدمه**) المصنف في ذكره وتعريفه فقال :

(**وهو**) أي : المعرب (**ما تغير آخره**) أي : الحرف الأخير منه ، وذلك التغير (**أي : بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرىٰ**) غير الأولىٰ (**حقيقة**) كما في : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، (**أو**) بصفة أخرىٰ (**حكماً**) كما في : جاء الفتىٰ ، ورأيت الفتىٰ ، ومررت بالفتىٰ (**إن كان إعرابه بالحركة ، أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة**) كما في : جاء الزيدان ، ومررت بالزيدَيْنِ (**أو**) يتبدل (**حكماً**) كما في : رأيت الزيدَيْن (**إن كان إعرابه بالحروف ، ولا بد في هٰذا**

التغيير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) في العمل ؛ بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر .

ثم التغير المذكور (إما) أن يكون تغيراً (لفظاً) وذلك (كزيد وعمرو) فإن كلاً منهما إذا ركب مع عامله . . يتغير آخره لفظاً كما في نحو : جاء زيد وعمرو ، ورأيت زيداً وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو (وإما) تغيراً (تقديراً) وذلك (نحو : موسىٰ والفتىٰ) مما يتعذر ظهور الإعراب في آخره ، فإن كلاً منهما إذا ركب مع عامله . .

التغيير) من (أن يكون بسبب اختلاف العوامل) أي : جنسها ؛ لأن اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية . انتهىٰ من « يس » .

(الداخلة عليه) أي : علىٰ ذلك المعرب ، وقوله : (في العمل) متعلق بـ(اختلاف) أي : بسبب اختلافها في العمل من الرفع والنصب والجر (بأن يعمل بعض منها) أي : من تلك العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر) كما في : جاء زيد ، ورأيت زيداً .

(ثم التغير المذكور) وهو الحاصل باختلاف العوامل (إما أن يكون) ذلك التغير (تغيراً لفظاً) أي : ملفوظاً (وذلك) التعبير الملفوظ كائن (كـ) التغير الحاصل في (زيد وعمرو ؛ فإن كلاً منهما إذا ركب مع عامله . . يتغير آخره لفظاً) وذلك التغير الحاصل في زيد وعمرو (كما) أي : كالتغير الحاصل فيهما (في نحو) قولك : (جاء زيد وعمرو ، ورأيت زيداً وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو ، وإما) أن يكون ذلك التغير الحاصل باختلاف العوامل (تغيراً تقديراً) أي : تغيراً مقدراً منوياً (وذلك) التغير المقدر كالتغير المقدر في (نحو : موسىٰ والفتىٰ) حال كون ذلك النحو (مما يتعذر ظهور الإعراب في آخره) لكونه مقصوراً (فإن كلاً منهما إذا ركب مع عامله) كقولك : جاء موسىٰ والفتىٰ ، ورأيت موسىٰ والفتىٰ ،

يفرض وينوىٰ أن آخره قد تغير في المعنىٰ وإن لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظاً .

ومررت بموسىٰ والفتىٰ (.. **يفرض**) أي : يقدر (**وينوىٰ أن آخره قد تغير في المعنىٰ**) والحكم (**وإن لم يوجد تغير**) حسي (**في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره**) أي : من ظهور ذلك التغير (**لفظاً**) أي : في اللفظ ، وهو كون آخره ألفاً لينة لا تقبل الحركة .

وقوله : (لفظاً وإما تقديراً) حالان من (تغيير) علىٰ أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول ، أي : ملفوظاً أثره ؛ لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً ، أو مقدراً وذلك نحو : عصا ؛ فإنه استحق الإعراب ولم يظهر لمانع ، فقدر أنه متغير بخلاف المبني الواقع في محل المعرب ؛ فإنه لم يستحق الإعراب ، بل لو كان في محله لتغير آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي ، وفي هـٰذا الإعراب مجيء الحال من الخبر ، ووقوعها مصدراً منكراً ، وهو مع كثرته لا ينقاس ، وقوله : (مجيء الحال من الخبر . . .) إلخ ، وهـٰذا صادق في عبارة « المجيب » : الإعراب تغيير أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً ، ويجوز نصبهما على المصدرية ؛ أي : علىٰ كونهما صفة لمصدر محذوف ، وهما بمعنى المفعول أيضاً ؛ أي : تغييراً ملفوظاً أو مقدراً ، ويجوز نصبهما أيضاً على التمييز المحول عن المضاف إليه ، والأصل تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها ؛ أي : أو التغيير المقدر في أواخر الكلم .

ويجوز نصبهما على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ؛ أي : سواء أكان ذلك التغيير لفظاً أو تقديراً . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

قوله : (كزيد وعمرو) خبر مبتدأ محذوف ، ثم الكاف إن كانت اسماً . . **فهي** خبر في محل رفع ، وإن كانت حرفاً . . فالجار والمجرور في موضع الخبر ، ويجوز

(و) الثاني : (مبني) أصله مبنوي ، اجتمت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ، (وهو الفرع) لجريانه علىٰ خلاف الأصل ، ومن ثم لا يبنىٰ إلا إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يدنيه منه في الوضع أو المعنىٰ أو الاستعمال ، قيل : أو شابه مبني الأصل ،

أن يجعل (كزيد) مفعول فعل محذوف ؛ أي : أعني كزيد . انتهىٰ منه .

(والثاني) من الضربين (مبني أصله مبنوي) بوزن مفعول ؛ لأنه اسم مفعول من بنى الثلاثي فيقال فيه : (اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما) وهي الواو (بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت) الياء المبدلة عن الواو (في الياء) الأصلية ، فصار مبني بتشديد الياء علىٰ زنة (مرمي) ، (وهو الفرع) في الأسماء (لجريانه علىٰ خلاف) ما هو (الأصل) في الأسماء ، وهو الإعراب .

(ومن ثم) أي : ولأجل جريانه علىٰ خلاف ما هو الأصل في الأسماء (لا يبنىٰ) الاسم (إلا إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يدنيه) أي : يدني ويقرب ذلك الشبه الاسم (منه) أي : إلى الحرف ؛ بأن أشبهه (في الوضع) كما في الضمائر (أو) في (المعنىٰ) كما في أسماء الإشارة (أو) في (الاستعمال) أي : في كونه عاملاً لا معمولاً كما في أسماء الأفعال .

(قيل : أو) إلا إذا (شابه) الاسم الفعل الـ(مبني الأصل) أي : المبني في أصله ، وهو الفعل الماضي وفعل الأمر ، وذلك كما في (هيهات) فإنه بني لشبهه الفعل الماضي الذي هو بمعناه وهو بعد ، وكما في (صه) فإنه بني لشبهه فعل الأمر الذي هو بمعناه وهو اسكت .

واحترز بقوله : (المبني الأصل) الفعل المضارع الذي بناؤه عارض وهو المضارع المتصل بإحدى النونين ، والصحيح القول الأول ؛ وهو بناء أسماء الأفعال كلها ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً . انتهىٰ من « ملا جامي » بتصرف .

ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد ، بخلاف منع الصرف ؛ فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين ، (وهو) بخلاف المعرب ؛

وقوله : (شبهاً قوياً) وهو الشبه الذي لم يعارضه شيء من خواص الاسم ، بخلاف ما عارضه شيء من خواص الاسم ، فلا يقتضي البناء ؛ لضعفه كما أعربت (أي) مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضة شبهها بالحرف بلزومها الإضافة لفظاً أو تقديراً ، إلا بعض الموصولة كما سيأتي .

وإنما بنيت (لدن) مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوىٰ لأن إضافتها إما لمفرد أو لجملة ، فخرجت عن أصل الإضافة من الإفراد ، فلم تقو على المعارضة كما قال ابن هشام ، وقال ابن الأنباري : (إنما أعربت (أي) تنبيهاً علىٰ أن أصل المبني الإعراب ؛ كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهاً علىٰ أن أصله التصحيح ، وعلىٰ هٰذا لا ترد لدن) . انتهىٰ « خضري » .

(**ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد**) من أوجه الشبه الأربعة (**بخلاف منع الصرف ، فلا بد من شبهه**) أي : من شبه الاسم (**بالفعل من وجهين**) أي : في علتين فرعيتين من علل تسع إحداهما لفظية ، والأخرىٰ معنوية أو فرعية تقوم مقامهما ، وإنما اشترط وجود علتين فيه ؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم : إحداهما : لفظية ، وهي اشتقاقه من المصدر ، والأخرىٰ معنوية ؛ وهي افتقاره إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعيتان ، أو ما قام مقامهما فحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين . انتهىٰ من « المجيب » .

(**وهو**) أي : المبني (**بخلاف المعرب**) أي : ملتبس بمخالفة معناه معنى المعرب ، وقوله : (وهو) : مبتدأ وقوله (بخلاف) خبر ، والباء فيه للملابسة ؛ أي : ملتبس بخلافه ؛ أي : بمخالفة المعرب من قبيل التباس الموصوف وهو

أي : (ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي : لا يتأثر آخره باختلاف العوامل ، بل يلزم طريقة واحدة ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، فهما متقابلان تقابل الضدين .

وتقسيم الاسم إلىٰ معرب ومبني هو من تقسيم الشيء إلىٰ

المبني بالصفة وهي الخلاف ، وهٰذا الخلاف وهو التضاد ؛ فإن النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان ، وقد يرتفعان كما في بعض الأسماء قبل التركيب ؛ فإنها ليست معربة ولا مبنية نحو : زيد . انتهىٰ من « العطار » .

أي : وهو مخالف المعرب (أي : ما لا يتغير) تفسير لقوله : (بخلاف المعرب) لأن الباء فيه زائدة ؛ أي : ما لا يتغير (آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ؛ أي : لا يتأثر آخره باختلاف العوامل) أي : لا يتغير (بل يلزم طريقة واحدة ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، فهما) أي : الإعراب والبناء (متقابلان تقابل الضدين) أي : فإن النسبة بين المعرب والمبني التضاد ، فهما ضدان لا يجتمعان ، وكالبياض والسواد ، وقد يرتفعان معاً كما في بعض الأسماء قبل التركيب ؛ فإنها ليست معربة ولا مبنية نحو : زيد .

وهٰذا التعريف علىٰ أن البناء معنوي ؛ وهو : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، أما علىٰ أنه لفظي . . فيعرف بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل . . . إلىٰ آخر التعريف كما مر .

و(ما) في قوله : (ما لا يتغير آخره) واقعة على اسم غير متمكن ، وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع لحقه أحد النونين ، فهٰذه الأقسام كلها مبنية .

والحاصل : أن ما خرج من أقسام المعرب يدخل في المبني ؛ إذ لا واسطة بينهما . انتهىٰ « عطار » .

(**وتقسيم الاسم إلىٰ معرب ومبني هو من تقسيم الشيء**) وهو الاسم (**إلىٰ**

ما هو أخص منه مطلقاً، لا من تقسيم الشيء إلىٰ ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم ؛ إذ (التقسيم) : ضم مختص إلىٰ مشترك ، فوجب كون القسم مطلقاً من المقسوم (كالمضمرات) متصلها ومنفصلها ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنىٰ ؛ لتضمنها معنىً من المعاني التي تؤدىٰ بالحرف ، وهو التكلم والخطاب والغيبة ، . .

ما) أي : إلىٰ قسم (**هو**) أي : ذلك القسم وهو إما معرب أو مبني (**أخص**) أي : أقل ما صدقاً (**منه**) أي : من ذلك الشيء المقسوم خصوصاً (**مطلقاً**) فبين كل من المعرب والمبني وبين الاسم عموم وخصوص مطلق ؛ وهو اجتماع شيئين في مادة وانفراد أحدهما عن الآخر ، فالاسم ينفرد عن المعرب في المبني ، ولا ينفرد عنه المعرب ، وينفرد أيضاً عن المبني في المعرب ، ولا ينفرد عنه المبني .

(**لا من تقسيم الشيء**) وهو الاسم (**إلىٰ ما**) أي : إلىٰ قسم (**هو**) أي : ذلك القسم (**أعم منه**) أي : من ذلك الشيء المقسوم عموماً وخصوصاً من وجه ؛ كتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف (**كما توهمه**) أي : توهم كونه من تقسيم الشيء إلىٰ ما هو أعم منه (**بعضهم**) أي : بعض النحاة (**إذ التقسيم**) هنا (**ضم مختص**) كالمعرب مثلاً (**إلىٰ مشترك**) وهو الاسم (**فوجب كون القسم**) من أقسام المشترك (**مطلقاً**) أي : أياً كان ، سواء كان معرباً أو مبنياً ، جزءاً (**من المقسوم**) وهو الاسم ، وذلك المبني الذي لا يتغير آخره (**كالمضمرات متصلها**) و(المتصل) : ما لا يصح الابتداء به ، ولا يقع بعد إلا اختياراً (**ومنفصلها**) وهو ضد المتصل ، وإنما مثل بها للمبني (**فإنها**) أي : لأنها كلها (**مبنية لشبهها بالحرف في المعنىٰ**) شبهاً معنوياً (**لتضمنها معنىً**) هو (**من المعاني التي**) حقها أن (**تؤدىٰ بالحرف** ، **وهو**) أي : ذلك المعنى (**التكلم**) وهو توجيه المتكلم الكلام إلىٰ نفسه ، (**والخطاب**) وهو توجيه المتكلم الكلام إلى الحاضر ، (**والغيبة**) وهو توجيه المتكلم الكلام إلى الغائب .

وقيل : في الوضع ؛ لأن أكثرها علىٰ حرف أو حرفين ، وحمل باقيها عليها ، (**وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام**) كمن وما وأين وأيان ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنىٰ ؛ لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط ، وقد وضع لكل منهما حرف يؤدىٰ به .

نعم ؛

(**وقيل**) : إنها مبنية لشبهها بالحرف (**في الوضع**) وهو كون الاسم علىٰ حرف ، أو علىٰ حرفين بشرط كون ثانيهما حرف مد ولين .

قال الشاطبي : (نا) في قوله : (جئتنا) موضوعة علىٰ حرفين ، ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً ؛ كما ولا ، ولـٰكن ليس شيء من الأسماء علىٰ هـٰذا الوضع موجوداً ، نص عليه سيبويه والنحويون ، وما زاد عليهما . . فطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة ؛ كنحن .

وإنما قلنا : لشبهها في الوضع (**لأن أكثرها**) أي : أكثر الضمائر (**علىٰ حرف**) واحد كتاء الضمير وهائه ، (**أو**) علىٰ (**حرفين**) كنا من (جئتنا) وأن من (أنت) و(أنتما) و(أنتم) و(أنتن) (**وحمل**) أي : قيس (**باقيها**) كنحن (**عليها**) أي : علىٰ أكثرها وأغلبها .

(**و**)كـ (**أسماء الشرط**) كمن وما ومهما (**وأسماء الاستفهام**) وذلك (**كمن وما وأين وأيان**) وكلها تكون شرطية واستفهامية ، وإنما مثلنا بها للمبني (**فإنها**) أي : لأنها (**بنيت لشبهها بالحرف في المعنىٰ ؛ لتضمنها معنى الحرف الذي هو**) أي : ذلك المعنى (**الاستفهام والشرط**) أي : التعليق (**وقد وضع لكل منهما**) أي : لكل من الاستفهام والشرط (**حرف يؤدىٰ به**) كل منهما ، وذلك الحرف هو الهمزة في الاستفهام ، وإن الشرطية في الشرط .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ تمثيل المصنف بقوله : (كأسماء الشرط

يُستثنىٰ مما ذُكر (أَيٌّ) فإنها معربة ؛ لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالباً ملازمة للإضافة التي هي من خواص الأسماء ، (وأسماء الإشارة) كذا وذي وثم وهٰؤلاء ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنىٰ ؛ لتضمنها معنى الحرف ، وهو الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفاً يؤدىٰ به كما وضعوا للتمني والترجي ، (وأسماء الأفعال) كصه وآمين وإيه وهيت ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال ؛ فإنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها

والاستفهام) لرفع توهم دخول (أي) في المبنيات ؛ أي : لٰكن (يستثنىٰ مما ذكر)ه المصنف من أسماء الشرط والاستفهام (أي) مطلقاً ؛ أي : سواء كانت شرطية مثالها نحو : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ أو استفهامية نحو : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾ (فإنها) أي : فإن أياً (معربة ؛ لضعف الشبه) أي : شبه الحرف (فيها) أي : في أيٍّ (بما عارضه) أي : بسبب ما عارض ودافع ذلك الشبه (من مجيئها) أي : من مجيء (أي) (غالباً) أي : في أغلب أحوالها (ملازمة للإضافة التي هي من خواص الأسماء و) كـ(أسماء الإشارة ؛ كذا) للمذكر القريب (وذي) للمؤنثة القريبة (وثم) للمكان البعيد (وهٰؤلاء) للجمع القريب مطلقاً (فإنها) أي : لأن أسماء الإشارة (بنيت لشبهها بالحرف) المقدر (في المعنىٰ ؛ لتضمنها معنى الحرف ، وهو) أي : ذلك المعنى (الإشارة وإن لم تضع العرب له) أي : للإشارة (حرفاً) خاصاً به (يؤدىٰ) الإشارة (به) أي : بذلك الحرف (كما وضعوا) أي : وضعت العرب (للتمني) ليت (و) لـ(الترجي) لعل .

(و) كـ(أسماء الأفعال ؛ كصه) بمعنى : اسكت (وآمين) بمعنى : استجب لي الدعاء (وإيه) بمعنىٰ : زد الحديث (وهَيْتَ) بمعنىٰ : أسرع (فإنها) أي : فإن أسماء الأفعال (بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال ؛ فإنها) أي : لأن أسماء الأفعال (تنوب عن الفعل) كما ناب عنه الحرف (ولا يدخل عليها) أي : علىٰ

عامل يؤثر فيها ، فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلاً ، فإنهما نائبان عن (أتمنىٰ) و(أترجىٰ) ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما ؛ (وأسماء الموصولات) كالذي والتي والذين واللاتي ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضاً ؛ لأنها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلىٰ ما يتم به معناها وهو الصلة ، فأشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلىٰ ذكر متعلقها ، ويستثنىٰ من إطلاقه (أي) الموصولة ؛ فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً . . . .

أسماء الأفعال (**عامل يؤثر**) أي : يعمل (**فيها**) كما لا يدخل على الحرف (**فأشبهت**) أسماء الأفعال (**من الحروف ليت**) النائبة عن أتمنىٰ (**ولعل**) النائبة عن أترجىٰ (**مثلاً**) أي : أذكر مثل هـٰذين الحرفين نحو : كأن النائبة عن أشبه (**فإنهما**) أي : فإن ليت ولعل (**نائبان عن أتمنىٰ وأترجىٰ ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما**) أي : يعمل فيهما بالرفع أو النصب .

(**و**) كـ(**أسماء الموصولات ؛ كالذي والتي والذين واللاتي ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال**) والافتقار إلىٰ غيره (**أيضاً**) أي : كما أشبهت أسماء الأفعال الحرف في الاستعمال والنيابة عن الأفعال (**لأنها**) أي : لأن الموصولات (**مفتقرة افتقاراً متأصلاً**) فيها ؛ أي : أكيداً لازماً لها (**إلىٰ ما يتم به معناها وهو الصلة**) جملة اسمية أو فعلية كانت أو ما قام مقامها ؛ كالوصف في (أل) الموصولة نحو : جاء الضارب زيداً ، (**فأشبهت**) الموصولات (**الحروف في افتقارها**) أي : في افتقار الحروف (**في إفادة معناها إلىٰ ذكر متعلقها**) بفتح اللام المشددة ؛ أي : متعلق الحروف .

(**ويستثنىٰ من إطلاقه**) أي : من إطلاق المصنف الموصولات عن تقييدها بغير (**أي**) الموصولة : (« **أي** » **الموصولة ؛ فإنها معربة**) في جميع أحوالها (**إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً**) فإنها مبنية في هـٰذه الصورة ؛ كما سيأتي

ثم إن المبني ينقسم إلىٰ أربعة أقسام كما يستفاد من قوله : (فمنه ما يبنىٰ على السكون نحو : كم) استفهامية كانت أو خبرية ، وقدمه لأصالته ،

في (باب الموصولات) كما قال في « الخلاصة » :

أي كما وأعربت ما لم تضف   وصدر وصلها ضمير انحذف

واعلم : أن لـ(أي) أربعة أحوال :

الأول : أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أيهم هو قائم .

الثاني : ألاَّ تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أي قائم .

الثالث : ألاَّ تضاف ويذكر صدر الصلة نحو : يعجبني أي هو قائم .

ففي هـٰذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث .

والرابع : أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو : يعجبني أيهم قائم ، وفي هـٰذه الحالة تبنىٰ على الضم ، وخرج عليها قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ .

وإنما أعربت في الأحوال الثلاثة الأولىٰ لأن شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم ؛ وهو إضافتها لفظاً أو تقديراً ، فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائماً ، وبنيت في الحالة الرابعة ، لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ؛ لشبهه في الصورة ، فكأنه لا إضافة حتىٰ تعارض شبه الحرف . انتهىٰ من « ابن عقيل » مع « الخضري » .

(ثم إن المبني ينقسم إلىٰ أربعة كما يستفاد من قوله) أي : قول المصنف : (فمنه ما يبنىٰ على السكون نحو : كم استفهامية كانت) نحو : كم مالك ؟ (أو خبرية) نحو : كم عبيداً ملكت ، (وقدمه) أي : قدم المبني على السكون (لأصالته) أي : لأصالة البناء على السكون ؛ لخفته مع ثقل المبني ، ولأن الأصل

(ومنه ما يبنىٰ على الفتح ؛ كأين) هو اسم استفهام يسئل به عن المكان ، **(ومنه ما يبنىٰ على الكسر ؛ كأمس)** هو اسم لليوم الذي قبل يومك ، **(ومنه ما يبنىٰ على الضم ؛ كحيث)** ظرف مكان ، وقد يفتح للخفة ، ويكسر علىٰ أصل التقاء الساكنين ، ويقال : حوث وحاث بتثليث الثاء فيهما ، فهـٰذه تسع لغات ، **(والأصل في)** الاسم **(المبني)** بل وفي غيره

عدم الحركة ، وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنىٰ همزة الاستفهام ، والخبرية لمشابهتها (رب) التكثيرية في المعنىٰ .

(ومنه ما يبنىٰ على الفتح ؛ كأين وهو اسم استفهام يسئل به عن المكان) نحو : أين زيد ، وبنيت أين لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، ولمعنىٰ (إن) الشرطية إن كانت شرطية ، وبُنيٰ بالفتح ؛ لأن الفتح أخت السكون في الخفة .

(ومنه ما يبنىٰ على الكسر ؛ كأمس) و**(هو اسم لليوم الذي قبل يومك)** الذي أنت فيه ، وإنما بنيت لتضمنها معنىٰ (أل) التعريف كما تقدم بسط الكلام فيه في « التتمة » ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص .

(ومنه ما يبنىٰ على الضم ؛ كحيث) وهو **(ظرف مكان)** وإنما بنيت لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً للزوم افتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها ، وحركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة تشبيهاً لها بأسماء الغايات **(وقد يفتح)** نظراً **(للخفة)** أي : لكون الفتح أخف الحركات **(ويكسر)** بناء **(علىٰ أصل)** حركة التخلص من **(التقاء الساكنين ، ويقال)** فيه : **(حوث وحاث بتثليث)** حركة **(الثاء فيهما)** أي : في حوث وحاث **(فهـٰذه)** المذكورة فيها ست لغات تضم إلى الثلاث في حيث . . فتكون الجملة **(تسع لغات)** في مادة حيث .

(والأصل) أي : الغالب الراجح **(في الاسم المبني ، بل وفي غيره)** من

أيضاً (**أن يبنىٰ على السكون**) لخفته واستصحاباً للأصل الذي هو عدم الحركة ، فلا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب يقتضي العدول ، وحينئذ : فإذا جاء شيء الأصل فيه البناء مبنياً . . فلا يسأل عن سبب بنائه ؛ لمجيئه علىٰ أصله ، ثم إن جاء مبنياً على السكون . . فلا يسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك ، أو علىٰ حركة . . يسأل عنه سؤالان : لم عدل إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنياً على السكون . . يسأل عنه سؤال واحد : لم بني ؟

الأفعال والحروف (**أيضاً**) أي : كالاسم (**أن يبنىٰ على السكون ؛ لخفته**) أي : نظراً إلىٰ خفة السكون مع ثقل المبني ؛ لأنه عدم الحركة ، (**واستصحاباً للأصل**) في وضع الحروف (**الذي هو عدم الحركة ، فلا يعدل عنه**) أي : عن ذلك الأصل (**إلى الحركة إلا لسبب يقتضي العدول**) عنه ، (**وحينئذ**) أي : حين إذ كان الأصل عدم الحركة (**فإذا جاء**) في كلامهم (**شيء**) من الكلمات العربية (**الأصل فيه**) أي : في ذلك الشيء (**البناء**) حالة كونه (**مبنياً**) كالأفعال والحروف . . (**فلا يسأل عن سبب بنائه ؛ لمجيئه علىٰ أصله**) الذي هو البناء (**ثم**) بعدما عرفنا مجيئه علىٰ أصله الذي هو البناء (**إن جاء مبنياً على السكون . . فلا يسأل أيضاً**) أي : كما لا يسأل عن أصل البناء (**عن سبب بنائه عليه**) أي : على السكون (**لذلك**) أي : لمجيئه علىٰ أصله الذي هو السكون (**أو**) بني (**علىٰ حركة يسأل عنه سؤالان : لم عدل إلى الحركة ؟**) مع أن الأصل في المبني السكون (**ولم كانت الحركة كذا ؟**) أي : فتحة مثلاً مع حصول الغرض بأي حركة ، **فيجاب عنه** : كانت الحركة فتحة للخفة ، أو كانت كسرة فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة إيثاراً له بأقوى الحركات . . . إلىٰ غير ذلك .

(**وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب**) كالأسماء (**مبنياً على السكون . . يسأل عنه سؤال واحد**) بأن يقال : (**لم بني ؟**) مع أن الأصل فيه الإعراب ، **فيقال** :

أو علىٰ حركة . . سئل عنه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم عدل إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً أو معنوياً مثلاً ، (**أو**) بني (**علىٰ حركة**) أي حركة كانت (**سئل عنه**) أي : عن ذلك الشيء الذي الأصل فيه الإعراب (**ثلاثة أسئلة**) فيقال في السؤال الأول منها : (**لم بني ؟**) مع أن الأصل فيه الإعراب ، **فيجاب عنه** : لشبهه بالحرف (و) يقال في السؤال الثاني منها : (**لم عدل إلى الحركة ؟**) مع أن الأصل في المبني السكون ، **فيجاب عنه** : بأنه عدل إلى الحركة فراراً من التقاء الساكنين ؛ كما في أمس ، (و) يقال في السؤال الثالث منها : (**لم كانت الحركة كذا ؟**) أي : كسرة ولم تكن فتحة ولا ضمة ، **فيجاب عنه** : كانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ؛ لأنها ضد السكون ، وكذا يقال إذا كانت فتحة للخفة ، أو كانت ضمة تشبيهاً له بأسماء الغاية ؛ كما في حيث ، والله أعلم .

[ص] : والفعل ضربان : مبني وهو الأصل ، ومعرب وهو الفرع ، والمبني نوعان :

أحدهما : الفعل الماضي ؛ وبناؤه على الفتح . . . .

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**والفعل**) المصطلح عليه عند النحاة : (وهي كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها . . .) إلخ ، وإنما قيدناه بذلك ؛ لأن الفعل اللغوي وهو مطلق الحدث من قيام وقعود وذهاب ومجيء لا ينحصر في ضربين ؛ أي : والفعل المصطلح عليه من حيث الإعراب والبناء (**ضربان**) أي : نوعان : **الأول منهما** : ضرب (**مبني وهو الأصل**) أي : الغالب الراجح في الأفعال ؛ لأن البناء أصل في الأفعال ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي يحتاج في تمييزها إلى الإعراب ؛ لاختلاف صيغها باختلاف معانيها ؛ فإن حصل لبس في معانيها في بعض المواضع . . فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم ؛ كما في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) .

(**و**) **الثاني منهما** : ضرب (**معرب**) وهو المضارع لشبهه بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي يحتاج في تمييزها إلى الإعراب (**وهو**) أي : الضرب المعرب (**الفرع**) لجريانه علىٰ خلاف ما هو الأصل في الأفعال من البناء (**والمبني**) من الأفعال (**نوعان**) عند جمهور البصريين سوى الأخفش (**أحدهما**) : أي : أحد النوعين (**الفعل الماضي**) وهو ما دل وضعاً علىٰ زمن مضىٰ وحدث انقضىٰ وسمي ماضياً باعتبار زمانه المستفاد منه ، وقدمه علىٰ فعل الأمر ؛ لأنه جاء على الأصل ؛ إذ هو متفق علىٰ بنائه (**وبناؤه على الفتح**) أي : مبني علىٰ فتح آخره ، وإنما حرك مع أن الأصل في المبني السكون ؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه صلةً وصفةً وخبراً وحالاً وشرطاً ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل ، ولو ضم أو كسر . . لاجتمع ثقيلان ثقل الحركة وثقل الفعل ،

إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم نحو : ضربوا . . . .

فيخرج الكلام عن الفصاحة ، سواء أكان ثلاثياً ؛ كضرب ، أو رباعياً ؛ كدحرج ، أو خماسياً ؛ كانطلق ، أو سداسياً ؛ كاستخرج ، وسواء أكانت الفتحة ظاهرة ؛ كالأمثلة المذكورة ، أو مقدرة ؛ كرمَىٰ وولَّىٰ وتولَّىٰ واسْتَوْلَىٰ ، فإن سكون آخرها عارض ، والفتحة فيها مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر مجرداً كان ؛ كضرب ودحرج ، أو مزيداً فيه ؛ كأكرم وانطلق واستخرج ، والاستثناء في قوله : (**إلا إذا اتصل به**) أي : بالماضي (**واو الجماعة**) أي : واو تدل علىٰ جماعة الذكور الغائبين من أعم الأحوال ، وكذا فيما بعده ، والتقدير : والماضي مبني علىٰ فَتْحٍ ظاهرٍ في آخره في جميع أحواله ثلاثياً كان أم لا ، إلا في حال اتصال واو الجماعة به ، والفاء في قوله : (**فيضم**) آخره للتعليل ، **جرياً على القاعدة** : أن الفاء بعد الاستثناء تعليلية ؛ أي : لأنه يضم آخره لمناسبة الواو لا ضمَّ بناء ؛ لأن الضم لا يدخل على الماضي إلا للمناسبة .

والمعنىٰ : والماضي مبني علىٰ فتح ظاهر في آخره في جميع أحواله إلا في حال اتصال واو الجماعة به ؛ لأنه حينئذ يبنىٰ علىٰ فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالضم المناسب للواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً (**نحو :**) الزيدون (**ضربوا**) عمراً .

فتقول في إعرابه : (الزيدون) : مبتدأ مرفوع بالواو (ضربوا) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (ضرب) بضم الباء (ضرب) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للواو ، والواو : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف : تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة ؛ كواو يدعو (عمراً) : مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والزيدون ضاربون عمراً .

أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو : ضربت وضربنا ،

فإن قلت : يرد علىٰ قولكم ، فإنه يضم آخره إذا اتصل به واو الجماعة نحو قوله : اشتروا ودعوا ؛ فإنه فتح آخره مع اتصال واو الجماعة به . . قلت : ليس الأمر كما زعمت ؛ لأن أصلهما اشتريوا بياء مضمومة ، ودعووا بواوين ، أولاهما مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارا اشتروا ودعوا بفتح آخرهما ، ثم عطف على الاستثناء قوله : (**أو**) إلا إذا (**اتصل**) آخره (**به ضمير رفع متحرك**) ذلك الضمير (**فـ**)إنه (**يسكن**) آخره ؛ أي : يبنىٰ علىٰ فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض ، والفاء أيضاً للتعليل .

والمعنىٰ : والماضي مبني علىٰ فتح آخره في جميع أحواله إلا في حال اتصال واو الجماعة به ، أو في حال اتصال ضمير رفع متحرك به ؛ لأنه يبنىٰ حينئذ علىٰ فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، أو بالسكون العارض ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وذلك (**نحو** : **ضربت**) زيداً بتثليث التاء (**وضربنا**) عمراً بسكون آخرهما ؛ لاتصال الضمير بهما .

قال ابن هشام في « الأوضح » : (السكون فيما إذا اتصل به ضمير رفع عارض أوجبه كراهة العرب توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة) ، ومثله : الهندات ضربن ، فخرج بضمير الرفع ضمير النصب ؛ كضربنا زيد وضربك عمرو ، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن نحو : ضربا ، ففي هاتين الحالتين بني على الفتح الذي هو الأصل فيه ، وإعراب المثال الأول (ضربت) : (ضربت) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، أو بالسكون

والثاني : فعل الأمر ، وبناؤه على السكون نحو : اضرب واضربن

العارض ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، التاء : ضمير المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على الضم أو الفتح أو الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإعراب المثال الثاني (ضربنا) : (ضربنا) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، أو بالسكون العارض ، و(نا) : ضمير المتكلمين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً .

(**والثاني**) من النوعين المبنيين من الفعل (**فعل الأمر**) فإنه مبني على الأصح عند البصريين ، وهو مستقبل أبداً ؛ إذ المقصود به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل نحو : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ . انتهىٰ « مجيب » .

(**وبناؤه**) أي : بناء الأمر (**على السكون**) إذا كان صحيح الآخر ، أو علىٰ ما ناب عنه وهو الحذف إن كان معتل الآخر ؛ كما سيأتي على الأصح عند البصريين ، وذهب الكوفيون : إلىٰ أنه مضارع معرب مجزوم بـ(لام) الأمر مقدرة ؛ أي : غير ملفوظة ، فأصل (اضرب) عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفاً ، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع وقفاً ، ثم أتي بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وقد رد مذهب الكوفيين بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار ، وما ذكروه خلاف الأصل الذي هو بناء الأفعال ، فلا يرتكب من غير ضرورة داعية إليه ؛ سيما مع مزيد التكلف ؛ أي : وبناؤه على السكون إذا كان صحيح الآخر (**نحو : اضرب**) وإعرابه : (اضرب) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) أو اتصل به ضمير النسوة سواء كان معتل الآخر نحو : اخشين يا هندات أ(و) صحيح الآخر نحو : (**اضربن**)

إلا إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ فعلىٰ حذف النون نحو : اضربا واضربوا واضربي . . . .

يا هنود ، **وإعرابه** : (اضربن واخشين) : فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة في محل الرفع فاعل ، وإنما بني الأمر على السكون في الحالتين المذكورتين ؛ لأن مضارعه يجزم به فيهما نحو : لم تضرب ، **والقاعدة** : أنه يبنىٰ علىٰ ما يجزم به مضارعه المبدوء بالتاء **(إلا إذا اتصل به ضمير تثنية)** مطلقاً .

(أو ضمير جمع) مذكر **(أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ فعلىٰ حذف النون)** يكون بناؤه علىٰ حذف النون ؛ لأن مضارعه يجزم بحذف النون سواء كان صحيح الآخر **(نحو: اضربا واضربوا واضربي)** أو معتل الآخر نحو: اغزوا واغزوا واغزي، فهٰذه الأمثلة الستة مبنية علىٰ حذف النون؛ كما أن مضارعها يجزم بحذفها .

وقوله : (اضربا) مثال لما اتصل به ضمير تثنية ، **وإعرابه** : (اضربا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها ، والألف ضمير للمثنى المخاطب المطلق في محل الرفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع ، **وإعرابه** : (اضربوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (واضربي) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة ، **وإعرابه** : (اضربي) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والياء ضمير للمؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وقس عليها إعراب بقية الأمثلة .

وإلا . . المعتل ؛ فعلىٰ حذف حرف العلة نحو : اخش واغز وارم .
والمعرب من الأفعال الفعل المضارع

وقوله : (وإلا . . المعتل) من فعل أمر الواحد معطوف على الاستثناء الأول ؛ أي : وبناؤه على السكون إلا المعتل من فعل أمر الواحد ، وهو ما كان آخره واواً أو ياءً أو ألفاً ولم يتصل به ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة (فعلىٰ حذف حرف العلة) يكون بناؤه ؛ لأن مضارعه يجزم بحذف حرف العلة ، وذلك (نحو : اخش) الله تعالىٰ في أوامره ونواهيه ؛ لأنه من خشي يخشىٰ ، مثال للمعتل بالألف ، وإعرابه : (اخش) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة ، وهي : الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) .

(و) نحو : (اغز) في سبيل الله تدخل الجنة ، مثال للمعتل بالواو ؛ لأنه أمر من غزا يغزو ، وإعرابه : (اغز) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة ، وهي : الواو ، والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) .

(و) نحو : (ارم) في سبيل الله تعالىٰ ، مثال للمعتل بالياء ؛ لأنه أمر من رمىٰ يرمي ، وإعرابه : (ارم) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة ، وهي : الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) .

قال الفاكهي : (ولو قدم هـٰذا الاستثناء على الاستثناء الذي قبله . . لكان أنسب وأوضح ؛ لأنه فعل أمر الواحد نظير اضرب وإن كان بناؤه علىٰ حذف حرف العلة) .

(والمعرب من الأفعال الفعل المضارع) علىٰ خلاف ما هو الأصل في الأفعال من البناء ، سمي مضارعاً : لمضارعته ؛ أي : لمشابهته الاسم في أربعة أشياء : في

بشرط ألا يتصل به نون الإناث ، ولا نون التوكيد المباشرة نحو : يضرب ويخشىٰ ؛

الإبهام ، **والتخصيص** : فإن (يضرب) مبهم يحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : الآن تخصص بالحال ، أو غداً تخصص بالاستقبال ، كما أن قولك : رجل مبهم حتىٰ تخصص فتقول : الرجل ، **وفي قبول لام الابتداء** : نحو : إن زيداً ليضرب ، كما تقول : إن زيداً لضارب ، **وفي جريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته** ؛ كيضرب ؛ فإنه علىٰ وزن ضارب ، والمراد مطلق الحركة لا شخصها ، فشمل نحو : يقتل ؛ فإنه جار علىٰ حركات اسم فاعله ، وهو قاتل فلهـٰذه المشابهة أعرب دون أخويه ، لـٰكن لا يعرب مطلقاً بل (**بشرط ألاَّ يتصل به نون**) ضمير (**الإناث** ، **ولا نون التوكيد**) خفيفة كانت أو ثقيلة .

وقوله : (**المباشرة**) أي : المتصلة لفظاً أو تقديراً ، قيد في نون التوكيد ؛ لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ؛ لأنها فاعل والفاعل لا يفصل عن فعله صحيحاً كان آخره (**نحو** : **يضرب**) أو معتل الآخر نحو : يدعو ويرمي (**ويخشىٰ**) وإنما أعرب المضارع دون غيره من الأفعال : لشبهه بالاسم في أن كلاًّ منهما يتوارَدُ عليه معانٍ تركيبيةٌ ، لولا الإعرابُ . . لالتبسَتْ بعضُها ببعض ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية في نحو : ما أحسن زيد إذا أردت النفي ، والمفعولية إذا أردت به التعجب ، والجر إذا أردت به الاستفهام ، والمتواردة على المضارع كالنهي عن الفعلين في نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فتجزم الفعلين فيه ، أو النهي عن أولهما فقط فتجزم الأول وترفع الثاني ، أو النهي عن مصاحبتهما فترفع الأول وتنصب الثاني ، ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره . . كان الإعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع ؛ فإنه يغني عن الإعراب إظهار الجازم ؛ كقولك في النهي عنهما : (لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن) وإظهار الناصب في المثال المذكور في النهي عن المصاحبة كأن تقول : (لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن) وجزمُ الأول

فإن اتصلت به نون الإناث. . بني على السكون نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ .
وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة. . بني على الفتح نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ ،

ورفعُ الثاني في النهيِ عن الأول وإباحةِ الثاني .

(**فإن اتصلت به**) أي : بالمضارع (**نون الإناث. . بني**) معها على الأصح ؛ لضعف شبهه بالاسم حينئذ ؛ لأن هـٰذه النون لا تتصل إلا بالفعل ، فلما اتصلت به. . رد إلىٰ ما هو الأصل في الأفعال ، وهو البناء فيبنىٰ (**على السكون**) لأنه الأصل في البناء وحملاً له على الماضي المتصل بها في نحو : الهندات ضربن ، ومثال اتصال نون الإناث بالمضارع (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ) أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ ، **وإعرابه** : الواو : بحسب ما في القرآن (الوالدات) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، (يرضعن) : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل الضمير ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبره تقديره : والوالدات مرضعات أولادهن ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن .

(**وإن اتصلت به**) أي : بالمضارع (**نون التوكيد**) خفيفةً كانت أو ثقيلة (**المباشرة**) أي : التالية له بلا وجود فاصل بينه وبين النون من ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة (. . **بني**) المضارع معها ؛ أي : مع اتصال نون التوكيد به على الأصح (**على الفتح**) فراراً من التقاء الساكنين ، وإنما بني معها لضعف شبهه بالاسم باتصال ما هو من خواص الفعل به ، وإنما حرك معه فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل مثال الثقيلة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾) والخفيفة نحو قوله : (﴿ وَلَيَكُونًا) مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ ، **وإعرابه** : (ليسجنن) : اللام : موطئة لقسم محذوف تقديره : (والله) مبني على

﴿وَلَيَكُونًا﴾

الفتح ، وإنما حرك لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت فتحة فرقاً بينها وبين لام الجر (يسجنن) : فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح لاتصاله بنون الثقيلة ، وإنما بني على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، ونون التوكيد حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (يوسف) ، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب .

(﴿وَلَيَكُونًا﴾) الواو : عاطفة قسم علىٰ قسم (اللام) : موطئة للقسم (يكون) : فعل مضارع ناقص مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً مبنية على السكون ، واسم (يكون) : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (يوسف) ، (من الصاغرين) : جار ومجرور خبر (يكون) ، وجملة (يكون) جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وجملة القسم معطوفة علىٰ جملة القسم المذكور قبله ، وإنما بني الفعل مع نون التوكيد على الفتح دون السكون ؛ لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر ، ولهٰذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة . . لم يحكم ببنائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظاً أو تقديراً ، مثال غير المباشرة لفظاً نحو : ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ ، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ فإن الواو في الأول ، والألف في الثاني ، والياء في الثالث فواصل بين آخر الفعل والنون ، فهو معرب في هٰذه الأمثلة لا مبني .

وإعراب المثال الأول : ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ : أصله : لتبلوونن ، اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح (تبلون) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع وعلامة رفعه

ثبات النون المحذوفة لتوالي الأمثال ، فهي مقدرة الثبوت ؛ لأنها علامة الرفع أصله ، تبلوونن بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية ضمير الجمع ، وثلاث نونات استثقلت الضمة على الواو الأولىٰ ، ثم حذفت الواو الأولىٰ لالتقائها ساكنة مع واو الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، ثم حركت واو الجماعة بحركة مجانسة لها وهي الضمة فراراً من التقاء الساكنين مع نون التوكيد ، ونون التوكيد حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح .

وإعراب المثال الثاني : ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ : الواو بحسب ما في القرآن (لا) : ناهية جازمة مبنية على السكون (تتبعان) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، أصله : ولا تَتَّبِعَانِنَّ ، والنون الأُولىٰ محذوفةٌ للجازم ، والثانية المشددة نون التوكيد الثقيلة مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر المخاطب في محل الرفع فاعل ، والجملة بحسب ما في القرآن .

وإعراب المثال الثالث : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ : الفاء بحسب ما في القرآن (إما) : حرف شرط جازم مبني بسكون على النون المدغمة في ميم ما (ما) : زائدة (ترين) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية وعلامة جزمه حذف النون ، أصله : تَرْأَيِينَّ ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة فصار : (تَرَيِينَ) بفتح الراء وكسر الياء الأولىٰ وسكون الثانية ، وإما أن تقول : حذفت الكسرة لاستثقالها ، أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وعلى التقديرين التقىٰ ساكنان حذف أولهما فصار : (ترين) بفتح الراء وسكون الياء ، ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بـ(ما) الزائدة ، فحذفت نون الرفع للجازم فصار : (فإما تري) بسكون الياء المفتوح ما قبلها ، ثم أكد بالنون فالتقىٰ ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد ، وتعذر حذف أحدهما ، فحركت الياء بحركة تجانسها

وإنما أعرب المضارع لمشابهته الاسم ،

وهي الكسرة . انتهىٰ « تصريح » .

وهٰذه أمثلة غير المباشرة لفظاً ، وأما غير المباشرة تقديراً . . فنحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي : يصدونك ، حذفت النون للجازم وهو (لا) الناهية فصار : يصدوك ، ثم أكد بالثقيلة فالتقىٰ ساكنان ، حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار : لا يصدنك ، فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظاً إلا أنها لم تباشره في الأصل ؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديراً ، **والضابط** : أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ؛ فإنه إذا أكد بالنون . . يبنىٰ ، وإن كان يرفع بثبات النون ؛ فإنه إن أكد بالنون . . يبقىٰ علىٰ إعرابه لفظاً أو تقديراً ؛ لوجود الفاصل لفظاً أو تقديراً ، وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في (لتبلون) خاصة بخلاف (فإما ترين) ، (ولا تتبعان) فإنه فيهما لفظي . انتهىٰ « تصريح » .

(**وإنما أعرب الفعل المضارع**) علىٰ خلاف الأصل في الأفعال (**لمشابهته الاسم**) من حيث إن كلاً منهما تعرض له معان مختلفة يفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ؛ كما في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنه لا يعرف أن قصد المتكلم من هٰذا التركيب النهي عن كل منهما على انفراده ، أو عن الجمع بينهما ، أو عن الأول فقط إلا بالحركة ، فإذا جزمت تشرب . . عرف أن المراد النهي عن كل منهما ، وإن نصبته . . عرف أن المراد النهي عن الجمع بينهما ، وإن رفعته . . عرف أن المراد النهي عن الأول وإباحة الثاني ، **وإنما بني مع النونين** : لمعارضتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله الذي هو البناء ، وإنما لم يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر ، نعم ؛ ياء

وأما الحروف . . فمبنية كلها . . . .

الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر .

فإن قلت : البناء أصل في الأفعال فلا يحتاج إلىٰ علة . . **أجيب** بأن إعرابه صار كالأصل ؛ لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه ، وبني علىٰ حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها ؛ كخمسة عشر ، وأما بناؤه على السكون مع نون الإناث . . فلشبهه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزءاً منه ، فحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس بناءً ، وإنما احتاج لحمله على الماضي ؛ لأن الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة توالي أربع متحركات أو نحوه لم يوجد في المضارع ؛ بل في الماضي فقط فتدبر . انتهىٰ « خضري » .

(**وأما الحروف . . فمبنية كلها**) لا حظ لشيء منها في الإعراب لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً ، أحاديةً كانت أو ثنائية ، أو ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية ولا تزيد علىٰ ذلك ؛ إذ ليس فيها مقتض للإعراب إذ لا تتصرف ولا يتعاقب عليها معان تركيبية مختلفة يحتاج في تمييزها إلى الإعراب نحو : أخذت من الدراهم ، فالتبعيض مستفاد من لفظ (من) بدون إعراب ونحو : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فالابتداءُ مستفاد من لفظ (مِن) بلا إعراب ، والانتهاء مستفاد من لفظ (إلىٰ) من دون حاجة إلىٰ إعراب . انتهىٰ من « ابن عقيل » مع زيادة .

خاتمة

قولهم : قال البصريون : كذا ، وقال الكوفيون : كذا : **فالبصريون جمع بصري** : وهم النحاة المنسوبون إلى البصرة ، **إمامهم** : سيبويه المشهور ، **ويقال لها** : قبة الإسلام وخزانة العرب ، **بناها** : عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن

الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه ؛ وهي ـ بفتح الباء وكسرها وضمها ـ ثلاث لغات ، لـكن الفتح أفصح ؛ فإن نسبت إليها . جاز فتح الباء وكسرها ، ولا تضم الباء خوفاً من الالتباس ببصرىٰ مدينة بالشام ، والكوفيون جمع كوفي : وهم النحاة المنسوبون إلى الكوفة ، إمامهم : الكسائي ، ويقال لها : كوفة الجند ، لأنها اخْتُطَّتْ فيها خُططُ العرب الذين هم جند الإسلام إذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله تعالىٰ عنه . انتهىٰ من « العطار على الأزهرية » .

إعراب المتن

(**والفعل**) : الواو : استئنافية (الفعل) : مبتدأ مرفوع (**ضربان**) : خبر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، والجملة مستأنفة ، والمطابقة تحصل بتأويله بـ(نوعا الفعل ضربان) أو بقولك : الفعل ذو ضربين ؛ كما مر نظيره .

(**مبني**) : بدل من (ضربان) مرفوع بالضمة ، (**وهو الأصل**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معترضة ، (**ومعرب**) : معطوف علىٰ مبني مرفوع ، (**وهو الفرع**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة .

(**والمبني نوعان**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (**أحدهما**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**الفعل**) : خبر ، (**الماضي**) : صفة للفعل ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (نوعان) بدل تفصيل من مجمل .

(**وبناؤه**) الواو : استئنافية ، (بناؤه) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**على الفتح**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**إلا إذا اتصل به واو الجماعة**) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات ، أو من أعم الأحوال مبنية على السكون (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبنية على السكون الظاهر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح (به) : جار ومجرور متعلق بـ(اتصل) ، (واو) : فاعل (اتصل) وهو مضاف (الجماعة) : مضاف إليه ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، وإذا : في محل النصب على الاستثناء من أعم الأوقات ، أو من أعم الأحوال ، والتقدير : وبناؤه على الفتح في جميع أوقاته إلا وقت اتصال واو الجماعة به ، **وإن شئت . . قلت** :

وبناؤه على الفتح في جميع أحواله إلا في حال اتصال واو الجماعة به .

(فيضم) : الفاء : تعليلية مبنية على الفتح (يضم) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب ، تقديره : (هو) يعود على (الماضي) ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا إلا إذا اتصل به واو الجماعة ، لبنائه على الضم حينئذ ، جرياً على القاعدة : بأن الفاء بعد الاستثناء للتعليل ، (**نحو : ضربوا**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع بالمبتدأ (نحو) : مضاف (ضربوا) : مضاف إليه محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**أو اتصل به ضمير رفع متحرك**) : (أو) : حرف عطف وتنويع مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح ضمير فاعل مرفوع وهو مضاف (رفع) : مضاف إليه مجرور متحرك صفة لضمير مرفوع ، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : (اتصل به واو الجماعة) علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(إذا) ، والتقدير : وبناؤه على الفتح في جميع أوقاته إلا وقت اتصال واو الجماعة به ، أو وقت اتصال ضمير رفع متحرك به ، (**فيسكن**) : الفاء : تعليلية (يسكن) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الماضي) ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمحذوف تقديره : وإنما قلنا ، أو اتصل به ضمير رفع متحرك ؛ لبنائه على السكون حينئذ ، (**نحو : ضربت وضربنا**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (ضربت ، وضربنا) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على الأخير

منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف (ضربنا) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**والثاني** : **فعل الأمر**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (الثاني) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص (فعل الأمر) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدهما الفعل الماضي) علىٰ كونها بدلاً من (نوعان) .

(**وبناؤه**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**على السكون**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ؛ والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (**نحو : اضرب واضربن**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (اضرب واضربن) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (اضربن) .

(**إلا إذا اتصل به ضمير تثنية**) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات ، أو من أعم الأحوال نظير ما مر ، (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الاستثناء مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح (به) : جار ومجرور متعلق بـ(اتصل) ، (ضمير) : فاعل مرفوع وهو مضاف ، (تثنية) : مضاف إليه ، (**أو ضمير جمع**) : فاعل ومضاف إليه معطوف علىٰ (ضمير تثنية) ، (**أو ضمير المؤنثة**) : فاعل ومضاف إليه معطوف علىٰ ضمير تثنية .

(**المخاطبة**) : صفة للمؤنثة مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة (اتصل) من الفعل والفاعل في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، وإذا : في محل النصب على

الاستثناء من أعم الأوقات أو الأحوال ، والتقدير : وبناؤه على السكون في جميع أوقاته إلا وقت اتصال ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة به ، (**فعلىٰ حذف النون**) : الفاء : تعليلية مبنية على الفتح (علىٰ حذف النون) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمحذوف تقديره : فبناؤه حينئذ كائن علىٰ حذف النون ، والجملة الاسمية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع. . . إلخ ؛ لبنائه حينئذ علىٰ حذف النون ، والجملة المعللة المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**نحو : اضربا واضربوا واضربي**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (اضربا واضربوا واضربي) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ياء (اضربي) ، (وإلا . . المعتل) : الواو : عاطفة (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات معطوف علىٰ قوله : (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية. . .) إلخ ، (المعتل) : منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والتقدير : وبناؤه على السكون في جميع أوقاته إلا وقت اتصال ضمير تثنية به. . . إلخ ، وإلا . . وقت كونه معتلاً آخره ، (**فعلىٰ حذف حرف العلة**) : الفاء : تعليلية (علىٰ حذف حرف العلة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : فبناؤه كائن علىٰ حذف حرف العلة ، والجملة الاسمية في محل الجر بـ(لام التعليل) المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا وإلا . .

المعتل منه ؛ لكون بنائه حينئذ علىٰ حذف حرف العلة ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**نحو : اخش واغز وارم**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (اخش واغز وارم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ ميم (ارم) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**والمعرب من الأفعال : الفعل المضارع**) : الواو : عاطفة (المعرب) : مبتدأ (من الأفعال) : جار ومجرور حال من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ، وعامل الحال محذوف علىٰ رأي الجمهور تقديره : وبيان المعرب حالة كونه من الأفعال (الفعل) : خبر المبتدأ مرفوع (المضارع) : صفة للفعل ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والمبني نوعان) علىٰ كونها مستأنفة ، (**بشرط**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الفعل المضارع ؛ أي : حالة كونه ملتبساً بشرط ، (شرط) : مضاف ، (**ألا يتصل به نون الإناث**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (يتصل) : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية (به) : جار ومجرور متعلق بـ(يتصل) (نون الإناث) : فاعل ومضاف إليه ، (**ولا نون التوكيد المباشرة**) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة زيدت لتأكيد نفي (لا) الأولىٰ مبنية على السكون (نون التوكيد) : معطوف علىٰ (نون الإناث) ومضاف إليه (المباشرة) : صفة لـ(نون التوكيد) ، وجملة (يتصل) من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة شرط إليه تقديره : حالة كونه ملتبساً بشرط عدم اتصال نون الإناث ولا نون التوكيد به ، وصاحب الحال الخبر وعاملها المبتدأ .

(نحو : يضرب ويخشىٰ) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (يضرب ويخشىٰ) : مضاف إليه محكي مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف (يخشىٰ) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(فإن اتصل به نون الإناث. . بني على السكون) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المضارع معرب بشرط ألا يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد ، وأردت بيان حكمه فيما إذا اتصل به النونان. . فأقول لك (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (اتصل) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إنْ) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، (به) : جار ومجرور متعلق بـ(اتصل) ، (نون الإناث) : فاعل ومضاف إليه (بني) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إنْ) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المضارع) ، (على السكون) : جار ومجرور متعلق بـ(بني) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (والوالدات يرضعن) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من

ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (يرضعن) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإن اتصل به نون التوكيد المباشرة**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (إن) : حرف شرط جازم (اتصل) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح (به) : متعلق بـ(اتصل) ، (نون التوكيد) : فاعل ومضاف إليه (المباشرة) : صفة للنون ، (. . **بني على الفتح**) : (بني) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المضارع) ، (على الفتح) : جار ومجرور متعلق بـ(بني) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن اتصل به نون الإناث) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (**نحو** : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (ليسجنن وليكوناً) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ نون (يكوناً) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإنما أعرب المضارع**) : الواو : استئنافية (إنما) : أداة حصر بمعنىٰ ما النافية ، وإلا . . المثبتة مبنية على السكون (أعرب) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، (المضارع) : فاعل له مرفوع ، (**لمشابهته**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(أعرب) وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، (**الاسم**) :

مفعول به للمشابهة منصوب به ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(وأما الحروف.. فمبنية كلها) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني على السكون (الحروف) : مبتدأ (فمبنية) : الفاء : رابطة لجواب أما مبنية على الفتح (مبنية) : خبر المبتدأ (كلها) : توكيد للضمير المستكن في الخبر وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب (أما) الشرطية ، وجملة (أما) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

[ش] : (والفعل) أيضاً (ضربان) ضرب (مبني وهو الأصل) لأن البناء أصل في الأفعال ؛ لأنها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها إلى الإعراب ؛ لاختلاف صيغتها باختلاف معانيها فإن حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما في نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والفعل) من حيث الإعراب والبناء (أيضاً) أي : كما أن الاسم ضربان : معرب ومبني (ضربان) لا ثالث لهما ، ولفظة (أيضاً) : كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين يستغنىٰ بذكر أحدهما عن الآخر ، كما بسطنا الكلام عليه في « الجواهر ».

أحدهما (ضرب مبني وهو الأصل) أي : الكثير الراجح لمجيئه علىٰ وضعه (لأن البناء أصل في الأفعال) وإنما كان البناء أصلاً في الأفعال (لأنها) أي : لأن الأفعال (لا تعتورها) أي : لا تتعاقب ولا تتداول عليها (معان) تركيبية (مختلفة) المقاصد علىٰ صيغة واحدة (تفتقر) أي : تحتاج تلك الأفعال (في تمييزها) أي : في تمييز تلك المعاني وبيانها (إلى الإعراب) وإنما لا تحتاج في تمييزها إلى الإعراب (لاختلاف صيغتها) وهيئتها ومادتها (باختلاف معانيها) فإذا أردت الدلالة على الحدث الماضي والزمن المنقضي . . تقول : ضرب ، وإذا أردت الدلالة على الحدث والزمن المحتملين الحالَ والاستقبالَ . . تقول : يضرب زيد الآن أو غداً .

(فإن حصل لبس) واشتباه بين معانيها المختلفة المقاصد (في بعض المواضع) والمحاورات (بقبولها) أي : بقبول الأفعال واحتمالها (بصيغة واحدة) ولفظ واحد (لمعان مختلفة) المقاصد (كما) أي : كالمعاني المختلفة الحاصلة (في نحو :) قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) يحتمل بهٰذه الصيغة النهي عن كل من الأكل والشرب فيما إذا جزمت الفعلين ، ويحتمل النهي عن المصاحبة

فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم .

(و) ضرب (معرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجريانه علىٰ خلاف أصله وسيأتي . . . .

والجمع بينهما فيما إذا جزمت الأول ونصبت الثاني ، ويحتمل النهي عن الأول وإباحة الثاني فيما إذا جزمت الأول ورفعت الثاني ، فاحتمل باللفظ الواحد ثلاثة معان مختلفة (. . **فيمكن إزالته**) أي : إزالة اللبس والاشتباه بين هٰذه المعاني المختلفة المشتبهة (**بإظهار الناصب**) فيما إذا أردت النهي عن المصاحبة بينهما بأن تقول : (لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن) أي : مع شربك اللبن (**أو**) بإظهار (**الجازم**) فيما إذا أردت النهي عن كل منهما بأن تقول : (لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن) أو بجزم الأول ورفع الثاني فيما إذا أردت النهي عن الأول ، وإباحة الثاني بأن تقول : (لا تأكل السمك) بالجزم (وتشرب اللبن) بالرفع ، وقوله : (كما في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بزيادة لفظة (نحو) لإدخال نحو قولهم : (لا تُعْنَ بالجفاء وتَمْدَحَ عمراً) تعن : بصيغة المجهول على المشهور ؛ لأنه بمعنىٰ تهتم ؛ بخلاف الذي بمعنىٰ تقصد فمبني للفاعل ؛ فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، ويُغْنِي عن الإعراب في ذلك : وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال : لا تُعْنَ بالجفاءِ ومدحِ عمرو ، ولا تعن بالجفاءِ مادحاً عمراً ، ولا تعن بالجفاء ولك مَدْحُ عمرو ، ومن ثَمَّ كان الاسم أصلاً في الإعراب والمضارع فرعاً فيه . انتهىٰ من « الأشموني » بتصرف .

(**وضرب معرب وهو المضارع لشبهه الاسم**) في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب كما في المثالين المذكورين (**وهو الفرع**) في الأفعال (**لجريانه علىٰ خلاف أصله**) الذي هو البناء (**وسيأتي**) لك المضارع في آخر الباب .

(والمبني) من الأفعال (نوعان : أحدهما : الفعل الماضي) وقدمه للاتفاق علىٰ بنائه (وبناؤه على الفتح) ثلاثياً كان أو رباعياً ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ كضرب ، ودحرج ، وانطلق ، واستخرج ، وضربك ، وضربا ، وأما نحو : رمىٰ وعفا . . فسكون آخرهما عارض ، والفتحة مقدرة عليه ، والأصل : رمي وعفو قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وكان القياس أن يبنىٰ على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، ولـٰكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه ؛

(والمبني من الأفعال نوعان : أحدهما : الفعل الماضي وقدمه) على الأمر (للاتفاق) بين البصريين والكوفيين (علىٰ بنائه) أي : علىٰ بناء الماضي بخلاف الأمر ؛ لأنه مختلف فيه بينهم .

(وبناؤه) أي : بناء الماضي (على الفتح) لفظاً أو تقديراً ؛ كرمل وسعىٰ (ثلاثياً كان أو رباعياً ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ كضرب ، ودحرج ، وانطلق ، واستخرج) متصلاً بضمير النصب ؛ كدعاك (وضربك) ، أو بضمير الرفع الساكن ؛ كأكلا (وضربا ، وأما) إن قلت : إنه لم يبن على الفتح في بعض مواده كما في (نحو : رمىٰ وعفا . . فـ) يجاب عنه : بأن (سكون آخرهما عارض) بسبب اعتلالهما لا أصلي (والفتحة مقدرة عليه) أي : علىٰ آخرهما (والأصل) فيهما (رميَ وعفوَ قلبت الياء) في الأول (والواو) في الثاني (ألفين لتحركهما) في الأصل (وانفتاح ما قبلهما) فقلبتا ألفاً فصار رمىٰ وعفا .

(و) إن قلت : (كان القياس) أي : قياس الماضي علىٰ سائر المبنيات (أن يبنىٰ) الماضي (على السكون ؛ لأنه) أي : لأن السكون (الأصل) أي : الراجح المستحق (في) علامة (البناء) لخفته مع ثقل المبنيات . . قلت : في الجواب (و) الأمر كذلك ؛ أي : كما قلت (لـٰكنه) أي : لـٰكن الماضي (لما شابه اسم الفاعل بوقوعه) أي : بوقوع الماضي (موقعه) أي : موقع اسم الفاعل في صحة

كزيد ضرب وضارب. . بني على الحركة ، وكانت فتحة طلباً للخفة (**إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم**) آخره (**نحو** : ضربوا) للمناسبة لا ضم بناء ؛ **كما هو ظاهر** عبارته ، وإنما فتحوا نحو : ﴿ ٱشْتَرَوُاْ ﴾ و﴿ دَعَوُاْ ﴾ لأن الأصل (اشتريوا) بياء مضمومة و(دعووا) بواوين أولاهما

الإخبار به عن المبتدأ (كـ)ما في قولهم (زيد ضرب و) زيد (**ضارب. . بني**) الماضي (**على الحركة**) التي هي أقرب إلى الإعراب الذي يستحقه اسم الفاعل ، فتحصل له المشابهة (**وكانت**) حركة بنائه (**فتحة**) أي : خصوص الفتحة (**طلباً للخفة**) مع ثقل الفعل .

ثم استثنى المصنف من قوله : (وبناؤه على الفتح) قوله : (**إلا إذا اتصل به**) أي : بآخر الماضي (**واو الجماعة فيضم آخره نحو** : ضربوا) ضماً (**للمناسبة**) أي : لمناسبة الواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً (**لا ضم بناء**) لأن ضم البناء لا يدخل على الفعل ؛ لامتناع اجتماع ثقيلين ثقل الفعل وثقل الحركة في كلمة واحدة (**كما هو**) أي : نَفْيُ كونه ضمَّ بناء (**ظاهرُ عبارته**) أي : عبارة المصنف أولاً حيث قال : (وبناؤه على الفتح) أبداً ؛ بل هو مبني علىٰ فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة .

وقولُه : (**وإنما فتحوا**) ما قبل الواو في (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ ٱشْتَرَوُاْ) بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ (و) في قوله : (﴿ دَعَوُاْ) هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴾ جوابٌ عن سؤال مقدر تقديره : إنكم قلتم : إن الماضي يضم آخره للمجانسة فيما إذا اتصل به واو الجماعة ، وفي هـٰذين المثالين ونحوهما فتح آخر الماضي علىٰ أصل حركة بنائه ، وفيهما منافاة لقاعدتكم فما الجواب عنه. . فأجابوا عنه بقولهم : (**لأن الأصل**) في اشتروا (**اشتريوا**) حالة كونه مقروءاً (**بياء مضمومة**) لمناسبة الواو (**و**) لأن الأصل في دعوا (**دعووا**) حالة كونه مقروءاً (**بواوين أولاهما**) هـٰذا هو الصواب

مضمومة ، ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (**أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن**) آخره تسكين بناء (**نحو : ضربت**) بتثليث التاء

بدليل تأنيث الخبر في قوله : (مضمومة) وفي بعض النسخ (أولهما) بالتذكير ، ولعله تحريف من النساخ ؛ أي : مضمومة لمناسبة واو الضمير وهي الثانية ؛ لأن الأولىٰ لام الكلمة فيقال في بيان اعتلالهما .

وقوله : (ثم) إسقاطها أولىٰ كما أسقطها في « كشف النقاب » ، ولعلها زيادة من النساخ ، وعبارته في « كشف النقاب » : (**تحركت الياء**) في الأول بحركة المجانسة (**والواوُ**) الأولَىٰ في الثاني بحركة المجانسة (**وانفتح ما قبلهما**) أي : ما قبل الياءِ والواوِ علىٰ أصل حركة عين الكلمة (**فقلبتا**) أي : فقلبت الياء في الأول ، والواوُ الأولىٰ في الثاني (**ألفين**) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (**ثم حذفت الألف**) التي قُلبتا إليها (**لالتقاء الساكنين**) مع واو الجماعة فصار (اشتروا) ، و(دعوا) بفتح ما قبل واو الجماعة .

وقولُه : (**أو اتصل به ضمير رفع متحرك**) بالرفع صفة لضمير معطوف علىٰ قوله : (إلا إذا اتصل به واو الجماعة) ، وقوله : (أو اتصل به ضمير رفع متحرك) فيه ثلاثة قيود : (الضمير) ، **قيد أول** ، خرج به ما إذا اتصل به الفاعل الظاهر نحو : ضرب زيد ، فإنه على الأصل من الفتح ، وقوله : (رفع) ، **قيد ثان** ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المنصوب نحو : ضربك ؛ إذ لا يلزم توالي أربع متحركات ؛ لأن ضمير النصب في حكم الانفصال ؛ لأنه فضلة ليس عمدة ، وقوله : (متحرك) ، **قيد ثالث** ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المرفوع الساكن ؛ كضربوا وضربا ؛ فإنه يحرك بحركة المجانسة (**فيسكن آخره تسكين بناء نحو : ضربت** ، **بتثليث**) حركة (التاء) بالضم للمتكلم ، وبالفتح للمخاطب ، وبالكسر

(وضربنا) بإسكان الباء ، والنسوة ضربن ، وجزم في « التوضيح » : بأن السكون فيه عارض ؛ كالضم فيما قبله ، وبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، ولاستثقال توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل ، وخرج بضمير الرفع النصب ؛ كضربك ، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن ؛ كضربا ، ففي هاتين الحالتين ....

للمخاطبة (وضربنا بإسكان الباء ، والنسوة ضربن) بفتح النون الخفيفة مع سكون الباء لجماعة الإناث الغائبات في نحو : الهندات ضربن (وجزم) ابن هشام (في « التوضيح ») المسمىٰ بـ« الأوضح » أيضاً (بأن السكون فيه) أي : في نحو : ضربت ، وضربنا ، وضربن (عارض) للتمييز بين الفاعل والمفعول لا سكون بناء ، فيقال في تطبيق إعرابه : مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول (كالضم) أي : كما أن الضم عارض للمناسبة لا ضم بناء (فيما) ذكر (قبله) وهو ما إذا اتصل به واو الجماعة ؛ كضربوا .

(وبني) الماضي هنا ؛ أي : فيما إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (على السكون لأنه) أي : لأن السكون (الأصل في) ألقاب (البناء) لخفته مع ثقل الفعل (و) دفعاً (لـ) كراهة (استثقال توالي) وتتابع (أربع) حروف (متحركات فيما) أي : في تركيب (هو) أي : ذلك التركيب (كالكلمة الواحدة) في عدم استغناء أحد جزئيه وهو الفعل عن الآخر وهو الفاعل .

وإنما عبر بـ(كالكلمة الواحدة) ولم يقل فيما هو كلمة واحدة ؛ لعدم كونه كلمة واحدة في الحقيقة بل هو كلام تام ؛ كضربت ؛ كما قال الشارح (لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل) لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه (وخرج بضمير الرفع) ضمير (النصب ؛ كضربك ، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن ؛ كضربا ، ففي هاتين الحالتين) أي : في حال اتصال ضمير النصب به ، وفي حال اتصال ضمير الرفع

يبنىٰ على الفتح الذي هو الأصل فيه كما إذا تجرد كما أشرنا إلىٰ ذلك فيما مر .

(و) النوع (الثاني : فعل الأمر) مبني على الأصح (وبناؤه على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو : اضرب)

الساكن به (يبنىٰ) الفعل الماضي (على الفتح الذي هو الأصل فيه) أي : في بناء الماضي (كما إذا تجرد) عن الضمير نحو : ضرب ؛ أي : كما يبنىٰ على الفتح إذا تجرد عنه (كما أشرنا إلىٰ ذلك) أي : إلىٰ بنائه على الفتح (فيما مر) بذكر ضربك ، وضربا عند قولنا : وانطلق ، واستخرج ، وضربك ، وضربا .

(والنوع الثاني) من النوعين المبنيين من الأفعال (فعل الأمر مبني على الأصح) عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين مجزوم بلام الأمر مقدرة ؛ لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ، ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بالمضارع الصحيح الآخر عند الوقف ، ثم يؤتىٰ بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها . انتهىٰ « خضري » ، بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً كـ(يضرب) ، فإن الضاد في (يضرب) ساكنة فيؤتىٰ بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل ؛ محافظة علىٰ صيغة المضارع .

أما إذا لم يحتج إلىٰ تلك الهمزة . . فلا يؤتىٰ بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ؛ كيدحرج ، ويتعلم ، ويقاتل ، وغير ذلك ، والعبرة كونه متحركاً باللفظ لا بالتقدير . . فلو كان متحركاً لفظاً ساكناً تقديراً نحو : تقوم وتبيع ، فإن أصلهما تقوم وتبيع . . لم يؤت بهمزة الوصل ، فتقول : قم وبع (وبناؤه) أي : وبناء الأمر (على السكون إذا كان صحيح الآخر) علىٰ ما هو الأصل في الأفعال والبناء ، فإن الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء السكون فلا يسئل عن علتهما ؛ لأنهما جاءا على الأصل فيهما ، ولا فرق بين السكون اللفظي (نحو : اضرب) والتقديري

أو اتصل به ضمير النسوة نحو : اخشين (واضربن) يا هندات (**إلا إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ فعلىٰ حذف النون**) يكون بناؤه ؛ سواء كان صحيح الآخر (**نحو : اضربا ، واضربوا ، واضربي**) أو معتلاً نحو : اغزوا ، واغزوا ، واغزي ؛ **فهٰذه الأمثلة الستة مبنية علىٰ حذف** النون ، كما أن مضارعها يجزم بحذفها ، ولو أخر هٰذا الاستثناء عما بعده . . لكان أولىٰ

نحو : كُفَّ ، وغُضَّ ، واشْتَدَّ ، واضربِ الرجلَ (**أو اتصل به ضمير النسوة نحو : اخْشَيْنَ واضرِبْنَ يا هندات**) من كل فعل اتصل به نون النسوة ، سواء كان صحيح الآخر أم معتلَّه ، وإنما بني الأمر على السكون في هاتين الحالتين ؛ لأن مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحو : لم تضرب ، والهندات لم تضربن (**إلا إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع**) مذكر (**أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ فـ**) في هٰذه الحالة (**علىٰ حذف النون يكون بناؤه**) لأن مضارعه يجزم بحذف النون (**سواء**) في كون بنائه علىٰ حذف النون (**كان**) ذلك الأمر (**صحيح الآخر نحو : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، أو معتلاً**) آخره (**نحو : اغزوا ، واغزوا ، واغزي ؛ فهٰذه الأمثلة الستة**) ثلاثة في صحيح الآخر ، وثلاثة في معتل الآخر (**مبنية علىٰ حذف النون ؛ كما أن مضارعها يجزم بحذفها**) أي : بحذف النون (**ولو أخر**) المصنف (**هٰذا الاستثناء**) يعني : قوله : (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية . . .) إلخ ، (**عما بعده**) يعني : قوله : (وإلا . . المعتل) (. . **لكان**) كلامه أو تأخيره (**أولىٰ**) وأشمل وأسلم من الإيهام ؛ لأن تقديم هٰذا الاستثناء علىٰ ما بعده من المعتل : يوهم أن بناءه علىٰ حذف النون خاص بما إذا كان صحيح الآخر ، مع أن كلاً من صحيح الآخر ومعتله سواء في كون بنائه علىٰ حذف النون إذا اتصلت به هٰذه الضمائر ؛ كما مثل الشارح للمعتل ، ولشموله كلاً منهما لو أخر هٰذا الاستثناء عما

(وإلا . . المعتل) منه وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم **(فعلىٰ حذف حرف العلة)** يكون بناؤه **(نحو : اخش ، واغز ، وارم)** فاخش : مبني علىٰ حذف الألف ، واغز : علىٰ حذف الواو ، وارم : علىٰ حذف الياء .

(والمعرب من الأفعال : الفعل المضارع) علىٰ خلاف الأصل ، فيرفع بحركة أو حرف ، وينصب بحركة أو حذف حرف ، ويجزم بحذف حركة أو حرف ؛ لـٰكن **(بشرط ألا يتصل به نون الإناث ، ولا نون التوكيد المباشرة)**

بعده **(وإلا . . المعتل منه)** أي : من فعل الأمر **(وهو ما آخره واو)** كيدعو ، ويغزو **(أو)** آخره **(ألف)** كيخشىٰ ، ويسعىٰ **(أو)** آخره **(ياء)** كيرمي ، ويمشي **(و)** الحال أنه **(لم يتصل به)** أي : بذلك المعتل **(ما تقدم)** آنفاً من ألف اثنين ؛ كاغزوا ، وادعوا ، أو واو جمع ؛ كاغزوا ، وادعوا ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ؛ كادعي ، واغزي ، فحينئذ يكون بناؤه علىٰ حذف النون ؛ كمضارعه ، كما مرت الإشارة إليه في كلام الشارح **(فعلىٰ حذف حرف العلة يكونُ بناؤُه نحو : اخش)** اللهَ **(واغز)** في طاعة الله **(وارم)** في سبيل الله **(فـ)**تقول في إعرابه : **(اخش)** فعل أمر **(مبني علىٰ حذف الألف ، واغز)** فعل أمر مبني **(علىٰ حذف الواو ، وارم)** فعل أمر مبني **(علىٰ حذف الياء ، والمعرب من الأفعال : الفعل المضارع)** حالة كونه **(علىٰ خلاف)** ما هو **(الأصل)** في الأفعال من البناء ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي لا تبين إلا بالإعراب .

(فيرفع) هو ؛ أي : المضارع **(بحركة)** كيضرب **(أو حرف)** كيضربان **(وينصب بحركة)** كلن يضرب **(أو حذف حرف)** كلن يضربا **(ويجزم بحذف حركة)** كلم يضرب **(أو)** حذف **(حرف)** كلم يضربا ولم يخش **(لـٰكن)** إنما يعرب **(بشرط ألا يتصل به)** أي : بالمضارع **(نون)** جمع **(الإناث ، ولا نون التوكيد)** وقيدها بقوله : **(المباشرة)** فهو صفة لنون التوكيد ؛ لأن نون الإناث

أي : المتصلة به من غير حاجز لا لفظاً ولا تقديراً ، ثقيلة كانت أو خفيفة (**نحو** : **يضرب**) مما هو صحيح الآخر ؛ فإنه يرفع بضمة ظاهرة (و) نحو : (**يخشىٰ**) مما هو معتل الآخر ؛ فإنه يرفع بضمة مقدرة (**فإن اتصلت به نون الإناث** . . **بني**) معها على الأصح (على السكون) وذلك (نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾) فالوالدات : مبتدأ ، ويرضعن : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون ، وهي

لا تكون إلا مباشرة بالفعل ؛ لأنها فاعل (**أي : المتصلة به**) أي : بالمضارع (**من غير حاجز**) وفاصل بينه وبين نون التوكيد (**لا لفظاً**) أي : لا في اللفظ (**ولا تقديراً**) أي : ولا في التقدير (**ثقيلة كانت**) نون التوكيد (**أو خفيفةً**) مثال المضارع المعرب الخالي من النونين (**نحو** : **يضرب** ، **ممَّا هو صحيحُ الآخر** ؛ **فإنه يرفع بضمة ظاهرة**) في آخره (**ونحو** : **يخشىٰ**) ويدعو ويرمي (**مما هو معتل الآخر** ؛ **فإنه يرفع بضمة مقدرة**) منع من ظهورها التعذر في الأول ، والثقل في الثاني والثالث ، وذكر المصنف محترز قوله : بشرط ألا يتصل به النونان بقوله : (**فإن اتصلت به**) أي : بالمضارع (**نون الإناث** . . **بني**) المضارع (**معها**) أي : مع نون الإناث (**على الأصح على السكون**) ومقابل الأصح : هو ما ذهب إليه قوم من النحاة ؛ منهم ابن طلحة ، والسهيلي ، وابن درستويه من أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءاً منه ، وممن نقل هـٰذا الخلاف أبو الحسن ابن عصفور رحمه الله تعالىٰ في « شرح الإيضاح » . انتهىٰ « خضري مع ابن عقيل » .

(**وذلك**) أي : ومثال ذلك ؛ أي : مثال بناء المضارع مع نون الإناث (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ) أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ . . . ﴾ الآية ، (**فالوالدات** : **مبتدأ**) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (**ويرضعن** : **فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون**) أي : بنون الإناث (**وهي**) أي : نون

في محل رفع على الفاعلية ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع علىٰ أنها خبر المبتدأ ، وبني الفعل معها ؛ لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم ؛ فلما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل . . رجح جانب الفعلية فرد إلىٰ ما هو أصل الفعل وهو البناء ، وبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، وحملاً له على الماضي المتصل بها

الإناث (**في محل رفع على الفاعلية**) مبنية على الفتح لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وحركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة (**والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع علىٰ أنها خبر المبتدأ**) تقديره : والوالدات مرضعات أولادهن ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن (**وبني الفعل**) المضارع (**معها**) أي : مع نون الإناث (**لأنه**) أي : لأن المضارع (**إنما أعرب**) مع كون الأصل في الأفعال البناء (**لشبهه**) أي : لشبه المضارع (**بالاسم**) في توارد المعاني المختلفة عليه (**فلما اتصلت به**) أي : بالمضارع (**النون التي لا تتصل إلا بالفعل**) لكونها من خواص الفعل (. . **رُجِّحَ**) أي : غلب فيه (**جانب**) حكم (**الفعلية**) الذي هو البناء علىٰ جانب حكم الاسمية الذي هو الإعراب (**فَرُدَّ**) أي : رُجِّع المضارعُ (**إلىٰ ما**) أي : إلى الحكم الذي (**هو أصل الفعل**) أي : هو الأصل في الفعل من الأحكام .

(**وهو**) أي : ذلك الأصل في الفعل هو (**البناء**) لعدم توارد المعاني المختلفة عليه (**و**) إنما (**بني**) المضارع (**على السكون**) معها ولم يبن على الحركة كما بني على الفتح مع نون التوكيد (**لأنه**) أي : لأن السكون هو (**الأصل في**) ألقاب (**البناء**) لخفته مع ثقل الفعل (**وحملاً له**) أي : للمضارع ؛ أي : قياساً له (**على الماضي المتصل بها**) أي : بهـٰذه النون ؛ لأن الماضي يسكن آخره مع هـٰذه النون كقولك : الهندات ضربن ، وإنما احتيج لحمله على الماضي ؛ لأن الموجب

(وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظاً أو تقديراً (. . بني) معها على الأصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾) أو خفيفة نحو : (﴿ وَلَيَكُونًا ﴾)

لسكون الفعل معها في الماضي وهو كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، أو التمييز بين الفاعل والمفعول ولم يوجد ذلك الموجب فيه ـ أي : في المضارع ـ بل إنما وجد في الماضي فقط ، فحمل المضارع عليه في بنائه على السكون فتدبر . انتهىٰ من « الخضري » .

(**وإن اتصلت به**) أي : بالمضارع وباشرته (**نون التوكيد المباشرة**) أي : اللاصقة (**له**) أي : للمضارع (**لفظاً**) أي : اتصلت به من جهة اللفظ كما في ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ (**أو**) اتصلت به (**تقديراً**) أي : من جهة التقدير لا من جهة اللفظ كما في قول الشاعر :

لا تهين الفقير علَّك أن تر كع يوماً والدهر قد رفعَهُ

أصله : لا تهينن بالنون الخفيفة ، حذفت للساكنين وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل جزم بلا الناهية . انتهىٰ « خضري » .

(. . **بني**) المضارع (**معها**) أي : مع نون التوكيد (**على الأصح على الفتح**) وهـٰذا مذهب الجمهور ، ونقل عن بعضهم : أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ، وذهب الأخفش إلىٰ أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل . انتهىٰ من « ابن عقيل » .

(**ثقيلة كانت**) النون (**نحو**) قوله تعالىٰ : والله (﴿ **لَيُسْجَنَنَّ** ﴾ **أو خفيفة نحو**) قوله : (﴿ **وَلَيَكُونًا**) مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ ، وإنما بني معها لمعارضتها سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم ؛ لكونها من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله الذي هو البناء ، ولم

لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، ولهٰذا لو فَصَل بينهما فاصل . . لم يحكم ببنائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبني على الفتح لخفته ، فإن لم تباشره . . أعرب

يبن مع لم ، وقد ، وحرف التنفيس ، وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النون بتنزيلها منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر ، نعم ؛ ياء الفاعلة كالجزء لٰكنها حشو لا آخر ، إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر .

فإن قلت : البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلىٰ علة . . **أجيب** بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه ، وبني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ ليعلم أن له فرعية في الإعراب ، وخص بالفتح (لـ)تعادل خفته ثقل (**تركبه معها**) تركيباً كـ(**تركيب خمسة عشر**) في إيجابه البناء على الفتح . انتهىٰ « خضري » بتصرف .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل تركبه معها تركيب خمسة عشر (**لو فصل بينهما**) أي : بين المضارع والنون (**فاصل**) لفظي كما في قوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ ، أو تقديري كما في ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ (. . **لم يحكم ببنائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء**) الفعل والفاعل والنون ، **والضابط كما مر** : أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ؛ فإنه إذا أكد بالنون . . يبنىٰ ، وإن كان يرفع بثبات النون ، فإنه إذا أكد بالنون . . يبقىٰ علىٰ إعرابه لفظاً أو تقديراً ؛ لوجود الفاصل لفظاً أو تقديراً ، وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في (لتبلون) خاصة ، بخلاف (فإما ترين) (ولا تتبعان) فإنه فيهما لفظي . انتهىٰ من « التصريح » .

(**وبني على الفتح لخفته**) أي : لخفة الفتح (**فإن لم تباشره**) النون ولم تتصل به ، بأن فصل بين الفعل والنون ألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة (. . **أعرب**) المضارع ولم يحكم ببنائه على الأصح ، مثال الفصل التقديري

نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ .

(**وإنما أعرب المضارع**) علىٰ خلاف الأصل (**لمشابهته الاسم**) في أن كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة . . . .

(**نحو** : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾) مضارع بـ(لا) يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء : وهو التجربة ، أصله قبل التوكيد لَتُبْلَوُونَ ؛ كتضربُون بواوين ، الأولىٰ لام الفعل والثانية واو الجماعة ، **فإما أن تقول** : استثقلت الضمة علىٰ لام الفعل فحذفت لاستثقالها ، **أو تقول** : تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وعلى التقديرين التقىٰ ساكنان الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقدير الثاني ، فحذف أول الساكنين فصار (لتبلون) بوزن (تفعون) ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظاً لتوالي النونات ، فالتقىٰ ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ، وتعذر حذف إحداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت ؛ لأنها علامة الرفع بخلاف ما إذا حذفت بجازم ، وهٰذا مثال غير المباشرة تقديراً ، ومثله قوله : (﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾) في كونه مثال غير المباشرة تقديراً بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك ، حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ، ثم أكد بالثقيلة فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار لا يصدنك ، فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظاً إلا أنها لم تباشره في الأصل ؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديراً ، كما دل علىٰ ذلك الضابط المذكور آنفاً (**وإنما أعرب المضارع علىٰ خلاف الأصل**) في الأفعال من البناء (**لمشابهته الاسم في أن كلاً منهما**) أي : كلاً من الاسم والفعل المضارع (**يطرأ**) ويتوارد (**عليه بعد التركيب معان مختلفة**) المقاصد

تتعاقب علىٰ صيغة واحدة ؛ لٰكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره ؛ كإظهار الناصب أو الجازم.. جعل الإعراب أصلاً في الاسم فرعاً في المضارع .

(**وأما الحروف.. فمبنية كلها**) أحادية كانت أو ثنائية ، أو ثلاثية ،

(**تعاقب**) وتتداول تلك المعاني (**علىٰ صيغة واحدة**) وكلمة واحدة ؛ كلفظ زيد تتعاقب عليه معان مختلفة ، كالفاعلية في جاء زيد ، والمفعولية في ضربت زيداً ، والإضافة في مررت بزيد .

وقوله : (**لٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (في أن كلاً منهما يطرأ عليه) لرفع توهم التسوية بينهما في ذلك ؛ أي : لٰكن (**لما كانت المعاني المتداولة**) أي : المتعاقبة (**على الاسم لا يميزها**) ولا يفصل بينها (**إلا الإعراب**) من الرفع في المثال الأول ، والنصب في المثال الثاني ، والجر في المثال الثالث (**و**)كانت المعاني المتداولة (**على المضارع يمكن تمييزها**) أي : تمييز بعضها عن بعض (**بغيره**) أي : بغير الإعراب (**كإظهار الناصب**) بقولك : (وأن تشرب اللبن) إذا أردت النهي عن الجمع بين الأكل والشرب (**أو**) كإظهار (**الجازم**) بقولك : (ولا تشرب اللبن) إذا أردت النهي عن كل منهما ، وكجزم الأول ورفع الثاني إذا أردت النهي عن الأول وإباحة الثاني (**.. جعل الإعراب أصلاً في الاسم فرعاً في المضارع**) للاستغناء عنه فيه بما ذكر .

ولما فرغ المصنف من أحكام الأسماء وأحكام الأفعال.. شرع يتكلم في حكم الحروف فقال : (**وأما الحروف**) جمع حرف ، وقد تقدم لك معناه لغة واصطلاحاً، فلا عود ولا إعادة (**.. فـ**)لا حظَّ لها في الإعراب ؛ لأنها (**مبنية كلها** ، **أحاديةً كانت**) كباء الجر ولامه (**أو ثنائية**) كمِن الجارة ، وهل ، وبل (**أو ثلاثية**)

أو رباعية ، أو خماسية ولا تزيد علىٰ ذلك إذ ليس فيها مقتض للإعراب ؛ فإنها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى الإعراب .

ثم منها ما هو مبني على السكون ؛ كهل ، وبل ، أو على الفتح ؛ كلعل ، وليت ، أو على الكسر ؛ كلام الجر وبائه ، أو على الضم ؛ كمنذ علىٰ لغة من جر بها .

كعَلَىٰ ، وإلىٰ ، وسوف (أو رباعية) كلعل وكأن (أو خماسية) كلٰكن المشددة (ولا تزيد) الحروف (علىٰ ذلك) أي : علىٰ خمسة أحرف ؛ لأنها نهاية كثرة حروفها ، وإنما كانت مبنية ولم تكن معربة (إذ ليس فيها) أي : في الحروف سبب (مقتض) أي : موجب (للإعراب ؛ فإنها لا تنصرف) ولا تتحول عن صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ ، بل تلزم صيغة واحدة لجمودها (ولا يتعاقب) أي : لا يتداول ولا يتوارد (عليها) أي : على الحروف (من المعاني التركيبية) كالفاعلية والمفعولية (ما) أي : معنىً (يحتاج معه) في بيانه (إلى الإعراب) لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً .

(ثم منها) أي : من الحروف (ما هو مبني على السكون ؛ كهل ، وبل) وقد ، (أو) مبني (على الفتح ؛ كلعل ، وليت ، أو على الكسر ؛ كلام الجر وبائه ، أو على الضم ، كمنذ علىٰ لغة من جر بها) هو ومذ حرفا جر إذا جر بهما ، ويختصان بالزمان ماضياً كان وهما فيه بمعنىٰ (من) نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو مذ يومين .

أو حاضراً وهما فيه بمعنىٰ (في) نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومنا ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة للاتباع .

واسمان إذا رفع ما بعدهما نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومان فهما إما مبتدآن

وما بعدهما خبران لهما ، والمعنىٰ : أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبران مقدمان ، **والمعنىٰ** : بيني وبين رؤيته يومان ، ولعل علة بنائهما حينئذ : شبه الحرف في الجمود ؛ إذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا بغيرها ويلزمان الرفع . انتهىٰ « خضري » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

باب معرفة علامات الإعراب

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب معرفة علامات الإعراب)

هٰذا باب معقود لذكر الألفاظ الموصلة إلىٰ معرفة علامات أقسام الإعراب المتقدمة في الترجمة السابقة ، وتلك العلامات **أربع عشرة علامة** : أربعة للرفع ، وخمسة للنصب ، وثلاثة للخفض ، واثنتان للجزم .

والأصول منها أربعة : **الضمة** : أصل في الرفع ، **والفتحة** : أصل في النصب ، **والكسرة** : أصل في الخفض ، **والسكون** : أصل في الجزم ، وما عدا هٰذه الأربعة نائبات عنها كما سيتضح لك إن شاء الله تعالىٰ في داخل الباب .

وإنما قدرنا أقسام ؛ لأنه مراد المصنف كأصله بدليل كلامه فيما بعد ، وأيضاً هٰذه العلامات ليست لمطلق الإعراب ؛ بل هي علامات لقسم من أقسام الإعراب ، وإلا . . لما دلت الضمة مثلاً علىٰ خصوص الرفع ، وإنما تدل علىٰ مطلق الإعراب الشامل للنصب والخفض والجزم ، وإضافة العلامات إلىٰ ما قدرناه من لفظ أقسام علىٰ معنى اللام بناءً علىٰ ما مشىٰ عليه المصنف كأصله من أن الإعراب معنوي ، وأما علىٰ أنه لفظي . . فالإضافة بيانية ؛ أي : علامات هي أقسام الإعراب .

وهٰذه العلامات كلها ، أعني : الأربعةَ عشر ، إما أن تكون لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً ، فهٰذه ثلاثة في أربعة عشر باثنتين وأربعين ، والعوامل في النحو علىٰ ما ذكره السيد الجرجاني كما بيناها في « الفتوحات » : مئة عامل ، اضربها في اثنين وأربعين بأربعة آلاف ومئتين فتكون جملة مباحث النحو : أربعة آلاف مَبْحَثٍ ومئتين

للرفع أربع علامات :

باعتبار الصور العقلية ، وبدأ المصنف منها بعلامات الرفع ؛ لأنه إعراب العُمد فقال :

[فصل في علامات الرفع]

(للرفع) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب جرياً على القاعدة : أن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأولىٰ ؛ أي : للرفع المذكور من حيث هو هو ، لا بقيد كونه في الاسم فقط ، وإلا . . فعلامته ثلاثة : الضمة والواو والألف ، ولا بقيد كونه في الفعل فقط ، وإلا . . فعلامته اثنان : الضمة والنون ، ولا باعتبار المجموع ، وإلا . . فعلامته خمسة ، ولا باعتبار كونه بالضمة فقط أو بالواو فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره .

(أربع علامات) ذكر اسم العدد ، لأن المعدود مؤنث جرياً علىٰ قاعدة الحُسَّاب : من أن آحاد اسم العدد يجري علىٰ خلاف القياس يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر ، وجمع المعدود أيضاً ؛ لأنها لا تضاف إلا إلى الجمع كما ذكروا ذلك في باب العدد .

والعدد لغة : مطلقُ الكميةِ فيشمل الواحد ، واصطلاحاً : هو ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيتيه السفلىٰ والعليا القريبتين ، أو البعيدتين على السواء ، وذلك كالثلاثة ؛ فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان ، وحاشيتها القريبة العليا أربعة ، ومجموع الاثنين والأربعة ستة ، ونصفها ثلاثة وهو المطلوب ، وإنما ألحقوا التاء باسم العدد إذا كان المعدود مذكراً ، وحذفوها إذا كان مؤنثاً ؛ لأن الإلحاق أشرف من عدمه ، والمذكر أشرف من المؤنث ، فأعطوا الأشرف الذي هو الإلحاق للأشرف الذي هو المذكر ، والأخس الذي هو عدم الإلحاق للأخس الذي هو

الضمة ، وهي الأصل ، والواو والألف. . . . .

المؤنث سلوكاً مسلك التناسب . انتهىٰ « فتوحات » .

والعلامات جمع علامة ؛ وهي لغة : الأمارة ، **واصطلاحاً** : ما يلزم من وجوده وجود المعلم ، ولا يلزم من عدمه عدم المعلم ، والمراد بها هنا : ما ذكره المصنف . انتهىٰ منه .

العلامة الأولىٰ : (**الضمة**) **قدمها علىٰ غيرها** ؛ لأصالتها بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرها ولذلك قال المصنف : (**وهي الأصل**) من علامات الرفع ، **وسميت ضمة** : لانضمام الشفتين عند النطق بها .

(و) العلامة الثانية : (**الواو**) أي : مسمى الواو ، وهو (وَهْ) التي تكتب في الهجائية ، **وثنىٰ بها** ؛ لأنها بنت الضمة لتولدها عنها عند الإشباع في نحو : جاء زيد ، وهـٰذا التعليل أخذوه من قول ابن جني في « الخصائص » : وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها ؛ فالواو مركبة من ضمتين ، والألف من فتحتين ، والياء من كسرتين ، وهو قول ضعيف ، **والصحيح** : أنها بسائط لا تركيب فيها ، وعليه فيقال : إنه ثنىٰ بالواو لكونها فرعاً في النيابة عن الضمة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(و) العلامة الثالثة : (**الألف**) **وثلث بها** ؛ لأنها أخت الواو ونظيرتها في المد واللين ، فلها مشاركة مع الواو فاستحقت التقديم على النون .

وقولنا : (لأنها أخت الواو) حقيقة الأخت ومذكرها ؛ وهو الأخ المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع ، ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء ما كما هنا ، فإن الألف أخت الواو ؛ أي : مشاركتها في المد واللين ، ففيه استعارة مصرحة أصلية ، ولا يخفىٰ عليك تقريرها . انتهىٰ منه .

والنون ؛ وهي نائبة عن الضمة ؛ فأما الضمة . . فتكون علامة للرفع

وقولنا (في اللين) معطوف على (المد) عطف عام علىٰ خاص ؛ لأن الواو والألف والياء حروف علة مطلقاً ؛ وحروف لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً ؛ وحروف مد أيضاً إن جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس ، وكل حرف لين حرف علة ولا عكس . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**و**) العلامة الرابعة (**النون**) وختم بها ؛ لشبهها بأحرف العلة في الغنة عند سكونها ، وهـٰذا التعليل يفيد أن أحرف العلة فيها غنة ، وأن النون إذا سكنت كذلك . . فأشبهت النون أحرف العلة ، وهـٰذا شبه ضعيف فلذلك أخرت النون ، ولأنها إنما تكون علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته . انتهىٰ من « الفتح » ، ولأنها لم يبق لها رتبة إلا التأخير ، **والغنة** : إخراج الصوت من الخيشوم . انتهىٰ من « أبي النجا » بزيادة .

(**وهي**) أي : هـٰذه الثلاثة الأخيرة (**نائبة عن الضمة**) أما الواو . . فلكونها متولدة عن الضمة قامت مقامها ، وأما الألف . . فلكونها أخت الواو إذ هما من حروف المد واللين قامت مقام الضمة حملاً علىٰ أختها ، وأما النون . . فلمقاربتها الواو في المخرج فلذلك أدغمت فيها في قوله تعالىٰ : ﴿ مِن وَالٍ ﴾ قامت أيضاً مقام الضمة ، وإذا عرفت أن للرفع أربع علامات ، وأردت بيان موضع كل منها . . (**فـ**)أقول لك :

(**أما الضمة**) التي سبق لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع ؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة . . وافقت الأولىٰ كما قال في عقود الجمان : (توافقا كذا المعرفان) (. . **فتكون علامة للرفع**) أي : أمارة على الرفع الذي هو تغيير مخصوص بطريق

في أربعة مواضع : في الاسم المفرد منصرفاً كان أو غير منصرف نحو : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ ، ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ ،

الأصالة (**في أربعة مواضع**) لا زائد عليها بالإجماع ، أنَّثَ اسمَ العدد هنا ؛ لأن المعدود مذكر ، ثم أبدل من الجار والمجرور في قوله : (في أربعة مواضع) الجار والمجرور في قوله : (**في الاسم المفرد**) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل .

والمفرد وكذا الفرد لغة : هو ما ليس له نظير وهو ضد الزوج ، **واصطلاحاً هنا** : هو ما ليس مثنىً حقيقةً أو حكماً ، ولا مجموعاً حقيقةً أو حكماً ، ولا من الأسماء الخمسة أو الستة أو السبعة .

(**منصرفاً كان**) كزيد (**أو غير منصرف**) كأحمد ظاهراً كان إعرابه كما ذكر ، أو مقدراً ؛ كالفتىٰ والقاضي وغلامي ، أو مركباً كان ؛ كعبد الله وبعلبك أو غيره كالأمثلة المذكورة ، مثاله : جاء زيد وأحمد والفتىٰ والقاضي وغلامي وعبد الله ومعدي كرب ، **والمنصرف** : هو ما دخله الصرف الذي هو التنوين والجر بالكسرة كما مثلنا ، **وغير المنصرف** : هو الذي منع من الصرف لوجود علتين فرعيتين فيه أو واحدة تقوم مقامهما ؛ كإبراهيم وموسىٰ ومساجد ، كما سيأتي في باب (موانع الصرف) ، مثال الاسم المفرد المنصرف (**نحو** : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾) تعالىٰ ، **وإعرابه** : (قال) : فعل ماض مبني على الفتح (ولفظ الجلالة) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من الاسم المفرد المنصرف الذي رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

ومثال غير المنصرف الظاهر إعرابه نحو : (﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ ﴾) **وإعرابه** : الواو : استئنافية (إذ) : ظرف لما مضىٰ من الزمان مجرد عن معنى الشرط مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (قال) : فعل ماض مبني على الفتح

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ ﴾ ، وفي جمع التكسير

(إبراهيم) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من المفرد الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهما العلمية والعجمة ؛ فالعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر يا محمد لأمتك قصة وقت قول إبراهيم لربه رب أرني كيف تحيي الموتىٰ .

ومثال غير المنصرف المقدر إعرابه نحو : (﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ) لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي . . . ﴾ الآية ، وإعرابه : الواو : استئنافية مبنية على الفتح (إذ) : ظرف لما مضىٰ من الزمان مجرد عن معنى الشرط مبني على السكون (قال) : فعل ماض (موسىٰ) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والعجمة . . . إلخ ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذ) ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر يا محمد لأمتك قصة وقت قول موسىٰ لقومه ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، وخرج بقولنا ، **واصطلاحاً هنا** : **المفرد في باب المبتدأ والخبر** : وهو ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة ، **والمفرد في باب العلم** : وهو ما ليس كنية ولا لقباً ونحوهما ، **والمفرد في باب لا ، وباب النداء** : وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وحكم المفرد في هٰذا الباب رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة إذا كان منصرفاً (**وفي جمع التكسير**) والإضافة فيه من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ، والتكسير مصدر كَسَّر الشيءَ من باب (فَعَّل) المضعفِ ، وهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي :

وتكون الضمة أيضاً علامة للرفع في الجمع المكسر ـ أي : المغير ـ عن بناء مفرده ؛ أي : عن تركيب مفرده بأحد ستة أشياء .

والتكسير لغة : إزالة التئام الشيء ، يقال : تكسرت الإناء إذا تفرقت أجزاؤها . انتهىٰ من « حمدون على الألفية » .

واصطلاحاً : هو ما تغير عن بناء مفرده مِن غير اعتلالٍ ، خرج بهـٰذا القيد ما تغير فيه بناء واحده لإعلال ، وهو جمع تصحيح نحو : قاضون ومصطفون ، ولا التحاقِ علامةِ جمعٍ أو تثنيةٍ فخرج به زيدان وزيدون ؛ أي : تغَيَّر تغيراً لا يُعرب معه بالحروف ، فخرج نحو : أَرَضُون وسِنُون . انتهىٰ من « أبي النجا » .

أي : تغيَّر عن بناء مفرده مع هـٰذه القيودِ الثلاثة المذكورة بأحد ستة أشياء : **إما بالنقص فقط** : كتخمة وتخم .

أو بالزيادة فقط : كصنو وصنوان .

أو بتبديل شكل فقط : كأسد ـ بفتح الهمزة والسين ـ وأسد ـ بضمهما ، أو بضم الهمزة وسكون السين ـ .

أو بتبديل شكل مع النقص : كرسول ورسل .

أو بزيادة مع تبديل الشكل : كرجل ورجال .

أو بالثلاثة معاً : كغلام وغلمان ، سواء أكان تغيره تحقيقياً كما في الأمثلة المذكورة ، أو تقديرياً ؛ كفلك فإنه يستوي مفرده وجمعه لفظاً تقول هـٰذا فلك ماخر ، وهـٰذه فلك مواخر ، وسواء أكان لمذكر نحو : جاء الرجالُ والأُسارىٰ ، أم لمؤنث : جاءت الهنود والعذارىٰ والأسارىٰ ـ بفتح الهمزة وضمها ـ جمع أَسْرَىٰ ـ بفتح الهمزة ـ جمع أسير بفتح الهمزة : وهو من أَخَذْنَاه من الكفار في الحرب أو

منصرفاً كان أو غير منصرف نحو : ﴿ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ ، ﴿ وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ ﴾ ،

أخذوه مِنّا ، فالأُسارىٰ جمعُ الجمع ، والعذارىٰ جمع عذراء : وهي البكر ، سميت بذلك : لتعذرِ إزالة بكارتِها .

فتحصَّل مما ذكرناه أن أقسامَه : ستة ، ولـٰكن هـٰذا بحسب الوجود الخارجي لا بحسب القسمة العقلية وإلا . . فهي ثمانية ، لأنه إما بزيادة فقط ، أو بنقص فقط ، أو بهما معاً ، أو بِعَدَمِهما معاً ، وكُلٌّ منها إما مع تغير شكل أو لا ، لـٰكنهم أسقطوا منها قسمين لعدم وجودهما في كلاهم : هما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما . انتهىٰ من « أبي النجا » .

فهـٰذه كلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة إذا كان منصرفاً ، وعمَّمَهُ المصنفُ بقوله : (منصرفاً كان) كما ذكر (أو غير منصرف) كمساجد ومفاتيح ومصابيح ، ومَثَّل للمنصرف بقوله : (نحو : ﴿ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾) وإعرابه : (قال) : فعل ماض مبني على الفتح (أصحاب) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه جمع مكسر صحيح الآخر مفرده صاحب ، وهو مضاف (موسىٰ) : مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وإنما جر بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهما العلمية والعجمة ؛ فالعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ .

ولغير المنصرف الذي كان إعرابه لفظياً بقوله : (﴿ وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ ﴾) وإعرابه : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (مساكن) : معطوف علىٰ (آباؤكم) من قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ علىٰ كونه اسم كان ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه جمع مكسر

﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ ، وفي جمع المؤنث السالم ....

صحيح الآخر مفرد مسكن ، ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه علىٰ زنة (مفاعل) ، (ترضونها) : فعل وفاعل ومفعول به مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لـ(مساكن) تقديرها : ومساكن مرضيات لكم .

ولغير المنصرف الذي كان إعرابه مقدراً للثقل بقوله : (﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾) الواو بحسب ما في القرآن (من آياته) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً (الجوار) : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وهو جمع تكسير علىٰ زنة (مفاعل) كمساجد مفرده جارية : وهي السفن التي تجري في البحر ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم مستأنفة ، أو بحسب ما في القرآن ، وأتىٰ بهـٰذا المثال إشارة إلىٰ أنه لا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كالمثالين السابقين ، أو مقدراً كهـٰذا المثال .

فإن قلت : لم أعربوا جمع التكسير وجمع المؤنث السالم بالحركات . . **قلت** : أعربوهما بها لعدم حرف يصلح لإعرابهما به في آخرهما ، **وإن قلت** : لم أعربوا الاسم المفرد بالحركات ولم يعربوه بالحروف كالأسماء الستة . . **قلت** : أعربوه بها لأنه أصل للجمع والمثنىٰ ، والحركات أصل للحروف ، فأعطوا الأصل للأصل ، والفرع للفرع سلوكاً مسلك التناسب . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**و**) تكون الضمة أيضاً علامة للرفع (**في جمع**) المفرد (**المؤنث السالم**) ذلك الجمع من تغير بناء مفرده فيه فهو صفة للجمع لا للمؤنث ؛ اسماً كان ؛ كهندات ، أو صفة ؛ كمسلمات ، والتقييد بالجمع وبالتأنيث : جري على الغالب ؛

وما حمل عليه نحو : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ ، ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾ ،

لأنه قد يكون اسم جمع ؛ كأولات ، ومفرداً ؛ كعرفات ، وقد يكون مذكراً ؛ كحمامات ، وكذا التقييد بالسالم ؛ لأنه قد يكون مكسراً ؛ كحبليات ، وجعل بعضهم جمع المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان في آخره ألف وتاء مزيدتان . انتهىٰ من « فتح رب البرية » .

وهو كل جمع تحققت جمعيته بألف وتاء مزيدتين ، وإنما اختصت الألف والتاء بالزيادة في هـٰذا الجمع من بين حروف الزيادة ؛ لأنهما يدلان على التأنيث (و) في (ما حمل عليه) في إعرابه مما هو اسم جمع ؛ كأولات ، أو جمع سمي به ؛ كعرفات مثاله : جاءت الهندات والمسلمات وأولات الأحمال ، وعرفات كلها موقف ، ومثل المصنف لجمع المؤنث السالم بقوله تعالىٰ (نحو : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ) يُبَايِعْنَكَ ﴾ ، وإعرابه : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها مبنية على السكون لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بالجواب الآتي في الآية وهو قوله تعالىٰ : ﴿ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ﴾ (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، والكاف : ضمير في محل النصب مفعول مقدم (المؤمنات) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ، والجملة الفعلية في محل الجر بإضافة إذا إليها تقديره : وقت مجيء المؤمنات إياك للمبايعة فبايعهن ، وهو جمع مؤمنة ، ولا يقدح فيه سقوط تاء مؤمنة ؛ لأنها ليست من بنية الكلمة ؛ لأن أصله مؤمن .

ومثل لما حمل عليه بقوله تعالىٰ : (﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ) أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (وأولات) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإعرابه : (أولات) : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم الذي

وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء . . . .

رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة (أولات) : مضاف (الأحمال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (أجلهن) : مبتدأ ثان ومضاف إليه (أن) : حرف نصب ومصدر (يضعن) : فعل مضارع في محل النصب بـ(أن) المصدرية مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة في محل الرفع فاعل مبني على الفتح (حملهن) : مفعول به لـ(وضع) ومضاف إليه ، وجملة (يضعن حملهن) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ الثاني تقديره : أجلهن وضعهن الحمل ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول تقديره : وأولات الأحمال مُخبراً عنهن بكون أجلهن وَضْعَهن الحملَ ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره بحسب ما في القرآن .

(و) تكون الضمة أيضاً علامة للرفع (**في الفعل المضارع**) سواء أكان صحيح الآخر ؛ كيضرب ، أم معتله ؛ كيدعو ويرمي ويخشى (**الذي لم يتصل بآخره شيء**) مما ينقل إعرابه من ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، أو شيء مما يوجب بناءه ؛ أي : على السكون ؛ كنون النسوة نحو : يتربصن ، أو على الفتح ؛ كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ ، أو خفيفةً نحو : ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ ، والكاف في تمثيلنا هـٰذا استقصائية لانحصار موجب بناء المضارع فيهما .

واعترض علىٰ قول الشارح مما يوجب بناءه : بأنه لا حاجة إليه ؛ لأن الكلام في المعربات ، فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن علىٰ ما ينقل إعرابه فقط ، أجيب بأنه ذكره لتنبيه المبتدي علىٰ ما عساه يغفل عنه .

واعلم : أن نون النسوة لا تكون إلا مباشرة ، وأما نون التوكيد . . فتكون مباشرة لفظاً وتقديراً ، وهي الموجبة للبناء كما مر ، وتكون مباشرة لفظاً منفصلة تقديراً

نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾ ، ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ . . . .

نحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ ، أو منفصلة لفظاً وتقديراً نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ والفعل معها معرب . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾) هـٰذا مثال المضارع الصحيح الآخر ، وإعرابه : (نرفع) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، وهـٰذا موضع التمثيل ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه المستحق للتعظيم تقديره : (نحن) يعود على الله سبحانه (درجات) : مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة (درجات) : مضاف (من) : اسم موصول في محل الجر بالإضافة مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (نشاء) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهـٰذا موضع التمثيل أيضاً ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على الله جل وعلا ، وجملة (نشاء) من الفعل والفاعل صلة من الموصولة لا محل لها من الإعراب ، والعائد محذوف جوازاً تقديره : نشاؤه .

ومثال المضارع المعتل الآخر نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾) وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن ، والاسم الكريم : مرفوع على الابتداء مع عظم مسماه ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر (يدعو) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، وهـٰذا موضع التمثيل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلىٰ من هو منزه عن الغيبة والذكورة والأنوثة تقديره : (هو) يعود على الله تعالىٰ (إلىٰ دار السلام) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يدعو) لأنه فعل مضارع ، وجملة (يدعو) من الفعل والفاعل في محل

الرفع خبر المبتدأ تقديره : والله سبحانه داع عباده إلىٰ دار السلام ، والإكرام بدعوتهم إلى التوحيد ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن ، ومِثْلُ هـٰذا المثالِ في كونه مضارعاً معتلاً قولُه تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ لأنه معتل بالياء ، وقولُه : ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ لأنه معتل بالألف ، وقيد المؤلف الفعل بعدم شيء يتصل به ؛ لأنه لو اتصل ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة . . كان علامة رفعه ثبات النون كما سَتَعْرِفُه ، وهـٰذا هو الذي أراده المؤلف بالشيء ، وأما شيء يوجب بناءه من نون النسوة ، ونوني التوكيد . . فلا حاجة إلى التقييد به ؛ لأن الكلام في المعربات لا في المبنيات ، فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن علىٰ ما ينقل إعرابه فقط ، وقد تقدم ذلك آنفاً والاعتذار عن الشارح ، والله أعلم .

إعراب المتن

(**باب معرفة علامات الإعراب**) (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا الآتي باب معرفة . . . إلخ ، وهو أولىٰ من عكسه ؛ لأن الخبر محط الفائدة فهو أولىٰ بالذكر كما سبق . انتهىٰ « حامدي » . أو مفعول لفعل محذوف جوازاً تقديره : تعلم باب معرفة . . . إلخ ، والجملة الاسمية أو الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، وجرىٰ عليه ما جرىٰ على الترجمة السابقة من أوجه الإعراب (باب) : مضاف ، (معرفة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : باب هو سبب حصول معرفة علامات الإعراب (معرفة) : مضاف (علامات) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (علامات) : مضاف (الإعراب) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وكثرة الإضافة لا تخرج الكلام عن الفصاحة لوروده في الكتاب والسنة .

(**للرفع**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**أربع**) : مبتدأ مؤخر ، وجوز الابتداء بالنكرة تقديم الخبر الظرفي عليه (أربع) : مضاف ، (**علامات**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**الضمة**) : بدل من (أربع) بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ولم يذكر الرابط هنا مع أنه يشترط ذكر الرابط في بدل البعض وبدل الاشتمال .

قلت : اشتراطه إذا لم يستوف العدد ، وهنا ذكر العدد كله فلا اعتراض عليه .

(**وهي**) : الواو : اعتراضية (هي) : مبتدأ ، (**الأصل**) : خبره ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب ، لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، (**والواو والألف والنون**) : معطوفات على الضمة مرفوعات بالتبعية ، (**وهي**) :

أي : هـٰذه الثلاثة ، الواو : استئنافية مبنية على الفتح هي ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ؛ أي : هـٰذه الثلاثة الأخيرة ، (**نائبة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**عن الضمة**) : جار ومجرور متعلق بـ(نائبة) .

(**فأما الضمة**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنيةٌ على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن للرفع أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون وأردت بيان مواضعها لك . . فأقول لك : أما الضمة (أما) : حرف شرط وتفصيل ، **والتحقيق** : أنها نائبة عن فعل الشرط لا أنها موضوعة للشرط ، وحينئذ فالإضافة لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : أنها حرف نائب عن فعل الشرط ومضمَّنٌ معناه ، ولو كانت موضوعة للشرط . . لاقتضت فعلاً بعدها ، ونائبة أيضاً عن أداته فهي قد أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط ، وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة الشرط وجملة شرطية . انتهىٰ « دسوقي على المغني » .

وقوله : (وتفصيل) أي : للمجمل قبلها ، وهي له غالباً بخلاف الأول فلا تنفك عنه كما في « المغني » . انتهىٰ « حامدي » .

(**الضمة**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**فتكون**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) الشرطية واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع (أما) حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وفي « الحامدي » : الفاء في هـٰذا الموضع وفي أمثاله الآتية مؤخرة عن محلها ؛ لأن حقها الدخول علىٰ ما بعد أما ، إلا أن دخولها عليه ثقيل . انتهىٰ منه ، (**تكون**) : فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره هي : فعل من الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير

مستتر فيها جوازاً لإسناده إلى الغائبة تقديره : (هي) يعود على (الضمة) .

(علامة) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ ؛ أي : خبر عن الضمة ؛ أي : في محل الخبر الذي لو ذكر مفرداً . . كان مرفوعاً . انتهىٰ « حامدي » . تقديره : فأما الضمة . . فكائنة علامة للرفع في أربعة مواضع ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(للرفع) : اللام : حرف جر بمعنىٰ (علىٰ) مبني على الكسر (الرفع) : مجرور باللام ، الجار والمجرور متعلق بـ(علامة) لأنه اسم مصدر لعلم الرباعي ؛ أي : أمارة على الرفع ، أو صفة لـ(علامة) أي : علامة كائنة للرفع ، (في أربعة مواضع) : في : حرف جر مبني على السكون ، (أربعة) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (أربعة) : مضاف (مواضع) : مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف ـ أي : التنوين ـ علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ أي : إن وضعها ينتهي جمعه إلىٰ هٰذا وليس له جمع جمع . انتهىٰ « حامدي » .

فخروجها من آحاد صيغ العرب بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالتها على الجمعية بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، الجار والمجرور متعلق بـ(تكون) أو متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، (في الاسم) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله ؛ أعني : قوله : (في أربعة مواضع) بدل بعض من كل ،

(المفرد) : صفة للاسم مجرور ، (منصرفاً) : منصوب علىٰ كونه خبر (كان) مقدماً عليها جوازاً ، (كان) : فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الاسم المفرد ، (أو) : حرف عطف وتفصيل ، (غير منصرف) : معطوف علىٰ (منصرفاً) علىٰ كونه خبر (كان) وهو مضاف (منصرف) : مضاف إليه مجرور ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها صلة لهمزة التسوية المحذوفة جوازاً مع لفظ سواء ؛ لأن أصل الكلام : سواء أكان منصرفاً أو غير منصرف ، وهمزة التسوية مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ خبره لفظ (سواء) والتقدير : كونه ؛ أي : كون الاسم المفرد منصرفاً أو غير منصرف سيان في كون الضمة علامة علىٰ رفعه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معترضة لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب علىٰ كلا التقديرين .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثاله نحو (والخبر) : مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو اعتراضية لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف .

(﴿ قَالَ ٱللَّهُ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية قوله : (﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (قال الله) علىٰ كونه مجروراً بإضافة نحو إليه ؛ أي : ونحو : (وإذ قال إبراهيم) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ ميم إبراهيم ، (﴿ وَإِذْ قَـالَ مُوسَىٰ ﴾) : معطوف محكي أيضاً علىٰ (قال الله) بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع

من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف موسىٰ .

(**وفي جمع التكسير**) : الواو : عاطفة (في) : حرف جر (جمع التكسير) : مجرور ومضاف إليه ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في الاسم المفرد) علىٰ كونه بدلاً من قوله : (في أربعة مواضع) بدل بعض من كل .

(**منصرفاً كان أو غير منصرف**) إعرابه مثل ما قيل فيما تقدم في الاسم المفرد (**نحو** : ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : ونحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف (قال أصحاب موسىٰ) : مضاف إليه محكي مجرور بالمضاف (﴿ وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (قال أصحاب موسىٰ) بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر علىٰ كونه مضافاً إليه لنحو ، وكذا قوله : (﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (قال أصحاب موسىٰ) ، (**وفي جمع المؤنث السالم**) : جار ومجرور ومضاف إليه وصفة معطوف علىٰ قوله : (في الاسم المفرد) ، (**وما حمل عليه**) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف علىٰ جمع المؤنث (حمل) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود علىٰ ما عليه متعلق بـ(حمل) ، وجملة (حمل) صلة لما الموصولة ، والتقدير : وتكون الضمة علامة للرفع في جمع المؤنث السالم وفي الذي حمل عليه في إعرابه ؛ كأولات وعرفات ، (**نحو** : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف (إذا جاءك المؤمنات) : مضاف إليه محكي ، (﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ (إذا جاءك

المؤمنات) ، (وفي الفعل) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (في الاسم المفرد) ، (المضارع) : صفة أولىٰ للفعل ، (الذي) : صفة ثانية للفعل ، وجملة (لم يتصل بآخره شيء) صلة الموصول (نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (درجات من نشاء) : مضاف إليه محكي ، (﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾) : معطوف محكي علىٰ قوله : (نرفع درجات من نشاء) .

[ش] : (باب معرفة علامات) أقسام (الإعراب) أصالةً ونيابةً

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك ، وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال : (للرفع) وهو ما

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب معرفة علامات أقسام الإعراب أصالةً ونيابةً) هما منصوبان على التمييز ، والمراد بالأصالة : الأصول الأربعة ، وبالنيابة : العشرة النائبة عنها ، والمراد بالمعرفة : الإدراك أو العلم على القول بالاتحاد ، والفرق بينهما على القول الآخر : أن المعرفة : إدراك جازم لا عن دليل ، والعلم : إدراك جازم عن دليل ، وإضافته إلىٰ ما بعده من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : هٰذا باب هو سبب في حصول معرفة علامات الإعراب ، هٰذا علىٰ زيادةِ لفظِ معرفة ، أما علىٰ عدم زيادتِه فإضافة (باب) إلىٰ (علامات) من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : هٰذا باب دال علىٰ علامات أقسام الإعراب .

والعلامات جمع علامة وهي لغة : الأمارة ؛ كأمارة مقاطع الطرق ، واصطلاحاً : ما ذكره المصنف وإضافة معرفة لها من إضافة اسم المصدر لمفعوله ؛ أي : هٰذا باب معرفة الطالب علامات أقسام الإعراب . انتهىٰ « حامدي » .

(العلامات) المذكورة في الترجمة (هي الحركات الثلاث والسكون) وهي أصولها (وما ناب عنها) أي : عن هٰذه الأصول الأربعة وهي العشرة الباقية (كما سيأتي ذلك) الذي ناب عن الأصول مفصلاً في المتن (وقدم) المصنف (علامات الرفع) علىٰ علامات النصب وغيرها لقوة علاماته (لعدم استغناء الكلام) النحوي (عنه) أي : عن الرفع ؛ لأنه إعراب المسند والمسند إليه ، والكلام النحوي لا يستغني عنهما ؛ أي : أراد تقديم علامات الرفع (فقال :) معطوف علىٰ (قدم) (للرفع) المصطلح عليه عند النحاة (وهو ما) أي : تغيير مخصوص أو أثر ظاهر

يحدثه عامله ؛ سواء كان عامله لفظياً أو معنوياً ، وهـٰذا هو القسم الأول من أقسام الإعراب (أربع علامات) إحداها (الضمة ؛ وهي الأصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها ، وإنما كانت أصلاً لغيرها ؛ لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ولهـٰذا قدمها (و) الثلاث الأخر (الواو والألف والنون ؛ وهي) فرع ؛ لأن كل علامة منها (نائبة عن الضمة) أما الواو . . فلكونها متولدة

(**يحدثه**) أي : يوجده (**عامله**) أي : عامل الرفع في آخر الكلمة (**سواء كان عامله لفظياً**) كالأفعال التامة والناقصة (**أو معنوياً**) كالابتداء والتجرد (**وهـٰذا**) الرفع المذكور هنا (**هو القسم الأول من أقسام الإعراب**) الأربعة الأصول (**أربع علامات**) لا زائد عليها ، ذكر اسم العدد ؛ لأن المعدود مؤنث .

(**إحداها**) أي : إحدىٰ تلك الأربع (**الضمة**) **سميت بذلك** : لانضمام الشفتين عند النطق بها كما مر (**وهي**) أي : الضمة : هي (**الأصل**) من علامات الرفع الأربع (**ومن ثم**) أي : ومن أجل أصالتها (**لا يقوم مقامها**) أي : مقام الضمة (**غيرها**) من الثلاث الباقية (**إلا عند تعذرها**) أي : إلا عند تعذر الضمة وعدم إمكان المجيء بها كما في الأسماء الستة ، والمثنىٰ ، والجمع ، والأفعال الخمسة .

(**وإنما كانت**) الضمة (**أصلاً لغيرها ؛ لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ولهـٰذا**) أي : ولأجل كون الضمة أصلاً لغيرها (**قدمها**) أي : قدم المصنف الضمة علىٰ غيرها .

(**والثلاث الأخر**) جمع أخرىٰ ؛ أي : والثلاثة الباقية من الأربع هي : (**الواو والألف والنون ؛ وهي**) أي : هـٰذه الثلاثة (**فرع**) لها (**لأن كل علامة**) كائنة (**منها**) أي : من هـٰذه الثلاثة (**نائبة عن الضمة**) عند تعذرها .

(**أما**) نيابة (**الواو**) عنها (. . **فلكونها**) أي : فلأجل كون الواو (**متولدة**

عنها عند الإشباع أقيمت مقامها والألف أختها ؛ إذ هما من حروف المد واللين ، فقامت الضمة حملاً علىٰ أختها ، والنون تقارب الواو في المخرج ، ولهٰذا تدغم فيها فأقيمت أيضاً مقام الضمة ، ولكل منها مواضع تخصها أشار إليها مبتدئاً بالأصل بقوله : (**فأما الضمة . . فتكون علامة للرفع**) . . . .

عنها) أي : عن الضمة (**عند الإشباع**) والمد لها ، ثم ذكر متعلق الجار والمجرور في قوله : (**فلكونها**) بقوله : (**أقيمت**) الواو (**مقامها**) بضم الميم ؛ لأنه من أقام ، **والمعنىٰ** : أما الواو . . فأقيمت مقام الضمة ؛ لأجل كونها متولدة عنها عند الإشباع (**والألف أختها**) أي : أخت الواو ، ونظيرتها في كون كل منهما من أحرف العلة ، وإنما قلنا أختها (**إذ هما**) أي : الواو والألف (**من حروف المد**) أي : وحرف المد : هو الحرف الذي حرك ما قبلها بحركة تجانسها كالضم قبل الواو (**و**) حروف (**اللين**) وهو الساكن منها (**فقامت**) الألف مقام (**الضمة**) في المثنىٰ (**حملاً**) لها (**علىٰ أختها**) التي هي الواو ؛ أي : قياساً للألف على الواو في قيامها مقام الضمة .

(**والنون تقارب الواو في المخرج ، ولهٰذا**) أي : ولأجل مقاربتها للواو (**تدغم**) النون (**فيها**) أي : في الواو في نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ (**فأقيمت**) النون (**أيضاً**) أي : كالألف (**مقام الضمة ، ولكل منها**) أي : من هٰذه العلامات (**مواضع تخصها**) أي : تختص تلك العلامات بتلك المواضع (**أشار إليها**) أي : إلىٰ تلك المواضع حالة كونه (**مبتدئاً**) منها (**بالأصل**) وهي : الضمة (**بقوله : فأما الضمة . . فتكون علامة للرفع**) يعني : أن علامات الإعراب الدالة عليه ؛ منها ما يكون علامة للرفع ، ومنها ما يكون علامة للنصب ، ومنها ما يكون علامة للجر ، ومنها ما يكون علامة للجزم ، وقد ذكرها علىٰ هٰذا الترتيب مقدماً علامات الرفع لقوته وشرفه ؛ ولأنه إعراب العمد ؛ كالفاعل والمبتدأ ، وبدأ

أصالةً (في أربعة مواضع) لا زائد عليها الأول (في الاسم المفرد)

بالرفع فقال : (للرفع أربع علامات) علامة أصلية ؛ وهي : الضمة ، وثلاث علامات فرعية نائبة عن الضمة ؛ وهي : الواو والألف والنون ، ثم ذكر ما يكون لكل واحدة من هٰذه العلامات الأربع علىٰ سبيل اللف والنشر المرتب ؛ فأما الضمة . . فتكون علامة للرفع (أصالةً) أي : بطريق الأصالة لا بطريق النيابة ، وعبارة الكفراوي هنا علامة أصلية ، وعبارة الحامدي ؛ أي : منسوبة للأصل بمعنى الأكثر ، والأرجح في الدلالة على الرفع دون غيره . انتهىٰ .

وقوله : (علىٰ سبيل اللف) وهو ذكر المتعدد علىٰ وجه الإجمال هنا ؛ إذ لم يعيّن فيما تقدم ما تكون الضمة فيه علامة للرفع ولا غَيْرُها (والنشر) وهو ذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد لأجل التفصيل للإجمال السابق بذكر المواضع (المرتب) لأن الأول من النشر راجع للأول في اللف وهٰكذا . انتهىٰ « حامدي » .

(في أربعة مواضع) أنث العدد هنا ؛ لأن المعدود مذكر (لا زائد عليها) أي : علىٰ تلك الأربع ، بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب (الأول) من تلك الأربعة التي تكون الضمة فيها علامة للرفع (في الاسم المفرد) الصواب بالنظر لترتيب الشارح جعل (في) زائدة وقال أبو النجا : . . . إلخ ، قد ينظر في هٰذا الظرف ؛ لأنه يوجب إما أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه إن كان الأول هو الاسم المفرد ، أو يكون الأول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل ، فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف : (في الاسم المفرد) وهو الأول مثلاً ، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الأول : يجيء في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص بمعنىٰ تحققه فيه ؛ لأن ماهية الأول الذهنية أعم من الاسم المفرد وإن كانت إياه بحسب الخارج ؛ فتأمله وقس عليه نظائره . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهو هنا ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة (**منصرفاً كان**) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنية وجر بالكسرة (**أو غير منصرف**) وهو ما كان بخلافه فالأول (**نحو** : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾) تعالىٰ ، فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه الضمة في آخره ، . . . .

(**وهو**) أي : الاسم المفرد ؛ أي : المراد به (**هنا**) أي : في باب الإعراب (**ما ليس مثنىً**) حقيقةً أو حكماً (**ولا مجموعاً**) حقيقةً أو حكماً (**ولا من الأسماء الستة منصرفاً كان**) ذلك الاسم المفرد (**وهو**) أي : المنصرف (**ما دخله الصرف الذي هو التنوينُ الدالُّ على الأمكنيّة**) أي : علىٰ أمكنيته في باب الاسمية وهو الإعراب ؛ بأن لا يشبه الحرف شبهاً قوياً (**وجر بالكسرة**) معطوف علىٰ صلة ما في قوله ؛ أي : وما جر بالكسرة بأن لم يشبه الفعل في فرعيتين (**أو**) كان (**غير منصرف وهو ما كان بخلافه**) أي : بخلاف المنصرف ، وضده وهو ما لا يدخله الصرف بسبب وجود علتين فيه من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقام علتين (**فالأول**) أي : مثاله وهو المنصرف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾) تبارك و(**تعالىٰ ، فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية**) لقال (**وعلامة رفعه الضمة**) الظاهرة (**في آخره**) لأنه اسم صحيح الآخر .

واعلم : أن المصنف رحمه الله تعالىٰ كثيراً ما يمثل بالآيات القرآنية ، ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن ، قال السيوطي رحمه الله تعالىٰ : (كل ما ورد أنه قرىء به . . جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً ؛ كالقراءات السبع المشهورة ، أم آحاداً ؛ كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة ، أم شاذاً ؛ وهي ما وراء العشرة) انتهىٰ ؛ فإن لم يجد مثالاً لما يمثل له من القرآن . . عدل إلىٰ كلام العرب لأن ما ثبت كونه عن فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم محتج به إجماعاً ، وإنما لم يمثل بكلامه صلى الله عليه وسلم الوارد في السنة ؛ لأن غالب الأحاديث مروي بالمعنىٰ ، وقد

والثاني نحو : (﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾) فإبراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه الضمة في آخره ، ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهراً فيه الإعراب كما مر ، أو مقدراً كما في نحو : (﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ ﴾) فموسىٰ مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ إذ الألف

تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها في الكتب ، فرووها بما أدت إليه عبارتهم ، فبدلوا الألفاظ بألفاظ ، ولذلك أنكر جماعة من المحققين علىٰ بدر بن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث ، مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرئين لأحكامه من لسان العرب ؛ كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، والأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وكذا مَنْ بعدهم من المتأخرين . انتهىٰ من « الكواكب » .

(و) مثال (**الثاني**) وهو غير المنصرف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ فإبراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية**) لقال (**وعلامة رفعه الضمة**) الظاهرة (**في آخره ، ولا فرق في رفعه**) أي : في رفع الاسم المفرد (**بالضمة بين أن يكون**) الاسم المفرد (**ظاهراً فيه الإعراب**) أي : ملفوظاً فيه علامة الإعراب ، وذلك (**كما مر**) وذكر آنفاً من لفظ الجلالة ، وإبراهيم (**أو**) بين أن يكون إعرابه (**مقدراً**) وذلك التقدير (**كما**) أي : كالتقدير الذي وقع (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ ﴾ فموسىٰ**) فاعل (**مرفوع على الفاعلية**) لقال (**وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف**) في آخره (**منع من ظهورها**) أي : من ظهور تلك الضمة على الألف (**التعذر**) أي : عدم إمكان إظهارها على الألف ؛ لأنه اسم مقصور ، وإنما تعذر إظهارها على الألف (**إذ الألف**) الملساء اللينة أخرج

لا تقبل الحركة لذاتها .

(و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقاً كان أو تقديراً ، بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو : ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾) فأصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه الضمة في آخره ، وموسىٰ : مضاف إليه وعلامة جره الفتحة . . . . . .

المهموزة (لا تقبل الحركة لذاتها) إلا إذا أهمزت ؛ لأنها هوائية ، والهوائي ينقطع عند الحركة ، كما أن الجبال الحسية لا تقبل الحركة عادة ، وضابط التعذر : ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره .

(والموضع الثاني) من المواضع التي تكون فيه الضمة علامة للرفع (في جمع التكسير) ولفظة (في) زائدة في كلام المصنف أيضاً ليصح الإخبار (وهو) أي : جمع التكسير (ما) أي : جمع (تغير فيه بناء مفرده) أي : صيغةُ مفرده ، وبنْيته من الحروف والحركات والسكنات (تحقيقاً كان) ذلك التغير كما في رجل ورجال (أو تقديراً) كما في (فُلْك) مما استوىٰ فيه لفظ المفرد والجمع في الصورة ويعرف فيه الجمع من المفرد بالصفة نحو : فلك سائرة ، وفلك سائرات ، وفلك مشحون ، وفلك شاحنات ، وبالضمير نحو : الفلك اشتريتها ، والفلك اشتريتهن وقوله : (بزيادة. . .) إلخ ، متعلق بتغير ؛ أي : وهو ما تغير فيه بناء مفرده إما بزيادة ؛ كصنو وصنوان (أو نقص) كتخم وتخمة (أو تبديل) شكل ؛ كأسد وأسد ، سواء أ(منصرفاً كان) كرجال وهنود (أو) كان (غير منصرف) كمساكن ومساجد (فالأول) وهو المنصرف ؛ أي : فمثال الأول (نحو : ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ ، فأصحاب جمع تكسير مفرده صحب) تغير بالزيادة وتبديل شكل (مرفوع على الفاعلية) لقال (وعلامة رفعه الضمة) الظاهرة (في آخره ، وموسىٰ : مضاف إليه) مجرور بالمضاف (وعلامة جره الفتحة) المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر

والثاني نحو : (﴿ وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ ﴾) فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المكررة

نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما العجمة والعلمية .

(و) مثال (**الثاني**) وهو غير المنصرف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ** ﴾ ، **فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المكررة**) ويقال له صيغةُ منتهى الجموع ، **وإنما سمي هـٰذا الجمع بالجمع المكرر وبصيغة منتهى الجموع** ؛ لأن جمع التكسير إذا لم يكن علىٰ هـٰذا الوزن يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرىٰ ؛ كأصل بضمتين جمعُ أَصِيلٍ ، فيُجْمَعُ أُصُل مرة ثانيةً علىٰ آصال ، وآصال يُجمع ثالثاً علىٰ أصائِلَ بزنة (مفاعل) ، فقد بلغ أقصىٰ جمع التكسير ، وكانت جمعيتُه هـٰذه جمعيةً مكرَّرةً فلا يمكن جَمْعُهُ جَمْعَ تكسير بعد ذلك مرة أخرىٰ ؛ لأنه بلغ صيغةَ منتهى الجموع ، **وأما جمعُ سلامة** : فقد يُجمع ثانياً نحو : صواحب ، فقد جُمع علىٰ صواحبات . انتهىٰ « حمدون » .

فدلالته على الجمع بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، وخروجه عن آحاد صيغ العرب بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، **ومعنىٰ خروجه عن أوزان مفرداتِ الكلماتِ العربية وعدم نظير له في الآحادِ والمفردات** : أنَّ سائرَ جُموع التكسير للكثرة له نظيرٌ في الآحاد والمفردات ، فنظيرُ رُسُلٍ مثلاً : عُنُقٌ ، ونظيرُ رجال : كِساء ، ونظيرُ حُمْرٍ : قُفْلٌ ، ونظيرُ غُرَفٍ : صُرَدٌ ؛ اسم لطائر ، ونظيرُ حجَج : عِنَبٌ ، ونظيرُ قَتْلَىٰ : سَلْمَىٰ ، ونظيرُ صِبْيَةٍ : قِرْبَة ، ولا يرد أفعالُ كأجمال ، ولا أفْعُلَ كأكْلُب ، فلم يسمع علىٰ وزنهما مفرد ؛ لأنهما جمعا قلةٍ ، **وحكم جموع القلة** : حكم المفرد بدليل التصغير علىٰ لفظه فتقول أجيمال . انتهىٰ « حمدون » .

مرفوع بالعطف علىٰ ﴿ ءَابَآؤُكُمْ﴾ الذي هو اسم كان ، وجملة (ترضونها) في محل رفع علىٰ أنها نعت له ، ولا فرق في رفعه بالضمة أيضاً بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر ، أو مقدراً كما في نحو : (﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾) فالجوار جمع تكسير ومفرده جارية مرفوع علىٰ أنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه منقوص ، ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ﴾ ، جار ومجرور في محل رفع علىٰ أنه خبر مقدم .

(و) الموضع الثالث (في ....

(**مرفوع بالعطف علىٰ ﴿ ءَابَآؤُكُمْ﴾ الذي هو اسم كان ، وجملة « ترضونها » في محل رفع علىٰ أنها نعت له**) أي : لمساكن ، أي : ومساكن مرضيات لكم (**ولا فرق في رفعه**) أي : في رفع جمع التكسير (**بالضمة أيضاً**) أي : كما قلنا ذلك في الاسم المفرد (**بين أن يكون الإعراب فيه**) أي : في جمع التكسير (**ظاهراً**) أي : ملفوظاً علامته أو أثره ، وذلك (**كما مر**) أي : كالمثال الذي مر آنفاً من أصحاب ومساكن (**أو**) بين أن يكون إعرابه (**مقدراً**) للثقل (**كما في نحو** : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾) ، أو للتعذر كما في الأسارىٰ ، أو للمناسبة كما في غلماني (**فالجوار جمع تكسير ومفرده جارية**) وهي السفن التي تجري في البحر (**مرفوع علىٰ أنه مبتدأ**) مؤخر (**وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء**) أي : على الياء المحذوفة للتخفيف (**منع من ظهورها**) أي : من ظهور تلك الضمة علىٰ تقدير وجود الياء (**الاستثقال**) أي : ثقل ظهور الضمة على الياء (**لأنه**) أي : لأن الجوار اسم (**منقوص**) **والمنقوص كما سيأتي** : كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، **والاستثقال وكذا الثقل** : ما لو تكلَّف المتكلم به لأظهره (﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ﴾ ، **جار ومجرور في محل رفع علىٰ أنه خبر مقدم**) للجواري .

(**والموضع الثالث**) من المواضع التي تكون الضمة فيها علامة للرفع (**في**)

جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسماً أم صفة ولو عبر بالجمع بالألف والتاء.. لكان أولىٰ لما سيأتي (و) في (**ما حمل عليه**) مما هو اسم جمع أو جمع مسمىً به، فالأول (**نحو**: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾) فالمؤمنات فاعل جاء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو جمع مؤنث سالم، ولا يقدح فيه سقوط التاء؛

زائدة علىٰ تركيب الشارح (**جمع المؤنث السالم وهو**) أي : جمع المؤنث السالم (**ما**) أي : جمع (**سلم فيه بناء مفرده**) أي : بنية وصيغة مفردة عن التغير بزيادة أو نقص أو تبديل ، كما في جمع التكسير (**سواء**) في رفعه بالضمة أ(**كان اسماً**) أي : علماً ؛ كهندات (**أم**) كان (**صفة**) كمسلمات ومؤمنات ، ولا يكون إعرابه إلا ظاهراً ملفوظاً .

(**ولو عبر**) المصنف عن هـٰذا الجمع (**بالجمع**) أي : بالجمع الذي تحققت جمعيته (**بـ**) زيادة (**الألف والتاء**) علىٰ مفرده (. . **لكان**) تعبيره (**أولىٰ**) وأحرىٰ وأشمل (**لما سيأتي**) في مبحث كون الكسرة علامة للنصب حيث قال هناك : (والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سواء كان جمعاً لمؤنث ، أم لمذكر سالماً كان ، أم ذا تغير) فدل بما ذكره هناك علىٰ أن سلامة بناء مفرده لا يشترط ؛ كحبليات في جمع حبلىٰ ، وسماوات في جمع سماء (**وفي ما حمل**) وقيس (**عليه**) وألحق به في إعرابه (**مما هو اسم جمع**) كأولات (**أو**) هو (**جمع مسمىً به**) كعرفات وأذرعات (**فالأول**) أي : فمثال الأول يعني : الجمع الحقيقي (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾) جمع مؤمنة ، ولا يقدح فيه سقوط تاء المؤمنة لامتناع اجتماع علامتي تأنيث في مادة واحدة (**فالمؤمنات فاعل جاء**) مرفوع به (**وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو**) أي : لفظ المؤمنات (**جمع**) مفرد مدلوله (**مؤنث سالم**) ذلك المفرد عن تغير بنيته في حالة جمعه (**ولا يقدح فيه**) أي : لا يضر في جمعيته (**سقوط التاء**) الثابتة في مفرده عنه ؛ أي : فلا يدل

لأنها كلمة جيء بها للدلالة على التأنيث ؛ وليست من بقية الكلمة .

والثاني نحو : (﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء ، والأحمال مضاف إليه ، وخبره الجملة الاسمية من قوله : ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ .

(و) الموضع الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله

ذلك علىٰ عدم سلامة بناء مفرده (**لأنها**) أي : لأن تلك التاء (**كلمة**) أي : حرف (**جيء بها للدلالة على التأنيث**) أي : علىٰ تأنيث مدلوله (**وليست**) تلك التاء (**مِنْ بقية الكلمةِ**) الأصليةِ ولا من حروفها ؛ لأن أصلها مؤمن فزيدت التاء فيها للتأنيث .

(**والثاني**) أي : ومثال الثاني وهو ما حمل علىٰ هـٰذا الجمع في إعرابه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾) ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (**فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه**) بل له واحد من معناه ؛ لأن معناه (صواحب) الذي هو جمع صاحبة (**مرفوع على الابتداء**) وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (**والأحمال مضاف إليه**) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو جمع حَمْل بمعنىٰ (جنين) (**وخبره**) أي : وخبر أولات (**الجملة الاسمية من قوله** : ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾) لأن أجلهن مبتدأ ثان ومضاف إليه (أن) : حرف نصب ومصدر (يضعن) : فعل مضارع في محل النصب بـ(أن) المصدرية ، مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل ، (حملهن) : مفعول به ومضاف إليه ، وجملة (يضعن) صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ الثاني تقديره : أجلهن وضعهن حملهن . . . إلخ .

(**والموضع الرابع**) من المواضع التي تكون فيها الضمة علامةً للرفع (**في**) زائدة (**الفعل المضارع سواء كان صحيح الآخر**) كيضرب (**أم**) كان (**معتله**) أي :

(**الذي لم يتصل بآخره شيء**) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه ، ورفعه بالضمة يكون تارةً لفظاً وتارةً تقديراً ؛ فالأول (نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾) فنرفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، ودرجات : مفعول به ، ومن : اسم موصول في محل جر بالإضافة ، وجملة (نشاء) من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الإعراب . . . .

معتل الآخر ؛ كيخشىٰ ويدعو ويرمي (**الذي لم يتصل بآخره شيء**) وقول الشارح في بيان الشيء الذي ذكره المصنف (**مما يوجب بناءه**) إسقاطه أولىٰ ؛ لأن الكلام في المعربات لا في المبنيات كما مر في « التتمة » ، والصواب : اقتصاره في بيان الشيء المنفي علىٰ قوله : (**أو ينقل إعرابه**) من ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، كما قال العمريطي في « نظم الآجرومية » :

وجمع تأنيث كمسلمات ... وكل فعل معرب كيأتي

ومراده بالفعل المعرب الفعل المضارع الخالي عن النونين لكن بشرط ألا يتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة (**ورفعه بالضمة يكون تارة**) أي : في حالة (**لفظاً ، وتارة تقديراً ؛ فالأول**) يعني : مثال الرفع اللفظي (**نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾ ، فنرفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً**) لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه تقديره : نحن (**ودرجات : مفعول به**) منصوب بالكسرة ؛ لأنه من جمع المؤنث الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة وهو مضاف (**ومن : اسم موصول في محل جر بالإضافة**) لأنه مضاف إليه (**وجملة « نشاء » من الفعل والفاعل صلة**) من (**الموصول فلا محل لها من الإعراب**) وعائد الموصول محذوف تقديره : نشاؤه .

والثاني نحو : (﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾) فالاسم الكريم مرفوع بالابتداء ، ويدعو : فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، وإلىٰ دار السلام : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل ، والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثل ذلك : ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّ﴾ ، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾ فيقضي ويخشىٰ كل منهما فعل مضارع معتل الآخر ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر ، منع من ظهورها في الأول

(و) مثال (**الثاني**) يعني : الرفع التقديري (**نحو : ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ ، فالاسم الكريم**) مبتدأ (**مرفوع بالابتداء**) وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (**ويدعو : فعل مضارع معتل الآخر**) بالواو (**مرفوع بضمة مقدرة في الواو**) أي : على الواو (**منع من ظهورها**) أي : منع من ظهور تلك الضمة (**الاستثقال**) أي : الثقل ؛ لأن السين والتاء زائدتان (**وفاعله**) أي : فاعل (يدعو) (**ضمير مستتر فيه جوازاً**) لإسناده إلى الحاضر الذي لا يغيب تقديره : (هو) هو ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الرفع فاعل مبني على الفتح .

(**وإلىٰ دار السلام : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل ، والجملة الفعلية**) من الفعل والفاعل (**في محل رفع على الخبرية**) للمبتدأ الذي هو لفظ الجلالة تقديره : والله داع إلىٰ دار السلام (**ومثل ذلك**) أي : ومثل مثال المصنف في كون رفعه تقديرياً قوله تعالىٰ : (**﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّ﴾**) فلفظ الجلالة : مبتدأ ، وقوله : (**﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾**) (إن) : حرف نصب (في ذلك) : جار ومجرور خبر مقدم لـ(إن) ، (لعبرة) : اللام : حرف ابتداء (عبرة) : اسم إن مؤخر منصوب بها (لمن) : جاء ومجرور متعلق بـ(عبرة) لأنه اسم مصدر لـ(اعتبر) الخماسي (**فيقضي ويخشىٰ كل منهما فعل مضارع معتل الآخر ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر ، منع من ظهورها في الأول**) يعني : يقضي

الاستثقال ، وفي الثاني التعذر ، وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به ؛ لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإناث . . كان مبنياً ، أو اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة . . كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه ، وهـٰذا هو الذي عناه المؤلف بالشيء .

(**الاستثقال ، وفي الثاني**) يعني : يخشى (**التعذر ، وقيد**) المصنف (**الفعل**) المضارع (**بعدم اتصال شيء به ؛ لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإناث . . كان مبنياً ، أو اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة . . كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه**) في مبحث كون النون علامة الرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية . . . إلخ ، (**وهـٰذا**) أي : اتصال ضمير تثنية أو جمع . . . إلخ ، (**هو الذي عناه**) وقصده (**المؤلف بالشيء**) الذي اتصل به ، **والله أعلم** .

[ص] : وأما الواو . . فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم

[التتمة :] قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وأما الواو**) أي : المضموم ما قبلها لفظاً ؛ كالزيدون ، أو تقديراً ؛ كالمصطفون (. . **فتكون علامة للرفع**) أي : أمارة على الرفع ، فاللام بمعنىٰ (علىٰ) أي : أمارة عليه علىٰ سبيل النيابة (**في موضعين في جمع المذكر السالم**) ولا يخفىٰ أن جمع في الأصل مصدر ، ومعناه : ضم اسم إلىٰ مثليه فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، والمراد به هنا : اسم المفعول ؛ أي : في المذكر المجموع جمع سلامة ، وفي ما حمل عليه وهو : ما كان آخره واواً ونوناً في حالة الرفع ؛ كالزيدون وعشرون ، أو ياءً ونوناً في حالتي النصب والجر ؛ كالزيدين وعشرين .

ووصف بالسالم : لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجراً ؛ أي : لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير وقولنا : (مع قطع النظر . . .) إلخ ، دَفْعٌ لما يقال إن هـٰذا الجمع ليس سالماً ؛ لأنه زاد على المفرد ، ووجه قطع النظر عن هـٰذه الزيادة : أن الواو أُتي بها نيابة عن الحركة ودلالة علىٰ جماعة الذكور ، والنون أُتي بها جبراً لما فاته من الإعراب بالحركات وفواتِ التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمعية ، والذي يجعل المفرد به متغيراً هو الذي يؤتىٰ به لمحض الجمعية ؛ كصنوان في جمع صنو . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ويقال في تعريفه : هو كل ما دل علىٰ أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ، صالحاً للتجريد ، وعطف مثله عليه بعد التجريد ، وخرج بقولنا : (صالحاً للتجريد) ما لا يصلح للتجريد ؛

كعشرين ، وبقولنا : (وعطف مثله عليه) ما لا يصلح للعطف ؛ كزيدون الذي جمع بالتغليب من زيد وبكر وعمرو . انتهىٰ « فتوحات » .

والذي يجمع هٰذا الجمع شيئان : إما علم وإما صفة : فخرج بذلك ما ليس علماً ولا صفة ؛ كرجل فلا يقال فيه رجلون إلا إذا صغر ؛ لأنه حينئذ يلتحق بالصفات فالأول : كزيدون ، والثاني : كمسلمون ، وله شروط عامة وشروط خاصة ؛ فالعامة في العلم والصفة : أن يكون كل منهما لمذكر عاقل خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضاً عن غيرها ، ويختص العلم : بألا يكون مركباً تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ولا معرباً بحرفين ، وتختص الصفة : بألا تكون من باب أفعل فعلاء ، ولا فعلان فعلىٰ ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ؛ لٰكن العلم إذا جمع . . زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر إذا أريد التعريف ، وذلك لأن العلم إنما يكون معرفة علىٰ تقدير إفراده لموضوعه فهو لم يوضع علماً إلا مفرداً فهو دالٌّ على الواحد ، وإذا جمع . . زال معنى العلمية منه ؛ لأنه حينئذ يصير دالاً علىٰ معنىً متعدد ، والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقياً علىٰ علميته ؛ لتنافي مدلول الجمع والعلمية .

وكذا يقال في العلم إذا ثني ، فوجودُ العلمية شرط للإقدام على الجمع والتثنية ، وعدمُها شرط لثبوتهما ، فخرج بالمذكر من العلم نحو : زينب ، ومن الصفة نحو : حائض ، وبالعاقل من العلم نحو : لاحق ؛ اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنه ، ومن الصفة نحو : سابق ؛ صفة لفرس بخلاف صفة عاقل .

ومنه : السابقون السابقون ، وبالخُلو من التاء وإن استُعملت في غير التأنيث ؛ كالمبالغة من العِلْم نحو : حمزة وطلحة ، ومن الصفة نحو : علامة ونسابة ، وقولنا : (التي ليست عوضاً عن غيرها) قيد في القيد ، وشأنه الإدخال ؛ أي : فإن

كانت عوضاً ؛ مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عِدُون وثُبُون ، وخرج ما ركب تركيباً إسنادياً من الأعلام ؛ كبرق نحره ، أو مزجياً ، كسيبويه ، وما أعرب بحرفين ؛ كزيدان وزيدون علماً فلا يجمع هٰذا الجمع ، وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء ، والمد كأحمر وأسود ، وشذ قولُ الشاعر :

فما وجدتْ نساءُ بني تميم خلائلَ أسودين وأحمرينِ

بخلاف ما كان مؤنثه غير (فعلاء) بالمد والفتح فيجمع هٰذا الجمع ؛ كالأفضل فيقال : الأفضلون ؛ لأن مؤنثه (فعلىٰ) ، وخرج ما كان من باب (فعلان فعلىٰ) ، كندمان من الندم ؛ فإن مؤنثه ندمىٰ ، أما ندمان من المنادمة.. فيجمع هٰذا الجمع ؛ لأن مؤنثه ندمانة ، وخرج أيضاً ما استوىٰ فيه المذكر والمؤنث ؛ كصبور وجريح ، فلا يجمع هٰذا الجمع ككُلِّ ما كان علىٰ وزن (فعيل) إذا كان بمعنى المفعول ؛ كقتيل يقال : رجل قتيل وامرأة قتيل ؛ أما لو كان بمعنى الفاعل.. فلا يستوي فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء ؛ كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث . انتهىٰ من « أبي النجا » .

والحاصل : **أن شرط العلم** : أن يكون علماً لمذكر عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ، **فهٰذه خمسة شروط** .

وشرط الصفة : أن تكون صفة لمذكر عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب (فعلان فعلىٰ) ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، **فهٰذه خمسة شروط أيضاً ، فجملة هٰذه الشروط عشرة كما قال** بعضهم :

وما بواو وياءٍ جمعا عشرٌ له من الشروط علما

وما حمل عليه نحو : ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ،

ويشترط فيه أيضاً شروط المثنىٰ وهي إحدىٰ عشرة ، وقد نظمها بعضهم بقوله :

شرط المثنىٰ أن يكون معربا ومفرداً منكراً ما ركّبا
موافقاً في اللفظ والمعنىٰ له مماثل لم يغن عنه غيرُه
ولم يكن كلاً ولا بعضاً ولا مستغرقاً في النفي نلت الأملا

قال الدنوشري : (ويشترط في المثنىٰ ألا يكون اسماً يراد به الاستغراق في النفي ؛ كأحد وديار) انتهىٰ « يس على التصريح » .

فتحصل لنا : أن جملة ما يشترط فيما يجمع هـٰذا الجمع أحد وعشرون شرطاً . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في هـٰذا الجمع المذكور ، **وجملة ما ألحق به في إعرابه بالواو والياء أربعة أشياء** : **أسماء جموع** ؛ كأولوا وعالمون وعشرون ، **وما سمي به منه** ؛ كعليون ، **وجمع لم يستوف الشروط** ؛ كأهلون ووابلون ، **وجمع تكسير أجري مجراه** ؛ كسنون وأرضون ، **فمثاله** : جاء الزيدون والأهلون وأولوا العلم ، والعليون للأبرار ، والأرضون لله . انتهىٰ منه .

فمثال الجمع (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾) وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (يوم) : منصوب على الظرفية الزمانية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بـ(يفرح) وقدم عليه للاهتمام به (يوم) : مضاف (إذ) : ظرف لما مضىٰ من الزمان في محل الجر مضاف إليه مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة (يفرح) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن

﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ ﴾ وفي الأسماء الستة

الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (المؤمنون) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد وهو غرض تمثيله .

ومثال ما حمل عليه نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ) يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾ ، وإعرابه : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني علىٰ سكون النون المدغمة في ياء (يكن) ، (يكن) : فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره (منكم) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً لـ(يكن) على اسمها (عشرون) : اسمها مؤخر خبرها مرفوع بالواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه ، والنون حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح (صابرون) : صفة لـ(عشرون) مرفوع بالواو ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، وجواب الشرط جملة قوله : (يغلبوا مئتين) ، والتقدير : إن يكن عشرون صابرون كائنين منكم . . يغلبوا مئتين ، وجملة إن الشرطية بحسب ما في القرآن .

(و) تكون الواو أيضاً علامة للرفع (في الأسماء الستة) المضافة لغير ياء المتكلم ، وعدها المصنف ستة تبعاً لابن مالك ، وعدها ابن آجروم خمسة تبعاً للفراء والزجاج ، وعدها الجوهري في كتاب له في النحو سبعةً بزيادة (من) في حكاية النكرة ، فإذا قيل لك : جاء رجل . . فقل في حكايته سائلاً عنه : منو ، أو

قيل لك : رأيت رجلاً . . **فقل** : منا ، **أو قيل لك** : مررت برجل . . **فقل** : مني . انتهىٰ « حمدون » .

وهي : كل اسم مفرد مكبر غير منسوب مضاف لغير ياء المتكلم في آخره واو قبلها ضمة في حالة الرفع ، أو ألف قبلها فتحة في حالة النصب ، أو ياء قبلها كسرة في حالة الجر ، **ويشترط في إعرابها هـٰذا الإعراب ثمانية شروط** : **خمسة منها عامة لكلها** : **وهي أن تكون مفردة** : فلو ثنيت أو جمعت . . أعربت إعراب المثنىٰ ، أو المجموع ، فإن جمعت جمع تصحيح . . أعربت بالحروف ، أو جمع تكسير . . أعربت بالحركات الظاهرة كذا في « الحاشية » ، والذي في « الحفني على الأشموني » عن ابن قاسم : أنها إن جمعت بالألف والتاء أيضاً بأن أريد بها من لا يعقل . . أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء ، وأنها لا يجمع منها جمع سلامة المذكر إلا الأب والأخ والحم ، وإن نازع في جمع الأخير البهوتي .

وأن تكون مكبرة : فلو صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة .

وأن تكون غير منسوبة : فلو كانت منسوبة . . أعربت بالحركات الظاهرة ؛ كجاء أبيك .

وأن تكون مضافة : فلو أفردت . . أعربت بالحركات الظاهرة ؛ كجاء أبٌ ورأيت أباً ومررت بأبٍ .

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم : فلو أضيفت إليها . . أعربت بالحركات المقدرة .

فهـٰذه خمس شروط عامة لكلها ، وثلاثة خاصة ببعضها : **وهي أن تكون (فو)** خالية من الميم : وإلا . . أعربت بالحركات الظاهرة .

وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال ، نحو : ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ ،

وأن تكون (ذو) بمعنىٰ صاحب : فلو كانت موصولة . . فهي مبنية على المشهور .

وأن تضاف (ذو) إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ، وشذ إضافتها إلىٰ غيره : نحو : أنا الله ذو بكة ؛ سواء كان اسم الجنس معرفة : نحو : والله ذو الفضل العظيم ، أو نكرة : نحو : ذو مال .

وقولنا : (اسم جنس ظاهر) : احتراز عن الضمير العائد إلى اسم الجنس نحو قوله :

إنما يعرف الفضل من الناس ذووه

فإنه لا يعامل معاملته وإلا . . فاسم الجنس لا يكون إلا ظاهراً .

وقولنا : (غير صفة) : قيد لا بد منه في إخراج الصفات ؛ كقائم وضارب ؛ فإنها أسماء أجناس . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وهي أبوك ، وأخوك ، وحموك) بكسر الكاف ولو قال : (وحموها) . . لكان أولىٰ ؛ لأن الحم : قريب زوج المرأة لا غير ، وأما الختن : فقريب المرأة ، والصهر : يجمعهما .

(وفوك ، وهنوك) بفتح الهاء ، وهو على الصحيح : اسم يكنىٰ به عن أسماء الأجناس مطلقاً ؛ سواء كان يستقبح التصريح بذكرها ؛ كالفرج والدبر والذكر أو لا . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وذو مال) أي : صاحبه ، فكل منها ترفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط المذكورة مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾) ، وإعرابه : (قال) :

و﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾ ، وجاء حموك ، وهـٰذا فوك ، وهنوك ،

فعل ماض مبني على الفتح (أبو) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء (أبو) : مضاف ، والهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (والميم) : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

(و) نحو : (﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾) ، إعرابه : (ليوسف) : (اللام) : حرف ابتداء مبني على الفتح (يوسف) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (أخو) : معطوف علىٰ (يوسف) مرفوع بالواو وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة (أخو) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم (أحب) : خبر المبتدأ وما عطف عليه ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وهو اسم تفضيل مصوغ من الفعل المبني للمجهول يرفع نائب الفاعل تقديره : (هو) يعود علىٰ يوسف (إلىٰ أبينا) : (إلىٰ) : حرف جر (أبينا) : مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جره الياء الجار والمجرور متعلق بـ(أحب) وكذا يتعلق به الجار والمجرور في قوله : (مِنَّا) والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن .

(و) نحو : (جاء حموك) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (حمو) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو . . . إلخ ، (حمو) : مضاف ، الكاف : للمفردة المؤنثة المخاطبة في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة تمييزاً له عما للمخاطب .

(و) نحو : (هـٰذا فوك ، وهنوك) : (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه مبني على السكون (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في

﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ ﴾ وأما الألف . . فتكون علامة للرفع في المثنىٰ

محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (فوك) : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الواو . . . إلخ ، (وهنوك) : معطوف علىٰ (فوك) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الواو ، والكاف في الكل في محل الجر مضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة .

ونحو : (﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ ﴾) (إن) : حرف نصب وتوكيد (الهاء) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب اسم إن (لذو) : اللام حرف ابتداء (ذو) : خبر إن مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة (ذو) : مضاف (علم) : مضاف إليه ، وجملة (إن) بحسب ما في القرآن .

فإن قلت : لم أعربت الأسماء الستة بالحروف مع كونها مفردة . . **قلت** : لشبهها بالجمع والمثنىٰ في كون آخرها حرف علة .

فإن قلت : لم أعربت بجميع أحرف العلة . . **قلت** : لأصالتها لأنها مفردة .

فإن قلت : لم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء . . **قلت** : لتولد الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**وأما الألف**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع (. . **فتكون علامة للرفع**) نيابةً عن الضمة (**في المثنىٰ**) خاصة ؛ سواء كان مؤنثاً أو مذكراً ، معرفة أو نكرة ، **والمراد بالمثنىٰ** : كل اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ، فخرج **بالقيد الأول** : نحو : العمرين في عمرو وعمر ، **وبالثاني** : نحو : العمرين في أبي بكر وعمر ، **وبالثالث** : كلا وكلتا ، واثنان واثنتان إذ لم يسمع كِلٌ ولا كِلْتٌ ، ولا اثْنَ واثنةَ ، وهٰذه المخرجات ملحقات بالمثنىٰ في إعرابه لا منه .

ثم اعلم : أنه يشترط في كل ما يثنىٰ عند الأكثرين ثمانية شروط ، نظمها بعضهم بقوله :

شرط المثنىٰ أن يكون معربا ... ومفرداً منكراً ما ركِّبا
موافقاً في اللفظ والمعنىٰ له ... مماثل لم يغن عنه غيرُه
ولم يكن كلاً ولا بعضاً ولا ... مستغرقاً في النفي نلت الأملا

كذا في « الحاشية » فلا يثنىٰ ما كان مبنياً ، وأما نحو : ذان وتان ، واللذان واللتان . . فصِيَغٌ موضوعة للمثنىٰ ، وليست مثناه حقيقةً على الأصح عند جمهور البصريين .

ولا يثنى المثنىٰ ، ولا المجموع علىٰ حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

ولا يثنى العلم باقياً علىٰ علميته بل ينكر ثم يثنىٰ ، وقد مرت الإشارة إلىٰ ذلك في جمع المذكر السالم .

ولا يثنىٰ ما ركب تركيب إسناد اتفاقاً ، ولا مزج على الأصح ، وأما المركب الإضافي من الأعلام . . فيستغنىٰ بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه .

ولا يثنىٰ ما لم يتفق في اللفظ ، وأما نحو الأبوان . . فمن باب التغليب ، وما لم يتفق في المعنىٰ . . فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز ، وأما قولهم : القلم أحد اللسانين . . فشاذ .

ولا يثنىٰ ما لا ثاني له في والوجود فلا يثنى الشمس والقمر ، وأما قولهم : القمران للشمس والقمر . . فمن باب المجاز .

ولا ما استغنىٰ بتثنية غيره عن تثنيته فقالوا سيان ، ولم يقولوا سواآن .

وما حمل عليه

ولا ما استغنىٰ بملحق المثنىٰ عن تثنيته فلا يثنىٰ جمع وجمعاء استغناءً بكلا وكلتا ، أفاده في « التصريح » . انتهىٰ من « أبي النجا » .

فإن قلت : لم أعرب المثنىٰ والجمع بالحروف . . **قلت** : لكونهما فرع المفرد ، والحروف فرع الحركات فأعطي الفرع للفرع ، والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب .

وإن قلت : لم كان المثنىٰ بالألف في حالة الرفع والجمع بالواو ولم يعكس . . **قلت** : إن المثنىٰ ثقيل لكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب ، والجمع خفيف لعدم كثرة دورانه علىٰ ألسنتهم ، فأعطي الخفيف الذي هو الألف للثقيل الذي هو المثنىٰ ، والثقيل الذي هو الواو للخفيف الذي هو الجمع ليحصل التعادل بينهما .

وإن قلت : لم لم يكونا معربين بجميع أحرف العلة . . **قلت** : إنما لم يكونا كذلك لئلا يلزم علينا تساوي الفرع الذي هو هما للأصل الذي هو الأسماء الستة ، وفتح ما قبل ياء المثنىٰ في حالتي النصب والجر ؛ فرقاً بينه وبين الجمع فيهما ، وإنما لم يعكس ؛ لكراهة توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المثنىٰ .

واعترض بوجودهما مع الياء الساكنة في (عمرَدَيْن) علماً ، وأجيب عنه بأن مرادنا ياء علامة الإعراب وهٰذه من أجزاء الكلمة .

وإن قلت : لم أتي بالنون في آخرهما مع أن النون من خواص الفعل . . **قلت** : إن النون التي هي من خواص الفعل هي النون التي هي علامة الإعراب ، وهٰذه عوض عن التنوين الذي هو من خواص الاسم فبينهما فرق . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(و) تكون الألف أيضاً علامة للرفع في كل (ما حمل) وقيس (عليه) أي :

نحو : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ .

على المثنىٰ ، وألحق به في إعرابه بالألف والياء مما اختل فيه شرط من الشروط المعتبرة في المثنىٰ وهي خمسة ألفاظ : اثنان واثنتان ، وكلا وكلتا ، وما سمي به منه ؛ كالبحرين اسم إقليم من جزيرة العرب ، مثال المثنىٰ (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) (فرجلان) : فاعل (قال) : مرفوع به وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، وجملة (قال) بحسب ما في القرآن .

ومثال ما حمل عليه نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾) وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد (عدة) : اسمها وهو مضاف (الشهور) : مضاف إليه (عند) : منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ(عدة) لأنه مصدر لعد الثلاثي كما قاله أبو البقاء ، وهو مضاف (ولفظ الجلالة) : مضاف إليه (اثنا عشر) : عدد مركب معرب الصدر مبني العجز (اثنا) : خَبَرُ إنَّ مرفوع بها وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، وحذفت نون (اثنا) لشبه الإضافة (عشر) : جزء خبر مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب (شهراً) : تمييز للعدد منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها بحسب ما في القرآن .

ومثال ما حمل عليه أيضاً نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾) ، وإعرابه : الفاء : عاطفة علىٰ محذوف تقديره : فضرب موسىٰ بعصاه الحجر

وأما النون . . فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية نحو : ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ .

أو ضمير جمع المذكر

فانفجرت ؛ أي : سالت منه (انفجر) : فعل ماض مبني على الفتح (التاء) : علامة تأنيث الفاعل (منه) : جار ومجرور متعلق بـ(انفجر) (اثنتا عشرة) : عدد مركب معرب الصدر مبني العجز (اثنا) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنىٰ ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، وحذفت نون (اثنتا) لشبه الإضافة (عشرة) : جزء فاعل مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنىٰ حرف العطف (عيناً) : تمييزُ العَدَدِ منصوبٌ به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**وأما النون**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع (. . **فتكون علامة للرفع**) أي : أمارة على الرفع نيابة عن الضمة (**في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية**) حاضراً كان نحو : أنتما تضربان ، أو غائباً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (النجم) : مبتدأ (والشجر) : معطوف عليه (يسجدان) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع فاعل مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والنجم والشجر ساجدان ، والجملة بحسب ما في القرآن .

(**أو**) إذا اتصل به (**ضمير جمع المذكر**) حاضراً كان نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ۝ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ ، **وإعرابه** : (أتبنون) : الهمزة فيه للاستفهام التوبيخي ، ومحل التوبيخ : تعبثون (تبنون) :

نحو : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ .

أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ ،

فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب (بكل ريع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تبنون) ، (آية) : مفعول به منصوب (تعبثون) : فعل وفاعل مرفوع بثبات النون ، والجملة حال من فاعل (تبنون) ، (وتتخذون) : فعل وفاعل معطوف علىٰ (تبنون) ، (مصانع) : مفعول به (لعلكم) : حرف ترج ونصب واسمها ، وجملة (تخلدون) خبرها ، والخطاب في الآيتين المذكورتين من نبي الله هود عليه السلام لقومه موبخاً لهم علىٰ عملهم هـٰذا، **والريع** : المكان المرتفع كالجبل ، **والمصانع** : البُرَكُ والحِياضُ والمَخَازِنُ.

أو غائباً (**نحو**) قوله : (﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾) **وإعرابه** : (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل الجر صفة للمتقين مبني على الياء (يؤمنون) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون وهو العائد للموصول (بالغيب) : جار ومجرور متعلق به ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**أو**) إذا اتصل به (**ضمير المؤنثة المخاطبة نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾) أي : من قدرة الله تعالىٰ ، **وإعرابه** : (أتعجبين) : الهمزة : للاستفهام الإنكاري مبنية على الفتح (تعجبين) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء : ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع مبني على السكون (من أمر الله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق

بـ(تعجبين) ، والجملة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، **وتسمىٰ هٰذه الأفعال** : الأمثلة الخمسة ، **وضابطها** : هي كل فعل مضارع بدىء بالتاء أو الياء ورفع الألف أو الواو ، أو بدىء بالتاء فقط ورفع الياء ، **وحكمها** : رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها .

فإن قلت : لم أعربت الأفعال الخمسة بالحروف . . **قلت** : **أعربت بها** ؛ لتكون في مقابلة الأسماء الخمسة وكان رفعها بالنون ؛ لشبهها بأحرف العلة في الغنة ؛ وهي : إخراج الصوت من اللهاة والأنف . انتهىٰ « منجد » .

وقيل : إنما أعربت هٰذه الأمثلة بالنون ؛ لأنه اشتغل محل الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف ، وبالضمة ليناسب الواو ، وبالكسرة ليناسب الياء ، ولم يمكن الإعراب فيه ، ولا موجب للبناء ، فجعلت هٰذه النون بدلاً من الضمة لمناسبتها للواو في الغنة ، وفي إدغامها فيها في نحو قوله : ﴿مِن وَالٍ﴾ وأخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهو الألف والواو والياء ؛ لأن الضمير المرفوع كالجزء من الفعل ، لا سيما إن كان الضمير حرفاً من حروف اللين ، وكسرت النون في يفعلان ؛ تشبيهاً بنون المثنىٰ ، وفتحت في يفعلون وتفعلين ؛ تشبيهاً بنون الجمع ، وبعضهم زعم : أن الإعراب بحركات أو سكون مقدرات علىٰ لام الأفعال ، ذكره الفاسي في « حواشي الألفية » انتهىٰ من « الفتوحات » .

ولما فرغ المصنف من علامات القسم الأول من أقسام الإعراب وهو الرفع أصالةً ونيابةً . . أخذ يتكلم علىٰ علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أصالةً ونيابةً فقال :

وللنصب خمسة علامات : الفتحة وهي الأصل ، والألف والكسرة والياء وحذف النون ؛ وهي نائبة عن الفتحة ....

[فصل في علامات النصب]

(**وللنصب**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب وهو ما يحدثه عامله فعلاً كان : نحو : رأيت زيداً ، أو اسماً : نحو : هـٰذا ضارب عمراً ، أو حرفاً : نحو : إن زيداً قائم ؛ أي : وللنصب من حيث هو لا من حيث كونه في الاسم فقط ، وإلا .. فأربعة : الفتحة والألف والكسرة والياء ، ولا من حيث كونه في الفعل فقط ، وإلا .. فاثنتان : الفتحة وحذف النون ، ولا من حيث كونه فيهما وإلا .. فستة ، ولا من حيث كونه بالفتحة أو بالألف ، أو بالكسرة أو بالياء ، أو بحذف النون ، لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، ولا من حيث كونه بالأصالة أو بالنيابة وإلا .. فقسمان .

(**خمس علامات**) لا سادس لها بدليل الاستقراء .

(**الفتحة وهي الأصل**) قدمها ؛ لأصالتها بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرها .

(**والألف**) وثنىٰ بها ؛ لأنها بنت الفتحة لتولدها عنها عند الإشباع .

(**والكسرة**) وثلث بها ؛ لأنها أخت الفتحة في كونها حركة .

(**والياء**) وربع بها ؛ لأنها بنت الكسرة التي هي أخت الفتحة لتولدها عنها عند الإشباع .

(**وحذف النون**) وأخره ؛ لأنه إنما يكون علامة للنصب في المضارع وما قبله في الاسم ، ومرتبة الاسم مقدمة علىٰ مرتبة الفعل فكذلك ما يكون فيهما ، ولأن ثبوتها لما كان علامة للرفع .. لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب .

(**وهي**) أي : هـٰذه الأربعة (**نائبة عن الفتحة**) ثم أشار إلىٰ مواضع كل منها

فأما الفتحة . . فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد منصرفاً كان أو غير منصرف نحو : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ ،

مبتدئاً منها بالأصل فقال : (**فأما الفتحة**) التي تقدم لنا ذكرها آنفاً في تعداد علامات النصب (. . **فتكون علامة للنصب**) أي : أمارة على النصب (**في ثلاثة مواضع**) لا رابع لها بدليل الاستقراء ، ثم أبدل من الجار والمجرور المذكور في المجمل الجار والمجرور المذكور في المفصل بقوله : (**في الاسم المفرد**) المتقدم تعريفه في علامات الرفع فلا عود ولا إعادة فراجعه هناك إن شئت .

(**منصرفاً كان أو غير منصرف**) ظاهراً كان إعرابه أو مقدراً ، للتعذر أو للمناسبة ، مضافاً كان أو غير مضاف ، نحو : رأيت زيداً وأحمد والقاضي وعبد الله والفتىٰ وغلامي ، وحكمه : رفعه بالضمة ظاهرةً كانت أو مقدرةً ، ونصبه بالفتحة كذلك ، وجره بالكسرة كذلك ، وإنما أعرب بالحركات ؛ لأنه أصل المثنىٰ والجمع ، والإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، فأعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع سلوكاً مسلك التناسب .

ومثل للمنصرف بـ(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾) وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن ، (اتقوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني ، وفرقاً بين المتطرفة والمتوسطة في الرسم العثماني (ولفظ الجلالة) : مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن ، وإنما كان لفظ الجلالة منصرفاً ومثل له به ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع الصرف من العلل التسع ، وأصله إلٰه بالتنوين ، فدخلت عليه الألف واللام ، وهي إنما تدخلُ على المُنْصَرِفِ . انتهىٰ « كواكب » .

ومثل لغير المنصرف بقوله نحو قوله تعالىٰ : (﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾) ،

﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾ ، وفي جمع التكسير منصرفاً كان أو غير منصرف

وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (وهبنا) : فعل وفاعل (له) : جار ومجرور متعلق بـ(وهبنا) ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن (إسحاق) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم مفرد ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما العلمية والعجمة ، والعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ ، وكذا تقول في (يعقوب) لأنه معطوف علىٰ (إسحاق) وسواء كانت الفتحة ظاهرة كهٰذه المثل المذكورة ، أو مقدرة كما في قوله : (﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ ﴾) أي : تمام أربعين ليلة لإيتاء التوراة له ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (إذ) : ظرف لما مضىٰ من الزمان في محل النصب على الظرفية مبنية على السكون لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر يا محمد لأمتك قصة وقت وعدنا موسىٰ . . . إلخ (واعدنا) : فعل وفاعل (موسىٰ) : مفعول أول منصوب بـ(واعد) وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والعجمة (أربعين) : مفعول ثان منصوب بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وذكر الموضع الثاني من الثلاثة بقوله :

(و) تكون الفتحة أيضاً علامة للنصب (في جمع التكسير) وهو من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ؛ كمسجد الجامع ؛ أي : وفي الجمع المكسر بصيغة اسم المفعول ؛ أي : المغيرعن بناء مفرده بأحد ستة أشياء المتقدم تعريفه في علامات الرفع ، فلا عود ولا إعادة فراجعه إن شئت .

سواء (منصرفاً كان) كرجال (أو غير منصرف) كمغانم ، أتىٰ بهٰذا التعميم هنا

نحو : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ ﴾ ، ﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ ، ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾ ،

وفي ما قبله : لما سيأتي في علامات الخفض من التفرقة بين المنصرف وغيره .

ومثل للمنصرف بقوله : (نحو: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (ترىٰ) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والرؤية هنا بصرية تتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب تقديره : أنت أيها المخاطب (الجبال) : مفعول به منصوب منصرف لولا دخول (أل) عليه ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة الرؤية بحسب ما في القرآن .

ومثل لغير المنصرف بقوله : (﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾) ، **وإعرابه** : (وعد) : فعل ماض متعد لمفعولين (والكاف) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل النصب مفعول أول مبني على الضم (والميم) : حرف دال على الجمع مبني على السكون (ولفظ الجلالة) : فاعل مرفوع بالضمة (مغانم) : مفعول ثان لـ(وعد) منصوب بالفتحة الظاهرة ولم ينون ؛ لأنه جمع تكسير غير منصرف لصيغة منتهى الجموع ، وسواء كان الإعراب فيه ظاهراً كالمثالين المذكورين ، أو مقدراً كما في نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (أنكحوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون (والواو) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (الأيامىٰ) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو جمع تكسير غير منصرف كالعذارىٰ لصيغة منتهى الجموع جمع أيم : وهي المرأة التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً ، وقال السبكي : (أصل أيامىٰ أيائم نقلت الميم إلىٰ موضع الهمزة قلباً مكانياً ، ثم فتحت الميم تخفيفاً ، ثم

وفي الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء نحو : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ .

قلبت الهمزة ألفاً فصارأيامى) انتهىٰ من « سليمان البجيرمي علىٰ فتح الوهاب » لشيخ الإسلام ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

وذكر الموضع الثالث من المواضع الثلاثة بقوله : (و) تكون الفتحة أيضاً علامة للنصب (**في الفعل المضارع**) سواء أكان صحيح الآخر كـ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ ، أم مُعْتَلَّة كـ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ (**إذا دخل عليه ناصب**) من نواصب الفعل المذكورة في (باب الأفعال) ، وهـٰذا بيان لما هو المعلوم ظاهراً فلا حاجة إلىٰ ذكره ، ولـٰكن ذكره إيضاحاً للمبتدي .

(**ولم يتصل**) مع ذلك (**بآخره**) أي : بآخر المضارع (**شيء**) مما يوجب بناءه ؛ كالنونين ، أو ينقل إعرابه ؛ كالضمائر الثلاثة ؛ لأنه إذا اتصل النونان . . يكون مبنياً ، فليس من هـٰذا الباب ، وإن اتصلت به الضمائر الثلاثة . . يكون نصبه بحذف النون لا بالفتحة ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة كما تقدم في علامات الرفع ، سواء كان نصبه بفتحة ظاهرة كما في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾) ، وإعرابه : (لن) : حرف نفي ونصب مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (ينال) ، (ينال) : فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، لأنه فعل صحيح الآخر (ولفظ الجلالة) : مفعول به مقدم على الفاعل اهتماماً به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره (لحومها) : فاعل مؤخر ومضاف إليه مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) : الواو : عاطفة (لا) : حرف نفي زائد لتأكيد نفي ما قبلها (دماؤها) : معطوف علىٰ (لحومها) مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره وهو مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

ومثال ما إذا كان نصبه مقدراً ولم يذكره المؤلف نحو قوله تعالىٰ خطاباً لموسىٰ عليه السلام حين سأله الرؤية : ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ ، وإعرابه : (لن) : حرف نفي ونصب مبني على السكون (ترىٰ) : فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، والنون نون الوقاية مبنية على الكسر ، والياء : ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، والرؤية هنا بصرية تتعدىٰ لمفعول واحد .

* *

إعراب المتن

(**وأما الواو . . فتكون علامة للرفع في موضعين**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (الواو) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة فتكون الفاء رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع (أما) أخرت للثقل مبنية على الفتح (تكون) : فعل مضارع مرفوع هي : فعل من الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الواو) ، (علامةً) : خبر (تكون) منصوب بالفتحة الظاهرة (للرفع) : جار ومجرور متعلق بـ(تكون) ، أو بـ(علامة) ، أو بمحذوف صفة لـ(علامة) على التفصيل المار في مبحث الضمة (في موضعين) : جار ومجرور وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى ، الجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله .

(**في جمع المذكر السالم**) : (في جمع) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور في قوله : (في موضعين) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل (جمع) : مضاف (المذكر) : مضاف إليه (السالم) : صفة لـ(جمع) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقيل : صفة لـ(المذكر) والأول أولىٰ .

(**وما حمل عليه**) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف علىٰ جمع المذكر (حمل) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما) الموصولة (عليه) : جار ومجرور متعلق به ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير النائب ، والتقدير : وفي الذي حمل عليه ، وألحق به في إعرابه كما سبق بيانُه في مبْحَثِ المَعْنَىٰ (**نحو** : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾) (نحو) : خبر لمبتدأ

محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (ويؤمئذ يفرح المؤمنون) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (المؤمنون) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وقوله : (﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾) معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (ويومئذ يفرح المؤمنون) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (صابرون) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وفي الأسماء الستة**) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (في جمع المذكر السالم) علىٰ كونه بدلاً من قوله : (في موضعين) بدل تفصيل من مجمل (الستة) : صفة للأسماء وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المعدودة بالستة .

(**وهي : أبوك**) : الواو : استئنافية (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (أبوك) : وما عطف عليه خبر محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على الكاف ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وإن أردت بسط الكلام في الإعراب فراجع « الباكورة الجنية علىٰ متن الآجرومية » .

وقوله : (**وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال**) : معطوفات محكيات علىٰ (أبوك) ، (نحو : ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (قال أبوهم) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف

وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ميم (أبوهم) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (و﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (ليوسف وأخوه أحب إلىٰ أبينا) : معطوف محكي علىٰ قوله : (قال أبوهم) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (أبينا) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(وجاء حموك) : معطوف محكي علىٰ (إذ قال أبوهم) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ كاف (حموك) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وكذا قوله : (وهٰذا فوك ، وهنوك) : معطوف محكي علىٰ قوله : (إذ قال أبوهم) وكذا قوله : (﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (إذ قال أبوهم) .

(وأما الألف . . فتكون علامة للرفع في المثنىٰ وما حمل عليه) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (الألف) : مبتدأ فتكون الفاء رابطة لجواب (أما) ، (تكون) : فعل مضارع ناقص واسمها ضمير يعود على (الألف) ، (علامةً) : خبرها منصوب للرفع متعلق بـ(علامة) ، أو صفة له (في المثنىٰ) : جار ومجرور متعلق بـ(تكون) ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الألف . . فكائنة علامة للرفع في المثنىٰ ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الضمة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوفة على (المثنىٰ) ، (حمل) : فعل ماض مغير

الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (ما) الموصولة (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(حمل) ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (قال رجلان) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وقوله : (﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (قال رجلان) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وكذا قوله : ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ : معطوف محكي علىٰ (قال رجلان) بعاطف مقدر علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (عيناً) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وأما النون . . فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (النون) : مبتدأ مرفوع ، وجملة (فتكون) علامة للرفع في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما النون . . فكائنة علامةً للرفع ، وجملة (أما) معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الضمة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (في الفعل المضارع) : جار ومجرور وصفة متعلق بـ(تكون) (إذا اتصل) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط فلا جواب لها مبني على السكون (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح به متعلق بـ(اتصل) ، (ضمير تثنية) : فاعل (اتصل) ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف متعلق

بـ(تكون) أي : فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع وقت اتصال ضمير تثنية به .

(**نحو** : ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (والنجم والشجر يسجدان) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**أو ضمير جمع المذكر**) : معطوف علىٰ (ضمير تثنية) علىٰ كونه فاعلاً لـ(اتصل) ، (ضمير) : مضاف (جمع) : مضاف إليه (جمع) : مضاف (المذكر) : مضاف إليه (**نحو** : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (الذين يؤمنون بالغيب) : مضاف إليه محكي .

(**أو ضمير المؤنثة المخاطبة**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل ؛ (ضمير المؤنثة) : معطوف ومضاف إليه علىٰ ضمير تثنية المخاطبة صفة للمؤنثة ، (**نحو** : ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (قالوا أتعجبين من أمر الله) : مضاف إليه محكي .

(**وللنصب خمس علامات**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (للنصب) : جار ومجرور خبر مقدم (خمس علامات) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (للرفع أربع علامات) علىٰ كونها مستأنفة .

(**الفتحة**) : بدل من (خمس) بدل تفصيل من مجمل تبعه بالرفع (**وهي الأصل**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**والألف والكسرة والياء وحذف النون**) : معطوفات على (الفتحة) علىٰ كونها بدلاً من خمس علامات (**وهي نائبة**) : مبتدأ وخبر (**عن الفتحة**) : متعلق

بـ(نائبة) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(فأما الفتحة . . فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن للنصب خمس علامات وأردت بيان مواضعها . . فأقول لك ، أما الفتحة : (أما) : حرف شرط (الفتحة) : مبتدأ ، فجملة (فتكون) علامة للنصب خبر المبتدأ في ثلاثة مواضع متعلق بـ(تكون) ، والتقدير : فأما الفتحة . . فكائنة علامة للنصب في ثلاثة مواضع ، والجملة الاسمية جواب (أما) ، وجملة (أما) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(في الاسم المفرد) : جار ومجرور وصفة بدل من قوله : (في ثلاثة مواضع) بدل بعض من كل **(منصرفاً كان أو غير منصرف)** : (منصرفاً) : خبر (كان) مقدم عليه (كان) : فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على الاسم المفرد (أو غير منصرف) : معطوف علىٰ (منصرفاً) ، وجملة (كان) في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : كونه منصرفاً أو غير منصرف سيان في الحكم المذكور ، والجملة مستأنفة ، **(نحو : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾)** : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (واتقوا الله) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وقوله : (﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾) : معطوف محكي علىٰ قوله : (واتقوا الله) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وكذا قوله : (﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾) : معطوف محكي علىٰ قوله (واتقوا الله) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون

الحكاية علىٰ ألف موسىٰ .

(وفي جمع التكسير) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (في الاسم المفرد) علىٰ كونه بدلاً من قوله : (في ثلاثة مواضع) : وقوله : (منصرفاً كان أو غير منصرف) : تقدم نظيره آنفاً فقس عليه ، (نحو : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ ﴾) (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (وترى الجبال) : مضاف إليه محكي ، وكذا قوله : (﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾) وقوله : (﴿ وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾) : معطوفان محكيان بعاطف مقدر علىٰ قوله : (وترىٰ) علىٰ كونهما مضافين إليه لـ(نحو) ؛ (وفي الفعل المضارع) : جار ومجرور ، وصفة معطوف علىٰ قوله : (في الاسم المفرد) علىٰ كونه بدلاً من ثلاثة مواضع ، (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط متعلق بـ(تكون) ، (دخل) : فعل ماض ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(دخل) ، وقوله : (ولم يتصل بآخره شيء) : معطوف علىٰ (دخل) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(إذا) الظرفية ، والتقدير : وأما الفتحة . . فتكون علامة للنصب في الفعل المضارع وقت دخول ناصب عليه ، ووقت عدم اتصال شيء بآخره ، ويحتمل أن تكون جملة قوله : (ولم يتصل بآخره شيء) حالاً من ضمير عليه ؛ أي : إذا دخل عليه ناصب والحال أنه لم يتصل بآخره شيء ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف (دماؤها) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : ولما فرغ من مواضع الضمة . . أشار إلىٰ مواضع ما ناب عنها من الأحرف فقال : (**وأما الواو . . فتكون علامة للرفع**) نيابة عن الضمة (**في موضعين**) **لا ثالث لهما** الأول : (**في جمع المذكر السالم**) وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين . . . .

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**ولما فرغ**) المصنف (**من**) الكلام علىٰ (**مواضع الضمة . . أشار**) أي : شرع (**إلىٰ مواضع**) أي : في ذكر مواضع (**ما ناب عنها**) أي : عن الضمة (**من**) سائر (**الأحرف**) النائبة عنها (**فقال :**) أي : أراد الشروع في ذكرها فقال : (**وأما الواو**) المضموم ما قبلها لفظاً أو تقديراً ؛ كالمصطفون (. . **فتكون علامة للرفع**) أي : أمارة عليه حالة كون الواو (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الضمة**) لا أصالة (**في موضعين لا ثالث لهما**) بدليل الاستقراء .

(**الأول**) من الموضعين (**في جمع المذكر السالم**) بالجر صفة لجمع ؛ لأنه المقصود بالوصف بالسلامة . انتهىٰ « عطار » .

وفي هـٰذا الظرف نظر ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه إن كان الأول هو جمع المذكر السالم ، أو كان غير جمع المذكر السالم ، وكل منهما باطل لا يصح ، فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف : (في جمع المذكر السالم) وهو الأول مثلاً ، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير : الأول يجيء في جمع المذكر السالم من مجيء العام في الخاص ؛ بمعنىٰ تحققه فيه ؛ لأن ماهية الأول الذهنية أعم من جمع المذكر السالم ، وإن كانت إياه بحسب الخارج فتأمله ، وقس عليه نظائره . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وهو**) أي : جمع المذكر السالم (**ما**) أي : لفظ (**دل علىٰ أكثر من اثنين**)

بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده ؛ سواء كان واحده علماً أو صفة .

(و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور ؛ فالأول نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ فالمؤمنون جمع مؤمن ، وقد سلم فيه بناء واحده وهو فاعل (يفرح) ، وعلامة رفعه

إلىٰ ما لا نهاية له (بـ)سبب (زيادة) علىٰ أصول الكلمة (في آخره) من واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر (مع سلامة بناء) وهيئة (واحده) أي : مفرده ؛ أي : لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر ؛ لأن الواو أتي بها نيابة عن الحركة ودلالة علىٰ جماعة الذكور ، والنون أتي بها جبراً لما فاته من الإعراب بالحركات ، وفوات التنوين فلم يؤث بهما لمحض الجمعية ، والذي يجعل المفرد متغيراً عن بنائه هو الذي يؤتىٰ به لمحض الجمعية ؛ كصنوان لجمع صنو كما مر . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(سواء كان واحده) أي : مفرده (علماً) كزيدون (أو صفة) كمسلمون .

(و) تكون الواو أيضاً علامة للرفع (في ما حمل) وقيس (عليه) في إعرابه وألحق به فيه (مما فقد) واختل (فيه ما) أي : شرط (اعتبر) واشترط (من الشروط) الإحدىٰ والعشرين التي بيناها في « التتمة » (في الجمع المذكور) يعني : جمع المذكر السالم .

(فالأول) أي : فمثال الأول ؛ يعني : جمع المذكر الذي توفرت فيه الشروط (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ) بِنَصْرِ ٱللَّهِ ﴾ إياهم (فالمؤمنون جمع مؤمن ، وقد سلم فيه) أي : في لفظ (المؤمنون) (بناء واحده) أي : صيغة مفرده عن التغيير بتبديل شكل ، أو زيادة ، أو نقص (وهو) لفظ (المؤمنون) من جهة الإعراب (فاعل « يفرح ») والفاعل مرفوع (وعلامة رفعه

الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والظرف متعلق بالفعل ، وإذ : مضاف إليه ، والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ، ومثله : ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ ﴾ .

والثاني نحو : (﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ ﴾) فعشرون محمول على الجمع المذكور ، إذ لا واحد له من لفظه ، ومثله : ثلاثون وأربعون إلىٰ تسعين بإدخال الغاية ،

الواو) حالة كون الواو (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الضمة**) في كونها علامة رفع المؤمنون (**لأنه**) أي : لأن المؤمنون (**جمع مذكر سالم**) برفع سالم ؛ لأنه صفة جمع كما مر آنفاً (**والظرف**) يعني : قوله : (يومئذ) ، (**متعلق بالفعل**) أي : بـ(يَفْرَح) ، (**و**) لفظ (**إذ : مضاف إليه**) لـ(يوم) ، (**والتنوين فيه**) أي : في (إذ) ، (**عوض عن الجملة المحذوفة**) تقديرها ؛ أي : يوم إذ غلبت الروم في أدنى الأرض يفرح المؤمنون بنصر الله إياهم في يوم بدر .

(**ومثله**) أي : ومثل هـٰذا المثال الذي ذكره المصنف في كونه من أمثلة جمع المذكر السالم قوله تعالىٰ : (﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ) خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ ، وقوله تعالىٰ أيضاً : (﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ ﴾) وقس إعرابهما علىٰ إعرابنا لمثال المصنف .

(**والثاني**) أي : ومثال الثاني وهو ما حمل علىٰ جمع المذكر السالم في إعرابه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ ﴾ ، **فعشرون محمول**) في إعرابه بالواو (**على الجمع المذكور**) وإنما قلنا محمول عليه لا منه (**إذ لا واحد**) ومفردَ (**له من لفظه**) لأنه ليس جمعاً لعشرة ، وإلا . . لصح إطلاق عشرين علىٰ ثلاثة مقادير العشرة ، وهـٰذا لا يقول به أحد ، ولأنه يدل علىٰ عدد معين ولا تعيين في معاني الجموع (**ومثله**) أي : ومثل (عشرون) في كونه محمولاً علىٰ جمع المذكر السالم لا منه (**ثلاثون وأربعون إلىٰ تسعين بإدخال الغاية**) أي : مع إدخال

وهو مرفوع بـ(يكن) علىٰ أنه اسمها، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وصابرون: صفة له ، ومنكم : جار ومجرور في محل نصب علىٰ أنه خبر مقدم لـ(يكن) .

(و) الموضع الثاني (في الأسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك) بكسر الكاف ، ولو قال : (وحموها). . لكان أولىٰ ، لأن الحم قريب زوج المرأة .

(وفوك ، وهنوك ، وذو مال) أي : صاحبه ، فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة

الغاية الذي هو التسعون في المغيا ؛ أي : في المحمولات علىٰ جمع المذكر السالم (**وهو**) أي : لفظ عشرون (**مرفوع بـ« يكن » علىٰ أنه اسمها ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وصابرون : صفة له ، ومنكم : جار ومجرور في محل نصب علىٰ أنه خبر مقدم**) على اسمها (لـ« يكن ») الناقصة .

(**والموضع الثاني في**) نيابة الواو عن الضمة هو : (**الأسماء الستة المعتلة**) أي : المختوم آخرها بواحد من أحرف العلة الثلاثة (**المضافةِ لغير ياء المتكلم**) ظاهراً كان أو ضميراً ، ولو أضيفت إليها . . أعربت بالحركات المقدرة (**وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك** ، بكسر الكاف ، **ولو قال**) المصنف (**وحموها**) بضمير المؤنثة ؛ أي : حمُ المرأة (. . **لكان أولىٰ**) وأحرىٰ وأوفق بالمراد (**لأن الحم قريب زوج المرأة**) الذكر ؛ كأخيه وابن عمه ، فلا يضاف إلا إلى المرأة ؛ أي : على المشهور ، وأما الكاف في البقية ؛ فإن أضفتها إلىٰ مذكر . . فتحت ، وإلا . . كسرت . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وفوك ، وهنوك ، وذو مال** ؛ أي : **صاحبه ، فكل منها**) أي : كل من هـٰذه الأسماء الثلاثة (**يرفع بالواو نيابة**) أي : حالة كونها نيابة (**عن الضمة**) لا أصالة .

بالشروط الآتية (نحو : ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾) فأبوهم : فاعل قال ، ومضاف إليه وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة .

(و) نحو : (﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾) يوسف : مبتدأ ، وأخوه : معطوف عليه وهو مرفوع ؛ لأن المعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأحب : هو الخبر ، وإلىٰ أبينا : جار ومجرور متعلق به ، ولو صرح المؤلف بما قدرناه . . لكان أولىٰ . . . .

وقوله : (**بالشروط الآتية**) متعلق بـ(يرفع) أي : بالشروط المذكورة في الفصل الذي بعد هـٰذا الباب مثال رفعها بالواو (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ ، **فأبوهم : فاعل**) لـ(**قال**) أي : (**فأبو**) : فاعل لـ(قال) مرفوع ومضاف إلىٰ ضمير الغائبين (و) الضمير (**مضاف إليه**) لـ(أبو) (**وعلامة رفعه**) أي : رفع (أبو) (**الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة**) التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء .

(و) مثال الأخ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾) أي : منا ولفظ (**يوسف : مبتدأ**) مرفوع بالضمة ؛ لأنه اسم مفرد (و) لفظ (**أخوه : معطوف عليه**) أي : علىٰ (يوسف) علىٰ كونه مبتدأ (**وهو**) أي : لفظ أخو (**مرفوع ؛ لأن المعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة ، و**) لفظ (**أحب : هو الخبر**) عنهما ؛ أي : عن المعطوف والمعطوف عليه (و) لفظ (**إلىٰ أبينا : جار ومجرور متعلق به**) أي : بـ(أحب) لأنه اسم تفضيل (**ولو صرح المؤلف**) وذكر (**بما قدرناه**) أي : بما ذكرناه من لفظ (نحو) قبل المثال الثاني حيث قلنا : و(نحو : ليوسف . . .) إلخ ، (. . **لكان**) كلامه (**أولىٰ**) وأوضح لإيهام ترك ذكر لفظ (نحو) قبل المثال أن قوله : (ليوسف وأخوه . . .) إلخ . . مقول للمثال الأول ؛ أي : مقول لقوله : ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ مع

(و) نحو : (جاء حموك) فحموك فاعل (جاء) وعلامة رفعه الواو .

(وهٰذا فوك ، وهنوك) فهٰذا اسم إشارة في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ ، وفوك : خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو ، وهنوك : معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع ، (﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ ﴾) إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والضمير المتصل بها في محل نصب علىٰ أنه اسمها ، ولذو علم : خبرها

أنه آية أخرىٰ ، ومثال ثان ؛ يَعْنِي : للأخ .

(و)مثال الحم (نحو : جاء حموك ، فحموك فاعل « جاء » وعلامة رفعه الواو) وحمو : مضاف ، والكاف ضمير للمفردة المؤنثة في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، وتقدم آنفاً أن (الحم) في اللغة : اسم قريب زوج المرأة الذكر ، وكسر الكاف فيه كناية عن المؤنث . انتهىٰ « ملا جامي » .

وكسرت الكاف في المؤنث ؛ لكونهن أسفل في الحكم ، والخلقة ، والوطء ، ونقصان الفعل والعقل ، والميراث ، وغيرها ، فناسبت الكسرة فيهن لتدل علىٰ كونهن أسفل من المذكر . انتهىٰ « محرم » .

(وهٰذا فوك) أي : فمك (وهنوك) بفتح الهاء ، والهن : كناية عما يستقبح التصريح به .

(فهٰذا اسم إشارة في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ ، وفوك : خبره وهو مرفوع) بالمبتدأ (وعلامة رفعه الواو) لأنه من الأسماء الستة (وهنوك : معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع) وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة (﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ ﴾ إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والضمير المتصل بها) أي : بـ(إن) ، (في محل نصب علىٰ أنه) أي : علىٰ أن ذلك الضمير (اسمها) أي : اسم إن (ولذو علم : خبرها) أي : خبر

ومضاف إليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو ، واللام لام الابتداء .

(**وأما الألف** . . **فتكون علامة للرفع**) نيابة عن الضمة (**في المثنىٰ**) وهو ما دل على اثنين ، وأغنىٰ عن المتعاطفين من لفظه مذكراً كان أو مؤنثاً ، معرفة كان أو نكرة ، وعدل عن عبارة الأصل لما فيها من التجوز (و) في (**ما حمل عليه**) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنىٰ فالأول

(إن) ، وهو لفظ (ذو) ، (**ومضاف إليه**) وهو لفظ (علم) ، (**وهو**) أي : لفظ (ذو) وخبر (إن) (**مرفوع وعلامة رفعه الواو ، واللام**) في (لذو) ، (**لام الابتداء**) أي : لام تدخل على المبتدأ في أصلها .

(**وأما الألف**) التي تقدم ذكرها في تعداد علامات الرفع (. . **فتكون علامة للرفع**) أي : أمارة عليه حالة كونها (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الضمة في المثنىٰ** ، **وهو**) أي : المثنىٰ (**ما**) أي : اسم (**دل على اثنين ، وأغنىٰ**) بدلالته على اثنين (**عن**) ذكر (**المتعاطفين من لفظه**) أي : من لفظ المثنىٰ ، فإن قولك : (جاء الزيدان) أغنىٰ بدلالته على اثنين عن قولك : (جاء زيد وزيد) .

(**مذكراً كان**) ذلك اللفظ الدال على اثنين ؛ كزيدين (**أو مؤنثاً**) كهندين (**معرفة كان**) ذلك اللفظ كما ذكرنا (**أو نكرة**) كرجلين وامرأتين .

(**وعدل**) المصنف بتعبيره بالمثنىٰ (**عن عبارة الأصل**) أي : عبارة ابن آجروم وهو قوله في تثنية الأسماء (**لما فيها**) أي : لما في عبارة الأصل (**من التجوز**) أي : من ارتكاب المجاز ؛ أي : من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ؛ كالخلق بمعنى المخلوق ، واللفظ بمعنى الملفوظ .

(**و**) تكون الألف أيضاً علامة للرفع (**في ما حمل عليه مما فقد فيه**) أي : من كل لفظ دال على اثنين وفقد وانعدم فيه (**ما**) أي : شيء (**اعتبر**) واشترط (**من الشروط في المثنىٰ**) أي : شيء من شروط المثنىٰ ولو واحداً (**فالأول**) أي : فمثال

(نحو : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) فرجلان : فاعل (قال) وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنىٰ ، والثاني نحو : (﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾) إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعدة الشهور : اسمها ، وعند الله : ظرف متعلق بالاسم ، واثنا عشر : خبر (إن) وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملاً له على المثنىٰ إذ لا مفرد له ، وشهراً : تمييز ، (﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾) فاثنتا عشرة مرفوع بـ(انفجرت) على الفاعلية وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه

الأول وهو المثنىٰ (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ) مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ (فرجلان : فاعل « قال ») مرفوع به (وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنىٰ) .

(و) مثال (الثاني) يعني : به ما حمل عليه (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾) ، وإعرابه : (إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعدة الشهور : اسمها) ومضاف إليه (وعند الله : ظرف) مكان (متعلق بالاسم) أي : باسم إن ، وهو لفظ (عدة) لأنه اسم مصدر لعد الثلاثي .

(واثنا عشر : خبر « إن » وهو مرفوع) بها (وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة) وإنما كانت علامة رفعه الألف مع أنه ليس مثنىٰ حقيقياً (حملاً له) أي : حملاً للفظ (اثنا) ، (على المثنىٰ) وقياساً عليه وإلحاقاً به في إعرابه ، وإنما قلنا حملاً له على المثنىٰ ؛ لأنه ليس مثنىٰ لفظاً ، وإن كان مثنىٰ معنىً (إذ لا مفرد له) أي : لأن لفظ (اثنا) ليس له مفرد من لفظه فلا يقال في مفرده (اثن) إذ لم يسمع ذلك من العرب .

(وشهراً : تمييز) ذات للعد المبهم منصوب به ومن مثال الثاني أيضاً نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾) (فـ)إعرابه (اثنتا عشرة مرفوع بـ« انفجرت » على الفاعلية) له (وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه) أي : لأن (اثنتا) ،

مما حمل على المثنىٰ ؛ إذ لا واحد له أيضاً ، وعيناً : تمييز .

(وأما النون . . فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة **(في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية)** سواء كان حاضراً أو غائباً ، فالأول . . . .

(مما حمل) وقيس **(على المثنىٰ)** في إعرابه بالألف والياء **(إذ لا واحد)** ولا مفرد **(له)** أي : لـ(اثنتا) ، **(أيضاً)** أي : كما أنه لا مفرد لـ(اثنتا) **(وعيناً : تمييز)** ذات للعدد المبهم .

فإن قلت : لم أعرب المثنىٰ والجمع علىٰ حده بالحروف دون الحركات . . **قلت** : لأن التثنية والجمع فرعا المفرد والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطي الفرع للفرع ، والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب . انتهىٰ « حمدون » .

وما ذكره المصنف من إعراب المثنىٰ بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً هو لغة الجمهور ، وأما كنانة وهمدان . . فيلزمان المثنى الألف في الأحوال كلها ، ويعربانه بالحركات المقدرة عليها ، وعليه يخرج قراءة : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ، وهنالك لغة أخرىٰ : تُلْزِمُه الألفَ أيضاً في الأحوال كلها أيضاً ، ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً ؛ كالمفرد ، وبعضُهم : بالضمة المقدرة على الألف رفعاً ، وبالفتحة المقدرة على الياء والكسرة المقدرة عليها ، وقال الزجاج : (إن المثنىٰ مبني على الألف رفعاً ، وعلى الياء جراً ونصباً وهو ضعيف) ، **والباعث على التثنية** : الاختصار ، فالزيدان أخصر من زيد وزيد . انتهىٰ « حمدون » .

(وأما النون) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع **(. . فتكون علامة للرفع)** أي : أمارة عليه **(نيابة عن الضمة)** لا أصالة **(في الفعل المضارع)** أي : المشابه للاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب **(إذا اتصل به)** أي : بالمضارع **(ضمير تثنية سواء كان)** ذلك الضمير **(حاضراً)** أي : ضمير حاضر **(أو غائباً)** أي : ضمير غائب **(فالأول)** أي : مثال الأول وهو الحاضر

نحو : أنتما تقومان ، والثاني : (نحو : ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الألف ، وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ .

(أو) اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضراً كان أو غائباً ، فالأول نحو : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ۞ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ فتبنون : فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو ، وكذا

(**نحو : أنتما تقومان ، والثاني**) أي : ومثال الثاني وهو الغائب (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه**) أي : رفع كل منهما (**ثبوت النون**) أي : النون الثابتة ؛ أي : الموجودة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف (**لأنه**) أي : لأن كلاً منهما (**قد اتصل به ضمير تثنية وهو الألف ، وهو**) أي : كل من تقومان ويسجدان (**مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ**) الذي هو أنتما في الأول ، والنجم والشجر في الثاني .

(**أو اتصل به ضمير جمع المذكر حاضراً كان**) ذلك الضمير ؛ أي : ضمير حاضر (**أو**) كان (**غائباً**) أي : ضمير غائب (**فالأول**) أي : فمثال الأول ؛ يعني : ضمير الحاضر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً ﴾**) حالة كونكم (**﴿ تَعْبَثُونَ ﴾**) بالمارة وتلعبون بهم (**﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ ﴾**) أي : مخازن الماء ؛ كالبرك والحياض (**﴿ لَعَلَّكُمْ ﴾**) أي : كأنكم (**﴿ تَخْلُدُونَ ﴾**) في الدنيا (**فتبنون : فعل مضارع خال**) أي : متجرد (**من الناصب والجازم وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه قد اتصل به ضمير جمع**) حاضر (**وهو الواو ، وكذا**) أي : ومثل هـٰذا

ما بعده من الأفعال .

والثاني : (نحو : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾) فيؤمنون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو ، وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة الموصول وهو (الذين) ، والموصول في محل جر صفة لما قبله ، أو بدل منه ، وبالغيب متعلق بـ(يؤمنون) .

(أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾) فتعجبين : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ، ومن أمر الله : متعلق به .

ولما أنهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام . . . .

المذكور من (تبنون) ، (ما بعده) أي : إعراب ما بعده (من الأفعال) الثلاثة من (تعبثون ، وتتخذون ، وتخلدون) .

(والثاني) أي : ومثال الثاني ؛ يعني : ضمير الغائب (نحو) قوله تعالى : (﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ ، فيؤمنون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه اتصل به ضمير جمع) غائب (وهو الواو ، وهو) أي : لفظ (يؤمنون) ، (مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة الموصول وهو) أي : ذلك الموصول لفظ (« الذين » ، والموصول في محل جر صفة لما قبله) وهو (المتقين) ، (أو بدل منه) أي : من ما قبله وهو (المتقين) ، (وبالغيب) جار ومجرور (متعلق بـ« يؤمنون » ، أو اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة نحو) قوله تعالى : (﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ فتعجبين : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ، ومن أمر الله : متعلق به) أي : بـ(تعجبين) .

(ولما أنهى) المصنف وأتم (الكلام على علامات القسم الأول من أقسام

الإعراب وهو الرفع أصالة ونيابة . . أخذ يتكلم علىٰ علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب ، وهو النصب أصالة ونيابة فقال : (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلاً أو اسماً أو حرفاً (خمس علامات) إحداها : (الفتحة وهي الأصل) كما مر ، ولهـٰذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها ، ومن ثم قدمها

الإعراب وهو الرفع) وقوله : (**أصالة ونيابة**) تمييز ذات لعلامات القسم الأول (. . **أخذ**) جواب (لما) أي : شرع (**يتكلم علىٰ علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب**) الأربعة (**وهو**) أي : ذلك القسم الثاني (**النصب**) وقوله : (**أصالةً ونيابةً**) تمييز ذات أيضاً لعلامات القسم الثاني ؛ أي : أراد الشروع في الكلام علىٰ علامات القسم (**فقال**) معطوف علىٰ (أخذ) ، (**وللنصب**) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد أقسام الإعراب .

(**وهو**) أي : النصب المصطلح عليه عند النحاة ، وتقدم معناه لغة في باب الإعراب (**ما**) أي : تغيير مخصوص ؛ أو أثر ظاهر مخصوص (**يحدثه**) أي : يوجد ذلك التغيير أو ذلك الأثر (**عامله**) أي : عامل النصب في آخر الكلمة حقيقياً كان أو حكمياً (**سواء**) أ(**كان**) ذلك العامل (**فعلاً**) كضربت زيداً .

(**أو اسماً**) نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ .

(**أو حرفاً**) نحو : إن زيداً لقائم ؛ أي : وللنصب من حيث هو هو .

(**خمس علامات**) لا سادس لها بدليل الاستقراء ، لا بقيد كونه في الاسم فقط ، وإلا . . فأربعة إلىٰ آخر ما مر في « التتمة » ، (**إحداها** : **الفتحة وهي الأصل كما مر**) في (علامات الرفع) (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كونها الأصل في علامات النصب (**لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها ، ومن ثم**) أي : ومن أجل عدم قيام غيرها مقامها إلا عند تعذرها (**قدمها**) المصنف علىٰ غيرها في تعداد علامات النصب .

(و) الأربعة الباقية هي (الألف والكسرة والياء وحذف النون ؛ وهي) فروع عن الفتحة ؛ لأن كل علامة منها (نائبة عن الفتحة) أما الألف . . فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها ، والياء : أخت الألف فقامت مقام الفتحة ؛ كأختها ، والكسرة أصل الياء فأقاموها مقام الفتحة حملاً علىٰ فرعها ، وحذف النون أقيم مقام الفتحة ؛ لأنه لما كان ثبوتها علامة الرفع . . لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب ، . . . . . .

(والأربعة الباقية) بعد الفتحة (هي الألف والكسرة والياء وحذف النون ؛ وهي) أي : هـٰذه الأربعة (فروع) أي : متفرعات (عن الفتحة ؛ لأن كل علامة منها) أي : من هـٰذه الأربعة (نائبة عن الفتحة) لا أصالةَ لها في بابِ النصب (أما) فرعية (الألف) عن الفتحة ونيابتها عنها (. . فلأنها) أي : فلأن الألف (تنشأ) وتتولد (عنها) أي : عن الفتحة عند إشباعها (فـ) لذلك (قامت) الألف (مقامها) أي : مقام الفتحة عند تعذرها .

(و) أما فرعية (الياء) للفتحة . . فلأن الياء (أخت الألف) التي هي بنت الفتحة في كونهما حرف مد ولين (فقامت) الياء (مقام الفتحة ؛ كأختها) أي : كما قامت أخت الياء التي هي الألف مقام الفتحة .

(و) أما فرعية (الكسرة) للفتحة . . فلأن الكسرة (أصل الياء) وأمها التي هي أخت الألف (فأقاموها) أي : فأقامت العرب الكسرة ، أو حكمت النحاة بقيامها (مقام الفتحة حملاً) لها ؛ أي : الكسرة (علىٰ فرعها) التي هي الياء ، فأقاموا الكسرة مقام الفتحة .

(و) أما (حذف النون) . . فـ(أقيم مقام الفتحة) بضم الميم من مقام ؛ لأنه من الرباعي (لأنه) أي : لأن حذف النون (لما كان ثبوتها) أي : ثبوت النون (علامة الرفع . . لم يبق) لها حظ (إلا أن يكون حذفها علامة للنصب) فأقاموه مقام الفتحة .

وأما مواضعها. . فأشار إليها مبتدئاً بالأصل بقوله : (**فأما الفتحة. . فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع**) لا زائد عليها الأول : أن تكون علامة للنصب (**في الاسم المفرد**) المتقدم ذكره (**منصرفاً كان أو غير منصرف**) فالأول (**نحو** : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾) فاتقوا : فعل وفاعل، والاسم الكريم : منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة

(**وأما مواضعها**) أي : مواضع علامات النصب (. . **فأشار إليها**) أي : إلىٰ مواضعها حالة كونه (**مبتدئاً بالأصل**) منها وهو الفتحة (**بقوله** :) متعلق بـ(أشار) ، وختم بالنون ؛ لأنه علامة للنصب في الفعل ، وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته . انتهىٰ من « الفتح » .

(**فأما الفتحة**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد (علامات النصب) ، (. . **فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع لا زائد عليها**) بدليل الاستقراء (**الأول**) من تلك الثلاثة : (**أن تكون**) الفتحة (**علامة للنصب في الاسم المفرد المتقدم ذكره**) وتعريفه في علامات الرفع ، وتفسير الشارح هنا فيه ركاكة وغموض ؛ لأن قوله : (الأول) كونه علامة للنصب في الاسم المفرد ليس من المواضع الثلاثة ، ولو ترك كلام المصنف علىٰ ظاهره بلا تقدير شيء فيه. . لكان أوضح ؛ لأن الجار والمجرور في قوله : (في الاسم المفرد) بدل من الجار والمجرور في قوله : (في ثلاثة مواضع) فهـٰذا كلام واضح لا غبار عليه ، وتقديره هنا وفيما سبق وفيما سيأتي أدخل الغموض في كلام المصنف رحمهما الله تعالىٰ .

(**منصرفاً**) أ(**كان**) ذلك الاسم المفرد ؛ كرأيت زيداً (**أو**) كان (**غير منصرف**) كرأيت أحمد (**فالأول**) أي : فمثال الأول ؛ يعني : المنصرف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾) أي : امتثلوا أوامره واجتنبوا نواهيه (**فاتقوا : فعل وفاعل**) مبني علىٰ حذف النون (**والاسم الكريم**) تقدست أسماؤه (**منصوب على التعظيم**) أتىٰ به لدفع ما يتوهم من نصبه من كونه فضلة (**وعلامة نصبه فتحة ظاهرة**

في آخره ، ومثله : ﴿ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ والثاني : (﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾) فوهبنا : فعل وفاعل ، وله : جار ومجرور متعلق به ، وإسحاق : منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون ؛ لأنه غير منصرف للعجمة ، وكذلك يعقوب منصوب ؛ لأنه معطوف علىٰ (إسحاق) ، وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر ، أو مقدرةً كما في نحو : (﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾) فواعدنا : فعل وفاعل ، وموسىٰ : منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها . . . .

في آخره) لكونه مفرداً صحيح الآخر **(ومثله)** أي: ومثل هـٰذا المثال في نصب الجلالة ونصب (تحاوركما) على المفعولية قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ ، **و)** مثال **(الثاني)** وهو غير المنصرف نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ **فوهبنا : فعل وفاعل ، وله : جار ومجرور متعلق به)** أي : متعلق بـ(وهبنا) لأنه فعل ماض **(وإسحاق : منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره)** لأنه مفرد صحيح الآخر **(ولم ينون؛ لأنه غير منصرف للعجمة)** والعلمية **(وكذلك يعقوب منصوب ؛ لأنه معطوف علىٰ « إسحاق »)** وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون ؛ لأنه غير منصرف، وجملة (تكون) في قوله: **(وتكون الفتحة)** حالة كونها **(علامة للنصب فيه)** أي : في الاسم المفرد مستأنفة منقطعة عما قبلها إما **(ظاهرةً)** خبرُ (تكون) وذلك **(كما مر)** أي : كالأمثلة المذكورة آنفاً من (لفظ الجلالة ، وإسحاق ، ويعقوب) .

(أو) تكون الفتحة **(مقدرة)** فيه للتعذر مثلاً ، وذلك التقدير : **(كما)** أي : كالتقدير الذي **(في نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾) أي : وعدنا موسىٰ ؛ لأن المفاعلة ليست علىٰ بابها **(فواعدنا : فعل وفاعل ، وموسىٰ : منصوب ؛ لأنه مفعول به)** لـ(واعدنا) ، **(وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها**

تعذر تحريك الألف ، ومثلُهُ : ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ .

(و) الموضع الثاني : أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ ﴾) فترىٰ : فعل وفاعل ، والجبال : منصوب علىٰ أنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو جمع تكسير منصرف ، والثاني نحو : (﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ

تعذر) أي : عدم إمكان (**تحريك الألف**) وقد تقدم لك أن التعذر ضابطه : هو ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره ، **وهو قسمان** : **ذاتي** : وهو ما كان في أصله كما هنا ، **وعرضي** : وهو ما كان لعارض الإضافة إلىٰ ياء المتكلم ؛ كغلامي وصديقي (**ومثله**) أي : ومثل هـٰذا المثال في تعذر تحريك الألف قولُه تعالىٰ : (﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾) .

(**والموضع الثاني**) من المواضع الثلاثة : (**أن تكون الفتحة علامةً للنصب في جمع التكسير**) ولو قال الشارح بدل ما قدره : (والموضع الثاني) ما ذكره بقوله : (في جمع التكسير) . . لكان أوضح وأسلم (**المتقدم ذكره**) وتعريفه في (علامة الرفع) ، (**منصرفاً كان**) ذلك الجمع (**أو**) كان (**غير منصرف ، فالأول**) يعني : المنصرف ؛ أي : مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ ﴾) فهو منصرف لولا دخول (أل) عليه (**فترىٰ** : **فعل وفاعل**) مستتر يعود إلى المخاطب تقديره (أنت) ، (**والجبال** : **منصوب علىٰ أنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو**) أي : لفظ (الجبال) ، (**جمع تكسير**) لجبل نظير جِمال وجَمل (**منصرفٌ**) لولا دخول (أل) عليه ، أو المعنىٰ هو خال عن العلتين الفرعيتين المانعتين من الصرف .

(و) مثال (**الثاني**) وهو غير المنصرف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ

مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾) وعد : فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول ، والاسم الكريم : فاعل ، ومغانم : مفعول ثان وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو جمع تكسير لـ(مغنم) غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهراً فيه كما مر ، أو مقدراً كما في نحو : (﴿ وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾) أنكحوا : فعل وفاعل ، والأيامىٰ : منصوب بـ(أنكحوا) علىٰ أنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه مقصور وهو جمع تكسير لأيم : وهي ....

مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ ، وعد : فعل ماض والضمير المتصل به) وهو ضمير المخاطبين (منصوب المحل علىٰ أنه مفعول أول) لـ(وعد) ، (والاسم الكريم : فاعل) مرفوع (ومغانم : مفعول ثان) له (وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو جمع تكسير لـ« مغنم » غير منصرف للجمعية المكررة) أي : للجمع الذي حصل به تكرير ما قبله من الجمع في بعض مواده ؛ كما في (كلب) يجمع علىٰ (أكلب) علىٰ وزن (أفعل) ، وأكلب يجمع علىٰ (أكالب) بزنة (مفاعل) وهي صيغة منتهى الجموع .

(ولا فرق في نصبه) أي : في نصب جمع التكسير (بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهراً فيه) وذلك (كما مر) أي : كالذي مر من المثالين (أو مقدراً كما في نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾ أنكحوا : فعل وفاعل ، والأيامىٰ : منصوب بـ« أنكحوا » علىٰ أنه مفعول به) لأنكحوا (وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر) أي : عدم إمكان تحريك الألف (لأنه) اسم (مقصور) أي : ممنوع من ظهور جميع حركات الإعراب في آخره (وهو) أي : الأيامىٰ (جمع تكسير لأيم) بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة (وهي) أي :

من ليس لها زوج بكراً كانت أو ثيباً .

(و) الموضع الثالث : أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شيء) يوجب بناءه ، أو ينقل إعرابه كما تقدم في علامات الرفع ، ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة ، فالأول (نحو : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾) لن : حرف نفي

الأيم (من ليس لها زوج بكراً كانت أو ثيباً ، والموضع الثالث : أن تكون الفتحة علامة للنصب في الفعل المضارع ، سواء كان صحيح الآخر) كيضرب وينصر ويذهب (أم مُعتلَّه) كيدعو ويرمي ويخشىٰ (إذا دخل عليه ناصب من نواصب الفعل) الآتية في باب الأفعال وهـٰذا القيد لا حاجة إليه ؛ لأن الشيء لا ينصب إلا بناصب ، لـٰكنه ذكره إيضاحاً للمبتدي ، ولم يذكره في نظائر هـٰذا الموضع اكتفاءً بذكره هنا طلباً للاختصار ، وكان الأولىٰ ذكر مثل هـٰذا في أول الكلام عند قوله : (فأما الضمة . . فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد) بأن يقول هناك : إذا دخل عليه رافع أو يكتفي بذلك عن ذكره في نظائره . انتهىٰ « أبي النجا » .

(ولم يتصل مع ذلك) أي : مع دخول الناصب عليه (بآخره) أي : بآخر المضارع (شيء) مما (يوجب بناءه) كنوني التوكيد ونون النسوة (أو) شيء مما (ينقل إعرابه) كالضمائر الثلاثة (كما تقدم) ذلك كله (في) مبحث (علامات الرفع) وقولُه : (ويكون نصبه بفتحة ظاهرة) كما في (يضرب) ، (أو) بفتحة (مقدرة) كما في (يخشىٰ) يُغْني عنه قوله أولاً : (سواء كان صحيح الآخر أم معتله) فهو حشو مما يعيب الكلام فإسقاطه أولىٰ ، إلا أن يقال : ذكره توطئة لقوله : (فالأول) فمثال الأول : فهو ما كان صحيح الآخر ، أو ما كان نصبه بفتحة ظاهرة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾) فـ(لن : حرف نفي

ونصب ، وينال : فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والاسم الكريم : منصوب على التعظيم ، ولحومها : فاعل مؤخر ، ولا دماؤها : معطوف عليه .

والثاني في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو : ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ فترىٰ : فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر ، ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالىٰ .

ونصب ، وينال : فعل مضارع منصوب بـ« لن » وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والاسم الكريم : منصوب على التعظيم ، ولحومها : فاعل مؤخر ، ولا دماؤها : معطوف عليه) أي : علىٰ (لحومها) .

(و) مثال (الثاني) وهو ما فتحته مقدرة يكون (في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو : ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ فترىٰ : فعل مضارع منصوب بـ« لن » وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر) لكونه فعلاً معتلاً بالألف (ولم يمثل له) أي : للثاني الذي فتحته مقدرة (المؤلف رحمه الله تعالىٰ) ونفعنا بعلومه ، آمين .

[ص] : وأما الألف . . فتكون علامة للنصب في الأسماء الستة نحو : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ ، ﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ ، . . . .

[التتمة] : ولما فرغ المصنف من بيان مواضع ما هو الأصل في علامات النصب وهو الفتحة . . أخذ يتكلم علىٰ بيان مواضع ما هو النائب عنها وهو الألف ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وأما الألف**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (. . **فتكون علامة للنصب**) أي : أمارة عليه علىٰ طريق النيابة (**في الأسماء الستة**) التي تقدم لنا ذكرها وتعريفها في علامات الرفع ، وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال .

فمثال الأب (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾) ، وإعرابه : (ما) : نافية مبنية على السكون (كان) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح (محمد) : اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة (أبا) : خبرها منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ، وهو محل الشاهد (أبا) : مضاف (أحد) : مضاف إليه مجرور به بالكسرة الظاهرة (من رجالكم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً صفة لـ(أحد) تقديره : أبا أحد كائن من رجالكم ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها بحسب ما في القرآن .

ومثال الأخ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾) الواو بحسب ما في القرآن (نحفظ) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود علىٰ جماعة المتكلمين (أخانا) : مفعول به ومضاف إليه منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو غرض التمثيل ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

وتقول : رأيت حماك ، وفاك ، وهناك ، و﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ . . . .

(وتقول) في مثال الحم ، والفم ، والهن (رأيت حماك) يا هند ، بكسر الكاف خطاباً للمرأة ، وإعرابه : (رأيت) : فعل وفاعل (حماك) : مفعول به ومضاف إليه منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو غرض التمثيل ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لتقول .

وتقول مثل ذلك في إعراب (وفاك) وسقط في أكثر النسخ ذكر (فاك) ولا بد من ذكره لتتم أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب (وهناك) معطوف علىٰ (حماك) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة .

(و) مثال (ذو) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر : بهمزتين : الأولىٰ منهما همزة الاستفهام التوبيخي ، والثانية همزة (أن) المصدرية ، وقرأ الباقون : بهمزة واحدة ، وإعرابه علىٰ قراءة الباقين : (أن) حرف نصب ومصدر (كان) : فعل ماض ناقص في محل النصب بـ(أن) المصدرية مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الكافر المعين كما سيأتي (ذا) : خبر كان منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو غرض التمثيل (ذا) : مضاف (مال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام المحذوفة المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : أكفر أو كذب بآياتنا لكونه ذا مال وبنين ؛ أي : لا ينبغي منه ذلك ولا يليق به ؛ لأن المال والبنين من النعم ، فكان ينبغي له مقابلتها بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب ، سبب نزول هـٰذه الآية ما أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : (نزلت هـٰذه الآية في الأخنس بن شريق) ، وأخرج ابن المنذر عن الكلبي مثله ، وأخرج ابن أبي حاتم

وأما الكسرة . . فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وما حمل عليه

عن مجاهد قال : (نزلت في الأسود بن عبد يغوث) ، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله : ﴿ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ قال : (نزل على النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾ قال : فلم نعرفه حتىٰ نزل على النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ قال : فعرفناه له زنمة كزنمة الشاة) انتهىٰ من « الحدائق » .

(**وأما الكسرة**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (. . **فتكون علامة للنصب**) أي : أمارة عليه حالة كونها (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الفتحة في جمع المؤنث السالم**) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ؛ سواء أكان علماً لمؤنث ؛ كهندات وفاطمات ، أو لمذكر ، كطلحات ، أو صفة لمؤنث ؛ كمسلمات ومؤمنات ، سَلِمَ فيه بناءُ الواحد ؛ كالأمثلة المذكورة ، أم تَكَسَّر ؛ كسجدات بفتح الجيم فإن مفرده سجدةٌ بسكونها .

(**و**) في (**ما حُمل عليه**) أي : أُلْحِقَ به في إعرابه مما كان علىٰ صورته وليس بجمع ، **وضابط ما يعرف به الجمع القياسي من غيره : أن الذي يجمع بالألف والتاء قياساً خمسة أنواع : الأول** : ما فيه تاء التأنيث مطلقاً ؛ سواء أكان علماً لمؤنث ؛ كفاطمة ، أم لمذكر ؛ كطلحة ، أم اسم جنس ؛ كتمرة ، أم صفة ؛ كنسابة .

الثاني : علم لمؤنث مطلقاً ؛ سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينب لعاقل أم لغيره .

الثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل ؛ كجبال راسيات وأيام معدودات ، بخلاف صفة المؤنث ؛ كحائض ، وصفة العاقل ؛ كعالم فإنها لا تجمع هـٰذا الجمع .

نحو : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ ....

الرابع : مُصغَّر المذكر الغير العاقل ؛ كدُرَيهمات ودُرَيهم .

الخامس : الجنس المؤنث بالألف ؛ سواء أكان اسماً ؛ كبَهْمَىٰ وصحراء ، أم صفة ؛ كحبلىٰ وحلة سيراء ، وما عدا هٰذه الأنواع الخمسة شاذ مقصور على السماع ، وقد جمعها أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي في « شرح الألفية » فقال :

وقسه في ذي التا ونحو ذكرىٰ ... ودرهم مصغرٍ وصحرا
وزينبٍ ووصف غير العاقل ... وغيرُ ذا مسلم للناقلِ

وأما السماعي : فلا ينحصر فيقتصر فيه على السماع ؛ كسماوات ، وأرضات ، وثيبات ، وشمالات ، وأمهات ، وحمامات ؛ لأنها أسماء جنوس بلا علامة ، **ويلحق به في إعرابه شيئان** : **اسم الجمع** ؛ كأولات بمعنىٰ (ذوات) اسم جمع لذاتٍ مؤنثٍ (ذي) بمعنىٰ (صاحب) ، **وما سمي به منه** ؛ كعرفات وأذرعات ؛ كما مر مثال جمع المؤنث السالم (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) ومثال ما حمل عليه نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ) فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ، **وإعراب المثال الأول** : (خلق) : فعل ماض مبني على الفتح (الله) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (السماوات) : مفعول به عند الجمهور ، وقال الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب : (هو مفعول مطلق) ، وصَوَّبه ابن هشام في « المغني » ووَضَّحها بأن قال : (المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلاً ؛ كقولك : ضربت زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً وأنت فعلت به الضرب ، والمفعول المطلق : هو ما كان العامل فيه فعل إيجاده وإن كان ذاتاً ؛ لأن الله تعالىٰ موجد للأفعال والذوات جميعاً) ، والجمهور : لا يشترطون هٰذا الشرط . وباتفاق القولين نقول : (السماوات) منصوب وعلامة نصبه الكسرة

نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة .

وإعراب المثال الثاني : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (كن) : فعل ماض ناقص في محل الجزم : (إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني بسكون على النون المدغمة في نون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع اسمها مبني على الفتح ، وأصل (كن) كون بفتح الكاف وضم الواو فاستثقلت الضمةُ على الواو فنقلت إلى الكاف ، ثم حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون (كن) ، (أولات) : خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ، ولأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه ؛ لأنه بمعنىٰ (ذوات) ، وذوات جمع ذاتٍ مؤنثٍ (ذي) بمعنىٰ (صاحب) ، وكتبت الواو بعد ألفه حملاً له علىٰ مذكرِهِ وهو أولو (وأولات) : مضاف (حمل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومما ألحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه ما سمي به منه ؛ كعرفات وأذرعات .

ثم اعلم : أنه إنما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملاً للنصب على الجر ؛ كما فعلوا ذلك في أصله الذي هو جمع المذكر السالم ليلتحق الفرع بالأصل ، ولم يعربوه بالحروف كأصله ؛ لأنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب بها بخلاف أصله . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وخرج بقولنا : (بألف وتاء مزيدتين) ما إذا كانت الألف أصلية ؛ كقضاة وغزاة ؛ لأن ألفهما أصلية ؛ لأنها منقلبة عن ياء في الأول ، وعن واو في الثاني ؛ إذ الأصل قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ ، وكذا إذا كانت أصلية نحو : أبيات وأموات كان نصبه بالفتحة

وأما الياء . . فتكون علامة للنصب في موضعين في المثنىٰ وما حمل عليه نحو : ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ ، و﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ ،

نحو : سكنت أبياتاً وحضرت أمواتاً .

(**وأما الياء**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامة النصب (. . **فتكون علامة للنصب**) أي : أمارة عليه نيابةً عن الفتحة (**في موضعين**) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء وقوله : (**في المثنىٰ**) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور في قوله : (في موضعين) يعني : أحدهما المثنى الذي تقدم لنا ذكره في مباحث الرفع .

(**و**) في (**ما حمل عليه**) أي : في ما ألحق بالمثنىٰ في إعرابه بالألف والياء ، وقد سبق لنا أنها خمسة ألفاظ ، فمثال المثنىٰ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾) ، **وإعرابه** : (ربنا) : منادىٰ مضاف حذف منه حرف النداء للتخفيف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (نا) : ضمير جماعة المتكلمين في محل الجر مضاف إليه (واجعلنا) : الواو : عاطفة على الجملة التي قبلها (اجعلنا) : فعل دعاء وفاعل مستتر يعود على (الله) ، ومفعول أول لـ(جعل) ، (ومسلمين) : مفعول ثان له منصوب بالياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء (لك) : جار ومجرور متعلق بـ(مسلمين) .

(**و**) مثال ما حمل على المثنىٰ نحو قوله تعالىٰ : (﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾) ، **وإعرابه** : (إذ) : ظرف لما مضىٰ من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر إذ أرسلنا إليهم ، فعل وفاعل (إليهم) : متعلق به (اثنين) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون حرف زائد لشبه التثنية

﴿ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو : ﴿ نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ، ﴿ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ ﴾

مبني على الكسر ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذ) .

ومن مثال ما حمل على المثنىٰ أيضاً قوله تعالىٰ : (﴿ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ) وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ ، وإعرابه : (رب) : منادىٰ مضاف حذف منه حرف النداء للتخفيف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (ونا) : ضمير المتكلمين في محل الجر مضاف إليه (أمتنا) : فعل وفاعل ومفعول وحد الفعل (أمت) ، (أمت) : فعل ماض مبني بسكون على التاء المدغمة في تاء الفاعل لاتصاله بضمير رفع متحرك ، (التاء) : ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح (ونا) : ضمير المتكلمين في محل النصب مفعول به مبني على السكون (اثنتين) : صفة لمصدر محذوف جوازاً تقديره : إماتتين اثنتين ، منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء (والنون) : حرف زائد لشبه التثنية مبني على الكسر ، ومثله في الإعراب وأحييتنا اثنتين .

(و) أما الياء أيضاً . . فتكون علامة للفتحة (**في جمع المذكر السالم وما حمل عليه**) مثال الجمع (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾) من الإنجاء ، وإعرابه : (ننجي) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على الله (المؤمنين) : مفعول به منصوب بالياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين والحركة ، ومثال ما حمل على الجمع نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ ﴾) ، (واعدنا) : فعل وفاعل (موسىٰ) :

وأما حذف النون . . فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون نحو : ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ ، ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ،

مفعول أول ، (ثلاثين) : مفعول ثان علىٰ تقدير مضاف محذوف ؛ أي : انقضاء أو تمام ثلاثين وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه ، والنون حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح (ليلة) تمييز ذات لـ(ثلاثين) منصوب بها .

(**وأما حذف النون**) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد علامات النصب (. . **فيكون علامة للنصب**) أي : أمارة عليه نيابة عن الفتحة (**في الأفعال**) المضارعة المتقدم ذكرها في علامات الرفع (**التي رفعها بثبات النون**) أي : بالنون الثابتة إذا دخل عليها ناصب ينصبه وتسمىٰ : بـ(الأمثلة الخمسة) وهو أولىٰ مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾) ، وإعرابه : (إلا) : أداة استثناء مفرغ مبنية على السكون (أن) : حرف نصب ومصدر (تكونا) : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها (تكونا) : مضارع متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ والألف ضمير للمثنى المخاطب في محل الرفع اسمها (ملكين) : خبرها منصوب بالياء ؛ لأنه من المثنىٰ ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة مصدر محذوف إليه تقديره : ما نهاكما ربكما عن تلكما الشجرة إلا كراهية كونكما ملكين أو كونكما من الخالدين فيها .

ونحو : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) الواو بحسب ما في القرآن (أن) : حرف مصدر ونصب (تصوموا) : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع

ولن تقومي .

صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء (وخير) : خبرُه (لكم) : متعلق بـ(خير) ، والتقدير : وصومكم خير لكم ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن .

(و) نحو (لن تقومي) يا هند ، وإعرابه : (لن) : حرف نفي ونصب (تقومي) : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل له من الإعراب .

إعراب المتن

(**وأما الألف**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الألف) : مبتدأ مرفوع ، (. . **فتكون علامة للنصب**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (تكون) : فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر فيها تقديره : (هي) يعود على (الألف) ، (علامة) : خبرها منصوب (للنصب) : جار ومجرور متعلق بـ(علامة) أو صفة لها ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الألف. . فكائنة علامةً للنصب في الأسماء الستة ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الفتحة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**في الأسماء**) : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، أو متعلق بـ(تكون) ، (**الستة**) : صفة للأسماء مجرورة ؛ أي : المعدودة بالستة ، (**نحو** : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ميم (رجالكم) .

وقوله : (**ونحفظ أخانا**) : معطوف محكي بعاطف مقدر على المثال الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لنحو : (**وتقول** : **رأيت حماك ، وفاك ، وهناك**) : الواو عاطفة (تقول) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود على المخاطب ؛ أي : تقول أنت أيها المخاطب في أمثلة ما بعد الأخ ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (نحو) علىٰ كونها مستأنفة (رأيت

حماك . . .) إلخ : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ كاف (هناك) ، (وأن كان ذا مال) : الواو : عاطفة (أن كان ذا مال) : معطوف محكي علىٰ قوله (ما كان محمد) علىٰ كونه مضافاً إليه لنحو ؛ أي : ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ .

(وأما الكسرة . . فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الكسرة) : مبتدأ ، وجملة قوله : (فتكون علامة) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الفتحة) ، (للنصب) : جار ومجرور متعلق بـ(علامة) أو صفة لها (نيابة) : منصوب على الحالية من اسم (تكون) ولـٰكنه في تأويل مشتق تقديره : أي : فتكون هي علامة للنصب حالة كونها نائبة عن الفتحة (عن الفتحة : جار ومجرور متعلق بـ(نيابة) ، (في جمع المؤنث السالم) : جار ومجرور متعلق بـ(تكون) ، (وما حمل عليه) : (الواو) عاطفة (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الجر معطوف علىٰ جمع المؤنث ؛ أي : وفي ما حمل عليه (حمل) فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(حمل) ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف (خلق الله السماوات) : مضاف إليه محكي وقوله : (﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (خلق الله السماوات) وللمعطوف حكم المعطوف

عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ لام (حمل) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وأما الياء . . فتكون علامةً للنصب في موضعين**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الياء) : مبتدأ (فتكون) : الفاء رابطة لجواب (أما) ، وجملة (تكون علامةً) في محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير : وأما الياء . . فكائنة علامةً للنصب ، والجملة الاسمية جواب (أما) ، وجملة (أما) معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الفتحة) ، (للنصب) متعلق بـ(علامة) أو صفة لها (في موضعين) : متعلق بـ(تكون) .

(**في المثنىٰ**) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله بدل بعض من كل ، (**وما حمل عليه**) : (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف على المثنىٰ (وحمل) : صلة لـ(ما) ، و(عليه) : متعلق بـ(حمل) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾) : مضاف إليه محكي ، (﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾) : الواو : عاطفة (إذ أرسلنا إليهم اثنين) : معطوف محكي علىٰ قوله : (واجعلنا) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وكذا قوله : (﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ﴾) : معطوف محكي علىٰ قوله : (ربنا واجعلنا مسلمين لك) .

(**وفي جمع المذكر السالم**) : معطوف علىٰ قوله : (في المثنىٰ) : (وما حمل عليه) : معطوف علىٰ (جمع المذكر السالم) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾) : مضاف إليه محكي ، وقوله : (﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾) : في محل الجر معطوف محكي علىٰ (ننجي المؤمنين) .

(**وأما حذف النون**) : (أما) : حرف شرط (حذف النون) : مبتدأ ، فجملة قوله : (. . **فيكون علامة للنصب**) : في محل الرفع خبر المبتدأ (للنصب) : متعلق بـ(علامة) أو صفة له ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الفتحة) .

(**في الأفعال**) : جار ومجرور متعلق بـ(يكون) ، (**التي**) : اسم موصول في محل الجر صفة (للأفعال) ، (**رفعها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**بثبات النون**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : التي رفعها كائن بالنون الثابتة ، والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : في الأفعال المرفوعة بثبات النون ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : المعلوم رفعها بثبات النون .

(**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾) : مضاف إليه محكي ، وقوله : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) : معطوف محكي على المثال الأول ، وكذا قوله : (**ولن تقومي**) : الواو : عاطفة (لن تقومي) : معطوف محكي على المثال الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، والله أعلم .

[ش] : ولما فرغ من مواضع الفتحة . . أشار إلىٰ مواضع ما ناب عنها بقوله : (**وأما الألف** . . **فتكون علامة للنصب**) نيابة عن الفتحة (**في الأسماء الستة**) المتقدمة في علامات الرفع (**نحو** : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ فما : حرف نفي ، وكان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، ومحمد : اسمها ، وأبا أحد : منصوب بالألف خبرها ؛ لأنه من الأسماء الستة ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**ولما فرغ**) المصنف (**من مواضع الفتحة**) الثلاثة التي تكون فيها الفتحة علامة للنصب (. . **أشار إلىٰ مواضع ما ناب عنها**) أي : عن الفتحة ؛ **وهي الأربعة الباقية التي** : هي الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وقوله : (إلىٰ مواضع ما ناب عنها) : جمعها باعتبار الأفراد الشخصية ، وإلا . . فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلا موضع واحد ، والياء لها موضعان لا ثلاثة ، **وأما الجواب** : بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطرداً في كل ما ناب عنها ؛ بل هو خاص بالياء فقط ، ولا يجري في الألف والكسرة وحذف النون ، لما عرفت من أنه ليس لكل منها إلا موضع واحد . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**بقوله** : **وأما الألف**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (. . **فتكون علامة للنصب**) أي : أمارة على النصب حالة كونها (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الفتحة**) لا أصالةً (**في الأسماء الستة المتقدمة في علامات الرفع**) وقوله : المتقدمة أشار به إلىٰ أن (أل) في الأسماء للعهد الذكري ، مثال الأب (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾) (فـ)إعرابه أن يقال (**ما** : **حرف**) لمجرد (**نفي**) لا عمل لها ؛ لاقترانها بعامل أقوىٰ منها (**وكان** : **فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، ومحمد** : **اسمها**) مرفوع (**وأبا أحد** : **منصوب بالألف خبرها**) وهـٰذا موضع التمثيل (**لأنه من الأسماء الستة**) ، (وأحد) : مضاف إليه

ومن رجالكم : متعلق بمحذوف صفة لـ(أحد) نحو : (﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾) نحفظ : فعل وفاعل ، وأخانا : منصوب بالألف على أنه مفعول ؛ لأنه من الأسماء الستة ، ومثله نحو : ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ﴾ (وتقول : رأيت حماك) بكسر الكاف (وفاك ، وهناك) رأيت : فعل وفاعل ، وحماك :

مجرور بالكسرة (ومن رجالكم) : جار ومجرور ومضاف إليه (**متعلق بمحذوف صفة لـ« أحد »**) تقديره : أحد كائن من رجالكم ، ومثال الأخ : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾) ، **وإعرابه** : (**نحفظ** : **فعل**) مضارع مرفوع (**وفاعل**) مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود إلىٰ جماعة المتكلمين من أولاد يعقوب (**وأخانا**) : مفعول به ومضاف إليه (**منصوب بالألف علىٰ أنه مفعول**) به ، وهـٰذا غرض التمثيل (**لأنه من الأسماء الستة ، ومثله**) أي : ومثل هـٰذا المثال ونظيره في كون (يا أبانا) منصوباً بالألف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ﴾) ، **وإعرابه** : (ارجعوا) : فعل أمر وفاعل مبني علىٰ حذف النون (إلىٰ أبيكم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(ارجعوا) ، (فقولوا) : الفاء : عاطفة (قولوا) : فعل أمر وفاعل مبني علىٰ حذف النون ، والجملة معطوفة علىٰ ما قبلها .

(**وتقول**) أيها الطالب في مثال الحم ، والفم ، والهن : (**رأيت حماك بكسر الكاف**) وفي « الشاطبي » : **وحمو الرجل** : أبو امرأته ، أو أخوها ، أو عمها ، **وقيل** : **الأحماء** : من قبل المرأة خاصة ، **والأختان** : من قبل الرجل ، **والصهر** : يجمع ذلك كله ، هـٰكذا حكىٰ صاحب « المحكم » أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الداني الأندلسي . انتهىٰ منه .

(**وفاك ، وهناك**) **وإعرابه** : (**رأيت : فعل وفاعل**) وحد الفعل (رأىٰ) ، (رأىٰ) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك (**وحماك** :

منصوب بالألف علىٰ أنه مفعول وكذا فاك وهناك ؛ لأنهما معطوفان عليه (و) قال الله تعالىٰ : (﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾) كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها مستتر فيها ، وذا مال : خبرها منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة .

(وأما الكسرة . . فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سواء كان جمعاً لمؤنث ، أم لمذكر سالماً كان ، أم ذا تغير ، ولو عبر به . . لكان أولىٰ لما ذكر . . . .

منصوب بالألف) وهو موضع التمثيل (**علىٰ أنه مفعول**) به (**وكذا فاك وهناك ؛ لأنهما معطوفان عليه**) أي : علىٰ حماك (**و**) مثال (ذي) نحو ما (**قال الله تعالىٰ** : **﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ**) وَبَنِينَ﴾ (**كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها مستتر فيها**) جوازاً لإسنادها إلى الغائب (**وذا مال : خبرها منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأما الكسرة . . فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ، والمراد به**) أي : بجمع المؤنث السالم هو (**ما**) أي : لفظ (**جمع**) أي : تحققت جمعيته (**بألف وتاء مزيدتين**) علىٰ بناء مفرده (**سواء كان جمعاً لمؤنث**) كهندات (**أم**) كان جمعاً (**لمذكر**) كإصطبلات جمع إصطبل ؛ وهو موقف الدابة (**سالماً كان**) بناء مفرده ؛ كمسلمات (**أم**) كان بناء مفرده (**ذا تغير**) كحبليات جمع حبلىٰ ، لقلب ألف مفرده ياء في الجمع وسماوات (**ولو عبر**) المصنف (**به**) أي : بلفظ ما جمع بألف وتاء مزيدتين (. . **لكان**) تعبيره (**أولىٰ**) وأسلم وأشمل (**لما ذكر**) أي : لشموله ما كان ذا تغير وما كان لمذكر .

وعبارة الشيخ خالد على « الآجرومية » : (وتقييد الجمع بالتأنيث وبالسلامة وكذا بالجمع جري على الغالب ، وإلا . . فقد يكون جمعاً لمذكر ؛ كإصطبلات

(و) في (ما حمل عليه) فالأول (نحو : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) خلق : فعل ماض ، والاسم الكريم : فاعل ، والسماوات : منصوب بالكسرة علىٰ أنه مفعول به ، أو مطلق حملاً للنصب على الجر قياساً علىٰ أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، ولئلا يلزم أن للفرع زيادة مزية علىٰ أصله وهو جمع المذكر السالم ، ومثله

جمع إصطبل ؛ وهو موقف الدابة ، وقد يكون مكسراً نحو : حبليات جمع حبلىٰ) لأنه تغير بقلب ألف المفرد وهو حبلىٰ ياء في الجمع وهو حبليات ، وقد يكون اسم جمع ؛ كأولات ، أو مفرداً ؛ كعرفات ، وتقييد التاء والألف بمزيدتين لإخراج نحو : أبيات وأموات ؛ لأن تاءهما أصلية ، ولإخراج نحو : قضاة وغزاة ؛ فإن ألفهما أصلية كما مر في (مبحث الرفع) .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للنصب (في ما حمل عليه فـ)مثال (الأول) يعني : جمع المؤنث (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) ، وإعرابه : (خلق : فعل ماض ؛ والاسم الكريم : فاعل ، والسماوات : منصوب بالكسرة علىٰ أنه مفعول به) عند الجمهور (أو) علىٰ أنه مفعول (مطلق) عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ، وقواه في « المغني » كما مر في « التتمة » ، وإنما قلنا منصوب بالكسرة (حملاً للنصب) فيه (على الجر قياساً) له (علىٰ أصله ، وهو) أي : ذلك الأصل (جمع المذكر السالم) لأن المذكر أصل للمؤنث ، فحملوا فيه نصبه علىٰ جره ، فجعلوا علامة نصبه الياء كما جعلوا علامة جره الياء .

(و) لم يكملوا له جميع الحركات الثلاث بجعل علامة نصبه الفتحة (لئلا يلزم) ويثبت (أن للفرع) الذي هو جمع المؤنث السالم (زيادة مزية) أي : زيادة في المزية والمرتبة بتكميل الحركات الثلاث له (علىٰ) مزية ثبتت له بإعرابه بالحركات مع أن (أصله) الذي (وهو جمع المذكر السالم) معرب بالحروف ولم يكمل له الحروف الثلاث لأنهم جعلوا لجره ونصبه الياء (ومثله) أي : مثل

نحو : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ ، والثاني نحو : (﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾) فأولات خبر (كن) وهو منصوب بالكسرة ، واسمها النون المدغمة فيها نون كُنْ وأصل (كن) كون بضم الواو بعد النقل إلىٰ باب (فعل) بضم العين ؛ لإسناده إلىٰ ضمير رفع ، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(وأما الياء . . فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث لهما ؛ الأول : (في المثنىٰ) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في

السماوات ، ونظيره في نصبه بالكسرة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ و) مثال (الثاني) وهو ما حمل عليه (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾ فـ)إعرابه : (أولات : خبر « كن » وهو منصوب بالكسرة ، واسمها النون) أي : نون الإناث (المدغمة فيها نون كن) أي : نون كان التي هي لامها (و) إنما قلنا المدغمة فيها نون كان ؛ لأن (أصل « كن ») بتشديد النون (كون بضم الواو) مع تشديد النون أيضاً (بعد النقل) أي : بعد نقله من باب (كون) بفتح العين (إلىٰ باب « فعل » بضم العين ؛ لإسناده إلىٰ ضمير رفع) متحرك وهو نون الإناث (فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت) الضمة (منها) أي : من الواو (إلىٰ ما قبلها) أي : إلىٰ ما قبل الواو وهو الكاف (بعد سلب) وإزالة (حركة ما قبلها) أي : ما قبل الواو وهي فتحة الكاف ، فالتقىٰ ساكنان وهما الواو ونون كان (ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين) فأدغمت نون كان في نون الإناث لتماثلهما فصارت (كن) بضم الكاف وتشديد النون ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

(وأما الياء) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (. . فتكون علامةً للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين لا ثالث لهما ؛ الأول) منهما ما ذكره بقوله : (تكون علامة) له (في المثنى المتقدم ذكره) وتعريفه (في علامات الرفع وفي

(ما حمل عليه) مثال المثنىٰ (نحو : ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾) اجعلنا : فعل وفاعل ومفعول أول ، ومسلمين : مفعول ثان وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ لاشتراكهما في كون كل واحد منهما فضلة مستغنىً عنه .

(و) مثال ما حمل عليه نحو : (﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾) فأرسلنا : فعل

ما حمل) وقيس (عليه) أي : على المثنىٰ في إعرابه بالألف والياء المفتوح ما قبلهما المكسور ما بعدهما (مثال المثنىٰ نحو) قوله تعالىٰ : (﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾) ، وإعرابه : (اجعلنا : فعل) دعاء سلوكاً مسلك الأدب مع الباري سبحانه ، مبني على السكون (وفاعل) هو ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) يعود على الباري (ومفعول أول) ضمير جماعة المتكلمين (ومسلمين : مفعول ثان) لـ(جعل) ، (وهو) غرض التمثيل (منصوب) على المفعولية (وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ لاشتراكهما) أي : لاشتراك النصب والجر (في كون كل واحد منهما) إعراب (فضلة مستغنىً عنه) في تركيب الكلام ؛ لأن كلاً من المنصوبات والمجرورات ليس لها دخل في أجزاء الكلام ، التي هي المسند والمسند إليه والإسناد ، ولو قال : فضلة مستغنىً عنها بالتأنيث . . لكان أصوب ؛ كما في « الكواكب » ؛ لأن الضمير يرجع إلى الفضلة ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، و(لك) : جار ومجرور متعلق بـ(مسلمين) لأنه اسم فاعل من (أسلم) الرباعي بمعنىٰ منقادين أو مخلصين لك عملنا ، وقال أبو البقاء : (ويجوز أن يكون نعتاً لـ(مسلمين) وعلىٰ هـٰذا فهو متعلق بمحذوف تقديره : كائنين لك .

(ومثال ما حمل عليه المثنىٰ نحو) قوله تعالىٰ : (﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ فـ) إعرابه : (أرسلنا : فعل) ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك

وفاعل ، وإليهم : متعلق به ، واثنين : مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنىٰ لما مر ، ونحو : ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ ربنا : منادىٰ مضاف حذف منه حرف النداء ، وأمتنا : فعل وفاعل ومفعول ، واثنتين : منصوب نعت لمصدر محذوف ؛ أي : إماتتين ، وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنىٰ كما مر .

(و) الموضع الثاني (في جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضاً ثَمَّ .

(**وفاعل**) هو (نا) ضمير المتكلم المعظم نفسه المستحق للعظمة لذاته في محل الرفع مبني على السكون (**وإليهم**) : جار ومجرور (**متعلق به**) أي : بـ(أرسلنا) لأنه فعل ماض (**واثنين : مفعول به وهو منصوب**) بـ(أرسلنا) ، (**وعلامة نصبه الياء**) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (**حملاً له**) أي : قياساً للفظ ثنتين (**على المثنىٰ**) الحقيقي (**لما مر**) في مبحث (علامات الرفع) ، وهو قوله هناك : (إذ لا مفرد له من لفظه) .

(**ونحو : ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾**) ، وإعرابه : (**ربنا : منادىٰ مضاف حذف منه حرف النداء**) للتخفيف (**وأمتنا : فعل وفاعل ومفعول**) به (**واثنتين : منصوب**) على المفعولية المطلقة ؛ لأنه (**نعت لمصدر محذوف**) وجوباً ؛ لنيابة الصفة عنه تقديره : (**أي : إماتتين**) اثنتين (**وعلامة نصبه الياء**) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (**حملاً له**) أي : قياساً للفظ اثنتين (**على المثنىٰ كما مر**) أي : لما مر في مبحث (علامات الرفع) من قوله هناك : (إذ لا مفرد له) فالكاف : تعليلة بمعنى اللام ، والنون حرف زائد لشبه التثنية .

(**والموضع الثاني**) من الموضعين ما ذكره بقوله : (وتكون الياء علامة للنصب) ، (**في جمع المذكر السالم المتقدم ذكره**) وتعريفه (**أيضاً ثَمَّ**) أي : في مبحث (علامات الرفع) ، والظرف متعلق بـ(المتقدم) ، وحق التركيب أن يقدم الظرف علىٰ لفظ (أيضاً) أي : المتقدم ذكره ثم ؛ أي : في مبحث (علامات

(و) في (ما حمل عليه) مثال الأول (نحو : ﴿ نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فننجي : فعل وفاعل ، والمؤمنين جمع مؤمن منصوب علىٰ أنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ كالمثنىٰ كما مر .

ومثله ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ ، ومثال الثاني نحو : (﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾) وواعدنا : فعل وفاعل ، وموسىٰ : مفعول أول ، وثلاثين : مفعول ثان . . .

الرفع) أيضاً ؛ كما تقدم ذكر المثنىٰ هناك .

(و) تكون الياء أيضاً علامة للنصب (في ما حمل) وقيس (عليه) أي : علىٰ جمع المذكر السالم ، وألحق به في إعرابه (**مثال الأول**) أي : مثال جمع المذكر السالم (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ (نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ **فـ**) **إعرابه** : (**ننجي** : **فعل**) مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء (**وفاعلـ**)ه ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه لاستحقاقه العظمة تقديره : (نحن) يعود على الله (**والمؤمنين جمع مؤمن منصوب علىٰ أنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ كالمثنىٰ**) أي : كما حمل عليه في المثنىٰ ؛ فالكاف للتنظير (**كما مر**) ذكر حمله عليه في مبحث المثنىٰ آنفاً .

(**ومثله**) أي : ومثل المؤمنين في كونه من أمثلة جمع المذكر السالم قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ ، **ومثال الثاني**) أي : ما حمل عليه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾) **وإعرابه** : (**وواعدنا : فعل وفاعل**) وحد الفعل (واعد) ، (واعد) : فعل ماض مبني على السكون (نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه المستحق للتعظيم حقيقةً جل وعلا في محل الرفع فاعل مبني على السكون (**وموسىٰ : مفعول أول**) لـ(واعد) ، (**وثلاثين : مفعول ثان**) له ،

علىٰ حذف مضاف ؛ أي : انقضاء ثلاثين ، وعلامة نصبه الياء حملاً له على الجمع ، إذ لا مفرد ، وليلة : تمييز .

(**وأما حذف النون . . فيكون علامة للنصب**) نيابة عن الفتحة (**في الأفعال**) المضارعة (**التي رفعها بثبات النون**) إذا دخل عليها ناصب ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة كما سيأتي . . . .

ولـٰكنه (**علىٰ حذف مضاف**) تقديره : (**أي : انقضاء ثلاثين**) ليلة ؛ أي : تمامها لأخذ التوراة منصوب علىٰ المفعولية (**وعلامة نصبه الياء**) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (**حملاً**) وقياساً (**له على الجمع**) أي : علىٰ جمع المذكر السالم ، وإلحاقه به في إعرابه ، وإنما قلنا حملاً له على الجمع (**إذ لا مفرد له**) فليس بجمع بل هو اسم جمع ، والنون فيه حرف زائد لشبه الجمع في دلالته علىٰ أفراد كثيرة ، وقول الأهدل هنا : (النون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم) سهو منه أو خطأ ؛ إذ لا مفرد له ينون ويعرب بالحركات (**وليلة : تمييز**) ذات لـ(ثلاثين) منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**وأما حذف النون . . فيكون علامةً للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال المضارعة**) أي : المشابهة للاسم في توارد المعاني المختلفة عليها التي لا تبين إلا بالإعراب (**التي رفعها بثبات النون**) أي : بالنون الثابتة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف .

وقوله : (**إذا دخل عليها ناصب**) ينصبه ظرف متعلق بـ(يكون علامة للنصب) .

(**ويعبر عنها**) أي : عن هـٰذه الأفعال (**بالأمثلة الخمسة**) أي : بالأوزان الخمسة ، وهـٰذه العبارة أحسن من الأفعال الخمسة ؛ لأن الأفعال لا تنحصر في خمسة (**كما سيأتي**) التعبير عنها بالأمثلة الخمسة في المتن قُبيل قوله (تنبيه) في آخر الفصل ، **وضابطها** : هي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، نحو : لن يفعلا ، ولن تفعلا ، ولن يفعلوا ،

(نحو : ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾)، فأن : حرف مصدري ونصب، وتكونا: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم، وملكين: هو الخبر، ومثله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا ﴾، ونحو : (﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) فأن : حرف مصدري ونصب ، وتصوموا : فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لما مر ،

ولن تفعلوا ، ولن تفعلي ، فهـٰذه الأفعال كلها منصوبة ، وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة ، ولا يرد علىٰ ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ لأن النون فيها ليست نون الرفع بل هي ضميرُ النسوة ، والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ؛ أي : لام الكلمة .

مثال ما اتصل به ألف الاثنين (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ ، **فأن** : **حرف مصدري**) أي : حرف يؤول ما بعدها بمصدر (**و**) حرف (**نصب**) أي : ينصب ما دخل عليه (**وتكونا** : **فعل مضارع منصوب بأن** ، **وعلامة نصبه حذف النون**) أي : النون المحذوفة (**لأنه**) أي : لأن (تكونا) ، (**من الأمثلة الخمسة** ، **والضمير المتصل به**) وهو ألف الاثنين (**في محل رفع علىٰ أنه الاسم**) أي : اسم (تكون) ، (**وملكين** : **هو الخبر**) لها منصوب بالياء ؛ لأنه من المثنىٰ (**ومثله**) أي : ومثل قوله : (إلا أن تكونا ملكين) في نصبه بحذف النون نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا ﴾) في اتصال ألف الاثنين به ، ونصبه بحذف النون وقوله : (**ونحو** : ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) معطوف علىٰ قوله : (إلا أن تكونا ملكين) (**فـ**)إعرابه أن يقال : (**أن** : **حرف مصدري**) أي : منسوب إلى المصدر لتأويلها ما بعدها بمصدر (**ونصب** ، **وتصوموا** : **فعل مضارع منصوب بأن** ، **وعلامة نصبه حذف النون**) أي : النون المحذوفة (**لما مر**) قريباً ؛ يعني : قوله : (لأنه من الأمثلة الخمسة) .

وأن والفعل في تأويل مصدر علىٰ أنه مبتدأ ، وخبره : خير لكم ، ومثله نحو : ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ ، ونحو : ﴿الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ﴾ .

(و) نحو (لن تقومي) فلن : حرف نفي ونصب ، وتقومي : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون لما مر ، وفي الحديث : « تريدين أن ترجعي إلىٰ رفاعة » ....

(وأن والفعل في تأويل مصدر علىٰ أنه مبتدأ) أي : علىٰ أن ذلك المصدر مبتدأ مرفوع بالابتداء (وخبره : خير لكم ، ومثله) أي : ومثل قوله : (وأن تصوموا) في كونه مضارعاً متصلاً بواو الجماعة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ ، ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾) بلا امتحان بمجرد (﴿أَن يَقُولُوٓاْ﴾) ﴿ءَامَنَّا﴾ ، بألسنتهم (ونحو : لن تقومي) ولم تضربي يا هند (فـ)إعرابه أن يقال : (لن : حرف نفي ونصب) واستقبال (وتقومي : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون لما مر) آنفاً ؛ يعني : قوله : (لأنه من الأفعال الخمسة) .

(وفي الحديث :) قوله صلى الله عليه وسلم مخاطباً لزوجة عبد الرحمٰن بن الزبير : (« تريدين أن ترجعي إلىٰ رفاعة ») كانت أولاً تحت رفاعة بن سُمَوْءل القرظي فطلقها وتزوجها عبد الرحمٰن بن الزبير وعجز عنها عبد الرحمٰن ، ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليطلقها عبد الرحمٰن وترجع إلىٰ رفاعة زوجها الأول ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أتريدين أن ترجعي إلىٰ رفاعة ، لا ترجعي إليه حتىٰ يذوق عبد الرحمٰن عسيلتك وتذوقي عسيلته » ، غرضه : الاستشهاد بقوله « أن ترجعي » لأنه منصوب بـ(أن) المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون . والله أعلم .

* * *

[ص] : وللخفض ثلاث علامات : الكسرة ؛ وهي الأصل ، والياء والفتحة وهما نائبتان عن الكسرة ، فأما الكسرة . . فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المنصرف . . . .

[فصل في علامات الخفض]

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وللخفض**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب من حيث هو لا بقيد كونه بالكسرة فقط ، ولا بقيد كونه بالياء فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**ثلاث علامات**) أصالة ونيابةً لا زائد عليها بدليل الاستقراء أحدها : (**الكسرة**) قدمها : لأصالتها بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرها ؛ كما قال المصنف (**وهي** :) أي : الكسرة (**الأصل**) من علامات الخفض .

(**و**) الثاني منها : (**الياء**) وثنىٰ بها ؛ لأنها بنت الكسرة ؛ لتولدها عنها عند الإشباع .

(**و**) الثالث منها : (**الفتحة**) وختم بها ؛ لأنها أخت الكسرة في كون كل منهما حركة (**وهما**) أي : الياء والفتحة (**نائبتان عن الكسرة**) عند تعذرها ، ولكل منها موضع يخصها ، وبدأ بالأصل منها فقال : (**فأما الكسرة**) التي تقدم لنا ذكرها آنفاً في تعداد (علامات الخفض) ، (. . **فتكون علامةً للخفض**) أي : أمارة للخفض (**في ثلاثة مواضع**) وقوله : (**في الاسم المفرد المنصرف**) بدل من قوله : (في ثلاثة مواضع) بدل بعض من كل ، والاسم المفرد تقدم تعريفه في (علامات الرفع) فراجعه .

والمنصرف : هو ما يلحقه التنوين ويقبل الجر بالكسرة عند الجمهور ، وهو الذي يقبل التنوين فقط عند ابن مالك ؛ سواء كان انصرافه حقيقةً ؛ كزيد ، أو حكماً

نحو : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾

وهو غير المنصرف إذا أضيف أو اقترن بأل ؛ بناءً علىٰ أنه باق علىٰ منعه من الصرف ، وسواء ظهر إعراب ذلك الاسم ؛ كزيد ، أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة ؛ كمررت بالقاضي والفتىٰ وغلامي .

والمنصرف : هو الاسم المتمكن الأمكن ، **سمي منصرفاً** : للحوق تنوين الصرف به ، **وهو المسمىٰ** : بتنوين التمكين ، **والمتمكن** : هو الاسم العاري عن شبه الحرف فلم يُبْنَ ، **والأمكن** : هو الزائد في التمكن في باب الاسمية ، وهو العاري عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف .

واعلم : **أن أقسام الاسم ثلاثة** : **متمكن أمكن** : وهو الاسم المعرب المنصرف ، **ومتمكن غير أمكن** : وهو الاسم المعرب الغير المنصرف ، **ولا متمكن ولا أمكن** : وهو المبني ؛ كالمضمرات ، وأسماء الاستفهام ، والشروط ، والموصولات ؛ **سواء كان خفضه بالحرف نحو** : مررت بزيد ، **أو بالمضاف نحو** : مررت بغلام زيد ، **أو بالتبعية علىٰ قول نحو** : مررت بزيد العالم ، **وقد اجتمعت الثلاثة في (نحو** : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾) لأن الاسم جر بالحرف ، ولفظ الجلالة بالمضاف ، والرحمـٰن الرحيم بالتبعية ، وسواء كان جره بالكسرة الظاهرة ؛ كما في البسملة ، أو بالكسرة المقدرة نحو : (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾) **وإعرابه** : (أولاء) : اسم إشارة للجمع البعيد مطلقاً في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وحرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، و(الكاف) : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح (علىٰ هدىً) : (علىٰ) : حرف جر مبني على السكون (هدىً) : مجرور بعلىٰ وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور

وفي جمع التكسير المنصرف نحو : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ وفي جمع المؤنث السالم

متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : أولئك الموصوفون بالصفات المذكورة كائنون على هدىً من ربهم ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للخفض (في جمع التكسير) أي : في الجمع المكسر ؛ أي : المُغَيَّر عن بناء مفرده بأحد ستة أشياء ، وهو من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ، وقد تقدم تعريفه في مبحث (علامات الرفع) فراجعه .

(المنصرف) حقيقةً نحو : مررت بزيود وهنود ، أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو : اعتكفت في مساجدكم ، أو مقروناً بـ(أل) نحو : ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ بناءً علىٰ ما تقدم في المفرد ، ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر ؛ لزيادة الإيضاح للمبتدي ؛ لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما ؛ أي : بعضهما ، وقيدهما بالمنصرف إخراجاً لغير المنصرف منهما ، كمررت بأحمد ومساجد ؛ لأنه سيأتي قريباً أنه يخفض بالفتحة ، مثال جمع التكسير المنصرف (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ) مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ﴾ ، وإعرابه : (للرجال) : اللام حرف جر مبني على الكسر (الرجال) : مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (نصيب) : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً تقديره : نصيب وافر مما اكتسبوا كائن للرجال ، والجملة بحسب ما في القرآن .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للخفض (في جمع المؤنث السالم) المتقدم تعريفه في علامات الرفع ، ولم يقيده بالمنصرف ؛ لأنه لا يكون إلا منصرفاً ؛ لأن

وما حمل عليه نحو : ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ ومررت بأولات الأحمال .

وأما الياء . . فتكون علامةً للخفض في ثلاثة مواضع في الأسماء الستة نحو : ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ ،

تنوين المقابلة لازم له (و) في (ما حمل عليه) وألحق به مما سمي به ؛ كعرفات ، وأولات مثال الجمع (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾) ، وإعرابه : (قل) : فعل أمر وفاعل مستتر فيه وجوباً تقديره : وقل أنت يا محمد (للمؤمنات) : اللام : حرف جر مبني على الكسر (المؤمنات) : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بـ(قل) .

(و) مثال ما حمل عليه (مررت بأولات الأحمال) : (مررت) فعل وفاعل ، (بأولات) : الباء : حرف جر (أولات) : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة (أولات) : مضاف (الأحمال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بـ(مررت) .

(**وأما الياء**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد (علامات الخفض) ، (. . **فتكون علامة للخفض**) نيابة عن الكسرة (**في ثلاثة مواضع**) لا رابع لها بدليل الاستقراء ، تكون علامة للخفض (**في الأسماء الستة**) التي تقدم لنا ذكرها في (علامات الرفع) ، وسيأتي شروط إعرابها بالحروف ، مثال الأب (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾) ، وإعرابه : (ارجعوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة (إلىٰ) : حرف جر (أبيكم) : مجرور بإلىٰ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة (أبي) : مضاف (والكاف) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الجر

﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ ، ومررت بحميك ، وفيك ، وهنيك ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ وفي المثنىٰ وما حمل عليه نحو : ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ ، . . . .

بالإضافة ، والميم حرف دال على الجمع مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ(ارجعوا) .

ومثال الأخ قوله تعالىٰ : (﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾) ، وإعرابه : (أمنتكم) : فعل وفاعل ومفعول به (علىٰ أخيه) : (علىٰ) : حرف جر مبني على السكون (أخي) : مجرور بعلىٰ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، الجار والمجرور متعلق بـ(أمنتكم) .

(و) نحو : (مررت بحميك) بكسر الكاف خطاباً للمؤنث (وفيك ، وهنيك) فكلها مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنها من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ، وكلها مضاف (والكاف) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر في الأول ، وعلى الفتح في الباقي ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾) و(ذي) بمعنىٰ (صاحب) صفة لـ(الجار) تبعه بالجر ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين و(ذي) : مضاف (القربىٰ) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(و) تكون الياء أيضاً علامة للخفض نيابةً عن الكسرة (في المثنىٰ) المتقدم بيانه في (علامات الرفع) .

(و) في (ما حمل) وقيس (عليه) أي : على المثنىٰ في إعرابه مثال المثنىٰ (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾) ، وإعرابه : (حتىٰ) : حرف جر وغاية بمعنىٰ (إلىٰ) مبنية على السكون (أبلغ) : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتىٰ بمعنىٰ (إلىٰ) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ،

ومررت باثنين واثنتين ، وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ .

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المتكلم تقديره : (أنا) يعود إلىٰ موسىٰ (مجمع) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (مجمع) : مضاف (البحرين) : مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والجملة صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحتىٰ بمعنىٰ (إلىٰ) تقديره : إلىٰ بلوغي مجمع البحرين ، والجار والمجرور متعلق بـ(أبرح) .

(و) مثال ما حمل عليه نحو : (مررت باثنين) رجلين (واثنتين) امرأتين (باثنين) : مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء (والنون) : حرف زائد لشبه التثنية مبني على الكسر ، وفي « الأهدل » هنا : (والنون عوض عن التنوين . . .) إلخ ، وهو خطأ بيِّن ، (واثنتين) معطوف على اثنين .

(و) تكون الياء أيضاً منه علامة للخفض نيابة عن الكسرة (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه في (علامة الرفع) .

(و) في (ما حمل) وقيس (عليه) وألحق به في إعرابه مثال الجمع (نحو : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾) : وهو جار ومجرور ، وعلامة جره الياء نيابةً عن الكسرة وهو متعلق بـ(قل) .

(و) مثال ما حمل عليه (نحو : ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾) : الفاء : رابطة لجواب (مَن) الشرطية المذكورة بقوله : فمن لم يستطع صِيَام شهرين . . فعليه إطعامُ ستين (مسكيناً) : مبنية على الفتح (إطعام) : مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة وهو مضاف (ستين) : مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء نيابةً عن

وأما الفتحة . . فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان نحو : (﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ ﴾) ، ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾ ،

الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء (والنون) : حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح ، وفي « الأهدل » هنا : (والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد) ، وهو خطأ منه أيضاً ، لأنه اسم جمع لا مفرد له فيكون له التنوين وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله (مسكيناً) : تمييز ذات لـ(ستين) منصوب به ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره : واجب عليه ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(من) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها .

(**وأما الفتحة**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الخفض (. . **فتكون علامةً للخفض**) أي : أمارةً عليه ، فاللام بمعنىٰ (علىٰ) كما في « أبي النجا » نيابةً عن الكسرة (**في الاسم الذي لا ينصرف**) أي : في الاسم الذي لا يلحقه التنوين ولا يقبل الجر بالكسرة حملاً للخفض على النصب ، سواء كان مخفوضاً بحرف أم بغيره .

(**مفرداً كان**) ذلك الاسم الذي لا ينصرف ؛ إما علماً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ ﴾) عليهما السلام ، وإعرابه : الواو : بحسب ما في القرآن (أوحينا) : فعل وفاعل (إلىٰ إبراهيم) : جار ومجرور (وإسماعيل) : معطوف عليه متعلق بـ(أوحينا) وكل اسم مفرد غير منصرف ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما العلمية والعجمة ؛ فالعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ ، أو صفة نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾) : الفاء : رابطة لجواب إذا الشرطية المذكورة في قوله : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ ﴾ مبنية على الفتح (حيوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف

أو جمع تكسير نحو : ﴿مِن مَّحَـٰرِيبَ﴾ ، إلا إذا أضيف ....

النون (والواو) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل : مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني ، والجملة الطلبية جواب إذا الشرطية (بأحسن) : الباء : حرف جر (أحسن) : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما الوصفية ووزن الفعل ؛ فالوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ ، ووزن الفعل علة ترجع إلى اللفظ ، الجار والمجرور متعلق بـ(حيوا) و(منها) متعلق (بأحسن) .

(أو) كان ذلك الاسم الذي لا ينصرف (جمع تكسير نحو) قوله تعالىٰ : ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ (مِن مَّحَـٰرِيبَ) وَتَمَـٰثِيلَ﴾ ، وإعرابه : (من) : حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم (محاريب) ، (محاريب) : مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه علىٰ زنة (مفاعيل) فخروجه عن آحاد صيغ العرب بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالته على الجمعية بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، فالضمير في (يعملون) : عائد على الجن المسخرة لسليمان ، والضمير في (له) : عائد علىٰ سليمان عليه السلام ، والمحاريب جمع محراب : وهي : أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج ، والتماثيل جمع تمثال : وهي : الصور من نحاس وزجاج ورصاص ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراماً في شريعته ، فالجر بالفتحة حكم مستمر فيما لا ينصرف في جميع أوقاته (إلا إذا أضيف) إلىٰ ما بعده ؛ أي : إلا في وقت إضافته إلىٰ ما بعده ، أو في وقت دخول (أل) عليه ، فالاستثناء

نحو : ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ ، أو دخلت عليه (أل) نحو : ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾ . . . .

من أعم الأوقات أو الأحوال ؛ فإنه يجر حينئذ بالكسرة على الأصل ؛ لبعده حينئذ عن شبه الفعل بالإضافة ، أو بدخول (أل) عليه ؛ لأنهما من خواص الاسم ، مثال إضافته إلىٰ ما بعده (نحو : ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾) : (فأحسن) : مجرور بفي بكسرة ظاهرة لإضافته إلىٰ ما بعده وهو لفظ (تقويم) ، الجار والمجرور متعلق بـ(خلقنا) .

(أو) إلا إذا (دخلت عليه « أل ») معرفة كانت ؛ كما في مررت بالأفضل ، أو موصولة كقوله : وهُنَّ الشَّافِياتُ الحوائمِ ، بخفض (الحوائم) بالكسرة لدخول (أل) الموصولة عليه ، وهي جمع حائمة أو زائدة ؛ كما في مررت باليزيد ، ومثال دخول (أل) عليه (نحو : ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾) : الواو : بحسب ما في القرآن (أنتم) : مبتدأ (عاكفون) : خبره مرفوع بالواو ، والجملة بحسب ما في القرآن (في) : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (المساجد) : مجرور بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره لدخول (أل) عليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(عاكفون) ، وإنما جر ما لا ينصرف بالكسرة على الأصل ؛ لخروج التنوين في هاتين الحالتين من حيز الوجود إلىٰ حيز العدم بسبب الإضافة وأل ؛ لأنهما ضدان له ؛ لأنهما يدلان علىٰ نقصان الاسم ، والتنوين يدل علىٰ كماله ، فالشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في آن واحد .

* *

إعراب المتن

قوله : (وللخفض . . .) إلخ ، (وللخفض) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (للخفض) : اللام : حرف جر (الخفض) : مجرور باللام بكسرة ظاهرة ، **(ثلاث علامات)** : مبتدأ مؤخر مرفوع وهو مضاف (علامات) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً تقديره : وثلاث علامات كائنات للخفض ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : (للرفع أربع علامات) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً .

(الكسرة) : بدل من (ثلاث) بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، **(وهي الأصل)** : الواو : اعتراضية (هي الأصل) : مبتدأ وخبر ، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(والياء والفتحة) : معطوفان على الكسرة علىٰ كونهما بدلاً من (ثلاث علامات) ، **(وهما نائبتان عن الكسرة)** : الواو : استئنافية (هما) : الهاء : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (والميم) : حرف عماد ؛ لأنه يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها ، والألف حرف دال على التثنية (نائبتان) : خبر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ (عن الكسرة) : جار ومجرور متعلق بـ(نائبتان) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(فأما الكسرة . . فتكون علامةً للخفض في ثلاثة مواضع) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت ثلاث علامات وأردت بيان مواضع كل منها . . فأقول لك (أما الكسرة) : (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين

(الكسرة) : مبتدأ (فتكون) : الفاء رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع أما مبنية على الفتح (تكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الكسرة) ، (علامة) : خبرها منصوب للخفض متعلق بـ(علامة) أو صفة لها (في ثلاثة مواضع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، أو بـ(تكون) ، وجملة (تكون) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فكائنة علامة للخفض في ثلاثة مواضع ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(في الاسم المفرد المنصرف) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله بدل بعض من كل (المفرد) : صفة أولىٰ للاسم (المنصرف) : صفة ثانية له (نحو : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (الرحيم) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾) معطوف محكي على البسملة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (هدىٰ) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(وفي جمع التكسير المنصرف) : جار ومجرور ومضاف إليه وصفة معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في الاسم المفرد) علىٰ كونه بدلاً من الجار والمجرور في قوله : (في ثلاثة مواضع) ، (نحو : ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾) :

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (للرجال نصيب) : مضاف إليه محكي .

(**وفي جمع المؤنث السالم**) : جار ومجرور وصفة معطوف على الجار والمجرور في قوله : (**في الاسم المفرد**) ، (**وما حمل عليه**) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف علىٰ جمع المؤنث ، مبني على السكون (حمل) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ ما عليه متعلق بـ(حمل) ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، (**نحو** : ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (وقل للمؤمنات) : مضاف إليه محكي ، (**ومررت بأولات الأحمال**) : الواو : عاطفة (مررت بأولات الأحمال) : معطوف محكي علىٰ قوله : (وقل للمؤمنات) .

(**وأما الياء.. فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الياء) : مبتدأ ، وجملة (تكون) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الياء.. فكائنة علامة للخفض ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب أما ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الكسرة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (للخفض) : جار ومجرور متعلق بـ(علامة) أو صفة لها (في ثلاثة مواضع) : متعلق بـ(تكون) .

(**في الأسماء الستة**) : جار ومجرور وصفة بدل من الجار والمجرور قبله بدل تفصيل من مجمل ، (**نحو** : ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف

(ارجعوا إلىٰ أبيكم) : مضاف إليه محكي ، (﴿ كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (ارجعوا إلىٰ أبيكم) ، وكذا قوله : (ومررت بحميك ، وفيك ، وهنيك ، ﴿ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾) : معطوف محكي علىٰ قوله : (ارجعوا إلىٰ أبيكم) .

(**وفي المثنىٰ**) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (في الأسماء الستة) علىٰ كونه بدلاً من ثلاثة مواضع ، (**وما حمل عليه**) : معطوف على المثنىٰ (**نحو** : ﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (حتىٰ أبلغ مجمع البحرين) : مضاف إليه محكي ، (**ومررت باثنين واثنتين**) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (حتىٰ أبلغ مجمع البحرين) : علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**وفي جمع المذكر السالم**) : جار ومجرور وصفة معطوف علىٰ قوله : (في الأسماء الستة) علىٰ كونه بدلاً من ثلاثة مواضع ، (**وما حمل عليه**) : معطوف علىٰ جمع المذكر (**نحو** : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة ، (**ونحو** : ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾) : الواو : عاطفة (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (فإطعام ستين مسكيناً) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (قل للمؤمنين) .

(**وأما الفتحة . . فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (الفتحة) : مبتدأ مرفوع (فتكون) :

الفاء : رابطة لجواب (أما) مبنية على الفتح (تكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير يعود على الفتحة ، (علامة) : خبرها منصوب (للخفض) : جار ومجرور متعلق بـ(علامة) أو صفة لها (في الاسم) : جار ومجرور متعلق بـ(تكون) ، (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة للاسم مبني على السكون ، وجملة (لا ينصرف) صلة الموصول وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : في الاسم العادم الانصراف ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : في الاسم المعلوم عدم انصرافه ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فأما الفتحة . . فكائنة علامة للخفض في الاسم العادم الانصراف ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما الكسرة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(مفرداً كان) : (مفرداً) : خبر (كان) مقدم عليها (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير يعود على الاسم الذي لا ينصرف ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر من غير سابك لإصلاح المعنىٰ ، مرفوع علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : وكونه مفرداً أو جمع تكسير سيان في كونه مخفوضاً بالفتحة ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المثال والممثل له ، (نحو : ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (وأوحينا إلىٰ إبراهيم وإسماعيل) : مضاف إليه محكي ، وقوله : (﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (وأوحينا إلىٰ إبراهيم وإسماعيل) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

وقوله : (أو جمع تكسير) : (أو) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون (جمع تكسير) : معطوف علىٰ قوله : (مفرداً) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (نحو : ﴿ مِن مَّحَـٰرِيبَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة ، (إلا إذا أضيف) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات ، أو الأحوال مبنية على السكون (إذا) : ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (أضيف) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على الاسم الذي لا ينصرف ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف منصوب على الاستثناء من أعم الأوقات تقديره : وخفضه بالفتحة مستمر في جميع أوقاته إلا وقت إضافته إلىٰ ما بعده ، (نحو : ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معترضة لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو) : مضاف (في أحسن تقويم) : مضاف إليه محكي ، (أو دخلت عليه أل) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (دخل) : فعل ماض (التاء) : علامة تأنيث الفاعل (عليه) : متعلق بـ(دخل) ، (أل) : فاعل محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : (أضيف) علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(إذا) تقديره : إلا وقت إضافته ، أو وقت دخول (أل) عليه ، (نحو : ﴿ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (وأنتم عاكفون في المساجد) : مضاف إليه محكي لـ(نحو) .

* * *

[ش] : ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب . . أخذ يتكلم علىٰ علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب أصالةً ونيابةً فقال : (وللخفض) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالةً ونيابةً لا زائد عليها إحداها : (الكسرة ؛ وهي الأصل) في بابها لما مر ، ولهٰذا قدمها والعلامتان الباقيتان هما : (الياء والفتحة ، وهما) فرعان ؛ لأنهما (نائبتان عن الكسرة) وأما الياء . . فلأنها تنشأ . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ولما فرغ) المصنف (من) الكلام علىٰ (علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب) الأربعة (وهو النصب . . أخذ) أي : شرع (يتكلم علىٰ علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب) الأربعة ، وقوله : (أصالةً ونيابةً) تمييز ذات لـ(علامات الخفض) أي : أراد أن يشرع في الكلام عليها (فقال : وللخفض المتقدم بيانه) وتعريفه (في علامات الاسم) عند قوله : (فالاسم يعرف بالخفض) ، (ثلاث علامات أصالةً ونيابةً لا زائد عليها) أي : علىٰ تلك الثلاث بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب .

(إحداها : الكسرة ؛ وهي الأصل في بابها) أي : في باب الكسرة ، وإنما كانت أصلاً في بابها (لما مر) في أول مبحث (علامات الرفع) من قوله : (لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف) ، (ولهٰذا) أي : ولأجل ما مر (قدمها) علىٰ غيرها من الياء والفتحة (والعلامتان الباقيتان هما : الياء والفتحة ، وهما) أي : الياء والفتحة (فرعان) عن الكسرة (لأنهما) أي : لأن الياء والفتحة (نائبتان عن الكسرة) بدليل عدم مجيئهما إلا عند تعذر الكسرة .

(وأما) نيابة (الياء) عن الكسرة (فلأنها) أي : فلأن الياء (تنشأ) وتتولد

عنها فقامت مقامها ، وأما الفتحة . . فلأن الكسرة نابت عنها فيما جمع بألف وتاء فتقارضتا ، ولكل منها مواضع تخصها ، وبدأ بالأصل فقال :

(فأما الكسرة . . فتكون علامة للخفض) أصالةً (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها ، الأول : أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على ما مر ، سواء كان الخفض بالحرف (نحو) ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ ، أم

(عنها) أي : عن الكسرة عند إشباعها (فقامت) الياء (مقامها) أي : مقام الكسرة .

(وأما) نيابة (الفتحة) عن الكسرة (. . فلأن الكسرة نابت عنها) أي : عن الفتحة (فيما جمع بألف وتاء) مزيدتين (فتقارضتا) أي : فاقترض كل منهما صاحبه في محله (ولكل منها) أي : ولكل من هـٰذه العلامات الثلاث (مواضع تخصها) أي : تختص بها ، وجمع المواضع باعتبار الأفراد الشخصية ، وإلا . . فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وبدأ) المصنف (بالأصل) الذي هو الكسرة ؛ أي : أراد البداءة (فقال : فأما الكسرة . . فتكون علامة للخفض أصالة) أي : بطريق الأصالة لا بالنيابة (في ثلاثة مواضع لا زائد عليها) بدليل الاستقراء .

(الأول) منها ما ذكره بقوله : (أن تكون) الكسرة (علامة للخفض في الاسم المفرد المتقدم بيانه) في علامات الرفع (المنصرف وهو) أي : المنصرف (ما يدخله) ويلحقه (التنوين علىٰ ما مر) في (علامات الرفع) بقوله : (وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنية وجر بالكسرة) .

(سواء كان الخفض بالحرف نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ أم)

بالمضاف نحو : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ ، أم بالتبعية على رأي نحو : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، وقد اجتمعت الثلاثة في (﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾) فالاسم : مجرور بالباء ، والله : مجرور بالمضاف ، والرحمن الرحيم : مجروران بالتبعية ، وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ، ولا فرق في خفضه بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر ، أو مقدراً نحو : (﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾) فأولئك : اسم إشارة في محل رفع على الابتداء ، وهدىً : مجرور بعلىٰ ، وعلامة خفضه كسرة

كان الخفض (**بالمضاف نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾) بإضافة (بالغ) إلى الكعبة (**أم**) كان الخفض (**بالتبعية**) بناء (**على رأي**) ضعيف وقول سخيف ، **والصحيح** : أن الجر في التابع يكون بما جر المتبوع لا نفس التبعية . انتهىٰ من « أبي النجا » لأنها عامل معنوي ، واللفظي أقوىٰ منها .

ومثال الجر بالتبعية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾) فـ(الرحيم) صفة لـ(العزيز) مجرور بالتبعية للعزيز (**وقد اجتمعت الثلاثة**) من أنواع الخفض ؛ الخفض بالحرف ، والخفض بالمضاف ، والخفض بالتبعية (**في** ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ **فالاسم : مجرور بالباء ، والله : مجرور بالمضاف**) الذي هو لفظ اسم (**والرحمن الرحيم : مجروران بالتبعية**) للفظ الجلالة (**وعلامة خفض الجميع**) من الأربع كلمات (**كسرة ظاهرة في الآخر**) أي : في آخر كل من الكلمات الأربع ؛ لأنها صحاح الأواخر (**ولا فرق في خفضه**) أي : في خفض الاسم المفرد المنصرف (**بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه**) أي : في الاسم المفرد (**ظاهراً**) أثره ، أو علامته في آخره (**كما مر**) آنفاً من الأمثلة المذكورة من البسملة وغيرها .

(**أو**) أن يكون الإعراب (**مقدراً نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾) **فأولئك : اسم إشارة**) للجمع البعيد مطلقاً (**في محل رفع على الابتداء**) مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (**وهدىً : مجرور بعلىٰ ، وعلامة خفضه كسرة**

مقدرة على الألف لم يظهر تعذراً ، وهو في محل رفع خبر المبتدأ ، ومثله نحو : ﴿ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ .

والموضع الثاني : أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المتصرف) مذكراً كان أو مؤنثاً (نحو : ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ﴾) ، فنصيب : مبتدأ مؤخر ، وللرجال : خبر مقدم

مقدرة على الألف) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (**لم يظهر**) خفضه على الألف (**تعذراً**) أي : لأجل تعذر إظهار الحركة على الألف اللينة ، **وضابط التعذر** : ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره .

(**وهو**) أي : قوله (علىٰ هدىً) ، (**في محل رفع خبر المبتدأ**) الذي هو اسم الإشارة ؛ أعني : أولـٰئك (**ومثله**) أي : ومثل قوله : (علىٰ هدىٰ) ونظيره في كون خفضه مقدراً للتعذر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾) ، (فالمأوىٰ) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

(**و**) مثله أيضاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾) (فالأعلىٰ) : صفة (للأفق) مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**والموضع الثاني**) من المواضع الثلاثة ما ذكره بقوله : (**أن تكون الكسرة علامة للخفض في جمع التكسير**) أي : في الجمع المكسر عن بناء مفرده بأحد ستة أشياء (**المتقدم بيانه**) في (علامات الرفع) .

(**المتصرف**) أي : الذي يقبل التنوين والجر بالكسرة (**مذكراً كان**) نحو : مررت بالرجال ، (**أو مؤنثاً**) كمررت بالهنود ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ﴾ ، **فنصيب** : **مبتدأ مؤخر** ، **وللرجال** : **خبر مقدم**

وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف ، وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره ، وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لإخراج غير المنصرف منهما ؛ لأنه خفضه بالفتحة كما سيأتي .

(و) الموضع الثالث : أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ، ولا يكون إلا منصرفاً ، (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول نحو : ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ ، و(نحو : ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾) : قل : فعل وفاعل ،

وهو) أي : لفظ (الرجال) ، (جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف ، وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره) لأنه اسم صحيح الآخر .

(وقيد المؤلف) رحمه الله تعالى (المفرد) السابق قبل هذا (والجمع) المذكور هنا (بكونهما منصرفين لإخراج غير المنصرف منهما ؛ لأن خفضه) أي : خفض غير المنصرف منهما يكون (بالفتحة) نيابة عن الكسرة (كما سيأتي) قريباً في مبحث نيابة الفتحة عن الكسرة .

(والموضع الثالث) من مواضع الخفض بالكسرة ما ذكره بقوله : (أن تكون الكسرة علامة للخفض في جمع المؤنث السالم المتقدم بيانه) في (علامات الرفع) .

(ولا يكون) جمع المؤنث السالم (إلا منصرفاً) للزومه تنوين المقابلة الذي يكون في مقابلة نون جمع المذكر السالم .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للخفض (في ما حمل عليه) أي : علىٰ جمع المؤنث السالم ، وألحق به في إعرابه من نحو : عرفات ، وأذرعات ، وأولات (مثال الأول نحو : ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾) ، وإعرابه : (قل : فعل) أمر (وفاعل) مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود إلىٰ

والمؤمنات جمع مؤمنة : مجرور بالحرف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(و) مثال الثاني نحو : (مررت بأولات الأحمال) مررت : فعل وفاعل ، وأولات الأحمال : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة خفض (أولات) كسرة ظاهرة في آخره حملاً له على الجمع ؛ إذ لا واحد له من لفظه .

(وأما الياء . . فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لا رابع لها الأول : أن تكون علامة للخفض (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها ، سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو : ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ ، ونحو : ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ فـ . . . .

محمد صلى الله عليه وسلم ، (والمؤمنات جمع مؤمنة : مجرور بالحرف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ومثال الثاني نحو : مررت بأولات الأحمال) ، وإعرابه : (مررت : فعل وفاعل) وحد الفعل مرر (وأولات الأحمال : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة خفض « أولات » كسرة ظاهرة في آخره حملاً له على الجمع) أي : علىٰ جمع المؤنث السالم ، وإنما قلنا : (حملاً له على الجمع) (إذ لا واحد له من لفظه) بل من معناه ؛ لأنه بمعنىٰ (ذوات) ، وذوات جمع ذاتٍ مؤنث (ذي) بمعنىٰ (صاحب) .

(وأما الياء . . فتكون علامةً للخفض نيابةً عن الكسرة في ثلاثة مواضع لا رابع لها) بدليل الاستقراء .

(الأول) منها ما ذكره بقوله : (أن تكون علامة للخفض في الأسماء الستة التي تقدم ذكرها) في علامات الرفع (سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره) أي : بغير الحرف من الإضافة والتبعية .

مثال الخفض بالحرف (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ و) مثال الخفض بالإضافة (نحو : ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ فـ)إعراب المثالين أن يقال :

ارجعوا : فعل وفاعل ، وأبيكم : مجرور في الأول بالحرف ، وفي الثاني بالمضاف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من الأسماء الستة ، ونحو : (﴿ كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ ﴾) ، ونحو : ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ ، فأخيه : مجرور في الأول بالحرف ، وفي الثاني بالمضاف ، وعلامة خفضه الياء لما مر .

وهو في الأول متعلق بالفعل الواقع صلة لـ(ما) المصدرية

(ارجعوا : فعل) أمر مبني على حذف النون (و) الواو : ضمير متصل في محل الرفع (فاعل) مبني على السكون (و) لفظ (أبيكم : مجرور في) المثال (الأول بالحرف) وهو لفظ (إلىٰ) .

(و) مجرور (في) المثال (الثاني بالمضاف) وهو لفظ (وجه) ، (وعلامة جره) أي : جر (أبيكم) في المثالين (الياء ؛ لأنه) أي : لأن لفظ (أبيكم) ، (من الأسماء الستة ، و) مثال خفض الأخ بالحرف وبالمضاف (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ ﴾ ، ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ ، فأخيه : مجرور في) المثال (الأول بالحرف) وهو لفظة (علىٰ) ، (وفي) المثال (الثاني) مجرور (بالمضاف) وهو لفظ (رأس) ، (وعلامة خفضه) أي : خفض الأخ في المثالين (الياء لما مر) آنفاً من التعليل ؛ يعني : قوله (لأنه من الأسماء الستة) .

(وهو) أي : الحرف الخافض للأخ (في) المثال (الأول) يعني : قوله : (كما أمنتكم علىٰ أخيه) ، (متعلق بالفعل الواقع صلة لـ« ما » المصدرية) وهو لفظ (أمنتكم) ، (وأمنتكم) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة صلة لما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف (والكاف) : متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره : هل آمنكم عليه إلا أمناً كائناً كأمني إياكم علىٰ أخيه من قبل .

(و) تقول : (مررت بحميك) بكسر الكاف (وفيك ، وهنيك) مررت : فعل وفاعل ، بحميك : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء لما مر ، وكذا ما بعده ؛ لأنه معطوف عليه ، وقال تعالىٰ : ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ، فذي : مجرور بالمضاف ، وهو عند ، وقال : (﴿ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾) ، فذي : صفة لما قبله ، وعلامة جره الياء فيهما لما مر ، والقربىٰ : مضاف إليه في الثاني ، والعرش في الأول .

(و) الموضع الثاني أن تكون . . . .

(وتقول) في مثال البواقي (مررت بحميك ـ بكسر الكاف ـ وفيك ، وهنيك) ، وإعرابه : (مررت : فعل وفاعل) وحد الفعل مرر (مرر) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك (التاء) : ضمير متصل في محل الرفع فاعل مبني على الضم (بحميك : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء لما مر) أي : لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف وجرها بالياء .

(وكذا) أي : ومثل إعراب (حميك) إعراب (ما بعده) أي : ما بعد حميك من فيك ، وهنيك (لأنه) أي : لأن ما بعده (معطوف عليه) أي : علىٰ (حميك) وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، وعلامة جره الياء أيضاً ، لأنه من الأسماء الستة .

ومثل الشارح لـ(ذي) بقوله : (وقال تعالىٰ : ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ فذي) في هٰذه الآية : (مجرور بالمضاف ، وهو عند ، وقال) تعالىٰ أيضاً : (﴿ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ، فذي : صفة لما قبله) وهو الجار (وعلامة جره الياء) المحذوفة لالتقاء الساكنين (فيهما) أي : في المثالين (لما مر) أي : لأنه من الأسماء الستة (والقربىٰ : مضاف إليه في) المثال (الثاني ، والعرش) مضاف إليه (في) المثال (الأول ، والموضع الثاني) من مواضع الياء ما ذكره بقوله : (أن تكون) الياء

علامة للخفض (في المثنىٰ) المتقدم بيانه ، سواء كان مخفوضاً بالحرف أم بغيره (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول (نحو :) ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ﴾ ، ففئتين : مجرور بالحرف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه مثنىٰ ، ونحو : (﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾) ، فالبحرين : مجرور بالمضاف الذي هو مفعول (أبلغ) ، وعلامة خفضه الياء ؛ لأنه مثنىٰ .

(و) مثال الثاني نحو : (مررت باثنين) رجلين (واثنتين) امرأتين ، فاثنين : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء حملاً له على المثنىٰ ، واثنتين عطف عليه . . . . .

(علامة للخفض في المثنى المتقدم بيانه) في (علامات الرفع) ، (سواء كان) ذلك المثنىٰ (مخفوضاً بالحرف أم) كان مخفوضاً (بغيره) أي : بغير الحرف ؛ كالإضافة .

(و) تكون الياء أيضاً علامةً للخفض (في ما حمل عليه) أي : على المثنىٰ ، وألحق به في إعرابه (مثال الأول) وهو كونها علامةً للخفض في المثنىٰ (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ) ٱلْتَقَتَا ﴾ (فـ)إعرابه أن يقال : (فئتين : مجرور بالحرف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه مثنىٰ) يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء .

(ونحو : ﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ فالبحرين : مجرور بالمضاف الذي هو مفعول « أبلغ » ، وعلامة خفضه الياء ؛ لأنه مثنىٰ ، ومثال الثاني) وهو ما حمل عليه (نحو) قولك : (مررت باثنين ، رجلين ، واثنتين ، امرأتين ، فاثنين : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء حملاً له على المثنىٰ) ورجلين بدل منه بدل كل من كل ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنىٰ (واثنتين عطف عليه) أي : معطوف على (اثنين) مجرور بالباء على الأصح لا بالتبعية ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه ملحق بالمثنىٰ ، وامرأتين بدل من (اثنتين) بدل كل من كل ، أو عطف بيان منه .

(و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسماً كان أو صفة ، مخفوضاً بالحرف أم بغيره (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول (نحو : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾) ، ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ، فالمؤمنين والمرسلين : مجروران بالحرف الأول باللام ، والثاني بعلىٰ ، وعلامة جر كل منهما الياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفرده ، ومنه نحو : ﴿ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ ، ونحو : ﴿ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ، فالمضلين جمع مضل ،

(والموضع الثالث) من مواضع الياء ما ذكره بقوله (أن تكون) الياء (علامة للخفض في جمع المذكر السالم المتقدم بيانه) في (علامات الرفع) ، (اسماً) أي : علماً (كان) ذلك الجمع ؛ كزيد (أو) كان (صفة) كمسلم ، وسواء كان (مخفوضاً بالحرف أم) كان مخفوضاً (بغيره) أي : بغير الحرف ؛ كالإضافة والتبعية .

(و) تكون الياء أيضاً علامة للخفض (في ما حمل عليه) أي : على الجمع ، وألحق به في إعرابه (مثال الأول) وهو الجمع (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ، فالمؤمنين والمرسلين : مجروران بالحرف الأول) منهما وهو (المؤمنين) مجرور (باللام ، والثاني) منهما وهو (المرسلين) مجرور (بعلىٰ ، وعلامة جر كل منهما الياء ؛ لأنه) أي : لأن كلاً منهما (جمع مذكر) بالإضافة (سالم) صفة جمع ، وسمي سالماً ؛ لأنه (سلم فيه) أي : في هـٰذا الجمع (بناء مفرده) أي : صيغة مفرده عن التغير ؛ كما تغير مفرد جمع التكسير .

(ومنه) أي : ومن هـٰذا الجمع الذي يخفض بالياء (نحو : ﴿ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ ، ونحو : ﴿ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ، فالمضلين جمع مضل ،

والأولين جمع أول ، وهما مجروران بالمضاف ، وعلامة الجر في كل منهما الياء .

(و) مثال الثاني (نحو : ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾) ، فستين : مخفوض بإضافة المبتدأ إليه ، وعلامة خفضه الياء حملاً له على الجمع ؛ إذ لا مفرد له من لفظه ، ومسكيناً : تمييز ، وخبر المبتدأ محذوف ، ومنه : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ﴿ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، فالعالمين : مجرور في الأول بالحرف ، وفي الثاني : بالمضاف ، وعلامة جره الياء حملاً له على الجمع لما مر .

(وأما الفتحة . . فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان . . . .

والأولين جمع أول ، وهما مجروران بالمضاف ، وعلامة الجر في كل منهما الياء) لأن كلاً منهما من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء .

(**ومثال الثاني**) وهو ما حمل عليه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا** ﴾ **فستين : مخفوض بإضافة المبتدأ إليه ، وعلامة خفضه الياء حملاً له على الجمع ؛ إذ لا مفرد له من لفظه ، ومسكيناً : تمييز**) له منصوب به (**وخبر المبتدأ محذوف**) تقديره : واجب عليه .

(**ومنه**) أي : ومن مثال الثاني قوله تعالىٰ : (﴿ **سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ** ﴾ ، ﴿ **وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ** ﴾ ، **فالعالمين : مجرور في الأول بالحرف**) وهو لفظ (علىٰ) ، (**وفي الثاني : بالمضاف**) وهو لفظ (رب) ، (**وعلامة جره الياء**) نيابة عن الكسرة (**حملاً له على الجمع**) المذكر الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء (**لما مر**) آنفاً من قوله : (**إذ لا مفرد له من لفظه**) .

(**وأما الفتحة**) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد (**علامات الخفض**) ، (. . **فتكون علامة للخفض**) أي : أمارة على الخفض ؛ فاللام فيه بمعنىٰ (علىٰ) حالة كونها (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الكسرة**) لا أصالة (**في الاسم الذي لا ينصرف** ، **سواء كان**

مخفوضاً بحرف أم بغيره ، حملاً للخفض على النصب (مفرداً كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (نحو : ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾) ، فأوحينا : فعل وفاعل ، وإلىٰ إبراهيم : جار ومجرور ، وإسماعيل : معطوف عليه ، وكل منهما اسم مفرد مجرور ، وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ، ونحو : (﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾) ، فحيوا : فعل وفاعل ، وأحسن : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة ؛ لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ،

مخفوضاً بحرف أم بغيره ، حملاً للخفض) أي : قياساً للخفض (**على النصب**) في كون علامته الفتحة ، فهو من باب نيابة الحركة عن الحركة ؛ كما في جمع المؤنث السالم .

(**مفرداً كان ذلك الاسم الذي لا ينصرف نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ) وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ . . .﴾ الآية (**فأوحينا : فعل وفاعل ، وإلىٰ إبراهيم : جار ومجرور**) متعلق بـ(أوحينا) ، (**وإسماعيل : معطوف عليه**) أي : علىٰ (إبراهيم) في كونه مجروراً بإلىٰ (**وكل منهما اسم مفرد مجرور**) بإلىٰ (**وعلامة جره**) أي : جر كل منهما (**فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه**) أي : لأن كلاً منهما (**اسم لا ينصرف**) أي : لا يلحقه التنوين ولا يقبل الجر بالكسرة (**للعلمية والعجمة**) فالعلمية : علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعجمة : علة ترجع إلى اللفظ .

(**ونحو**) قوله تعالىٰ : (﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ ، فـ) إعرابه : (**حيوا : فعل وفاعل ، وأحسن : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة ؛ لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة**) لأنه اسم تفضيل (**ووزن الفعل**) لأنه علىٰ وزن (أفعل) كأكرم ؛ فالوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ ، ووزن الفعل علة ترجع إلى اللفظ .

ومنه نحو : ﴿ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ ، فإبراهيم : مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الفتحة ، وكذا نحو : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ .

(أو جمع تكسير نحو) : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ (مِن مَّحَٰرِيبَ) وَتَمَٰثِيلَ ﴾ ، فمحاريب : جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة ، وما بعده معطوف عليه، وهٰذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (إلا إذا أضيف) إلىٰ ما بعده ؛ فإنه حينئذ يجر . . . .

(ومنه) أي : ومن الاسم المفرد الذي لا ينصرف (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ ، فإبراهيم : مجرور بالمضاف) وهو لفظ (مقام) ، (وعلامة جره الفتحة ، وكذا) أي : ومثل مقام إبراهيم في كونه من المفرد الذي لا ينصرف (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾) ، فموسىٰ : مجرور بالمضاف ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والعجمة ، وهارون : معطوف عليه ، وعلامة جره الفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف لذلك .

(أو) كان الاسم الذي لا ينصرف (جمع تكسير نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ ، فمحاريب : جمع تكسير) علىٰ زنة (مفاعيل) مفرده : محراب (مجرور بالفتحة للجمعية المكررة) تقدم لك تفسيرها فراجعه ، (وما بعده) من قوله : (وتماثيل) جمع تمثال تقدم تفسيرهما في « التتمة » .

(معطوف عليه) أي : علىٰ (محاريب) ، (وهٰذا الحكم) المذكور من الجر بالفتحة (مستمر) دائم (فيما لا ينصرف) بأي علة لا يفارقه أبداً (إلا إذا أضيف) ما لا ينصرف (إلىٰ ما بعده) هٰذا بيان للمعلوم إيضاحاً للمبتدي ؛ لأن الإضافة لا تكون إلىٰ ما قبله فليس للاحتراز ثم علل الاستثناء بقوله (فإنه . . .) إلخ ؛ أي : لأن الاسم الذي لا ينصرف (حينئذ) أي : حين إذ أضيف إلىٰ ما بعده (يجر

بالكسرة على الأصل (نحو : ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾) ، فأحسن : اسم غير منصرف مجرور بالكسرة ؛ لإضافته إلىٰ ما بعده ، وكذلك إذا تلا (أل) كما أشار إليه بقوله : (أو دخلت عليه أل) معرفة ، أو موصولة ، أو زائدة (نحو : ﴿ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ ﴾) ، فـ ....

بالكسرة) حالة كون جره بالكسرة جارياً (على الأصل) في (علامات الخفض) ، مثال إضافته إلىٰ ما بعده (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾ ، فأحسن : اسم غير منصرف) في أصله (مجرور) هنا (بالكسرة ؛ لإضافته إلىٰ ما بعده ، وكذلك) أي : ومثل إضافته إلىٰ ما بعده (إذا تلا) وتبع الاسم الذي لا ينصرف (« أل ») بدخولها عليه من أوله (كما أشار) المصنف (إليه) أي : إلىٰ كونه مثل ما إذا أضيف (بقوله : أو) إلا إذا (دخلت عليه أل مُعرفةً) كانت ؛ كما في قولك : مررت بالأفضل منكم ، أو بالأعمىٰ ، أو بالأصم .

(أو موصولة) كقول الفرزدق :

أتَـانَـا بهـا قَتْلَـىٰ ومـا فـي دِمَـائِهـا شِفَـاءٌ وهُـنَّ الشـافيـاتُ الحـوائـمِ

يقول : ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها بالسيوف ، وإنما هن الشافيات الحوائم ؛ لأنه لولاها لما سُفِكَت الدماءُ ، والشاهد في خفض الحوائم بالكسرة لدخول (أل) الموصولة عليه ؛ لأنه مضاف إليه للشافيات ؛ وهي جمع حائمة ؛ كقوائم جمع قائمة : وهو الخاطر الذي يحوم ويدور في القلب ، والمعنىٰ : وهن ؛ أي : دماؤهم التي نريقها الشافيات لقلوبنا لحصول التشفي بها .

(أو زائدة) كقوله :

رأيـت الـوليـد بـن اليـزيـد مبـاركـاً شـديـداً بـأعبـاء الخـلافـة كـاهلـه

مثال المعرفة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ ﴾ ، فـ)إعرابه :

أنتم : مبتدأ ، وعاكفون : خبره ، والمساجد : غير منصرف مجرور بالكسرة ؛ لدخول (أل) عليه ، وإنما جر بالكسرة على الأصل ؛ لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الإضافة و(أل) ، فلم يتصور سقوطه حتىٰ يصح سقوط تابعه ، واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسألتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة . . يفهم أنه باق علىٰ منع صرفه ولـٰكنه يجر بالكسرة ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

(**أنتم : مبتدأ ، وعاكفون : خبره ، والمساجد : غير منصرف**) في أصله ؛ لصيغة منتهى الجموع (**مجرور**) هنا (**بالكسرة ؛ لدخول « أل » عليه ، وإنما جر**) الاسم الذي لا ينصرف في هاتين الحالتين (**بالكسرة**) حالة كون جره بالكسرة جارياً (**على الأصل**) في علامات الخفض (**لخروج التنوين من حيز الوجود**) وموضعه ومرتبته إلىٰ حيز العدم (**بسبب الإضافة**) فيما إذا أضيف كقوله : ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٍ ﴾ ، لأن الإضافة والتنوين لا يجتمعان .

(**و**) بسبب دخول (« **أل** ») عليه فيما إذا دخلت عليه (أل) كالمساجد (**فلم يتصور سقوطه**) أي : سقوط التنوين ؛ لخروجه عن حيز الوجود بسبب الإضافة أو (أل) ، (**حتىٰ يصح**) أي : فيصح (**سقوط تابعه**) الذي هو الجر بالكسرة معه ، فسقط هو بهما فبقي تابعه الذي هو الجر بالكسرة (**واستثناء المؤلف رحمه الله**) تعالىٰ (**لهاتين المسألتين**) أي : لمسألة ما إذا أضيف ، أو دخلت عليه (أل) ، (**من جر ما لا ينصرف بالفتحة . . يفهم أنه باق علىٰ منع صرفه**) بناءً علىٰ أن الصرف هو التنوين (**ولـٰكنه يجر بالكسرة**) استدراك علىٰ قوله : (باق علىٰ منع صرفه) رفع به توهم أنه لا يجر بالكسرة من بقائه علىٰ منع صرفه .

(**وفي المسألة**) أي : في مسألة ما إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلت عليه (أل) ، (**ثلاثة أقوال :**) **أحدها** : أن يكون باقياً علىٰ منعه من الصرف مطلقاً ، سواء زالت العلتان معاً أو بقيت إحداهما .

أقربها : أنه إن زالت منه إحدىٰ علتيه بـ(أل) أو بالإضافة . . فمنصرف ، وإلا . . فممنوع من الصرف ، ففي مثاليه المذكورين ممنوع من الصرف كما ذكرنا ، وفي نحو : مررت بأحمدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف .

ثانيها : أن يكون منصرفاً مطلقاً كذلك .

ثالثها : التفصيل فيها وهو (**أقربها**) إلى الصواب وهو (**أنه**) أي : أن الاسم الذي لا ينصرف (**إن زالت منه إحدىٰ علتيه بـ**)سبب دخول (« **أل** ») عليه ؛ كمررت بالأفضل (**أو بـ**)سبب (**الإضافة**) إلىٰ ما بعده ؛ كمررت بأحمدكم ، أو بعثماننا ، فإن العلمية زالت ؛ لأن الأعلام لا تضاف حتىٰ تنكر ؛ فإن أحمدكم زالت عنه العلمية وإن بقي فيه وزن الفعل ، وعثماننا زالت عنه العلمية وإن بقيت فيه زياة الألف والنون (. . **فمنصرف**) بناء علىٰ أن الصرف هو الجر بالكسرة ؛ لأن العلة الباقية لا تؤثر وحدها في منع الصرف (**وإلا**) أي : وإن لم تزل عنه إحدى العلتين بل هما باقيتان فيه نحو : مررت بأحسنكم ؛ لأن الوصفية ووزن الفعل باقيان فيه .

(. . **فممنوع من الصرف**) لوجود العلتين فيه ؛ بناءً علىٰ أن الصرف هو التنوين فقط ؛ كما هو مذهب ابن مالك (**ففي مثاليه المذكورين**) أي : ففي المثالين اللذين ذكرهما المصنف وهما قوله : ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ ﴾ ، (**ممنوع من الصرف**) بناءً علىٰ أن الصرف هو التنوين فقط (**كما ذكرنا**)ه ؛ أي : لأجل التعليل الذي ذكرناه بقولنا : (لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الإضافة وأل) .

(**وفي نحو** : **مررت بأحمدكم**) وبعثمانكم (**مصروف**) بناء علىٰ أن الصرف هو الجر بالكسرة فقط (**لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف**) في أحمدكم ونحوه .

* * *

[ص] : وللجزم علامتان : السكون وهو الأصل ، والحذف

[فصل في علامات الجزم]

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**وللجزم**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب **وهو لغة** : القطع مطلقاً ولو حبلاً ، **واصطلاحاً** : قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل للجازم (**علامتان**) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء إحداهما :

(**السكون**) **وهو لغة** : ضد الحركة ، **واصطلاحاً** : حذف الحركة للجازم (**وهو الأصل**) في بابه بدليل عدم مجيء غيره إلا عند تعذره ولهٰذا قدمه .

(**و**) ثانيتهما (**الحذف**) **وهو لغة** : الإسقاط والقطع والوصل ، **واصطلاحاً** : إسقاط حرف العلة من الفعل المعتل للجازم ، أو إسقاط النون من الأمثلة الخمسة للجازم .

فإن قلت : حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كماذكرنا ، كان المناسب أن يقول المصنف : وللجزم علامة : الحذف ، ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وهو السكون ؛ ولحذف حرف العلة وحذف النون . . **قلت** : إنه أراد التصريح بالمقصود .

فإن قلت : العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم ؛ إذ هما حذف الحركة أو الحرف ، والجزم هو كذلك ؛ فقد جعل الشيء علامة لنفسه ، وذلك غير معهود عندهم . . **قلت** : هٰذا الإشكال ساقط : أما علىٰ أن الإعراب معنوي . . فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف ؛ لأن الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه ، وأما علىٰ أن الإعراب لفظي . . فالتغاير بالإجمال والتفصيل . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهو نائب عنه ؛ فأما السكون . . فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل بآخره شيء نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ .

قال الأزهري في « شرح الآجرومية » : (واحترزت بقولي : (للجازم) في حد الحذف ، حيث قلت : سقوط حرف العلة أو النون للجازم من نحو : ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ ، لأن الواو حذفت في الخط منه تبعاً ؛ أي : حالة كون الواو تابعة لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ، ومن نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ فإن النون حذفت لتوالي النونات) .

(**وهو**) أي : الحذف فرع (**نائب عنه**) أي : عن السكون لما تقدم في أول الباب من أن الأصل في الإعراب : أن يكون بالحركة أو بالسكون ، وما كان من الإعراب بالحرف أو بالحذف . . فهو على خلاف الأصل .

(**فأما السكون**) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد (علامات الجزم) ، (. . **فيكون علامة للجزم**) أي : أمارة على الجزم بطريق الأصالة لفظاً نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ ، أو تقديراً نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

(**في الفعل المضارع الصحيح الآخر**) أي : الذي لم يكن آخره واحداً من أحرف العلة الثلاث (**الذي لم يتصل بآخره شيء**) مما ينقل إعرابه من الضمائر الثلاثة ، مثال المضارع المذكور الذي يكون فيه السكون علامة للجزم (**نحو** : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾) ، **وإعراب المثال الأول** : (لم) : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون (يلد) : فعل مضارع معلوم صحيح الآخر مجزوم بـ(لم) ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الله جل وعلا (هو) : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة

والأنوثة والغيبة في محل الرفع فاعل ، مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والجملة الفعلية في محل الرفع بدل من (الصمد) علىٰ كونه خبراً للفظ الجلالة الثاني مقررة لمعنى الصمدانية ؛ لأن قوله : (قل هو الله أحد) هو ضمير الشأن في محل الرفع مبتدأ أول (الله) : مبتدأ ثان (أحد) : خبره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول مع خبره في محل النصب مقول (قل) ، وجملة القول مستأنفة استئنافاً نحوياً ، وقوله : (الله الصمد) : مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية خبر ثان لـ(هو) ، فكأنه قال : قل هو الله أحد ، قل هو الله الصمد ، قل هو الله لم يلد ، وقوله : (لم يلد) : من ولد يلد ؛ كوعد يعد ، أصله (يولد) بفتح الياء وكسر اللام ؛ لأنه معلوم فحذفوا الواو ؛ لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ، ومعناه : لم يكن والداً لأحد من الموجودات ؛ كما ادعته اليهود والنصارىٰ ومشركو العرب (ولم يولد) : الواو : عاطفة (لم) : حرف نفي وجزم (يولد) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) ، وعلامة جزم سكون آخره ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الله) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (لم يلد) ، والمعنىٰ : لم يكن سبحانه مولوداً لأحد ؛ كما ادعته النصارىٰ في عيسىٰ عليه السلام (ولم يكن) : جازم ومجزوم ، وهو مضارع كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر (له) : جار ومجرور متعلق بـ(كفواً) لأنه صفة مشبهة قدم عليه للاهتمام ؛ إذ فيه ضمير الباري سبحانه (كفواً) : خبر يكن مقدم على اسمها ؛ لمراعاة الفواصل (أحد) : اسمها مؤخر ؛ أي : ولم يكن أحد من الموجودات كفواً ونظيراً له تعالىٰ ، وجملة (لم يكن) معطوفة أيضاً علىٰ جملة (لم يلد) علىٰ كونها خبراً للفظ الجلالة الثاني ؛ فهٰذه الأفعال الثلاثة مجزومة بـ(لم) ، وعلامة جزمها سكون آخرها .

وأما الحذف. . فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وهو ما آخره حرف علة .

(**وأما الحذف**) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد (علامات الجزم) ، (. . **فيكون علامةً للجزم**) نيابةً عن السكون (**في**) موضعين لا ثالث لهما ؛ الأول منهما (**الفعل المضارع المعتل الآخر**) الذي لم يتصل بآخره شيء مما ينقل إعرابه ؛ أي : الذي اتصف آخره بالاعتلال والانقلاب ، وإضافته إلى الآخر من إضافة الصفة المشبهة إلىٰ مرفوعها ؛ أي : ما يصدق عليه هـٰذا الاسم ، وهو : يغزو ، ويخشىٰ ، ويرمي ونظائرها .

فإن قلت : لا حاجة إلىٰ تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له ؛ لأن المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة ، والتعميم اصطلاح صرفي. . **قلت** : إن سلم ذلك. . ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم ، **والحاصل** : أن المعتل عند النحويين : ما كان آخره حرف علة ، وعند الصرفيين : ما فيه حرف علة ، سواء كان في أوله ؛ كوعد ، أو وسطه ؛ كقال ، أو آخره ؛ كدعا فهو أعم مطلقاً من المعتل عند النحاة فيجتمعان في نحو : يخشىٰ ، ويدعو ، ويرمي ، وينفرد المعتل عند الصرفيين في نحو : وعد وقال . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وهو**) أي : المعتل في اصطلاح النحاة (**ما**) كان (**آخره حرف علة**) أصالةً ؛ فإن كان غير أصلي بأن كان بدلاً من همزة ؛ كيقرأ بفتح الياء والراء مضارع (قرأ) من القراءة ، ويقرىء بضم الياء وكسر الراء مضارع (أقرىٰ) من إقراء الضيوف ، ويَوْضُؤُ بفتح الياء وضم الضاد مضارع (وَضُؤَ) بمعنىٰ (نظف) ، ثم دخل الجازم عليه جاز حذفه وتركه على الاعتداد بالإبدال وعدمه .

قوله : (ثم دخل الجازم عليه) أي : بعد الإبدال فيكون الإبدال حينئذ شاذاً ؛ لأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة ،

وحروف العلة : الألف ، والواو ، والياء نحو : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ ،

فتكون متعاصية عن الإبدال ؛ أما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم . . فإنه يكون قياسياً ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة ؛ لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال .

فقول المصنف : (ثم دخل الجازم عليه) قيد في حذف حرف العلة ؛ أي : إن شرطه أن يكون الإبدال قبل دخول الجازم .

وقوله : (وتركه) أي : وترك حذف حرف العلة ، وعلية فيكون الجزم بسكون مقدر .

وقوله : (على الاعتداد بالإبدال وعدمه) لف ونشر مرتب ؛ لأن الاعتداد بالإبدال علة للحذف ، وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف .

والحاصل : أن الإبدال إن كان بعد دخول الجازم . . امتنع الحذف ، وإن كان قبله . . جاز الحذف إن اعتددنا بالإبدال ، وجاز عدمه بناءً علىٰ عدم الاعتداد به . انتهىٰ من « العطار » .

(**وحروف العلة**) وهٰذا تعبير عن أفراد (جمع القلة) بأوزان (جمع الكثرة) مجازاً ثلاثة (**الألف**) كما في يخشىٰ ، (**والواو**) كما في يدعو ، (**والياء**) كما في يرمي ، سميت أحرف علة ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها ببعض ، وحقيقة العلة : تغير الشيء عن حاله الأولىٰ ، مثالها ؛ أي : مثال حذف أحرف العلة للجازم (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾) ، وإعرابه : (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون (يخش) : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) ، (إلا) : أداة استثناء مفرغ (الله) : مفعول به منصوب

﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾ . . . .

بـ(يخشىٰ) ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن ، هـٰذا مثال الألف ، ومثال الواو نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل الرفع مبتدأ ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (يدع) لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (يدع) : فعل مضارع معتل الآخر مجزوم بـ(من) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي : الواو ، والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، والظرف المذكور بعده متعلق بـ(يدع) ، وخبر (من) الشرطية ؛ إما فعل الشرط أو جوابه ، أو هما على الخلاف المذكور فيه ، وجواب الشرط قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾ ، وجملة (من) الشرطية بحسب ما في القرآن (و) مثال الياء نحو : (﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾) ، وإعرابه : (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل الرفع مبتدأ ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (يهد) ، (يهد) : فعل مضارع معتل مجزوم بـ(من) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها (ولفظ الجلالة) : فاعل مرفوع بضمة ظاهرة ، وجواب الشرط قوله تعالىٰ : ﴿ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ ، وخبر (من) الشرطية على الخلاف المار آنفاً .

هـٰذا والقول بأن حذف أحرف العلة يكون علامة للجزم نيابةً عن السكون : **هو القول المشهور** الذي عليه الجمهور من الأقوال الثلاثة .

والقول الثاني : ما ذهب إليه سيبويه من أن الجازم إنما حذف الحركة المقدرة واكتفىٰ بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة . . فرقوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، قال الشنواني : (في عزو

وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون نحو : ﴿إِن تَتُوبَا﴾ ، ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ ، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ . . . .

هٰذا القول إلىٰ سيبويه نظر ؛ بل إنما ذكره ابن هشام الأنصاري) .

والقول الثالث : قول من يجري المعتل مجرى الصحيح ، فيحذف الضمة المقدرة عند الجازم ولا يحذف حرف العلة فيقول : لم يخشىٰ ، ولم يغزو ، ولم يرمي بإثبات الألف والواو والياء ، وعلىٰ هٰذا القول جاء قول رؤبة من (بحر الرجز) :

إذا العجوز غضبت فطلِّقْ ولا ترضاها ولا تملقْ
واعمد لأخرىٰ ذات دلٍّ مؤنقْ لينة اللمس كمس الخِرنقْ

بكسر الخاء المعجمة وكسر النون : ولد الأرنب .

وقول الآخر من (بحر البسيط) :

هجوت زبَّان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ

وقول الآخر من (بحر الوافر) :

ألم يأتيك والأنباء تَنْمي بما لاقت لبون بني زيادِ

وعلى اللغة المشهورة يحمل أمثال ذلك على الضرورة ، وقيل : إن هٰذا لغة قليلة ؛ كما قاله ابن مالك . انتهىٰ من « الأزهرية » .

(و) الموضع الثاني ما ذكره بقوله : (ويكون الحذف علامة للجزم) ، (في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) إذا دخل عليها الجازم مثالها (نحو : ﴿إِن تَتُوبَا﴾ ، ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ ، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾) ، وإعراب المثال الأول : (إن تتوبا) : (إن) : حرف شرط جازم (تتوبا) : فعل مضارع مجزوم

بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والألف : ضمير للمثنى المؤنث المخاطب في محل الرفع فاعل ، وجواب الشرط محذوف تقديره : إن تتوبا إلى الله . . تقبلا ، أو يتب الله عليكما ، وليس الجواب جملة قوله : (فقد صغت قلوبكم) كما توهمه بعض المعربين .

وإعراب المثال الثاني : (وإن تصبروا وتتقوا) : (إن) : حرف شرط جازم (تصبروا) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل (وتتقوا) : معطوف علىٰ (تصبروا) ، وعلامة الجزم فيه حذف النون ، والواو : فاعل ، وجواب الشرط قوله : ﴿ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ .

وإعراب المثال الثالث : (ولا تخافي ولا تحزني) : (لا) : ناهية جازمة (تخافي) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء : ضمير للمؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل ، (ولا تحزني) : معطوف عليه ، وهـٰذا ؛ أي : كون الجزم في الأفعال الخمسة بحذف النون هو القول المشهور الذي هو مذهب الجمهور ، **وقيل** : إن الجزم فيها بحذف حركات مقدرة علىٰ لاماتها ، فالجازم حذف الحركات المقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والنون حذفت عند الجازم لا به ؛ فرقاً بين صورتي المرفوع والمجزوم ؛ كما تقدم في (الفعل المعتل) ، والله أعلم .

* * *

إعراب المتن

(**وللجزم علامتان**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (للجزم) : جار ومجرور وخبر مقدم (علامتان) : مبتدأ مؤخر ، سوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، والتقدير : علامتان كائنتان للجزم ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (للرفع أربع علامات) علىٰ كونها مستأنفة .

(**السكون**) : بدل من (علامتان) بدل بعض من كل ، (**وهو الأصل**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**والحذف**): معطوف على (السكون)، (**وهو نائب عنه**) : مبتدأ وخبر (عنه) متعلق بـ(نائب) ، والجملة مستأنفة ، (**فأما السكون**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح (أما) : حرف شرط (السكون) : مبتدأ ، (. . **فيكون علامة للجزم**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (يكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير يعود على (السكون) ، (علامة) : خبرها (للجزم) : جار ومجرور متعلق بـ(علامة) أو صفة لها ، وجملة (يكون) في محل الرفع خبر المبتدأ ، والتقدير : فأما السكون. . فكائن علامة للجزم ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة .

(**في الفعل**) : جار ومجرور متعلق بـ(يكون) ، (**المضارع**) : صفة أولىٰ لـ(الفعل) ، (**الصحيح**) : صفة ثانية له وهو مضاف ، (**الآخر**) : مضاف إليه ، (**الذي**) : اسم موصول في محل الجر صفة ثالثة لـ(الفعل) ، وجملة (**لم يتصل بآخره شيء**) : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾) : مضاف إليه

محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (أحد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، أو بسكون الحكاية ، (**وأما الحذف . . فيكون علامة للجزم**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الحذف) : مبتدأ (فيكون) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ، مبنية على الفتح (يكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الحذف) ، (علامة) : خبرها منصوب (للجزم) : متعلق بـ(علامة) ، وجملة (يكون) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فكائن علامة للجزم ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما السكون) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**في الفعل**) : جار ومجرور متعلق بـ(يكون) ، (**المضارع**) : صفة أولىٰ لـ(الفعل) ، (**المعتل**) : صفة ثانية له وهو مضاف ، (**الآخر**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، (**وهو ما آخره حرف علة**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (ما) : اسم موصول ، أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ ، مبني على السكون ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (آخره) : مبتدأ ومضاف إليه (حرف علة) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية صلة لـ(ما) ، أو صفة لها .

(**وحروف العلة : الألف ، والواو : ، والياء**) : الواو : استئنافية (حروف) : مبتدأ (العلة) : مضاف إليه (الألف) : وما عطف عليه خبر ، والجملة مستأنفة ، والواو والياء معطوفان على (الألف) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) :

مضاف (﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾) : معطوف محكي على (ولم يخش إلا الله) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على هاء الجلالة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا قوله : (﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ ﴾) : معطوف محكي على قوله : (ولم يخش إلا الله) تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على هاء الجلالة ، (**وفي الأفعال**) : جار ومجرور معطوف على قوله : (في الفعل المضارع المعتل الآخر) على كونه متعلقاً بـ(يكون) ، (**التي**) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(الأفعال) مبني على السكون ، (**رفعها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**بثبات النون**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : رفعها كائن بثبات النون ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق ، مأخوذ من الصلة تقديره : في الأفعال المرفوعة بثبات النون ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : في الأفعال المعلوم رفعها بثبات النون .

(**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (**نحو**) : مضاف ، (﴿ إِن تَتُوبَا ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا ﴾) : الواو : عاطفة مثال على مثال (إن تصبروا وتتقوا) : معطوف محكي على قوله : (إن تتوبا) تبعه بالجر ، وكذا قوله : (﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾) : معطوف محكي على (إن تتوبا) تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والله أعلم .

* * *

[ش] : ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب وهو الخفض. . شرع يتكلم علىٰ علامات الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الإعراب أصالة ونيابة فقال : (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف ، للجازم (علامتان) أصالة ونيابة لا ثالث لهما إحداهما : (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابه ولهـٰذا قدمه .

(و) الثانية : (الحذف) وهو سقوط حرف العلة ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**ولما فرغ**) المصنف (**من**) الكلام علىٰ (**علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب وهو الخفض. . شرع يتكلم**) أي : أراد أن يشرع في الكلام (**علىٰ علامات الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الإعراب**) وقوله : (**أصالةً ونيابةً**) : تمييز لـ(علامات الجزم) ، ومقابل الصحيح ما قاله المازني : من أن الجزم ليس بإعراب ، ووجهه : أن الجزم ليس في الاسم حتىٰ يحمل عليه المضارع قاله شيخنا ؛ أي : أراد أن يشرع في علامات الجزم (**فقال : وللجزم وهو حذف الحركة**) في الصحيح الآخر (**أو الحرف**) في المعتل وفي الأفعال الخمسة (**للجازم**) أي : لدخول الجازم عليه (**علامتان أصالةً ونيابةً**) أي : من جهة الأصالة : وهي السكون ، ومن جهة النيابة : وهي الحذف (**لا ثالث لهما**) بدليل الاستقراء .

(**إحداهما**) أي : إحدى العلامتين : (**السكون وهو حذف الحركة ، وهو**) أي : السكون : هو (**الأصل**) من العلامتين (**في بابه**) أي : في (باب الجزم) ، (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل أصالته (**قدمه**) أي : قدم المصنف (السكون) على (الحذف) في الذكر .

(**والثانية**) من العلامتين : (**الحذف ؛ وهو سقوط حرف العلة**) أي : إسقاطه

أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون ؛ لأنه (نائب عنه) لما تقدم من أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ، ومتىٰ كان بالحرف أو بالحذف كان علىٰ خلاف ذلك الأصل ، ثم أخذ يتكلم علىٰ موضع كل منهما مبتدئاً بالأصل فقال : (فأما السكون. . فيكون علامة للجزم) أصالة لفظاً أو تقديراً (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة . . . .

للجازم في الفعل المعتل (أو) إسقاط (نون) علامة (الرفع للجازم) راجع إلى الإسقاطين جميعاً .

(وهو) أي : الحذف (فرع عن السكون ؛ لأنه) أي : لأن الحذف (نائب عنه) أي : عن السكون ، وإنما قلنا فرع عن السكون (لما تقدم) في أول الباب (من أن الأصل) أي : الغالب والراجح وهو بيان لما تقدم ؛ أي : حالة كون ما تقدم كونَ الأصل (في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ، ومتىٰ كان) الإعراب (بالحرف) من أحرف العلة أو النون (أو) كان (بالحذف) أي : بحذف حرف العلة أو النون (كان) ذلك الإعراب (علىٰ خلاف ذلك الأصل) أي : علىٰ ضد ذلك الأصل والراجح .

(ثم أخذ) المصنف وشرع (يتكلم علىٰ موضع كل منهما) أي : كل من العلامتين حالة كونه (مبتدئاً بالأصل) منهما وهو السكون (فقال : فأما السكون) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد (علامات الجزم) ، (. . فيكون علامة للجزم أصالة) أي : بطريق الأصالة (لفظاً) كان ذلك السكون (أو تقديراً) أي : ملفوظاً كان ؛ كما في (لم يضرب) ، أو مقدراً ؛ كما في (لم يكن الذين كفروا) .

(في الفعل المضارع الصحيح الآخر) أي : الذي آخره حرف صحيح وهو ما عدا أحرف العلة ، وفسره بقوله : (وهو) أي : الصحيح الآخر في اصطلاح النحاة (ما) أي : فعل (ليس آخره) أي : لامه (حرف علة) أي : واحداً من

(الذي لم يتصل بآخره شيء) مما مر (نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾) فهٰذه الأفعال الثلاثة مجزومة بـ(لم) وعلامة جزمها سكون آخرها ، وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، ومن الثالث لالتقاء الساكنين ، و(أحد) اسم (يكن) ، وكفواً : خبره وله متعلق بـ(كفواً) ، وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل ، وحكمه

أحرف العلة الثلاث وإن كانت فاؤه أو عينه حرف علة ؛ كوعد ، وقال بخلافه عند الصرفيين : وهو ما ليس واحد من أصوله حرف علة كما مر .

(الذي لم يتصل بآخره شيء مما مر) أي : مما ينقل إعرابه من الضمائر الثلاثة مثاله (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ ، فهٰذه الأفعال الثلاثة مجزومة بـ« لم » وعلامة جزمها سكون آخرها ، وحذفت الواو) التي هي فاء الكلمة (من الأول) أي : من قوله : (لم يلد) لأن أصله (يولد) بفتح الياء وكسر اللام (لوقوعها) أي : لوقوع الواو (بين) عدوتيها (ياء مفتوحة وكسرة) لام مكسورة (و) حذفت الواو (من الثالث) أي : من قوله : (لم يكن) أصله (يَكْوُنُ) بوزن (يفعل) بفتح الياء وسكون الكاف وضم الواو ، استثقلت الضمة على الواو ، ثم نقلت إلىٰ ما قبلها وهو الكاف الساكنة فبقيت الواو ساكنة ، ثم دخل الجازم على الفعل فسكن آخره فالتقىٰ ساكنان وهما الواو والنون ، ثم حذفت الواو (لالتقاء الساكنين) وهما الواو وآخر الكلمة فصار (لم يكن) بوزن لم يَفُلْ (و« أحد » اسم « يكن ») مؤخراً عن خبرها ؛ لرعاية الفاصلة (وكفواً : خبره) أي : خبر (يكن) مقدماً على اسمها (و) الجار والمجرور في (له متعلق بـ« كفواً ») لأنه صفة مشبهة .

(وقيد) المصنف (الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل) الآخر ؛ لأنه يجزم بحذف حرف العلة كما قال (وحكمه) أي : وحكم المعتل وهو الجزم بحذف

سيأتي ، وبكونه لم يتصل بآخره شيء ؛ لأنه لو اتصل به شيء مما مر في (علامات الرفع) . . لم يكن حكمه كذلك .

(وأما الحذف . . فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون في موضعين لا ثالث لهما الأول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية ؛ أي : الذي اعتل آخره ، والمعتل : اسم فاعل من اعتل ؛ أي : مرض ،

الآخر (سيأتي) قريباً متصلاً بهـٰذا الكلام المذكور في الصحيح الآخر .

(و) قيد الفعل أيضاً (بكونه لم يتصل بآخره شيء) مما ينقل إعرابه (لأنه) أي : لأن الفعل الصحيح الآخر (لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع) من ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة (. . لم يكن حكمه) أي : حكم إعرابه كائناً (كذلك) أي : كهـٰذا الإعراب المذكور من الجزم بالسكون ؛ بل يكون جزمه بحذف النون كما سيأتي قريباً بعد ذكر المعتل الآخر .

(وأما الحذف) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد علامات الجزم (. . فيكون علامة للجزم) أي : أمارة على الجزم (نيابةً) أي : من جهة النيابة (عن السكون) لا بطريق الأصالة (في موضعين لا ثالث لهما) بدليل الاستقراء .

(الأول) منهما ما ذكره بقوله : (يكون الحذف علامة للجزم) (في الفعل المضارع المعتل الآخر بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية) سميت لفظية ؛ لإفادتها أمراً لفظياً وهو التخفيف ، وهي التي كانت في نية الانفصال وكان الغرض منها التخفيف ؛ أي : تخفيفَ لفظ المضاف بحذف التنوين ، وهي إضافة الوصف إلىٰ مرفوعه ؛ كهـٰذا ضارب زيد ، وهـٰذا حسن الوجه ، بخلاف المعنوية ، سميت بذلك ؛ لإفادتها أمراً معنوياً وهي التي تفيد التعريف أو التخصيص ؛ كغلام زيد ؛ وغلام رجل (أي : الذي اعتل آخره) أي : كان آخره حرف علة (والمعتل : اسم فاعل) مأخوذ (من) مصدر (اعتل) الخماسي (أي :) الذي بمعنىٰ (مرض ،

فكان ينبغي أن يقيده بما قيد به ما قبله إذ لا فرق .

(وهو) اصطلاحاً (ما آخره حرف علة) بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف ؛ فإنه عندهم ما أحد أصوله حرف علة .

(وحروف العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازاً

فكان) الشأن (**ينبغي**) للمصنف ؛ أي : يطلب له (**أن يقيده بما**) أي : بقيد (**قيد به ما قبله**) أي : ما قبل المعتل وهو الصحيح الآخر ، يعني بذلك القيد قوله : (لم يتصل بآخره شيء) ، (**إذ لا فرق**) بين المعتل والصحيح الآخر في اشتراط ذلك القيد في المعتل أيضاً ؛ لأن المعتل إذا اتصل به شيء مما ينقل إعرابه . . يرفع بثبات النون ؛ كالزيدان يخشيان ، ويغزوان ، ويرميان ، وينصب ويجزم بحذفها ؛ كالزيدان لن يدعوا ، ولم يدعوا ، وهند تدعين ، ولن تدعي ، ولم تدعي مثلاً (**وهو**) أي : المعتل (**اصطلاحاً**) أي : في اصطلاح النحاة (**ما آخره**) ولامه (**حرف علة**) سواء كانت فاؤه أو عينه حرف علة أم لا (**بخلافه**) أي : بخلاف المعتل (**في اصطلاح أرباب التصريف ؛ فإنه**) أي : فإن المعتل (**عندهم**) أي : عند أهل التصريف (**ما**) أي : فعل (**أحد أصوله**) سواء كان لاماً أو غيرها (**حرف علة**) من الأحرف الثلاثة : الواو والألف والياء ؛ كما ذكرها المؤلف بقوله :

(**وحروف العلة**) وهٰذا ؛ أي : قوله : (حروف) ، (**من التعبير بـ**)أوزان (**جمع الكثرة**) وهو وزن (فعول) ، (**عن**) أفراد (**جمع القلة**) حالة كون هٰذا التعبير تعبيراً (**مجازاً**) أي : تعبيراً مجازياً ، والمجاز هو استعمال كلمة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي ؛ لأن أفراد (جمع القلة) من ثلاثة إلىٰ عشرة ، (وجمع الكثرة) من عشرة إلىٰ ما لا نهاية له ، فاستعمل هنا أوزان (جمع الكثرة) وهو (حروف) في أفراد (جمع القلة) وهو

(الألف ، والواو ، والياء) سميت أحرف علة ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها عن بعض ، وحقيقة العلة : تغيير الشيء عن حاله ، وتسمىٰ أيضاً : أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد ؛ فإن لم يكن ما قبلها من جنسها . . سميت أحرف لين لا مد ، هٰذا في الواو والياء ، وأما الألف . . فحرف مد أبداً (نحو : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾) ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، ويخش : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) ، وعلامة جزمه حذف آخره

(ثلاثة) هي : (الألف ، والواو ، والياء سميت) هٰذه الثلاثة (أحرف علة ؛ لأن من شأنها) وحالها (أن ينقلب) ويعوض (بعضها عن بعض) آخر ، كانقلاب الواو أو الياء إلى الألف في قال وباع ؛ لأن أصلهما : قول وبيع .

(وحقيقة العلة) وماهيتها ومعناها (تغيير الشيء) أي : تغير الشيء (عن حالِهِ) الأولِ إلىٰ حال آخر ؛ كتغير حال الإنسان من الصحة إلى المرض وبالعكس .

(وتسمىٰ) هٰذه الأحرف الثلاثة (أيضاً) أي : كما تسمىٰ أحرف العلة : (أحرف المد) لتحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ نُوحِيهَا ﴾ ، (و) أحرف (اللين) لسكونها (لما فيها) أي : لما في هٰذه الأحرف (من اللين) أي : من السكون (مع الامتداد) أي : مع تحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها (فإن لم يكن) حركة (ما قبلها من جنسها) أي : مما يناسبها (. . سميت أحرف لين) لسكونها (لا) أحرف (مد) لعدم مجانسة ما قبلها (هٰذا) التفصيل جار (في الواو والياء ، وأما الألف . . فحرف مد) أي : فحرف يحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها وهي الفتحة (أبداً) أي : دائماً في جميع أحوالها ؛ لأنها لا يمكن نطقها إلا بعد الفتحة مثال المعتل المجزوم بحذف حرف العلة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾) ، هٰذا مثال الألف ، وإعرابه : (لم : حرف نفي وجزم وقلب ، ويخش : فعل مضارع مجزوم بـ« لم » ، وعلامة جزمه حذف آخره

وهو الألف ، والفتحة قبلها تدل عليها ، وإلا : حرف استثناء ، والاسم الكريم : منصوب على المفعولية ، ونحو : (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾) ، فيدع : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو ، والضمة قبلها تدل عليها ، والظرف بعده متعلق به ، (و) نحو : (﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾) ، فيهد : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء ، والكسرة قبلها تدل عليها ، وأما نحو : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِى وَيَصْبِرْ ﴾ بإثبات الياء في قراءة قنبل ؛ فالياء فيه تولدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف

وهو) أي : الآخر المحذوف للجازم (الألف ، والفتحة قبلها) وهي فتحة الشين (تدل عليها) أي : على الألف المحذوفة ، فيكون الحذف حذف اختصار لا حذف اقتصار (وإلا : حرف استثناءٍ) مُفرّغ (والاسم الكريم) تقدسَتْ أسماؤه : (منصوب على المفعولية) لـ(يخش) ، (ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾ فـ)إعرابه : (يدع : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو) أي : آخره (الواو ، والضمة قبلها تدل عليها) أي : على الواو المحذوفة ، فالحذف حذف اختصار وهو قياسي (والظرف بعده) أي : بعد يدع (متعلق به) أي : بـ(يدع) ، (ونحو : ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ) فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ ، (فـ)إعرابه : (يهد : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط) وهو من الشرطية (وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء ، والكسرة قبلها تدل عليها ، وأما نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِى وَيَصْبِرْ ﴾) بسكون الراء و(بإثبات الياء) في (يتقي) (في قراءة قنبل) عن ابن كثير ـ بضم القاف والباء الموحدة بينهما نون ساكنة ـ بوزن (قنفذ) في أصله الغلام الحاد الرأس ، الخفيف الروح ، وهو هنا لقب : محمد بن عبد الرحمـٰن القارىء . انتهىٰ من « القاموس » .

(فـ)مؤول علىٰ أن (الياء فيه تولدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف

يائه للجازم ، أو أنه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة ، وهي لغة طائفة من العرب ، حيث يراعي الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة ؛ كما في قول الشاعر :

ألـــم يـــأتيـــك والأنبـــاء تَنْمـــي

وقوله :

.... لم تهجو ولم تدعِ

(و) الموضع الثاني (في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) .....

يائه) أي : ياء (يتقي) ، (للجازم) وهو (من) الشرطية ، وليست الياء فيه ياء لام الكلمة ؛ لأنها حذفت للجازم .

(أو) مؤول بـ(أنه) أي : بأن الشأن والحال (عومل المعتل) هنا (معاملة الصحيح) أي : أجري مجرى الصحيح (في جزمه بحذف الحركة) على الياء (وهي) أي : إجراء المعتل مجرى الصحيح (لغة طائفة من العرب) أي : فريق منهم (حيث يراعي) ويعتبر ذلك الفريق (الحركة المقدرة) ويجعلها كالملفوظة (فيحذفها) أي : فيحذف تلك الحركة المقدرة (للجازم كما تحذف الملفوظة) للجازم ، وذلك الإجراء (كما) أي : كالإجراء الذي وقع (في قول الشاعر) وهو قيس بن زهير العبسي جاهلي :

(ألـــم يـــأتيـــك والأنبـــاء تَنْمـــي) بمـــا لاقـــت لبـــون بنـــي زيـــادِ

بإثبات الياء في (يأتيك) (وقوله) :

هجـوت زبَّـان ثـم جئـت معتـذراً من هجو زبان (لم تهجو ولم تدعِ)

والشاهد : في (لم تهجو) .

(والموضع الثاني) من الموضعين (في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون

إذا دخل عليها الجازم (نحو : ﴿ إِن تَتُوبَا ﴾) ، إن : حرف شرط وجزم ، وتتوبا : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ،ونحو : (﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ ﴾) ، إعرابه كالذي قبله ، ونحو : (﴿ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ﴾) ، لا : حرف نهي وجزم ، وتخافي : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون لما مر ، وما بعده كذلك .

إذا دخل عليها الجازم) وذلك (**نحو** : ﴿ إِن تَتُوبَا ﴾) ، وإعرابه : (**إن** : **حرف شرط وجزم** ، **وتتوبا** : **فعل مضارع مجزوم بـ« إن »**) الشرطية (**وعلامة جزمه حذف النون** ؛ **لأنه من الأفعال الخمسة**) التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها (**ونحو** : ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ ﴾ ، **إعرابه كـ**) إعراب (**الذي قبله** ، **ونحو** : ﴿ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ﴾ ، **لا** : **حرف نهي وجزم** ، **وتخافي** : **فعل مضارع مجزوم بـ« لا »** **الناهية** ، **وعلامة جزمه حذف النون لما مر**) آنفاً من قوله : (لأنه من الأفعال الخمسة) .

(**و**) إعراب (**ما بعده**) يعني : قوله : (ولا تحزني) كائن (**كذلك**) أي : مثل إعراب هـٰذا المذكور من إعراب (لا تخافي) .

فَصْلٌ

[ص] : جميع ما تقدم من المعربات . . . .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) في ذكر حاصل ما تقدم من أول (باب معرفة علامات الإعراب) . . . إلىٰ هنا ؛ تمريناً وتكريراً للمبتدي في التعليم علىٰ عادة المتقدمين رحمهم الله تعالىٰ ، من ذكر الشيء تفصيلاً ثم مجملاً ؛ ليحفظ بخلاف عادة المتأخرين ؛ لأنهم يذكرون الشيء مجملاً ثم مفصلاً ؛ ليرسخ في قلوبهم .

والفصل لغة : الحاجز بين الشيئين ؛ كالستارة ، واصطلاحاً : عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة علىٰ تلك المعاني المخصوصة على الراجح عند السيد الجرجاني ، وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى (الفاعل) وأن يكون بمعنى (المفعول) .

والمعنىٰ على الأول : هـٰذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنهما .

وعلى الثاني : مفصولة عنها ، وهـٰذا بالنظر للأصل ؛ كما قاله الشبراملسي في « حاشيته علىٰ شرح الورقات » للجلال المحلي ، وإلا . . فهو من قبيل علم الجنس ، فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعىً فيها معناها الأصلي ، وهو من جهة الإعراب ؛ إما مبتدأ خبره محذوف تقديره : فصل هـٰذا موضعه ، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا فصل ؛ وهـٰذا هو الأولىٰ ؛ لأن الخبر محط الفائدة فلا يليق الحذف به ، ويجوز فيه النصب وإن كان لا يساعده الرسم ، وكذا الجر وإن كان ضعيفاً ، والنصب علىٰ أنه مفعول لاسم فعل محذوف تقديره : هاك فصلاً في ذكر جميع المعربات إجمالاً وإن كان شاذاً ، ومن أراد إشباع إعراب أسماء التراجم . . فليراجع كتابنا « مناهل الرجال علىٰ لامية الأفعال » .

فقال : (جميع ما تقدم) ذكره في الباب السابق (من المعربات) جمع معرب

قسمان : قسم يعرب بالحركات ، وقسم يعرب بالحروف ؛ فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع :

وهو شيئان : الاسم المتمكن : وهو الذي لا يشبه الحرف شبهاً قوياً ، والفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا التوكيد ولا نون الإناث (**قسمان**) لا زائد عليهما بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ؛ أي : جميع ما تقدم من المعربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ، ولا بقيد كونها معربة بالحروف ، فلا يلزم تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، ثم أبدل من القسمين قوله :

(**قسم يعرب بالحركات**) الثلاث ؛ أي : وجوداً أو عدماً ، فدخل فيه المعرب بالسكون ، وبذلك اندفع ما يقال من الاعتراض على المصنف : أن المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات ، وقدم المعرب بالحركات ؛ لأنه الأصل للمعرب بالحروف .

(**وقسم يعرب بالحروف**) أي : وجوداً أو عدماً ، فدخل فيه المعرب بالحذف ، وبذلك اندفع الاعتراض على المصنف : بأن المعرب بالحذف لا يدخل في المعرب بالحروف .

(**فالذي يعرب بالحركات**) إجمالاً (**أربعة أنواع**) جمع نوع ، والمراد أربعة أبواب ، ولفظ (أنواع) زائد للتوكيد وللمبادرة ، لي بيان أن المراد بالأربعة : الأنواع لا الأفراد ؛ لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ، ولم يقتصر المصنف على التفصيل حيث لم يكتف بقوله : (فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد . . .) إلخ ، بل أجمل أولاً حيث قال : (أربعة أنواع . . .) إلخ ؛ محافظة علىٰ فائدة الإجمال ، ثم التفصيل نوع منها من الأفعال ، وسيأتي ، والبقية خاصة بالأسماء وهي :

الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ، وكلها ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض

(**الاسم المفرد ، وجمع التكسير**) أي : إلا ما ألحق منهما بالمثنىٰ ، وجمع المذكر السالم ؛ ككلا وكلتا ؛ فإنه مفرد اللفظ ألحق بالمثنىٰ في إعرابه إن أضيف إلىٰ مضمر ، وكسنين وبابه ؛ فإنه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ، فهما يعربان بالحركات الثلاث إن كانا منصرفين ، نحو : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، ونحو : جاء الرجال ، ورأيت الرجال ، ومررت بالرجال ، وإلا . . فبحركتين ؛ كجاء أحمد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد ، ونحو : هٰذه مساجد ، ودخلت مساجد ، ومررت بمساجد .

(**وجمع المؤنث السالم**) فيعرب بحركتين لا غير ، نحو : جاءت الهندات ، ورأيت الهندات ، ومررت بالهندات .

(**و**) نوع الأفعال هو (**الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء**) مما يوجب بناءه ، أو ينقل إعرابه نحو : زيد لن يضرب ، ولم يضرب .

(**وكلها**) أي : جميع هٰذه الأنواع الأربعة بالنظر إلى الاستثناء الآتي ، قال العلامة الشنواني : (يصح أن يُرادَ بالكلِّ الجَميعيُّ مطلقاً ؛ أي : نُظِرَ إلى الاستثناءِ الآتي أم لم يُنْظَر ، ولا يضر تخلُّفُ الحكمِ المذكور في بعضها ؛ لأن المصنف قد استثنىٰ ما تخلف فيه ذلك الحكم بقوله الآتي : (وخرج عن ذلك . . .) إلخ ، **والحاصل** : أنه يراد بالكل الكل الجميعي ؛ لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل) انتهىٰ من « أبي النجا » بتصرف .

أي : جميع هٰذه الأنواع الأربعة (**ترفع**) رفعاً معلماً أو مصوراً (**بالضمة**) نحو : يضرب زيد ، ورجال ، ومسلمات (**وتنصب**) نصباً معلماً أو مصوراً (**بالفتحة**) نحو : لن أضرب زيداً ، ورجالاً (**وتخفض**) خفضاً معلماً أو مصوراً

بالكسرة ، وتجزم بالسكون .

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ فإنه يخفض بالفتحة ما لم يضف ، أو تدخل عليه (أل) وجمع المؤنث السالم ؛ فإنه ينصب بالكسرة ، والفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه يجزم بحذف آخره

(**بالكسرة**) نحو : مررت بزيد ، ورجال ، ومؤمنات (**وتجزم**) جزماً معلماً أو مصوراً (**بالسكون**) نحو : لم يضرب زيد .

(**وخرج عن ذلك**) الأصل الذي هو النصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون (**ثلاثة أشياء**) : أحدها : (**الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان**) كأحمد (**أو جمع تكسير**) كمساجد ومفاتيح (**فإنه**) أي : فإن الاسم الذي لا ينصرف (**يخفض بالفتحة**) لا بالكسرة ، وكان القياس أن يخفض بها (**ما لم يضف**) نحو : مررت بأحمدكم (**أو**) ما لم (**تدخل عليه « أل »**) نحو : ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ فإنه حينئذ يخفض بالكسرة كما ذكر .

(**و**) ثانيها (**جمع المؤنث السالم**) وما ألحق به (**فإنه ينصب بالكسرة**) نيابة عن الفتحة وجوباً مطلقاً عند البصريين ؛ كرأيت الهندات ، وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقاً .

(**و**) ثالثها (**الفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه يجزم بحذف آخره**) نيابة عن السكون وكان حقه أن يجزم بالسكون نحو : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم .

قوله : (فإنه يجزم بحذف آخره) وتقدم أن الفعل المعتل ينصب بفتحة مقدرة على الألف ، نحو : لن يخشىٰ زيد ، وبفتحة ظاهرة على الواو والياء ، نحو : لن يدعو ولن يرمي .

وتقدمت أمثلة ذلك ، والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع :

فإن قلت : لم لم يحملوا النصب في هٰذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره ، كما أن الجزم كذلك ؛ كما حملوا نصب الأفعال الخمسة علىٰ جزمها فكان بحذف النون. . **قلت** : **أجيب** : بأنه إنما كان ذلك في الأفعال الخمسة ؛ لتعذر الإعراب بالحركات فيها بخلاف ما هنا ، فأعرب نصباً بحركة مقدرة على الألف ، وظاهرة على الواو والياء على الأصل . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وتقدمت أمثلة ذلك**) المذكور الذي خرج عن الأصل من الأشياء الثلاثة فلا عود ولا إعادة ، وهٰذه الثلاثة التي خرجت عن الأصول الأربعة المعربة بالحركات من أبواب النيابة ، وأبواب النيابة باعتبار المواضع التي تقع فيها النيابة لا باعتبار النائب : سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر من الحركات والسكون ، وسميت أبواب النيابة ؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل ، ووجه انحصارها في سبعة : أن النائب فيها ؛ إما حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة ، وباب المثنىٰ ، وباب الجمع المذكر .

أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء ، وباب ما لا ينصرف .

أو حرف عن حركة وحذف عن حركة .

أو سكون وهو باب الأمثلة .

أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل . انتهىٰ « مجيب » .

وأما أبواب النيابة باعتبار النائب. . فعشرة : ثلاثة تنوب عن الضمة ؛ وأربعة عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السكون . انتهىٰ « يس » عليه .

(**و**) القسم الثاني وهو (**الذي يعرب بالحروف أربعة أنواع**) لا زائد عليها بدليل الاستقراء ؛ نوع منها خاص بالفعل ، والأربعة الباقية خاصة بالأسماء ؛ فأنواع

المثنىٰ وما حمل عليه ، وجمع المذكر السالم وما حمل عليه ، والأسماء الستة ، والأمثلة الخمسة . . . .

الأسماء الثلاثة ؛ الأول منها (**المثنىٰ**) أي : ما يصدق عليه لفظ المثنىٰ لا لفظ المثنىٰ ؛ لأنه اسم مفعول ، وكان التعبير به أولىٰ من التعبير بالتثنية كما هي عبارة الأصل ، لما فيها من التجوز ؛ كالزيدان والمسلمان (**وما حمل عليه**) في إعرابه ؛ كاثنان واثنتان .

(و) الثاني منها (**جمع المذكر السالم**) أي : ما يصدق عليه هـٰذا اللفظ لا لفظه ؛ لأنه مصدر لا جمع ؛ كالزيدون والمسلمون (**وما حمل عليه**) في إعرابه ؛ كأولو وعشرون .

(و) الثالث منها (**الأسماء الستة**) أي : ما تصدق عليه لا هي نفسها ، وهـٰذا اللفظ علم عليها بالغلبة ؛ كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم ، وهي تعرب بالحروف في إحدىٰ لغاتها بالشروط السابقة وتسمىٰ : (لغة الإتمام) وفيها لغتان أخريان القصر وهو لزوم الألف في الأحوال الثلاثة ، والإعراب بالحركات الثلاثة مقدرة عليها ، كالفتىٰ ، والنقص وهو حذف أحرف العلة ، والإعراب بالحركات الظاهرة علىٰ ما قبلها ، كما هو مبسوط في المطولات وكما ذكرناها في « التتمة » سابقاً .

(و) الرابع منها (**الأمثلة الخمسة**) أي : ما تصدق عليها كما مر ، وهـٰذه العبارة أولىٰ من الأفعال الخمسة ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها بل هي أمثلة ، وأوزان يكنىٰ بها عن كل فعل كان بمنزلتها ، وسميت خمسة : بإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، وعبارة « أبي النجا » : (وكونها خمسة باعتبار صيغها ؛ أما باعتبار معانيها . . فتزيد علىٰ ذلك) ، ثم هـٰذا القسم علىٰ ضربين : ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات ، وهو الأسماء الستة ، وضرب ناب فيه بعض

فأما المثنىٰ . . فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها .

وألحق به

أحرف العلة عن جميع الحركات ؛ وهو المثنىٰ والمجموع علىٰ حده .

ولما فرغ المصنف من تعداد هـٰذا القسم . . أخذ يتكلم في بيان أحكامها فقال : (**فأما المثنىٰ . . فيرفع بالألف**) نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدان (**وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها**) نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، وإنما فتح ما قبل ياء المثنىٰ في حالتي النصب والجر فرقاً بينه وبين الجمع فيهما ، وإنما لم يعكس ؛ لكراهة توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المثنىٰ .

واعترض بوجودهما مع الياء الساكنة في (عمرَدِينِ) علَماً ، وأجيب عنه بأن مرادنا ياء علامة الإعراب ، وهـٰذه من جزء الكلمة .

فإن قلت : لم أتوا بالنون في آخرها مع أن النون من خواص الفعل . . **قلت** : إن النون التي هي من خواص الفعل هي النون التي هي من علامة الإعراب ، وهـٰذه عوض عن التنوين الذي هو من خواص الاسم فبينهما فرق . انتهىٰ من « الفتوحات » .

وهـٰذه اللغة هي اللغة المشهورة في إعراب المثنىٰ ، ومقابلها إلزامه الألف وإعرابه كالمقصور ، وعليه « لا وتران في ليلة » ، و﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ، ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه كالمفرد بالحركات الظاهرة على النون فيقول : جاء الزيدان بضم النون ، ورأيت الزيدان بفتحها ، ومررت بالزيدان بكسرها ، ولو سمي به ؛ أي : بالمثنىٰ ، أو بما ألحق . . جاز إعرابه كأصله ، وإعرابه مع لزوم الألف ؛ كعمران . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وألحق به**) في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ بحسب ما ذكره المصنف

اثنان واثنتان وثنتان مطلقاً ، وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى المضمر ، نحو : جاءني كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما ؛ فإن أضيفا إلى الظاهر . كانا . . . .

ثلاثة بلا شرط شيء وهي :

(**اثنان**) للمذكرين .

(**واثنتان**) بالألف قبل المثلَّثة ؛ وهي لغة أهل الحجاز للمؤنثين .

(**وثنتان**) بحذف الألف من أوله علىٰ (لغة تميم) وهـٰذه الثلاثة ألحقت به (**مطلقاً**) بلا شرط شيء فيها ؛ أي : سواء أضيفا إلىٰ ظاهر أم إلىٰ مضمر أم لم يضافا ، وذلك لأن وضعهما وضع المثنىٰ لفظاً ومعنىً وإن لم يكونا مثنيين حقيقةً ؛ إذ لم يثبت لهما مفرد ؛ إذ لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت ، ولم يذكر المصنف مثال الاثنين والاثنتين اكتفاءً بما سبق في الباب ، قال ابن هشام في « التوضيح » : (لا يضاف اثنان واثنتان إلىٰ ضمير مثنىٰ ، فلا يقال اثناهما ، ويضافا إلىٰ ضمير المفرد والجمع) انتهىٰ .

(و) ألحق به لفظان وهما : (**كلا**) للمذكرين (**وكلتا**) للمؤنثين ، وهما مفردان لفظاً مثنيان معنىً ، وألف (كلا) من أصل الكلمة ، وألف (كلتا) للتأنيث ؛ كحبلىٰ ، وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفاً في (كلا) ، والأكثر مراعاة لفظهما في الأفراد ، وقد يراعىٰ معناهما وإضافتهما إلى المعرفة الدالة على اثنين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (**بشرط إضافتهما إلى المضمر ، نحو : جاءني**) الزيدان (**كلاهما و**)جاءتني المرأتان (**كلتاهما ، ورأيت**) الرجلين (**كليهما و**) المرأتين (**كلتيهما ، ومررت بـ**) الرجلين (**كليهما و**) المرأتين (**كلتيهما ؛ فإن أضيفا**) أي : أضيف (كلا وكلتا) (**إلىٰ**) الاسم (**الظاهر . . كانا**)

بالألف في الأحوال الثلاثة ، وكان إعرابهما بحركات مقدرة في تلك الألف نحو : جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين . . . .

مصحوبين (**بالألف في الأحوال الثلاثة**) الرفع والنصب والجر (**وكان إعرابهما**) في الأحوال الثلاثة ؛ كالمقصور (**بحركات مقدرة في تلك الألف**) مراعاةً لجانب اللفظ الذي هو الأصل ، وأُعْرِبا في حالة الإضافة إلى المضمر بالحروف مراعاة لجانب المعنىٰ ؛ أي : منوية علىٰ تلك الألف اللازمة لهما مثالهما : (**نحو : جاءني كلا الرجلين و**) جاءتني (**كلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين**) .

وإعراب المثال الأول : (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح والنون نون الوقاية ؛ لأنها تقي الكسر من الفعل (وكلا وكلتا) : فاعلان لـ(جاء) ، والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (كلا) : مضاف (الرجلين) : مضاف إليه مجرور بالياء ، وكذا (كلتا المرأتين) وما بعده من الأمثلة التي في حالتي النصب والجر .

فإن قلت : لم أعربوا (كلا وكلتا) بالحروف في حال إضافتهما إلى الضمير ، وأعربوا بالحركات المقدرة في حال إضافتهما إلى الظاهر . . **قلت** : لأن الإضافة إلى المضمر علىٰ خلاف الأصل ، والإعراب بالحروف علىٰ خلاف الأصل ، فأعطي خلاف الأصل لخلاف الأصل ، وأعطي الأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب .

فإن قلت : لم كانت الإضافة إلى المضمر علىٰ خلاف الأصل . . **قلت** : لأنه لا يظهر فيه إعراب المضاف إليه ، والإضافة إلى الظاهر أصل ؛ لأنه يظهر فيه إعراب المضاف إليه .

وقيل : أعربا تارة بالحركات المقدرة على الألف ؛ مثل المقصور حيث أضيفا نحو : كلتا الجنتين نظراً إلىٰ لفظهما وهو مفرد ، وبالحروف حيث أضيفا إلى المضمر نظراً إلىٰ معناهما ؛ لأنه مثنى . انتهىٰ من « حمدون » .

تَنْبِيهٌ

واعلم : أنه ألحق بالمثنىٰ في إعرابه بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ألفاظ كثيرة ، ذكر المصنف منها خمسة فقط ، وذكره غيره أكثر من ذلك .

وضابط ذلك : أن كل اسم معرب اختل فيه شرط من شروط المثنىٰ وكان بصورته . . فهو ملحق به ، فدخل في ذلك أشياء :

منها ما أريد به التكثير لا حقيقة التثنية نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ، من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمفعولها ، ونحو : القوم حواليك وحنانيك ، من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول .

ومنه حديث : « اللهم ؛ حوالينا ولا علينا » ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي : كرات كثيرة .

ومنه ما اختلف لفظه ؛ كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبي بكر وعمر ، أو ما اختلف معناه ؛ كقولهم : القلم أحد اللسانين ؛ إذ (اللسان) حقيقة في العضو المعروف مجاز في (القلم) .

ومنه ما لا يستعمل إلا مثنىً ؛ كهو بين ظهرانيهم ؛ أي : وسطهم .

ومنها ما سمي به منه نحو : عبدان لرجل من المحدثين ، والسبعان اسم لموضع ، والبحران اسم لإقليم معروف .

وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، وألحق به أولو ، وعالمون ، وعشرون ، وما بعده من العقود

(**وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو**) نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدون والمسلمون (**وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها**) عكس ياء المثنىٰ نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنىٰ وكسروا ما قبل ياء الجمع ؛ لأن المثنىٰ أكثر دوراناً من الجمع ، فخص بالفتحة لخفتها دون الجمع .

(**وألحق به**) أي : بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو والياء كل ما هو علىٰ صورة الجمع ، ولم يستوف شروط الجمع ، **وهو أربعة أنواع أحدها** : أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها :

(**أولو**) هو اسم جمع لـ(ذو) بمعنىٰ (أصحاب) لا واحد له من لفظه ، بل من معناه وهو (ذو) بمعنىٰ (صاحب) ويكتب (أولو) بواو بعد الهمزة حملاً لها علىٰ (أولى) الموضوعة للإشارة إلى الجمع مطلقاً في (لغة تميم) ، وكُتبت (أولىٰ) بها لئلا تلتبس بـ(إلى) الجارة .

(**و**) منها (**عالمون**) بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم : وهو اسم لما سوى الله تعالىٰ من الأجناس ، وإنما لم يكن جمعاً لعالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ عالمون خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفرده ، وقيل : جمع عالم ، ووجه كونه حينئذ ملحقاً بالجمع في إعرابه ؛ لعدم توفر شروطه في مفرده ؛ لأنه ليس علماً ولا صفة ، بل هو اسم جنس .

(**و**) منها (**عشرون وما بعده من العقود**) والعشرات ؛ كالثلاثين والأربعين مثلاً

إلىٰ تسعين ، وأرضون وسنون وبابه ، وأهلون

(إلىٰ تسعين) بإدخال الغاية في المغيا ؛ فالتسعون من جملتها ؛ إذ كلها أسماء جموع ، وليس عشرون جمعاً لعشرة ، ولا ثلاثون جمعاً للثلاثة وهٰكذا ، وإلا . . لصح إطلاق عشرين علىٰ ثلاثين ؛ لأنها ثلاثة مقادير العشرة ، وإطلاق ثلاثين علىٰ تسعة ؛ لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة ، وهٰذا لا يقول به أحد ، ومنها أجمعون وتوابعه في التوكيد ، فتعربها إعراب الملحق بجمع المذكر ؛ كما قاله ابن عنقاء .

(و) النوع الثاني : جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء ، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل ؛ لأن مفرده أرض بسكونها ، وهي مؤنث لا يعقل .

(و) منها (سنون) بكسر السين وهو أيضاً جمع تكسير لمؤنث لا يعقل ؛ لأن مفرده سنة بفتح السين ، وأصلها (سنو) أو (سنه) بالواو أو بالهاء بدليل جمعها علىٰ سنوات وسنهات ، والجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها .

(و) منها (بابه) أي : باب (سنون) وشبهه وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ، ولا مذكر له يجمع بالواو والنون ، كعضة وعضين ، وعزة وعزين ، وثبة وثبين ، قال بعض المحققين : (ومعرفة ما كان بهٰذه الصفة موقوفة على السماع لا محالة ؛ فالعضة والثبة والعزة الجماعة من الناس ، فلا يجمع هٰذا الجمع ، نحو : تمرة ؛ لعدم الحذف ، ونحو : عدة وزنة ؛ لأن المحذوف منها الفاء ، ونحو : يد ودم ؛ لعدم التعويض) .

(و) الثالث : جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها : (أهلون) جمع أهل ، وأهل ليس بعلم ولا صفة ، وأما قوله في وصف الله تعالى : الحمد لله أهل الحمد ؛ فأهل فيه بمعنى (المستحق) وهو خلاف المجموع بالواو والنون ؛ لأنه بمعنى القرابة .

ووابلون وعليون نحو : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، . . . .

(و) منها (وابلون) جمع وابل ؛ وهو المطر الغزيز ، وليس بعلم ولا صفة ، ومن هاذا النوع : الوارثون والقادرون والمجيبون في صفاته تعالىٰ ، وساجدين وطائعين وماضين في صفات غير العاقل ، ومنه : أبون وأخون وحمون وهنون من الأسماء الستة ؛ إذ لا يجمع منها هاذا الجمع إلا (هي وذو) فيقال فيه : ذون .

والنوع الرابع ما يسمىٰ به من هاذا الجمع ؛ كزيدون والماجشون من أعلام العاقل ، وفلسطون وديرون وماطرون من أسماء البلدان .

(و) نحو (عليون) فإنه في الأصل جمع (علي) بكسر العين واللام المشددة والياء ، فنقل وسمي به أعلى الجنة ، وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش ، وقيل : هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين قاله الزمخشري .

ثم أخذ المصنف يذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال : (نحو : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ ﴾) أي : لا يحلف (﴿ أُوْلُوا۟ ﴾) أي : أصحاب (﴿ ٱلْفَضْلِ ﴾) أي : الدين (﴿ مِنكُمْ ﴾) أيها المؤمنون (﴿ وَٱلسَّعَةِ ﴾) أي : اليسار والغِنىٰ ؛ أي : لا يحلف علىٰ (﴿ أَن ﴾) لا (﴿ يُؤْتُوٓا۟ ﴾) ولا يعطوا (﴿ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾) أي : أصحاب القرابة ، نزلت في أبي بكر حين حلف علىٰ ألا ينفق علىٰ مسطح بن أثاثة وهو ابن خالته ، حين خاض في الإفك مع الذين خاضوا في عائشة رضي الله تعالىٰ عنها .

وإعرابه : (ولا يأتل) : الواو بحسب ما في القرآن (لا) : ناهية جازمة (يأتل) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأنه من ائتلىٰ يَأْتَلِي إذا حَلَف (أولو) :

و﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ ،

فاعل مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر (أولو الفضل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة (منكم) : جار ومجرور حال من (أولُو) ، (والسعة) : معطوف على (الفضل) ، (أن) : حرف نصب ومصدر (يؤتوا) : مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة (والواو) : فاعل (أولي) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء (أولي) : مضاف (القربىٰ) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وجملة (يؤتوا) من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر ، محذوف اطراداً مع أن المصدرية ، والمعنىٰ : ولا يحلف أصحاب الفضل والغنىٰ منكم من إيتاء أصحاب القرابة منهم أموالهم ، ومن الانفاق عليهم ولا يمتنع منه .

(و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾) ، (إن) : حرف نصب وتوكيد (في ذلك) : جار ومجرور خبر مقدم لـ(إن) ، (لذكرىٰ) : (اللام) : حرف ابتداء (ذكرى) : اسمها مؤخر عن خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (لأولي) : جار ومجرور وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء (أولي) : مضاف (الألباب) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، والجار والمجرور في قوله : (لأولي الألباب) متعلق بـ(ذكرىٰ) لأنه مصدر ذكر الثلاثي ، والجار والمجرور في قوله : (في ذلك) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لـ(إن) والتقدير :

و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾ ، و﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ، و﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ،

إن ذكرىٰ لكائن في ذلك لأولي الألباب ، وجملة (إن) بحسب ما في القرآن .

(و) نحو (﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾) ، (رب) : مضاف (العالمين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾) ، (ولبثوا) : فعل وفاعل (في كهفهم) : جار ومجرور متعلق بـ(لبثوا) ، (ثلاث مئة) : (ثلاث) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(لبثوا) أيضاً (ثلاث) : مضاف (مئة) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة (مئة) : مضاف (سنين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكرالسالم ؛ لأنه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر ، هـٰذا إذا لم تنون (مئة) ، وأما إن نونت (مئة) . . فمنصوب علىٰ أنه بدل من ثلاثمائة أو عطف بيان له أو على التمييز بناء علىٰ أن تمييز المئة قد يقع جمعاً .

(و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾) ، (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل الجر صفة لـ(المقتسمين) المذكور في قوله : ﴿ كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾ ، مبني على الياء ؛ لأنه علىٰ صورة الجمع ، أو علىٰ كسر النون (جعلوا القرآن) : فعل وفاعل ومفعول أول (عضين) : مفعول ثان لـ(جعل) منصوب بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ؛ أي : جعلوا القرآن فرقاً بأن آمنوا ببعض وكفروا ببعض .

(و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾) ، (شغلتنا) : فعل ومفعول به (أموالنا) : فاعل ومضاف إليه (وأهلونا) معطوف علىٰ (أموالنا) وللمعطوف

و﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ ﴾ ، ﴿ لَفِي عِلِّيِّينَ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ ....

حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ، وهو مضاف (ونا) : ضمير المتكلمين في محل الجر مضاف إليه .

(و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾) ، (من أوسط) : جار ومجرور نعت لمحذف تقديره : فكفارته إطعام عشرة مساكين قوتاً كائناً من أوسط وخيار ما تطعمون أهليكم (أوسط) : مضاف (ما) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه (تطعمون) : فعل وفاعل (أهليكم) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (أهل) : مضاف (والكاف) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والجملة صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : من أوسط ما تطعمونه أهليكم .

ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ ﴾) : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ، الجار والمجرور متعلق بـ(ينقلب) من قوله تعالىٰ : ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ ﴾ .

ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ (لَفِي عِلِّيِّينَ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾) ، (إن) : حرف نصب وتوكيد (كتاب) : اسمها (الأبرار) : مضاف إليه (لفي) (اللام) : حرف ابتداء (في) : حرف جر (عليين) : مجرور بـ(في) ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه جمع سمي به ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ؛ لأن تقديره : كلا إن كتاب

الأبرار لكائن في عليين (وما أدراك) : الواو : استئنافية (ما) : اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (أدري) : فعل ماض ينصب مفعولين ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ (ما) ، (الكاف) : ضمير متصل في محل النصب مفعول أول (ما عليون) : (ما) : اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ (عليون) : خبره مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ؛ لأنه جمع سمي به ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب سادَّة مسدَّ المفعول الثاني لـ(أدري) ، وجملة (أدراك) في محل الرفع خبر لـ(ما) الاستفهامية الأولىٰ .

إعراب المتن

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا فصل ، ويجوز العكس ، ولٰكن الأول أولىٰ كما تقدم مع علته ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**جميع ما تقدم من المعربات قسمان**) : (جميع) : مبتدأ مرفوع (جميع) : مضاف (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض وفاعل مستتر (من المعربات) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدم) ، والجملة الفعلية صلة الموصول (قسمان) : خبر المبتدأ مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**قسم يعرب بالحركات ، وقسم يعرب بالحروف**) : (قسم) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (قسم) ، (بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ(يعرب) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر تقديره : قسم معرب ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (قسمان) ، (وقسم) : الواو : عاطفة (قسم) : مبتدأ مرفوع ، وجملة (يعرب بالحروف) خبره ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (قسم يعرب بالحركات) علىٰ كونها بدلاً من (قسمان) .

(**فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع**) : (الفاء) : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المعربات قسمان ، وأردت بيان أنواع كل من القسمين . . فأقول لك الذي يعرب . . .) إلخ ، (الذي) : اسم موصول للمفرد المذكر في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون

لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على الموصول بالحركات متعلق بـ(يعرب) ، (أربعة أنواع) : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً .

(الاسم المفرد وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) : (الاسم) : بدل من (أربعة) بدل تفصيل من مجمل (المفرد) : صفة لـ(الاسم) ، (وجمع التكسير) : معطوف على (الاسم) ، (التكسير) : مضاف إليه ، وجمع المؤنث معطوف ومضاف إليه (السالم) : صفة للجمع (والفعل) : معطوف على (الاسم المفرد) أيضاً (المضارع) : صفة أولىٰ لـ(الفعل) ، (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة ثانية مبني على السكون (لم يتصل) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) ، (بآخره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يتصل) ، (شي) : فاعل (يتصل) مرفوع به ، والجملة الفعلية صلة الموصول وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : والفعل المضارع العادم اتصال شيء بآخره ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : والفعل المضارع المعلومُ عدمُ اتصال شيء بآخره ، ولـٰكنها صفة سببية علىٰ هـٰذا التقدير .

(وكلها ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، وتجزم بالسكون) : الواو : استئنافية (كلها) : مبتدأ أو مضاف إليه (ترفع) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (كلها) وأنث الضمير مع كون المرجع مذكراً ، وهو لفظ (كلها) لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه بالضمة ، متعلق بـ(ترفع) ،

والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وكلها ؛ أي : جميعها مرفوعة بالضمة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (وتنصب) : فعل مضارع ، ونائب فاعله مستتر فيه بالفتحة متعلق بـ(تنصب) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (ترفع) علىٰ كونها خبر المبتدأ تقديرها : وكلها ؛ أي : مجموعها منصوبة بالفتحة ، فالكل فيه كل مجموعي ؛ لخروج جمع المؤنث السالم منه ؛ لأنه ينصب بالكسرة (وتخفض) : فعل مضارع ، ونائب فاعله مستتر فيه بالكسرة متعلق بـ(تخفض) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (ترفع) علىٰ كونها خبر المبتدأ تقديرها : وكلها ؛ أي : مجموعها مخفوضة بالكسرة ، فالكل فيه مجموعي ، لخروج الاسم الذي لا ينصرف منه ؛ لأنه مخفوض بالفتحة (وتجزم) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه بالسكون متعلق بـ(تجزم) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (ترفع) علىٰ كونها خبراً لـ(كلها) تقديره : وكلها ؛ أي : مجموعها مجزومة بالسكون ، فالكل فيه مجموعي أيضاً ؛ لخروج الفعل المعتل منه .

(وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ فإنه يخفض بالفتحة ما لم يضف ، أو تدخل عليه « أل ») : الواو : استئنافية (خرج) : فعل ماض (عن ذلك) : جار ومجرور متعلق بـ(خرج) ، (ثلاثة) : فاعل (خرج) مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً (ثلاثة) : مضاف (أشياء) : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ، وهي ألف التأنيث الممدودة ، فدلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، ولزومها لبناء ما هي فيه ؛ حتىٰ كأنها جزء كلمة بمنزلة علة

ترجع إلى اللفظ (الاسم) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(الاسم) ، وجملة (لا ينصرف) صلة الموصول ، وهو جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : الاسم العادم الانصراف ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : الاسم المعلوم عدم انصرافه (مفرداً) : خبر (كان) مقدم عليها (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر يعود على الاسم الذي لا ينصرف (أو) : حرف تفصيل (جمع تكسير) : معطوف علىٰ (مفرداً) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر من غير سابك ؛ لإصلاح المعنىٰ مرفوع علىٰ أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره : وكونه مفرداً ، أو جمع تكسير سيان في خفضه بالفتحة ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (فإنه) : الفاء : تعليلية مبنية على الفتح (إنه) : حرف نصب واسمه ، وجملة (يخفض بالفتحة) في محل الرفع خبر (إن) ، وجملة (إن) في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بـ(خرج) ، والتقدير : خرج عن ذلك الأصل الاسم الذي لا ينصرف مطلقاً ؛ لخفضه بالفتحة (ما لم يضف) : ما : مصدرية ظرفية مبنية على السكون (لم) : حرف نفي وجزم (يضف) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) ، ونائب فاعله ضمير يعود على الاسم الذي لا ينصرف ؛ أو حرف عطف وتفصيل (تدخل) : فعل معطوف علىٰ (يضف) مجزوم بـ(لم) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، (أل) : فاعل (تدخل) محكي ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، وجملة (لم يضف) مع ما عطف عليها صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والظرف متعلق بـ(خرج) ، والتقدير : خرج عن ذلك الأصل

الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته إلىٰ ما بعده ، أو مدة عدم دخول (أل) عليه ؛ لأنه يخفض حينئذ بالكسرة .

(وجمع المؤنث السالم) : معطوف على الاسم الذي لا ينصرف علىٰ كونه فاعل (خرج) ، (فإنه) : الفاء : تعليلية (إنه) : ناصب واسمه ، وجملة (ينصب بالكسرة) في محل الرفع خبر (إن) تقديره : فإنه منصوب بالكسرة ، والجملة الاسمية في مجل الجر بـ(لام التعليل) المقدرة تقديره : لنصبه بالكسرة ، الجار والمجرور متعلق بـ(خرج) .

(والفعل) : معطوف على الاسم الذي لا ينصرف ، (المضارع) : صفة أولىٰ لـ(الفعل) ، (المعتل) : صفة ثانية له (المعتل) : مضاف ، (الآخر) : مضاف إليه (فإنه) : الفاء : تعليلية (إنه) : ناصب واسمه ، وجملة (يجزم) خبره ، (بحذف آخره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يجزم) ، وجملة (إن) في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المتعلقة بـ(خرج) والتقدير : وخرج عن ذلك الفعل المضارع المعتل الآخر ؛ لجزمه بحذف آخره ، (وتقدمت أمثلة ذلك) : الواو : استئنافية (تقدم) : فعل ماض (التاء) : علامة التأنيث (أمثلة) : فاعل مرفوع وهو مضاف (ذلك) : مضاف إليه ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (الذي) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالحروف متعلق بـ(يعرب) ، (أربعة أنواع) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالذي يعرب بالحركات) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (المثنىٰ وما حمل عليه ، وجمع المذكر السالم وما حمل عليه ، والأسماء الستة ، والأمثلة

الخمسة) : (المثنىٰ) : بدل من (أربعة) بدل تفصيل من (أربعة) ، (وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الرفع معطوف على (المثنىٰ) ، (حمل) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه (عليه) : متعلق به ، والجملة صلة الموصول (وجمع المذكر السالم) : معطوف على (المثنىٰ) ، (وما حمل عليه) : معطوف علىٰ (جمع المذكر) ، وكذا (الأسماء الستة) ، (والأمثلة الخمسة) : معطوفان على المثنىٰ .

(فأما المثنىٰ . . فيرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) : (فأما المثنى) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المثنىٰ يعرب بالحروف ، وأردت معرفة كيفية إعرابه بالحروف . . فأقول لك (أما المثنىٰ) : (أما) : حرف شرط (المثنىٰ) : مبتدأ (فيرفع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها مبنية على الفتح (يرفع) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (المثنىٰ) ، (بالألف) : متعلق بـ(يرفع) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فأما المثنىٰ . . فمرفوع بالألف ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة أما في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وينصب ويجر) : فعلان مضارعان مغيرا الصيغة مرفوعان بالضمة ، ونائب فاعلهما ضمير مستتر فيهما يعود على (المثنىٰ) ، (بالياء) : جار ومجرور تنازعا فيه ، والجملتان معطوفتان علىٰ جملة (يرفع) علىٰ كونهما خبران للمبتدأ تقديره : فأما المثنىٰ . . فمرفوع بالألف ، ومنصوب ومجرور بالياء (المفتوح) : صفة أولىٰ لـ(الياء) مجرور بالكسرة ، لكنها صفة سببية (ما قبلها) : (ما) : اسم موصول

في محل الرفع نائب فاعل لـ(المفتوح) لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير (قبلها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) تقديره : المفتوح الحرف الذي استقر قبلها (المكسور) : صفة ثانية لـ(الياء) تبعها بالجر (ما بعدها) : نائب فاعل لـ(المكسور) ، (بعدها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) تقديره : المكسور الحرف الذي استقر بعدها .

(**وألحق**) : الواو : استئنافية (ألحق) : فعل ماض مغير الصيغة ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بـ(ألحق) ، (**اثنان**) : نائب فاعل محكي لـ(ألحق) لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والنائب مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على النون ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**واثنتان وثنتان**) : معطوفان محكيان على (اثنان) علىٰ كونهما نائبي فاعل لـ(ألحق) ، (**مطلقاً**) : حال من نائب فاعل (ألحق) منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ أي : حالة كون ما ذكر من الكلم الثلاث مطلقاً عن التقييد بشرط الإضافة وبعدمها .

(وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى المضمر ، نحو : جاءني كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما) : (**وكلا وكلتا**) : معطوفان محكيان على (اثنان) علىٰ كونهما نائب فاعل لـ(ألحق) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعاه بالرفع ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة علىٰ آخرهما ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**بشرط إضافتهما**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (كلا وكلتا) : تقديره : حالة كونهما مقيدين بشرط إضافتهما إلى المضمر ، وقوله : (**إلى المضمر**) : جار ومجرور متعلق بـ(إضافتهما) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ

محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (جائني كلاهما وكلتاهما) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (كلتاهما) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (ورأيت كليهما) : معطوف محكي علىٰ (جاءني كلاهما) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (كلتيهما) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (ومررت بكليهما وكلتيهما) : معطوف محكي أيضاً علىٰ (جاءني كلاهما) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (كلتيهما) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(فإن أضيفا إلى الظاهر . . كانا بالألف في الأحوال الثلاثة ، وكان إعرابهما بحركات مقدرة في تلك الألف نحو : جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنهما يعربان بالحروف إذا أضيفا إلى الضمير ، وأردت بيان إعرابهما إذا أضيفا إلى الظاهر . . فأقول لك (إن أضيفا) : (إن) : حرف شرط جازم (أضيفا) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب يعود علىٰ (كلا وكلتا) في محل الرفع نائب فاعل مبني على السكون (إلى الظاهر) : جار ومجرور متعلق بـ(أضيفا) ، (كانا) : (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع اسمها مبني على السكون (بالألف) : جار ومجرور متعلق

بمحذوف خبر (كان) تقديره : كانا ملتبسين بالألف (في الأحوال) جار ومجرور متعلق بما تعلق به خبر (كان) ، (الثلاثة) : صفة لـ(الأحوال) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وكان إعرابهما) : فعل ناقص واسمه معطوف علىٰ جواب (إن) الشرطية ؛ أعني : جملة (كانا بالألف) ، (بحركات) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) مقدرة صفة لـ(حركات) ، (في تلك الألف) : (في) : حرف جر مبني على السكون (تلك) : (تي) : اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة ، مبني بسكون على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين مع اللام بعدها ، واللام لبعد المشار إليه ، أو لمبالغة البعد مبني على السكون (والكاف) : حرف دال على الخطاب ، أو لبعد المشار إليه مبني على الفتح (الألف) : بدل من اسم الإشارة ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بـ(مقدرة) .

فائدة

وإنما حركت اللام بالكسر في (ذلك) وسكنت في (تلك) لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها ، فحركت بالكسر للساكنين ، وكذلك في تيلك ؛ لأن الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة ، وأما (تلك) . . فأدخلت (اللام) التي فيها علىٰ (تي) ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء ؛ إذاً بل بقيت علىٰ سكونها فحذفت الياء التي قبلها للساكنين ، وأما ذيلك بقلب ألفه ياء . . فلغة قليلة . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة

لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (المرأتين) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين) : معطوف محكي علىٰ قوله : (جاءني كلا الرجلين) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (المرأتين) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا تقول في إعراب (مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) : معطوف محكي علىٰ قوله : (جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) .

(وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط (جمع المذكر) : مبتدأ ومضاف إليه (السالم) : صفة لـ(جمع) ، (فيرفع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (يرفع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (جمع المذكر) ، (بالواو) متعلق بـ(يرفع) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فمرفوع بالواو ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما المثنىٰ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، وجملة (ينصب ويجر) معطوفتان علىٰ جملة (يرفع) بالياء ، تنازع فيه كل من (ينصب ويجر) ، (المكسور) : صفة أولىٰ لـ(الياء) ، (ما قبلها) : نائب فاعل لـ(المكسور) ، (المفتوح) : صفة ثانية لـ(الياء) ، (ما بعدها) : نائب فاعل لـ(المفتوح) .

(وألحق به أولو وعالمون وعشرون وما بعده من العقود إلىٰ تسعين ، وأرضون

وسنون وبابه ، وأهلون وعليون) : الواو : استنافية (أُلحق) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (به) : جار ومجرور متعلق بـ(أُلحق) ، (أولو) : نائب فاعل وما عطف عليه نائب فاعل محكي لـ(أُلحق) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، وقوله : (وعالمون وعشرون) : معطوفان محكيان علىٰ (أولو) علىٰ كونهما نائب فاعل لـ(أُلحق) (وما بعده) ، الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع معطوف علىٰ (عشرون) علىٰ كونه نائب فاعل لـ(أُلحق) ، (بعده) : ظرف منصوب ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة لـ(ما) الموصولة تقديره : وما استقر بعده (من العقود) : جار ومجرور حال من (ما) الموصولة ، أو من الضمير المستكن في الظرف ؛ أي : حالة كون ما بعده كائناً من العقود (إلىٰ تسعين) : جار ومجرور حال (من العقود) أي : حالة كونها كائنات إلىٰ تسعين ومعها (وأرضون) : معطوف محكي علىٰ (أولو) وكذا (وسنون) : معطوف محكي علىٰ (أولو) ، (وبابه) : معطوف علىٰ (سنون) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه ليس محكياً (وأهلون وعليون) : معطوفان محكيان علىٰ (أولو) .

(نحو : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، و﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ، و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، و﴿ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾ ، و﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ، و﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، و﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ ﴾ ، و﴿ لَفِى عِلِّيِّينَ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربىٰ) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (القربىٰ) : منع

من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (وإن في ذلك لذكرىٰ لأولي الألباب) : معطوف محكي علىٰ قوله : (ولا يأتل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ باء (الألباب) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، و(الحمد لله رب العالمين) : معطوف محكي علىٰ قوله : (ولا يأتل) ، وكذلك قوله : (ثلاث مئة سنين) ، وقوله : (الذين جعلوا القرآن عضين) ، وقوله : (شغلتنا أموالنا وأهلونا) ، وقوله : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) ، وقوله : (إلىٰ أهليهم) ، وقوله : (لفي عليين وما أدراك ما عليون) : معطوفات محكيات علىٰ قوله : (ولا يأتل أولو الفضل) وللمعطوفات حكم المعطوف عليه تبعته بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الحرف الأخير منها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو بسكونها .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(ش) : ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات أقسام الإعراب على التفصيل السابق بأتم بيان. . أخذ يتكلم في ذكرها على الإجمال تمريناً للطالب وترسيخاً لذلك في ذهنه ، ولأن بمعرفة ذلك ينفتح له النظر في النحو ، ولهـٰذا قيل : إن هـٰذا الباب أس العربية فقال : (**فصل : جميع ما تقدم**) ذكره (**من المعربات**) ـ جمع معرب ـ وهو كما يعلم مما مر : الاسم المتمكن ،

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**ولما فرغ المؤلف رحمه الله**) تعالىٰ (**من ذكر علامات أقسام الإعراب**) التي هي أربعة أنواع : الرفع والنصب والخفض والجزم ، والمراد بعلامات هـٰذه الأقسام الأربعة ما ذكره بقوله : (للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللخفض ثلاث علامات ، وللجزم علامتان) ، أي : فرغ من ذكرها (**علىٰ**) طريق (**التفصيل السابق بأتم بيان**) وأكمل إيضاح (. . **أخذ يتكلم**) أي : شرع يتكلم (**في ذكرها علىٰ**) طريق (**الإجمال تمريناً**) وتعليماً (**للطالب**) وتعويداً له إياها (**وترسيخاً**) أي : تثبيتاً (**لذلك**) المذكور من علامات أقسام الإعراب (**في ذهنه**) وقلبه لئلا يغفل عنها (**ولأن بمعرفة ذلك**) المذكور من العلامات وإدراكها (**ينفتح**) وينشرح (**له**) أي : للطالب (**النظر**) والفهم (**في**) قواعد (**النحو ، ولهـٰذا**) أي : ولأجل حصول الانفتاح في النحو بمعرفة هـٰذه العلامات (**قيل** :) أي : قال بعض علماء النحو (**إن هـٰذا الباب**) باب علامات الإعراب (**أس العربية**) أي : أساس وأصول ومبادىء علم النحو ، الباحث عن الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء ؛ أي : أراد أن يذكرها علىٰ طريق الإجمال (**فقال : فصل : جميع ما تقدم ذكره**) في الباب السابق (**من المعربات ـ جمع معرب ـ وهو**) أي : **المعرب لغة** : الشيء المبين بأتم البيان وأوضحه ، **واصطلاحاً** : (**كما يعلم مما مر**) في باب الإعراب هو : (**الاسم المتمكن**) في باب الاسمية وهو الإعراب بأن لم يشبه الحرف شبهاً قوياً .

والفعل المضارع بشرطه (قسمان) بالاستقراء لا زائد عليهما .

(قسم يعرب بالحركات) الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، أو بالسكون ، وقدمه ؛ لأن الإعراب بالحركات ، وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف .

(وقسم يعرب بالحروف) الأربعة : الواو والألف والياء والنون ، أو بالحذف ، وأصل ما كان إعرابه بالحروف : أن يكون رفعه بالواو ، ونصبه بالألف ، وجره بالياء ؛ ليجانس كل حرف

(**والفعل المضارع**) المتوفر (**بشرطه**) السابق وهو خلوه من نوني التوكيد ونون الإناث (**قسمان بـ**) دلالة (**الاستقراء لا زائد عليهما**) .

والاستقراء لغة : التتبع والتفحص عن الشيء ، **واصطلاحاً** : **قسمان** ، **ناقص** : وهو تتبع أقل الجزئيات ليستدل به على الكليات ؛ كتتبع الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ عن بعض نساء العرب ؛ للاستدلال به علىٰ أقل الحيض وغالبه وأكثره وحكمه في ذلك الاستقراء ، ومعلوم أنه لم يتصفح جميع نساء العالم ، ولا أكثر من كان في زمانه ، **وتام** : وهو تتبع أكثر الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات كما هنا ، وهـٰذا هو الاستقراء المعلوم عند المناطقة . انتهىٰ . « بيجوري على السلم » بتصرف .

(**قسم يعرب بالحركات الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، أو بالسكون ، وقدمه**) أي : قدم المصنف هـٰذا القسم المعرب بالحركات علىٰ ما بعده (**لأن الإعراب بالحركات ، وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف**) بدليل عدم مجيء الإعراب بالحروف إلا عند تعذر الإعراب بالحركات .

(**وقسم يعرب بالحروف الأربعة : الواو والألف والياء والنون ، أو بالحذف ، وأصل**) أي : أرجح (**ما كان إعرابه بالحروف : أن يكون رفعه بالواو ، ونصبه بالألف ، وجره بالياء ؛ ليجانس**) أي : يناسب (**كل حرف**) من الحروف الثلاثة

حركة ذلك الإعراب ، وأصل الإعراب مطلقاً أن يكون ملفوظاً به ، فإن كان مقدراً . . فلعلة (فالذي يعرب بالحركات) إجمالاً (أربعة أنواع) : نوع منها خاص بالفعل وسيأتي ، والبقية خاصة بالأسماء وهي : (الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم) فالأولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث إن كان منصرفاً ، وإلا . . . .

(حركة ذلك الإعراب) فإعراب الرفع حركته الضمة فالواو تناسبها ، فإعراب النصب حركته الفتحة فالألف تناسبها ، وإعراب الجر حركته الكسرة فالياء تناسبها .

(وأصل الإعراب) وأرجحه (مطلقاً) أي : سواء كان بالحركات أو بالحروف ، وسواء كان في الأسماء أو في الأفعال (أن يكون) ذلك الإعراب (ملفوظاً به) أي : بعلامته (فإن كان) الإعراب ؛ أي : علامته (مقدراً . . فـ) تقديره كان (لعلة) وسبب أخرجته عن ذلك الأصل الذي هو اللفظ ؛ كالتعذر في المقصور ، والثقل في المنقوص ، والمناسبة فيما أضيف إلى الياء ؛ لأن المقدر لعلة في حكم الملفوظ ، فإذا عرفت أن الإعراب المصطلح عليه عند النحاة قسمان ؛ قسم يعرب بالحركات ، وقسم يعرب بالحروف ، وأردت معرفة أنواع كل من القسمين إجمالاً (فـ) أقول لك (الذي يعرب بالحركات إجمالاً) أي : من غير بحث عن أحكامها (أربعة أنواع : نوع منها) أي : من تلك الأربع (خاص بالفعل وسيأتي) ذلك النوع في آخر الأنواع (والبقية) أي : الثلاثة الباقية من الأربع (خاصة بالأسماء) لا تكون إلا منها (وهي :) أي : تلك الثلاث الباقية (الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ؛ فالأولان) من هذه الثلاثة ؛ يعني : الاسم المفرد وجمع التكسير (يعرب كل منهما بالحركات الثلاث) يعني : رفعهما بالضمة ، ونصبهما بالفتحة ؛ وجرهما بالكسرة (إن كان) كل منهما (منصرفاً) كزيد ورجال (وإلا) أي : وإن لم يكونا منصرفين ؛ كأحمد ومساجد

فبحركتين ، وأما الثالث . . فيعرب بحركتين لا غير .

(و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين ، وبالسكون إن كان صحيح الآخر ، وقد أشار إلىٰ ما ذكرناه بقوله : (وكلها) أي : مجموع الأربعة لا جميعها ؛ لتخلف بعض

(. . فـ) يعربان (بحركتين) رفعهما بالضمة ، ونصبهما وجرهما بالفتحة لمنعهما من الصرف ؛ أي : من الجر بالكسرة والتنوين .

(وأما الثالث) يعني : جمع المؤنث السالم (. . فيعرب بحركتين) الضمة والكسرة حملاً لنصبه علىٰ جره ، قياساً علىٰ أصله الذي هو جمع المذكر السالم (لا غير) الحركتين جائزاً فيه ولا يكون إلا منصرفاً ، وإنما أعرب الاسم المفرد بالحركات ؛ لأنه أصل للمثنىٰ ، والجمع والحركات أصل للحروف ، فأعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع سلوكاً مسلك التناسب ، وإنما أعرب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم بالحركات مع كونهما فرعين للمفرد ؛ لعدم حرف يصلح لإعرابهما به في آخرهما ، كما مر في الباب السابق .

(ونوع الأفعال هو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء مما تقدم) يعني : مما ينقل إعرابه ، أو يوجب بناؤه (فيعرب) هو : أي : الفعل المضارع (بحركتين) الضمة والفتحة (وبالسكون إن كان صحيح الآخر) وإلا . . فبحركة وحذف كما سيأتي .

(وقد أشار) المصنف (إلىٰ ما ذكرناه) آنفاً من أن الأولين يعربان بالحركات الثلاث ، والثالث والرابع بحركتين ؛ أي : أشار إليه (بقوله : وكلها ؛ أي : مجموع) هـٰذه (الأربعة) المذكورة ؛ أي : بعضها بالنظر إلى الاستثناء الآتي (لا جميعها) أي : لا كل هـٰذه الأنواع الأربعة ، وإنما قلنا لا جميعها (لتخلف بعض

الأحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو : يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو : لن أضرب زيداً ورجالاً (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو : لم يضرب ، هٰذا هو الأصل كما يعلم مما مر ، وقد تبع المؤلف الأصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل ، والجزم في الاسم ،

الأحكام) الآتية وانعدامها (**في بعضها**) أي : في بعض هٰذه الأنواع الأربعة كما سيأتي في الاستثناء أي : كلها (**ترفع بالضمة نحو**) قولك : (**يضرب زيد ورجال ومسلمات**) اجتمعت فيه الأنواع الأربعة .

(**و**) بعضها (**تنصب بالفتحة نحو : لن أضرب زَيْداً ورجالاً**) لتخلف جميع المؤنث السالم عنه .

(**و**) بعضها (**تخفض بالكسرة ؛ كمررت بزيد ورجال ومؤمنات**) لتخلف الفعل المضارع عنه .

(**و**) بعضها (**تجزم بالسكون نحو : لم يضرب**) زيد ؛ لتخلف الأسماء الثلاثة عنه (**هٰذا**) المذكور من الإعراب بالحركات الثلاث ، وبالسكون (**هو الأصل**) والأرجح في الإعراب (**كما يعلم**) كونه أصلاً (**مما مر**) آنفاً ؛ يعني : قوله : (وقدمه ؛ لأن الإعراب بالحركات ، وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف) .

(**وقد تبع المؤلف**) يعني : الحَطَّابَ (**الأصلَ**) يعني : ابنَ آجروم (**فيما عبر به**) يعني : قوله : (وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون) ، (**فأوهم**) تعبيره (**دخول الخفض في الفعل**) حيث قال : (وكلها تخفض بالكسرة) (**و**) أوهم أيضاً دخول (**الجزم في الاسم**) حيث قال : (وكلها تجزم بالسكون) .

لكن هذا الوهم يندفع بما قرره أولاً : من أن الجر مختص بالأسماء ، والجزم بالأفعال ، ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث ، والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقاً . . أشار إلىٰ رفع ذلك الوهم بقوله : (وخرج عن ذلك) أي : عما أعرب في حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجر بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها : (الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ فإنه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة ، وكان القياس أن يخفض بها (ما لم يضف أو تدخل عليه أل)

فَائِدَة

والإيهام : إفهام العبارة غير المراد ، والوهم : ظن القلب غير المراد ، وقوله : (لكن) استدراك علىٰ قوله : (فأوهم) رفع به إيهام عبارته غير المراد ؛ أي : لكن (هذا الوهم يندفع) أي : يزول ويرتفع (بما قرره) وذكره (أولاً) في (باب الإعراب) : (من أن الجر مختص بالأسماء ، والجزم بالأفعال ، ولما كان كلامه) أي : كلام المصنف (كالأصل) أي : ككلام الأصل ؛ يعني : ابن آجروم (يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف) مفرداً كان أو جمع تكسير (يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث ، و) يوهم أن (الفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقاً) أي : سواء كان صحيح الآخر أم معتله (. . أشار) المصنف (إلىٰ رفع ذلك الوهم) في المواضع الثلاثة ودفعه (بقوله : وخرج عن ذلك) الأصل (أي : عما أعرب في حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجر بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون ، ثلاثة أشياء : أحدها : الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كمصابيح (فإنه) أي : فإن الاسم الذي لا ينصرف (يخفض بالفتحة لا بالكسرة ، وكان القياس) أي : قياسه على المنصرف (أن يخفض بها) أي : بالكسرة (ما لم يضف أو تدخل عليه أل) أي : فإنه يخفض بالفتحة مدة عدم إضافته

فإنه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما تقدم .

(و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فإنه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة وإن كان القياس يقتضي ذلك .

(و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه يجزم بحذف آخره) لا بالسكون وكان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) . . . .

إلىٰ ما بعده ، أو عدم دخول (أل) عليه (فإنه) أي : فإن الاسم الذي لا ينصرف (حينئذ) أي : حين إذا أضيف إلىٰ ما بعده أو دخلت عليه (أل) (يخفض بالكسرة) رجوعاً إلىٰ أصله ؛ لبعده حينئذ عن مشابهة الفعل بوجود ما هو من خواص الاسم فيه ؛ لأن الفعل لا يضاف ولا تدخل عليه (أل) في الاختيار (كما) قد (علم) خفضه بالكسرة حينئذ (مما تقدم) في المتن قبل قوله : (وللجزم علامتان) حين قال هناك (إلا إذا أضيف نحو : ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾ ، أو أدخلت عليه (أل) نحو : ﴿ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ ﴾) .

(وثانيها) أي : وثاني الأشياء الثلاثة الخارجة (جمع المؤنث السالم وما حمل عليه) كأولات وأذرعات (فإنه) أي : فإن جمع المؤنث السالم (ينصب بالكسرة) قياساً علىٰ أصله جمع المذكر نحو : رأيت المسلمات ، ووقفت عرفات (لا بالفتحة وإن كان القياس) أي : قياسه علىٰ جمع التكسير (يقتضي ذلك) أي : نصبه بالفتحة .

(وثالثها) أي : ثالث تلك الأشياء الثلاثة الخارجة عن الأصل (الفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه) أي : لأن المضارع المعتل (يجزم بحذف آخره لا بالسكون وكان حقه) أي : حق المعتل (أن يجزم به) أي : بالسكون لأصالة السكون في علامة الجزم .

(و) قد (تقدمت أمثلة ذلك) المذكور من الأشياء الثلاثة الخارجة عن الأصل

فلا يحتاج إلىٰ إعادتها ، وهـٰذه الثلاثة الأشياء من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحاً في كلامه ، وقد أشار إلىٰ بقيتها بقوله : (**والذي يعرب بالحروف**) هـٰذا هو القسم الثاني (**أربعة أنواع**) أيضاً ؛ نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي ، والبقية خاصة بالأسماء وهي : (**المثنىٰ**) هو أَوْلَىٰ من

في المتن ؛ فإنه مثل للاسم الذي لا ينصرف بقوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ ﴾ ، ومثل لجمع المؤنث السالم بقوله : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ ، ومثل للفعل المعتل بقوله : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾ ، و﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ ، (**فلا يحتاج إلىٰ إعادتها**) هنا ولا إلىٰ عودها بنفسها ؛ لاستكمال الغرض بالتمثيل الأول ، فلا حاجة إلى الإطناب الممل .

(**وهـٰذه الثلاثة الأشياء**) الخارجة عن الأصل كائنة ومحسوبة (**من أبواب النيابة وهي**) أي : أبواب النيابة (**سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحاً في كلامه**) أي : في كلام المصنف حيث قال قبيل الفصل الآتي : (إن النيابة تقع في سبعة أبواب الأول : باب ما لا ينصرف . . .) إلخ .

(**وقد أشار**) المصنف (**إلىٰ بقيتها**) أي : إلىٰ بقية أبواب النيابة السبعة ، والباقية بعد هـٰذه الثلاثة المستثناة في المتن أربعة ذكرها (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ : (**والذي يعرب بالحروف هـٰذا**) القسم المذكور هنا (**هو القسم الثاني**) من القسمين اللذين ذكرهما في أول هـٰذا الفصل (**أربعة أنواع أيضاً**) أي : كما أن القسم الذي يعرب بالحركات أربعة أنواع (**نوع منها**) أي : من هـٰذه الأنواع الأربعة (**خاص بالفعل**) أي : لا يكون إلا منه (**كما سيأتي**) في آخر هـٰذه الأنواع الأربعة (**والبقية**) أي : والثلاثة الباقية (**خاصة بالأسماء**) لا تكون إلا منها (**وهي**) أي : وتلك البقية إحداها (**المثنىٰ هو**) أي : تعبيره بالمثنىٰ (**أولىٰ**) وأحرىٰ (**من**)

التثنية ؛ كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان .

(وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون .

(والأسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع ، وهـٰذا اللفظ علم عليها بالغلبة ؛ كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم .

(والأمثلة الخمسة) هو أولىٰ من الأفعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي ،

التعبير بـ(التثنية) لسلامته من التجوز بإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، مثاله : (كـ) جاء (الزيدان والمسلمان وما حمل عليه) أي : قيس على المثنىٰ وألحق به في إعرابه هو معطوف على المثنىٰ ، مثاله : (كـ) جاء (اثنان واثنتان ، و) ثانيتها (جمع المذكر السالم ؛ كـ) جاء (الزيدون والمسلمون وما حمل عليه) معطوف على الجمع مثاله (كـ) جاء (أولو) العلم (وعشرون) غيرهم .

(و) ثالثتها (الأسماء الستة التي تقدم ذكرها) وتعريفها (في علامات الرفع ، وهـٰذا اللفظ) أي : لفظ (الأسماء الستة) (علم عليها) أي : علىٰ هـٰذه الكلمات الستة (بالغلبة) أي : بسبب تغليبها علىٰ غيرها من سائر الأسماء (كلفظ العشرة) صار علماً بالغلبة على العشرة المبشرة (بالنسبة إلىٰ) سائر (الصحابة رضي الله) تعالىٰ (عنهم) أجمعين ، وكابن عمر وابن عباس صارا علماً بالغلبة علىٰ عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس .

(و) رابعتها (الأمثلة) أي : الأوزان (الخمسة هو) أي : لفظ الأمثلة (أولىٰ) وأحرىٰ بتسميتها (من) تسميتها بلفظ (الأفعال الخمسة لما يعلم) أي : للتعليل الذي يعلم (مما سيأتي) في كلام الشارح عند قول المصنف قبيل : (تنبيه : وأما الأمثلة الخمسة . . .) إلخ ، والذي سيأتي هو قول الشارح ، سميت

ثم هٰذا القسم علىٰ ضربين : ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الأسماء الستة ، وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات وهو المثنىٰ ، والمجموع علىٰ حده .

ولما فرغ من تعداد هٰذا القسم . . أخذ يتكلم في بيان حكمه فقال : (**فأما المثنىٰ . . فيرفع بالألف**) نيابةً عن الضمة ؛ كجاء الزيدان (**وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها**) نيابةً عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين

بذلك ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها . . . إلخ .

(**ثم هٰذا القسم**) الذي يعرب بالحروف كائن (**علىٰ ضربين : ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة**) الثلاثة (**عن جميع الحركات**) الثلاث (**وهو**) أي : هٰذا الضرب (**الأسماء الستة ، وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات**) الثلاث (**وهو**) أي : هٰذا الضرب (**المثنىٰ ، والمجموع علىٰ حده**) أي : علىٰ حد المثنىٰ ووفقه وطبقه في إعرابه بالياء واختتامه بالنون .

(**ولما فرغ**) المصنف رحمه الله تعالىٰ (**من تعداد**) أسماء (**هٰذا القسم**) الذي هو يعرب بالحروف (. . **أخذ**) أي : أراد الأخذ والشروع (**يتكلم في بيان حكمه**) أي : حكم هٰذا القسم في الإعراب (**فقال :**) معطوف علىٰ (أخذ) مع هٰذا التأويل الذي ذكرناه في أخذ ؛ ليصح عطف القول عليه .

(**فأما المثنىٰ**) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد هٰذا القسم الأخير (. . **فيرفع بالألف نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدان ، وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها**) حملاً له علىٰ ما قبل الألف في حالة الرفع (**المكسور ما بعدها**) تمييزاً له عن نون الجمع حالة كون الياء (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين**) وهٰذه هي اللغة المشهورة في المثنىٰ .

وفيه لغة أخرىٰ : وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ .

(وألحق به) في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ ؛ ثلاثة بلا شرط وهي : (اثنان) للمذكرين (واثنتان وثنتان) في (لغة تميم) للمؤنثتين (مطلقاً) عن تقييدها بما سيأتي ؛ لأن وضعها وضع المثنىٰ وإن لم تكن

(وفيه) أي : وفي المثنىٰ (لغة أخرىٰ : وهي لزوم) المثنى (الألف في الأحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر ، وإعرابه ؛ كالمقصور بحركات مقدرة على الألف .

(وهي) أي : هٰذه اللغة (أحسن ما يخرج) ويحمل (عليه قراءة ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾) ، بإثبات الألف في اسم الإشارة ، فتقول في إعرابه (إن) : حرف نصب وتوكيد(ها) : حرف تنبيه (ذان) : اسم اشارة للمثنى القريب في محل النصب اسم إن ، مبني على السكون الظاهر على الألف كالمقصور ، وعليه يحمل أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » : ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه في الأحوال ؛ كالمفردات بالحركات الظاهرة على النون فيقول : جاء الزيدان بضم النون ، ورأيت الزيدان بفتحها ، ومررت بالزيدان بكسرها كما مر .

(وألحق به) أي : بالمثنىٰ (في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ) بحسب ما ذكره المصنف (ثلاثة) منها ألحقت به (بلا شرط) شيء فيها (وهي :) أي : تلك الثلاثة (اثنان للمذكرين واثنتان) في (لغة الحجازيين) ، (وثنتان في « لغة تميم ») كلاهما (للمؤنثتين) حالة كون هٰذه الثلاثة (مطلقة عن تقييدها بما سيأتي) في (كلا وكلتا) من شرط تقييدهما بالإضافة إلى الضمير ؛ أي : سواء أضيفت إلى الضمير أم إلى الظاهر ، وإنما ألحقت هٰذه الثلاثة بالمثنىٰ بلا شرط شيء فيها (لأن وضعها) وبنيتها ولفظها (وضع المثنىٰ) أي : كوضع المثنىٰ ، ولفظه في لزومها الألف في حالة الرفع ، ولزومها الياء في حالتي النصب والجر (وإن لم تكن) هٰذه

مثنيات حقيقة ؛ إذ لم يثبت لها مفرد .

(و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثتين (بشرط إضافتهما إلى الضمير ، نحو : جاءني كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل ، وعلامة رفعهما الألف ، وفي الثاني منصوب ، وعلامة نصبهما الياء ، وفي الثالث مجرور ، وعلامة جرهما الياء أيضاً .

(فإن أضيفا إلى الظاهر .. كانا بالألف في الأحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان إعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك

الثلاثة (مثنيات حقيقة ؛ إذ لم يثبت لها) في جميع لغات العرب (مفرد) فلا يقال فيها : اثن واثنةٌ وثِنْتُ ، وإذ : تعليل للنفي قبلها .

(ولفظان) من تلك الخمسة يلحقان به (بشرط) إضافتهما إلى الضمير (وهما) أي : ذان اللفظان (كلا للمذكرين ، وكلتا للمؤنثتين) يلحقان بالمثنىٰ في إعرابهما (بشرط إضافتهما إلى الضمير ، نحو : جاءني كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما ، فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل ، وعلامة رفعهما الألف) نيابةً عن الضمة ؛ لأنهما ملحقان بالمثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء .

(و) كلي وكلتي (في) المثال (الثاني) مفعول به (منصوب ، وعلامة نصبهما الياء) لأنهما ملحقان بالمثنىٰ ، هـٰذا سقط من الشارح .

(وفي) المثال (الثالث مجرور) بالباء (وعلامة جرهما الياء أيضاً) أي : كما قلنا في المثال الثاني ، وعلامة نصبهما الياء (فإن أضيفا إلى الظاهر .. كانا) مصحوبين (بالألف في الأحوال الثلاثة ؛ الرفع والنصب والجر ، وكان إعرابهما) مقدراً (فيها) أي : في الأحوال الثلاثة (بحركات مقدرة) أي : منوية (في تلك

الألف) كإعراب المقصور ، نحو : **(جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين)** جاء : فعل ماض ، والنون نون الوقاية ، والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية ، وكلا وكلتا فاعل ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف ، منع من ظهورها التعذر ، وما بعدهما مضاف إليهما .

(ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الأول مفعول ، وفي الثاني مجرور ، وعلامة الإعراب مقدرة في الألف لم تظهر

الألف) أي : علىٰ تلك الألف **(كإعراب المقصور)** وإنما قال كإعراب المقصور ؛ لأنهما ليسا مقصورين ؛ لأن ألفهما ليست لازمة ، مثال إضافتهما إلى الظاهر في حالة الرفع **(نحو : جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين)** ، وإعرابه **(جاء : فعل ماض)** مبني على الفتح **(والنون نون الوقاية)** لأنها تقي الكسرة عن الفعل مبني على الكسرة **(والياء المتصلة به)** أي : بنون الوقاية أو بـ(جاء) **(في محل نصب على المفعولية)** مبنية على السكون .

(وكلا وكلتا) في الموضعين **(فاعل)** مرفوع **(وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف)** أي : على الألف **(منع من ظهورها التعذر)** أي : عدم إمكان إظهارها ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا يقبل الحركة ، أو لأنها هوائية ، والهوائي ينقطع عند الحركة وهما مضافان **(وما بعدهما)** من الرجلين والمرأتين **(مضاف إليهما ، و)** مثال إضافتهما إلى الظاهر في حالتي النصب والجر نحو : **(رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فـ)** إعرابهما **(كلا وكلتا في المثال الأول)** يعني : رأيت **(مفعول)** به **(وفي)** المثال **(الثاني مجرور)** بالباء **(وعلامة الإعراب)** فيهما ؛ يعني : النصب والجر فتحة أو كسرة **(مقدرة في الألف)** أي : منوية على الألف **(لم تظهر)** تلك

تعذراً ، وإنما أعربا بالحروف والحركات ؛ لأنهما مفردا اللفظ مثنيا المعنىٰ ، فأعربا بالحركات نظراً إلى اللفظ ، وبالحروف نظراً إلى المعنىٰ ، وإنما خصا بالإعراب بالحروف مع المضمر ؛ لأنه فرع المظهر ؛ فلما أضيفا إلى الفرع. . روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف ؛ لأنه فرع الإعراب بالحركات التي هي الأصل ، ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل. . روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فأعربا بالحركات التي هي الأصل سلوكاً مسلك التناسب .

العلامة ؛ يعني : الفتحة والكسرة على الألف (**تعذراً**) أي : لأجل تعذر تلك العلامة وعدم إمكان إظهارها على الألف لما مر .

(**وإنما أعربا**) أي : أعرب (كلا وكلتا) في حالة إضافتهما إلى الضمير (**بالحروف**) أي : بالألف والياء (**و**) أعربا في حالة إضافتهما إلى الظاهر بـ(**الحركات**) المقدرة على الألف (**لأنهما**) أي : لأن (كلا وكلتا) (**مفردا اللفظ**) أي : مفردان في اللفظ (**مثنيا المعنىٰ**) أي : مثنيان في المعنىٰ ؛ أي : دالان على اثنين (**فأعربا بالحركات**) المقدرة على الألف في حال إضافتهما إلى الظاهر (**نظراً إلىٰ**) كونهما مفردين في (**اللفظ ، و**) أعربا (**بالحروف**) في حال إضافتهما إلى الضمير (**نظراً إلىٰ**) كونهما مثنيين في (**المعنىٰ ، وإنما خصا بالإعراب بالحروف مع**) إضافتهما إلى (**المضمر ؛ لأنه**) أي : لأن المضمر (**فرع المظهر**) لكونه كناية عن المظهر (**فلما أضيفا إلى الفرع**) أي : إلىٰ فرع المظهر وهو الضمير (**. . روعي**) أي : نظر (**جانب المعنىٰ**) أي : جانب معناهما (**الذي هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف ؛ لأنه**) أي : لأن الإعراب بالحروف (**فرع الإعراب بالحركات التي هي الأصل**) لتولدها عنها (**ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل. . روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فأعربا بالحركات التي هي الأصل سلوكاً**) أي : دخولاً وذهاباً (**مسلك التناسب**) أي : مدخل المناسبة ومذهبها

(وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنىٰ ، وكسروا ما قبل ياء الجمع ؛ لأن المثنىٰ أكثر دوراناً من الجمع ، فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع .

وشرط هـٰذا الجمع : أن يكون مفرده ؛ إما علماً

ونظراً إليها ؛ لأن النظر إلى المناسبة يقتضي إعطاء الأصل للأصل ، والفرع للفرع ليحصل التجانس بين المعطىٰ والمعطىٰ له (وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظاً أو تقديراً كما مر حالة كون الواو (نيابة) أي : نائبة (عن الضمة) التي هي الأصل في علامات الرفع (كجاء الزيدون والمسلمون ، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابةً عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنىٰ وكسروا ما قبل الجمع ؛ لأن المثنىٰ أكثر دوراناً) على الألسنة لقلة أفراده (من) دوران (الجمع) على الألسنة لكثرة أفراده فكثرة الدوران تزيده الثقل (فخص) المثنىٰ (بالفتحة) التي هي أخف الحركات (لخفتها) لتوازن ثقله (بخلاف الجمع) المذكر السالم فإنه لقلة دورانه على الألسنة كان أخف من المثنىٰ فأعطوا له الكسرة التي هي أثقل من الفتحة لتعادل خفتهُ ثقلَ الكسرة ، وقوله : (المكسور ما قبلها) أيْ : لفظاً وهو ظاهر أو تقديراً نحو : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ ، فإن أصله لمن المصطفيين تحركت الياء الأولىٰ وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلاً عليها . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وشرط هـٰذا الجمع) المذكر (أن يكون مفرده ؛ إما علماً) فخرج به نحو :

لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب ، وإما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها ، أو دالةً على التفضيل ، ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه . .

رجل ، فلا يقال : رجلون (لمذكر) فخرج نحو : زينب ، فلا يقال : زينبون .

(عاقل) فخرج به نحو : لاحق ؛ اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنه .

(خالياً من تاء التأنيث) فخرج نحو : حمزة وطلحة .

(و) خالياً (من التركيب) فخرج به ما رُكِّب تركيباً إسنادياً من الأعلام ؛ كبرق نحره ، أو مزجياً ؛ كسيبويه .

(وإما) أن يكون مفرده (صفة لمذكر) فخرج به نحو : حائض .

(عاقل) فخرج به نحو : سابق ؛ صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ، ومنه : والسابقون السابقون .

(خالية من التاء) فخرج به نحو : علامة .

(قابلةً لها) فخرج به ما كان من الصفات من باب (أفعل فعلاء) بفتح الفاء والمد نحو : أحمر حمراء ، فإن مؤنثه لا يقبل التاء بخلاف ما مؤنثه غير (فعلاء) بأن كان مؤنثه (فعلانة) كندمان من المنادمة على الشراب ، فيجمع هـٰذا الجمع ؛ لأن مؤنثه ندمانة .

(أو دالة على التفضيل) كالأفضل فيقال فيه : الأفضلون .

(ولم يتعرض) أي : لم يذكر (المؤلف) رحمه الله تعالىٰ (لذلك) الشروط الخاصة به ؛ أي : لهـٰذه الشروط الخاصة به التي ذكرناها بقولنا : (وشرط هـٰذا الجمع : أن يكون مفرده ؛ إما علماً لمذكر عاقل . . .) إلخ ، (ولا لشروطه) أي :

التي يشاركه فيها المثنىٰ ، وقد ذكرت جميع ذلك في « شرح القطر » ، وإنما أعربا بالحروف ؛ لأنهما فرع الواحد ، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع ، والأصل للأصل .

وأما اختصاصهما بهـٰذا الإعراب المعين . . فليطلب من المطولات .

ولم يتعرض أيضاً لشروط هـٰذا الجمع (التي يشاركه فيها المثنىٰ) المذكورة في مبحث (المثنى) المجموعة في قول بعضهم :

شـرط المثنـىٰ أن يكـون معـربـا ومفـردـاً منكـراً مـا ركبـا

. . . إلخ

(وقد ذكرت جميع ذلك) المذكور من الشروط الخاصة به ، والشروط المشتركة بينه وبين المثنىٰ (في « شرح القطر ») أي : « قطر الندى » المسمىٰ : « بمجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » (وإنما أعربا) أي : أعرب هـٰذا الجمع والمثنىٰ (بالحروف ؛ لأنهما فرع الواحد) والمفرد (والإعراب بالحروف فرع للإعراب بالحركات ، فجعل الفرع) الذي هو الإعراب بالحروف (للفرع) الذي هو المثنىٰ والجمع (والأصل) الذي هو الإعراب بالحركات (للأصل) الذي هو المفرد سلوكاً مسلك التناسب .

(وأما) علة (اختصاصهما بهـٰذا الإعراب المعين) لهما (. . فليطلب) وليبحث (من) الكتب (المطولات) المشحونة بالعلل النحوية ؛ والآن نقول في بيانها :

فإن قلت : لم كان المثنىٰ في حالة الرفع بالألف والجمع بالواو . . **قلت** : إن المثنىٰ ثقيل لكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب ، والجمع خفيف لقلة دورانه علىٰ ألسنتهم ، والألف خفيف لكونه بنت الفتحة ، والواو ثقيل لكونه بنت الضمة ،

(**وألحق به**) في إعرابه بالواو والياء أربعة أنواع : أحدها : أسماء جموع لا واحد لها من لفظها ، منها (**أولو**) بمعنىٰ (أصحاب) لا واحد له من لفظه .

(**وعالمون**) لا واحد له من لفظه علىٰ ما في « التوضيح » . . . .

فأعطوا الخفيف الذي هو الألف للثقيل الذي هو المثنىٰ ، والثقيل الذي هو الواو للخفيف الذي هو الجمع ؛ ليحصل التعادل بينهما ؛ لأنه لو أعطي الثقيل للثقيل والخفيف للخفيف . . لبشع الكلام لمبالغته في الثقل ، أو كان مبتذلاً لمبالغته في الخفة ، فيخرج عن الفصاحة التي هي مطلب البلغاء في محاوراتهم .

وإن قلت : لم لم يكونا معربين بجميع أحرف العلة . . **قلت** : إنما لم يكونا كذلك ؛ لئلا يلزم علينا تساوي الفرع الذي هو (هما)[1] للأصل الذي هو الأسماء الستة ، وفتح ما قبل ياء المثنىٰ في حالتي النصب والجر فرقاً بينه وبين الجمع فيهما ، وإنما لم يعكس مع حصول الفرق بينهما بالعكس .

قلت : فراراً من كراهية توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المثنى . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**وألحق به**) أي : بهٰذا الجمع (**في إعرابه بالواو**) في حالة الرفع (**و**) بـ (**الياء**) في حالتي النصب والجر (**أربعة أنواع**) من الأسماء (**أحدها : أسماء جموع لا واحد لها من لفظها ، منها**) أي : من تلك الأسماء التي ألحقت به (**أولو بمعنىٰ « أصحاب » لا واحد له من لفظه**) بل له واحد من معناه وهو (ذو) بمعنىٰ (صاحب) كما مر .

(**وعالمون لا واحد له من لفظه علىٰ ما**) ذكره ابن هشام (**في « التوضيح »**) شرح له على « الألفية » ويسمىٰ :بـ « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك »

---

(١) أي : المثنىٰ والجمع .

تبعاً لابن مالك ؛ لأنه خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفرده .

(وعشرون) اسم جمع أيضاً لا جمع عشرة ، وإلا .. لجاز إطلاقه علىٰ ثلاثين ؛ لوجوب إطلاق الجمع علىٰ ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ، ولأنه يدل علىٰ عدد معين وليس ذلك شأن الجمع ....

(تبعاً لابن مالك) في « ألفيته » حيث قال في « توضيحه » (لأنه) أي : لأن عالمون (خاص بمن يعقل) الإنس والجن والملائكة (والعالم) استعماله (عام فيه) أي : فيمن يعقل (وفي غيره) أي : وفيما لا يعقل (والجمع) شأنه (لا يكون أخص) أي : أقل ما صدقاً (من مفرده) بل يكون أعم منه ، وذهب كثير إلىٰ أنه جمع عالم علىٰ حقيقة الجمع ، ولٰكنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة ، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هٰذا الجمع ؛ فذهب أبو الحسن إلىٰ أنه أصناف الخلق العقلاء فقط وغيرهم ؛ وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط ؛ وهم الإنس والجن والملائكة ، وفيه نظر . انتهىٰ من « التصريح » .

(و) منها (عشرون اسم جمع) لا واحد له من لفظه ولا من معناه . انتهىٰ « يس على التصريح » ، (أيضاً) أي : كالذي ذكر قبله (لا جمع عشرة وإلا) أي : ولو كان جمع عشرة (.. لجاز إطلاقه) أي : إطلاق عشرين (علىٰ ثلاثين ؛ لوجوب إطلاق الجمع علىٰ ثلاثة مقادير الواحد) أي : المفرد (وليس) الأمر المعلوم في الخارج كائناً (كذلك) أي : جواز إطلاقه علىٰ ثلاثين (ولأنه) أي : ولأن عشرين (يدل علىٰ عدد معين) قدره (وليس ذلك) أي : الدلالة علىٰ عدد معين (شأن الجمع) وعبارة « الكواكب » هنا : (ولأن هٰذه العقود تدل علىٰ معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع ؛ فالعشرون يدل علىٰ ما بين الواحد إلىٰ ما تتم به

(و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (إلىٰ تسعين) بإدخال الغاية ؛ كثلاثين ؛ فإنه اسم جمع لا جمع ثلاثة ، وإلا . . لجاز إطلاقه علىٰ تسعة ، وليس كذلك وقس علىٰ ذلك بقية العقود .

(و) الثاني جموع تكسير منها : (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وهي مؤنثة لا تعقل . . . .

العشرون ؛ أي : يدل علىٰ ما في العقدين الأولين ، فلا يدل علىٰ ما بين العقدين الثالث والرابع مثلاً ؛ أي : لا يدل علىٰ ما بين عشرين وأربعين) .

(ومثله) أي : ومثل عشرون (ما بعده) أي : ما بعد عشرين (من العقود من ثلاثين إلىٰ تسعين بإدخال الغاية) أي : الآخر في المغيا به ، وذلك (كثلاثين ؛ فإنه اسم جمع) لا واحد له من لفظه ولا معناه (لا جمع ثلاثة وإلا) أي : ولو كان جمع ثلاثة (. . لجاز إطلاقه) أي : إطلاق ثلاثين (علىٰ تسعة) لأنها مجموع ثلاثة ثلاثة في ثلاثة مواضع .

(وليس) الحكم المعلوم من الخارج كائناً (كذلك) أي : جواز إطلاقه علىٰ تسعة (وقس علىٰ ذلك) الحكم الذي ذكرناه في ثلاثين (بقية العقود) والعشرات إلىٰ تسعين فيقال : وليس أربعين جمع أربعة ، وإلا . . لجاز إطلاقه على اثني عشر ، وقس علىٰ ذلك ما بعده .

(والثاني) من الأنواع الأربعة التي ألحقت بهـٰذا الجمع (جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف . انتهىٰ « تصريح » .

(منها : أرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وهي) أي : الأرض (مؤنثة لا تعقل) وقد مر لك أن من شروط ما يجمع هـٰذا الجمع : إما أن يكون صفة لمذكر عاقل والأرض ليست كذلك .

(وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها ، وهي مؤنثة لا تعقل أيضاً ، وأصلها سنو أو سنه بدليل جمعها علىٰ سنوات أو سنهات .

(وبابه) أي : سنون ، وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ؛ كعضة وعضين ، . . . .

(و) منها (سنون بكسر السين جمع سنة بفتحها) وهي اسم للعام (وهي) أي : السنة (مؤنثة لا تعقل أيضاً) أي : كما أن أرضاً كانت مؤنثة لا تعقل (وأصلها) أي : وأصل سنة (سنو) بفتح السين والنون من (سانوت) قلبت الواو ياءً ؛ لتطرفها بعد ثلاثة أحرف فصار (سانيت) ، (أو سنه) من (سانهت) (بدليل جمعها علىٰ سنوات) إذا كان من (سانوت) ، (أو) علىٰ (سنهات) إذا كان من (سانهت) ، (وبابه أي :) باب (سنون) الجاري علىٰ سننه (وهو) أي : باب سنون ؛ أي : ضابطه : (كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها) أي : عن لامه المحذوفة (هاء التأنيث ولم يكسر) أي : لم يجمع جمع تكسير ؛ فالحاصل : أن بابها ما اجتمع فيه قيود خمسة ؛ الأول : الحذف ، فخرج به نحو : تمرة ؛ لعدم الحذف .

والثاني : كون المحذوف اللام ، فخرج به نحو : عدة وزنة .

والثالث : التعويض عن المحذوف ، فخرج به نحو : يد ودم .

والرابع : كون العوض هاءً ، فخرج به نحو : (أخت وبنت) .

والخامس : ألا يجمع جمع تكسير ، فخرج به نحو : (شفة وشاة) ، ومثال ما توفرت فيه القيود الخمسة ، فألحق بهٰذا الجمع في إعرابه بالواو والياء (كعضة وعضين) وأصل (عضة) عضه بالهاء من العضه : وهو الكذب والبهتان وفي الحديث : « لا يعضه بعضكم بعضاً » وقيل : أصله (عضو) من قولهم : عضيته

وعزة وعزين ، فلا يجمع هـٰذا الجمع نحو : تمرة ؛ لعدم الحذف ، ونحو : عدة وزنة ؛ لأن المحذوف منها الفاء ، ونحو : يد ودم لعدم التعويض ، وشذ أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنت وأخت ؛ لأن العوض غير الهاء ، ونحو : شاة وشفة ؛ لأنهما كسرا علىٰ شياه وشفاه ....

تعضية إذا فرقته ؛ ومنه قول رؤبة : وليس دين الله بالمعض ؛ أي : بالمفرق ، وعلى الأول : لامها هاء ، ويدل له تصغيرها علىٰ عضيهة ، وعلى الثاني : واو يدل له جمعها علىٰ عضوات ، فكل من التصغير والجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها .

(وعزة وعزين) فـ(العزة) : بكسر العين المهملة وفتح الزاي : أصلها (عزي) فلامها ياء ؛ وهي : الفرقة من الناس ، والعزين : الفرق المختلفة ؛ لأن كل فرقة تعتزي إلىٰ غير ما تعتزي إليه الأخرىٰ (فلا يجمع هـٰذا الجمع نحو : تمرة ؛ لعدم الحذف ، و) لا (نحو : عدة وزنة ؛ لأن المحذوف منها الفاء ، و) لا (نحو : يد ودم لعدم التعويض ، وشذ) قولهم : (أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنت وأخت ؛ لأن العوض غير الهاء ، و) لا (نحو : شاة وشفة ؛ لأنهما كسرا علىٰ شياه وشفاه) قوله : (وشذ أبون وأخون) وهنون ؛ فإنها جمعت هـٰذا الجمع مع عدم التعويض ، وأصلها : (أبو وأخو وهنو) ، فحذفت لاماتها ولم يعوض منها شيء ، ولا يجوز هـٰذا الجمع في (اسم وأخت وبنت) ، لأن العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء ، أما اسم . . فأصله (سمو) عند البصريين ، فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في أوله ، وأما أخت وبنت . . فظاهر كلامه هنا أن أصلهما : (أخو وبنو) ، حذفت لامهما وعوض منها تاء التأنيث لا هاء التأنيث .

والفرق : أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاءً وتكتب مجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .

(و) الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووابلون ، الأول : جمع أهل ، والثاني : جمع وابل ، وكل منهما ليس علماً ولا صفةً .

(و) الرابع : ما سمي به من هـٰذا الجمع ؛ كزيدون علماً ، أو مما ألحق به نحو : (عليون) هو في الأصل جمع علي ـ بكسر العين

وذهب يونس : إلىٰ أن تاء (أخت وبنت) ليست للتأنيث ؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل في الوقف هاءً نقل ذلك عنه « الموضح » في (باب النسب) .

وسَلَّمهُ وادعىٰ : أن الصيغة كلها للتأنيث ، وشذ (بنون) جمع ابن ؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل وأصله (بنو) ، لأن مؤنثه بنت ، ولم نر هـٰذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو ، قاله إسماعيل الجوهري .

ولا يجوز هـٰذا الجمع في نحو : (شاة وشفة) وإن كانا محذوف اللام معوضاً عنها هاء التأنيث ؛ لأنهما كسرا تكسيراً يعرب بالحركات ، وذلك أن (شاة) كسرت علىٰ (شياه وشفة) كسرت علىٰ شفاه بالهاء فيهما . انتهىٰ من « أوضح المسالك مع التصريح » .

(والثالث) من تلك الأنواع الأربعة التي ألحقت بهـٰذا الجمع في إعرابه **(جموع تصحيح لم تستوف الشروط)** المتقدمة في العلم والصفة **(منها أهلون ووابلون ، الأول : جمع أهل)** وهو العشيرة **(والثاني : جمع وابل)** وهو المطر الغزير **(وكل منهما ليس علماً ولا صفةً)** .

(والرابع) من تلك الأنواع الأربعة الملحقة بهـٰذا الجمع **(ما سمي به من هـٰذا الجمع)** وجعل علماً لواحد **(كزيدون علماً)** لرجل **(أو)** ما سمي به **(مما ألحق به)** أي : بهـٰذا الجمع **(نحو : عليون ، هو في الأصل جمع علي ـ بكسر العين**

واللام المشددة والياء ـ فنقل وسمي به أعلى الجنة ، قال الزمخشري : (هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين) .

ويجوز في هـٰذا النوع ثلاث لغات : لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة ، ولزوم الواو والإعراب كذلك ، ولزوم الواو وفتح النون مطلقاً ، وعلىٰ هـٰذه اللغة يكون الإعراب مقدراً على الواو ، ونظير هـٰذه اللغة : من يلزم المثنى الألف مطلقاً . . . .

واللام المشددة والياء) المشددة أيضاً ، ووزنه (فعيل) من العلو ـ (فنقل) من الجمعية (وسمي به أعلى الجنة) قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۞ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ ، (قال) محمود (الزمخشري : « هو ديوان الخير) ودفتره (الذي دون) وكتب (فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين » ويجوز في هـٰذا النوع) الرابع : الذي سمي به من هـٰذا الجمع (ثلاث لغات) أحدها : (لزوم الياء والإعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) حالة كون النون (منونة) بشرط ألا يكون أعجمياً فيجري في إعرابه مجرىٰ (غسلين) في الإعراب : وهو ما يسيل من أهل النار من الصديد ، فتقول : هـٰذا زيدين وعليين ، ورأيت زيديناً وعليينا ، ومررت بزيدين وعليين ؛ فإن كان أعجمياً . . امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، فتقول : هـٰذه قنسرين ، وسكنت قنسرين ، ومررت بقنسرين ؛ اسم بلدة في العجم .

(و) ثانيها (لزوم الواو والإعراب كذلك) أي : على النون منونة .

(و) ثالثها (لزوم الواو وفتح النون مطلقاً) أي : رفعاً ونصباً وجراً (وعلىٰ هـٰذه اللغة) الثالثة (يكون الإعراب) جميعه (مقدراً على الواو) للثقل ويلزم علىٰ هـٰذه اللغة ؛ تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، ولم نطلع علىٰ هـٰذه المسألة جميعه .

(ونظير هـٰذه اللغة) لغة (من يلزم المثنى الألف مطلقاً) رفعاً ونصباً وجراً

ويكسر النون ، ثم أخذ بذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال (نحو : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾) ، فأولوا : فاعل (يأتل) المجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة رفعه الواو ، والفضل : مضاف إليه ، وأولي : منصوب بـ(يؤتوا) علىٰ أنه مفعول ، وعلامة نصبه الياء ، والقربىٰ : مضاف إليه .

(و) نحو : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾) ، إن : حرف توكيد ونصب ، وفي ذلك : خبر مقدم ، ولذكرى :

(ويكسر النون ، ثم أخذ) وشرع المؤلف رحمه الله تعالىٰ (بذكر) أي : في ذكر (بعض أمثلة ما حمل عليه) أي : علىٰ هـٰذا الجمع (حسب ما اتفق له) أي : بقدر ما أمكن له من غير اعتبار ترتيبها سابقاً أي أراد أن يشرع في ذكرها (فقال :) وتلك الملحقات أمثلتها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴾) أي : لا يمتنع بحلفه من (﴿ أَن يُؤْتُوٓاْ ﴾) وينفقوا (﴿ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾) أي : أصحاب القرابة لكم ، مثال لأولو في حالة رفعه ونصبه ، وقد تقدم إعرابه في « التتمة » فلا عود ولا إعادة ، وأعربه الشارح بقوله : (فأولو : فاعل « يأتل » المجزوم بـ« لا » الناهية ، وعلامة رفعه الواو) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهو مضاف (والفضل : مضاف إليه) مجرور بالكسرة ظاهرة في آخره (وأولي : منصوب بـ« يؤتوا » علىٰ أنه مفعول) به (وعلامة نصبه الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهو مضاف (والقربىٰ : مضاف إليه) مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التَّعذُّرُ ؛ لأنه اسم مقصور .

(و) مَثَّل (لِأولي) في حالةِ الجر فقال (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾) ، وإعرابه (إن : حرف توكيد ونصب ، وفي ذلك : خبر) لـ(إن) (مقدم) على اسمها (ولذكرىٰ) : اللام ؛ حرف ابتداء ، ذكرىٰ :

اسمها مؤخر ، وأولي : مجرور بـ(اللام) ، وعلامة جره الياء ، والألباب : مضاف إليه .

(و) نحو : (﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾) ، فالعالمين : مجرور بإضافة (رب) الواقع صفة لله ، وعلامة جره الياء ، والحمد لله : مبتدأ وخبر .

(و) نحو : (﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾) ، فسنين : بدل من (ثلاث مئة) ، وعلامة نصبها الياء إن نونت مئة ، ومضاف إليها إن لم تنون مئة ، وعلامة خفضها الياء . . . .

(**اسمها مؤخر**) عن خبرها لـ(أولي) اللام : حرف جر (**وأولي : مجرور بـ« اللام »** ، **وعلامة جره الياء**) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهو مضاف (**والألباب : مضاف إليه**) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(و) مثل للعالمين بقوله : (**نحو** : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، **فالعالمين : مجرور بإضافة « رب »**) إليه (**الواقع**) صفة لـ(رب) (**صفة لـ**) لفظ (**الله**) تبارك اسمه (**وعلامة جره**) أي : جر (العالمين) (**الياء**) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، (**والحمد لله : مبتدأ وخبر**) ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(و) مثل لسنين بقوله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾ ، **فسنين : بدل من « ثلاث مئة »**) بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه في نصبه على الظرفية (**وعلامة نصبها الياء**) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (**إن نونت مئة**) أو : مئة : مضاف (و) سنين (**مضاف إليها إن لم تنون مئة**) والمضاف إليه مجرور بالمضاف (**وعلامة خفضها**) أي : خفض (سنين) (**الياء**) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(و) نحو : (﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾)، فعضين : مفعول ثان لـ(جعلوا) الواقع صلة للموصول ، وعلامة نصبه الياء والموصول في محل جر علىٰ أنه صفة لما قبله .

(و) نحو : (﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾) ، فأهلونا : مرفوع بالعطف على الفاعل ، وعلامة رفعه الواو .

(و) نحو : (﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾) ، فأهليكم : مفعول (تطعمون) الواقع صلة لـ(ما) الموصولة ،

فَائِدَةٌ

وأصل مئة (مأي) من (مَأيْتُ) القوم تَمَمْتُهم مئة ، كما في « القاموس » ؛ فالهاء عوض عن لامها . انتهىٰ « خضري » .

(و) مَثَّلَ لـ(عضين) بقوله : (نحو : ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ، **فعضين : مفعول ثان لـ« جعلوا » الواقع**) صفةً لـ(جعلوا) (**صلة للموصول وعلامة نصبه**) أي : نصب (عضين) (**الياء**) نيابةً عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (**والموصول**) يعني : الذين (**في محل جر علىٰ أنه صفة لما قبله**) يعني : لـ(المقتسمين) المذكور قبله مبني على الياء ؛ لأنه اسم موصول للجمع المذكر ، والنون حرف زائد لشبه الجمع ، مبني على الفتح فراراً من التقاء الساكنين .

(و) مثل للأهلين بقوله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، **فأهلونا : مرفوع بالعطف على الفاعل**) الذي هو (أموالنا) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع (**وعلامة رفعه الواو**) نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو .

(و) مثل له في حالة النصب بقوله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، **فأهليكم : مفعول**) به لـ(« **تطعمون** » **الواقع صلة لـ« ما » الموصولة** ،

وعلامة نصبه الياء ، والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره : قوتاً ، ونحو : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ (إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ) أَبَدًا ﴾ ، ونحو : ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ (لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾) ، فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء ، واللام في الثاني لام الابتداء ، وهو

وعلامة نصبه الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (**والظرف**) يعني : الجار والمجرور في قوله : (من أوسط) (**نعت لمفعول**) ثان لقوله : (فإطعام عشرة مساكين) والمفعول الأول (عشرة مساكين) لأنه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول ؛ أي : فالجار والمجرور نعت لمفعول الإطعام الثاني (**محذوف**) ذلك المفعول الثاني (**تقديره**) : فإطعام عشرة مساكين (**قوتاً**) كائناً من خيار ما تطعمونه أهليكم .

(و) مثل له في حالة الجر بقوله (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ (وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾) ، وإعرابه : (إلىٰ) : حرف جر (أهليهم) : مجرور بـ(إلىٰ) ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف ، والهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء (والميم) : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ(ينقلب) المذكور قبله .

(و) مثل لـ(عليين) بقوله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾) ، وإعرابه : أن يقال (اللام) : حرف ابتداء (في) : حرف جر (عليين) : مجرور بـ(في) (**فالمجرور بالحرف في كل منهما**) أي : في كل من (أهليهم) ، و(عليين) (**علامة جره الياء**) نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (**واللام في الثاني**) يعني : في قوله : (لفي عليين) (**لام الابتداء**) أتىٰ بها لتوكيد معنى الكلام (**وهو**) أي : الثاني ؛ يعني : قوله : (لفي عليين)

في محل رفع خبر (إن) ونحو : (﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ ، فعليون : مرفوع علىٰ أنه خبر (ما) الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ، والجملة مفعول ثان لـ(أدراك) وأدراك وما بعده في محل رفع خبر (ما) الأولىٰ ؛ فإنها في محل رفع أيضاً على الابتداء ، وهي استفهامية أيضاً .

(**في محل رفع خبر « إن »** ، و) مثل لـ(عليين) في حالة الرفع بقوله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ ، فـ**) إعرابه (**عليون : مرفوع علىٰ أنه خبر « ما » الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وعلامة رفعه الواو**) نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو (**والجملة**) أي : وجملة (ما) الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وخبرها الذي هو (عليون) في محل النصب (**مفعول ثان لـ« أدراك » و**) جملة (**أدراك**) من الفعل والفاعل المستتر فيه والمفعول الأول (**وما بعده**) أي : وما بعد (أدراك) من جملة (ما) الاستفهامية الثانية السادة مسد المفعول الثاني (**في محل رفع خبر ما**) الاستفهامية (**الأولىٰ ؛ فإنها**) أي : فإن (ما) الأولىٰ (**في محل رفع أيضاً**) أي : كما أن الثانية في محل رفع (**على الابتداء**) أي : علىٰ أنها مبتدأ أول (**وهي**) أي : ما الأولى (**استفهامية أيضاً**) أي : كالثانية .

[ص] : وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة ،

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**وأما الأسماء الستة**) التي تقدم لنا ذكرها في علامات الرفع (. . فـ) حكمها أن (**ترفع**) رفعاً معلماً أو مصوراً (**بالواو** ، **وتنصب**) نصباً مصوراً أو معلماً (**بالألف** ، **وتجر**) جراً مصوراً أو معلماً (**بالياء**) أي : تعرب بأحرف العلة الثلاثة (**بشرط**) أي : بشرط اجتماع أمور خمسة في كلها ، ذكر المصنف منها أربعة فقط كما ذكرناها سابقاً ؛ الأول منها ما ذكره بقوله : (**أن تكون مضافة**) إلىٰ ما بعدها ، سواء كانت إضافتها لفظاً نحو : جاء أبوك وأخوك ، أو تقديراً ؛ كما قال ابن مالك تبعاً للكوفيين ؛ كقوله ؛ أي : كقول العجاج شاعر مشهور من شعراء العرب :

صهباء خرطوماً عقاراً قرقفا   خالط من سلمىٰ خياشيم وفا

إذ التقدير : خياشيمها وفاها ، والخياشيم جمع خيشوم ، وأراد به طرف الأنف ، والأربعة المذكورة في الشطر الأول كلها من أسماء الخمر ، وأراد بقوله : (فا) فاها ، **والشاهد فيه** : أن (فا) عطفت علىٰ (خياشيم) المنصوب علىٰ أنه مفعول به لـ(خالط) ، وقد نصب بالألف نيابةً عن الفتحة مع أنه غير مضاف في اللفظ إلىٰ شيء ، ولـٰكن المضاف إليه ضمير مقدر عائد إلى (المحبوبة) ، وصهباء : مبتدأ ، والثلاثة بعده حال مبنية ، وجملة (خالط) خبره ، والصهباء : الخمر المعصور من العنب الأبيض ، فكان لها كالعلم ، والثلاثة بعدها كانت أحوالاً منها ، راجع « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » .

وأصل الكلام : صهباء خالط من سلمىٰ خياشيمها وفاها ، وعلى القول بعدم تقدير المضاف إليه ، وهو مذهب البصريين ، فهو شاذ غير جار على الكثير

فإن أفردت عن الإضافة . . أعربت بالحركات الظاهرة نحو : ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ ، ونحو : ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ ، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ .

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت للياء . . أعربت بحركات مقدرة علىٰ ما قبل الياء

المستعمل في كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه (**فإن أفردت**) وجردت (**عن الإضافة**) لفظاً أو تقديراً (. . **أعربت بالحركات الظاهرة**) في أواخرهن لانتفاء الشرط مثال إفرادها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾) ، مبتدأ مؤخر وخبر مقدم (**ونحو**) قوله جل وعلا : (﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾) ، (إن) : حرف نصب (له) : خبر (إن) مقدم (أباً) : اسمها مؤخر منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، ونحو قوله تعالىٰ: (﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾) ، الواو : عاطفة (بنات) : بالرفع معطوف علىٰ قوله : (أمهاتكم) من قوله : (حرمت عليكم أمهاتكم) تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة (بنات) : مضاف (الأخ) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، وهـٰذا الشرط معتبر فيما عدا ذو ، وأما ذو . . فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة إلى اشتراط ذلك فيه . انتهىٰ « فاكهي » .

(**و**) الشرط الثاني (**أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم**) سواء كان ذلك الغير اسماً ظاهراً ، أو ضميراً لمخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء نحو : جاء أبونا وأبوكم ، (**فإن أضيف للياء**) أي : إلىٰ ياء المتكلم (. . **أعربت**) على الأصح (**بحركات مقدرة علىٰ ما قبل الياء**) في الأحوال الثلاثة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغيرها مما يضاف إلى الياء ، قال ابن هشام في بعض كتبه : « وتقييد الياء بياء المتكلم حشو ؛ إذ ليس لنا في كلام العرب ياء يضاف إليها الاسم غير ياء المتكلم ؛ لأن ياء المؤنثة المخاطبة تلازم الفعل إلا أن يقال : قيدوها به بياناً لما هو المعلوم أو إيضاحاً للمبتدي » وقولنا : (على الأصح) مقابلُهُ ما قاله

نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى ﴾ .

وأن تكون مكبرة ؛ فإن صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة نحو : هٰذا أبيك ،

عبد القاهر الجرجاني : « من أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم مبني لإضافته إلىٰ مبني » ، وما قاله ابن جني أيضاً : « من أن المضاف إليها خَصِيٌّ ليس معرباً ولا مبنياً » انتهىٰ « حمدون » في (باب المضاف إلىٰ ياء المتكلم) .

مثال إضافتها إلى الياء (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى ﴾) (إن) : حرف نصب وتوكيد (هٰذا) : اسم إشارة في محل النصب اسم إن مبني على السكون (أخي) : خبرها مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(و) الثالث (أن تكون) هٰذه الأسماء (مكبرة) أي : غير مصغرة (فإن صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة ؛ كغيرها من الأسماء المصغرة مثال تصغيرها (نحو : هٰذا أبيك) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد الياء ، ومثله أخيك وحميك ـ بكسر الكاف ـ وهنيك ، وذوي مال ، وتقول في تصغير فوك (فويهك) برد الهاء فيه ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، وتقول في إعراب هٰذا المثال (هٰذا أبيك) : (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (أبي) : خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم مصغر وهو مضاف ، (والكاف) : ضمير للمفرد المذكر المخاطب في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وما بعده من أخيك وحميك . . . إلخ ، معطوف عليه تبعه بالضمة الظاهرة .

وأن تكون مفردة ؛ فإن ثنيت أو جمعت . . أعربت إعراب المثنىٰ والمجموع والأفصح في (الهن) النقص ؛ أي : حذف آخره ،

(و) الرابع (أن تكون مفردة) أي : بصيغة المفرد (فإن ثنيت أو جمعت) أي : جعلت علىٰ صيغة المثنىٰ ، أو علىٰ صيغة الجمع المذكر ، أو التكسير (. . أعربت إعراب المثنىٰ) بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً نحو : جاءني أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان ، وذوا مال (فأبوان) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، وما بعده معطوف عليه ، وعلامة الرفع في كل منها الألف لأنه من المثنىٰ (و) أعربت إعراب ذلك (المجموع) الذي جمعت به ؛ فإن جمعت جمع تكسير . . أعربت بالحركات الظاهرة ؛ كجاءني آباؤك ، وإخوانك ، وأحماؤك ، وأفواهك ، وأهناؤك ، وذوات مال .

أو جمعت جمع تصحيح . . أعربت بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، نحو : هـٰؤلاء أبون ، وأخون ، وحمون ، وهنون ، وذوون .

وبقي على المصنف شرط خامس وهو : أن تكون غير منسوبة للياء ؛ فلو نسبت فقلت : هـٰذا أبوي ، وأخوي . . أعربت بالحركات الظاهرة علىٰ ياء النسبة ، وإنما لم يذكره المصنف كأكثر النحويين ؛ لأن شرط الإضافة مغن عنه ؛ إذ لا تجتمع الإضافة مع ياء النسبة .

(والأفصح) أي : الأكثر فصاحة (في) لفظ (« الهن ») إذا استعمل مضافاً لغير الياء (النقص) المستعمل بالمعنى اللغوي وهو المُبيَّنُ بقوله : (أي : حذف آخره) الذي هو الواو والألف والياء ؛ لأن كلاً منها هو لام الكلمة ، فإذا حذف . . صارت الكلمة ناقصة ، وبعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة .

والإعراب بالحركات على النون نحو : هٰذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك ، ولهٰذا لم

(و) يكون (الإعراب) لـ(الهن) (بالحركات) الظاهرة (على النون) التي هي في الأصل عين الكلمة ؛ كغد ودم ونحوهما مما حذف آخره وجعل الإعراب علىٰ ما قبله .

فائدة

وإنما أتى المصنف هنا بـ(أي) التفسيرية مع أن التفسير ليس من قانون المتن ؛ دفعاً لما يتوهم هنا ؛ سيما على المبتدي من أن المراد بالنقص النقص الاصطلاحي ، وهو كون آخر الكلمة ياءً لازمةً قبلها كسرة ، مثال نقص الهن في الرفع (نحو) قولك : (هٰذا هنك) ، وإعرابه (هٰذا) : اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (هنك) : (هن) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (والكاف) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح .

(و) مثاله في النصب : (رأيت هنك) (رأيت) : فعل وفاعل (هنك) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، (و) مثاله في الجر : (مررت بهنك) (مررت) : فعل وفاعل (بهنك) : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على النون ، وإنما كان النقص أحسن وأفصح في (الهن) ؛ لأنه حال إفراده عن الإضافة منقوص عند جميع العرب ، والأصل فيما نقص في حالة الإفراد أن يبقىٰ علىٰ نقصه في حال الإضافة ، ولأنه المشهور في لسان العرب ، وإعرابه بالحروف قليل ، كما أشار إلىٰ ذلك المصنف بقوله : (والأفصح...) إلخ ، حتىٰ إن الزجاج والفراء لم يطلعا عليها فأنكراها ، وكذلك أنكره كثير من النحاة وعدوا هٰذه الأسماء خمسة (ولهٰذا) أي : ولأجل كون الأفصح في (الهن) النقص (لم

يعده صاحب « الآجرومية » ولا غيره في هاذه الأسماء ، وجعلوها خمسةً .

وأما الأمثلة الخمسة . . . .

يعده) أي : لم يعد (الهن) ولم يحسبه (صاحب « الآجرومية » ولا غيره) ممن كَتَبَ في النحو (في هاذه الأسماء) الخمسة (وجعلوها) أي : وجعلوا هاذه الأسماء (خمسة) فقط ، وكثير كتبوه فيها ولم ينبهوا علىٰ قلته ، فيوهم ذلك مساواته إياها ، قال ابن مالك : (ومن لم ينبه علىٰ قلته . . فليس بمصيب وإن حظي من العلم بأوفر نصيب) انتهىٰ .

ويجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحم نحو : هاذا أبك وأخك وحمك ، ورأيت أبك وأخك وحمك ، ومررت بأبك وأخك وحمك ، ومنه قول الشاعر :

بـأبـه اقتـدىٰ عـدي فـي الكـرم ومـن شـابـه أبـه فمـا ظلـم

حيث جر الأَولَ بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة ، وقَصْرُهن ؛ أي : إعرابُهن إعرابَ المقصور أَوْلَىٰ ؛ كقول الشاعر :

واهـاً لـريـا ثـم واهـاً واهـا هـي المُنَـىٰ لـو أَنَّنـا نِلْنَـاهـا
يـا ليـت عينـاهـا لنـا وفـاهـا بثمـن نُـرْضِـي بـه أبـاهـا
إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا قـد بلغـا فـي المجـد غـايتـاهـا

وفي هاذه الأبيات عدة شواهد ، والمقصود منها قوله : (وأبا أباها) حيث أتىٰ بـ(أباها) مجروراً بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافاً لغير ياء المتكلم ، وعلى القصر تُخرَّج لغةَ الحضارمةِ في قولهم : با فلان فيقال : هاذا بامخرمة ، ورأيت بامخرمة ، ومررت ببامخرمة ، ومنه : با فضل ، وبا وهاب ، ونحو ذلك من الكُنَى الجارية بينهم ؛ كبارحمة ، وباهذيلة . انتهىٰ « كواكب » .

(وأما الأمثلة) أي : الأوزان (الخمسة) والتعبير بـ(الأمثلة) أولىٰ من التعبير

فهي كل فعل اتصل به ضمير تثنية نحو : يفعلان وتفعلان ، أو ضمير جمع نحو : يفعلون وتفعلون ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : تفعلين ؛ فإنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون . . . .

عنها بـ(الأفعال) لأنها ليست أفعالاً بأعيانها ، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ؛ بل هي عبارة عن أوزان اشتمل علىٰ فعل وفاعل (. . فـ) ضابطها (**هي كل فعل**) مضارع بدىء بالياء أو بالتاء و(**اتصل به ضمير تثنية نحو : يفعلان وتفعلان ، أو**) بدىء بالياء أو بالتاء واتصل به (**ضمير جمع**) مذكر (**نحو : يفعلون وتفعلون ، أو**) بدىء بالتاء فقط واتصل به (**ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : تفعلين ؛ فإنها ترفع بثبوت النون**) أي : بالنون الثابتة (**وتنصب وتجزم بحذف النون**) وجعلوها خمسة بإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين في نحو قولك : أنتما تذهبان يا زيدان ، وأنتما تذهبان يا هندان ، وإلا . . فستة ، وأتىٰ بالإظهار في مقام الإضمار في قوله : (وتنصب وتجزم بحذف النون إيضاحاً للمبتدي فلا اعتراض عليه) .

فَرْعٌ

وإنما أعربت هـٰذه الأمثلة بالنون ؛ لأنَّهُ لمَّا اشتغلَ محلُّ الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ؛ ليُناسِبَ الألفَ ، وبالضمة ؛ ليناسب الواوَ ، وبالكسرة ؛ ليناسب الياءَ ولم يمكن الإعرابُ فيه ، ولا مُوجِبَ للبناء . . جُعِلَتْ هـٰذه النونُ بدلاً من الضمة ؛ لمشابهتها بالواو في الغنة ، وفي إدغامها فيها نحو : (من وال) وأخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهي الألف ، أو الواو ، أو الياء ؛ لأن الضمير المرفوع كالجزء من عامله ، لا سيما إن كان الضمير حرفاً من حروف اللين ، وكسرت النون في (يفعلان) تشبيهاً بنون المثنىٰ ، وفتحت في (يفعلون وتفعلين)

تَنْبِيهٌ

علم مما تقدم أن علامات الإعراب أربع عشرة ؛ منها أربع أصول : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ،

تشبيهاً بنون الجمع ، وزعم بعضهم أن الإعراب بحركات أو سكون مقدرات علىٰ لام الأفعال . انتهىٰ « حمدون » .

(**تنبيه**) : **وهو لغة** : إيقاظ النائم من النوم أو الغافل من الغفلة ، **واصطلاحاً** : كلام مفصل لاحق معلوم من كلام مجمل سابق ؛ كما كتبناه في شرحنا على « المقدمة الحضرمية » الصغيرة في الفقه الشافعية ، نقلاً عن مطولات حواشي الفقه الشافعية ، وهو من أسماء التراجم العشرة التي ذكرناها في حواشي « كشف النقاب » .

(**علم مما تقدم**) في الباب السابق (**أن**) جملة (**علامات**) أقسام (**الإعراب**) الأربعة (**أربع عشرة**) باعتبار مواضعها للرفع أربع ، وللنصب خمس ، وللخفض ثلاث ، وللجزم اثنان ، والجملة أربع عشرة علامة ، وعلم أيضاً مما تقدم أن (**منها أربع أصول**)[1] وهي : (**الضمة**) حالة كونها علامة أصلية (**للرفع**) والأصل في كل مرفوع اسماً كان أو فعلاً : أن يكون رفعه بالضمة إلا عند تعذرها .

(**و**) الثانية (**الفتحة**) حالة كونها علامة أصلية (**للنصب**) والأصل في كل منصوب اسماً كان أو فعلاً : أن يكون نصبه بالفتحة إلا عند تعذرها .

(**و**) الثالثة (**الكسرة**) حالة كونها علامة أصلية (**للجر**) والأصل في كل اسم مجرور : أن يكون جره بالكسرة إلا عند تعذرها .

---

(١) قوله : (أربع أصول) إن نظرنا إلى المتن . . فهي بالرفع ، وإن نظرنا إلىٰ كلام الشارح . . فهي بالنصب .

والسكون للجزم ، وعشرة فروع نائبة عن هـٰذه الأصول : ثلاثة تنوب عن الضمة ، وأربع عن الفتحة ، واثنتان عن الكسرة ، وواحدة عن السكون ، وأن النيابة واقعة في سبعة أبواب: **الأول**: باب ما لا ينصرف ، **الثاني** : باب جمع المؤنث السالم ،

(و) الرابعة (السكون) حالة كونه علامة أصلية (للجزم) والأصل في كل مضارع صحيح : أن يكون جزمه بالسكون إلا عند تعذره .

(و) علم مما تقدم أيضاً أن (**عشرة**) من تلك العلامات الأربع عشرة (**فروع نائبة عن هـٰذه الأصول**) الأربع ، وهـٰذه العلامات الفروع تنقسم إلىٰ أربعة أقسام (**ثلاثة**) منها (**تَنُوبُ عن الضمة**) وهي : الواو ، والألف ، والنون (**وأربع**) منها تنوب (**عن الفتحة**) وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون (**واثنتان**) منها تنوبان (**عن الكسرة**) وهما : الياء ، والفتحة (**وواحدة**) منها تنوب (**عن السكون**) وهي : الحذف ، وكونها عشرة باعتبار مواضع نيابتها ، وأما باعتبار ذواتها.. فهي سبع : الواو والألف ، والياء ، والنون ، والفتحة ، والكسرة ، وحذف الحرف .

(و) علم أيضاً مما تقدم (**أن النيابة**) عن تلك الأصول الأربعة (**واقعة في سبعة أبواب**) تسمىٰ (أبواب النيابة) لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل .

(**الأول**) منها : (**باب ما لا ينصرف**) ناب فيه حركة عن حركة ؛ فإنه يجر بالفتحة ما لم يضف أو يَتْلُ (أل) .

(**الثاني**) منها : (**باب جمع المؤنث السالم**) وما ألحق به ، **الأَوْلىٰ** أَنْ يقال : (ما جُمع بألف وتاء مزيدتين) لما مر من أنه قد يتغير فيه بناء مفرده ؛ كالسماوات ؛ فإنه ينصب بالكسرة مطلقاً إلا في حالة الاضطرار ، وهـٰذا هو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : (يجوز نصبه بالفتحة مطلقاً على الأصل) .

الثالث : باب الفعل المضارع المعتل الآخر ، **الرابع** : باب المثنى ، **الخامس** : باب جمع المذكر السالم ، **السادس** : باب الأسماء الستة ، **السابع** : باب الأمثلة الخمسة .

و(**الثالث**) منها : (**باب الفعل المضارع المعتل الآخر**) ناب فيه حذف حرف عن سكون ، وتقييده الفعل بالمضارع ؛ لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يعرب من الأفعال سواه .

والبابُ (**الرابعُ** : **باب المثنىٰ**) وما حمل عليه ناب فيه حرف عن حركة .

الباب (**الخامس** : **باب جمع المذكر السالم**) وما حمل عليه ناب فيه أيضاً حرف عن حركة ، وعلىٰ ما ذكر من كون المثنىٰ والمجموع معربين بالأحرف الثلاثة تكون الأحرف الثلاثة هي نفس الإعراب ، وهٰذا هو مذهب جماعة من البصريين ، وجرىٰ عليه جمع متأخرون ؛ كأبي حيان ، وتلميذه ابن عقيل ، واختاره ابن مالك ، وابن هشام ، **وقيل** : إنهما معربان بحركات مقدرة في الأحرف فهي أنفسها محال الإعراب ؛ كالدال من زيد ، والراء من بكر ، وهٰذا هو الذي ذهب إليه الخليل ، وسيبويه ، وجمهور البصريين ، **وهو الأقوىٰ والأصح عند المحققين** .

البابُ (**السادسُ** : **بابُ الأسماء الستة**) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة ، وهٰذا هو المشهور في إعرابها ، والذي عليه الجمهور وهو الأصح أن إعرابها بحركات مقدرة علىٰ أحرف العلة الثلاثة .

الباب (**السابع** : **باب الأمثلة الخمسة**) ناب فيه حرف عن حركة ، وحذفه عن حركة أو سكون .

واعلم : أن ما ذكره المصنف من كون النيابة واقعة في سبعة أبواب مبني على المذهب المشهور : أن المثنىٰ والمجموع والأسماء الستة معربة بالحروف

لا بالحركات المقدرة ، وأن الجزم في المعتل بحذف الحرف لا بحذف الحركة ، وأما على المذهب الصحيح الذي مشىٰ عليه سيبويه والجمهور . . فأبواب النيابة ثلاثة فقط ؛ بابان من الأسماء وهما ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، وباب ما لا ينصرف ، وباب من الأفعال وهو الأمثلة الخمسة ؛ لأن الإعراب بالحروف لا مدخل له عنده في الأسماء أَلْبَتَّةَ . انتهىٰ من « الكواكب » .

*

إعراب المتن

(وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط (الأسماء) : مبتدأ (الستة) : صفة لـ(الأسماء) (فترفع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (ترفع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الأسماء) ، (بالواو) : جار ومجرور متعلق بـ(ترفع) ، وجملة (ترفع) في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية جواب (أما) ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما المثنىٰ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، وجملة قوله : (وتنصب بالألف وتجر بالياء) معطوفتان علىٰ جملة قوله : (فترفع) علىٰ كونهما خبر المبتدأ والتقدير : وأما الأسماء الستة . . فمرفوعة بالواو ، ومنصوبة بالألف ، ومجرورة بالياء .

(بشرط) : جار ومجرور تنازع فيه كل من ترفع وتنصب وتجر ، **(أن)** : حرف نصب ومصدر ، **(تكون)** : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) واسمها ضمير يعود على (الأسماء) ، **(مضافة)** : خبرها منصوب وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه والتقدير : وأما الأسماء الستة . . فمرفوعة بالواو ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياء بشرط كونها مضافة لفظاً أو تقديراً ، **(فإن أفردت عن الإضافة)** : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت اشتراط الإضافة في إعراب هٰذه الأسماء بالحروف ، وأردت بيان حكمها فيما إذا لم تضف . . فأقول لك : إن أفردت . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم (أفردت) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إنْ) الشرطيةِ علىٰ كونها فعل شرط لها ، والتاء علامة تأنيث

الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الأسماء) ، (عن الإضافة) : جار ومجرور متعلق بـ(أفردت) ، (**أعربت بالحركات الظاهرة**) : (أعرب) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الأسماء) ، (والتاء) : علامة تأنيث نائب الفاعل (بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ(أعربت) الظاهرة صفة لـ(الحركات) ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**نحو** : ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوزاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو) : مضاف (وله أخ) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾) : الواو : عاطفة مثال علىٰ مثال (إن له أباً) : معطوف محكي علىٰ قوله : (وله أخ) علىٰ كونه مضافاً إليه لنحو : (﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾) : الواو : عاطفة مثال علىٰ مثال (بنات الأخ) معطوف محكي علىٰ قوله : (وله أخ) .

(**وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم**) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (وتكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المصدرية وإضافتها اسم (تكون) ومضاف إليه (لغير ياء المتكلم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لـ(تكون) تقديره : كائنةً إلىٰ غير ياء المتكلم ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من جملة قوله : (أن تكون مضافة) تقديره : وبشرط كون إضافتها لغير ياء المتكلم .

(**فإن أضيفت للياء . . أعربت بحركات مقدرة علىٰ ما قبل الياء**) : الفاء : فاء الفصيحة أو تفريعية (إن) : حرف شرط (أضيفت) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (التاء) : علامة تأنيث الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الأسماء) ، (للياء) : جار ومجرور متعلق بـ(أضيفت) ، واللام فيه بمعنىٰ (إلىٰ) ، (أعربت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها (بحركات) : جار ومجرور متعلق بـ(أعربت) مقدرة صفة لـ(حركات) (علىٰ) : حرف جر (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ(مقدرة) ، (قبل الياء) : ظرف ومضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لما الموصولة ؛ أي : على الحرف الذي استقر قبل ياء المتكلم ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، أو جملة مفرعة علىٰ ما قبلها لا محل لها من الإعراب .

(**نحو** : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (إن هـٰذا أخي) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية جملة معترضة أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وجملة قوله : (**وأن تكون مكبرة**) : معطوفة علىٰ جملة قوله : (أن تكون) مضافة علىٰ كونها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه ؛ أي : وبشرط كونها مكبرة .

(**فإن صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة نحو : هـٰذا أبيك**) : الفاء : فاء الفصيحة (إن) : حرف شرط جازم (صغرت) : فعل ماض مغير ونائب فاعله مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها

(أعربت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها (بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ(أعربت) الظاهرة صفة لـ(الحركات) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، (نحو) : مضاف (هـٰذا أبيك) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ، وجملة قوله : (وأن تكون مفردة) : معطوفة علىٰ جملة قوله : (أن تكون مضافة) علىٰ كونها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه ؛ أي : وبشرط كونها مفردة ، (فإن ثنيت أو جمعت. . أعربت إعراب المثنىٰ والمجموع) : الفاء : فاء الفصيحة (ثنيت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وقوله : (أو جمعت) : معطوف علىٰ (ثنيت) ، (أعربت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها (إعراب) : منصوب على المفعولية المطلقة بـ(أعربت) وهو مضاف (والمثنىٰ) : مضاف إليه (والمجموع) : معطوف على المثنىٰ ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة .

(والأفصح في (الهن) النقص ؛ أي : حذف آخره ، والإعراب بالحركات على النون) : الواو : استئنافية (الأفصح) مبتدأ (في الهن) : جار ومجرور متعلق بـ(الأفصح) ، (النقص) : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة ؛ أي : حرف عطف وتفسير (حذف) : مفسر للنقص ، والمفسر يتبع المفسر في إعرابه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (حذف) : مضاف (آخره) : مضاف إليه

(والإعـراب) : معطـوف علـىٰ (حـذف آخـره) علـىٰ كـونـه مفسـراً للنقـص (بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ(الإعراب) ، (على النون) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(الحركات) أي : بالحركات الظاهرة على النون .

(ولهٰذا لم يعده صاحب « الآجرومية » ولا غيره في هٰذه الأسماء وجعلوها خمسة) : الواو : استئنافية (لهٰذا) : جار ومجرور متعلق بما بعده (لم يعده) : جازم ومضارع مجزوم ، وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (صاحب) : فاعل مرفوع وهو مضاف (الآجرومية) : مضاف إليه (ولا غيره) : معطوف علىٰ (صاحب) ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب (في هٰذه) : جار ومجرور (الأسماء) بدل من اسم الإشارة ، الجار والمجرور متعلق بـ(يعده) ، (وجعلوها) : فعل وفاعل ومفعول أول (خمسة) : مفعول ثان ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (لم يعده) .

(وأما الأمثلة الخمسة . . فهي كل فعل اتصل به ضمير تثنية) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الأمثلة) : مبتدأ (الخمسة) : صفة له (فهي) : الفاء : رابطة الجواب (هي) : مبتدأ (كل) : خبره (فعل) : مضاف إليه (اتصل) : فعل ماض (به) : متعلق به (ضمير تثنية) : فاعل ومضاف إليه ، وجملة (اتصل) صفة لـ(فعلٍ) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول جواب (أما) ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما المثنىٰ) .

(نحو : يفعلان وتفعلان ، أو ضمير جمع نحو : يفعلون وتفعلون ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : تفعلين) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك

نحو ، (نحو) : مضاف (يفعلان وتفعلان) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معترضة ، أو ضمير جمع معطوف علىٰ (ضمير تثنية) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، (نحو) : مضاف (يفعلون وتفعلون) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة ، أو معترضة ، (أو ضمير المؤنثة) ضمير معطوف علىٰ (ضمير تثنية) ، وهو مضاف (المؤنثة) : مضاف إليه مجرور (المخاطبة) : صفة لـ(المؤنثة) ، (نحو : تفعلين) (نحو) : خبر لمحذوف تقديره وذلك نحو ، (نحو) : مضاف (وتفعلين) : مضاف إليه محكي والجملة مستأنفة .

(فإنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون) : (فإنها) : (الفاء) : تعليلية (إنها) : ناصب واسمه (ترفع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هي) يعود على (الأمثلة) ، (بثبوت النون) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(ترفع) ، وجملة (ترفع) في محل الرفع خبر (إن) تقديره : فإنها مرفوعة بثبوت النون ، وجملة (إن) في محل الجر بـ(لام التعليل) المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا خرجت الأمثلة الخمسة عن ذلك الأصل الذي يعرب بالحركات ؛ لرفعها بثبوت النون ، والجملة التعليلية المحذوفة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، أو بيانياً ، وجملة قوله : (وتنصب وتجزم) معطوفتان علىٰ جملة (ترفع) ، بـ(حذف النون) : جار ومجرور ومضاف إليه تنازع فيه كل من (تنصب وتجزم) ، (تنبيه) : هو من أسماء التراجم يجوز فيه ما يجوز في باب من أوجه الإعراب ، إما خبر لمحذوف تقديره : هـٰذا الآتي تنبيه وهو الأَوْلىٰ كما مَرَّ ، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره : تنبيه هـٰذا محله إلىٰ غير ذلك من أوجه الإعراب .

(علم مما تقدم أن علامات الإعراب أربع عشرة) : (علم) : فعل ماض مغير الصيغة (مما) : (من) : حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم ما (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الجر بـ(من) مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً تقديره : علم من البحث الذي تقدم في (باب علامات الإعراب) ، (أن) : حرف نصب ومصدر (علامات) : اسمها منصوب بالكسرة (علامات) : مضاف (الإعراب) مضاف إليه (أربع عشرة) : عدد مركب في محل الرفع خبر أن مبني علىٰ فتح الجزأين ، بني الجزء الأول لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني ، وبني الجزء الثاني ، لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وحركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب ، وجملة (أن) مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه نائب فاعل لـ(علم) والتقدير : علم مما تقدم في (باب علامات الإعراب) كون علامات الإعراب أربع عشرة أصالة ونيابة ، وجملة (علم) من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(منها : أربع أصول) : (منها) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة مقدمة لـ(أربع) وهو المسوغ للابتداء بالنكرة (أربع) : مبتدأ (أصول) : خبره والتقدير : أربع كائنة منها أصول ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(الضمة) : بدل من (أربع) بدل تفصيل من مجمل ، **(للرفع)** : جار ومجرور حال من (الضمة) .

(والفتحة) : معطوف على (الضمة) **(للنصب)** حال من (الفتحة) .

(**والكسرة**) : معطوف على (الضمة) (**للجر**) حال من الكسرة .

(**والسكون**) : معطوف على (الضمة) (**للجزم**) حال من (السكون) .

(**وعشرة**) : مبتدأ سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، أو وصفه بصفة محذوفة تقديره : وعشرة منها ، كما يدل عليه السياق ، (**فروع**) : خبر المبتدأ ، (**نائبة**) : صفة لـ(فروع) ، (**عن هٰذه**) : جار ومجرور متعلق بـ(نائبة) ، (**الأصول**) بدل من اسم الإشارة ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (أربع أصول) .

(**ثلاث**) : مبتدأ سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، أو الوصف المحذوف، وجملة قوله: (**تنوب عن الضمة**): خبر عن (ثلاثة)، والجار والمجرور متعلق بـ(تنوب) ، والجملة الاسمية بدل عن جملة قوله : (عشرة فروع) بدل تفصيل من مجمل ، (**وأربع**) : مبتدأ ، (**عن الفتحة**) : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ثلاث عن الضمة) ، (**واثنان**) : مبتدأ ، (**عن الكسرة**) : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله: (ثلاث عن الضمة) ، (**وواحدة**) : مبتدأ ، (**عن السكون**): خبر ، والجملة المعطوفة على جملة قوله : (ثلاث عن الضمة) ، (**وأن النيابة واقعة في سبعة أبواب**) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب (النيابة) : اسمها (واقعة) : خبرها (في سبعة أبواب) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(واقعة) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (أن علامات الإعراب أربع عشرة) علىٰ كونها نائب فاعل لـ(علم) .

(**الأول**) : مبتدأ ، (**باب ما لا ينصرف**) : خبر ، والجملة الاسمية في محل الجر بدل من (سبعة أبواب) بدل تفصيل من مجمل .

(**الثاني**) : مبتدأ ، (**باب**) : خبر ، (باب) : مضاف (**جمع**) : مضاف إليه

(جمع) مضاف ، (المؤنث) : مضاف إليه ، (السالم) : صفة لـ(جمع) ، والجملة الاسمية في محل الجر معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (الأول) .

(الثالث) : مبتدأ ، (باب) : خبر ، والجملة في محل الجر معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (الأول) ، (باب) : مضاف ، (الفعل) : مضاف إليه ، (المضارع) : صفة أولىٰ لـ(الفعل) ، (المعتل) : صفة ثانية له وهو مضاف (الآخر) : مضاف إليه .

(الرابع) : مبتدأ ، (باب المثنىٰ) : خبر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) .

(الخامس) : مبتدأ ، (باب) : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) ، (باب) مضاف ، (جمع) : مضاف إليه (جمع) : مضاف ، (المذكر) : مضاف إليه ، (السالم) : صفة لـ(جمع) .

(السادس) : مبتدأ ، (باب) : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) ، (باب) : مضاف ، (الأسماء) : مضاف إليه ، (الستة) : صفة لـ(الأسماء) .

(السابع) : مبتدأ ، (باب) : خبر (باب) : مضاف (الأمثلة) : مضاف إليه ، (الخمسة) : صفة لـ(الأمثلة) ، والجملة الاسمية معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (الأول) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (**وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو**) نيابة عن الضمة (**وتنصب بالألف**) نيابة عن الفتحة (**وتجر بالياء**) نيابة عن الكسرة **وإنما تعرب بذلك** (**بشرط**) اجتماع أمور أربعة أحدها : (**أن تكون مضافة**) لما بعدها (**فإن أفردت عن الإضافة . . أعربت بالحركات الظاهرة**) لانتفاء الشرط

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو**) المضموم ما قبلها ؛ لأنها حينئذ تسمىٰ : حرف علة ومد ولين ، ملفوظة كانت تلك الواو نحو : قال أبوهم ، أو محذوفة نحو : جاء أبو القوم حالة كون الواو (**نيابة عن الضمة**) أي : نائبة عنها ، سميت هٰذه الحركة ضمة ورفعاً ؛ لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ، ثم رفعهما ثانياً . انتهىٰ « تصريح » .

(**وتنصب بالألف**) المفتوح ما قبلها أبداً ؛ لأنها لا تكون إلا حرف مد حالة كون الألف (**نيابة عن الفتحة**) أي : نائبة عنها ، سميت هٰذه الحركة فتحة : لأنه يتولد من مجرد فتح الفم .

(**وتجر بالياء**) حالة كون الياء (**نيابة عن الكسرة**) أي : نائبة عنها ، سميت هٰذه الحركة كسرة ؛ لأنها تنشأ من انجرار اللَّحْي الأسفل إلىٰ أسفل انجراراً قوياً . انتهىٰ « تصريح » .

(**وإنما تعرب**) هٰذه الأسماء الستة (**بذلك**) المذكور من أحرف العلة الثلاثة (**بشرط**) أي : بقيد (**اجتماع أمور أربعة أحدها**) أي : أحد تلك الأمور الأربعة : (**أن تكون**) هٰذه الأسماء (**مضافةً لما بعدها**) أي : إلىٰ ما بعدها لفظاً نحو : قال أبوهم ، أو تقديراً كقول العجاج : (خالط من سلمىٰ خياشيم وفا) ؛ أي : خياشيمها وفاها كما مر .

(**فإن أفردت عن الإضافة . . أعربت بالحركات الظاهرة لانتفاء الشرط**) أي :

(نحو : ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾) مبتدأ وخبر .

(و) نحو : (﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾) ، فأباً : اسم إن مؤخر ، وعلامة نصبه الفتحة ، وله : خبرها [مقدم][(١)] .

(و) نحو : (﴿ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ ﴾) ، فالأخ : مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة ، وهٰذا الشرط معتبر فيما عدا ذو ، وأما ذو . . فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر ، فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه . . . .

شرط إعرابها بأحرف العلة وهو كونها مضافة إلىٰ ما بعدها مثال إفرادها وتجردها عن الإضافة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾) ، مرفوع بالضمة الظاهرة علىٰ كونه مبتدأً مؤخراً ، والجار والمجرور خبر مقدم له كما قال الشارح : (مبتدأ وخبر) .

(ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا) شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ﴾ ، (فأباً : اسم إن مؤخر) عن خبرها منصوب (وعلامة نصبه الفتحة) الظاهرة في آخره (وله) جار ومجرور (خبرها مقدم) علىٰ اسمها (ونحو) قوله تعالىٰ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ . . . ﴾ إلخ (. . . ﴿ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ ، فالأخ : مجرور بالإضافة) أي : إضافة البنات إليه (وعلامة جره الكسرة) الظاهرة في آخره (وهٰذا الشرط) أي : شرط إضافتها إلىٰ ما بعدها أياً كان ذلك المضاف إليه (معتبر) أي : مشروط (فيما عدا ذو) من بقية الأسماء الستة (وأما ذو . . فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر) غير صفة (فـ) حينئذ (لا حاجة لاشتراط ذلك) الشرط المذكور من الإضافة (فيه) أي : في ذو ؛ لأن الإضافة حاصلة ، والاشتراط إنما يكون لتحصيل ما ليس بحاصل . انتهىٰ « تصريح » . وإنما اشترط إضافتها إلىٰ أسماء الأجناس ؛ ليتوصلوا

---

(١) في الأصل : (مقدماً) ، وأبقيناها بالرفع مراعاة لكلام الشارح .

(و) ثانيها : (أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف إلىٰ ظاهر ، أو ضمير مخاطب ، أو غائب ، أو متكلم غير الياء (فإن أضيفت للياء) المذكورة (. . أعربت) على الأصح (بحركات مقدرة) في الأحوال . . . .

بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فلذلك لا تجوز إضافتها إلى الصفات ، وقد أضيفت إلى المضمر شذوذاً . انتهىٰ « تصريح » .

كقول الشاعر :

إنمـــــا يعـــــرف الفضـ ـــــل مـــــن النـــــاس ذووه

فإضافة (الشاعر) إلى المضمر وهو الهاء وهو شاذ من وجهين : الأول : جمعيته ، والثاني : الإضافة إلى الضمير . انتهىٰ من « العشماوي » .

وقولنا : (غير صفة) قيد لا بد منه في إخراج الصفات ؛ كقائم وضارب ، فإنها أسماء أجناس فقول بعضهم : إنه لبيان الواقع ؛ لأن اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد ، والمراد بالصفة : ما أخذ من المصدر للدلالة علىٰ معنىٰ وذات ، وإنما لم تضف إليها ؛ لأن الغرض من وضعها كما عِلْمَت التوصُّلُ إلى الوصفِ بأسماء الأجناس ، وإذا كان المضاف إليه وصفاً لم يُحتج إليها . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وثانيها**) أي : وثاني الشروط الأربعة (**أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم**) وذلك (**بأن تضاف إلىٰ ظاهر**) نحو : جاء أبو زيد (**أو**) **تضاف إلىٰ** (**ضمير مخاطب**) نحو : جاء أبوك (**أو**) **إلىٰ ضمير** (**غائب**) نحو : جاء أبوه (**أو**) **إلىٰ ضمير** (**متكلم غير الياء**) وهو (نا) للمتكلم ومعه غيره نحو : جاء أبونا ، وأما إضافته إلىٰ ياء المخاطبة . . فلا يمكن ؛ لأنها لا تقع إلا في الفعل . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

(**فإن أضيفت للياء المذكورة . . أعربت على الأصح بحركات مقدرة في الأحوال**

الثلاثة (علىٰ ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء (نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾) ، فأخي : مرفوع علىٰ أنه خبر إن ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ما قبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(و) ثالثها : (أن تكون مكبرة) .

(فإن صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المظهرات . . . .

الثلاثة) الرفع والنصب والجر (**علىٰ ما قبل الياء كغيرها**) أي : كما أن غير الأسماء الستة (**مما يضاف إلى الياء**) من سائر الأسماء يعرب بحركات مقدرة علىٰ ما قبل الياء ؛ لمناسبة الياء ؛ كصديقي وغلامي مثلاً فتقول : جاء صديقي ، ورأيت صديقي ، ومررت بصديقي ، ومقابل الأصح : القول بأن المضاف إلىٰ ياء المتكلم مبني مطلقاً ؛ أي : سواء كان من هٰذه الأسماء الستة أم لا ؛ لإضافته إلىٰ مبني ، وقيل : إنه خَصِيٌّ كما مرَّ في « التتمة » .

ومثال إضافتها إلى الياء وإعرابها بحركات مقدرة علىٰ ما قبل الياء (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى) لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ ، (**فأخي : مرفوع علىٰ أنه خبر إن ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ما قبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وثالثها**) أي : ثالث تلك الأمور الأربعة (**أن تكون**) تلك الأسماء (**مكبرة**) أي : غير مصغرة .

(**فإن صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة**) في أواخرهن (**في الأحوال الثلاثة**) الرفع والنصب والجر (**كغيرها**) أي : قياساً علىٰ غيرها (**من**) الأسماء (**المظهرات**) غير المضمرات والمبهمات جمع مظهر ، وهو ما دل علىٰ مسماه بلا قيد ؛ كرجل وزيد .

(نحو : هـٰذا أبيك) وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وذوي مال ، وكذا تقول في تصغير فوك (فويهك) برد الهاء ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، فهـٰذا اسم إشارة في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ وأبيك خبره وما بعده معطوف عليه .

(و) رابعها (أن تكون مفردة ؛ فإن ثنيت أو جمعت . . أعربت إعراب المثنىٰ) بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

(و) إعراب ذلك (المجموع) الذي جمعت به ؛ فإن كان جمع تكسير . . أعربت بالحركات على الأصل ؛

مثال تصغيرها وإعرابها بالحركات الظاهرة (نحو) قولك : (هـٰذا أبيك ، وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وذوي مال) فكلها مرفوعة بضمة ظاهرة في أواخرهن علىٰ كونها خبراً لاسم الإشارة (وكذا تقول في تصغير فوك « فويهك » برد الهاء ؛ لأن التصغير يرد الأشياء) أي : الكلمات (إلىٰ أصولها) كما قال الشارح (فهـٰذا اسم إشارة في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ) مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (وأبيك) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد الياء (خبره) أي : خبر عن اسم الإشارة بالحرف ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح (وما بعده) من الأسماء (معطوف عليه) مرفوع بالضمة الظاهرة .

(ورابعها) أي : رابع تلك الأمور (أن تكون) هـٰذه الأسماء (مفردة) لا مثناة ولا مجموعة (فإن ثنيت) أي : جعلت دالة على اثنين (أو جمعت) أي : جعلت دالة علىٰ أكثر من اثنين (. . أعربت إعراب المثنىٰ) فترفع (بالألف رفعاً ، و) تعرب (بالياء جراً ونصباً) نحو : جاء أبواك ، ورأيت أبويك ، ومررت بأبويك .

(و) تعرب (إعراب ذلك المجموع الذي جمعت به ؛ فإن كان) ذلك الجمع (جمع تكسير . . أعربت بالحركات) حالة كون إعرابها جارياً (على الأصل) الذي

كجاء آباؤك ، أو جمع تصحيح . . أعربت بالواو رفعاً بالياء جراً ونصباً ؛ كجاء أبون وأخون ، ولا يجمع هـٰذا الجمع إلا الأب والأخ والحم ، وقد ذكرت وجه إعرابها بالحروف في « شرح القطر » فراجعه إن شئت . . . .

هو الإعراب بالحركات (**كجاء آباؤك**) وإخوتك ، ورأيت آباءك وإخوتك ، ومررت بآبائك وإخوتك .

(**أو**) كان ذلك الجمع الذي جمعت به (**جمع تصحيح**) لمذكر (. . **أعربت بالواو رفعاً** ، **وبالياء جراً ونصباً** ؛ **كجاء أبون وأخون**) وحمون ؛ ورأيت أبين وأخين وحمين ، ومررت بأبين وأخين وحمين (**ولا يجمع**) من هـٰذه الأسماء الستة (**هـٰذا الجمع**) المذكر السالم (**إلا الأب والأخ والحم**) لعدم السماع في غيرها ، وإن نازع في هـٰذا الأخير البهوتي ، وكذا إذا جمعت جمع سلامة لمؤنث . . أعربت إعرابه : فترفع بالضمة ، وتنصب وتجر بالكسرة بأن يراد بها من لا يعقل ، فيقال : هـٰذه أبوات وأخوات ، وهو مسموع فيما عدا فوك ، وقيل فيه أيضاً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وقد ذكرت وجه إعرابها بالحروف**) أي : وجه إعراب هـٰذه الأسماء بالحروف وعلته (**في « شرح القطر »**) المسمىٰ بـ« مجيب الندا إلىٰ قطر الندىٰ » (**فراجعه**) أي : فراجع ذلك الوجه الذي ذكرته فيه (**إن شئت**) المراجعة إليه ؛ لتزيد علماً وتزداد يقيناً ، وذلك الذي ذكره هو قوله رحمه الله تعالىٰ فيه : (وإنما أعربت بالحروف ؛ لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوىٰ منها ؛ لأن كُلَّ حرفِ علة كحركتين ، فكُرِه استبدادُ المثنىٰ والمجموع الفرعيين عن المفرد بالإعراب الأقوىٰ ، فاختاروا هـٰذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ؛ ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة ، وبالأقوىٰ وهو الحرف ، وخصوا هـٰذه الأسماء ؛ لمشابهتها المثنىٰ والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب ،

ويشترط فيها أيضاً ألاَّ تكون منسوبة ، فلو نسبتها نحو : أبوي وأخوي . . أعربت بالحركات علىٰ ياء النسبة ، ولم يتعرض له المؤلف ؛ لأن شرط الإضافة مغن عنه (والأفصح في الهن) إذا استعمل مضافاً (النقص ؛ أي : حذف آخره ، و) جعل ما قبله آخراً بأن يجري (الإعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحوه

وفي استلزام كل منها ذاتاً أخرىٰ ؛ كالأخ للأخ ، والأب للابن ، وخصُّوا ما ذكر بحال إضافتها ؛ لتظهر تلك اللامُ الزائدةُ فتقوى المشابهة ، وفضلت على المثنىٰ والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالأفراد) انتهىٰ كلامه .

(ويشترط فيها) أي : في هـٰذه الأسماء (أيضاً) أي : كما اشترط فيها الأربعة المذكورة (ألاَّ تكون منسوبة ، فلو نسبتها نحو) قولك : هـٰذا (أبوي) أي : منسوب إلى الأب (و) هـٰذا (أخوي) أي : منسوب إلى الأخ (. . أعربت بالحركات) الظاهرة (علىٰ ياء النسبة ، ولم يتعرض له) أي : لم يذكر (المؤلف) لهـٰذا الشرط الخامس (لأن شرط الإضافة) أي : اشتراط كونها مضافة (مغن عنه) أي : عن اشتراط كونها غير منسوبة ؛ لأن الإضافة وياء النسبة ضدان لا يجتمعان في كلمة واحدة .

(والأفصح) أي : الأرجح والأكثر فصاحة عند اللغويين (في) كلمة (الهن إذا استعمل مضافاً النقص ؛ أي : حذف آخره) الذي هو حرف العلة (وجعل ما قبله آخراً) وهو النون (بأن يجري الإعراب بالحركات الظاهرة على النون) حالة كونه (كغد) أي : نظير غد وشبيهه في حذف الآخر ، وإجراء الإعراب علىٰ ما قبل الآخر ؛ أي : والنقص أفصح من الإتمام في الهن ؛ لكثرة استعماله ودورانه علىٰ ألسنتهم حالة كونه نظير غد (ونحوه) أي : نحو غد من كل ما حذفت لامه اعتباطاً لكثرة الاستعمال ؛ كيد ودم والغد : اسم لليوم الذي بعد يومك أصلُه غَدْوٌ حذفت منه لامه اعتباطاً لكثرة استعمالِه ، وأُجري إعرابه علىٰ ما قبل الآخر ؛ كيد ودم ؛

مما حذف آخره ، وجعل الإعراب علىٰ ما قبله (نحو : هـٰذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك) وإعرابه ظاهر ، وفي كلامه إشارة إلىٰ أن إعراب الهن بالحروف لغة قليلة ، ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأنكراها . . . .

يعني : فقولُهم : هـٰذا هَنك بالنقص أفصح ؛ أي : أكثرُ استعمالاً من قولهم هـٰذا هنوك بالإتمام ، وإنما حَسُن النقصُ وفَصُح في هَن ؛ لأنه في حال الإفراد عن الإضافة منقوصٌ عند جميع العرب ، والأصل فيما نَقَص في حالة الإفراد أَنْ يَبْقَىٰ علىٰ نقصه في حال الإضافة ، ولأن نقصه هو المشهور في « لسان العرب » . انتهىٰ « من الرفع » .

حالة كون نحو غد (**مما حذف آخره ، وجعل الإعراب علىٰ ما قبله**) أي : علىٰ ما قبل الآخر ؛ كالنون في هن ، والدال في غد ويد ، وذلك النقص في هن (**نحو : هـٰذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك ، وإعرابه ظاهر**) لا حاجة إلىٰ تطبيقه (**وفي كلامه**) أي : وفي كلام المصنف (**إشارة إلىٰ أن إعراب الهن بالحروف**) أي : بأحرف العلة الثلاثة (**لغة قليلة**) في كلامهم (**ولقلتها**) أي : ولقلة لغة إعراب الهن بالحروف في كلامهم (و) لـ(**عدم ظهورها**) أي : ولعدم ظهور تلك اللغة وشهرتها في كلامهم (**لم يطلع عليها**) أي : علىٰ لغة إعرابها بالحروف (**الفراء ولا الزجاج فأنكراها**) أي : أنكر الفراء والزجاج لغة إعرابها بالحروف .

فائدة

والزجاج هو : إبراهيم بن السَّرِيِّ بن سهل أبو إسحاق الزجَّاج ، عالم بالنحوِ واللغة ، تعلم النَحْوَ علىٰ يَدِ المُبَرِّد ، مات في بغداد سنة (٣١١هـ) .

والفَرَّاء اسمه : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدَيْلَمِيُّ ، إمامُ العربية أبو زكريا المعروفُ بالفراء ، قيل له الفِراءُ ؛ لأنه كان يَفْرِي الكلام ، كان أَعلمَ

(ولهـٰذا لم يعده صاحب « الآجرومية » ولا غيره في هـٰذه الأسماء ، وجعلوها خمسة) وكثير من النحاة يذكرونه مع هـٰذه الأسماء ، ولم ينبهوا علىٰ قلة إعرابه بالحروف ، فيوهم ذلك مساواته لهن ، قال ابن مالك : (ومن لم ينبه علىٰ ما قلته . . فليس بمصيب وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب) .

ويجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحم ، لـٰكن القصر فيهن

الكوفيين بالنحوِ بعدَ الكسائي ، أخذ منه ، مات بطريق مكة سنة سبع ومئتين (٢٠٧هـ) عن سبع وستين سنة (٦٧) انتهىٰ « بغية الوعاة » .

(ولهـٰذا) أي : ولأجل كون الأفصح في (الهن) النقص **(لم يعده)** أي : لم يحسبه **(صاحب « الآجرومية » ولا غيره)** من النحاة **(في هـٰذه الأسماء)** الستة **(وجعلوها)** أي : جعلوا هـٰذه الأسماء المعربة بأحرف العلة **(خمسة)** فقط **(وكثير من النحاة)** كابن مالك ، وابن هشام **(يذكرونه)** أي : يذكرون هنا **(مع هـٰذه الأسماء)** المعتلة **(ولم ينبهوا علىٰ قلة إعرابه بالحروف ، فيوهم ذلك)** أي : عدم تنبههم علىٰ ذلك **(مساواته)** أي : مساواة الهن **(لهن)** أي : لهـٰذه الأسماء الخمسة في الشهرة والأفصحية **(قال)** محمد **(بن مالك : ومن لم ينبه علىٰ ما قلته)** أي : علىٰ قلة إعرابه بالحروف **(. . فليس بمصيب)** أي : بموافق للصواب **(وإن حظي)** ونال **(من الفضل)** والعلم **(بأوفر نصيب)** أي : بأكمل نصيب وحظ وافر .

(ويجوز النقص أيضاً) أي : كما جاز في الهن **(في الأب والأخ والحم)** فتقول فيها : هـٰذا أب وأخ وحم ، ورأيت أباً وأخاً وحماً ، ومررت بأب وأخ وحم **(لـٰكن)** استدراك علىٰ قوله : (ويجوز النقص أيضاً في هـٰذه الثلاثة) رفع به توهم كون النقص أولىٰ فيهن ؛ كالهن فقال : لـٰكن **(القصر فيهن)** أي : **في هـٰذه الثلاثة** ؛ أعني : الأب والأخ والحم ؛ أي : إعرابُها ؛ كفتىٰ بقَلْبِ لامها ألفاً

أولىٰ منه .

(**وأما الأمثلة الخمسة**) سميت بذلك ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكنىٰ بها عن كل فعل كان بمنزلتها ، وسميت خمسة بإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين (. . **فهي كل فعل**) مضارع (**اتصل به ضمير تثنية**) مسنداً إليه ، سواء كان الضمير لغائبين (**نحو**) : الزيدان (**يفعلان**) بالياء المثناة تحت أو لمخاطبين أو لمخاطبتين أو لغائبتين

لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن عينها مفتوحة لا ساكنة (**أولىٰ**) لشهرة القصر فيهن (**منه**) أي : من النقص فتقول : جاء أباه وأخاه ، وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها وعليه قول الشاعر :

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا   قـد بلغـا فـي المجـد غـايتـاهـا

والشاهد : في الثالث منه ، فعلامة الرفع والنصب والجر فيهن حركة مقدرة على الألف ، كما تقدر في الاسم المقصور للتعذر .

(**وأما الأمثلة الخمسة سميت بذلك**) أي : بلفظ الأمثلة (**لأنها**) أي : لأن هـٰذه الأوزان (**ليست أفعالاً بأعيانها**) أي : بذواتها (**وإنما هي أمثلة**) أي : أوزان (**يكنىٰ بها**) أي : يعبر بها (**عن كل فعل كان بمنزلتها**) أي : علىٰ وزنها (**وسميت خمسة**) أي : عدوها خمسة (**بإدراج المخاطبتين**) نحو : أنتما يا هندان تضربان (**تحت المخاطبين**) نحو : أنتما يا زيدان تضربان (. . **فهي**) أي : فهـٰذه الأمثلة الخمسة ضابطها : (**كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية**) حالة كون الضمير (**مسنداً إليه**) لذلك الفعل لكونه فاعلاً له ، أو نائباً عنه ، أو حالة كون الفعل مسنداً إلىٰ ذلك الضمير (**سواء**) في كونه من الأمثلة الخمسة (**كان الضمير لغائبين نحو** : **الزيدان يفعلان**) حالة كونه مقروءاً (**بالياء المثناة**) أي : المنقوطة بنقطتين من (**تحتـ**ـها وأسفلها (**أو**) كان الضمير (**لمخاطبين أو لمخاطبتين أو لغائبتين** ،

(و) ذلك نحو : أنتما (تفعلان) والهندان تفعلان بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسنداً إليه ، سواء كان لغائبين (نحو) : الزيدون (يفعلون) بالمثناة تحت ، أو مخاطبين (و) ذلك نحو : أنتم (تفعلون) بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسنداً إليه (نحو) : أنت (تفعلين) بالمثناة فوق لا غير وأشار إلىٰ حكم هـٰذه الأمثلة بقوله : (فإنها ترفع بثبوت النون) نيابةً عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الأولىٰ بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون ، وأما نحو : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ ، . . . .

وذلك) أي : ومثال كونه لمخاطبين أو مخاطبتين (نحو : أنتما تفعلان) يا زيدان أو يا هندان (والهندان تفعلان بالمثناة فوق) أي : بالتاء المنقوطة نقطتين من فوقها (أو اتصل به ضمير جمع) مذكر حالة كون الضمير (مسنداً إليه) ذلك الفعل بأن كان فاعلاً له أو نائباً عنه (سواء كان) الضمير (لغائبين نحو : الزيدون يفعلون بالمثناة تحت ، أو) لـ(مخاطبين وذلك نحو : أنتم تفعلون) يا زيدون (بالمثناة فوق ، أو اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة) حالة كون الفعل (مسنداً إليه) أي : إلىٰ ذلك الضمير لكونه فاعلاً له (نحو : أنت تفعلين) يا هند (بالمثناة فوق لا غير) ، (وأشار) المؤلف (إلىٰ حكم هـٰذه الأمثلة بقوله : فإنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة ، وتنصب وتجزم بحذف النون ، الأولىٰ) أن يقال (بحذفها) لأن المقام مقام الإضمار حالة كون حذف النون (نيابة) أي : نائباً (عن الفتحة) في حالة النصب (و) نائباً عن (السكون) في حالة الجزم ، فحملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر في المثنىٰ وجمع المذكر السالم ؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ، وتفعلان ؛ كالزيدان ، وتفعلون ؛ كالزيدون ، وتفعلين ؛ كالزَيدِينَ .

(وأما) الاعتراضُ علىٰ نصبها بحذف النون عند اتصال ضمير جمع به بـ(نَحْو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾) بأنَّ الفعل منصوب بـ(أن) المصدرية ،

فالواو : أصل لا ضمير ، والنون ضمير النسوة ونحو : ﴿ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾ ، في قراءة من خفف ، فالمحذوف منه نون الوقاية ، وإنما حذفت النون للناصب والجازم لأنها علامة

والنون لم تحذف مع دخولِ الناصب عليه ومع إسناده إلىٰ ضمير جمع (. . فـ)الجواب عنه : بأن (الواو) في (يعفون) (أصلٌ) من أصولِ الكلمة ؛ لأنها لامُ الفعل (لا ضمير) جمع ؛ لأنه من (عفا) يعفو نظير (دعا) يدعو .

(والنون ضمير النسوة) فاعل ، فالفعل فيه مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وليس هو كـ(يفعلون) ، لأن وزنه (يَفْعُلْنَ) نظير قولك : الهندات يخرجن ، والواو فيه ليست واو الجماعة بل هي لام الكلمة .

(و) الاعتراض بأن النون في هـٰذه الأمثلة تحذف بلا ناصب ولا جازم في (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾ ، في قراء من خفف) النون بأن النون الموجودة نون الوقاية ، فنون الرفع محذوفة بلا ناصب ولا جازم (فـ)الجواب عنه : بأن (المحذوف منه) أي : من هـٰذا الفعل (نون الوقاية) لا نون علامة الرفع ، فأصله (أتحاجونني) بنونين إحداهما نون الرفع ، والأخرىٰ نون الوقاية ، فحذفت نون الوقاية للتخفيف ، فبقيت نون الرفع ، فالفعل مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل ، وهـٰذا ما عليه أكثر المتأخرين وفاقاً للأخفش ، وقال ابن مالك تبعاً لسيبويه : (المحذوفة نون الرفع) ، وصححه ابن هشام في « المغني » ، و« التوضيح » ، وعليه فيقال في إعرابه : (تحاجوني) : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة ، والنون الموجودة نون الوقاية ، والياء مفعول به .

(وإنما حذفت النون) في الأفعال الخمسة (للناصب والجازم ؛ لأنها علامة

للرفع ؛ كالضمة في الواحد ، فكما تحذف الحركة كذلك تحذف النون ، وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثنىٰ والمجموع ، وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك ؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء ، واغتفر الفصل هنا بين اللفظ المعرب ، وعلامة إعرابه بكلمة أخرىٰ وهي الفاعل ؛ لأنه لما كان لازماً للفعل ظاهراً أو مضمراً . . صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلاً .

للرفع) فيها (**كالضمة**) تكون علامة للرفع (**في**) الفعل المسند إلى (**الواحد**) من المذكر أو المؤنث ؛ كيضرب وتضرب (**فكما تحذف الحركة**) التي هي الضمة للجازم نحو : لم يضرب زيد (**كذلك تحذف النون**) التي كانت علامة الرفع فيها للجازم .

(**وحذفها للجزم هنا**) أي : في الأمثلة الخمسة (**أصل**) لحذفها للناصب (**كالياء في**) حالة (**الجر في المثنىٰ والمجموع**) علىٰ حده أصل للياء التي في حالة نصبهما .

(**وحمل عليه**) أي : على الجزم هنا (**النصب كما حمل**) النصب (**على الجر في ذينك**) أي : في المثنىٰ والمجموع (**لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء**) في كون كل منهما مختصاً بنوع لم يدخل عليه الآخر .

(**واغتفر الفصل هنا**) أي : في الأفعال الخمسة (**بين اللفظ المعرب**) وهو المضارع (**وعلامة إعرابه**) وهي النون (**بكلمة أخرىٰ وهي الفاعل ؛ لأنه**) أي : لأن الفاعل (**لما كان لازماً للفعل ظاهراً**) كان (**أو مضمراً . . صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله**) بينهما (**فصلاً**) حقيقياً لأنه كالجزء منه .

فَائِدَةٌ

قولهم : نون الوقاية ، قال ابن مالك : (سميت بذلك ؛ لأنها تقي الفعل من

(تنبيه) هو لغة : الإيقاظ للشيء ، واصطلاحاً : الإعلام بتفصيل ما علم إجمالاً مما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (أن علامات الإعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس ، وللخفض ثلاث ، وللجزم اثنتان ، فهـٰذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي :

(الضمة للرفع) فالأصل ....

التباسه بالاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم ، ومن التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه في نحو : أكرمي بدل أكرمني ؛ إذ لو حذفت النون . . لم يفهم المراد) ، وقال غيره : (سميت بذلك ؛ لأن الغرض منها وقاية ما لحقته من الكسر الذي هو أخو الجر) انتهىٰ « كواكب » .

(تنبيه) : في أصله مصدر (نبه) الرباعي ، يقال : نبه النائم من نومه : إذا أيقظه ، ونبه الغافل : إذا أيقظه من غفلته ، ولذلك قال : قال الشارح (هو) أي : لفظ التنبيه (لغة : الإيقاظ للشيء) إنساناً كان أو غيره ، من النوم أو من الغفلة (واصطلاحاً : الإعلام) والإخبار والبيان (بتفصيل ما علم إجمالاً) أي : جملة وضمناً (مما قبله) أي : مما قبل التنبيه ، الجار والمجرور متعلق بـ(علم) .

(علم مما تقدم في الباب السابق) يعني : باب (علامات الإعراب) (أن علامات الإعراب) باعتبار مواضعها ، وهي المرفوعات ، والمنصوبات ، والمخفوضات ، والمجزومات (أربع عشرة للرفع) منها (أربع علامات ، وللنصب) منها (خمس) علامات (وللخفض) منها (ثلاث) علامات (وللجزم) منها (اثنتان ، فهـٰذه) المعدودات جملتها (أربع عشرة) علامة (منها) أي : من هـٰذه الأربع عشرة (أربع أصول) لا يأتي غيرها إلا عند تعذرها .

(وهي) أي : وتلك الأصول الأربعة .

(الضمة) حالة كونها علامةً أصلية (للرفع ، فالأصل) أي : الأرجح الغالب

في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة .

(**والفتحة للنصب**) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة .

(**والكسرة للجر**) فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة .

(**والسكون للجزم**) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون .

(**و**) منها (**عشرة فروع نائبة عن هٰذه الأصول**) الأربع ، وتنقسم إلىٰ أربعة أقسام :

(**ثلاثة**) منها (**تنوب عن الضمة**) وهي : الواو والألف والنون .

(**وأربع**) منها تنوب (**عن الفتحة**) وهي : الألف والكسرة والياء وحذف النون .

(**واثنان**) منها

(**في كل مرفوع من اسم**) كجاء زيد (**أو فعل**) كزيد يضرب (**أن يكون رفعه بالضمة**) لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة .

(**والفتحة**) حالة كونها علامةً أصلية (**للنصب ، فالأصل**) أي : الأرجح (**في كل منصوب أن يكون نصبه**) معلماً أو مصوراً (**بالفتحة ، والكسرة**) حالة كونها علامة أصليةً (**للجر ، فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جره**) معلماً أو مصوراً (**بالكسرة ، والسكون**) حالة كَوْنِه علامةً أصليةً (**للجزم ، فالأصل في كل مضارع مجزوم** (**أن يكون جزمه**) معلماً أو مصوراً (**بالسكون ، ومنها**) أي : ومن تلك العلامات الأربع عشرة (**عشرة فروع نائبة عن هٰذه الأصول الأربع ، وتنقسم**) هٰذه العشرة (**إلىٰ أربعة أقسام : ثلاثة منها**) أي : من تلك العشرة (**تنوب عن الضمة وهي : الواو والألف والنون ، وأربع منها**) أي : من تلك العشرة (**تنوب عن الفتحة وهي :**) أي : تلك الأربع (**الألف والكسرة والياء وحذف النون ، واثنان منها**)

ينوبان (عن الكسرة) وهما : الياء والفتحة .

(وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي : الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيابتها .

وأما بحسب ذواتها . . فهي سبع : الواو ، والألف ، والياء ، والنون ، والفتحة ، والكسرة ، وحذف الحرف .

(و) علم أيضاً مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمىٰ : أبواب النيابة ؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل .

الباب الأول : (باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة . . . .

أي : من تلك العشرة (ينوبان عن الكسرة وهما : الياء والفتحة ، وواحدة منها) أي : من تلك العشرة (تنوب عن السكون وهي : الحذف) أي : حذف النون ، أو حذف حرف العلة (وكونها عشرة هو) كائن (بحسب) أي : باعتبار (مواضع نيابتها) .

(وأما بحسب) واعتبار (ذواتها) أي : ذوات تلك العشرة (. . فهي) أي : تلك العشرة (سبع) فقط (الواو) في موضعين (والألف) في موضعين (والياء) في موضعين (والنون ، والفتحة ، والكسرة ، وحذف الحرف ، وعلم أيضاً) أي : كما علم أن علامات الإعراب أربع عشرة (مما تقدم) في الباب السابق (أن النيابة عن تلك الأصول) الأربعة (واقعة في سبعة أبواب تسمىٰ) تلك الأبواب السبعة : (أبواب النيابة) وإنما سميت أبواب النيابة (لأن) علامة (الإعراب الواقع فيها) أي : في تلك الأبواب (نائبـ)ـة (عن الأصل) الذي هو واحد من الأصول الأربعة المذكورة آنفاً .

(الباب الأول) من تلك الأبواب السبعة (باب ما لا ينصرف) فإنه (ناب فيه حركة) التي هي الفتحة (عن حركة) التي هي الكسرة .

الباب (الثاني : باب جمع المؤنث السالم) والأولىٰ أن يقال : ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما مر ، ناب فيه أيضاً حركة عن حركة .

الباب (الثالث : باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون ، ....

(الباب الثاني) منها (باب جمع المؤنث السالم) وما ألحق به (والأولىٰ أن يقال) في التعبير عنه : باب (ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما) أي : لما (مر) في مبحث (علامات النصب) عند ذكر نيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم من قوله هناك : (والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سواء كان جمعاً لمؤنث أم لمذكر سالماً كان ، أم ذا تغير ، ولو عبر به . . لكان أولىٰ) لشموله ما إذا تغير فيه بناء مفرده ؛ كالسماوات والحبليات في جمع سماء وحبلىٰ ، وإنما كان من أبواب النيابة؛ لأنه (ناب فيه) أي: في جمع المؤنث السالم (أيضاً) أي : كما نابت حركة عن حركة فيما لا ينصرف (حركة) أي : كسرة (عن حركة) أي : عن فتحة .

(الباب الثالث) من تلك السبعة (باب الفعل المضارع المعتل الآخر) وإنما كان من أبواب النيابة ؛ لأنه (ناب فيه حذف حرف) من أحرف العلة (عن سكون) نحو قولك : زيد لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش ، هـٰذا هو القول المشهور ، وعليه عامة المعربين تبعاً لابن السراج في زعمه : أن الحركات الإعرابية لا تقدر فيه في حالتي الرفع والنصب ، فعنده : لما دخل الجازم . . حذف الحرف نفسه ، حيث لم يجد الحركة في آخره .

والصحيح : الذي عليه سيبويه والجمهور : أن إعرابه يكون بالحركات فتقدر فيه الضمة في نحو : يدعو ، والفتحة في نحو : يخشىٰ ، كما تقدران في نحو : الفتىٰ والقاضي ، وعلىٰ هـٰذا فجزمه بحذف الحركة المقدرة فقط ، وإنما حذف حرف العلة ؛ لئلا تلتبس صورة المجزوم بصورة المرفوع ، فكان القصد من حذف حرف

وتقييده الفعل بـ(المضارع) لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يعرب من الأفعال سواه .

الباب (الرابع : باب المثنىٰ) ناب فيه حرف عن حركة .

الباب (الخامس : باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة .

الباب (السادس : باب الأسماء الستة) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة .

الباب (السابع : باب الأمثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة ، وحذفه عن حركة أو سكون ....

العلة الفرق بينهما . انتهىٰ من « الكواكب » .

(وتقييده) أي : وتقييد المؤلف (الفعل « بالمضارع » لبيان الواقع) والمعلوم (لا للاحتراز ؛ إذ لا يعرب من الأفعال سواه) أي : سوى المضارع وغيره .

(الباب الرابع) من تلك الأبواب السبعة (باب المثنىٰ) وما ألحق به وإنما كان منها لأنه (ناب فيه حرف) وهو : الألف والياء (عن حركة) وهي : الضمة والفتحة والكسرة .

(الباب الخامس : باب جمع المذكر السالم) لأنه (ناب فيه أيضاً) أي : كما ناب في المثنىٰ حرف عن حركة (حرف) وهو : الواو والياء (عن حركة) أي : عن ضمة وفتحة وكسرة .

(الباب السادس : باب الأسماء الستة) لأنه (ناب فيه أيضاً) أي : كالمثنىٰ وجمع المذكر السالم (حرف) وهو : الواو والألف والياء (عن حركة) وهي : الضمة والفتحة والكسرة .

(الباب السابع : باب الأمثلة الخمسة) لأنه (ناب فيه حرف) وهو النون (عن حركة) وهي : الضمة (وحذفه) أي : حذف الحرف وهو النون ناب (عن حركة) وهي : الفتحة في حالة النصب (أو سكون) في حالة الجزم . والله أعلم .

* *

فَصْلٌ

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) أي : هـٰذا فصل معقود في بيان ما إعرابه تقديري ؛ أي : إعرابه مقدر منوي لا لفظي ، سواء كان اسماً أو فعلاً ، وسبب التقدير في الاسم ثلاثة :

إما الثقل ؛ كالقاضي والداعي ، وهو ؛ أي : الثقل : ما لو تكلف المتكلم به . . لأظهره ، ويسمى الاسم الذي منع ظهور إعرابه الثقل : منقوصاً ، **والمنقوص** : كل اسم آخره ياء لازمة قبلها كسرة سمي به ؛ لأنه نقص فيه بعض حركات إعرابه وهي الضمة والكسرة .

والثاني من الأسباب الثلاثة : **التعذر الأصلي وضابطه** : هو ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره ، ويسمى الاسم الذي منع ظهور حركات إعرابه التعذر مقصوراً ، **والمقصور ضابطه** : هو كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛ سمي مقصوراً : لمنعه من ظهور جميع حركات إعرابه ؛ كموسىٰ والفتىٰ .

والسبب الثالث : **التعذر العرضي** : وهو كل اسم أضيف إلىٰ ياء المتكلم فتقدر فيه جميع حركات إعرابه ؛ لمناسبة الياء مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ كغلامي وغلماني ، وذكره المصنف بقوله : (تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم . . .) إلخ .

واعلم : أن الإعراب التقديري جار ؛ أي : واقع في الأسماء والأفعال ، وهو ؛ أي : الإعراب التقديري في كل منهما ؛ أي : في كل من الأسماء والأفعال قسمان باعتبار كون الإعراب المقدر فيه كلاً أو بعضاً ؛ لأن المقدر في ذلك المعرب ؛ إما جميع حركاته ؛ كما في المقصور والفعل المعتل بالألف ، أو بعضها ؛ أي : بعض حركات إعرابه ؛ كما في المنقوص والفعل المعتل بالواو أو بالياء .

تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم نحو : غلامي ، وابني ،

فالأقسام ؛ أي : فأقسام ما يقدر إعرابه : أربعة : اثنان في الاسم ما يقدر جميع حركاته ؛ كالمقصور والمضاف إلى الياء ، وما يقدر بعض حركاته وهو المنقوص .

واثنان في الفعل : وهما ما يقدر جميع حركاته وهو المعتل بالألف ، وما يقدر بعض حركاته وهو المعتل بالواو والياء .

الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئان ، وذكر الأول منهما بقوله : (**تقدر الحركات الثلاث**) الضمة والفتحة والكسرة (**في الاسم**) الذي ليس مقصوراً ، ولا منقوصاً ، ولا مثنىً ، ولا مجموعاً جمع مذكر سالم (**المضاف**) المكسور آخره لإضافته (**إلىٰ ياء المتكلم**) سواء كانت تلك الياء مفتوحة وهي الأصل فيها ؛ ككل ما كان علىٰ حرف واحد ، أم ساكنة للتخفيف ، مفرداً كان ذلك الاسم المضاف إلى الياء أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً مثاله : (**نحو** :) جاء (**غلامي وابني**) وغلماني وأبنائي وهنداتي ومسلماتي ، وإنما قدرت الحركات الإعرابية فيه ؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ، واحترزت بقولي : (ليس مقصوراً) عما إذا كان الاسم المضاف إلى الياء مقصوراً ؛ فإنه تثبت ألفه ويبقىٰ إعرابه بحركات مقدرة على الألف للتعذر نحو : جاء فتاي ، ورأيت فتاي ، ومررت بفتاي ، واحترزت بقولي : (ولا منقوصاً) عما إذا كان الاسم المضاف إلى الياء منقوصاً ؛ فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم وتشدد نحو قولك : جاء قاضِيَّ ، ورأيتُ قَاضِيَّ ، ومررتِ بقاضِيَّ ، ويكون إعرابه بحركات مقدرة على الياء المدغمة للاستثقال ، واحترزت بقولي : (ولا مثنىً) عما إذا كان الاسم المضاف إلى الياء مثنىً ؛ فإنه في حالة الرفع يبقىٰ ألفه ، ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو : جاءني مسلماي ، وفي

وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو : الفتىٰ ، والمصطفىٰ ، وموسىٰ ، وحبلىٰ ، ويسمىٰ مقصوراً . . . .

حالة النصب والجر تدغم ياؤه في ياء المتكلم نحو : رأيت مُسلِمَيَّ ، ومررت بمسلِمَيَّ وبقولي : (ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً) عمَّا إذا كان جمع مذكر سالماً ؛ فإنه في حالة الرفع تُقْلَب واوه ياءً وتدغم في ياء المتكلم ، ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة في ياء المتكلم وهو مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه نحو : جاءني مسلِمِيَّ أصله مسلمون لي ، فلمَّا أضيف إلى الياء . . حذفت النون لأجل الإضافة ، والواو قلبت ياءً وأدغمت في ياء المتكلم ، وفي حالتي النصب والجر تدغم ياؤه في ياء المتكلم علىٰ نحو ما تقدم في المثنىٰ نحو : رأيت مسلِمِيَّ ، ومررت بمسلِمِيَّ ، فعلامةُ نصبه وجره الياء نيابةً عن الفتحة والكسرة ، وهو مضاف ، والياء مضاف إليه .

(و) تقدر أيضاً جميع حركات الإعراب (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً ليِّنة ؛ لأن الألف اللينة لاستطالتها وجريها مع النَّفَسِ يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزةً . انتهىٰ « خضري » .

سواء كان معرفة (نحو : الفتىٰ ، والمصطفىٰ ، وموسىٰ) أو نكرة ؛ كفتىً (وحبلىٰ ، ويسمىٰ هـٰذا مقصوراً) من القصر وهو الحبس لحبْسِهِ ؛ أي : منعِه من المد ، أو عن ظهور الإعراب ، ومنه : ﴿ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾ ، أي : محبوسات عن بعولتهن ، فالمقصور لغةً : الشيء المحبوس ، واصطلاحاً : هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ، فخرج بالاسم الفعل نحو : يرضىٰ ، وبالمعرب المبني نحو : إذا ؛ فلا يسمى الفعل ، وكذا المبني مقصوراً في الاصطلاح وإن كان ممنوعاً من المد وظهور الإعراب ؛ لأن سبب التسمية لا يوجبها ، وقولنا : (الذي آخره ألف) أي : لا همزة ؛ كالخطأ لازمة ؛ أي : لفظاً أو تقديراً ؛ كالمقصور المنون ،

وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو : القاضي والداعي والمرتقي ، ويسمىٰ منقوصاً . . . .

ولا يرد أنَّ نحو : (المقري) اسم مفعول من (أقرأه الكتاب) بابدال الهمزة ألفاً يجري عليه حكم المقصور ، مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بدلها ؛ لأنا نقول : إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ، والتعريف هنا للمقصور قياساً ، وكذا يقال في الياء في المنقوص . انتهىٰ « خضري » .

وخرج بقولنا : (آخره ألف) ما آخره ياء لازمة ؛ كالقاضي كما سيأتي ، وبلازمة المثنىٰ حال الرفع نحو : الزيدان ؛ فإن ألفه لا تلزم إذ تقلب ياءً في الجر والنصب نحو : الزيدين . انتهىٰ من « ابن عقيل » .

واعلم : أن محل تقدير الحركات الثلاث في المقصور إذا كان منصرفاً نحو : الفتىٰ والرحا ؛ فأما غير المنصرف ؛ كموسىٰ وحبلىٰ . فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع ، والفتحة في حالتي النصب والجر ، ولا تقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه ، وقيل : بتقديرها أيضاً ؛ لأنها إنما استثقلت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير ، ولعل المؤلف جرىٰ علىٰ ذلك ؛ فإنه مثل بموسىٰ وحبلىٰ ، قاله الفاكهي .

(وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة **(في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها)** مقروناً بـ(أل) **(نحو : القاضي والداعي والمرتقي)** أو لا ؛ كقاض وداع ومرتق ، وإنما قدرتا لاستثقالهما على الياء .

(ويسمىٰ) هـٰذا الاسم **(منقوصاً)** لأنه نقص منه بعض حركات الإعراب ، **فالمنقوص ضابطه** : هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، فاحترز بقوله : (هو الاسم) عن الفعل ؛ كيرمي ، وبالمعرب عن المبني نحو : الذي ،

نحو : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ ، و﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾ ، ....

وبقوله : (ياء لازمة) عن ياء المثنىٰ والجمع والأسماء الستة ، وبقوله : (قبلها كسرة) عن التي قبلها سكون نحو : ظبي ورمي ؛ لأن هـٰذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة ، وحكم هـٰذا المنقوص أنه تعذر فيه الضمة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾) ، **وإعرابه** : (يوم) : منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بمحذوف تقديره : اذكر يا محمد لأمتك قصة يوم يدع الداع ، والجملة مستأنفة (يدع) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو المحذوفةِ تلك الواو خطاً تبعاً للفظ ، (الداع) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(يوم) والمراد بالداعي : إسرافيل وقوله : ﴿ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ ، أي : منكر تنكره النفوس وهو الحساب والمجازاة ، وحذفت الواو من (يدع) في الرسم ؛ تبعاً لحذفها في النطق لالتقاء الساكنين كما مر آنفاً ، وحذفت الياء من الداع للتخفيف ؛ إجراءً لـ(أل) الداخلة عليه مجرى التنوين المعاقب عنها ، فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع (أل) انتهىٰ « كواكب » بزيادة .

(و) تقدر فيه الكسرة نحو قوله تعالىٰ : (﴿ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾) ، وهو إسرافيل ؛ أي : مسرعِينَ مَادِّي أعناقهم إلىٰ جهة الداعِ ، والمنادي : بنفخة الصور نفخة البعث ، وهو حال من الواو في (يخرجون) ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد (إلى الداع) : (إلىٰ) : حرف جر (الداع) : مجرور بـ(إلىٰ)

وتظهر فيه الفتحة لخفتها

وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور متعلق بـ(مهطعين) أي : وتقدر الضمة والكسرة على الياء في المنقوص ؛ لثقلهما على الياء كما مر ، وقد ظهرا عليه ضرورة ؛ كقوله :

لعمُرك ما تَدْرِي متىٰ أَنْتَ جَائِيُ ولكن أقصىٰ مدةِ العمر عاجِلُ

فظهرت الضمة علىٰ ياءِ جائيٌ ، وكقول جرير :

فيوماً يُوافِين الهَوىٰ غَيْرِ مَاضِيِ ويوماً تَرىٰ منهن غُولاً تَغَوَّلا

فظهرت الكسرة علىٰ ياء ماض . انتهىٰ « خضري » .

(**وتظهر فيه الفتحة**) حالة النصب (**لخفتها**) ما لم يكن ذلك المنقوص الجزءَ الأول من مركبٍ مزجيٍ أعربَ كالمتضايفين ؛ كرأيتُ معدِي كَربَ ، ونزلْتُ (قَالِي قَلاَ) اسم موضع ، فتسكن الياء بلا خلاف ؛ استصحاباً لحكمهما حالةَ البناءِ ، أو مَنْعِ الصرفِ كما في « الهمع » ، وفي « الروض الأنُفِ » تقول : (تفرَّقوا . . . أيادِي سبَاً) بسكون الياء وهو حالٌ ؛ لجعلهما كالاسم الواحد . انتهىٰ « نكت » .

لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضاً ، ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقاً ؛ كقوله :

ولو أن واشٍ باليمامة داره وداري بأعلىٰ حضرموت اهتدىٰ لِيَا

فسكَّن ياءَ (واش) وحذَفَها للتنوين ، قال المبرد : (وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل النصب على الرفع والجر والأصح : جوازه في السبعة ؛ لقراءة جعفر الصادق ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ ، بسكون الياء وألف بعد الهاء) . انتهىٰ « صبان » انتهىٰ « خضري » .

نحو : ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف ....

(نحو) قوله تعالىٰ : (﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾) ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم إلىٰ مَا دعاكم إليه من التوحيد ، وإعرابه : (أجيبوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (داعي) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، ولفظ الجلالة : مضاف إليه .

واعلم : أن محل ما ذكر في الاسم المنقوص من تقدير الضمة والكسرة وظهور الفتحة : إذا لم يكن علىٰ صيغة منتهى الجموع ، أو لم يكن أول جزأين ركباً تركيباً مزجياً وجعل مجموعهما اسماً واحداً ؛ كمعدي كرب ؛ فإن كان علىٰ صيغة منتهى الجموع . . فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك ؛ كجوار وغواش فتقول : هـٰذه جوار ومررت بجوار ، وإعرابه : (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، مبني على السكون (ذه) : اسم اشارة في محل رفع مبتدأ مبني على الكسر (جوار) : خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص (ومررت) : فعل وفاعل (بجوار) : جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وأما في حالة النصب . . فتظهر فيه الفتحة نحو : رأيت جواري ، وإن كان المنقوص أول جزأين . . جعل مجموعهما اسماً واحداً ، وركبا تركيباً إضافياً وآخر أولهما ياء نحو : رأيت معدي كرب ؛ فإنه تقدر في آخر الجزء الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف ؛ إذ لم يسمع فيه الفتح في حالة النصب .

(وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالألف) لتعذر تحريك

نحو : زيد يخشىٰ ولن يخشىٰ ، وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو بالياء نحو : يدعو ويرمي ، وتظهر الفتحة نحو : لن يدعو ولن يرمي ، والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدم .

الألف اللينة (**نحو : زيد يخشىٰ ولن يخشىٰ**) فتقول في إعرابه : (زيد) : مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره (يخشىٰ) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (زيد) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ (ولن يخشىٰ) : (لن) حرف نفي ونصب واستقبال (يخشىٰ) : فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (يخشى) الأول .

(**وتقدر الضمة فقط**) دون الفتحة (**في الفعل المعتل بالواو أو بالياء**) لثقلها على الواو والياء ؛ فالأول (**نحو :**) زيد (**يدعو**) الله ، (فيدعو) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، وفاعله ضمير يعود علىٰ (زيد) ، والجملة الفعلية خبره ، (**و**) مثال الثاني : زيد (**يرمي**) (فيرمي) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء .

(**وتظهر الفتحة**) عليهما لخفتها إذا دخل عليهما عامل النصب (**نحو : لن يدعو ولن يرمي**) فكلاهما منصوب بـ(لن) ، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في آخرهما .

(**والجزم في**) الأفعال (**الثلاثة**) إذا دخل عليهما عامل الجزم ؛ يعني : يخشىٰ ويدعو ويرمي (**بالحذف**) أي : بحذف أحرف العلة الثلاثة (**كما تقدم**) في باب (علامات الإعراب) ومثال ذلك نحو : لم يغز ولم يرم ولم يخش ؛ لأن أحرف

العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات ، فتسلَّط عليها العاملُ كما تسلَّط على الحركات ، فحذفها كما تُحذف الحركات ، ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصلياً ؛ فإن كان بدلاً من همزة.. فلا يحذف نحو : يقرأ ، بفتح أوله مضارع (قرأ) فإنك تقول فيه : لم يَقْرَا بالألف ، ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم حقه ، وهو حذف الحركة من الهمزة التي كانت موجودة قبل إبدالها ألفاً كما مر .

إعراب المتن

(فصل ، تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم نحو : غلامي وابني) : (فصل) تقدم ما فيه من الإعراب قريباً (تقدر) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة ظاهرة في آخره (الحركات) : نائب فاعل مرفوع (الثلاث) : صفة لـ(الحركات) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المعدودة بالثلاث ، وحذف التاء من اسم العدد ؛ لأن المعدود مؤنث (في الاسم) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدر) ، (المضاف) : صفة لـ(الاسم) ، (إلىٰ ياء المتكلم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالمضاف (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقدير : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (غلامي وابني) : مضاف إليه محكي .

(وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) : (وفي الاسم) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (في الاسم المضاف) علىٰ كونه متعلقاً بـ(تقدر) ، (المعرب) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) ، (الذي) : اسم موصول صفة ثانية لـ(الاسم) ، (آخره) : مبتدأ ومضاف إليه (ألف) : خبره (لازمة) : صفة لـ(ألف) ، وجملة الابتداء صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(الفتىٰ ، والمصطفىٰ ، وموسىٰ ، وحبلىٰ)** : مضاف إليه محكي ، **(ويسمىٰ)** : فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعله مستتر ، **(مقصوراً)** : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً .

(وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) : الواو : عاطفة (تقدر الضمة) : فعل مغير ونائب فاعل (والكسرة) :

معطوف عليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (تقدر الحركات في الاسم المضاف) ، (في الاسم) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدر) ، (المعرب) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) ، (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة ثانية لـ(الاسم) ، (آخره) : مبتدأ ومضاف إليه (ياء) خبره ، والجملة صلة الموصول (لازمة) : صفة أولىٰ لـ(الياء) ، (مكسور) : صفة ثانية لها ولٰكنها سببية (ما) : اسم موصول في محل الرفع نائب فاعل لـ(مكسور) ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير (قبلها) : ظرف ومضاف متعلق بمحذوف صلة لـ(ما) الموصولة تقديره : ما استقر قبلها ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (القاضي والداعي والمرتقي) : مضاف إليه محكي ، (ويسمىٰ) : فعل مغير ونائب مستتر ، (منقوصاً) : مفعول ثان له ، والجملة مستأنفة ، (نحو : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ ، ﴿ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (يوم يدع الداع) ، (مهطعين إلى الداع) : مضاف إليه محكي .

(وتظهر فيه الفتحة) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (وتقدر الضمة والكسرة) ، (لخفتها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تظهر) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (وتقدر الضمة) : فعل ونائب فاعل ، والجملة مستأنفة ، (والفتحة) : معطوف على (الضمة) ، (في الفعل) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدر) ، (المعتل) : صفة لـ(الفعل) ، (بالألف) : متعلق بـ(المعتل) ، (نحو) : مضاف ، (زيد يخشىٰ ولن يخشىٰ) : مضاف إليه محكي ، (وتقدر الضمة) : فعل ونائب فاعل معطوف

علىٰ جملة قوله : (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف) ، (**فقط**) : الفاء : زائدة لتزيين الخط ، أو اللفظ (قط) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ (يكفي) مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود علىٰ (تقدير الضمة) ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ، **والمعنىٰ** : أي : يكفي تقدير الضمة عن تقدير الفتحة .

(**في الفعل المعتل**) : جار ومجرور وصفة متعلق بـ(تقدر الضمة) ، (**بالواو**) : متعلق بالمعتل ، (**أو بالياء**) : معطوف علىٰ قوله : (بالواو) : (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**يدعو ويرمي**) : مضاف إليه محكي .

(**وتظهر الفتحة**) : فعل وفاعل معطوف علىٰ قوله : (وتقدر الضمة فقط) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**لن يدعو ولن يرمي**) : مضاف إليه محكي ، (**والجزم**) : الواو : استئنافية (الجزم) : مبتدأ ، (**في الثلاثة**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (الجزم) مع تقدير مضاف علىٰ مذهب الجمهور تقديره : وحكم الجزم حالة كونه في الأفعال الثلاثة المعتل بالألف ، والمعتل بالواو ، والمعتل بالياء ، (**بالحذف**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : وحكم الجزم حالة كونه معتبراً في الأفعال الثلاثة كائن بحذف حرف العلة ، (**كما**) : الكاف : حرف جر وتشبيه (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف مبني على السكون (**تقدم**) : فعل وفاعل مستتر فيه تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ؛ أي : كون الجزم بالحذف في الثلاثة

كائناً كالحكم الذي تقدم في باب (علامات الإعراب) ، والجملة مستأنفة ، أو الجار والمجرور حال من الحذف ، والتقدير : والجزم في الثلاثة كائن بالحذف حالة كون الحذف مثل ما تقدم في الباب السابق ، والله أعلم .

[ش] : (**فصل**) فيما إعرابه تقديري ، والإعراب التقديري جار في الأسماء والأفعال ، وهو في كل منهما قسمان ؛ لأن المقدر في ذلك المعرب إما جميع حركاته أو بعضها ؛ فالأقسام أربعة : الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه كلها شيئان ، أشار هنا إليهما بقوله : (**تقدر الحركات الثلاث**) وهي : الضمة والفتحة والكسرة (**في الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم**) وليس مثنىً ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

هـٰذا (**فصل**) معقود (**فيما**) أي : في بيان حكم ما (**إعرابه تقديري**) أي : مُقدَّر ، سواء كان من الأسماء أو الأفعال ، وسبب تقديره مطلقاً : إما التعذر أو الثقل .

(**والإعراب التقديري**) أي : المقدر لسبب من الأسباب المذكورة (**جار**) أي : واقع (**في الأسماء**) المضافة إلى الياء أو المقصورة ، أو المنقوصة .

(**و**) جار في (**الأفعال**) المعتلة بواحد من أحرف العلة الثلاثة (**وهو**) أي : الإعراب التقديري (**في كل منهما**) أي : في كل من الأسماء والأفعال (**قسمان**) من حيث ما يقدر من الحركات (**لأن المقدر في ذلك المعرب إما جميعُ حركاته**) كالمقصورِ والمضاف إلى الياء ، والفعل المعتل بالألف (**أو بعضُها**) أي : بعضَ حركاته ؛ كالمنقوص والفعل المعتل بالواو أو بالياء (**فالأقسام**) أي : فأقسام ما يقدر فيه الإعراب (**أربعة : الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه كلها شيئان ، أشار هنا إليهما**) أي : إلى الشيئين قيده بقوله : (**هنا**) : إشارة إلىٰ عدم انحصار ما يقدر فيه جميع الحركات في شيئين ؛ لأن منه المدغم والاسم المحكي (**بقوله : تقدر الحركات الثلاث وهي : الضمة والفتحة والكسرة في الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم ، و**) الحال أنه (**ليس مثنىً ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً**

كما يومىء إلىٰ ذلك قوله : (نحو : غلامي وابني) وإنما قدرت ؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات ؛ إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ، وقيل : إن المضاف للياء مبني مطلقاً ،

كما يومىء) ويشير (إلىٰ ذلك) النفي (قوله : نحو : غلامي وابني) أي : كما يشير إلىٰ أن المراد به ما ليس مثنىً ولا مجموعاً جمع مذكر ، قولُه : (نحو غلامي وابني) حيث اقتصر في التمثيل له على المفرد ، ولم يذكر في تمثيله المثنىٰ والجمع ؛ إشارة إلىٰ أن لهما حكماً خاصاً إذا أضيفا إلىٰ ياء المتكلم كما سبق في « التتمة » .

(وإنما قدرت) الحركات الثلاث علىٰ ما قبل ياء المتكلم (لأن ياء المتكلم تستدعي) أي : تطلب وتستوجب (انكسار ما قبلها) أي : كسر ما قبلها (لأجل المناسبة) لها (فمنع اشتغالُه) أي : اشتغالُ ما قبلها (بالكسرة) أي : بكسرة المناسبة (ظهورَ الحركات) الإعرابية فيه ؛ أي : فيما قبلها (إذِ المحلُّ) أي : الحرفُ (الواحد لا يقبل حركتين) حركةَ المناسبة وحركةَ الإعراب (في آن واحد) أي : في وقت واحد ؛ لكونهما ضِدَّينِ ، والضدان لا يجتمعان ، وإنما منعَتْ حركةُ المناسبة ظهورَ حركة الإعراب ؛ لأنها متقدمة على العامل ؛ لوجود مقتضيها وهو الإضافة إلى الياء قبل العامل ؛ لأن العامل إنما يدخل على الاسم بعد ثبوته في نفسه ، ولا يمكن أن تكون هـٰذه الكسرة أثراً للعامل ، وإلا . . لزم تحصيل الحاصل ، والمراد باشتغال المحل بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو : فتاي وداعِيَّ ، فيكون التقدير فيهما : للتعذر لسكون ما قبل الياء فيهما . انتهىٰ « يس على المجيب » بتصرف .

(وقيل : إن المضاف للياء مبني) على الكسر لإضافته إلىٰ مبني (مطلقاً) أي :

واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بحركة ظاهرة .

(و) تقدر كلها أيضاً (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً ، ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو : الفتىٰ والمصطفىٰ وموسىٰ) أو نكرة ؛ كفتىٰ (وحبلىٰ) لـٰكن

رفعاً ونصباً وجراً (**واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بحركة ظاهرة**) ورُدَّ بأنها مستحقة قبل التركيب ، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرار حركة المناسبة . انتهىٰ « مجيب » .

فإن قلت : لِمَ لا يجوزُ في حال الجر زوال الأُولَىٰ بعروض الثانية . . **قلت** : لا وَجْهَ لزوالها مع بقاء سببها مع أنَّ الأصلَ بقاءُ الشي علىٰ ما كان ، وإنَّ العِنايةَ بكَسر المناسبة أَكْثَرُ خصوصاً إذا لم يَفُتْ جانبُ الإعراب بالكلية لجواز تقديره . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وتقدر كلها أيضاً**) أي : كما تقدر في المضاف إلى الياء (**في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة**) والمراد باللزوم في الألف والياء لزوم الوجود في أحوال الإعراب كلها لفظاً ؛ كالفتىٰ والقاضي ، أو تقديراً ؛ كفتىً وقاضٍ . انتهىٰ « يس » .

(**لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً**) لأنها هوائية تَجْرِي مع النفس ؛ لاعتماد لها في الفم ، والحركةُ تمنعُ الحرفَ من الجري وتقطعه عن الاستطالةِ فلم يجتمعا ، ولهـٰذا إذا حركت الألفُ . . انقلبَتْ همزة كما في (المُقْري) اسمُ مفعول من (يُقْري) بالبناء للمفعول مِن (أقرى) الرباعي أصله من (أَقرأ يُقرِأُ) لجُوازِ النطق بالهمزةِ التي هي الأصل . انتهىٰ « يس » .

(**ولا فرق فيه**) أي : في تقدير جميع الحركات في الاسم الذي آخره ألف (**بين أن يكون معرفة نحو : الفتىٰ والمصطفىٰ وموسىٰ ، أو نكرةٍ ؛ كفتىٰ وحبلىٰ ، لـٰكن**)

محل تقدير الحركات كلها فيه إذا كان منصرفاً ، أما غيره منه ؛ كموسىٰ وحبلىٰ . . فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه ، وقيل : بتقديرها فيه أيضاً ؛ لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير ، ولعل المؤلف جرىٰ علىٰ ذلك ؛ فإنه مثل بموسىٰ وحبلىٰ .

(ويسمىٰ) الثاني : (مقصوراً) لامتناع مده ،

استدراك علىٰ قوله : (لا فرق فيه) أي : لـٰكن (**محل تقدير الحركات كلها فيه**) أي : في الاسم الذي آخره ألف (**إذا كان منصرفاً ، أما غيره**) أي : أما غير المنصرف (**منه**) أي : من الاسم الذي آخره ألف (**كموسىٰ وحبلىٰ** . . **فالمُقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة ؛ لعدم دخولها**) أي : لعدم دخول الكسرة (**فيه**) أي : في الاسم الذي لا ينصرف ، وهـٰذا مذهب الجمهور (**وقيل : بتقديرها**) أي : بتقدير الكسرة (**فيه**) أي : في الاسم الذي لا ينصرف (**أيضاً**) أي : كما تقدر الضمة والفتحة ؛ أي : ذهب ابن فَلاح اليمنيُّ إلىٰ تقديرها فيه أيضاً (**لأنها**) أي : لأن الكسرة (**إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير**) **قال المحشي** : رُدَّ بأن الفتحة ثقّلت لنيابتِها عن ثقيلٍ . انتهىٰ ، **وفيه نظر** : لأنه لا يصلح جواباً عما قاله ابن فلاح ؛ لأنه إذا لم تقدر الفتحة في نحو : مررت بموسىٰ ؛ لنيابتها عن الكسرة . . فمعلوم أن الكسرة لا تقدر فماذا تقدر . انتهىٰ . « يس على المجيب » .

(**ولعل المؤلف**) أي : صاحب « المتممة » (**جرىٰ علىٰ ذلك**) أي : علىٰ هـٰذا القيل الذي يقول بتقدير الكسرة (**فإنه**) أي : فإن المؤلف (**مثل**) للمقصور الذي تقدر فيه جميع الحركات (**بموسىٰ وحبلىٰ**) فيدل تمثيله بهما : أن الاسم الذي لا ينصرف تقدر فيه الكسرة كغيره ؛ لأنه لا ثقل مع التقدير (**ويسمىٰ**) هـٰذا الاسم (**الثاني**) الذي آخره ألف لازمة (**مقصوراً لامتناع مده**) لأنه منع المد ؛ لأن صوت

أو لأنه قصر ؛ أي : منع من ظهور الحركات فيه .

القسم الثاني من الأسماء : وهو ما يقدر فيه بعض حركات إعرابه هو المشار إليه بقوله : (**وتقدر الضمة والكسرة**) دون الفتحة (**في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها**) مقروناً بـ(أل) (**نحو : القاضي والداعي والمرتقي**) أو لا ؛

الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعده ، ويقابله الممدود : وهو ما حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، ولذلك لا يسمىٰ نحو : دعا مقصوراً ؛ إذ ليس في الفعل ممدود ، وأما نحو : شاء ويشاء . . فلا يسمىٰ عند الأكثرين ممدوداً ؛ لأن الألف التي قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين . انتهىٰ « يس » .

(**أو**) سُمِي هٰذا الثاني مقصوراً (**لأنه قُصِرَ ؛ أي : مُنع من ظهورِ الحركات**) الإعرابية (**فيه**) أي : في هٰذا الاسم الثاني .

قال في « شرح الحدود » : **فإن قلْت** : مقتضَىٰ هٰذا التعليل أنَّ نحو : يخشىٰ يسمىٰ مقصوراً . . **قلْتُ** : لا يلزم ذلك ؛ لأنَّ المناسبةَ لا يلزم اطرادُها ؛ كالقارورة للزجاجة المعروفةِ ، **سُمِّيتْ بذلك** : لِتَقَرِّي الماءِ فيها ؛ أي : اجتماعِه ، ولا يلزم من ذلك تسميةُ الزِّيْرِ ونحوِه قارورةً . انتهىٰ .

ولو ذكَرَ بدلَ نحوِ : يخشى المضافَ . . كان أولىٰ ؛ لأنه اسم وبالجملة : فالتعليل الأَوَّل أَوْلى . انتهىٰ « يس » .

و(**القسم الثاني من الأسماء : وهو ما يقدر فيه بعض حركات إعرابه هو المشار إليه بقوله : وتقدر الضمة والكسرة دون الفتحة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها**) خرج بالاسم الفعل نحو : يرمي ، وبالمعرب المبني نحو : الذي وذي ، وباللازمة غيرها ؛ كياء المثنىٰ والجمع علىٰ حده جراً ونصباً وبقَبْلِهَا كسرةٌ نحو : ظَبْيٍ ورَمْيٍ ، سواء كان (**مقروناً « بأل » نحو : القاضي والداعي والمرتقي أو لا**)

كقاض وداع ومرتق ، وإنما قدرتا لاستثقالهما على الياء ، ومحل ذلك ما لم يكن علىٰ صيغة منتهى الجموع ؛ فإن كان . . فالمقدر فيه الضمة والفتحة ؛ كجوار كما في المقصور .

أي : أو لم يكن مقروناً بـ(أل) ، (كقاض وداع ومرتق ، وإنما قُدرتا) أي : قدرت الضمة والكسرة (لاستثقالهما على الياء) أي : لثقل الضمة والكسرة على الياء المذكورة وهي المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ؛ فإن سكنت ما قبلها . . لم تستثقل الحركات ؛ كظبي وكرسي . انتهىٰ « يس » .

(ومحل ذلك) أي : محل تقدير الكسرة في الاسم المنقوص (ما لم يكن) ذلك الاسم (علىٰ صيغة منتهى الجموع) أي : علىٰ وزن الجمع المتناهي (فإن كان) ذلك الاسم علىٰ وزن الجمع المتناهي (. . فالمقدر فيه الضمة والفتحة) فلا تقدر فيه الكسرة ؛ بل تقدر الفتحة نيابة عن الكسرة (كـ) قولك : مررت بـ(جوار) بالتنوين للعوض ، وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (كما) مر هـٰذا (في المقصور) بقوله : (أما غيره منه ؛ كموسىٰ وحبلىٰ . . فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة) . انتهىٰ « يس » ، لعدم دخولها فيه ، ولا يختص هـٰذا بصيغة منتهى الجموع ؛ بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو : (أُعَيْمٍ) تصغيرُ (أَعْمَىٰ) فإن مانعَه من الصرف : الوصف ووزن الفعل ، وكذا نحو : قاض علمِ امرأة ؛ فإن مانعه من الصرف : العلمية والتأنيث ، وكذا نحو : يَرْمِي علماً ؛ فإن مانعه من الصرف : العلميةُ ووَزْنُ الفعل ، فتقول : جاءني جوَارٍ وأُعَيْمٍ وقاضٍ ويَرْمٍ ، ومررت بجوارٍ وأُعَيْمٍ وقاضٍ ويَرْمٍ بالتنوين وحذفِ الياء في الجميع في حالة الرفع والجر ، وتظهر الفتحة في حالة النصب هـٰذا هو الصحيح ، ولو قال : هـٰذا إذا كان منصرفاً . . لكان

(ويسمىٰ) الاسم المذكور (منقوصاً) لأن لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ، ولأنه نقص منه بعض الحركات (نحو : ﴿ يَوْمَ يَـدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾) ، فالداعي : فاعل بـ(يدعو) ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال .

(و) نحو : (﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾) ، فالداعي : مجرور بـ(إلىٰ) ، وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر ، و﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ : حال من الواو في ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ .

(وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم

أَشْمَل ، وربما أشار بقوله : (كما مر في المقصور) يعني : من كونه مخصوصاً بالمنصرفِ إلىٰ هٰذا التعميم ، ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(ويسمىٰ) هٰذا (الاسم المذكور) أي : الموصوف بكون آخره ياءً لازمة قبلها كسرة (منقوصاً لأن لامه تحذف للتنوين كما مثلنا) بقولنا كقاض وداع . . . إلخ ، (ولأنه نقص منه بعض الحركات) الإعرابية وهي الضمة والكسرة مثاله في الرفع (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَوْمَ يَـدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ ، فالداعي : فاعل بـ« يدعو » ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها) أي : على الياء (الاستثقال) أي : ثقلها على الياء .

(و) مثاله في الجر (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾ ، فالداعي : مجرور بـ« إلىٰ » ، وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر) تلك الكسرة على الياء (لما ذكر) آنفاً في الضمة ؛ يعني : قوله : (منع من ظهورها الاستثقال) ، (و﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ : حال من الواو في ﴿ يَخْرُجُونَ) مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ .

(وتظهر فيه) أي : في الاسم المنقوص (الفتحة حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم) نحو : رأيت قَاضِيَّ ، فإن الفتحة فيه مقدرة على الياء المدغمة في ياء

(**لخفتها نحو** : ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾) ، فداعي : مفعول (أجيبوا) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، هٰذا ما يقدر في الأسماء ، وأما ما يقدر في الأفعال . . فهو أيضاً شيئان : أحدهما : ما يقدر فيه جميع حركاته ، وإليه أشار بقوله : (**وتقدر الضمة والفتحة في الفعل**) المضارع (**المعتل بالألف نحو : زيد يخشىٰ ولن يخشىٰ**) فيخشىٰ في الأول : مرفوع ، وفي الثاني : منصوب بـ(لن) ، وعلامة الإعراب فيه مقدرة في الألف لم تظهر تعذراً ، وإلى الثاني أشار بقوله : (**وتقدر الضمة فقط**) أي : دون الفتحة (**في الفعل**) المضارع (**المعتل**) آخره ، إما (**بالواو أو بالياء**) فالأول (**نحو** :) زيد (**يدعو**) . . . .

المتكلم ؛ أي : وتظهر الفتحة فيه (**لخفتها**) أي : لخفة ظهور الفتحة على الياء ، مثالُ ظهورها على الياء (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ ، **فداعي : مفعول « أجيبوا »**) منصوب (**وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، هٰذا**) الذي ذكرناه من أول الفصل إلىٰ هنا من الأقسام الثلاثة حكم (**ما يقدر**) إعرابه (**في الأسماء ، وأما ما يقدر**) إعرابه (**في الأفعال . . فهو أيضاً**) أي : كالأسماء (**شيئان : أحدهما : ما يقدر فيه جميع حركاته ، وإليه أشار بقوله : وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو : زيد يخشىٰ ولن يخشىٰ ، فيخشىٰ في الأول: مرفوع**) وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر (**وفي الثاني : منصوب بـ« لن » وعلامة الإعراب فيه**) في كل من المثالين ؛ يعني : الضمة في الأول ، والفتحة في الثاني (**مقدرة في الألف لم تظهر**) تلك العلامة فيهما (**تعذراً ، وإلى الثاني**) وهو ما يقدر فيه بعض حركاته (**أشار بقوله : وتقدر الضمة فقط** ؛ **أي : دون الفتحة في الفعل المضارع المعتل آخره ، إما بالواو أو بالياء ، فالأول نحو : زيد يدعو**) ، **وإعرابه** : (زيد) : مبتدأ مرفوع (يدعو) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو

(و) الثاني نحو : زيد (يرمي) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقالاً (**وتظهر الفتحة**) في آخره إذا دخل عليه ناصب (**نحو : لن يدعو ولن يرمي**) لخفتها فكل منهما منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(و) يكون (**الجزم في**) الأفعال (**الثلاثةِ**) المعتلَّةِ إذا دخل علىٰ كل منها جازم (**بالحذف**) لأواخرهن (**كما تقدم**) بيان ذلك ؛ لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات ، فتسلَّط عليها العامل تسلُّطه على الحركات فحذفها . . . .

منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ .

(**والثاني نحو : زيد يرمي ، فكل منهما**) أي : من يدعو ويرمي (**فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقالاً**) أي : لثقلها على الواو أو الياء .

(**وتظهر الفتحة في آخره**) أي : في آخر الفعل المعتل بالواو أو بالياء (**إذا دخل عليه ناصب نحو :**) زيد (**لن يدعو ولن يرمي ؛ لخفتها**) أي : لخفة الفتحة علىٰ كل من الواو أو الياء (**فكل منهما**) أي : فكل من الفعلين (**منصوب بـ« لن »** ، **وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ويكون الجزم في الأفعال الثلاثة المعتلة**) يعني : يخشىٰ ويدعو ويرمي (**إذا دخل علىٰ كل منها جازم بالحذف لأواخرهن**) أي : بحذف الألف في يخشىٰ ، والواو في يدعو ، والياء في يرمي (**كما تقدم بيان ذلك**) أي : بيان حذف أواخرهن للجازم في آخر باب (علامات الإعراب) ، (**لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها**) اللازم لها (**قريبة من الحركات ، فتسلط عليها**) أي : علىٰ حذفها (**العامل**) تسلطاً كـ(**تسلطه على الحركات فحذفها**) أي : فحذف

كما يحذف الحركات ، والقول بأن الجازم حذف حَرْفَ العلة إنما يتَأَتَّىٰ على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع ، والفتحة في المعتل بالألف حالة النصب ؛ كما بينته ....

أحرف العلة (كما يحذف الحركات ، والقول بأن الجازم حذف حرف العلة إنما يتأتىٰ) ويمكن (على القول بعدم تقدير الضمة في) الفعل (المعتل) في (حالة الرفع) سواء كان معتلاً بالألف أو بالواو أو بالياء .

(و) بعدم تقدير (الفتحة في المعتل بالألف حالة النصب) وهـٰذا القول لابن السراج ومن تبعه ؛ فإنهم قالوا : إن هـٰذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع ، والفتحة في الألف في حالة النصب ، وعللوا ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة إلىٰ تقديره فيه بخلاف الاسم ، وجعلوا الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة . . أزالها ، وإلا . . أخذ من قوى البدن . انتهىٰ « تصريح » .

قال الدنوشري : (الظاهر أن الفعل حينئذ مبني) ، وقال بعضهم : (هو معرب ولا إعراب له ، وهو لا يكاد يُفْهَمُ) انتهىٰ .

وكونه مبنياً بعيدٌ جداً ، والأقرب : أنه بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم : أن الجازم يحذف علامة الرفع . انتهىٰ « يس على التصريح » .

وأما على القول الآخر وهو قول سيبويه ومن تبعه . . فيقال : إنه لما دخل الجازم . . حذف الحركة المقدرة واكتفىٰ بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة . . فرقوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، وعلىٰ قول ابن السراج : الجازم حذف نفس حرف العلة .

قوله : (كما بينته) أي : بينت ذلك المذكور من أن القول : إن الجازم حذف حرف العلة إنما يتأتىٰ على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل بالواو والياء ، وبعدم

في « شرح القطر » ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصلياً ؛ فإن كان بدلاً من أصل . . فلا يحذف .

تقدير الفتحة في المعتل بالألف (في « شرح القطر ») في « مجيب الندا » وكلامه فيه هٰذا تنبيه قد مر : أَن مَن يقول بتقدير الحركات في المعتل يرىٰ أن جزمه بحذف الحركة ، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرىٰ أن جزمه بحذف آخره ، والمصنف جمع بين دعوىٰ تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم ، وهو في ذلك مخالف للقولين جميعاً . انتهىٰ كلامه فيه .

قوله : (**ومحل حذف الحرف**) أي : حرف العلة (**للجازم إذا كان**) ذلك (**أصلياً**) أي : حرف علة في أصله ، قال الدنوشري : (مراده بالأصل : ما ليس بدلاً من همزة وإن كان بدلاً من ياء ؛ كيخشىٰ ؛ إذ الألف لا تكون أصلاً أبداً) .

(**فإن كان**) حرف العلة عارضاً بأن كان (**بدلاً من أصل**) آخر ، والمراد بالأصل الآخر هنا : الهمزة خاصة بأن كان حرف العلة بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها ؛ كيقرأ مضارع (قرأ) الثلاثي ، أو همزة مكسور ما قبلها ؛ كيقرىء مضارع (أقرأ) الرباعي ، أو همزة مضموم ما قبلها نحو : يَوْضُؤُ مضارع وَضُؤَ الثلاثي بضم الضاد بمعنىٰ (حسن وجمل) فإن كان الإبدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع . . فهو إبدال قياسي ؛ لكون الهمزة ساكناً لحذف حركتها بالجازم ، وإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها إبدال قياسي (. . **فلا يحذف**) الحرف المبدل عن الهمزة ؛ أي : يمتنع حينئذ ؛ أي : حين ؛ إذ أبدل بعد دخول الجازم الحَذْفُ للحرف المبدل عن الهمزة ؛ لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يَحْذِفُ الجازم شيئاً آخر ، فيقال في المثال الأول : يَقْرَا بإثبات الألف ، وفي المثال الثاني : يُقْرِي بإثبات الياء ، وفي الثالث : يَوْضُو

بإثبات الواو ، والظاهر أن الإعراب حينئذ مقدر على الهمزة لا على الألف . انتهىٰ « يس » .

وإن كان الإبدال عن الهمزة قبل دخول الجازم. . فهو إبدال شاذ ؛ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ، ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الإثبات للحرف المبدل ، والحذف له بناءً علىٰ قول الاعتداد بالعارض. . . إلىٰ آخر ما ذكره في « التصريح » انتهىٰ منه .

فَصْلٌ

[ص] : الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقام العلتين . . . .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) : أي : هـٰذا فصل معقود في بيان الأسباب التي تمنع الاسم من الصرف ؛ أي : من التنوين والجر بالكسرة .

واعلم : أن الاسم : إن أشبه الحرف . . بني وسمي غير متمكن ، وإلا . . أعرب وسمي متمكناً ، ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل . . صرف وسمي أمكن ، وإلا . . منع الصرف وسمي غير منصرف وغير أمكن ، والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف : كون الاسم فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقامهما كما قال المصنف (الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان إحداهما لفظية ، والأخرىٰ معنوية (من علل تسع) كفاطمة وإبراهيم (أو) ما فيه علة (واحدة) فرعية (تقوم مقام العلتين) المذكورتين في الاستقلال بِمَنْعِ الصرف ؛ كحُبْلَىٰ ومساجد وذلك ؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم ، إحداهما لفظية : وهي اشتقاقه من المصدر ، والأخرىٰ معنوية : وهي افتقاره إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ؛ فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم ، إلا . . إذا وجدت فيه الفرعيتان أو ما قام مقامهما ، وحينئذ يثقل الاسم كالفعل ؛ فلا يدخله كسر ولا تنوين . انتهىٰ « مجيب » .

وقولنا : (وهي اشتقاقه من المصدر) هـٰذا علىٰ مذهب البصريين ؛ لأن الفعل مشتق عندهم من المصدر ، وأما علىٰ مذهب الكوفيين القائلين : إن المصدر مشتق من الفعل . . فالفرعية اللفظية التركيب ؛ لأن الاسم كالفرد ؛ لبساطة مدلوله ،

والعلل التسع هي : الجمع ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتأنيث ، والتعريف ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ،

والفعل كالمركب ؛ لأن مدلوله الحدث والزمان . انتهىٰ « يس » .

والعلل عند الجمهور تسع ، وقيل : عشرة ، والعاشرة الألف الزائدة في آخر العلم ، سواء كانت للإلحاق ؛ كأَرْطَىٰ وقيل : ليست ألفه للإلحاق . انتهىٰ « خضري » .

أو للتكثير ؛ كقُبَعْثَرَيَ اسم موضع ، وقيل : أحد عشر هٰذه العشرة ، والحادي عشرة : مراعاة الأصل نحو : أحمر بعد التنكير . انتهىٰ « يس » .

(والعلل التسع) علىٰ سبيل التعداد والإجمال (هي : الجمع) المتناهي وهو فرع الواحد .

(و) الثاني : (وزن الفعل) وهو فرع عن وَزْنِ الاسمِ ؛ لأن الأصل في كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ؛ فإذا كان فيه ذلك الوزن.. كان فرعاً لوزنه .

(و) الثالث : (العدل) وهو فرع عن المعدول عنه ؛ لأن الأصل بقاء الاسم علىٰ حاله .

(و) الرابع : (التأنيث) وهو فرع عن التذكير ؛ لأنك تقول : قائم ، ثم تقول : قائمة .

(و) الخامس : (التعريف) وهو فرع عن التنكير ؛ لأنك تقول : رجل ، ثم تقول : الرجل .

(و) السادس : (التركيب) وهو فرع عن الأفراد .

(و) السابع (الألف والنون الزائدتان) وزيادتهما فرع عن المزيد عليه .

والعجمة ، والصفة يجمعها قول الشاعر : . . . .

(و) الثامن : (العجمة) وهي لغةُ العجمِ فرعٌ عن العربية ؛ إذ الأصل في كُلِّ لِسَانٍ ألاَّ يخالطه لسانٌ آخر .

(و) التاسع : (الصفة) وهي فرع عن الموصوف ، وهـٰذه العلل كلها لفظية إلا . . اثنتين منها ، وهما العلمية والوصفية فهما معنويتان ، وهـٰذه التسع (يجمعها) على الترتيب المذكور في بيت واحد (قول الشاعر) الإمام العلامة النحوي بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله تعالى . انتهىٰ من « الكواكب » .

وفي « السجاعي » قوله لابن النحاس : هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي المصري ، كان من الفضلاء ، وله تصانيف مفيدة منها : « تفسير القرآن الكريم » ، وكتاب « إعراب القرآن » وغير ذلك ، وهو تلميذ أبي الحسن عليٍّ الأخفش ، والزجاجِ ، وابن الأنباري ، وكان مُقْتِراً علىٰ نفسه ، وإذا وُهِبَ له عمامةٌ . . قطعَها ثلاثَ عمائم ، تُوفِّي بمصر يومَ السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنةَ ثلاث وثمانين وثلاث مئة ، وقيل : سنة سبع وثلاثين ، وكان سببُ وفاته : أنه جلسَ علىٰ دُرَجٍ علىٰ شاطىءِ النِيل في أيامِ زيادتِهِ وهو يَقْطِّع بالعروض شيئاً من الشعر ، فقال بعضُ العوام : هـٰذا يَسْحَر النيل حتىٰ لا يَزِيدَ فتَغْلُو الأسعارُ ، فدفَعَه برجلِهِ في النيل فلَم يُقَفْ له علىٰ خبر ، والنحّاس ـ بفتح النون والحاء المشددة المهملة وبعد الألف سين مهملة ـ نسبةٌ إلىٰ من يعملُ النحاس ، وأهلُ مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية (النحاس) ذكره ابن خلكان في « تاريخه » انتهىٰ « سجاعي علىٰ قطر الندىٰ » .

منها ما هو مذكور في هـٰذا البيت بصريح الاسم ، ومنها ما هو بطريق

اجمـع وزِنْ عـادلاً أنِّـث بمعـرفـةٍ ركب وزد عجمةً فالوصف قد كملا

الاشتقاق ، والبيت هو قوله من (بحر البسيط) :

(اجمـع وزِنْ عـادلاً أنِّـث بمعـرفـةٍ ركب وزد عجمةً فالوصف قد كملا)

وقوله : (كملا) بتثليث الميم ، وألفه للإطلاق ؛ أي : قد جمعت العلل التسع في هٰذا البيت ، وكمل فيه كلها ، ولهٰذا البيت معنىً إشاري ، ومعنىً رمزي ؛ فالمعنى الإشاري أن يقال فيه إن قوله : (اجمع) إشارة إلى الجمع ، وقوله : (وزن) إشارة إلىٰ وزن الفعل ، وقوله : (أنث) إلى التأنيث ، وقوله : (بمعرفة) إلى العلمية ، وقوله : (ركب) إلى التركيب ، وقوله : (زد) إلىٰ زيادة الألف والنون ، وقوله : (عجمة) إلى العجمة ، وقوله : (فالوصف) إلى الصفة ، والرمزي ما فسره به بعضهم بقوله : اجمع أعمالك أيها المؤمن في صباحك ومسائك ، وزنها بميزان الشرع ، وما كان منها سيئاً . . فتب منه على الفور ، وما كان حسناً . . فاشكر الله علىٰ توفيقه ، وقوله : (عادلاً) حال من فاعل زن ؛ أي : زنها حال كونك عادلاً في وزنها بميزان الشرع من غير زيادة في الحسن منها ، ونقص في السيء منها (أنث) أي : قلل في نفسك (بمعرفة) العلوم حثاً لها علىٰ طلب العلم (ركب) أي : احمل علىٰ نفسك (عجمة) وجهلاً (وزد) علماً ؛ أي : واطلب زيادة في العلم ؛ ففي هٰذا تقديم وتأخير ، والفاء في قوله : (فالوصف) للإفصاح ؛ أي : إذا سمعت ما قلته لك ، وقبلت نصيحتي لك . . فأقول لك الوصف ؛ أي : أوصاف الرجال الكاملة التي تفرقت فيهم قد كملت ، واجتمعت فيك فكنت عالماً جامعاً متفنناً . والله أعلم .

وقد جمعها بعضهم بقوله :

وزنُ المـركـب عجمـةٌ تعـريفهـا عـدلٌ ووصـف الجمـع زِدْ تـأنيثـا

فالجمع شرطه أن يكون علىٰ صيغة منتهى الجموع . . . .

وأحسن منه ومما في المتن قول الآخر :

جمع ووزن عدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق . انتهىٰ « مجيب » .

والمراد بالعلة : الخروج عن الأصل ، وبيان ذلك : أن الأصل في الاسم أن يكون مفرداً ليس علىٰ وزن الفعل ، غير معدول ولا مؤنثاً ، ولا معرفة ولا مركباً ، ولا مزيداً ولا وزناً أعجمياً ولا وصفاً ؛ فإن خرج الاسم عن هٰذا الأصل بفقد اثنين مما ذكر ، أو فقد واحدة قامت مقام اثنتين . . منع من الصرف الذي هو التنوين بطريق الأصالة ، ومن الجر بالكسرة بطريق التبع على التحقيق ؛ لشبهه بالفعل في وجود علتين فرعيتين فيه ، إحداهما من جهة اللفظ ، والأخرىٰ من جهة المعنىٰ ، أو وجود علة واحدة تقوم مقام علتين .

(**فالجمع**) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد العلل (**شرطه**) في استقلاله بمنع الصرف (**أن يكون علىٰ صيغة منتهى الجموع**) بغير زيادة هاء تأنيث فيه ؛ أي : أن يكون علىٰ وزن الجمع المتناهي ؛ أي : الذي بلغ نهاية الجمع بحيث لا يجمع مرة ثانية بعد وزنه ؛ أي : أن يكون علىٰ صيغة تنتهي الجموع في الكلمات العربية إليها ؛ لأن جمع التكسير قد يجمع ثانياً ؛ فإذا انتهىٰ إلىٰ صيغة منتهى الجموع . . لم يجز جمعه مرة أخرىٰ وذلك نحو : كلب هو مفرد يجمع علىٰ أكلب وأكلب يجمع علىٰ (أكالب) بوزن (مفاعل) ولا يجوز أن يجمع (أكالب) مرة أخرىٰ ؛ لأنه بلغ صيغة منتهى الجموع وهو (مفاعل) ، وكاسم يجمع علىٰ أسماء وأسماء يجمع علىٰ (أسامي) بتشديد الياء علىٰ وزن (مفاعيل) إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين ، وقولنا : (بغير زيادة هاء) احتراز عن نحو : ملائكة وصياقلة ؛ لأنه مصروف

وهي صيغة (مفاعل) نحو : مساجد ودراهم وغنائم ، أو (مفاعيل) نحو : مصابيح ومحاريب ودنانير ، وهٰذه العلة : هي العلة

لضعف الجمعية فيه بوجود نظيره في المفردات بواسطة الهاء ؛ ككراهية بمعنىٰ (كراهة) ، وطواعية بمعنىٰ (طاعة) .

(وهي) أي : الصيغة التي تنتهي إليها أوزان جمع التكسير ثنتان : إحداهما : (صيغة « مفاعل ») من كل جمع أوله مفتوح ، وثالثه ألف بعدها حرفان ، أولهما مكسور لفظاً (نحو : مساجد ودراهم وغنائم) وخواتم ، أو تقديراً نحو : دواب أصله دوابب جمع دابة ، وثانيتهما ما ذكره بقوله : (أو) صيغة (« مفاعيل ») من كل جمع أوله مفتوح ، وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف : أولها مكسور ثانيها ساكن (نحو : مصابيح ومحاريب ودنانير) ومفاتيح ، وقد أشعر تمثيله في الصيغة الأولىٰ بدراهم وغنائم ، وفي الصيغة الثانية بدنانير : أنه لا يشترط في الصيغتين أن يكون أولهما ميماً وهو كذلك ؛ لأن المعتبر موافقة (مفاعل ومفاعيل) في الهيئة والزنة لا في عين الحروف ، ولهٰذا عبر عنهما صاحب « الإرشاد » بـ(فعالل وفعاليل) دونهما ، وإنما استقل هٰذا الجمع بمنع الصرف ؛ لأن فيه فرعية المعنىٰ بدلالته على الجمعية ، وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً ؛ إذ ليس فيها ما يوازنه حكماً ؛ لأنه لا يصغر علىٰ لفظه كالمفرد ، ولا يجمع مرة أخرىٰ تكسيراً ، ولذا سمي منتهى الجموع ؛ لانتهاء الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع ؛ فإنه يجمع مرة أخرىٰ ويصغر ؛ كأنعام وأكلب يجمعان علىٰ (أناعم وأكالب) ، ويصغران علىٰ لفظهما ؛ كأنيعام وأكيلب ، ويوازنان المفرد ؛ كصلصال وتنضب والتنضب ـ بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد ـ شجر حجازي شوكه كشوك العوسج ، وقرية قرب مكة . انتهىٰ « قاموس » .

(وهٰذه العلة) التي هي كون الجمع علىٰ صيغة منتهى الجموع : (هي العلة

الأولىٰ من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع من الصرف وحدها ، وتقوم مقام العلتين .

وأما وزن الفعل . . فالمراد به أن يكون الاسم علىٰ وزن خاص بالفعل ؛ كشمر بتشديد الميم ، وضرب بالبناء للمفعول ، . . . .

الأولىٰ من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي : تستقل بمنع الصرف فلا يحتاج معها إلىٰ علة أخرىٰ ، وقوله : (**وتقوم مقام العلتين**) معطوف علىٰ (تمنع) وفيه إظهار في مقام الإضمار كما أشار إليه الفاكهي ، وقولهم : (تقوم مقام علتين) هٰذا ؛ أي : قيامها مقام العلتين هو بمعنىٰ قولهم للجمعية المكررة ؛ لأن دلالة هٰذه الصيغة على الجمع بمنزلة جمع واحد ، وخروجها عن آحاد صيغ العرب بمنزلة جمع آخر ، فكأن جمعيتها كررت مرتين كما سيأتي إيضاح ذلك في مبحث (التأنيث بالألف) .

(**وأما وزن الفعل**) أي : الوزن الخاص بالفعل ، أو الغالب فيه سواء كان من أوزان الماضي ؛ كشمر ، أو المضارع ؛ كأحمد ، أو الأمر ؛ كإثمد الذي إذا كان الاسم عليه يمنع من الصرف (. . **فالمراد به**) أي : بذلك الوزن إما (**أن يكون الاسم علىٰ وزن خاص بالفعل**) بحيث لا يوجد في اللغة العربية اسم علىٰ ذلك الوزن إلا منقولاً من الفعل مجرداً عن فاعله ، وذلك (**كشمر بتشديد الميم**) فإنه علم منقول لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي الجائر ؛ لأنه منقول من شمر يشمر تشميراً إذا أسرع في المشي ؛ لأن فعل بتضعيف العين وزن خاص بالفعل لا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الفعل ، فشمر هنا ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل المختص به .

(و) كـ(**ضرب بالبناء للمفعول**) مشدداً ومخففاً ، كما قاله الخبيصي قيده بالبناء للمفعول ؛ لأنه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل ؛ كحجر وشجر وثمر ومدر

وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمي بشيء من ذلك ، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل

إذا جعل علماً لشيء ؛ فإنه منقول من الفعل الذي هو ضرب يضرب ضرباً ؛ فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل .

(و) كـ(انطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) كانكسر واستخرج ؛ فإنه (إذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص به ؛ لأن هـٰذا الوزن لا يوجد في غير الفعل ، ومثله ما كان مبدوءاً بتاء المطاوعة نحو : تقاتل وتصالح ؛ فإنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، قال الأزهري : (وحُكْمُ همزةِ الوَصْلِ في الفعلِ المسمَّىٰ به القَطْعُ) ، واحترز المصنفُ بقوله : (علىٰ وزن خاص بالفعل) عما إذا كان علىٰ وزن لا يختص بالفعل ؛ فإن كان الاسم أولىٰ به لكونه غالباً فيه كالذي علىٰ وزن (فاعل) ، ككاهل علماً ، أو كان مستعملاً في الاسم والفعل على السواء ؛ كالذي علىٰ وزن (فعل) بفتح الفاء والعين ؛ كضرب وشجر ومدر وسبب ، أو علىٰ وزن (فعلل) كجعفر ودحرج . . فإنه منصرف ؛ لأن هـٰذا مستو وزنه بين الاسم والفعل ، وإن كان به الفعل أولىٰ بأن يكون فيه غالباً ؛ كإثمد ـ بكسرتين بينهما مثلثة ساكنة ، ودال مهملة في آخره ـ اسم لحجر الكحل . . فهو ممنوع من الصرف ؛ لأنه علىٰ وزن (اضرب) أمر من الضرب .

قوله : (أو يكون) معطوف علىٰ قوله : (إما أن يكون الاسم) أي : فالمراد بالوزن المانع من الصرف ؛ إما أن يكون الاسم علىٰ وزن خاص ؛ كشمر ، وإما أن يكون الاسم علىٰ وزن (في أوله زيادة كزيادة الفعل) المضارع ؛ بأن يكون في أوله حرف من حروف (أنيت) لـٰكنها بالفعل أولىٰ ؛ لدلالتها فيه علىٰ معنىً بخلافها في

وهو مشارك للفعل في وزنه ؛ كأحمد ، ويزيد ، وتغلب ، ونرجس .

وأما العدل . . فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية

الاسم ؛ فإنها في الاسم لا تدل علىٰ شيء ؛ كأَفْكَل ـ بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة ـ وهي الرِعْدةُ ، يقال : أخذَتْهُ الأَفكَلُ إذا أصابته الرِعدةُ ؛ فإن الهمزة فيه لا تدل علىٰ معنىً ؛ فهي في موازنه من الفعل نحو : أذهب ؛ تدل على المتكلم ، فلذا كان المفتتح بهـٰذه الزيادة من الأفعال أصلاً للمفتتح بها من الأسماء .

(**وهو**) أي : والحال أن الاسم مع تلك الزيادة (**مشارك للفعل في وزنه**) بشرط كون الوزن لازماً باقياً في اللفظ علىٰ حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل ، وذاك (**كأحمد**) مبدوءاً بالهمزة علماً علىٰ شخص (**ويزيد**) بالياء علماً علىٰ شخص أيضاً (**وتغلب**) مبدوءاً بالتاء علماً علىٰ قبيلة (**ونرجس**) مبدوءاً بالنون علماً علىٰ نبت ؛ فكل من هـٰذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ فإن لم يكن الوزن لازماً حالة واحدة نحو : امرىء علماً . . فإنه منصرف ؛ لأنه في الرفع نظير اكتب ، وفي النصب نظير اذهب ، وفي الجر نظير اضرب ؛ فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة ، وكذا إن لم يكن الوزن باقياً علىٰ حالته الأصلية . . فهو منصرف أيضاً نحو : رُدَّ ، وقِيل ، وبِيعَ مبنياتٍ للمفعول ؛ لأنها لم تَبْقَ علىٰ حالتها الأصلية ؛ لأن أصلها (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين ، ثم دخلها الإعلال والإدغامُ فصارت صيغة (رُد) بمنزلة قُفل ، وصيغةُ (قيل وبيع) بمنزلة ديك ، فوجب صرفها لذلك . انتهىٰ « كواكب » .

(**وأما العدل**) الذي يمنع الاسم من الصرف (. . **فهو خروج الاسم**) أي : تحويله (**عن صيغته الأصلية**) التي ينبغي أن يكون عليها إلىٰ صيغة أخرىٰ مع اتحاد المادة والمعنىٰ .

إما تحقيقاً ؛ ....

قوله : (**وأما العدل**) والعدل في اللغة : له معان ؛ منها نقيض الجور ، وفي الاصطلاح : تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلىٰ صيغة أخرىٰ مع اتحاد المعنىٰ والمادة من غير إعلال ولا إلحاق ، فخرج بقولنا : (مع اتحاد المعنى) المشتق ، فإنه يختلف المعنىٰ فيه وفي المشتق منه ؛ فضارب قد خرج عن معنى (الضرب) كما خرج عن لفظه بخلاف نحو : ثلاث ؛ فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة ، وبقولنا : (من غير إعلال) ما تغير للإعلال كمقام ، فإن أصله (مقوم) كمذهب ، نقلت حركة الواو إلى القاف فصار (مقوم) تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدلت ألفاً ، فصار (مقام) فهـٰذا لا يقال له عدل عندهم ؛ لأن التغير فيه للإعلال ، وبقولنا : (ولا إلحاق) نحو : كوثر ؛ لأنه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الإلحاق بجعفر .

ثم إن العدل نوعان : تحقيقي : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ، وتقديري : وهو الذي لا يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو : مثنىٰ وثلاث ، والتقديري : يمنع مع العلمية نحو : عمر ، فإنه وجد علماً غير منصرف ، ولم يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية إلا العدل فقدر فيه ؛ لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد ، فقيل إنه عدل عن عامر ؛ كزفر عدل عن زافر . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ويكون الخروج عن الصيغة الأصلية (**إما تحقيقاً**) أي : إما حقيقة بأن يدل دليل غير مانع علىٰ خروجه عن صيغته الأصلية إلىٰ صيغة أخرىٰ ، وذلك يكون في أنواع من الأسماء ؛ منها لفظ (أُخر) بضم الهمزة وفتح الخاء ؛ لأنه معدول عن الآخر بالألف واللام في نحو قولك : مررت بنسوة أخر ؛ فأخر صفة لـ(نسوة) مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة ؛ لأنه

كأحاد وموحد ، وثناء ومثنىٰ ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع . . . وهٰكذا إلى العشرة ؛ فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ، فأصل جاء القوم أحاد :

جمع لـ(أخرىٰ) مؤنث (آخر) بفتح الخاء بمعنىٰ (مغاير) ، وأما آخر بمد الهمزة وفتح الخاء . . فلا عدل فيه ، ولٰكنه ممنوع من الصرف ؛ للوصف ووزن الفعل في نحو : مررت برجل آخر ، وذلك (كأحاد) أي : والعدل التحقيقي ؛ كما في أحاد بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنىٰ) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (و) قل (هٰكذا) بالوزنين من الخمسة (إلى العشرة) بإدخال الغاية على الأصح .

وقول البخاري في « صحيحه » ، وأبي عبيدة : (إن العرب لا تتجاوز الأربعةَ في اشتقاقِ هٰذين الوزنينِ مِن أسماء العدد) ، اعترضُوه بأنَّ غيرَهُما سَمِعَ ما لم يَسْمَعَا ، فمَنْ سَمِعَ حجةٌ علىٰ مَنْ لم يَسْمَع .

والفاء في قوله : (فإنها) علة لمحذوف تقديره : وإنما مثَّلْنَا للعدل التحقيقي بهٰذه الأوزان ؛ لأنها ؛ أي : لأن هٰذه الأوزان المذكورة (معدولةٌ) أي : مَحُوَّلَةٌ (عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلىٰ عشرة حالة كون ألفاظ العدد الأصول (مكررة) مرتين مرتين ؛ فأحاد وموحد : معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنىٰ : معدولان عن اثنين اثنين ، وقُلْ هٰكذا إلى العشرة ، وعُشارَ ومعْشَرُ : معدولان عن عشرة عشرة ، والدليل علىٰ أن أصلها ذلك كون معناها مكرراً دون لفظها ، والأصل فيما كان معناه مكرراً أن يكرر لفظه أيضاً ؛ لأن المعنىٰ تبع لِلَّفْظِ فعَلِمَ أنَّ أَصْلَه لفظٌ مكرراً واحد واحد ، واثنان اثنان ، وثلاثة ثلاثة . . . وهٰكذا إلى العشرة على الأصح .

(فأصلُ) قولك : (جاء القومُ أُحادَ) أي : فمعنىٰ قولك : جاء القوم أحاد ،

جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا أصل موحد ، وأصل جاء القوم مثنىٰ : جاؤوا اثنين اثنين ، وكذا الباقي ، وإما تقديراً ؛

والفاء فيه للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت المثال وأردت بيان معناه . . فأقول لك معنىٰ جاء القوم أحاد .

(**جاؤوا واحداً واحداً**) ، وإعرابه : (جاء القوم) : فعل وفاعل (وأحاد) : حال من (القوم) ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العدل والصفة ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، والوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ (**وكذا**) أي : وكأحاد (**أصل موحد**) أي : معنىٰ جاء القوم موحد : جاؤوا واحداً واحداً .

(**وأصل جاء القوم مثنىٰ : جاؤوا اثنين اثنين**) ، وتقول في إعرابه : (مثنىٰ) : حال من (القوم) ، والحال منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهما العدل والوصفية ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، والوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ .

(**وكذا**) أي : وكما قلت في أحاد ومثنىٰ في المعنىٰ والإعراب تقول في (**الباقي**) أي : وتقول أصل جاء القوم ثلاث ومثلث : جاؤوا ثلاثة ثلاثة ، وأصل جاء القوم رباع ومربع : جاؤوا أربعة أربعة ، والدليل علىٰ أن أصلها كذلك : كون معناها مكرراً ، والأصل فيما كان معناه مكرراً كون لفظه مكرراً أيضاً ؛ ليوافق الدال المدلول فعلم أن أصلها لفظ مكرر .

وقوله : (**وإما تقديراً**) معطوف علىٰ قوله سابقاً : (إما تحقيقاً) ، والمعنىٰ : والعدل المانع من الصرف هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما خروجاً محققاً ،

كالأعلام التي علىٰ وزن (فعل) كعمر وزفر وزحل ، فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية . . قدروا فيها العدل ، وأنها معدولة عن عامر

وإما خروجاً مقدراً ، وذلك بألا يدل دليل غير منع الصرف علىٰ وجود العدل في ذلك الاسم ، إلا أنه لما وُجِدَ غَيْرَ منصرف ولم يكن فيه إلا العلميةُ . . قدَّرُوا فيه العَدْلَ ؛ حفظاً لقاعدتهم عن الانخرام ، ومثالُ ذلك : أَعْنِي : العَدْلَ التقديري (**كالأعلام التي علىٰ وزن « فُعَلَ »**) بضم أوله وفتح ثانيه ، وتلك الأعلام (**كعمر**) ونحوه مما ليس بصفة في الأصل (**وزفر**) علم على الإمام أبي خالد الهذلي الكوفي صاحب أبي حنيفة ، مات رحمه الله تعالىٰ سنة خمسين ومئة (١٥٠) (**وزحل**) علم علىٰ كوكب في السماء السابعة سمي بذلك لأنه زحَلَ ؛ أي : بَعُدَ عن كُرَة الأرض .

والفاء في قوله : (**فإنها**) تعليل لمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا للعدل التقديري بهـٰذه الأعلام لأنها ؛ أي : لأن هـٰذه الأعلام المذكورة ونحوها مما جاء من الأعلام علىٰ وزنها ؛ كجمح وقزح وجشم (**لما سمعت**) في كلام العرب (**ممنوعة من الصرف**) أي : لما نطقت بها العرب غير منصرفة (**و**) الحال أنه (**ليس فيها**) أي : في هـٰذه الأسماء المذكورة (**علة ظاهرة**) أي : علة قوية في منع الصرف (**غير العلمية**) وهي لا تستقل بمنع الصرف ، وأمكن فيها تقدير العدل دون غيره (. . **قدروا**) أي : قدر النحاة (**فيها**) أي : في هـٰذه الأسماء (**العدل**) لتحصل فيها علتان فرعيتان ؛ لأن الغالب في الأعلام النَّقْلُ ، مع أنَّ صيغة (فُعَل) قد كثر فيها العدل ؛ كغُدر معدولٍ غادر ، وفُسَقَ معدولٍ فاسق .

(**و**) حكموا فيها (**أنها معدولة**) عن فاعل غالباً ؛ فعمر معدولٌ (**عن عامر**) العَلَم المنقولِ عن الصفةِ ، وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً لا عن الصفةِ ؛ لأنها

وزافر وزاحل . . . .

ليستْ بمعناه لتَنْكِيرها . انتهىٰ « خضري » .

(و) زفر عن (زافر) بمعنىٰ ناصر أو حامل ؛ كما في « الفارِضِيِّ » قال : (وأما زفر بمعنىٰ كثير العطاء . . فيصرف ؛ لأنه نكرة ، بدليل دخول (أل) عليه . انتهىٰ « صبان » .

(و) زحل عن (زاحل) لأن عامراً وزافراً وزاحلاً ؛ ثابتة في الآحادِ النكراتِ ؛ بخلاف عمر وزفر وزحل ، وجملةُ ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديراً : أربعةَ عشرَ تقريباً : الثلاثةُ المذكورةُ ، وجُمح وقُزح ، وجُشم ومُضر ، وعُصم ومُجَا ، ودُلفَ وهُبَل ، وبُلَغ وقُثَم وثُعل ، وكلها معدولة عن (فاعل) إلا الأخير ، فإنه معدول عن (أَفْعَلَ) انتهىٰ « كواكب » .

أي : عن أَثْعَلَ لا عَنْ ثاعل ؛ لأنه غير مستعمل في كلامهم يقال : رَجُلٌ أَثْعَلُ إذا اختلَف منابتُ أسنانه وكان فيها زوائدُ ، وامرأة ثعلاء ، وفائدةُ العدل في هـٰذا النوع : تخفيفُه بحذف الألف مع تَمحُّضِه للعلمية ؛ إذ لو قيل عامر . . لتَوهم أنه صفة . انتهىٰ « خضري » .

وطريق العِلْمِ بعدلِ هـٰذا النوع : سماعُه غَيْر مصروف مع عِلَّةِ العلمية فقط فيُقَدَّرُ فيه العدلُ ؛ لئلا يترتب المَنْعُ علىٰ علة واحدة ؛ فَلَوْ سُمِعَ هـٰذا النوع مصروفاً . . لم يُحْكَمْ بعدله ؛ كأُدَد ، وكذا غَيْرُ العلم مِن اسم الجنس ؛ كنُغَر وصُرَدٍ ، والصفةِ ؛ كحُطَم ولُبَد ، والمصدر ؛ كهُدىً وتُقىً ، والجمعِ ؛ كغُرَفٍ وتُخَمٍ ، فكُلُّ ذلك غيْر مَعدول ، وكذا لو وُجد له مع العلمية علَّة غَيْر العدل ؛ كطُوىٰ ، فإنَّ مَنْعُهُ للتأنيث باعتبارِ البقعة لا العَدل ؛ إذ لا حاجة لتكلُّفِ تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو : جُمَعَ وسَحرَ وأُخَرَ ومَثْنىٰ . . فإنه تحقيقي يدلُّ عليه ورودُ اللفظ

وأما التأنيث . . فهو علىٰ ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنىٰ ؛ فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقاً ، سواء كانت مقصورة ؛ كحبلىٰ ومرضىٰ وذكرىٰ ، أو ممدودة ؛ كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء ،

علىٰ خلافِ ما يستحقُّه مع اتحادِ المعنىٰ ؛ فلو وُجد فُعَلُ علماً ولم يعلم أَصَرفُوه أم لا . . فمذَهَبُ سيبويه صَرْفهُ ، ومذهبُ غيره المَنْعُ ، وهـٰذا مِن تعارضُ الأَصلِ والغالب في العربية . أفاده الشنواني على « القطر » انتهىٰ « خضري » .

(وأما التأنيثُ) المانع من الصرف (. . فهو علىٰ ثلاثة أقسام) الأولُ : (تأنيث بالألف) المقصورة نحو : حبلىٰ ، أو الممدودة ؛ كصحراء .

(و) الثاني : (تأنيث بالتاء) المثناة من فوق نحو : حمزة وطلحة .

(و) الثالث : (تأنيث بالمعنىٰ) نحو : زينب وسعاد ، وقد يجتمع التأنيث باللفظ والمعنىٰ في كلمة واحدة نحو : فاطمة وعائشة (فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أي : يستقل بمنع صرف ما ؛ أي : لفظ هي ؛ أي : تلك الألف فيه ؛ أي : في ذلك اللفظ (مطلقاً) أي : سواء كانت تلك الكلمة نكرة ؛ كذكرىٰ وحمراء ، أو معرفة ؛ كزكرياء وسُعْدَىٰ ، مفرداً كانت كما ذكر ، أو جمعاً ، كمرضىٰ وأشياء ، اسماً كانت ؛ كصحراء ، أو صفة ؛ كحمراء ، و(سواء كانت) الألف (مقصورة ؛ كحبلىٰ ومرضىٰ وذكرىٰ ، أو) كانت تلك الألف (ممدودة ؛ كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الألف ، وإنما عدد المصنف أمثلة التأنيث بالألف إشارةً إلىٰ أنها تمنع صرف ما هي فيه نكرة كان ؛ كذكرىٰ ورجعىٰ وصحراء ، أو معرفة كزكرياء وشعياء ، أم مفرداً ؛ كهـٰذه الأمثلة ، أو جمعاً ؛ كمرضىٰ وقتلىٰ وجرحى ، اسماً كان كما تقدم ، أو صفة ؛ كحبلىٰ وحمراء .

(و) كذا (أشياء) من المؤنث بالألف الممدودة ، وإنما أخرها عما قبلها للخلاف فيها ، وما ذكره المصنف من إلحاقها بالمؤنث بالألف هو مذهب سيبويه ؛

وهٰذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين . . . .

لأن أصلها عندهم شيئاء بزنة (فعلاء) كحمراء ، فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف ، فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولىٰ إلىٰ محل الفاء فقالوا : أشياء بزنة (لفعاء) .

وإذا قلت : مررت بصحراء وحبلىٰ . . **تقول في إعرابه** : (مررت) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (بصحراء) : الباء : حرف جر (صحراء) : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهي ألف التأنيث الممدودة ، ولزومها لبناء ما هي فيه كأنها جزء كلمة بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، وحبلىٰ : معطوف علىٰ (صحراء) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهي ألف التأنيث المقصورة ، فلزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، وقس عليه بقية الأمثلة .

(**وهٰذه**) العلة التي هي التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة (**هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها**) فلا تحتاج معها إلىٰ علة أخرىٰ ؛ بل تستقل بمنع الصرف (**وتقوم مقام العلتين**) أي : علتي منع الصرف اللفظية والمعنوية ، وذلك لأنها في نفسه علة لفظية ، ولزومها لبناء ما هي فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال ؛ فلا يقال في حُبلىٰ حُبلُ ، ولا في حمراء حُمْرُ ، بمنزلة

وأما التأنيث بالتاء.. فيمنع الصرف مع العلمية ، سواء كان علماً لمذكر ؛ كطلحة ، أو لمؤنث ؛ كفاطمة .

وأما التأنيث المعنوي.. فهو كالتأنيث بالتاء

علة أخرىٰ معنوية ؛ أي : بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكرراً بخلاف التاء ؛ فإنها ليست لازمةً لبناء ما هي فيه بحسبِ أصلِ الوضع ؛ فإنها وُضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ، فلو عرض لها اللزوم لعارض.. لم يَقْوَ قوةَ اللزوم الوضعي ، ولهٰذا اشترط معها لمنع الصرف العلمية لأجل أن تَلْزَم .

(**وأما التأنيث**) اللفظي الحاصل (**بالتاء**) الفارقة بين المذكر والمؤنث (.. **فيمنع الصرف**) لبناء ما هي فيه بشرط كونه (**مع العلمية**) أي : مع علمية ما هي فيه ؛ ليصير التأنيث حينئذ لازماً ؛ لأنه بدون العلمية في مَعْرِضِ الزوال.. فلا يكون لازماً ، فلا يَقْوَىٰ علىٰ منع صرف ما هي فيه ، ولهٰذا صرف قائمة في قولك : مررت بامرأة قائمة ، مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير علمية ؛ لأن تأنيثه مُعرَّضٌ للزوال ؛ لأنك لو وصفتَ به مذكراً.. تقول : مررت برجل قائم ؛ فليس التأنيث بالتاء لازماً إلا مع العلمية ؛ كحمزة وطلحة وعائشة .

(**سواء كان**) بناءُ ما هي فيه (**علماً لمذكر ؛ كطلحة**) وحمزة (**أو لمؤنث ؛ كفاطمة**) وعائشة ، وسواء كان زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كفاطمة ، أوَ لا ؛ كحَمْزةَ ، محرَّك الوسط ؛ كهِبَة ، أو لا ؛ كطلحة ، أعجمياً كان ؛ كسَارَةَ ، أو لا ؛ كخديجة ، منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث ؛ كطلحة ، أو لا ؛ كفاطمة .

(**وأما التأنيث المعنوي**) وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامات التأنيث الثلاث التي هي : التاء ، وألف التأنيث الممدودة ، وألف التأنيث المقصورة (.. **فهو**) أي : التأنيث المعنوي (**كالتأنيث بالتاء**) في اشتراط العلمية معه ، كما قال .

فيمنع مع العلمية ، لـٰكن بشرط أن يكون الاسم زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كسعاد ، أو ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر ،

(فيمنع) أي : التأنيث المعنوي الاسم من الصرف (مع العلمية) لأنها تُحَصِّنُ تأنيثَه من الزوال ، إلا أن بين التأنيث المعنوي والتأنيث بالتاء فرقاً في اشتراط العلمية فيهما ؛ لأن العلمية في المؤنث بالتاء شرط لوجوب منعه من الصرف ، وفي المؤنث المعنوي شرط لجواز منعه من الصرف ، ولا بد في المؤنث المعنوي في وجوب منعه من الصرف من زيادة شروط أخر ؛ كما أشار إليها بقوله : (لـٰكن) استدراك علىٰ قوله : (فهو كالتأنيث بالتاء) رفع به ما يتوهم من التشبيه من اتحادهما في الشروط ؛ أي : لـٰكن إنما يمنع التأنيث المعنوي من الصرف (بـ) زيادة (شرط أن يكون الاسم) المؤنث تأنيثاً معنوياً (زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كسعاد) أي : لـٰكن يشترط في المؤنث المعنوي لوجوب منعه من الصرف مع اشتراط العلمية فيه أحد شروط أخر ؛ منها : أن يكون الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كسعاد ـ بضم السين ـ علماً لامرأة ، ومثله : زينب ومريم ؛ لقيام الحرف الرابع مقام التاء ، فوجب منعه من الصرف حينئذ لثقله ، بخلاف ما إذا كان علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كهند ودعد . . فلا يمنع من الصرف ؛ لخفته بسكون الوسط .

ومنها ما ذكره بقوله : (أو) أن يكون الاسم الذي أُنِّثَ تأنيثاً معنوياً (ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر) اسم علم لطبقة من طباق جهنم السبعة ، وقد نظمها ابنُ الحاج في بيتين فقال :

جهنـــمُ ثـــم لظَـــىٰ فـــالحُطمَـــةْ ثـم الجحيـمُ فـالسعيـرُ المـؤلمـةْ
فسقَـــرُ ســـادســـةٌ فهَـــاوِيـــةْ منهـا أَجِـرْنَـا ربَّنـا بـالـوَاقِيـةْ

. انتهىٰ « حمدون » .

أو ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور ، أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد ؛ فإن لم يكن شيء من ذلك ؛ كهند ودعد.. جاز الصرف وتركه وهو الأحسن .

واشتقاقه : من الساقور وهو الحر ، ومثلها (لظىٰ) ، فإنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع ، فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط ؛ كهند ، فإن سكونه يوجب لخفته ، فخفته تعارض إحدى السببين فصرف لعدم وجود العلتين .

ومنها ما ذكره بقوله : (**أو**) أن يكون ذلك الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً ثلاثياً (**ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجُور**) بضم الجيم وسكون الواو ؛ اسم بلد بفارس ؛ لحصول الثقل بالعجمة في لسان العرب .

ومنها ما ذكره بقوله : (**أو**) أن يكون ذلك الاسم المؤنث المعنوي ثلاثياً ساكن الوسط (**منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد**) فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عَادَل خفةَ اللفظ وعارضَها فمُنِعَ من الصرف لثقلِه (**فإن لم يكن شيء من ذلك**) المذكور من الشروط الأربعة بأن كان مؤنثاً معنوياً ثلاثياً ساكنَ الوسط غَيْر أعجمي ، ولا منقولاً من المذكر إلى المؤنث بأن كان في الأصل مؤنثاً (**كهند ودعد**) علمَين لمؤنث (.. **جاز الصرف**) نظراً إلىٰ خفة اللفظ بسكون الوسط ، فعارَضَ ثقلَ إحدى العلتين وقيل : بوجوبه .

(**و**) جاز (**تركه**) أي : تركُ الصرف ؛ نظراً لوجود العلتين : العلمية والتأنيث المعنوي (**وهو**) أي : ترك الصرف بمنعه من الصرف (**الأحسن**) عند الجمهور ؛ تحرزاً من إلغاء العلتين ، والصرف أحسن عند أبي علي الفارسي ، **والحاصل** : أن المؤنث المعنوي يشترط في منعه من الصرف مع العلمية واحد من أمور أربعة ؛ إما

زيادة الاسم علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كزينب وسعاد ؛ لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، وإما تحرك الوسط من حروفه : نحو : سقر ؛ اسم لجهنم ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء ، وإما كونه عجمياً ؛ كجور بضم الجيم ، وحِمْصَ اسمي بلدين ، وإما كونه منقولاً من مذكر نحو : زيد إذا سمي به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثقل عادَل خفَةَ اللفظ كثقله بالتاء ، هٰذا مذهب سيبويه والجمهور ؛ فإن لم يوجد فيه واحد من هٰذه الأربعة نحو : هند ودعد.. جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيبويه .

وأما التأنيث اللفظي.. فهو أن يكون اللفظ ملحقاً بآخره علامةُ التأنيث ، سواء كان موضوعاً لمذكر ؛ كطلحة وحمزة ، أو لمؤنث ؛ كفاطمة ، وإن كان الثاني معنوياً أيضاً ولا شُرط له شيء غَيْرُ انضمامه إلى العلمية إذا علمت ذلك.. علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة : لفظي ومعنوي معاً ؛ كفاطمة علم امرأة ، ولفظي فقط ؛ كطلحة وحمزة علمي رجلَين ، ومعنوي فقط ؛ كزينب وسعاد علمي امرأتين ، وهٰذا ظاهر ، أو علمي رجلين ؛ نظراً للأصل ، وقد أشار إلىٰ ما تقدم ابن مالك بقوله :

كـذا مـؤنَّـث بهـاءٍ مطلقـا ... وشَـرْطُ منـع العـار كـونـه ارْتقَـىٰ
فـوق الثـلاث أو كجـورَ أو سقـرْ ... أو زيـدٍ اسـمَ امـرأة لا اَسـمَ ذكـرْ
وجهـان فـي العـادم تـذكيـراً سبـقْ ... وعجمـةٌ كهنـدَ والمنـعُ أحـقْ

. انتهىٰ من « أبي النجا » .

وإن كان المؤنث المعنوي ثنائياً ؛ كيد علماً.. جاز فيه الوجهان أيضاً والمنع أرجع ، وإذا سمي مذكر بمؤنث الأصل ؛ فإن كان ثلاثياً.. صرف ، سواء كان

وأما التعريف.. فالمراد به العلمية ، وتمنع الصرف مع وزن الفعل ، ومع العدل ، ومع التأنيث ؛

ساكن الوسط أم متحركه ؛ كعين ، وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين ، وإن كان زائداً على الثلاثة ؛ كزينب.. منع . انتهىٰ « كواكب » .

(وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (.. فالمراد به) هنا ؛ أي : في (باب ما لا ينصرف) (العلمية) أي : التعريف بالعلمية ؛ لأن تعريف المضمرات ، والموصولات ، وأسماء الإشارة لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، ولأن التعريف بـ(أل) والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه ؛ فلا يتصور حينئذ كونه سبباً لمنع الصرف ، فلم يبق إلا التعريف بالعلمية .

(و) إذا علمت ما ذكرنا لك.. فنقول لك (تمنع) العلمية ؛ أي : كون اللفظ علماً لشيء (الصرف) أي : صرف ذلك اللفظ (مع وزن الفعل) أي : إذا كان ذلك العلم علىٰ وزن الفعل ؛ كأحمد ، ويزيد علىٰ وزن (أكرم) ، ويبيع نحو قولك : مررت بأحمد ويزيد ؛ فكل منهما مجرور بالباء ، وعلامة الجر في كل منهما الفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية ووزن الفعل ، والعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، ووزن الفعل علة ترجع إلى اللفظ .

(و) تمنع العلمية أيضاً (مع العدل) التقديري ؛ كعمر وزفر نحو : مررت بعمر وزفر ، فكل منهما مجرور بالباء ، وعلامة الجر في كل منهما الفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والعدل التقديري ، فالعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ .

(و) تمنع العلمية أيضاً (مع التأنيث) بغير الألف وهو التأنيث بالتاء والتأنيث

كما تقدم ، ومع التركيب المزجي ، ومع الألف والنون ، ومع العجمة كما سيأتي .

المعنوي (**كما تقدم**) بيانه آنفاً نحو : مررت بفاطمة وزينب .

(**و**) تمنع العلمية صرف ما هي فيه (**مع التركيب المزجي**) المختوم بغير ويه ؛ بل تتعين معه أيضاً كما سيأتي نحو : مررت ببعلبك وحضرموت .

(**و**) تمنع العلمية أيضاً (**مع**) زيادة (**الألف والنون**) نحو : مررت بعثمان وعمران .

(**و**) تمنع العلمية (**مع العجمة**) بل تتعين معها أيضاً (**كما سيأتي**) نحو : مررت بإبراهيم وإسماعيل ، وسكت المصنف عن ذكر الصفة مع العلمية ؛ لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد ؛ لأن العلمية تَقْتَضي الخُصوصَ ، والوصفية تَقْتَضي العُمومَ ، وبينَ الخصوص والعموم منافاة فلا يجتمعان ، فكذا بَيْنَ العلمية والوصفية لا يجتمعان في كلمة واحدةٍ ، مثال الصفة نحو : مررت بأحمر وسكران .

*

إعراب المتن

(**فصل**) : هو من أسماء التراجم ، فيه من أوجه الإعراب خمسة أوجه أو سبعة كما مر مراراً (**الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقام العلتين**) : (الاسم) : مبتدأ مرفوع (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(الاسم) ، (لا) : نافية (ينصرف) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الموصول) ، والجملة الفعلية صلة الموصول تقديره : الاسم العادم الانصراف أو المعلوم عدم انصرافه هو (ما فيه علتان) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً (فيه) : جار ومجرور خبر مقدم (علتان) : مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية صلة لـ(ما) الموصولة (من علل) : جار ومجرور صفة لـ(علتان) أي : علتان كائنتان من علل تسع (تسع) : صفة لـ(علل) أي : معدودة بتسع (أو واحدة) : معطوف علىٰ (علتان) علىٰ كونه مبتدأ (تقوم) : فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه ، والجملة الفعلية صفة لـ(واحدة) ، (مقام) منصوب على الظرفية المكانية (العلتين) : مضاف إليه مجرور بالياء ، والظرف متعلق بـ(تقوم) تقديره : أو واحدة قائمة مقام العلتين .

(**والعلل التسع هي : الجمع ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتأنيث ، والتعريف ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ، والعجمة ، والصفة**) : (والعلل) : الواو : استئنافية (العلل) : مبتدأ (التسع) : صفة له (هي) : ضمير فصل أو مبتدأ ثان (الجمع) : مع ما عطف عليه خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (ووزن الفعل ، والعدل ، والتأنيث ، والتعريف ، والتركيب ، والألف والنون) : معطوفات على (الجمع) ،

وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (الزائدتان) : صفة لـ(الألف) (والنون) : مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنىٰ (والعجمة والصفة) : معطوفان أيضاً على (الجمع) مرفوعان بالضمة الظاهرة .

(يجمعها) : فعل ومفعول به ، (قول الشاعر) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية حال من (الجمع) وما بعده ، ولٰكنها حال سببية ، والتقدير : والعلل التسع هي الجمع وما عطف عليه حالة كونها جامعاً إياها قول الشاعر :

(اجمــع وزِنْ عــادلاً أنِّــث بمعــرفــة   ركب وزد عجمةً فالوصف قد كَمَلا)

مقول محكي لـ(قول الشاعر) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامةُ نَصْبِه فتحة مقدرة علىٰ ألف (كملا) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، وإن شئت.. قلت : (اجمع) : فعل أمر وفاعله مستتر ، والجملة في محل النصب مقول لقول الشاعر (وزن) : فعل أمر وفاعله مستتر معطوف على (اجمع) ، (عادلاً) : حال من فاعل (زن) ، (أنث) : فعل أمر وفاعله مستتر معطوف بعاطف مقدر على (اجمع) ، (بمعرفة) : جار ومجرور متعلق بـ(أنث) ، (ركب) : فعل أمر وفاعله مستتر معطوف بعاطف مقدر على (اجمع) ، (وزد) : فعل أمر وفاعله مستتر معطوف على (اجمع) ، (عجمة) : مفعول به لـ(زد) منصوب به (فالوصف) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جَوابِ شرط مقدر تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من العلل التسع ، وأردت بيان ما بقي منها.. فأقول لك الوصف (قد كملا) : الوصف : مبتدأ خبره محذوف تقديره : الوصف باق ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة في محل النصب مقول لقول الشاعر (قد) : حرف تحقيق (كملا) : (كمل) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه ، والألف حرف إطلاق ، والجملة الفعلية

حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف والتقدير : والوصف باق هو حالَ كونه مكُمِّلاً للعللِ التسع .

(فالجمع شرطه أن يكون علىٰ صيغة منتهى الجموع) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت عدد العلل المانعة للصرف إجمالاً ، وأردت بيان أحكامها تفصيلاً . . فأقول لك (الجمع) : مبتدأ أول (شرطه) : مبتدأ ثان ومضاف إليه (أن) : حرف نصب ومصدر مبني على السكون (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بها ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على (الجمع) ، (علىٰ صيغة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرِ (يكون) (صيغة) : مضاف (منتهىٰ) : مضاف إليه وهو مضاف (الجموع) : مضاف إليه ، وهو من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً للمبتدأ الثاني تقديره : فالجمع شرطه كونه علىٰ صيغة الجمع المتناهي ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وهي) : مبتدأ ، **(صيغة)** : خبر ومضاف ، **(مفاعل)** : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه علىٰ صيغة منتهى الجموع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، **(مساجد ودراهم وغنائم)** : مضاف إليه محكي ، أو مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف .

(**أو مفاعيل**) : معطوف علىٰ (مفاعل) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(صيغة) مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**مصابيح ومحاريب ودنانير**) : مضاف إليه محكي ، أو مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف .

(**وهٰذه**) : في محل الرفع مبتدأ ، (**العلة**) : بدل من اسم الإشارة ، (**هي**) : ضمير فصل ، (**العلة**) : خبر المبتدأ ، (**الأولىٰ**) : صفة لـ(العلة) ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**من العلتين**) : جار ومجرور حال من العلة الأولىٰ تقديره : حالة كون (العلة الأولىٰ) كائنة من العلتين ، (**اللتين**) : اسم موصول للمثنى المؤنث في محل الجر صفة لـ(العلتين) مبني على الياء لكونه علىٰ صورة المثنىٰ ، والنون حرف زائد لشبه التثنية مبني على الكسر ، (**كل واحدة**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**منهما**) : جار ومجرور صفة لـ(واحدة) أي : كل واحدة كائنة منهما ، (**تمنع**) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه تقديره : (هي) يعود علىٰ (كل واحدة) ، (**الصرف**) : مفعول به لـ(تمنع) ، (**وحدها**) : حال من فاعل (تمنع) مؤول بمشتق وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه تقديره : كل واحدة منهما مانعة الصرف حالة كونها منفردة عن غيرها ، وجملة قوله : (كل واحدة منهما) من المبتدأ والخبر صلة الموصول والعائد ضمير منهما ، (**وتقوم مقام العلتين**) : الواو : عاطفة (تقوم) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (كل واحدة) ، (مقام) : منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ(تقوم) وهو مضاف (العلتين) : مضاف إليه ، وجملة (تقوم) في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة (تمنع) علىٰ كونها خبراً لـ(كل واحدة) تقديره : كل واحدة

منهما مانعة الصرف ، ووحدها وقائمة مقام العلتين الفرعيتين ترجع إحداها إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ .

(وأما وزن الفعل . . فالمراد به أن يكون الاسم علىٰ وزن خاص بالفعل ؛ كشمر بتشديد الميم ، وضرب بالبناء للمفعول) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (وزن الفعل) : مبتدأ أول ومضاف إليه (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (المراد) : مبتدأ ثان (به) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) ، (أن يكون) : ناصب وفعل ناقص منصوب (الاسم) : اسمه مرفوع (علىٰ وزن) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً لـ(يكون) تقديره : أن يكون الاسم كائناً علىٰ وزن خاص (خاص) : صفة لـ(وزن) مجرور بالتبعية (بالفعل) : جار ومجرور متعلق بـ(خاص) ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً للمبتدأ الثاني تقديره : فالمراد به كون الاسم علىٰ وزن خاص بالفعل ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول تقديره : وأما وزن الفعل . . فمخبر عنه بكون المراد به كون الاسم علىٰ وزن خاص بالفعل ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه أن يكون علىٰ صيغة منتهى الجموع) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كشمر) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف وجوباً ، خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كشمر ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (بتشديد الميم) : جار ومجرور ومضاف إليه حال من (شمر) تقديره : حالة كونه مقروءاً بتشديد الميم ، (وضرب) : معطوف

محكي علىٰ (شمر) ، (بالبناء) : جار ومجرور حال من (ضرب) ، (للمفعول) : متعلق بـ(البناء) أي : حالة كونه مقروءاً بالبناء للمفعول ، (وانطلق) : معطوف محكي علىٰ (شمر) ، (ونحوه) : معطوف علىٰ (شمر) مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير عائد علىٰ (شمر) وما بعده ؛ أي : ونحو هٰذا المذكور من الأمثلة .

(من الأفعال) : جار ومجرور حال من (نحوه) أي : حالة كون ذلك النحو كائناً من الأفعال الماضية ، (الماضية) : صفة أولىٰ لـ(الأفعال) ، (المبدوءة) : صفة ثانية لها ، (بهمزة الوصل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المبدوءة) .

(إذا سمىٰ بشيء من ذلك) : (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية مبنية على السكون (سمىٰ) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله اسم محذوف جوازاً معلوم من السياق تقديره : إذا سمىٰ شخص من الأشخاص وهو المفعول الأول لـ(سمىٰ) ، (بشيء) : جار ومجرور متعلق بـ(سمىٰ) علىٰ أنه مفعول ثان له (من ذلك) : جار ومجرور صفة لـ(شيء) ، والجملة الفعلية في محل الجر بإضافة إذا إليها ، والظرف متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر في قوله : (كشمر) ، والتقدير : وذلك الوزن الخاص كائن كشمر ، وما بعده وقت تسمية شخص من الأشخاص بشيء من تلك الأفعال المذكورة ، ويحتمل كون سمي بمعنىٰ (جعل) ، (بشيء) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل له ، والمفعول الثاني محذوف تقديره : إذا جعل شيء من ذلك المذكور من الأفعال علماً لشيء من إنسان ، أو دابة ، أو غيرهما كما مر : أن (شمر) علم لفرس الحجاج الجائر ،

والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر والتقدير : وذلك كائن كشمر ونحوه وقت جعله علماً لشيء من إنسان أو غيره ، والله أعلم .

(أو يكون في أوله زيادة ؛ كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه ؛ كأحمد ، ويزيد ، وتغلب ، ونرجس) : (أو) : حرف عطف وتنويع (يكون) : فعل مضارع ناقص معطوف علىٰ (يكون) في قوله : (فالمراد به أن يكون الاسم) : منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (في أوله) : جار ومجرور ومضاف إليه خبر مقدم لـ(يكون) ، (زيادة) اسمها مؤخر (كزيادة الفعل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ(زيادة) والتقدير : أو تكون زيادة كزيادة الفعل كائنة في أوله ، وجملة (يكون) معطوفة علىٰ جملة (يكون) السابق علىٰ كونها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً للمبتدأ الثاني ، والتقدير : فالمراد به كون الاسم علىٰ وزن خاص بالفعل ، أو كون زيادة كزيادة الفعل في أوله ، (**وهو مشارك**) : مبتدأ وخبر ، والواو فيه للحال ، لـ(الفعل) متعلق بـ(مشارك) ، والجملة الاسمية في محل النصب حال من الضمير (في أوله) ، والتقدير : أو كون زيادة كزيادة الفعل في أوله حالة كونه مشاركاً للفعل في وزنه ، (**في وزنه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(مشارك) ، (**كأحمد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كأحمد ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**ويزيد ، وتغلب ، ونرجس**) معطوفات علىٰ (أحمد) مجرورات بالفتحة ، أو محكيات .

(وأما العدل . . فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقاً) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (العدل) : مبتدأ أول

(فهو) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (هو) : في محل الرفع مبتدأ ثان (خروج) : خبر له وهو مضاف (الاسم) : مضاف إليه (عن صيغته) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(خروج) ، (الأصلية) : صفة للصيغة ؛ أي : المنسوبة إلى الأصل (إما) : حرف تفصيل (تحقيقاً) : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف جوازاً تقديره : خروجاً محققاً ملفوظاً ، وناصبه (خروج) الذي وقع خبراً للمبتدأ الثاني ، والتقدير : خروج الاسم عن صيغته خروجاً محققاً ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والتقدير : وأما العدل.. فمخبر عنه بكونه خروج الاسم عن صيغته الأصلية ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كأحاد) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كأحاد ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (وموحد ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع) معطوفات علىٰ (أحاد) مجرورات بالفتحة ، أو محكيات ، (. . . وهٰكذا إلى العشرة) : الواو : استئنافية (ها) : حرف تنبيه (كذا) : جار ومجرور متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : وقل هٰكذا علىٰ وزن (فعال ومفعل) ، (إلى العشرة) : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة**) : الفاء : تعليلية (إنها) : ناصب واسمه (معدولة) : خبره (عن ألفاظ العدد) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(معدولة) ، (الأصول) : صفة لـ(ألفاظ العدد) (مكررة) حال من (ألفاظ العدد) ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجر بـ(لام التعليل) المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا

بأحاد وما بعده لعدلها عن ألفاظ العدد الأصول ، والجملة المحذوفة مستأنفة .

(**فأصل جاء القوم أحاد : جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا أصل موحد ، وأصل جاء القوم مثنىٰ : جاؤوا اثنين اثنين ، وكذا الباقي**) : (فأصل) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول ، وأردت بيان كيفية عدلها . . فأقول لك (أصل) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف (جاء القوم أحاد) : مضاف إليه (جاؤوا واحداً واحداً) : خبر محكي مرفوع بضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ دال (واحداً) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**وكذا أصل موحد**) : الواو : عاطفة (كذا) : جار ومجرور خبر مقدم (أصل موحد) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأصل جاء القوم) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**وأصل جاء القوم مثنىٰ**) : الواو : عاطفة (أصل) : مبتدأ (جاء القوم مثنىٰ) : مضاف إليه محكي (جاؤوا اثنين اثنين) : خبر محكي ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأصل أحاد) ، (وكذا) : خبر مقدم (الباقي) : مبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأصل أحاد) .

(**وإما تقديراً**) : الواو : عاطفة (إما) : حرف تفصيل فقط (تقديراً) : معطوف علىٰ قوله : (تحقيقاً) علىٰ كونه صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : وأَمَّا العدل . . فهو خروجُ الاسم عن صيغتِه الأصليةِ ؛ إما خروجاً محقَّقاً ملفوظاً ، وإما خروجاً مقدراً منوياً .

(**كالأعلام**) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك الخروج المقدر

كائن ؛ كالخروج الذي قدر في الأعلام ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**التي**) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(الأعلام) ، (**علىٰ وزن فعل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة الموصول تقديرها : التي كانت علىٰ وزن (فعل) ، (**كعمر**) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وتلك الأعلام كائنة ؛ كعمر ، والجملة مستأنفة ، (**وزفر وزحل**) معطوفان علىٰ (عمر) ، (**فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية . قدروا فيها العدل ، وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل**) : (**فإنها**) : الفاء : تعليلية (إنها) : ناصب واسمه (لما) : حرف شرط غير جازم (سمعت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الأعلام) تقديره : (هي) وهو المفعول الأول لِـ(سُمِع) ، (ممنوعة) : مفعول ثان لها (من الصرف) : متعلق بـ(ممنوعة) ، وجملة (سُمِعَ) فعل شرط لـ(لمَّا) ، لا محل لها من الإعراب (وليس) : الواو : حالية (ليس) : فعل ماض ناقص (فيها) : جار ومجرور خبر مقدم لـ(ليس) ، (علة) : اسمها مؤخر (ظاهرة) : صفة أولىٰ لـ(علة) ، (غير العلمية) : صفة ثانية لـ(علة) ومضاف إليه ، وجملة (ليس) من اسمها وخبرها في محل النصب حال من الضمير المستكن في (ممنوعة) ، أو في (سمعت) ، (قدروا) : فعل وفاعل جواب (لما) لا محل لها من الإعراب (فيها) : جار ومجرور متعلق بـ(قدروا) ، (العدل) : مفعول به لـ(قدروا) ، (وأنها) : الواو : عاطفة (أنها) : ناصب واسمه (معدولة) خبر أن (عن عامر) : جار ومجرور متعلق بـ(معدولة) ، (وزافر وزاحل) معطوفان علىٰ (عامر) ، وجملة (أن) واسمها في تأويل مصدر معطوف على (العدل) تقديره : قدروا فيها العَدْلَ وعدلَهَا عن عامر . . . إلخ ، وجملة (لما) من فعل

شرطها وجوابها في محل الرفع خبر إن تقديره : فإنها مُقدَّر فيها العدلُ حين سُمعت ممنوعة من الصرف ، وليس فيها علة ظاهرة ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما مثلنا بهـٰذه الأعلام ؛ لتقديرهم فيها العدل حين سمعت ممنوعة من الصرف ، وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية ، وجملةُ المعلولِ المحذوفة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(وأما التأنيث . . فهو علىٰ ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنىٰ) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل (التأنيث) : مبتدأ أول (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (علىٰ ثلاثة أقسام) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة للمبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (تأنيث) : بدل من (ثلاثة) بدل تفصيل من مجمل (بالألف) : جار ومجرور صفة لـ(تأنيث) ، (وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنىٰ) : معطوفان علىٰ (تأنيث بالألف) ، والجار والمجرور بعدهما صفتان لهما .

(فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقاً ، سواء كانت مقصورة ؛ كحبلىٰ ومرضىٰ وذكرىٰ ، أو ممدودة ؛ كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء) : (فالتأنيث) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام التأنيث ثلاثة ، وأردت بيان حكم كل من الأقسام الثلاثة . . فأقول لك التأنيث بالألف (التأنيث) : مبتدأ (بالألف) : متعلق به (يمنع الصرف) : فعل مضارع

ومفعول به ، وفاعله ضمير يعود على (التأنيث) ، (مطلقاً) : حال من فاعل (يمنع) ، وجملة (يمنع) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فالتأنيث بالألف مانع مطلقاً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (سواء) : خبر مقدم للمبتدأ المتصيد من جملة (كان) المذكورة بعدها (كانت مقصورة) : فعل ناقص وخبره ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود على (الألف) ، (كحبلىٰ) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كحبلىٰ ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (ومرضىٰ وذكرىٰ) : معطوفان علىٰ (حبلىٰ) ، (أو ممدودة) : معطوف علىٰ (مقصورة) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر متصيد منها مرفوع علىٰ كونه مبتدأً مؤخراً لـ(سواء) والتقدير : وكونها مقصورة أو ممدودة سيان في منعها من الصرف ، والجملة مستأنفة ، (كصحراء) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كصحراء ، والجملة مستأنفة (وحمراء وزكرياء وأشياء) : معطوفات علىٰ (صحراء) .

(وهٰذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين) : (وهٰذه) : الواو : استئنافية (هٰذه) : مبتدأ (هي) ضمير فصل (العلة) : خبر المبتدأ (الثانية) : صفة لـ(العلة) ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب (من العلتين) : جار ومجرور متعلق بـ(الثانية) ، أو صفة ثانية لـ(العلة) ، (اللتين) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(واحدة) ، (تمنع الصرف) : فعل ومفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (كل واحدة) ، (وحدها) حال ومضاف إليه من فاعل (تمنع) ، وجملة (وتقوم مقام العلتين) معطوفة علىٰ جملة (تمنع) ، وجملة (تمنع) في

محل الرفع خبر لـ(كل واحدة) تقديره : كل واحدة منهما مانعة الصرف وحدها وقائمة مقام العلتين ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(وأما التأنيث بالتاء . . فيمنع الصرف مع العلمية) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (التأنيث) : مبتدأ (بالتاء) : صفة لـ(التأنيث) أو متعلق به (فيمنع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، وفاعله ضمير مستتر يعود على (التأنيث) ، (الصرف) : مفعول به (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يمنع) ، وجملة (يمنع) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما التأنيث بالتاء . . فمانع الصرف مع العلمية ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ قوله : (فالجمع شرطه) .

(سواء) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من الجملة التي بعدها ، **(كان)** : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الاسم الذي فيه التاء ، **(علماً)** : خبر (كان) منصوب ، **(لمذكر)** : جار ومجرور صفة لـ(علماً) ، **(كطلحة)** : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كطلحة ، والجملة الاسمية معترضة ، **(أو لمؤنث)** : معطوف علىٰ قوله : (لمذكر) ، **(كفاطمة)** : جار ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر متصيد من غير سابك ، مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً لـ(سواء) ، والتقدير : وكونه علماً لمذكر أو لمؤنث سيان ، والجملة مستأنفة .

(وأما التأنيث المعنوي . . فهو كالتأنيث بالتاء فيمنعُ مع العلميةِ) : الواو :

عاطفة (أما) : حرف شرط (التأنيث) : مبتدأ (المعنوي) : صفة له (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (أما) (هو) : في محل الرفع مبتدأ ثان (كالتأنيث) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(هو) ، (بالتاء) : صفة لـ(التأنيث) ، أو متعلق به ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول جواب (أما) ، وجملة (أما) معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه) ، (فيمنع) : الفاء : حرف عطف وتفريع (يمنع) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على (التأنيث المعنوي) ، (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يمنع) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة التشبيه عطف تفسير .

(لكن بشرط أن يكون الاسم زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كسعاد ، أو ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر ، أو ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور ، أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) : (لكن) : حرف استدراك (بشرط) : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : لكن يمنع التأنيث المعنوي الصرف بشرط ، والجملة المحذوفة جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب (أن يكون) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) (الاسم) : اسمها (زائداً) : خبرها منصوب (علىٰ ثلاثة أحرف) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(زائداً) ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : لكن إنما يمنع التأنيث المعنوي مع العلمية بشرط كون الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً زائداً علىٰ ثلاثة أحرف (كسعاد) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كسعاد ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب (أو) : حرف عطف وتنويع (ثلاثياً) : معطوف علىٰ (زائداً) ، (محرك الوسط) : صفة لـ(ثلاثياً) ومضاف إليه (كسقر) : جار

ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة معترضة (أو ساكن) : معطوف علىٰ (محرك) وهو مضاف (الوسط) : مضاف إليه (أعجمياً) : صفة لـ(ساكن الوسط) (كجور) : جار ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة معترضة (أو منقولاً) : معطوف علىٰ (محرك الوسط) علىٰ كونه صفة لـ(ثلاثياً) ، (من المذكر) : جار ومجرور متعلق بـ(منقولاً) ، (إلى المؤنث) : جار ومجرور متعلق بـ(منقولاً) أيضاً (كما) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف واقعة على المنقول (إذا) : ظرف مجرد عن الشرط (سميت) فعل وفاعل (امرأة) : مفعول أول لِـ(سَمَّىٰ) ، (بزيد) : مفعول ثان له ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف متعلق بمحذوف صلة لـ(ما) الموصولة ، والجار والمجرور في (كما) خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كالمنقول الذي استقر وحصل وقت تسميتك امرأةً بزيد .

(فإن لم يكن شيء من ذلك ؛ كهند ودعد . . جاز الصرف وتركه وهو الأحسن) : (فإن لم يكن) : الفاء : فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت حكم ما إذا وجدت تلك الشروط ، وأردت بيان حكم ما إذا لم توجد تلك الشروط . . فأقول لك إن لم يكن شيء من ذلك (إن) : حرف شرط جازم (لم) : حرف نفي وجزم (يكن) : فعل مضارع تام مجزوم بـ(لم) ، وعلامة جزمه سكون آخره (شيء) : فاعل (يكن) مرفوع (من ذلك) : جار ومجرور صفة لـ(شيء) ، وجملة (يكن) في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (كهند ودعد) : جار ومجرور خبر لمحذوف ؛ والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (جاز الصرف) : فعل وفاعل (وتركه) : معطوف على الصرف ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إنْ)

الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، **(وهو الأحسن)** : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(وأما التعريف . . فالمراد به العلمية ، وتمنع الصرف مع وزن الفعل ومع العدل ، ومع التأنيث ؛ كما تقدم ، ومع التركيب المزجي ، ومع الألف والنون ، ومع العجمة ، كما سيأتي) : (وأما) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (التعريف) : مبتدأ أول (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (المراد) : مبتدأ ثان (به) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) ، (العلمية) : خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه) ، (وتمنع) : الواو : استئنافية أو عاطفة (تمنع) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على (العلمية) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معطوفة علىٰ جملة المبتدأ الثاني ، (مع وزن الفعل) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تمنع) ، (ومع العدل ومع التأنيث) : ظرفان ومضاف إليهما معطوفان علىٰ قوله : (مع وزن الفعل) متعلقان بـ(تمنع) أيضاً ، (كما تقدم) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) الموصولة تقديره : (هو) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة ما الموصولة ، والجار والمجرور في (كما) متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالمثال

الذي تقدم فيها ؛ كأحمد في وزن الفعل ، وعمر في العدل ، وفاطمة في التأنيث ، (ومع التركيب) : ظرف ومضاف إليه (المزجي) : صفة للتركيب معطوف علىٰ قوله : (مع وزن الفعل) ، (ومع الألف والنون ، ومع العجمة) معطوفان أيضاً علىٰ قوله : (مع وزن الفعل) ، وقوله : (كما) : جار ومجرور (سيأتي) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، والكاف متعلقة بواجب الحذف لوقوعها خبراً ، لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالأمثلة التي ستأتي فيها من بعلبك وعثمان وإبراهيم .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(فَصْلٌ)

في موانع الصرف

[ش] : (الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع إحداهما اللفظ ، والأخرى المعنىٰ

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) : أي : هـٰذا الآتي فصل معقود (في موانع الصرف) أي : في بيان الأسباب التي تمنع الاسم المتمكن من الصرف ؛ أي : من التنوين والجر بالكسرة ؛ لشبهه بالفعل في وجود تلك الأسباب الفرعية فيه ، وعرفه بقوله : (الاسم الذي لا ينصرف لشبهه بالفعل) في وجود تلك الأسباب الفرعية فيه (هو ما) أي : اسم متمكن وجد (فيه علتان) أي : سببان (فرعيتان) لغيرهما (مرجع إحداهما) أي : مدار فرعية إحدى العلتين (اللفظ ، و) مدار فرعية العلة (الأخرى المعنىٰ) وذلك : أن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه ، وفي المعنىٰ : لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل وهو لا يكون إلا اسماً ، فتوقف وجوده علىٰ وجود الاسم لفظاً ومعنىً من جهتين مختلفتين ، فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك . . فقد أشبه الفعل ، فيعطىٰ حكمه وهو المنع من الصرف ؛ تخفيفاً لثقله بشبه الفعل الثقيل ، فخرج بذلك ما ليس فيه فرعية أصلاً ؛ كرجل وفرس ؛ لأن كلاً منهما مفرد جامد نكرة مذكر ، وما فيه فرعية واحدة ؛ كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير ، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ، ومرجعه اللفظ ، وكذا ما فيه فرعيتان في اللفظ فقط ؛ كأجيمال فيه الجمع فرع الأفراد ، والتصغير فرع التكبير ، أو في المعنىٰ فقط ؛ كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ، ولزوم التأنيث فرع عدمه ، ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنىٰ من جهة واحدة ؛ كدريهم ، فإن فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير ، وهما فرعان عن عدمهما ، وكل منهما نشأ

(من علل تسع) صفة لـ(العلتين) كفاطمة وإبراهيم **(أو)** فيه علة **(واحدة)** منها **(تقوم)** في الاستقلال بالمنع من الصرف **(مقام العلتين)** الأولىٰ مقامهما ؛ كحبلىٰ ومساجد **(والعلل التسع)** علىٰ سبيل الإجمال والتعداد **(هي : الجمع)** فرع الواحد **(ووزن الفعل)** فرع وزن الاسم **(والعدل)** فرع المعدول عنه **(والتأنيث)** فرع التذكير **(والتعريف)** فرع التنكير **(والتركيب)** فرع الإفراد **(والألف والنون الزائدتان)** فرع المزيد عليه **(والعجمة)** فرع العربية عندهم

عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر . انتهىٰ « خضري » .

كائنتان **(من علل تسع صفة لـ« العلتين » كفاطمة وإبراهيم)** هٰذا عند الجمهور ، وقيل : عشرة ، وقيل : إحدىٰ عشرة كما مر في « التتمة » ليس فيها معنوي سوى العلمية والوصفية ، وباقيها لفظي حتى التأنيث المعنوي ؛ لظهوره في اللفظ بتأنيث الضميرِ والفعلِ مثلاً . انتهىٰ منه .

(أو) هو ما **(فيه علة واحدة منها)** أي : من التسع **(تقوم)** تلك الواحدة **(في الاستقلال)** والاستبداد **(بالمنع من الصرف مقام العلتين)** الفرعيتين ، وفي قوله : **(الأولىٰ)** أن يقال **(مقامهما)** بالإضمار ؛ لأن المقام له لسبق المرجع نظر ؛ لأن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأُولىٰ ؛ ففي الإظهار فائدة : أن المراد بهما العلتان الفرعيتان المختلف مرجعهما ، وتلك العلة الواحدة القائمة مقام العلتين اثنتان فقط : ألف التأنيث مطلقاً **(كحبلىٰ)** وحمراء ، وصيغة منتهى الجموع ؛ كمصابيح **(ومساجد ، والعلل التسع علىٰ سبيل الإجمال)** المجرد عن تفصيل أحكامها **(والتعداد)** أي : عدها واحداً واحداً **(هي : الجمع)** المتناهي **(فرع الواحد ، ووزن الفعل فرع وزن الاسم ، والعدل فرع المعدول عنه ، والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير ، والتركيب فرع الإفراد ، والألف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه ، والعجمة فرع العربية عندهم)** أي : عند العرب وفي لسانهم

(**والصفة**) فرع الموصوف ، وهـٰذه التسع (**يجمعها**) في بيت واحد علىٰ هـٰذا الترتيب (**قول الشاعر**) :

اجمـع وزِنْ عـادلاً أنِّـث بمعـرفـةٍ ركب وزد عجمةً فالوصف قد كملا)

أي : قد كمل به عدها ، والألف للإطلاق ، وينسب هـٰذا البيت للعلامة ابن النحاس .

واعلم : أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقام مقامهما يشابه الفعل ؛ لأن فيه

(**والصفة فرع الموصوف ، وهـٰذه**) العلل (**التسع يجمعها في بيت واحد علىٰ هـٰذا الترتيب**) الذي ذكرناه في التعداد (**قول الشاعر**) محمد ابن النحاس الحلبي ثم المصري رحمه الله تعالىٰ من (البحر البسيط) الذي أجزاؤه (مستفعلن فاعلن) أربع مرات :

(**اجمـع وزِنْ عـادلاً أنِّـث بمعـرفـةٍ ركب وزد عجمةً فالوصف قد كملا**)

وقد مر شرح البيت في « التتمة » فراجعها .

وقوله : (**أي : قد كمل به**) أي : بالوصف (**عدها**) أي : عدد العلل التسع فيه ؛ إشارة إلىٰ أن الوصف مبتدأ ، وجملة (قد كمل) خبره (**والألف**) فيه (**للإطلاق**) أي : لإطلاق الصوت ومده في آخر البيت (**وينسب هـٰذا البيت للعلامة**) بهاء الدين محمد (**ابن النحاس**) رحمه الله تعالىٰ ، وقد بسطنا الكلام في ترجمته في « التتمة » فراجعها .

(**واعلم**) أيها النحوي (: **أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان**) فرعيتان (**أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل**) في اشتماله علىٰ علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين ، مرجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وذلك (**لأن فيه**) أي : لأن في

أيضاً فرعيتين بالنسبة إلى الاسم : إحداهما من جهة الاشتقاق ؛ فإن الفعل مشتق من المصدر على الأصح ، وثانيتهما من جهة الإفادة ؛ إذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم ، والاسم يستغني عنه ، فلما شابه الفعل بالفرعيتين . . منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما : الكسرة والتنوين ، ولا يخفىٰ عليك أن تسمية كل واحدة من هـٰذه التسع علة مجاز لا حقيقة ؛ إذ مجموع اثنين منها هو العلة ، وإذا أردت

الفعل (**أيضاً**) أي : كما في الاسم (**فرعيتين بالنسبة إلى الاسم : إحداهما من جهة الاشتقاق ؛ فإن الفعل مشتق من المصدر**) الذي هو الاسم (**على الأصح**) عند البصريين ، والمشتق فرع المشتق منه ، وأما عند الكوفيين . . فالعلة اللفظية شبه التركيب ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والنسبة والاسم يدل على الذات فقط ، والمركب فرع المفرد .

(**وثانيتهما**) : أي : ثانية الفرعيتين في الفعل (**من جهة الإفادة ؛ إذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم**) لأنه يحتاج إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً (**والاسم يستغني عنه**) أي : عن الفعل ؛ لصحة كونه مسنداً إليه ، والفعل لا يكون إلا مسنداً ، وما يحتاج فرع لما لا يحتاج إليه ؛ فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنىٰ (**فلما شابه**) الاسم (**الفعل بـ**) مطلق (**الفرعيتين . . منع منه**) أي : من الاسم (**شيئان ليسا في الفعل**) أي : ممنوعان في الفعل (**وهما : الكسرة والتنوين**) وليس المراد باشتماله علىٰ علتين اشتماله علىٰ عين العلتين اللتين في الفعل ، وبوَصْفِ العلتَيْنِ بالمعتبرتين اندفع إيراد نحو : هند ، إذا صرف ، مع أن فيه الفرعيتين التأنيث والعلمية ؛ لأنهما ليستا بمعتبرتين لانتفاء بعض الشروط فيه كما سيأتي .

(**ولا يخفىٰ عليك**) أيها النحوي (**أن تسمية كل واحدة من هـٰذه**) العلل (**التسع علةً مجاز**) مرسل من إطلاق اسم الكل على الجزء لعلاقة الجزئية (**لا حقيقة ؛ إذ مجموع اثْنَيْنِ منها هو العلة**) في منع الصرف وأشار الشارح بقوله : (**وإذا أردت**

معرفتها تفصيلاً (. . **فالجمع شرطه**) في الاستقلال بمنع الصرف (**أن يكون على صيغة منتهى الجموع**) بغير هاء (**وهي صيغة** (**مفاعل**) **نحو** : **مساجد ودراهم وغنائم**) **مما أوله مفتوح وثالثه ألف ، بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديراً ؛ كدواب** (**أو**) صيغة (**مفاعيل نحو** : **مصابيح ومحاريب ودنانير**) **مما أوله مفتوح وثالثه ألف ، بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، وما يلي الألف مكسور أيضاً** ،

معرفتها) أي : معرفة تلك العلل التسع (**تفصيلاً**) ببيان حقيقتها وشروطها (. . **فـ**) أقول لك : (**الجمع**) المتناهي (**شرطه في الاستقلال**) والاستبداد (**بمنع الصرف**) إلىٰ أن (الفاء) في قوله : (فالجمع) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر كما قدره الشارح (**أن يكون**) ذلك الجمع (**علىٰ صيغة**) أي : علىٰ هيئة ووزن (**منتهى الجموع بغير**) زيادة (**هاء**) التأنيث فيه ، احترز به عن نحو : ملائكة وصياقلة ، كما سيأتي في كلام الشارح (**وهي**) أي : صيغة منتهى الجموع (**صيغة « مفاعل »**) أي : وزن (مفاعل) من كل اسم أوله مفتوح ، سواء كان ميماً أو غيره ، وثالثه ألفُ تكسيرٍ بعدها حرفان ، أولهما مكسور لفظاً (**نحو** : **مساجد ودراهم وغنائم**) جمع مسجد مصلى الصلاة ، ودرهم وهو النقد من الفضة ، وغنيمة وهو المال المأخوذ من كفار الحرب ، كما ذكره الشارح بقوله : (**مما أوله مفتوح وثالثه ألف ، بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديراً ؛ كدواب**) جمع دابة ، وهي كل ما يدب على الأرض أصله دوابب ، فكرهوا توالي المثلين فأدغمت الباء في الباء (**أو صيغة « مفاعيل » نحو** : **مصابيح**) جمع مصباح وهو السراج (**ومحاريب**) جمع محراب وهو موضع الإمام من المسجد (**ودنانير**) جمع دينار وهو من الذهب (**مما أوله مفتوح**) سواء كان ميماً أَوْ لاَ (**وثالثه ألف ، بعدها ثلاثة أحرف وسطها**) أي : وسط الثلاثة (**ساكن ، وما يلي الألف مكسور أيضاً**) أي :

وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماً وهو كذلك ؛ لأن المعتبر موافقة (مفاعل ومفاعيل) في الهيئة والزنة لا في الحروف ، ولهـٰذا عبر صاحب « الإرشاد » بفعالل وفعاليل دونهما ؛ إيذاناً بأن الزيادة والأصالة في بحث جمع التكسير غير معتبرة ، بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي وسميت هـٰذه الصيغة بهـٰذا الاسم ؛

كما أنه مكسور في (مفاعل) ، (**وقد فهم من تمثيله**) أي : من تمثيل المؤلف للصيغتين (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يشترط في الصيغة**) أي : **في صيغتي** جمع المتناهي (**أن يكون أولها**) أي : أول الصيغة (**ميماً وهو**) أي : الحكم المعلوم خارجاً (**كذلك**) أي : كائن لما فهم من تمثيله فدخل فيها نحو : صوامع وقناديل (**لأن**) الشرط (**المعتبر**) في هـٰذا الجمع (**موافقة « مفاعل ومفاعيل » في الهيئة**) أي : في الحركات والسكنات (**والزنة**) أي : وفي الوزن ، والوزن مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن . . . إلخ ، (**لا في**) عين (**الحروف ، ولهـٰذا**) أي : ولأجل كون المعتبر فيه الهيئة والزنة لا الحروف (**عبر**) عن هـٰذه الصيغة (**صاحب « الإرشاد »**) مسعود بن عمر التفتازاني . انتهىٰ « حدود » .

(**بفعالل**) بدل مفاعل (و) بـ(**فعاليل**) بدل مفاعيل (**دونهما**) أي : دون تعبيره بهما ؛ أي : بمفاعل ومفاعيل (**إيذاناً**) أي : إشعاراً (**بأن الزيادة والأصالة**) أي : بأن زيادة الحروف علىٰ أصول الكلمة وأصالتها (**في بحث جمع التكسير**) الذي منه هـٰذان الوزنان (**غير معتبرة ، بل المعتبر**) في وزن جمع التكسير (**الوزن العروضي**) الذي هو مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن في أجزاء التفاعيل بلا نظر إلىٰ أصول الكلمة وزائدها (**لا**) الوزن (**التصريفي**) الذي هو مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام ، وعن الزوائد بلفظها (**وسميت هـٰذه الصيغة**) أي : صيغة (مفاعل ومفاعيل) (**بهـٰذا الاسم**)

لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين ، فهـٰذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرىٰ ، فانتهىٰ تكسيرها المغير للصيغة ، وأما جمع السلامة . . فإنه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب علىٰ صواحبات ،

أي : بمنتهى الجموع ؛ أي : بأقصى الجموع ونهايتها ؛ أي : الذي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرةً أخرىٰ بعد حصوله علىٰ هـٰذه الصيغة (**لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين ، فهـٰذه الصيغة**) أي : صيغة (مفاعل ومفاعيل) (**بلغت**) أي : وصلت (**نهاية الجمعية**) وأقصاها (**بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرىٰ ، فانتهىٰ**) أي : بلغ النهاية والآخر (**تكسيرها**) أي : جمعها جمع التكسير (**المغير للصيغة**) أي : لصيغة مفرده وبنائه بأحد ستة أشياء ؛ مثلاً : كلب يجمع علىٰ (أكلب) ، ثم يجمع أكلب علىٰ (أكالب) بزنة (مفاعل) ، وكذلك نعم يجمع علىٰ (أنعامٍ) ، ثم يُجمع أنعامٌ علىٰ (أناعيم) بزنة (مفاعيل) ، وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك ؛ فهما علىٰ صيغةٍ وقَفَتْ عندها جموعُ التكسير .

وقولُهُ : (لا يمكن أن يجمع جمع تكسير) لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو : الصواحبات جمع صواحب ؛ فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هـٰذه الصيغة التي هو عليها ، وإن جمع جمع سلامة علىٰ صواحبات ، وإنما لم يكن جمعه جمع (سلامة) ضاراً في دعوىٰ أن صيغة (صواحب) مثلاً بلغت أقصىٰ صيغة الجموع ، مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع (سلامة) فلم تبلغ صواحب أقصاها ؛ لأن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة . . لم يبطل نهاية الجمعية علىٰ جمع التكسير ؛ فهو بسبب ذلك كالعدم . انتهىٰ من « أبي النجا » .

كما قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**وأما جمع السلامة . . فإنه لا يغير الصيغة**) أي : صيغة مفرده ، فيجوز جمع صيغة (منتهى الجموع) جمع السلامة (**كما جمع صواحب**) مع كونه علىٰ صيغة (مفاعل) (**علىٰ صواحبات**) لعدم تغييره صيغة

وإنما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء ؛ لأنها لو كانت مع هاء . . كانت علىٰ زنة المفردات فتضعف الجمعية ، ولهـٰذا صرف نحو : فرازنة وملائكة وصياقلة ؛ لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ؛ ككراهية بمعنىٰ كراهة ، وطواعية بمعنىٰ طاعة ، وإذا سمي بهـٰذا الجمع ؛ كحضاجر علماً للضبع . . امتنع صرفه نظراً إلى الأصل .

(وهـٰذه العلة) من العلل التسع (هي العلة الأولىٰ من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي :

مفرده (وإنما اشترطنا فيها) أي : في صيغة (منتهى الجموع) (أن تكون بغير هاء) أي : بغير تاء تأنيث (لأنها) أي : لأن صيغة (منتهى الجموع) (لو كانت مع هاء) . . لـ(كانت علىٰ زنة المفردات فتضعف الجمعية) فيها ، فتكون مصروفةً ؛ لعدم خروجها عن آحاد صيغ العرب .

(ولهـٰذا) أي : ولأجل ضعف جمعيتها (صرف نحو : فرزانة) نوع مِنْ لُعَبَةِ الشطرنج جمع فِرْزَانٍ . انتهىٰ « منجد » .

(وملائكة) جمع مَلَكٍ .

(وصياقلة) جمع صَيْقَلٍ ، وهو مَنْ يَجْلُو السَّيْفَ كما في « القاموس » (لأن وَزْنَها) أي : لأن شِبْهَها في الوزن (قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ؛ ككراهية بمعنىٰ كراهة ، وطواعية بمعنىٰ طاعة ، وإذا سمي بهـٰذا الجمع) أي : بالجمع المتناهي شيء ما (كحضاجر) جمع حَضْجَرٍ بمعنىٰ (عظيمِ البطن) (علماً للضبع) سمي به ؛ لكونه عظيمَ البطنِ كثيرَ الأكل (. . امتنع صرفه نظراً إلى الأصل) أي : إلىٰ أصل كونه جمعاً وإن كان الآن علمَ جنس للضبع فزالت عنه الجمعية ؛ وكذا (هوازن) علماً لقبيلة مشهورة من العرب امتنع صرفه نظراً إلىٰ أصله ؛ لأنه جمع هازنة .

(وهـٰذه العلة) الكائنة (من العلل التسع) التي هي صيغة (منتهى الجموع) (هي العلة الأولىٰ من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها ؛ أي :

تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الأولىٰ علتين ، وإنما قام الجمع مقامهما ؛ لأن كونه جمعاً بمنزلة علة ، وكونه علىٰ صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرىٰ ، ولهـٰذا لو لحقته الهاء كما تقدم . . انصرف لشبهه بالمفرد .

(وأما وزن الفعل . . فالمراد به أن يكون الاسم) إما (علىٰ وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل (كشمر بتشديد الميم) فإنه علم فرس منقول من (شمر) مجرداً من فاعله (يشمر) تشميراً فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص .

تستقل بمنع الصرف وتقوم مقام العلتين الأولىٰ) أن يقال مقام (علتين) لأن المقام للتنكير لعدم تعينهما (وإنما قام) هـٰذا (الجمعُ مقامهُمَا ؛ لأن كونه جمعاً بمنزلة علة) واحدة ترجع إلى المعنىٰ من العلتين المعتبرتين (وكونه علىٰ صيغة) ووزن (لا نظير) ولا مثيل (لها في الآحاد) والمفردات (بمنزلة علة أخرىٰ) ترجع إلى اللفظ منهما (ولهـٰذا) أي : ولأجل كونه علىٰ صيغة لا نظير لها (لو لحقته) أي : لو لحقت هـٰذا الجمع (الهاء) أي : تاء التأنيث ، وذلك (كما تقدم) أي : كالمثال الذي تقدم من (الملائكة والصياقلة) (. . انصرف لشبهه بالمفرد) بالهاء الزائدة عليه ؛ لأنه كان بسببها علىٰ وزن (طواعية وكراهية) كما مر آنفاً .

(وأما وزن الفعل) المانع من الصرف (. . فالمراد به) أي : بذلك الوزن المانع (أن يكون الاسم ؛ إما علىٰ وزن خاص في اللغة العربية بالفعل بحيث لا يوجد) ذلك الوزن (في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل) بمعنىٰ أن الواضع وضعه أصالةً للفعل ، ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولاً عن الفعل (كشمر بتشديد الميم ، فإنه علم فرس) لحجاج بن يوسف الثقفي الجائر (منقول من « شمر » مجرداً من فاعله « يشمر » تشميراً فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص) به ، وأما بَقَّمَ ؛ اسمُ نَبْتٍ يُصبغ به معروف . . فعجمي ، فلا

(و) كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول) .

(وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فإنه (إذا سمي بشيء من ذلك) . . كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص ، وإنما قيد (ضرب) بالبناء للمفعول ؛ لأنه بالبناء للفاعل غير مختص

يضر في اختصاص هـٰذا الوزن بالفعل لما تقدم آنفاً من تقييد الأسماء بالعربية . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وكذا حال ضُرِبَ بالبناء للمفعول) علم رجل من غير اعتبار ضمير فيه ، وإلا . . بأن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي ، وأما دُئِلَ بضم الدال وكسر الهمزة . . فشاذ ، وقد تقدم قريباً أنَّا قلنا من غير شذوذ .

(و) كذا حال (انطلق ونحوه) أي : نحو انطلق حالة كون ذلك النحو (من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) كانكسر واستخرج (فإنه) أي : فإن الشأن والحال (إذا سمي) شيء حيواناً كان أو غيره (بشيء من ذلك) المذكور من (ضرب وانطلق) (. . كان) ذلك الفعل الذي سمي به شيء (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص) به .

قال الأزهري : (وحكم همزة الوصل في الفعل المسمىٰ به القطع ، واحترز المصنف بقوله : « علىٰ وزن خاص بالفعل » عما إذا كان علىٰ وزن لا يختص بالفعل ، فإن كان الاسم به أولىٰ لكونه غالباً فيه ؛ كالذي علىٰ وزن (فاعل) ككاهل علماً ، أو كان مستعملاً في الاسم والفعل على السواء ؛ كالذي علىٰ وزن (فعل) بفتح العين ؛ كضرب وشجر ، أو وزن (فعلل) نحو : جعفر ودحرج ، فإنه منصرف) . انتهىٰ « كواكب » .

(وإنما قيد) المصنف (ضرب بالبناء للمفعول ؛ لأنه بالبناء للفاعل غير مختص

بالفعل (أو يكون) الفعل به أولىٰ ؛ إما لكثرته فيه ؛ كإثمد وإصبع وأبلم ؛ لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر الثلاثي ، أو يكون علىٰ وزن غير خاص به ؛ بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل ، لـٰكن يكون (في أوله زيادة) أي : زيادة حرف من حروف نأيت (كزيادة الفعل) أي : مثل زيادته ، لـٰكنها به أولىٰ

بالفعل) فيصرف إذا سمي به ؛ لأنه نظير حجر وشجر (**أو**) إما أن (**يكون الفعل به**) أي : بذلك الوزن (**أولىٰ**) أي : أحرىٰ وأحق من الاسم (**إما لكثرته**) أي : لكثرة ذلك الوزن (**فيه**) أي : في الفعل (**كإثمد**) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما آخره دال مهملة ، وهو اسم علم علىٰ حجر الكحل. . فهو ممنوع من الصرف ؛ لأنه موازن لاضرب أمر من الضرب .

(و) كذا حال (**إصبع**) واحد الأصابع بوزن اذهب .

(و) حال (**أَبْلُم**) بوزن (اقتل) اسمٌ لِسَعْفِ المُقْلِ وخَوْصِ الدُّومِ ، فهما ممنوعان من الصرف أيضاً إذا سمي بهما .

وإنما مثلنا بهـٰذه الثلاثة ؛ للوزن الذي كان الفعل أولىٰ به (**لقلة أوزانها**) أي : أوزان هـٰذه الثلاثة ونظائرها في الوزن (**في الاسم وكثرتها**) أي : وكثرة أوزان هـٰذه الثلاثة ومشابهها في الوزن (**في أمر**) الفعل (**الثلاثي**) كاضرب في الأول ، واذهب في الثاني ، واقتل في الثالث ، فكان الفعل به أولىٰ فمنعت من الصرف إذا سمي بها .

(**أو**) إما أن (**يكون**) الاسم (**علىٰ وزن غير خاص به**) أي : بالفعل (**بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل ، لـٰكن يكون في أوله**) أي : في أول ذلك الاسم (**زيادة** ؛ **أي** : **زيادة حرف من حروف نأيت** ؛ **كزيادة الفعل**) المضارع (**أي** : **مثل زيادته** ، **لـٰكنها**) أي : لـٰكن تلك الزيادة (**به**) أي : بالفعل (**أولىٰ**) وأحق دون

لدلالتها فيه علىٰ معنىً بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كأحمد ويزيد وتغلب ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه ، فإن كلاً منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ، ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازماً غير مغير إلىٰ مثال هو للاسم ، فلو سمىٰ بامرىء

الاسم (**لدلالتها**) أي : لدلالة تلك الزيادة (**فيه**) أي : في الفعل (**علىٰ معنىً بخلافها**) أي : بخلاف تلك الزيادة (**في الاسم**) فإنها لا تدل فيه علىٰ معنىً ، وذلك نحو : أفكل ـ بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ـ وهي الرعدة يقال : أخذته الأفكل إذا أصابته رعدة ، فإن الهمزة فيه لا تدل علىٰ معنىً ، وهي في موازنه من الفعل نحو : أَذْهَبُ ؛ دالة على المتكلم ، فلذا كان المفتتح بهٰذه الزيادة من الأفعال أصلاً للمفتتح بها من الأسماء (**وهو**) أي : ذلك الاسم (**مع تلك الزيادة مشارك للفعل في وزنه ، وذلك**) الاسمُ الذي كان فيه زيادة كزيادة الفعل مع كونه مشاركاً للفعل في وزن (**كأحمد**) مبدوءاً بالهمزة (**ويزيد**) مبدوءاً بالياء ؛ علمين علىٰ شخصين (**وتغلب**) مبدوءاً بالتاء ؛ علماً علىٰ قبيلة (**ونرجس بفتح أوله وكسر ثالثه**) مبدوءاً بالنون ؛ علماً علىٰ نبت ، وقال في « القاموس » : (والنرجس ـ بكسر النون وفتحها ـ نافع شمه للزكام والصداع الباردين وأصله ؛ أي : عروقه منقوعاً في الحليب ليلتين يطلىٰ به ذكر العنين فيقيمه ويفعل فعلاً عجيباً) انتهىٰ .

(**فإن كلاً منها**) أي : من هٰذه الأربعة (**غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ، ولا بد في**) هٰذا (**الوزن المذكور أن يكون لازماً**) باقياً في اللفظ علىٰ حالته الأصلية (**غير مغير**) عنها (**إلىٰ مثال**) أي : إلىٰ وزن (**هو**) خاص (**للاسم**) مخالف لطريقة الفعل .

(**فلو**) لم يكن الوزن لازماً غير مغير كما إذا (**سمىٰ بامرىء**) انصرف ؛ لأنه في الرفع نظير اكتب ، وفي النصب نظير اذهب ، وفي الجر نظير اضرب ، فلم يلزم

ورد وقيل. . لم يمنع من الصرف ، وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل. . وجب قطعها ، بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل ؛ فإنه يبقىٰ بعد التسمية علىٰ ما هو عليه .

(وأما العدل) هو مصدر مبني للمفعول ؛ أي : معدولية الاسم

وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة ، أو لم يكن الوزن باقياً علىٰ حالته الأصلية (و) ذلك كـ(رد وقيل) وبيع مبنيات للمفعول (. . لم يمنع من الصرف) لأنها لم تبق علىٰ حالتها الأصلية ، فإن أصلها (فعل) بضم الفاء وكسر العين ، ثم دخلها الإدغام والإعلال فصارت صيغة (رد) بوزن (قفل) وصيغة (قيل وبيع) بمنزلة (ديك) فوجب صرفها لذلك .

(وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل) كانطلق واستخرج (. . وجب قطعها) أي : وجب قطع همزته كما مر نقلاً عن « الأزهري » لدلالتها دائماً علىٰ معنىً إذا كانت في الفعل ؛ كاذهب واضرب فلا تحذف في الدرج (بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل ؛ فإنه) أي : فإن ذلك الاسم (يبقىٰ بعد التسمية) به (علىٰ ما هو عليه) قبل التسمية من حذف همزته عند الدرج ، كما إذا سمي بانطلاق واستخراج .

قال الأزهري : (وحكم همزة الوصل في الفعل المسمىٰ به القطع ؛ لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع الهمزة ، بخلاف المنقول من اسم ؛ كاقتدرا ، فإن الهمزة تبقىٰ علىٰ وصلها بعد التسمية ؛ لأن المنقول عن اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يَسْتَحِق الخروجَ عما هو له) انتهىٰ « تصريح » .

(وأما العدل) المانع للصرف (هو مصدر مبني للمفعول) أي : مصدر أسند إلى المفعول ، وفسره بقوله : (أي : معدولية الاسم) أي : كونه معدولاً محولاً

(. . فهو خروج الاسم) أي : كونه مخرجاً (عن صيغته الأصلية) أي : عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها إلىٰ صيغة أخرىٰ مع بقاء المعنىٰ والمادة ؛ فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة والخروج .

(إما تحقيقاً) بأن يدل دليل غير منع الصرف علىٰ خروجه عن صيغته

عن صيغته الأصلية إلىٰ صيغة أخرىٰ (. . فهو خروج الاسم ؛ أي : كونه مخرجاً) ومحولاً (عن صيغته الأصلية ؛ أي : عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها إلىٰ صيغة أخرىٰ مع بقاء المعنىٰ) واتحاده (والمادة) أي : الحروف : من غير إعلال ولا إلحاق ، فخرج بقوله : (مع بقاء المعنىٰ والمادة) المشتق ، فإنه يختلف المعنىٰ فيه وفي المشتق منه ؛ فضارب قد خرج عن معنى الضَرْبِ ، كما خرج عن لفظه ؛ كما قال الشارح (فلا يرد) حينئذٍ علينا اعتراضاً (لزوم) ووجوب (كون ضارب غير منصرف لـ) وجود (العدل) فيه (والصفة) لتحوله عن صيغته الأصلية التي هي (ضَرْبٌ) لأنه خرج بقولنا : (مع بقاء المعنىٰ والمادة) فلا ينطبق عليه حد العدل فهو مصروف بخلاف نحو : ثلاث ، فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة ، وخرج بقولنا : (من غير إعلال) ما تغير للإعلال ؛ كمقام ، فإن أصله (مقوم) كمذهب ، نقل حركة الواو إلى القاف فصار (مقوم) تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدلت ألفاً فصار (مقام) ، فهـٰذا لا يقال له عدل عندهم ؛ لأن التغير للإعلال ، وبقولنا : (ولا إلحاق) نحو : كوثر ؛ لأنه أخرج عن صيغته بزيادة الواو فيه ؛ لغرض الإلحاق بجعفر ، وقد مر ذلك كله في « التتمة » .

(و) اعلم : أن (الخروج) أي : خروج الاسم عن صيغته الأصلية (إما) أن يكون (تحقيقاً) أي : محققاً (بأن يدل دليل غير منع الصرف علىٰ خروجه عن صيغته

الأصلية إلىٰ أخرىٰ (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنىٰ وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) كمثلث (. . . وهٰكذا إلى العشرة) بإدخال الغاية (فإنها) أي : الأمثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلىٰ عشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنىٰ عن اثنين اثنين . . . وهٰكذا؛ لأن المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر ، فإذا عرفت ذلك (. . فأصل) قولك :

الأصلية إلىٰ أخرىٰ ؛ كأحاد بضم الهمزة ، وموحد بفتح أوله وثالثه ، وثناء بضم أوله ، ومثنىٰ) بفتح أوله وسكون ثانيه (وثلاث بضم أوله ، ومثلث بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ، ورباع بضم أوله ، ومربع) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (كمثلث) في الوزن وهٰذه الأربعة المذكورة مسموعة عن فصحاء العرب فلا خلاف في صوغها علىٰ وزن (فعال ومفعل) .

(. . . و) قل (هٰكذا) في الآحاد مصوغاً علىٰ وزن (فعال ومفعل) من الخمسة (إلى العشرة) على الأصح (بإدخال الغاية) الذي هو العشرة فتقول فيها : عشار ومعشر ، والفاء في قوله : (فإنها) تعليلية ؛ لأنها علة لمحذوف تقديره : وإنما قلنا للعدل التحقيقي بهٰذه الألفاظ ؛ لأنها (أي) هٰذه (الأمثلة المذكورة معدولة) أي : محولة (عن ألفاظ العدد الأصول من واحد إلىٰ عشرة حال كونها) أي : حالة كون ألفاظ العدد الأصول (مكررة ؛ فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنىٰ) معدولان (عن اثنين اثنين . . . و) قل (هٰكذا) إلى العشرة بإدخال الغاية ؛ أي : وقل : ثلاث ومثلث معدولان عن ثلاثة ثلاثة ، وإنما قلنا معدولة عن ألفاظ العدد المكررة (لأن المراد من) ذكر (أحاد وأخواته العدد المكرر) وأتى الشارح بقوله : (فإذا عرفت ذلك) المذكور من أنها معدولة ؛ إشارة إلىٰ أن الفاء في قوله : (. . فأصل قولك) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن شرط

(جاء القوم أحاد : جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا أصل موحد) في قولك : جاء القوم موحد : جاؤوا واحداً واحداً (وأصل جاء القوم مثنىٰ : جاؤوا اثنين اثنين وكذا الباقي) والدليل علىٰ أن أصلها كذلك :

مقدر تقديره : إذا عرفت أنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول ، وأردت بيان كيفية عدلها . . فأقول لك أصل قولك : **(جاء القوم أحاد : جاؤوا واحداً واحداً)** ، **وتقول في إعرابه** : (جاء القوم) : فعل وفاعل (أحاد) : حال من (القوم) والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه الفتحة ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهما العدل والوصفية ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، والوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

(وكذا) أي : ومثل هـٰذا المذكور من أصل أحاد **(أصل موحد)** حالة كون موحد **(في قولك : جاء القوم موحد)** أي : أصله ومعناه : **(جاؤوا واحداً واحداً)** أي : مرتين لا دفعة **(وأصل جاء القوم مثنىٰ : جاؤوا اثنين اثنين)** ، **وتقول في إعرابه** : (مثنىٰ) : حال من (القوم) والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ وهو العدل ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهو الوصفية .

(وكذا) أي : مثل هـٰذا المذكور من أحاد وموحد ومثنى **(الباقي)** أي : حكم الباقي في المعدول والمعدول عنه ؛ من ثناء ، وثلاث ، ومثلث ، ورباع ، ومربع . . . إلىٰ عشار ، ومعشر .

(والدليل علىٰ أن أصلها) ومعناها **(كذلك)** أي : واحداً واحداً ، واثنين اثنين

أن معناها مكرر ، والأصل أنه إذا كان المعنىٰ مكرراً . . يكون اللفظ أيضاً مكرراً ؛ ليوافق الدال المدلول ، فعلم أن أصلها لفظ مكرر .

(وإما تقديراً) بألا يدل دليل غير منع الصرف علىٰ وجود العدل في ذلك الاسم ، إلا أنه لما نظر فيه . . وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه إلا العلمية فقدر فيه العدل ؛ حفظاً لقاعدتهم **(كالأعلام التي علىٰ وزن فعل)** بضم أوله وفتح ثانيه **(كعمر وزفر وزحل ، فإنها لما سمعت)** في كلامهم **(ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية)** وكان من قاعدتهم : أن الاسم لا يمنع من الصرف

(أن معناها) أي : معنىٰ هـٰذه المعدولات من (أحاد وموحد) مثلاً **(مكرر)** أي : كون معناها مكرراً **(و)** وإنما قلنا الدليل علىٰ ذلك كون معناها مكرراً ؛ لأن **(الأصل أنه)** أي : أن الشأن والحال **(إذا كان المعنىٰ مكرراً . . يكون اللفظ أيضاً مكرراً ؛ ليوافق الدال)** الذي هو اللفظ **(المدلول)** الذي هو المعنىٰ **(فعلم)** مما ذكرنا من بيان المعدول والمعدول عنه **(أن أصلها لفظ مكرر)** كما أن معناها مكرر .

وقوله : **(وإما تقديراً)** معطوف علىٰ قوله : **(إما تحقيقاً)** والمعنىٰ : وخروجُ الاسم عن صيغته الأصلية ؛ إما أن يكون تحقيقاً ، وإما أن يكون مقدراً ، وذلك **(بألا يدل دليل غير منع الصرف علىٰ وجود العدل في ذلك الاسم ، إلا أنه)** أي : أن الشأن والحال **(لما نظر)** وفكر وأمعن **(فيه)** أي : في ذلك الاسم الذي منع الصرف **(. . وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه)** أي : ولم يوجد فيه من علل منع الصرف **(إلا العلمية فقدر فيه العدل ؛ حفظاً لقاعدتهم)** عن الانخرام والانعدام والانخراق ، **وتلك القاعدة** : ألا يمنع الاسم من الصرف إلا بعلتين فرعيتين ، ومثال ذلك العدل المقدر **(كالأعلام)** جمع علم **(التي علىٰ وزن فعل بضم أوله وفتح ثانيه ؛ كعمر وزفر وزحل ، فإنها لما سمعت في كلامهم ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية ، وكان من قاعدتهم: أن الاسم لا يمنع من الصرف**

إلا إذا كان فيه علتان (. . **قدروا فيها العدل**) لإمكانه دون غيره ، (**وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل**) أعلاماً ؛ لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة .

(**وأما التأنيث**) المانع من الصرف (. . **فهو علىٰ ثلاثة أقسام** : **تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنىٰ ؛ فالتأنيث بالألف يمنع الصرف**) أي : يستقل بمنع صرف ما هي فيه (**مطلقاً**) أي : سواء كان نكرة أم معرفة ،

إلا إذا كان فيه علتان) فرعيتان (. . **قدروا فيها**) أي : في هـٰذه الأسماء المذكورة ونحوها ؛ كجمح وقزح وجشم . . . إلىٰ غير ذلك مما مر في « التتمة » (**العدل لإمكانه دون غيره**) لأن الغالب في الأعلام النقل مع أن صيغة (فعل) قد كثر فيها العدل ؛ كغدر معدول عن غادر ، وفسق معدول عن فاسق (و) قدروا (**أنها**) أي : أن هـٰذه الأعلام (**معدولة**) عن (فاعل) غالباً فعمر (**عن عامر** ، و) زفر عن (**زافر** ، و) زحل عن (**زاحل أعلاماً ؛ لئلا يلزم**) علينا (**منع الصرف لعلة واحدة**) ، فقوله : (أعلاماً) حال من الضمير المستكن في معدولة .

(**وأما التأنيث المانع من الصرف** . . **فهو علىٰ ثلاثة أقسام**) الأول : (**تأنيث بالألف**) كحبلىٰ وحمراء .

(و) الثاني : (**تأنيث بالتاء**) كفاطمة وعائشة .

(و) الثالث : (**تأنيث بالمعنىٰ**) كزينب وسعاد .

(**فالتأنيث بالألف يمنع**) الاسم من (**الصرف** ؛ **أي** : **يستقل بمنع صرف ما**) أي : لفظ (**هي**) أي : تلك الألف (**فيه**) أي : في ذلك اللفظ حالة كون ما هي فيه (**مطلقاً**) عن التقييد بالتنكير والتعريف والإفراد وغيره ؛ كما فسره بقوله : (**أي** : **سواء كان**) اللفظ الذي هي فيه (**نكرة**) كحبلىٰ وحمراء (**أم**) كان (**معرفة**) كزكرياء .

مفرداً أم جمعاً ، اسماً أم صفةً ، و(سواء كانت) الألف (مقصورة ؛ كحبلىٰ ومرضىٰ وذكرىٰ ، أو) كانت (ممدودة) (كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الألف (و) كذا (أشياء) عند سيبويه أصله شيئاء ، كصحراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولىٰ إلىٰ محل الفاء فقالوا : أشياء بزنة (لفعاء) (وهٰذه)

(مفرداً) كان كما ذكر (أم) كان (جمعاً) كمرضىٰ .

(اسماً) كان ؛ كأسماء (أم) كان (صفة) كحمراء .

(و) حالة كون تلك الألف مطلقة عن التقييد بالمقصورة أو بالممدودة وفسره بقوله : أي (سواء كانت) تلك (الألف مقصورة ؛ كحبلىٰ ومرضىٰ) جمع مريض (وذكرىٰ) مصدر ذكر ذكراً وذكرىٰ (أو كانت) تلك الألف (ممدودة) وإطلاق المد عليها لمجاورتها له ، وإلا . . فهي الهمزة الأخيرة فقط ، وأصلها ألف لينة ؛ فأصل حمراء (حمرىٰ) بالقصر ، فلما قصدوا المد . . زادوا قبلها ألفاً فقلبت الأخيرة همزة . انتهىٰ « خضري » .

(كصحراء وحمراء وزكرياء بهمزة بعد الألف ، وكذا) أي : ومثل ما ذكر من الأمثلة في كون ألفه ممدودة لفظة (أشياء) فهي ممنوعة من الصرف لألف التأنيث الممدودة ، و(عند سيبويه أصلها) أي : أصل (أشياء) (شيئاء) بتقديم الشين حالة كونها (كصحراء) أي : علىٰ وزن (صحراء) فـ(كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام) أي : لام الكلمة (وهي الهمزة الأولىٰ إلىٰ محل الفاء) وهو أول الكلمة (فقالوا : أشياء بزنة « لفعاء ») وإنما أَخَّرها عما قبلها ؛ لما فيها من الخلاف ، وقيل : أصله (شيء) لأنه مفرد ، فلما أرادوا تأنيثه . . زادوا ألف التأنيث المقصورة ؛ فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة (وهٰذه)

هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي : تستقل بمنعه (**وتقوم مقام العلتين**) أي : علتي منع الصرف لتكرارها ؛ لأنها لازمة لما هي فيه لزوماً لا تنفك عنه بحال فلا يقال في حبلىٰ : حبل ، ولا في حمراء : حمر ، فجعل لزومها له بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكرراً بخلاف التاء ، فإنها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع ، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ، فلو عرض اللزوم لعارض ؛ كالعلمية . . لم يقو قوة اللزوم الوضعي . .

العلة ؛ يعني : بِهَا التأنيثَ بالألف المقصورة أو الممدودة (**هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها** ؛ **أي : تستقل بمنعه وتقوم مقام العلتين** ؛ **أي : علتي منع الصرف لتكرارها ؛ لأنها لازمة لما هي فيه لزوماً لا تنفك**) ولا تفارق (**عنه بحال**) من الأحوال بحيث لا يصح حذفها في حالة الإضافة وفي حال دخول (أل) عليه (**فلا يقال في حبلىٰ : حبل ، ولا في حمراء: حمر ، فجعل لزومها له**) أي : لبناء ما هي فيه (**بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث**) فيها (**مكرراً**) وفي « أبي النجا » : (وأما وجه قيام هـٰذه الألف مقام العلتين . . فلأنها زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه ، فدلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، ولزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علل ترجع إلى اللفظ) انتهىٰ .

(**بخلاف التاء ، فإنها ليست لازمة لما هي فيه بحسب**) واعتبار (**أصل الوضع**) أي : وضع الواضع الكلمة (**فإنها وضعت**) أي : زيدت علىٰ وضع الكلمة (**فارقة بين المذكر والمؤنث**) فإنها مُعرَّضَةٌ للزوال ؛ لأنها لم توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤنث ؛ كما في قائم وقائمة ، ولهـٰذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم ؛ كما قال الشارح .

(**فلو عرض اللزوم**) لها (**لعارض ؛ كالعلمية**) كما في فاطمة وعائشة (**. . لم يقو**) لزومها (**قوة اللزوم الوضعي**) الذي ثبت للألف ؛ لأنها تحذف

(وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء . . فيمنع الصرف) أي : صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي : علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازماً ؛ لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازماً ، فلا يقوىٰ علىٰ منع الصرف ، ولهٰذا صرف قائمة في نحو : مررت بامرأة قائمة ، مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية (سواء كان) ما هو فيه (علماً لمذكر ؛ كطلحة ، أو لمؤنث ؛ كفاطمة) وسواء كان زائداً علىٰ ثلاثة أحرف أو لا ، محرك الوسط أو لا ،

عند التصغير والتكسير .

(وأما التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء . . فيمنع) الاسم من (الصرف ؛ أي : صرف ما) أي : لفظ (هو) أي : ذلك التأنيث (فيه) أي : في ذلك اللفظ (بشرط كونه) أي : كون التأنيث بالتاء (مع العلمية ؛ أي : علمية ما هو) أي : التأنيث (فيه ليصير التأنيث حينئذ) أي : حين إذ كان مع العلمية (لازماً) لما هو فيه (لأنه) أي : لأن التأنيث (بدون) اقترانه بـ(العلمية في معرض الزوال) أي : في موضع الزوال وحيزه (فلا يكون لازماً ، فلا يقوىٰ علىٰ منع الصرف) فاشترطت العلمية معه لِتُحَصِّنَهُ عن الزوال ، حتىٰ لو سمي به مذكر . . لم تزل التاء نحو : حمزة وطلحة (ولهٰذا) أي : ولأجل عدم قوته بلا علمية (صرف قائمة في نحو) قولك : (مررت بامرأة قائمة ، مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها) أي : في قائمة (من غير) اقتران (العلمية) به ؛ لأن تأنيثه مُعرَّضٌ للزوال ؛ لأنك لو وصفت به مذكراً . . تقول : مررت برجل قائم (سواء) في منع التأنيث بالتاء من الصرف إذا اقترن بالعلمية (كان ما) أي : لفظ (هو) أي : التأنيث بالتاء (فيه) أي : في ذلك اللفظ (علماً لمذكر ؛ كطلحة) وحمزة (أو) كان علماً (لمؤنث ؛ كفاطمة) وخديجة (وسواء كان) ذلك المؤنث بالتاء (زائداً علىٰ ثلاثة أحرف) كفاطمة (أو لا) يكون زائداً علىٰ ثلاثة ؛ كحمزة كان (محرك الوسط) كثبة (أو لا) يكون

أعجمياً أو لا ، منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث أو لا

(**وأما التأنيث المعنوي**) كزينب وسعاد ، وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامة التأنيث (. . **فهو كالتأنيث بالتاء**) في اشتراط العلمية فيه ، ولهـٰذا قال : (**فيمنع**) الاسم الصرف (**مع العلمية**) إلا أن بينهما فرقاً ، فإنها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف ، وفي المعنوي شرط لجوازه .

ولا بد في وجوبه من شرط آخر ؛ كما أشار إليه بقوله : (**لـٰكن بشرط أن يكون**

محرك الوسط ؛ كحمزة (**أعجمياً**) كان ؛ كسارة (**أو لا**) يكون أعجمياً ؛ كفاطمة (**منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث**) كان ؛ كحمزة (**أو لا**) يكون منقولاً ؛ كفاطمة .

(**وأما التأنيث المعنوي** ؛ **كزينب وسعاد** ، **وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامة التأنيث**) اللفظي من التاء والألف ، ممدودة كانت أو مقصورة (. . **فهو كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه**) في منعه الصرف (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل اشتراط العلمية فيه (**قال**) المصنف رحمه الله تعالىٰ : (**فيمنع الاسم الصرف مع العلمية**) لأنها تُحَصِّنُ تأنيثَه عن الزوال (**إلا أن بينهما**) أي : لـٰكن أن بين التأنيث المعنوي والتأنيث بالتاء (**فرقاً**) أي : أمراً فارقاً بينهما ، وإنما قلنا بينهما فرق (**فإنها**) أي : لأن العلمية (**في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف ، وفي**) التأنيث (**المعنوي شرط لجوازه**) أي : لجواز منع الصرف لا لتحتمه .

(**ولا بد**) ولا غنىٰ (**في وجوبه**) أي : في وجوب منع الصرف بالتأنيث المعنوي (**من شرط آخر**) مع العلمية (**كما أشار**) المصنف (**إليه**) أي : إلىٰ ذلك الشرط (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ : (**لـٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (**فهو كالتأنيث المعنوي**) رفع به ما يتوهم من التشبيه من استوائهما في شرط العلمية فقط ؛ أي : لـٰكن إنما يمنع التأنيث المعنوي الاسم من الصرف مع العلمية (**بشرط أن يكون**

الاسم زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (**أو ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر**) علم لطبقة من طبقات جهنم ؛ لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع ؛ فثقل الاسم فمنع من الصرف ، بخلاف ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف ؛ لأجل الثقل ، فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفاً (أو) ثلاثياً (**ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور**) بضم الجيم اسم بلد بفارس ؛ لثقل العجمة في لسان العرب ، مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين . . لم يقاومها سكون الوسط حتىٰ يجوز الصرف . . . .

الاسم) المؤنث تأنيثاً معنوياً (**زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كسعاد**) بضم أوله ؛ علماً لامرأة ، ومثله زينب ومريم (**لقيام الحرف الرابع مقام التاء** ، **أو**) بشرط أن يكون ذلك الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً (**ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر**) اسم (**علم لطبقة من طبقات جهنم**) أعاذنا الله تعالىٰ منها ، واشتقاقه : من الساقور وهو الحرارة الشديدة كما مر ، ومثله لظىٰ ، فإنه ممنوع من الصرف أيضاً للعلمية والتأنيث المعنوي (**لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع**) القائم مقام التاء (**فثقل الاسم**) بذلك التحرك (**فمنع من الصرف ، بخلاف ساكن الوسط**) كهند (**فإن سكونه يوجب الخفة**) أي : خفة اللفظ (**ومنع الصرف ؛ لأجل الثقل**) ولا ثقل مع سكون الوسط (**فخفته**) أي : فخفة سكون الوسط (**تقاوم**) أي : تعارض (**أحد السببين**) أي : سببي منع صرفه ؛ اللذين هما العلمية والتأنيث المعنوي (**فجعل منصرفاً**) لمعارضة أحد السببين بخفة سكون الوسط .

(**أو**) بشرط أن يكون ذلك الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً (**ثلاثياً ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور بضم الجيم**) وسكون الواو (**اسم بلد بفارس ؛ لثقل العجمة في لسان العرب ، مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين . . لم يقاومها سكون الوسط حتىٰ يجوز الصرف**) فاجتمع في (جور) ثلاثة من أسباب منع الصرف ؛

(**أو**) ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، لكن (**منقولاً من المذكر إلى المؤنث ، كما إذا سميت امرأة بزيد**) فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (**فإن لم يكن شيء من ذلك**) بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الأصل (**كهند ودعد. . جاز الصرف**) نظراً إلىٰ خفة اللفظ بالسكون ، وأنها قاومت أحد السببين ، وقيل : بوجوبه (و) جاز (تركه) نظراً إلىٰ وجود السببين في الجملة وهما : العلمية والتأنيث (**وهو الأحسن**) عند الجمهور ، والصرف عند أبي علي ،

التأنيث المعنوي والعجمة والعلمية .

(**أو**) بشرط أن يكون ذلك الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً (**ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، لكن**) كان (**منقولاً من المذكر إلى المؤنث ، كما إذا سميت امرأة بزيد ، فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل**) أي : عارض (**خفة اللفظ**) بسكون الوسط (**فمنع من الصرف**) للعلمية والتأنيث المعنوي (**فإن لم يكن**) أي : لم يوجد (**شيء**) أي : واحد (**من ذلك**) المذكور من الأمور الأربعة (**بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ولا مُذكَّر الأصل**) أي : بأن كان مؤنثاً معنوياً ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، ولا منقولاً من المذكر بأن كان في الأصل مؤنثاً (**كهند ودعد. . جاز الصرف؛ نظراً إلىٰ خفة اللفظ بالسكون**) أي: بسكون الوسط (**و**) إلىٰ (**أنها**) أي : خفة اللفظ (**قاومت**) ثقل (**أحد السببين**) فبقي بعلة واحدة ، فلا يُمنع الصرفَ بها (**وقيل: بوجوبه**) أي: بوجوب الصرف ؛ لمعارضة إحدى العلتين بسكون الوسط (**وجاز تركه**) أي : ترك الصرف ومنعه من الصرف (**نظراً إلىٰ وجود السببين في الجملة**) أي : في أنفسهما من غير نظر إلىٰ معارضة أحدهما بخفة سكون الوسط (**وهما : العلمية والتأنيث**) المعنوي (**وهو**) أي : ترك الصرف (**الأحسن**) أي : الأرجح (**عند الجمهور**) تحاشياً من إلغاء العلتين (**والصرف**) أحسن (**عند أبي علي**) الفارسي ؛ نظراً إلىٰ معارضة إحدى العلتين بسكون الوسط ، **واسم**

وجوز بعضهم الوجهين أيضاً في المنقول إلى المؤنث ، وإذا كان المؤنث ثنائياً ؛ كيد علماً . . جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه ، وقضية كلام « التسهيل » : أن المنع أرجح ، وإذا سمي مذكر بمؤنث ؛ فإن كان ثلاثياً . . صرف على الصحيح ، أو زائداً على الثلاثة . . منع من الصرف .

أبي علي : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان أبو علي الفارسي ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وطَوَّفَ بلادَ الشام ، توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) .

(**وجوز بعضهم الوجهين**) الصرف وتركه (**أيضاً**) أي : كما جوز في الثلاثي الساكن الوسط ؛ كهند (**في المنقول**) من المذكر (**إلى المؤنث**) كزيد إذا سميت به امرأة (**وإذا كان المؤنث ثنائياً** ؛ **كيد**) ودم (**علماً**) لمذكر (. . **جاز فيه الوجهان**) أيضاً : الصرف وتركه (**ذكره سيبويه ، وقضية كلام « التسهيل » : أن المنع أرجح**) نظراً إلىٰ وجود العلتين ؛ التأنيث المعنوي والعلمية (**وإذا سمي مذكر بمؤنث**) الأصل (**فإن كان ثلاثياً . . صرف على الصحيح**) سواء كان ساكن الوسط أم متحركه ؛ كعين وقدم ، علمين منقولين من اسم الجارحتين .

(**أو**) كان (**زائداً على الثلاثة**) كزينب (. . **منع من الصرف**) .

وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية . . **فمنها** ما سمع عدم انصرافه ؛ كدمشق .

ومنها ما سمع انصرافه ؛ كبدر وحنين .

ومنها ما سمع فيه الأمران : الصرف وتركه ؛ كقباء وحراء وبغداد .

ومنها ما لم يسمع فيه شيء ، فعدم الانصراف باعتبار أنها : اسم القبيلة أو القرية أو البقعة ، والانصراف باعتبار أنها : اسم الحي أو المكان . انتهىٰ « كواكب » بزيادة .

(وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (. . فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف المضمرات وأسماء الإشارات والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، والتعريف بـ(أل) والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه ، فلا يتصور كونهما سبباً لمنع الصرف ، فلم يبق إلا التعريف العلمي .

(وتمنع) العلمية (الصرف) أي : صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل) كأحمد ويزيد (ومع العدل) كعمر وزفر (ومع التأنيث) بغير الألف ، بل تتعين معه ليكون لازماً (كما تقدم) بيان ذلك . . . .

(وأما التعريف المعتبر في منع الصرف . . فالمراد به هنا) أي : في (باب موانع الصرف) احترز به عن المراد به في باب (النكرة والمعرفة) (العلمية) خاصة (لأن تعريف المضمرات وأسماء الإشارات والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، والتعريف بـ« أل » والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً) بناءً علىٰ أن الصرف هو الجر بالكسرة ؛ كما في مررت بالمساجد ، أو صليت في مساجدكم (أو) يجعله (في حكمه) أي : في حكم المنصرف ؛ بناءً علىٰ أن الصرف هو التنوين (فلا يتصور كونهما) أي : كون (أل) والإضافة ؛ أي : كون التعريف بهما (سبباً لمنع الصرف ، فلم يبق) من التعريفات المعتبرة هنا (إلا التعريف العلمي) أي : إلا التعريف بالعلمية .

(وتمنع العلمية الصرف ؛ أي : صرف ما هي فيه مع وزن الفعل ؛ كأحمد ويزيد ، ومع العدل ؛ كعمر وزفر ، ومع التأنيث بغير الألف) يعني به : التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي (بل تتعين) العلمية (معه) أي : مع التأنيث بغير الألف (ليكون) ذلك التأنيث (لازماً) غير معرض للزوال (كما تقدم بيان ذلك) أي : بيان تعين العلمية مع التأنيث بغير الألف قريباً .

(**ومع التركيب المزجي**) بل تتعين معه كما سيأتي (**ومع الألف والنون**) كعثمان (**ومع العجمة**) بل تتعين معها أيضاً (**كما سيأتي**) بيان ذلك ، وسكت عن الصفة ؛ لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد ؛ إذ العلمية تقتضي الخصوص ، والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة .

(**ومع التركيب المزجي ؛ بل تتعين معه كما سيأتي**) بيان ذلك (**و**) تمنع العلمية (**مع الألف والنون ؛ كعثمان ، و**) تمنع أيضاً (**مع العجمة ؛ بل تتعين**) العلمية (**معها**) أي : مع العجمة (**أيضاً كما سيأتي بيان ذلك**) أي : بيان تعين العلمية مع العجمة في مبحثها (**وسكت**) المصنف رحمه الله تعالىٰ (**عن**) ذكر تعين (**الصفة**) مع العلمية (**لأن العلمية لا تجامعها**) أي : لا تجتمع مع الصفة (**لما بينهما**) أي : لما بين الصفة والعلمية (**من التضاد**) والمنافاة (**إذ العلمية تقتضي الخصوص**) أي : خصوص مسماها وتعينه (**والوصفية تقتضي العموم**) أي : عموم موصوفها ، وكونه مشتركاً بين أفراد كثيرة (**وبينهما**) أي : وبين العموم والخصوص (**منافاة**) ومضادة فلا يجتمعان في محل واحد .

* *

[ص] : وأما التركيب . . فالمراد به التركيب المزجي . . . .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وأما التركيب**) المعتبر في منع الصرف ، والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد (. . **فالمراد به**) أي : بالتركيب المانع للصرف هو (**التركيب المزجي**) أي : المنسوب إلى المزج ، **والمزج في اللغة** : الخلط ، فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الجزء الثاني ويبنىٰ آخر الأول على الفتح ؛ كما في بعلبك ، ما لم يكن آخره ياءً ساكنة ، فيسكن نحو : معدي كرب .

وضابط المركب المزجي : جعل اسمين اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة تاء التأنيث من الأول علىٰ أن الإعراب على الجزء الثاني ، وخرج بقيد (المزجي) **التركيب الإسنادي وضابطه** : كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ ، علىٰ أن الإعراب مقدر علىٰ آخر الجزء الثاني ممنوع بحركة الحكاية ؛ كبرق نحره ، وشاب قرناها .

وخرج به أيضاً **المركب الإضافي وضابطه** : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله ، علىٰ أن الإعراب علىٰ آخر الجزء لأول ؛ كعبد الله وعبد الرحمـٰن وأبي هريرة .

فإن قلت : ما الفرق بينهما وبين المزجي حتىٰ منع من الصرف هو دونهما ، مع أن التركيب فرع الإفراد وهو موجود في كل . . **قلت** : **أجيب عنه** : بأن المركب الإسنادي كان فعلاً وفاعلاً قبل نقله ، أو مبتدأ وخبراً مثلاً ، والمضاف والمضاف إليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو إعراب الأول بحسب العوامل ، والثاني بالإضافة ، فلما سمي بكل من الإسنادي والإضافي . . استصحب ذلك الأصل الذي كان لهما قبل التسمية ، والمركب المزجي إنما ركب عند العلمية فليس له حكم

المختوم بغير ويه ؛ كبعلبك وحضرموت فلا يمنع الصرف إلا مع العلمية .
وأما الألف والنون الزائدتان . . فيمنعان الصرف مع العلمية ؛

قبلها فيستصحب ، فلذلك اعتبرنا تركيبه دونهما . انتهىٰ « حمدون » .

ثم قيد المصنف التركيب المزجي الذي يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله : (**المختوم**) ذلك التركيب المزجي (**بغير**) كلمة (**ويه**) خرج بهٰذا القيد نحو : سيبويه وحمويه ونفطويه ؛ لأنه مبني على الكسر لتركبه مع اسم الصوت ، فهو من قبيل المبنيات ، ومنع الصرف من قبيل المعربات فلا دخل له في هٰذا الباب ، مثال التركيب المزجي المعتبر (**كبعلبك وحضرموت**) علمين : الأول : علم لبلدة في الشام مركب من بعل وهو الصنم ، وبك اسم صاحب البلدة ، ثم جعلا اسماً واحداً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ، والثاني : علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ، ثم جعلا اسماً واحداً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ، ويكون الإعراب على الجزء الأخير منه ، وأما الجزء الأول . . فيفتح آخره ما لم يكن آخره معتلاً ؛ كمعد يكرب ، أو نوناً ؛ كباذنجانة ، فيسكن فيهما وتقول في مثالهما : مررت ببعلبك وحضرموت كلاهما مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي (**فلا يمنع**) التركيب المزجي الاسم من (**الصرف إلا مع العلمية**) لأنه معها لازم فيقوىٰ علىٰ منع الصرف بخلاف ما إذا لم يكن مع العلمية فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً .

(**وأما الألف والنون الزائدتان**) لزيادتهما علىٰ أصل بنية الكلمة ، وقيل لكونهما من حروف الزيادة (. . **فيمنعان**) الاسم من (**الصرف مع العلمية**) لتحقق شبههما حينئذ بألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً نحو : سعدان « اسم لنبت ، ومرجان « اسم لصغار اللؤلؤ ، كما

كعمران وعثمان ، ومع الصفة بشرط ألا تقبل التاء ؛ كسكران .

وأما العجمة . . فالمراد بها أن تكون الكلمة من

في « القاموس » فإنه لا يمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه : سعدانة ومرجانة ، فإنه إذا دخلت عليه التاء . . بَعَدْتُه عن شَبَه الفعل فيُصرف . انتهىٰ « كواكب » .

وخرج بـ(الزائدتين) ما إذا كانت النون أصلية بأن تقدَّمها حرفان فقط فيصرف نحو : جِنَانٍ ، مثال ذلك (كعمران) بكسر أوله (وعثمان) بضمه ، وإنما عدد المثال ؛ إشارة إلىٰ أن زيادة الألف والنون في الأعلام لا تختص بوزن (فعلان) بفتح الفاء ؛ بل تكون فيها وفي غيرها مما هو مضموم الأول ؛ كعثمان ، أو مفتوحه ؛ كمروان ، أو مكسوره ؛ كعمران ، بخلاف ما إذا كانا في الصفة فإن زيادة الألف والنون تختص منها بما هو علىٰ وزن (فعلان) بفتح الفاء ؛ كسكران ، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين ؛ كهـٰذه الأمثلة ؛ فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف . . فلك اعتباران ؛ إن قدرت أصالة التضعيف . . فزائدتان ، والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالنون أصلية ، فالاسم المضعف منصرف ، وذلك كحسان ؛ إن جعلته من الحس . . فوزنه (فعلان) فلا ينصرف ، وإن جعلته من الحسن . . فوزنه (فعال) فينصرف ، وكذا حيان إن جعلته من الحياة . . فلا ينصرف ، وإن جعلته من الحَيْنِ وهو الهلاك . . انصرف .

(و) يمنعان أيضاً من الصرف إذا كانا (مع الصفة بشرط ألا تقبل) تلك الصفة (التاء) أي : تاء التأنيث لتحقق مشابهتما حينئذ بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء عليهما ، إما لأنه لا مؤنث له ؛ كرحمـٰن لاسمه تعالىٰ ، أو لأن مؤنثه (فعلىٰ) (كسكران) وعطشان ، فإن مؤنثهما (سكرىٰ وعطشىٰ) وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون : سكرانة وعطشانة فينصرف فهو قبيح .

(وأما العجمة) المانعة من الصرف (. . فالمراد بها أن تكون الكلمة من

أوضاع العجمية ؛ كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا . . أربعة : محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين . . . . .

أوضاع) اللغة (**العجمية**) سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم ، أو الهند أو الإفرنج ، أو الحبشة أو الأرمية ، أو التركية أو غير ذلك .

وتعرف كون الكلمة من أوضاع العجم ؛ إما بنقل الأئمة لها ، أو بخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو : إبريسم ، فإن هـٰذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي ، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية ؛ كالجيم والصاد نحو : صولجان ، أو الجيم والقاف نحو : منجنيق ، أو الجيم والكاف ؛ كسكرجة إلىٰ غير ذلك ، ومثالها (**كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق**) فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ؛ بل (**وجميع أسماء الأنبياء**) والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (**وجميع**) : مبتدأ ، خبره قوله : (**أعجمية**) أي : من أوضاع غير العرب (**إلا . . أربعة**) منهم ، وتلك الأربعة : (**محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله**) تعالىٰ (**وسلم عليهم أجمعين**) فإن هـٰذه الأربعة من أوضاع العرب ، ولهـٰذا صرفت وألحق بها في الصرف : نوح ولوط وشيث ؛ لخفتها بسكون الوسط ، وهـٰذه الثلاثة مع الأربعة الأولىٰ سبعة ، وقد نظمها بعضهم :

ألا إن أسمـــاء النبييـــن سبعـــةٌ ... لها الصرف في إعراب من يتنشدُ
فشيـثٌ ونـوح ثـم هـود وصـالـح ... شعيـبٌ ولـوط والنبـي محمـدُ

وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف ؛ للعلمية والعجمة سوىٰ أربعة ، فإنها عربية ، وهي : منكر ونكير ومالك ورضوان ، الثلاثة الأولُ مصروفةٌ ، ورضوان ممنوعٌ من الصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف والنون .

وأسماء الشهور مصروفة . إلا . . جمادى الأولىٰ وجمادى الثانية فممنوعان من

ويشترط فيها أن يكون الاسم علماً في العجمية ، ولذلك صرف لجام ونحوه ، وأن يكون زائداً على الثلاثة . . . .

الصرف ؛ لألف التأنيث المقصورة ، وشعبان ورمضان ؛ للعلمية وزيادة الألف والنون ، وصفر ورجب إذا أريد بهما معين . . منعا من الصرف للعلمية ، والعدل الأول معدول عن الصفر ، والثاني عن الرجب ؛ فإن لم يرد بهما معين . . صرفا . انتهىٰ من « العطار » .

(**ويشترط فيها**) أي : في العجمة ؛ أي : في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران : أحدهما : (**أن يكون الاسم**) الذي فيه العجمة (**علماً في**) اللغة (**العجمية**) بأن تستعمله العجم علماً في لغتهم ، ثم تستعمله العرب كذلك ، فهٰذا ممنوع من الصرف اتفاقاً نحو : إبراهيم وإسماعيل ، أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علماً . . فممنوع من الصرف على الأصح ، وقيل : يجب صرفه ، وعليه جرى الجمال ابن هشام ، وذلك نحو : (قالون) في اللغة الرومية من أسماء الأجناس ؛ اسم جنس للجيد استعملته العرب في أول أحواله علماً ، ومن ثم لقب به عيسىٰ راوية نافع لِجَوْدَةِ قراءته .

أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك . . فمصروف اتفاقاً وذلك ؛ كلجام ـ بكسر اللام ـ اسم لما يجعل في فم الدابة ، وفيروز اسم جنس لجوهر معروف ؛ كالياقوت ، فهٰذا مصروف لفقدان الشرط وهو استعماله في اللغة العجمية علماً ؛ فلو جعلا علمين لمذكرين . . صرفا لفقدان الشرط المذكور . انتهىٰ « عطار » .

كما قال المصنف (**ولذلك**) أي : ولأجل فقدان الشرط (**صرف لجام ونحوه**) كفيروز مما هو اسم جنس أعجمي واستعملته العرب كذلك (**و**) الأمر الثاني (**أن يكون**) ذلك الاسم الأعجمي (**زائداً على الثلاثة**) أحرف ؛ كإبراهيم ؛ لأن الاسم

فلذلك صرف نوح ولوط .

وأما الصفة . . فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء

حينئذ يصير ثقيلاً ؛ فلو لم يكن زائداً علىٰ ذلك . . لم يمنع ؛ لأن خفته حينئذٍ تعارض أحد السببين (**فلذلك**) أي : فلأجل عدم زيادته علىٰ ثلاثة أحرف (**صرف نوح ولوط**) وكذا شيث ، مع أن كلاً منها اسم أعجمي استعملته العرب بعد نقلها إلىٰ لغتهم علماً ، وإنما وجب صرفها ؛ لأن العجمة سبب ضعيف غير محققة الوجود في الاسم ، فلم يجز اعتبارها مع الخفة .

(**وأما الصفة**) المعتبرة في منع الصرف وهو كون الاسم دالاً علىٰ ذات مبهمة باعتبار معنىٰ معين هو المقصود ؛ كأحمر ، فإنه دال علىٰ ذات باعتبار معنىً معين وهو الحمرة ، ويشترط في منعها من الصرف : أن تكون أصلية فيما هي فيه بأن لم تستعمل إلا وصفاً ؛ كمثنىٰ وثلاث ، أو تكون ثابتة له في أصل الوضع ، سواء كانت باقية فيه ؛ كأفضل وسكران ، أم لا ؛ كأدهم وأسود ، وأبطح وأجرع ، فإنها في الأصل صفات لكل ما فيه دهمة ؛ أي : سواد ، ثم اختص بالقيد ، أو سواد ، أو انبطاح وهو الاتساع ، أو جرع وهو الاستواء ، ثم اختصت بالقيد والحية ، والمكان المتسع ، والمكان المستوي ذي الرمل الذي لا ينبت شيئاً ، وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها ، وإن كانت اسماً نظراً إلىٰ أصلها بخلاف ما وضع اسماً وعرضت فيه الوصفية ؛ كرجل أرنب ؛ أي : ذليل ، والأرنب في الأصل اسم للحيوان المعروف بالضعف ، وصف الرجل به لضعفه ، ومررت بنسوة أربع فيجب صرفه ؛ كما قال في « الخلاصة » :

وألغين عارضَ الوصفية ... كأربعٍ وعارضَ الإسمية

(. . **فتمنع**) تلك الصفة الاسم من (**الصرف مع ثلاثة أشياء**) من العلل التسع

مع العدل ، كما تقدم في مثنىٰ وثلاث ، ومع الألف والنون بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن (فعلان) بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه علىٰ وزن (فعلانة) نحو : سكران ، فإن مؤنثه (سكرىٰ) ونحو : ندمان منصرف ؛ لأن مؤنثه (ندمانة) إذا كان من المنادمة ،

أحدها (**مع العدل ؛ كما تقدم في مثنىٰ**) المعدول عن اثنين اثنين (**وثلاث**) المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف ؛ للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية : لأن هـٰذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً ، فالوصفية لازمة له ، فتكون أصلية فيما توجد منه وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية .

(و) ثانيها (**مع الألف والنون**) الزائدتين (**بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن « فعلان » بفتح الفاء**) لا غير كما سيأتي .

(و) أن (**لا يكون مؤنثه**) أي : (فعلان) (**علىٰ وزن « فعلانة »**) لتحقق مشابهة الألف والنون حينئذ لألفي التأنيث ، سواء كان مؤنثه علىٰ (فعلىٰ) (**نحو : سكران ، فإن مؤنثه « سكرىٰ »**) لا سكرانة ، أو لم يكن له مؤنث أصلاً نحو : رحمـٰن ، فإنه ممنوع من الصرف ؛ للصفة وزيادة الألف والنون ، وإن لم يكن مؤنثه علىٰ (فَعْلَىٰ) لأن وجود (فَعْلَىٰ) ليس شرطاً بالذات ؛ بل لكونه مستلزماً لانتفاء (فعلانة) الذي هو شرط بالذات (**ونحو : ندمان منصرف**) بلا خلاف (**لأن مؤنثه « ندمانة »**) بالتاء (**إذا كان**) ندمان بمعنىٰ (نديم) مأخوذ (**من المنادمة**) والمحادثة على الشراب والخمر بلطائف العبارات ورقائق الإشارات ، وفِعْلُ هـٰذا نَادَمَ ، والاسْمُ نَدِيمٌ ، وفي « القاموس » : (نادَمَه مُنادمة وندماً جالَسه على الشراب) ، وأما إذا كان بمعنى (النادم) من النَّدَم والحسرةِ علىٰ ما وقع منه . . فغير منصرف اتفاقاً لوجودِ الشرطِ ؛ لأنَّ مؤنثه حينئذ (نَدْمَىٰ) لا ندمانةٌ ، وفِعْلُهُ نَدِمَ ؛ كعَلمَ ، والاسمُ نادمٌ ، وإنما قيَّد المصنفُ (فعلان) بفتح الفاء ؛ لأن مضموم الفاء من الصفاتِ ؛ كعريان مؤنثه يكون بدخول التاء عليه فيكون منصرفاً قطعاً ، وأما

ومع وزن الفعل بشرط أن تكون علىٰ وزن (أفعل) ، وألا يكون مؤنثه بالتاء نحو : أحمر ، فإن مؤنثه (حمراء) ونحو : أرمل منصرف ؛ لأن مؤنثه (أرملة) ،

مكسورُ الفاءِ. . فلم يوجد في الصفات بخلاف زيادةِ الألف والنون المانعةِ مع العلمية ، فإنها تكون بالفتح ؛ كحَمْدَان ، وبالضم نحو : عثمان ، وبالكسر ؛ كعمران . انتهىٰ « عطار » .

(و) تمنع الصفة أيضاً الصرف (مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (علىٰ وزن « أفعل ») كأفضل وأبطح (و) بشرط (ألا يكون مؤنثه) مقروناً (بالتاء) أي : وبشرط ألا يقبل مؤنثه تاء التأنيث ؛ إما لا مؤنث له أصلاً ؛ كأكمر لعظيم الكمرة ؛ أي : الحشفة وهي رأس الذكر ، وآدر لمن بخصيتيه انتفاخ ، أو له مؤنث علىٰ (فعلىٰ) بضم الفاء : نحو : أفضل ، فإن مؤنثه (فضلىٰ) ، أو علىٰ (فعلاء) بفتح أوله (نحو : أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين المذكورين (فإن مؤنثه « حمراء ») بهمزة ممدودة والصفة علىٰ وزن (أفعل) : (ونحو : أرمل) مبتدأ ، خبره (منصرف) خلافاً للأخفش ؛ لانتفاء الشرط الثاني (لأن مؤنثه) يقبل تاء التأنيث فيقال فيه (« أرملة ») وهي من لا زَوْجَ لها ، وقد تُطلق على (المحتاجة) كما يفيده قولُ « القاموس » ، ورجل أرمل ، وامرأة أرملة محتاجةٌ أو مسكينة . انتهىٰ .

وأما أرمل وصفاً من قولهم : عام أرمل ؛ أي : قليلُ المطر ، فإن مؤنثه (رَمْلىٰ) فيقال : سنةٌ رملىٰ . . فهو غير منصرف ؛ كسكران وسكرى . انتهىٰ من « العطار » .

وقد أَفْهَم كلامُه : أنَّ العلمية تمنع من الصرف مع التأنيث والعجمة ، والتركيب والعدل ، والوزن والزيادةِ فجملتُها : ستة ، وأن العلمية شَرْطٌ في منع الثلاثة الأول منها فقط ، وأن الوصفية تمنعُ مع ثلاثة أشياء : العدل ؛ كمثنىٰ وثلاث ، ووزنِ

ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب ؛ كقراءة نافع : ﴿ سَلَٰسِلَا ﴾ ، و﴿ قَوَارِيرَا ۞ قَوَارِيرَا﴾ ،

الفعل ؛ كأحمر ، وزيادة الألف والنون ؛ كسكران ، وأن الوصفيةَ والعلمية لا يجتمعان ؛ لتنَافي مدلولَيْهما ، فإن مدلولَ العلمية : الذاتُ ، ومدلولَ الوصفية : حالٌ من أحوالها ، إذا عَلمْت ذلك : أن تسميةَ كُل واحدة من هٰذه العلل علة مجاز ؛ إذ كُلٌّ واحدة منها جزءُ علة . . فالعلةُ التامّة الموجبةُ لمنع الصرف مجموعُ علتين أو واحدة تقوم مقامهما وهي : إما صيغةُ منتهى الجموع ، أو ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة . انتهىٰ من « أبي النجا » بتصرف .

(ويجوز صرف غَيْرِ المنصرف) أي : جَعْلُه في حكم المنصرف بإدخالِ الكسرة والتنوين علية لا جَعْلهُ منصرفاً حقيقةً ؛ لأنه لا يمكن ؛ لأن ما لا ينصرف ما فيه علتان فرعيتان ، أو واحدة تقوم مقامهما ، وبإدخال الكسرة والتنوين عليه لا يلزم خلوه عنهما أو عنها ، وقوله : (يجوز) هٰذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب ، فإن الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز . انتهىٰ « خضري » .

(للتناسب) أي : لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما ؛ لأن رعاية المناسبة في الكلمات العربية أمر مهم عند البلغاء ، وذلك (كقراءة نافع : ﴿ سَلَٰسِلَا ﴾) أي : وذلك كصرف (سلاسل) بتنوينه مع كونه علىٰ صيغة (منتهى الجموع) صيغة (مفاعل) في قراءة (نافع) أحد القراء ؛ لمصاحبته للمنصرف الذي هو ﴿ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ .

(و) كقراءته : (﴿ قَوَارِيرَا ۞ قَوَارِيرَا ﴾) بتنوينهما مع كونهما علىٰ صيغة (منتهى الجموع) صيغة (مفاعيل) صرف الثاني منهما ؛ لمصاحبته للأول ، وصرف الأول ؛ لأنه آخر الآية ، فصرفه ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفاً ؛ كما في آخر سائر الآيات .

ولضرورة الشعر .

(و) يجوز أيضاً صرف غير المصروف (لضرورة) أي : لحاجة استقامة وزن (الشعر) إما بألا يستقيم الوزن إلا بالتنوين ؛ كما في قول امرىء القيس بيتاً (من الطويل) :

ويوم دخلت الخدر خدرة عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

[اللغة] : (الخدر) : بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة : الهودج : وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخىٰ فوقها ستور ؛ لتكون بداخله النساء (عنيزة) : بالتصغير لقب فاطمة بنت عمه (الويلات) : جمع ويلة ـ بفتح الواو وسكون الياء ـ وهو العذاب الشديد (مرجلي) : اسم فاعل مضاف إلىٰ مفعوله من أرجله إذا صيره راجلاً ؛ أي : ماشياً علىٰ رجليه ليس له مطية يركبها .

[الإعراب] : والظرف في قوله : (ويوم) متعلق بـ(قالت) الآتي ، (دخلت الخدر) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ(يوم) ، (خدر عنيزة) : مضاف ومضاف إليه بدل مما قبله ، (وعنيزة) : مجرور بالكسرة الظاهرة لضرورة الشعر ، والشاهد فيه : حيث اضطر إلىٰ تنوينه ليكون في مقابلة نون (مفاعيلن) مع كونه ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث بالتاء (فقالت) : الفاء : عاطفة أو زائدة (قالت) : فعل وفاعل مستتر يعود علىٰ (عنيزة) معطوف علىٰ (دخلت) ، (لك) : جار ومجرور خبر مقدم (الويلات) : مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل النصب مقول (قالت) ، (إنك) : ناصب واسمه وخبره ، وجملة (إن) سيقت لتعليل ما قبلها ، أو يستقيم الشعر بدونه ، لكن يحصل بمنعه زحاف ؛ أي : عيب يخرجه من السلامة ؛ كقول الآخر ، ولم أر من ذكر اسم هذا الشاعر :

أعــد ذكــر نعمــانٍ لنــا إن ذكــرَه   هــو المســك مــا كــررتــه يتضــوَّعُ

والبيت (من الطويل) أيضاً ، والشاهد في قوله : (نعمان) حيث صرفه حين اضطر لضرورة وزن الشعر ، مع كونه ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فإن (نعمان) لو فتحت نونه بلا تنوين . . لاستقام الوزن ، لكن يحصل بترك تنوينه زحاف عروضي ، والزحاف : تغيير مخصوص بثواني الأسباب مطلقاً ، سواء كانت خفيفة أو ثقيلة في حشو ، أو في غيره . انتهىٰ « مختصر الشافي علىٰ متن الكافي » ، وهو هنا حذف نون (مفاعيلن) .

[اللغة] : (نعمان) : بضم النون وسكون العين ؛ اسم علم لأبي حنيفة وهو المراد هنا ، قال الأعلم : (وهو بفتح النون ؛ اسم واد بين مكة والطائف في طريق السيل ، قيل : خُلِق فيه آدم) ، والله أعلم .

وهو واد كثير الذرة ، والمعنىٰ : أعد لنا وكرر ذكر مناقب أبي حنيفة وشمائله الحميدة ، في نشر المسائل الفقهية وإفتائها التي هي أعلىٰ وأعز وأطيب من المسك الذكي (هو) ؛ أي : ذكر مناقبه كالمسك ما كررته ؛ أي : ما كررت التطيب به (يتضوع) ؛ أي : ينتشر رائحته الطيبة ويفوح في المشام ، وهو (تفعل) من (ضاع) الثلاثي من باب (قال) يقال : ضاع الطيب : إذا تَحرَّكَتْ رائحتُهُ الطيبةُ وفاحَتْ وانتشرت في مشام الناس .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

إعراب المتن

(**وأما التركيب.. فالمراد به التركيب المزجي**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (التركيب) : مبتدأ أول (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع أما (المراد) : مبتدأ ثان (به) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) ، (التركيب) : خبر للمبتدأ الثاني (المزجي) : صفة أولىٰ لـ(التركيب) ، (**المختوم**) : صفة ثانية لـ(التركيب) ، (**بغير ويه**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بـ(المختوم) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (في أول الفصل فالجمع شرطه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**كبعلبك وحضرموت**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كبعلبك ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وحضرموت) : معطوف محكي علىٰ بعلبك ، (**فلا يمنع الصرف إلا مع العلمية**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفْتَ المُرادَ بالتركيب هنا ، وأردتَ بيانَ ما يمنع معه الصرف.. فأقول لك : لا يمنع الصرف (لا) : نافية (يمنع) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (التركيب) ، (الصرف) : مفعول به منصوب (إلا) : أداة استثناء مفرغ (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يمنع) ، وجملة (يمنع) مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وأما الألف والنون الزائدتان**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط

(الألف) : مبتدأ (والنون) : معطوف عليه (الزائدتان) : صفة لـ(الألف) ، و(النون) : مرفوع بـ(الألف) ، (. . **فيمنعان الصرف مع العلمية ؛ كعمران وعثمان ، ومع الصفة**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (يمنعان) فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، والألف : فاعل (الصرف) : مفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير : وأما الألف والنون. . فمانعان الصرف ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يمنعان) ، (كعمران) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كعمران ، والجملة مستأنفة (وعثمان) : معطوف محكي علىٰ (عمران) ، (ومع الصفة) : ظرف ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (مع العلمية) ، (**بشرط ألا تقبل التاء ؛ كسكران**) : (بشرط) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الصفة (شرط) : مضاف (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (تقبل) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الصفة) (التاء) : مفعول به ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط عدم قبول الصفة التاء ، والجار والمجرور في قوله : (بشرط) حال من (الصفة) كما مر آنفاً ، والتقدير : ويمنعان مع الصفة حالة كون الصفة ملتبسة بشرط عدم قبول التاء (كسكران) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كسكران ، والجملة مستأنفة .

(وأما العجمة . . فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية ؛ كإبراهيم

وإسماعيل وإسحاق) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (العجمة) : مبتدأ أول (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (المراد) : مبتدأ ثان بها متعلق بـ(المراد) ، (أن تكون) : ناصب وفعل ناقص منصوب (الكلمة) : اسمه مرفوع (من أوضاع العجمية) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لـ(تكون) تقديره : كائنة من أوضاع العجم ، وجملة (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً للمبتدأ الثاني تقديره : فالمراد بها كون الكلمة من أوضاع العجمية ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول مع خبره جواب (أما) ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه) علىٰ كونها جواباً لـ(إذا) المقدرة (كإبراهيم) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : وذلك كائن كإبراهيم ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (وإسماعيل وإسحاق) : معطوفان علىٰ (إبراهيم) .

(وجميع أسماء الأنبياء) : مبتدأ ومضاف ومضاف إليه فمضاف إليه ، (أعجمية) : خبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (إلا .. أربعة) : (إلا) : أداة استثناء (أربعة) : منصوب على الاستثناء ، (محمد) : وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم محمد وما عطف ، والجملة الاسمية في محل النصب بدل من المستثنىٰ بدل تفصيل من مجمل (وصالح وشعيب وهود) معطوفات علىٰ (محمد) ، (صلى الله) : فعل وفاعل ، (وسلم) : معطوف عليه ، (عليهم) : جار ومجرور تنازع فيه الفعلان ، (أجمعين) : توكيد لضمير (عليهم) ، وجملة (صلىٰ) مع ما عطف عليه جملة دعائية لا محل لها من الإعراب .

(ويشترط فيها أن يكون الاسم علماً في العجمية) : الواو : استئنافية (يشترط) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (فيها) : جار ومجرور متعلق بـ(يشترط) (أن يكون) : ناصب وفعل ناقص منصوب (الاسم) : اسمه (علماً) : خبره (في العجمية) : جار ومجرور متعلق بـ(يكون) أو صفة لـ(علماً) ، وجملة (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه نائب فاعل لـ(يشترط) تقديره : ويشترط فيها كون الاسم علماً في العجمية ، والجملة الفعلية مستأنفة **(ولذلك صرف لجام ونحوه)** : (لذلك) : جار ومجرور متعلق بـ(صرف) ، (صرف) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (لجام) : نائب فاعل مرفوع (ونحوه) : معطوف علىٰ (لجام) ومضاف إليه ، والجملة الفعلية معترضة أو معطوفة علىٰ جملة (يشترط) عطف علة علىٰ معلول **(وأن يكون زائداً على الثلاثة)** : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب (يكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الاسم) ، (زائداً) : خبر (يكون) منصوب (على الثلاثة) متعلق بـ(زائداً) ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من جملة (يكون) المذكورة قبلها علىٰ كونه نائب فاعل لـ(يشترط) تقديره : ويشترط فيها كون الاسم علماً في العجمية ، وكونه زائداً علىٰ ثلاثة أحرف **(فلذلك صرف نوح ولوط)** : الفاء : عاطفة بمعنى (الواو) ، (لذلك) : جار ومجرور متعلق بـ(صرف) المذكور بعده (صرف نوح) : فعل مغير ونائب فاعله (ولوط) : معطوف علىٰ (نوح) ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة التي قبلها عطف علة علىٰ معلول أو مستأنفة .

(وأما الصفة . . فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء مع العدل ؛ كما تقدم في مثنىٰ

وثلاث) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الصفة) : مبتدأ (فتمنع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (تمنع) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الصفة) ، (مع ثلاثة) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تمنع) ، (ثلاثة) : مضاف (أشياء) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين وهي ألف التأنيث الممدودة ، ودلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، ولزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، وجملة (تمنع) من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الصفة.. فمانعة من الصرف مع ثلاثة أشياء ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجمع شرطه) ، (مع العدل) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تمنع) علىٰ كونه بدلاً من الظرف قبله بدل تفصيل من مجمل (كما تقدم) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) ، (تقدم) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، والجار والمجرور في (كما) متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كالذي تقدم من مثنىٰ وثلاث ونحوهما ، والجملة الاسمية مستأنفة (في) : حرف جر بمعنىٰ (من) البيانية متعلقة بـ(تقدم) ، (مثنىٰ وثلاث) : مجروران محكيان بـ(في) .

(ومع الألف والنون) : ظرف ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (مع العدل) علىٰ كونه بدلاً من قوله : (مع ثلاثة) ، **(بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن « فعلان » بفتح الفاء)** : (بشرط) : جار ومجرور متعلق بـ(تمنع) ، أو حال من فاعل

(تمنع) ، (شرط) : مضاف (أن) : حرف نصب (تكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) ، (الصفة) : اسمها وهو إظهار في مقام الإضمار ، (علىٰ وزن فعلان) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر (تكون) تقديره : كائنة علىٰ وزن (فعلان) : (بفتح الفاء) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (فعلان) ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط كون الصفة علىٰ وزن (فعلان) .

(ولا يكون مؤنثه علىٰ وزن « فعلانة » : نحو : سكران ، فإن مؤنثه سكرىٰ) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يكون مؤنثه) : فعل ناقص واسمه معطوف علىٰ قوله : (بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن فعلانة) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر (يكون) تقديره : كائناً علىٰ فعلانة ، وجملة (يكون) معطوفة علىٰ جملة (أن تكون) علىٰ كونها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من جملة (أن تكون) تقديره : فتمنع الصفة مع زيادة الألف والنون بشرط كون الصفة علىٰ وزن (فعلان) ، وبشرط عدم كون مؤنثه علىٰ وزن (فعلانة) (نحو سكران) : خبر لمحذوف ومضاف إليه تقديره : وذلك نحو سكران ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (فإن) : الفاء : تعليلية (إن) : حرف نصب وتوكيد (مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (سكرىٰ) : خبرها محكي ، وجملة (إن) في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا بنحو سكران ؛ لكون مؤنثه سكرىٰ لا سكرانة ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً (**ونحو : ندمان**) : مبتدأ ومضاف إليه محكي ، (**منصرف**) : خبره ، والجملة مستأنفة ، (**لأن مؤنثه « ندمانة » إذا كان من المنادمة**) : (لأن) : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب ومصدر

(مؤنث) : اسمها والضمير : مضاف إليه (ندمانة) : خبرها محكي ، وجملة (أن) واسمها في تأويل مصدر مجرور بـ(لام) التعليل المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا ونحو ندمان منصرف ؛ لكون مؤنثه ندمانة بالتاء (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط (كان) : فعل ماض ناقص واسمها ضمير يعود علىٰ (ندمان) ، (من المنادمة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) تقديره : إذا كان ندمان مأخوذاً من المنادمة ، وجملة (كان) في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) المتعلقة بالنسبة الكائنة بين اسم (إن) وخبرها تقديره : لأن مؤنثه ندمانة وقت كونه مشتقاً من المنادمة .

(**ومع وزن الفعل**) : ظرف ومضاف إليه فمضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (مع العدل) علىٰ كونه بدلاً من (ثلاثة أشياء) ، (**بشرط**) : جار ومجرور متعلق بـ(تمنع) أي : وتمنع الصفة الصرف مع وزن الفعل بشرط ، (**أن تكون**) : الصفة علىٰ وزن (أفعل) ، (أن) : حرف مصدر (تكون) : منصوب بها ، واسمها ضمير مستتر فيها ، (**علىٰ وزن أفعل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر (تكون) ، وجملة (تكون) في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه والتقدير : وتمنع الصفة الصرف بشرط كونها علىٰ وزن (أفعل) ، (**وألا يكون مؤنثه بالتاء**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص معطوف علىٰ (تكون) ، (مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (بالتاء) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (يكون) ، وجملة (يكون) معطوفة علىٰ (تكون) السابقة علىٰ كونها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : وتمنع الصفة مع وزن الفعل بشرط كونها علىٰ وزن (أفعل) ، وبشرط عدم كون مؤنثه ملتبساً بالتاء .

(**نحو : أحمر ، فإن مؤنثه حمراء ، ونحو : أرمل منصرف ؛ لأن مؤنثه**

أرملة) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (أحمر) : مضاف إليه محكي (فإن) : الفاء : تعليلية (إن) : حرف نصب (مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (حمراء) : خبرها وجملة (إن) : في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا نحو : أحمر ؛ لأن مؤنثه (حمراء) لا يقبل التاء (ونحو : أرمل) : مبتدأ ومضاف إليه (منصرف) : خبره ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً (لأن) : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب ومصدر (مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (أرملة) : خبرها ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا ونحو : أرمل منصرف ؛ لكون مؤنثه أرملة بالتاء .

(**ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب ؛ كقراءة نافع ﴿ سَلَٰسِلَا ﴾ و﴿ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا ﴾ ، ولضرورة الشعر**) : الواو : استئنافية (يجوز صرف) : فعل وفاعل ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً (صرف) : مضاف (غير) : مضاف إليه (غير) : مضاف (المنصرف) : مضاف إليه (للتناسب) : جار ومجرور متعلق بـ(صرف) (كقراءة نافع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقراءة نافع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (سلاسلاً) : مفعول به محكي لـ(قراءة) لأنه مصدر أضيف إلىٰ فاعله يعمل عمل فعله المتعدي (وقواريراً قواريراً) : معطوف محكي علىٰ (سلاسلاً) علىٰ كونه مفعولاً به لـ(قراءة) ؛ (ولضرورة الشعر) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (للتناسب) علىٰ كونه متعلقاً بـ(صرف) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف (. . فالمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه ، وإلىٰ هـٰذا القيد أشار بقوله : (المختوم بغير ويه ؛ كبعلبك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم ، وبك : اسم صاحب هـٰذه البلدة ، ثم جعلا اسماً واحداً ومنع من الصرف ؛ للعلمية والتركيب المزجي . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وأما التركيب المعتبر في منع) الاسم من (الصرف) لكونه أحد العلتين الفرعيتين (. . فالمراد به التركيب المزجي ، وهو) أن التركيب المزجي ضابطه : (جعل اسمين اسماً واحداً) مركباً لمسمىً واحد (منزلاً) صفة ثانية لقوله : (اسماً) ، ولـٰكنها سببية (ثانيهما منزلة تاء التأنيث) في أن الإعراب جار عليه ، كما أنه جار عليها في الاسم المؤنث بالتاء ؛ لكونها آخر حروف الكلمة .

(و) الحال أنه (لم يختم) ذلك المركب (بـ) كلمة (ويه ، وإلىٰ هـٰذا القيد) الذي ذكرناه بقولنا : (ولم يختم بويه) (أشار) المصنف (بقوله : المختوم بغير ويه) صفة ثانية للتركيب ، مثال التركيب المذكور (كـ) قولك : مررت بـ(بعلبك) اسم (علم) لـ(بلدة) بالشام (مركب من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم إلياس عليه السلام لقوله تعالىٰ : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ انتهىٰ « محرم » .

(و) من (بك : اسم صاحب هـٰذه البلدة) ورئيسها (ثم) بعدما جعلا اسماً لشيئين (جعلا اسماً واحداً) لشيء واحد وهو البلدة (ومنع) هـٰذا الاسم الواحد بعد التركيب (من الصرف) أي : من التنوين والجر بالكسرة (لـ) وجود علتين فيه هما : (العلمية والتركيب المزجي) فالعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والتركيب علة ترجع إلى اللفظ .

(وحضرموت) علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ، ثم جعلا اسماً واحداً ومنع من الصرف لما ذكر ، وخرج بالمزجي الإضافي ؛ كعبد الله علماً ، والإسنادي المسمىٰ به ؛ كتأبط شراً .

أما الأول . . فإنه بعد العلمية في حكم الإضافة ، والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه كما مر ، فلا تصلح . . . .

(و) كـ(حضرموت) وهو اسم (علم لقطر) أي : لناحية (بـ) شمال (اليمن مركب من حضر وموت ، ثم جعلا اسماً واحداً) لذلك القطر (ومنع من الصرف لما ذكر) في بعلبك ؛ يعني : للعلمية والتركيب المزجي ، وفي « حاشية الأنبابي علىٰ أبي النجا » قوله : (وحضر موت) حضر ـ بفتح الحاء وسكون الضاد المعجمة ـ اسم حصن بالموصل كانت لقبائل من قضاعة ، والموت ضد الحياة ، جعلا اسماً واحداً لملك من ملوك حمير . انتهىٰ « أنبابي علىٰ أبي النجا » .

(وخرج بالمزجي) المركب (الإضافي) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها علىٰ أن الإعراب على الجزء الأول (كعبد الله علماً) لشخص واحد (والإسنادي المسمىٰ به) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلىٰ أخرىٰ (كتأبط شراً) قيل : إنه اسم رجل أخذ عقرباً تحت إبطه ، وجاء به إلىٰ مجمع الناس ورماه بينهم فقيل له : تأبط شراً .

(أما الأول) وهو المركب الإضافي (. . فإنه بعد العلمية في حكم الإضافة) من أن الأول يعرب بحسب العوامل ، والثاني مجرور أبداً (والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً) إن قلنا : إن الصرف هو الجر بالكسرة نحو : اعتكفت في مساجدكم (أو) تجعله (في حكمه) أي : في حكم المنصرف في كونه مجروراً بالكسرة إن قلنا : إن الصرف هو التنوين (كما مر) ذلك في (باب علامات الإعراب) عند قول المصنف : (إلا إذا أضيف ، أو دخلت عليه أل) (فلا تصلح)

سبباً لمنع الصرف .

وأما الثاني . . فلأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات ، ولهٰذا يحكى اللفظ علىٰ ما كان عليه قبل العلمية ، وخرج بالقيد الأخير ما ختم بويه ؛ كسيبويه ،

الإضافة لأن تكون (سبباً لمنع الصرف ، وأما الثاني) وهو المركب الإسنادي (. . فلأن الأعلام المشتملة على الإسناد) قبل علميتها (من قبيل المبنيات) أي : من نوع المبنيات وشبهها في أن إعرابها محلي لا لفظي ؛ لأن إعرابها منعت من ظهوره حركة الحكاية ، وإنما قال من قبيل المبنيات ولم يقل من المبنيات ؛ لأنها ليست مبنية لعدم شبهها بالحرف ، وإنما كان إعرابها تقديرياً لا لفظياً لما ذكر .

(ولهٰذا) أي : ولأجل كونها من قبيل المبنيات (يحكى اللفظ) أي : يحكىٰ لفظها وينطق (علىٰ ما) أي : علىٰ حركة أو سكون (كان) لفظها (عليه) أي : علىٰ ما ذكر من الحركة أو السكون (قبل العلمية) فلم يكن له حظ في منع الصرف ؛ لأن منع الصرف مخصوص بالمعربات ، كذا قيل . انتهىٰ « أبي النجا » .

(وخرج بالقيد الأخير) وهو قوله : (المختوم بغير ويه) (ما ختم بويه) أي : ما جعل آخره لفظة (ويه) وهو من أسماء الصوت (كـ) نفطويه ، وحمويه ، ودرستويه ، و(سيبويه) لقب الإمام الشهير في النحو ورئيس البصرة ؛ بل رئيس البلدين البصرة والكوفة ؛ لأنه نقل : أن الله تعالىٰ أحوج إليه الكسائي رئيس الكوفة فقرأ كتابه علىٰ تلميذه الأخفش ، واسمه : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، مولاهم ، وكنيته : أبو بشر ، ولٰكن غلب عليه اللقب حتىٰ إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وهو لفظ فارسي معناه : رائحة التفاح ، قال البطليوسي في « شرح الفصيح » : (الإضافة في لغة العجم مقلوبة) ، والسيب : التفاح ، وويه : الرائحة ، والتقدير : رائحة التفاح . انتهىٰ من « الكواكب » في فصل العلم .

فإنه مبني على الأشهر .

ومثله ما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر ، والظروف نحو : هو يأتينا صباح مساء ، والأحوال نحو : هو جاري بيت بيت ، فإن ذلك كله من قبيل المبنيات أيضاً (فلا يمنع) التركيب المذكور (الصرف إلا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوىٰ علىٰ منع الصرف ، بخلافه إذا لم يكن معها. . . . .

(**فإنه مبني**) على الكسر (**علىٰ**) القول (**الأشهر**) لتضمنه اسم الصوت المحمول في بنائه علىٰ أسماء الأفعال في شبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

(**ومثله**) أي : ومثل المركب الإسنادي في عدم منع تركيبه من الصرف (**ما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر**) وثلاثة عشر إلىٰ تسعة عشر ، فإنه مبني علىٰ فتح الجزأين إلا اثني عشرة واثنتي عشرة ، فإن الجزء الأول منهما يعرب إعراب المثنىٰ ، والجزء الثاني مبني لتضمنه معنىٰ حرف العطف .

(**و**) مثله أيضاً ما ركب من (**الظروف نحو : هو يأتينا صباح مساء ، و**) ما ركب من (**الأحوال نحو : هو جاري بيت بيت ، فإن ذلك**) المذكور (**كله**) يعني : ما ركب من الأعداد والظروف والأحوال (**من قبيل المبنيات أيضاً**) أي : كما أن المركب الإسنادي من قبيل المبنيات ؛ بل هي من المبنيات دون المركب الإسنادي ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً في الجزء الأول ، وشبهاً معنوياً في الجزء الثاني ، وأما المركب الإسنادي. . فهو من المحكيات لا من المبنيات كما مر آنفاً .

(**فلا يمنع التركيب المذكور**) يعني : التركيب المزجي المختوم بغير ويه ؛ أي : لا يمنع الاسم من (**الصرف إلا مع العلمية ؛ لأنه**) أي : لأن هـٰذا التركيب (**معها**) أي : مع العلمية (**لازم**) غير معرض للزوال (**فيقوىٰ**) هـٰذا التركيب (**علىٰ منع الصرف ، بخلافه**) أي : بخلاف هـٰذا التركيب (**إذا لم يكن معها**) أي :

فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً .

(وأما الألف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (. . **فيمنعان)** الاسم **(الصرف)** لمشابهتهما لألفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وكونهما زيدتا معاً ، ومجيئهما بعد استيفاء الأصول ؛ فإذا كانا في اسم غير صفة . . فيمنعان (مع العلمية ؛ كعمران) بكسر أوله (وعثمان) لتحقق مشابهتهما بهما حينئذ من

مع العلمية **(فهو في معرض الزوال)** ومحله **(فلا يكون معتبراً)** في منع الصرف .

(وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما علىٰ أصل بنية الكلمة ، وقيل : **(لكونهما من حروف الزوائد)** العشرة المجموعة في قوله : (أمان وتسهيل) (. . **فيمنعان الاسم الصرف ؛ لمشابهتهما لألفي التأنيث)** المقصورة والممدودة **(في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، و)** في **(كونهما زيدتا معاً ، ومجيئهما بعد استيفاء)** حروف الكلمة **(الأصول)** فلا منع فيما هما فيه وهما أصليتان ؛ كمستعان ، أو إحداهما ؛ كتبيان ، وإذا تجاذب الكلمة أصلان : أصل يقتضي الزيادة ، وأصل يقتضي عدمها . . جاز الصرف وعدمه نحو : شيطان ، إن كان من (شطن) بمعنىٰ (بعد) . . انصرف لأصالة النون ، وإن كان من (شاط شيطاً) إذا هلك . . لم ينصرف ، ومثل حسان من الحس أو الحسن ، وعفان من العفة والعفونة . انتهىٰ « أبي النجا » .

(فإذا كانا) أي : الألف والنون **(في اسم)** علم **(غير صفة)** خرج نحو : سكران (. . **فيمنعان)** الاسم من الصرف **(مع العلمية)** إذا كان علماً علىٰ وزن (فعلان) مثلث الفاء **(كعمران بكسر أوله ، وعثمان)** بضم أوله ، ومروان بفتح أوله ، وإنما منعا حينئذ من الصرف **(لتحقق مشابهتهما)** أي : مشابهة الألف والنون **(بهما)** أي : بألفي التأنيث **(حينئذ)** أي : حين إذ كانا مع العلمية **(من**

حيث امتناع دخول التاء عليهما ، بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً . . لم يمتنع دخول التاء عليه نحو : سعدان ؛ لنبت ، وسعدانة ، ومرجان ومرجانة .

(و) إن كانا في صفة . . فيمنعان (مع الصفة بشرط ألا تقبل التاء) لتحقق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان ، وسيأتي الكلام علىٰ ذلك .

(وأما العجمة) المانعة من الصرف (. . فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية) أي : بأن تكون من أوضاع غير العرب ، سواء كانت من أوضاع الفرس ، أو الروم ، أو الهند ، أو الإفرنج ، أو غير ذلك . . . .

حيث امتناع دخول التاء عليهما) أي : على الألف والنون (**بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً**) فإنه (**لم يمتنع دخول التاء عليه**) أي : علىٰ ذلك الاسم الذي ليس بعلم ، وذلك (**نحو : سعدان**) اسم (**لنبت**) معروف ، وفي « المنجد » : (السعدان : نبتة له شوك ، وهو أفضل ما ترعاه الإبل) ، (**و**) يقال فيه : (**سعدانة ، و**) نحو : (**مرجان ، و**) يقال فيه : (**مرجانة**) اسم لصغار اللؤلؤ .

(**وإن كانا**) أي : وإن كانت الألف والنون (**في صفة**) لا في علم (. . **فيمنعان**) الصرف (**مع الصفة بشرط ألا تقبل**) الصفة (**التاء ؛ لتحقق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء**) عليه ، وذلك (**كسكران**) وسكرىٰ ، (**وعطشان**) وعطشىٰ (**وسيأتي الكلام علىٰ ذلك**) أي : علىٰ منعهما مع الصفة في أواخر الفصل ، وبنو أسد تؤنث باب (سكران) بالتاء فيقولون : سكرانة وعطشانة ، فينصرف وهو قبيح .

(**وأما العجمة المانعة من الصرف . . فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية ؛ أي : بأن تكون من أوضاع غير العرب ، سواء كانت من أوضاع الفرس ، أو الروم ، أو الهند ، أو الإفرنج ، أو غير ذلك**) المذكور من اللغات المختلفة ؛

(كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، و) يعقوب ؛ بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لأنها من أوضاع غير العرب ، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها ، وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي ، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب ؛ كالجيم والصاد ؛ كصولجان ، أو : والقاف ؛ كمنجنيق (إلا . . أربعة) منها

كالحبشة ، والأرمية ، والترك ، والتكرور ، والسرياني ، واليوناني ، وذلك (كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق) لأن هـٰذه الأسماء مثل : إبريسم ، لم يوجد أوزانها في أوضاع العرب ؛ بل هي من أوضاع السرياني (ويعقوب) ويوسف (بل جميع) مبتدأ (أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين أعجمية) خبر المبتدأ (لأنها من أوضاع غير العرب ، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة) أي : أئمة اللغة (لها) أي : لعجميتها عن فصحاء العرب (وبخروجها عن وزن الأسماء) الموضوعة (في اللسان العربي) واللغة العربية ؛ كإبريسم ، فإن مثل هـٰذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي كما مر آنفاً .

(أو) تعرف عجمتها (بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع) في الكلمات الموضوعة (في كلام العرب ؛ كالجيم والصاد ؛ كصولجان) وهي خشبة معوجة الرأس تضرب بها الكرة ، وفي هامش « العطار » : والصولجان ـ بفتح الصاد واللام ـ : المحجن ، وجمعه صوالجة . انتهىٰ .

(أو) الجيم (والقاف ؛ كمنجنيق) آلة لرمي الحجارة في الحرب ، وأول من صنعه : نمروذ ، علمه : إبليس ، حين عجزوا عن رمي إبراهيم عليه السلام في النار ؛ لشدة حرارتها ، وكقَجٍّ وجَقٍّ وجلَّق : علمٌ لدمشق ، وفي « الأشموني » : (ومن العلامات : تبعية الراء للنون في أول الكلمة نحو : نرجس ، ومنها : تبعية الزاي للدال في آخر الكلمة ؛ كمهندز) بمعنىٰ (مهندس) (إلا . . أربعة منها

وهم : (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فإنها عربية ولهـٰذا صرفت ، وألحق بها في الصرف : نوح ولوط لخفتهما ، وشمل عموم المستثنىٰ منه آدم فيكون أعجمياً ؛ كآزر علىٰ وزن (فاعل) كخاتم ، وبه جزم الزمخشري في « الكشاف » ، وذهب في « المفصل » : إلىٰ أنه عربي علىٰ وزن (أفعل) ، ويدل لذلك تجويزهم تصغيره علىٰ (أويدم) وجمعه علىٰ (أوادم) .

(ويشترط فيها) أي : في العجمة ؛ أي : في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران : أحدهما : (أن يكون

وهم : محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله) تعالىٰ (وسلم عليهم أجمعين ، فإنها عربية ولهـٰذا) أي : ولأجل كون هـٰذه الأربعة عربية (صرفت ، وألحق بها) أي : بهـٰذه الأربعة (في الصرف) مع كونها أعجمية شيث و(نوح ولوط لخفتها) بسكون الوسط .

(وشمل عموم المستثنىٰ منه) وهو قوله : (وجميع أسماء الأنبياء أعجمية) (آدم فيكون أعجمياً ؛ كآزر) أبو إبراهيم عليه السلام أو عمه ، كلاهما (علىٰ وزن « فاعل ») بفتح العين (كخاتم) بفتح التاء ؛ أي : نظير (خاتم) في الوزن (وبه) أي : وبكون آدم أعجمياً (جزم الزمخشري) اسمه : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد أبو القاسم جار الله الزمخشري ، ولد سنة (٤٩٧هـ) وورد بغداد غير مرة ، وجاور مكة المكرمة (في « الكشاف ») اسم كتاب له في التفسير (وذهب) الزمخشري (في « المفصل ») اسم كتاب له في النحو (إلىٰ أنه) أي : أن آدم اسم (عربي) أي : من أوضاع العرب ، أصله أأدم (علىٰ وزن « أفعل ») فقلبوا الهمزة الثانية ألفاً فصار آدم (ويدل لذلك) أي : لكونه عربياً (تجويزهم تصغيره علىٰ « أويدم » وجمعه علىٰ « أوادم ») لأن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلىٰ أصولها (ويشترط فيها ؛ أي : في العجمة ؛ أي : في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران : أحدهما : أن يكون

الاسم) الذي فيه العجمة (علماً في) اللغة (العجمية) حتىٰ لا تجري عليه العرب حكماً من أحكام لغتهم إذا استعملته ؛ لأنه لو لم يكن علماً . . لتصرفت العرب فيه بإدخال لام التعريف ، أو الإضافة ، أو التنوين ، أو غيرها فتضعف فيه العجمة ، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي ، وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بـ(أل) بل لو جعل علماً لشخص . . لكان منصرفاً ؛ لعدم علميته في العجمية ، بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً من غير تصرف فيه قبل النقل ، فإنه غير منصرف أيضاً ؛

الاسم الذي فيه العجمة علماً في اللغة العجمية) أي : بأن تكون العجمة متحققة في ضمن العلم في لغة العجم (**حتىٰ لا تجري عليه العرب حكماً من أحكام لغتهم إذا استعملته**) في لغتهم (**لأنه لو لم يكن علماً . . لتصرفت العرب فيه بإدخال لام التعريف**) عليه (**أو**) بـ(**الإضافة**) إلىٰ غيره (**أو**) بـ(**التنوين ، أو غيرها**) كـ(أم) الحميرية (**فتضعف فيه**) أي : في ذلك الاسم (**العجمة ، فلا تصلح**) العجمة أن تكون (**سبباً لمنع الصرف ، ولذلك**) أي : ولأجل اشتراط كون الاسم الأعجمي علماً في العجمية (**صرف لجام**) بكسر اللام ، وهو اسم لحديدة تجعل في فم الدابة (**ونحوه**) كفيروز ، وهو اسم جنس لجوهر معروف ؛ كالياقوت ، والزمرد ، والزبرجد (**مما هو اسم جنس أعجمي ، وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بـ« أل » بل لو جعل علماً لشخص . . لكان منصرفاً ؛ لعدم علميته في العجمية ، بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً**) من التغيير (**من غير تصرف فيه قبل النقل**) أي : قبل نقلهم ذلك الاسم إلى العلمية (**فإنه**) أي : فإن ذلك الاسم (**غير منصرف أيضاً**) أي : كما أن ما استعمل في لغة العجم علماً غير منصرف ؛ كإبراهيم ، ومثال ذلك ؛ أي : مثال ذلك الاسم الذي نقلته العرب من

كقالون ، فإنه كان في العجم اسم جنس بمعنىٰ (جيد) استعملته العرب ؛ بأن جعلته علماً لشخص معين من أول الأمر ، فكأنه كان علماً في العجمية ، ومن هـٰذا يظهر : أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولاً بالعلمية لا أنه يكون علماً في العجمية .

(و) الأمر الثاني : (أن يكون زائداً على الثلاثة) أي : علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كإبراهيم ؛ لئلا تعارض الخفة أحد السببين ، فلو لم يكن زائداً علىٰ ذلك . . لم يمنع الصرف (فلذلك . . . .

لغة العجم إلى العلمية سالماً (كقالون ، فإنه كان في العجم اسم جنس بمعنىٰ « جيد » استعملته العرب) سالماً من غير تصرف فيه (بأن جعلته علماً لشخص معين من أول الأمر) فإن (قالون) في اللغة الرومية كان من أسماء الأجناس ؛ اسم جنس للجيد ، استعملته العرب في أول أحواله علماً ، ومن ثم لقب به عيسىٰ راوية نافع لجودة قراءته (فكأنه كان علماً في العجمية ، ومن هـٰذا) أي : ومن قولنا : (بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً من غير تصرف فيه قبل النقل ، فإنه غير منصرف) (يظهر : أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولاً بالعلمية لا أنه يكون علماً في العجمية) أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك . . فمصروف اتفاقاً نحو : فيروز ولجام ، كما مر آنفاً .

(والأمر الثاني) من الأمرين اللذين اشترطا في العجمة فهو معطوف علىٰ قوله : (أحدهما : أن يكون الاسم علماً في العجمية) (أن يكون) ذلك الاسم الأعجمي (زائداً على الثلاثة ؛ أي : علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كإبراهيم ؛ لئلا تعارض الخفة) أي : خفة اللفظ وقلة الحروف (أحد السببين) والعلتين في منع الصرف (فلو لم يكن) الاسم (زائداً علىٰ ذلك) أي : علىٰ ثلاثة أحرف (. . لم يمنع) ذلك الاسم الثلاثي من (الصرف) لخفته (فلذلك) أي : فلأجل اشتراط كونه زائداً علىٰ ثلاثة أحرف

صرف نوح ولوط) مع أن كلاً منهما اسم أعجمي ، وعلم في كلام العجمي ، وإنما وجب صرفهما ، وجاز في نحو : هند ؛ الصرف وعدمه ؛ لأن العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة ، بخلاف التأنيث في نحو : هند ، فإنه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة ، وكالأعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظاً عند ابن الحاجب ؛ كشتر : علم حصن في ديار بكر ،

(صرف نوح ولوط) وهود (مع أن كلاً منهما اسم أعجمي ، وعلم في كلام) اللسان (العجمي) قالَ الجَامِيُّ : (قيل : هود كنوح ؛ يعني : عجمي صرف لكونه ثلاثياً ، وأُيِّدَ بأن العرب من ولد إسماعيل) انتهىٰ ، وفيه نظر : قال ابن كثير : (والصحيح المشهور : أن العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم : العربُ العاربةُ ؛ أي : الخُلَّص منهم ، قَبيلُ ليلٍ أليلِ وظلٍ ظليلٍ سموا بذلك ، فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء . . يأخذون من لفظهِ صفةً ويُؤكِّدُونه بها وهم قبائلُ ؛ منهم عادٌ وثمودُ وقَحطانُ وجُرْهُمُ وغَيْرُهم ، وأما العربُ المستعربة . . فهم ولد إسماعيل ، وهو أخَذَ العربيةَ مِن جُرْهم) . انتهىٰ . « يس على المجيب » .

(وإنما وجب صرفهما ، وجاز في نحو : هند ؛ الصرفُ وعدمُه ؛ لأن العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة ، بخلاف التأنيث في نحو : هند) كدعد (فإنه) أي : فإن التأنيث (أمر محقق الوجود) وثابتة (فيه) أي : في نحو : هند (فجاز أن يعتبر مع الخفة) أي : مع خفته بسكون الوسط (وكالأعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحركُ الوسطِ لفظاً) (عند ابن الحاجب ؛ كشتر : علم حصن في ديار بكر) قبيلة مشهورة ، أو المحرك تقديراً ؛ كماء علماً ؛ إذ أصله (موه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار ماه ، ثم قلبت الهاء همزة فصار ماء فتحرك الوسط مقدر فيه . انتهىٰ « فوائد » .

وكلام أكثر النحاة يأباه ؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقاً ، ولأن الثلاثي خفيف ، ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه ، وعلىٰ ذلك جرى المؤلف .

(وأما **الصفة**) المعتبرة في منع الصرف ، وهي كون الاسم دالاً علىٰ ذات مبهمة باعتبار معنىً معين هو المقصود ، وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وإن لم تكن باقية ، أو لم تستعمل إلا وصفاً ؛ كمثنىٰ وثلاث ، كما سيأتي (. . فتمنع) الاسم (**الصرف مع ثلاثة أشياء**) أحدها : (**مع العدل ، كما تقدم في مثنىٰ**) أنه معدول

(**وكلام أكثر النحاة يأباه**) أي : يأبىٰ ويخالف كون الثلاثي المحرك الوسط ؛ كالزائد على الثلاثة (**لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر**) منع الصرف (**في الثلاثي مطلقاً**) أي : سواء كان محرك الوسط أو ساكنه (**ولأن الثلاثي خفيف**) لقلة حروفه (**ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه ، وعلىٰ ذلك**) أي : وعلىٰ عدم تأثير العجمة في الثلاثي مطلقاً (**جرى المؤلف**) حيث قال : (والأمر الثاني أن يكون زائداً علىٰ ثلاثة أحرف) .

(**وأما الصفة المعتبرة في منع الصرف ، وهي كون الاسم دالاً علىٰ ذات مبهمة باعتبار معنىً معين هو المقصود**) منه ؛ كأحمر مثلاً ، فإنه دال علىٰ ذات مبهمة باعتبار معنىً معين هو المقصود ، وهو الحمرة (**وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة**) له (**في أصل الوضع**) أي : في حالة وضع الكلمة (**وإن لم تكن باقية**) فيه بأن غلبت عليها الاسمية ؛ كأبطح ، وأجرع ، وأدهم (**أو**) تكون تلك الصفة (**لم تستعمل إلا وصفاً ؛ كمثنىٰ وثلاث ، كما سيأتي**) ذكر مثنىٰ وثلاث (. . **فتمنع الاسم الصرف مع ثلاثة أشياء**) من العلل التسع (**أحدها**) : أي : أحد تلك الأشياء الثلاثة ما ذكره بقوله : (أن تكون) (**مع العدل ، كما تقدم في مثنىٰ** : **أنه معدول**

عن اثنين اثنين (**وثلاث**) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة ، فالمراد بها العدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف ؛ للعدل والصفة الأصلية ؛ لأن هـٰذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً ؛ فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية (**ومع الألف والنون**) الزائدتين (**بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن** (**فعلان**) **بفتح الفاء** ، و) أن (**لا يكون مؤنثه**) أي : فعلان (**علىٰ وزن فعلانة**) أي : وبشرط ألا يقبل تاء التأنيث لتحقق المشابهة

عن اثنين اثنين ، و) تقدم في (**ثلاث : أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة ، فالمراد بها**) أي : بالصفة المانعة مع العدل ، وفي هـٰذا الكلام قلب والتقدير : فالمراد بالعدل المانع مع الصفة (**العدل**) التحقيقي الذي هو العدل عن العدد (**المكرر**) لا العدل التقديري المانع مع العلمية ؛ كما في عمر وزفر (**فهما**) أي : مثنىٰ وثلاث (**ممنوعان من الصرف ؛ للعدل والصفة الأصلية ؛ لأن هـٰذا**) اللفظ الدال على العدد (**المكرر**) وهو لفظ : مثنىٰ وثلاث (**لم يستعمل**) في كلامهم (**إلا وصفاً**) نحو : جاء القوم مثنىٰ وثلاث ، ومررت بقوم مثنىٰ وثلاث (**فالوصفية لازمة له فتكون**) الوصفية (**أصلية فيما توجد**) أي : في ألفاظ توجد (**منه**) أي : من هـٰذا اللفظ الدال على العدد المكرر (**وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية**) لأنها أسماء جامدة وضعت للدلالة علىٰ عدد مخصوص ، وفي بعض النسخ (**فيما يوجد منه**) أي : من هـٰذا اللفظ الدال على العدد المكرر وهو الأوضح .

(و) ثانيها تمنع الصفة الصرف (**مع الألف والنون الزائدتين بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن « فعلان » بفتح الفاء**) لأن مضموم الفاء ؛ كعريان مؤنثه يقبل التاء ، ومكسورها لم يوجد من الصفات ؛ بل من الأسماء فقط ؛ كعمران ، كما سيأتي للشارح (**وألا يكون مؤنثه ؛ أي :**) مؤنث (**فعلان علىٰ وزن فعلانة**) والمعنىٰ : (**أي : وبشرط ألا يقبل**) مؤنثه (**تاء التأنيث لِتَحَقُّقِ المشابهة**) أي : لتحقُّقِ مشابهةِ

بألفي التأنيث ، وقيل : الشرط الثاني وجود (فعلىٰ) لا انتفاء (فعلانة) لأنه متىٰ كان مؤنثه (فعلىٰ) لا يكون (فعلانة) فرحمـٰن على الأول : غير منصرف ، وعلى الثاني : منصرف ، والراجح الأول ؛ لأن وجود (فعلىٰ) ليس شرطاً بالذات ؛ بل لكونه مستلزماً ؛ لانتفاء (فعلانة) الذي هو شرط بالذات (نحو : سكران) غير منصرف للصفة والزيادة

الألف والنون (**بألفَيْ التأنيثِ**) المقصورةِ والممدودةِ حينئذ، سواء كان مؤنثهُ (فَعْلىٰ)، كسكران وسكرىٰ ، أو لم يكن له مؤنث أصلاً نحو : رحمـٰن ، فإنه ممنوع من الصرف ؛ للصفة وزيادة الألف والنون وإن لم يكن له مؤنث علىٰ (فعلىٰ).

(**وقيل : الشرط الثاني وجود « فعلىٰ »**) له (**لا انتفاء « فعلانة »** ؛ **لأنه**) أي : لأن وزن (فعلان) (**متىٰ كان مؤنثه « فعلىٰ » لا يكون**) مؤنثه (**« فعلانة » فرحمـٰن علىٰ**) القول (**الأول**) المذكور في المتن وهو قوله : (ألا يكون مؤنثه علىٰ فعلانة) (**غير منصرف**) لأنه ليس له مؤنث علىٰ وزن (فعلانة) فيقال : رحمانة (**وعلىٰ**) القول (**الثاني**) المذكور في الشرح وهو قوله : (وقيل الشرط الثاني وجود فعلىٰ) (**منصرف**) لأنه ليس له مؤنث علىٰ وزن (فعلىٰ) فيقال : رحمىٰ (**والراجح**) من القولين هو (**الأول**) المذكور في المتن ، وهو ألا يكون له (فعلانة) (**لأن وجود « فعلىٰ »**) لفعلان (**ليس شرطاً**) مقصوداً (**بالذات**) أي : في نفسه (**بل**) إنما شَرْطِيَّتُهُ (**لكونه**) أي : لكون وجود (فَعْلَىٰ) (**مستلزماً**) أي : مقتضياً ومستوجباً (**لانتفاء « فعلانة » الذي هو**) أي : انتفاءُ (فعلانة) (**شَرْطٌ**) مقصودٌ (**بالذات**) أي : بنفسه وبذاته .

والحاصل : أن الشرطَ المقصود بالذات انتفاء وجود (فعلانة) له ، سواء كان له مؤنث علىٰ وزن (فَعْلَىٰ) (**نحو : سكران**) أم لم يكن له مؤنث أصلاً ؛ كرحمـٰن ، فإن سكران (**غير منصرف للصفة**) أي : للوصفية (**والزيادة**) أي : زيادة الألف

على المذهبين (فإن مؤنثه سكرىٰ) لا سكرانة (ونحو : ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين (لأن مؤنثه ندمانة إذا كان) ندمان بمعنىٰ نديم (من المنادمة) وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم . . فغير منصرف باتفاق ؛ لوجود الشرط ؛ لأن مؤنثه حينئذ (ندمىٰ) لا ندمانة . . . .

والنون (على المذهبين) أي : على القولين ؛ أي : على القول بأن الشرط انتفاء (فعلانة) وعلى القول بأن الشرط وجود (فعلىٰ) (فإن مؤنثه) أي : مؤنث سكران (سكرىٰ لا سكرانة) فوجد له (فعلىٰ) وانتفىٰ عنه (فعلانة) ، ومثله (ندمان) من الندامة ، فإن مؤنثه (ندمىٰ) لا ندمانة ، كما سيذكره الشارح .

(و) أما (نحو : ندمان) كشبعان وجوعان . . فـ(منصرف بلا خلاف) بين المذهبين (لانتفاء الشرط على المذهبين ؛ لأن مؤنثه ندمانة إذا كان ندمان بمعنىٰ نديم) مأخوذ (من المنادمة) في الشراب ، وفي « القاموس » : (نادمه منادمة ونداماً جالسه على الشراب) .

(وأما إذا كان) ندمان (بمعنى النادم) المأخوذ (من الندم) وهو الندامة والحسرة على الشيء (. . فغير منصرف باتفاق) المذهبين (لوجود الشرط ؛ لأن مؤنثه حينئذ) أي : حين إذ كان من الندم (« ندمىٰ ») بوزن (فعلىٰ) (لا ندمانة) بوزن (فعلانة) ، وأشار المصنف بالمثال ؛ أعني : قوله : (نحو : سكران) إلى القسم الذي يمتنع صرفه اتفاقاً ، وهو ما كان له مؤنث لا على وزن (فعلانة) أما ما لا مؤنث له أصلاً لا علىٰ وزن (فعلىٰ) ولا علىٰ وزن (فعلانة) ؛ كرحمان لكثير الرحمة ، ولحيان لعظيم اللحية . . فممنوع من الصرف على الأصح ؛ إلحاقاً له بما مؤنثه علىٰ وزن (فعلىٰ) ، ومقابل الأصح : أنه يصرف إلحاقاً له بما مؤنثه على وزن (فعلانة) فإن هـٰذا القسم مصروف اتفاقاً ، فعلى الأصح يكون الشرط في منع صرف (فعلان) ألا يكون له مؤنث علىٰ وزن (فعلانة) سواء كان له مؤنث على

وإنما قيد المؤلف (فعلان) بفتح الفاء ؛ لأن مضموم الفاء من الصفات ؛ كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفاً قطعاً ، ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات **(ومع وزن الفعل بشرط أن تكون)** الصفة **(علىٰ وزن أفعل ، وألا يكون مؤنثه بالتاء)** أي : وبشرط ألا يقبل تاء التأنيث ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ كأكمر لعظيم الكمرة ، وآدر لمن بخصيتيه نفخ ، أو له مؤنث لكنه علىٰ (فعلاء) أو (فعلىٰ) كأحمر وحمراء ، وأفضل وفُضلىٰ ، وقد

وزن (فعلىٰ) ؛ كسكران ، أو لا مؤنث له أصلاً ؛ كرحمان ، فدخل القسم الثاني وهو ما لا مؤنث له أصلاً ، وعلىٰ مقابله يشترط أن يكون له مؤنث علىٰ وزن (فعلىٰ) فيخرج الثاني ، وظاهر كلام المصنف : أنه جار على القول الأول الذي هو الأصح . انتهىٰ من « العطار » .

(وإنما قيد المؤلف « فعلان » بفتح الفاء ؛ لأن مضموم الفاء من الصفات ؛ كعريان مؤنثه) يقبل **(بدخول التاء)** عليه **(فيكون)** مضموم الفاء منه **(منصرفاً قطعاً)** أي : جزماً بلا خلاف **(ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات)** بل في الأسماء ؛ كعمران كما مر .

(و) ثالثها أنه تمنع الصفة الصرف **(مع وزن الفعل بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن أفعل ، و)** بشرط **(ألا يكون مؤنثه)** أي : مؤنث ذلك الاسم الذي علىٰ وزن **(أفعل)** ملتبساً **(بالتاء)** أي : بتاء التأنيث **(أي : وبشرط ألا يقبل)** ذلك الاسم **(تاء التأنيث ؛ إما لأنه لا مؤنث له)** لكونه من الصفات الخاصة بالرجال ، وذلك الذي لا مؤنث له أصلاً **(كَأَكْمَر لعظيم الكمرة)** وهي رأس الذكر المسمىٰ بالحشفة ، **(و)** كـ**(آدر لمن بخُصْيَتَيْهِ)** أيِ : بِبَيْضَتي أُنثيه **(نفخ)** أي : انتفاخ وورم **(أو)** كان **(له مؤنث لكنه)** أي : لكن مؤنثه **(علىٰ)** وزن **(« فعلاء » ، أو)** علىٰ وزن **(« فُعلىٰ »)** بضم الفاء **(كأحمر وحمراء ، وأفضل وفُضلىٰ ، وقد**

تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع ؛ أي : بأن تكون من أول الأمر دالة على الوصفية وإن لم تكن باقية .

ولهـٰذا امتنع من الصرف : أسود وأرقم ، وصرف أرنب بمعنىٰ (ذليل) ، وأربع في نحو : مررت بنسوة أربع

تقدم) لك قريباً عند قوله : (وأما الصفة) بقوله : (وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع) (**أن شرط الصفة أن تكون**) تلك الصفة (**ثابتة في أصل الوضع**) أي : في أصل وضع الكلمة (**أي : بأن تكون من أول الأمر**) أي : في أول وضعها (**دالة على الوصفية وإن لم تكن**) الوصفية **(باقية)** فيه بأن غلبت عليه الاسمية .

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل اشتراط هـٰذا المذكور من كونها ثابتة في أصل الوضع وإن لم تكن باقية (**امتنع من الصرف : أسود**) لكونه في الأصل صفة لكل ما فيه سواد فيكون بهـٰذا المعنىٰ صفة ، ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصاً بالحية (**وأرقم**) فإنه في الأصل صفة لكل ما فيه بياض وسواد ، ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصاً بذكر الحيات، وكذلك (أدهم) وضع في الأصل لكل ما فيه دهمة ؛ أي : سواد ، ثم غلبت عليه الاسمية فاختص بالقيد؛ أي: بقيد الحديد الذي يربط به الرجل عند التأديب .

(**وصرف أرنب**) لأنه في الأصل اسم لحيوان معروف ، ثم وصف به إنسان فقيل : مررت برجل أرنب (**بمعنىٰ « ذليل »**) حقير ، فوصفيته ليست أصلية .

(**و**) صرف (**أربع في نحو**) قولك : (**مررت بنسوة أربع**) أي : معدودة بالأربع ؛ لأن وصفيته عارضة ؛ لأنه في الأصل اسم لعدد مخصوص جامد ، لـٰكن العرب وصفت به فهو منصرف ؛ نظراً لأصله ، والتمثيل به لذلك لا ينافي أن فيه ملغِياً آخرَ وهو قبولُه التاءَ ، لـٰكن الأولى التمثيلُ بأرنب ؛ أي : جبانٍ ، فإنه منصرف مع عدم قبوله التاء ؛ لعروض وصفيته . انتهىٰ « خضري » .

فتحصل مما ذكره الشارح : أن عارض الاسمية لا يضر فيمنع من الصرف معها ؛

(**نحو : أحمر**) غير منصرف ؛ للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (**فإن مؤنثه حمراء**) والصفة علىٰ وزن (أفعل) (**ونحو : أرمل منصرف**) لانتفاء الشرط الثاني (**لأن مؤنثه**) يقبل التاء فيقال : (**أرملة**) وهي من لا زوج لها ، وكأحمر أحيمر وأعيمىٰ ، فإنهما غير منصرفين ؛ للصفة ووزن الفعل ؛ لأنهما علىٰ وزن (يدحرج ويبيطر) ؛ إذ هو المعتبر لا علىٰ وزن (أفعل) . . . .

كما في الأدهم والأسود والأرقم ، وأن عارض الوصفية لا يؤثر في منع الصرف فيصرف الاسم معها ؛ كما في أرنب وأربع ، كما قال ابن مالك :

وألغيــن عــارضَ الــوصفيــةْ كــأربــع وعــارض الإسميــةْ

ومثال ما توفرت شروطه في منع الصفة مع وزن الفعل (**نحو : أحمر**) كأشهل ، وهو من في سواد عينه زرقة ؛ لأن مؤنثه (شهلاء) فهو (**غير منصرف ؛ للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين**) المذكورين ، وهما كون الصفة علىٰ وزن (أفعل) وألا يكون مؤنثه بالتاء (**فإن مؤنثه**) أي : مؤنث أحمر (حمراء ، و) الحال أن (**الصفة علىٰ وزن « أفعل »** ، و) أما (**نحو : أرمل**) مما لم تتوفر شروطه . . فـ(**منصرف**) خلافاً للأخفش (**لانتفاء الشرط الثاني**) فيه ، وهو ألا يكون مؤنثه بالتاء (**لأن مؤنثه**) أي : مؤنث (أرمل) (**يقبل التاء فيقال**) فيه : (**أرملة**) بالتاء (**وهي من لا زوج لها**) أو زوجة له ، وقد تطلق على المحتاجة ؛ كما يفيده قول « القاموس » : (ورجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة) انتهىٰ .

(**وكأحمر أحيمر وأعيمىٰ**) تصغير أحمر وأعمىٰ (**فإنهما غير منصرفين ؛ للصفة ووزن الفعل ؛ لأنهما علىٰ وزن « يدحرج ويبيطر »**) مضارع بيطر الدواب : إذا عالجها ، والبيطرة : شدة الجرح والشق ، وفي « القاموس » : (المبيطر معالج الدابة) ، وإنما قلنا : لأنهما علىٰ وزن (يدحرج ويبيطر) (**إذ هو**) أي : وزن (يدحرج ويبيطر) هو (**المعتبر**) فيهما (**لا علىٰ وزن « أفعل »**) وفي أغلب النسخ

كما هو مقتضىٰ عبارة المؤلف ؛ كـ« الألفية » .

(تنبيه) قد أفهم كلامه : أن العلمية تجامع مؤثرة كلاً من التأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والعدل ، والوزن ، والزيادة ، وأنها شرط في الثلاثة الأول فقط ؛ أي : شرط في تأثير كل منها

زيادة علىٰ هنا (لا علىٰ وزن أفعل) وهو تحريف من النساخ ؛ لأنهما علىٰ زنتهما لا علىٰ وزن (أفعل) (**كما هو**) أي : اعتبار وزن (أفعل) خاصة لا غيره (**مُقْتَضَىٰ عبارةِ المؤلف**) يعني : صاحب « المتممة » حيث قال : (بشرط أن تكون الصفة علىٰ وزن أفعل) (**كـ« الألفية »**) حيث قال ابن مالك فيها :

ووصــــف أصلــــي ووزن أفعــــلا ممنــــوع تــــأنيــــث بتــــا كــــأشهــــلا

وقال الخضري : (فالمراد بالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به فالأولىٰ تعليق المنع عليه لا علىٰ وزن (أفعل) فقط ؛ لئلا يخرج نحو : أحيمر وأفيضل من المصغر مع أنه لا ينصرف ؛ لأنه علىٰ وزن متأصل في الفعل ؛ كأُبَيْطِر وأُدَحْرِجُ مضارع (دحرج وبيطر) إذا عالج الدابة ، ولا علىٰ وزن الفعل مطلقاً ؛ لئلا يشمل نحو : بطل ، مع أنه مصروف ؛ لأنه وزن مشترك ليس الفعل أولىٰ به ، فظهر أن الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال ؛ لعدم وجودها في الأوصاف ، أو لأنها مشتركة بخلاف الوصف مع العلمية كما مر) انتهىٰ « خضري » .

(تنبيه) مر الكلام فيه (**قد أفهم كلامه**) أي : كلام المؤلف فيما سبق (**أن العلمية تجامع مؤثرة كلاً من التأنيث**) بغير الألف (**والعجمة ، والتركيب**) المزجي المختوم بغير ويه (**والعدل ، والوزن ، والزيادة ، وأنها**) أي : أن العلمية (**شَرْط في الثلاثة الأُول**) يعني : التأنيثَ والعجمةَ والتركيبَ (**فقط**) دون غيرها (**أي : شرطٌ في تأثير كل منها**) أي : من الثلاثة الأُول في منع الصرف .

(ويجوز صرف غير المصروف) أي : جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفاً حقيقةً لما قدمه : من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما ، وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي : لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما ، فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم

(ويجوز صرف غير المصروف ؛ أي : جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين) عليه **(لا جعله منصرفاً حقيقةً لما قدمه)** المؤلف **(من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما)** هـٰذا هو الذي قدمه في أول هـٰذا الفصل .

(و) نقول **(بإدخال الكسرة والتنوين)** عليه **(لا يلزم خلو الاسم عنهما)** أي : عن العلتين ففي قوله تعالىٰ : ﴿ فِىٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾ دخلت الكسرة عليه بسبب الإضافة ، ومع ذلك فالعلتان باقيتان فيه وهما : الوصفية ووزن الفعل **(للتناسب ؛ أي : لتحصل المناسبة بينه)** أي : بين الاسم الذي لا ينصرف **(وبين المنصرف)** الذي بعده كما في قوله : ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴾ .

والتناسب نوعان : تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف ؛ كتنوين ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ لمناسبة ﴿ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴾ في قراءة نافع ، وتنوين ﴿ يغوث ويعوق ﴾ في قراءة الأعمش ؛ لمناسبة ﴿ نسراً ﴾ .

والثاني : تناسب لِرُؤُوسِ الآي ؛ كتنوين (قواريرَ) الأول ؛ لأنه رأسُ آية ؛ ليناسب بقيةَ رؤوسِ الآي في التنوينِ وصلاً ، وفي الألف بدلَه وقفاً ، وأمّا (قواريرُ) الثاني . . فَنُوِّنَ ؛ لِيُشاكل الأَولَ لا لرُؤوسِ الآي ، هـٰذا ما في « التصريحِ » فَاحْذَرْ ما يخالفه . انتهىٰ « خضري » .

أي : يجوز صَرْفُه لأجلها **(عند اجتماعهما ، فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم)** أي : أمر يطلب الاهتمامُ والاعتناءُ به **(عندهم)** أي : عند البلغاء وذلك

(كقراءة نافع ﴿ سَلَٰسِلَا ﴾) بالتنوين لمصاحبة ﴿ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ (و﴿ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا ﴾) بتنوينهما ، أما الثاني . . فلمصاحبة الأول ، وأما الأول . . فلأنه آخر الآية فصرف ؛ ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفاً ، كما في آخر سائر الآيات (ولضرورة الشعر) أي : لضرورة وزن الشعر ؛ إما بألا يستقيم الوزن إلا بالتنوين ، كما في قوله :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

أو يستقيم ، لكن يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله :

(كـ) المناسبة الواقعة في (قراءة نافع) أحدِ القُراء السبعة والكسائي قوله تعالىٰ : ﴿ سَلَٰسِلَا ﴾ بالتنوين ؛ لمصاحبةِ ﴿ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ ، و) كالمناسبة الواقعة في قراءة الأعمش قوله تعالىٰ : (﴿ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا ﴾ بتنوينهما ، أمَّا) تنوينُ (الثاني) منهما (. . فلمصاحبة الأول ، وأما الأول) منهما (. . فلأنه) أي : فلأن الأول منهما (آخرُ الآية فصُرِف) أي : الأول (ليوقفَ عليه بقلب تنوينه ألفاً ، كما) وقَع الوقْفُ بقلب التنوين ألفاً (في آخر سائر الآيات) التي بعده .

(و) يجوز أيضاً صَرْفُ غيرِ المنصرف ؛ أي : (لضرورة) استقامة وزن (الشعر ؛ أي : لضرورة وزن الشعر ؛ إما بألا يستقيم الوَزْنُ إلا بالتنوين) أي : إلا بتنوين الاسم الذي لا ينصرف ، وذلك التنوينُ الذي وقعَ لاستقامةِ وزن الشعر (كما في قوله) أي : كالتنوينِ الذي وَقعَ في قولِ امرىء القيس بَيْتاً من (بحرِ الطويل) في قصيدته المشهورةِ:

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والشاهد في قوله : (عنيزة) حيث صرفه حين اضطر لضرورة الشعر مع كونه علماً لمؤنث ، وقد تقدم ما في البيت من الإعراب والمعنىٰ في « التتمة » فراجعها .

(أو يستقيم) وزن الشعر بلا تنوين (لكن يحصل بمنعه) من الصرف (زحاف) وهو تغيير مختص بثواني الأسباب (يخرجه) أي : يخرج الشعر (عن السلامة) من العيوب والعلل ، وذلك (كقوله) أي : كالزحاف الذي وقع في قول الشاعر هذا

أعـد ذكـر نعمـانٍ لنـا إن ذكـره

فإن (نعمان) لو فتحت نونه من غير تنوين . . لاستقام الوزن ، لكن يحصل به زحاف ، وإذا علمت ذلك . . فمراد المؤلف رحمه الله بـ(الضرورة) القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ، ولهٰذا عبر بـ(يجوز) .

البيت ، ولم أر من ذكر اسم هٰذا الشاعر :

(أعـد ذكـر نعمـانٍ لنـا إن ذكـره) هـو المسـك مـا كـررتـه يتضـوَّعُ

(**فإن « نعمان » لو فتحت نونه من غير تنوين . . لاستقام الوزن**) أي : وزن البيت (**لكن يحصل**) في البيت (**به**) أي : بحذف التنوين (**زحاف**) أي : تغيير بحذف سبب خفيف .

(**وإذا علمت ذلك**) المذكور من أن صرف غير المنصرف : إما لضرورة استقامة الوزن ، أو لضرورة سلامة الشعر من الزحاف والتغيير (. . **فمراد المؤلف رحمه الله**) تعالىٰ (« **بالضرورة** » **القدر المشترك بين ما يُكْسر الوزن**) أي : ينكسر وزن الشعر بترك صرف غير المنصرف فيه ؛ كما في (عنيزة) (**وبَينَ ما يزحَفُ**) أي : يُغيَّر (**به**) أي : بالوزن ؛ أي : بتركِ صرفِ غير المنصرف بعدم سلامته من العلل ؛ كما في (نعمان) فيكون صرفُه لاستقامةِ الوزن واجباً ، وصَرْفهُ ليَسْلَم البَيْتُ من الزحافِ جائزاً (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونِ مراده بـ(الضرورة) القَدْرَ المشتركَ بين الواجب والجائز (. . **عَبَّر بـ« يَجُوز »**) الصادق بالواجب والجائز .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

فَائِدَةٌ

وأحرف التقطيع التي تتألف منها الأجزاء عشرة يجمعها قولك : (لمَعَتْ سُيوفنا) فالساكن منها ما عَرِيَ عن الحركة ، والمتحركُ ما لم يَعْرَ عنها ، فمتحرك

بعده ساكن سببٌ خفيف ؛ كقد ، ومتحركان سببٌ ثقيل ؛ كبكَ ، ومتحركان بعدهما ساكن وتد مجموع ؛ كبكُمْ ، ومتحركان بينهما ساكن وتد مفروق ؛ كقام ، وثلاثٌ بعدها ساكن فاصلةٌ صغرىٰ ؛ كفَعَلَتْ ، وأربع بعدها ساكن فاصلة كبرىٰ ؛ كفَعَلْتُنْ ، يجمعها قولك : (لَمْ أَرَ علىٰ ظهرِ جبَلٍ سمكةً) ومنها تتألف التفاعيلُ . انتهىٰ من « متن الكافي في عِلْمَي العَروضِ والقَوافي » .

والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

قال مؤلفه : وقَع الفراغُ من تسطير هٰذا المجلد الأول من هٰذين الكتابين القيمين : أحدهما : « التتمةُ القيمة علىٰ متممة الآجرومية » ، وثانيهما : « المطالبُ السنية على الفواكه الجنية » ، أوائل ليلةِ الاثنين من شهر ربيع الآخر من شهور سنة (١٠/ ٤/ ١٤٣٠هـ) ألفٍ وأربع مئة وثلاثين سنة من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة ، وأرفعُ الصلات ، وأزكى التحيات ؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل السوىٰ ، وخير الوَرَىٰ ، وعلىٰ آله وجميع الصحابات ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم القيامات .

جزَى اللهُ خيراً من تأمَّلَ شِرْحَتِي ... وقابلَ ما فيها من السهوِ بالعفوِ
وأَصْلَح ما أخطأتُ فيه بفَضْلِه ... وفطنته أستغفرُ اللهَ مِنْ سهوي

قال الكسائي رحمه الله تعالىٰ :

أيُّها الطالبُ علماً نافعاً ... اطلبُ النَّحْوَ ودَعْ عنك الطَّمعْ
إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ ... وبه في كل فن ينتفعْ

*

انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني ، وأوله (باب النكرة والمعرفة)

محتوى الكتاب

قد وقع الفراغ من تصحيح هـٰذا المجلد بيد مؤلفه يوم السبت
قبيل الظهر في اليوم الثالث من شهر شعبان من تاريخ سنة (٣/ ٨/ ١٤٣٠)
من الهجرة المصطفية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية
الفهرست تمت وبالموضوعات عمت
وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم